الكتاب التوثيقي لكلمات وخطب

فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان

الجزء الثاني

الكتاب التوثيقي لكلمات وخطب

فخامة رئيس الجمهورية
العماد ميشال سليمان

الجزء الثاني

www.presidency.gov.lb

Copyright © 2014

فهرس

فهرس ٥

المقدمة ١١

١- الفصل الأول: مناسبات وثوابت ١٥

أ. القسم الأول: مواقف وطنية ١٧

- افتتاح جلسة هيئة الحوار الوطني ٢٠
- حول التمديد لمجلس النواب ٣٠
- حول الأوضاع الأمنية ٣٤
- الذكرى الثالثة والتسعون لإعلان دولة لبنان الكبير ٣٨
- العيد الـ ٦٨ لتأسيس الأمن العام ٤٦
- الرئيس سليمان يُخاطب اللبنانيين ٥٢

ب. القسم الثاني: ذكرى استقلال لبنان ٥٧

- الذكرى التاسعة والستون للإستقلال ٦٠
- الذكرى السبعون للإستقلال ٦٨

ج. القسم الثالث: عيد الجيش ٧٥

- العيد السابع والستون للجيش ٧٨
- العيد الثامن والستون للجيش ٨٦

د. القسم الرابع: تفعيل المؤسسات ٩٣

- مجلس الوزراء ٩٦

٢- الفصل الثاني: في قلب الخريطة	١٠٣
أ. القسم الأول: قادة في لبنان	**١٠٥**
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس النمساوي	١٠٨
• مع الرئيس الفدرالي لجمهورية النمسا	١١٢
• زيارة قداسة الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر إلى بيروت	١١٨
• زيارة قداسة الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر إلى القصر الجمهوري	١٢٤
• ختام زيارة الحبر الأعظم للبنان	١٣٢
• المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الفرنسي	١٣٦
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الأرميني	١٤٠
• مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان	١٤٤
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس القبرصي	١٥٠
• مع الرئيس القبرصي ديميترس كريستوفياس	١٥٦
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفلسطيني	١٦٢
• الرئيس الفلسطيني محمود عباس	١٦٦
• مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس فنلندا	١٧٢
• مع الرئيس الفنلندي صاولي نينيستو	١٧٦
ب. القسم الثاني: قمم دولية	**١٧٩**
• الدورة الثالثة والعشرون للقمة العربية في بغداد	١٨٢
• المؤتمر العالمي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا	١٩٠
• القمة العربية الرابعة والعشرون	١٩٨
• القمة العربية الإفريقية الثالثة	٢٠٦
• مؤتمر القمة العربية الخامسة والعشرين	٢١٢
ج. القسم الثالث: السلك الديبلوماسي والقنصلي	**٢١٩**
• السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٢	٢٢٢
• السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٣	٢٣٠
• السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٤	٢٣٨

٣- الفصل الثالث: لبنان في العالم	**٢٤٥**
أ. القسم الأول: مع قادة العالم	**٢٤٧**
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني	٢٥٢
• مع الرئيس الروماني تريان باسيسكو	٢٥٦
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التشيكي	٢٦٤
• مع رئيسة مجلس النواب التشيكي	٢٦٨
• مع الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس	٢٧٢
• مع رئيسة وزراء أستراليا	٢٨٠
• مع الحاكمة العامة لأستراليا	٢٨٦
• مع رئيس وزراء ولاية «نيو ساوث ويلز»	٢٩٠
• مع رئيس الأوروغواي خوسيه موخيكا	٢٩٦
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس اليوناني	٣٠٠
• مع الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس	٣٠٤
• مع الرئيس السنغالي السيّد ماكي سال	٣١٢
• مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا	٣١٨
• المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس شاطئ العاج	٣٢٤
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الغاني	٣٢٨
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس النيجيري	٣٣٢
• مع الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك	٣٣٦
• مع الرئيس الأميركي	٣٤٢
• المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس هولاند	٣٤٦
ب. القسم الثاني: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن	**٣٥٣**
• الدورة الثامنة والستون للجمعية العمومية للأمم المتحدة	٣٥٦
• اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان»	٣٦٦
• لقاء سفراء الدول أعضاء مجلس الأمن الدولي	٣٧٤

ج. القسم الثالث: في المنتديات الدولية	**٣٧٧**
• لقاء منتدى رجال الأعمال في غرفة التجارة الرومانية	٣٨٠
• مع عمدة بلدية براغ في مقر البلدية	٣٨٤
• مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية	٣٨٨
• مع رئيس مجلس نواب ولاية فيكتوريا	٣٩٤
• مع حاكم ولاية فيكتوريا	٣٩٨
• في المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو	٤٠٢
• ختام المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو	٤١٠
• في مركز بورخيس الثقافي	٤١٦
• في منتدى رجال الأعمال اللبناني - اليوناني	٤٢٢
• جائزة البطريرك ألكسي الثاني	٤٢٨
• مع حاكم محافظة أبيدجان	٤٣٤
• في منتدى رجال الأعمال اللبناني الإيفواري	٤٣٨
• إحتفالية الدستور الجديد للجمهورية التونسية	٤٤٤

٤- الفصل الرابع: جناح لبنان في العالم	**٤٤٩**
أ. القسم الأول: أفريقيا	**٤٥١**
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في السنغال	٤٥٤
• لقاء أبناء الجالية في شاطئ العاج	٤٦٠
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في غانا	٤٦٦
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في أبوجا	٤٧٢
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في لاغوس	٤٧٨
ب. القسم الثاني: أوروبا	**٤٨٣**
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في رومانيا	٤٨٦
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في تشيكيا	٤٩٤
• لقاء أبناء الجالية اللبنانية في اليونان	٥٠٠

ج. القسم الثالث: أستراليا ٥٠٥

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في كانبيرا ٥٠٨
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في سيدني ٥١٦
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في ملبورن ٥٢٢

د. القسم الرابع: أميركا ٥٢٧

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في البيرو ٥٣٠
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في الأرجنتين ٥٣٦
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في الأوروغواي ٥٤٢

٥- الفصل الخامس: الحضور الوطني ٥٤٧

أ. القسم الأول: الرئيس الجامع ٥٤٩

- الإفطار الرمضاني السنوي ٥٥٢
- لقاء ممثلي الطوائف الروحية في الأرجنتين ٥٥٨
- الإفطار الرمضاني السنوي ٥٦٤
- اختتام السنوية العاشرة لحديقة البطاركة في الديمان ٥٧٠
- المؤتمر العام الأول لمسيحيي المشرق ٥٧٤
- «ندوة» الاستقلال من الميثاق إلى «إعلان بعبدا» ٥٨٢
- حفل رفع اثني عشر تمثالاً في سراي بعبدا تكريماً للرؤساء السابقين ٥٨٨

ب. القسم الثاني: محطات مشرقة ٥٩٥

- مؤتمر لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣ ٥٩٨
- إطلاق التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٦٠٤
- إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً ٦١٢
- حملة «صوتنا للوطن - حق المغتربين في انتخابات ٢٠١٣» ٦١٨
- يوم الأغذية العالمي لسنة ٢٠١٢ ٦٢٢
- إطلاق وثيقة السياسة الشبابية ٦٢٨

- تدشين واجهات السوق التجاري في جبيل ٦٣٦
- المرحلة الأولى من أعمال توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت ٦٤٤
- افتتاح جادة «الرئيس العماد ميشال سليمان» ٦٥٠
- تدشين «القصر البلدي في الحازمية» ٦٥٦
- مئوية تأسيس بلدية زوق مكايل ٦٦٠
- الذكرى الخمسون لتأسيس معهد القضاة ٦٦٨
- إطلاق خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان ٦٧٤
- افتتاح مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة ٦٨٢
- افتتاح مؤتمر «أرضي: غدٌ واعد» ٦٩٠
- افتتاح ملتقى لبنان الاقتصادي في فندق فور سيزنس ٦٩٨
- الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ ٧٠٤
- حفل إطلاق مشروع قانون اللامركزية الإدارية ٧١٢

ج. القسم الثالث: في بيدر الثقافة ٧١٩

- حفل تخريج طلاب جامعة سيدة اللويزة ٧٢٢
- وضع الحجر الأساس للمبنى الأكاديمي والعلاجي في الجامعة الأميركية في بيروت ٧٣٠
- مئوية كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ٧٣٦
- المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف ٧٤٤
- تكريم الكاتب والروائي الكبير أمين معلوف ٧٥٢
- مؤتمر «الحوار الحقيقة والديموقراطية» ٧٥٨
- مهرجان الأبجدية الشعري الأول في جبيل ٧٦٤

كتاب مواقف الرئيس إعداد الدكتور طوني ميشال عيسى ٧٧٧

إضاءة على أبرز مواقف وآراء فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مستخلصة من خطاباته ومداخلاته بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤

المقدمة

طُبع عهد رئيس الجمهوريّة العماد ميشال سليمان بميزات متعدّدة تُظهرها مسيرته في الحكم والتي تتجلى في أبرز محطاتها بين دفتي هذا الكتاب التوثيقي، إلّا أنّ ما يسجّل في سني الولاية الرئاسيّة الست هو الالتزام التام بما يتضمّنه خطاب القسم من رؤية وخطة متكاملة بأبعادها الداخليّة والعربيّة والدوليّة والسعي الدؤوب لتحقيقها. والتمسّك بالدستور اللبناني نصاً وروحاً ووفقاً لما تعاهد عليه اللبنانيون في ميثاقهم الوطني باعتباره الحصن المنيع أمام الأخطار التي قد تتهدّد الصيغة اللبنانيّة.

ومع تطوّر الأوضاع والمراحل، كانت المسؤوليات كما التحدّيات تتزايد وتتعاظم، وليس غلواً القول إن النصف الثاني من ولاية الرئيس ميشال سليمان شهد أخطر مرحلة من تاريخ لبنان الحديث، بعدما صار الخطر متعدّد الأبواب والمسارات، وأضيفت على الخطر الإسرائيلي، صعوبات جمّة تمثّلت في الحراك الذي شهده معظم العالم العربي، حيث تغيّرت خرائط (السودان) وتبدّلت أنظمة حكم (من مصر إلى ليبيا وتونس وصولاً إلى اليمن) وتواصلت الاضطرابات في العراق، كما شكّل الملف الكيميائي السوري والملف النووي الإيراني نقطة تحوّل إما باتجاه ذهاب المنطقة إلى الحرب أو نحو الحل السياسي. ولعب لبنان عبر الرئاسة الأولى دوراً محفّزاً على الدفع باتجاه اعتماد الحوار، وبرز الإرهاب العابر للحدود والمنتشر في كل أصقاع الأرض كعدو يتهدّد الشعوب والدول، ممّا طرح مجدداً وبقوة مسألة الجهد الدولي المتكامل والمتضامن لمكافحة هذا الإرهاب بكل أشكاله.

إنّما الهم الأكبر الذي واجهه لبنان ولم يزل، بقي الخشية المتعاظمة من تداعيات الحرب السوريّة التي أخذت منحى دموياً وتدميرياً خطيراً، وشهدت انخراط أفرقاء لبنانيين في آتون هذا الصراع، ممّا رفع منسوب الأخطار، فتُرجمت أحداثاً أمنيّة متنقّلة في الداخل تطوّرت لتتحوّل إلى عمليات إرهابيّة تفجيريّة وانتحاريّة لم تميّز بين منطقة وأخرى، وطالت المدنيين الأمنيين والأسواق التجاريّة والمراكز الدينيّة والبعثات الديبلوماسيّة.

سارع الرئيس سليمان من موقعه كمؤتمن على الوطن والدستور، إلى بذل جهد مكثّف واستثنائي داخلي وخارجي، ومنذ بداية الأزمة السوريّة عمد إلى القيام بجولة خليجيّة هدفت إلى منع استعمال لبنان ممرّاً للسلاح والمسلحين، بعدما ضبط الجيش والقوى الأمنية محاولات عدة في هذا الاتجاه، ونجح في وضع إطار جامع لتحييد لبنان عن الأزمات الخارجيّة، ولاسيّما المحيطة به، فكان أن أجمعت هيئة الحوار الوطني على «إعلان بعبدا» الذي يُعتبر إعلاناً ميثاقياً وقد أصبح وثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة وحظي بتأييد من

الهيئات الدوليّة والاقليميّة والعربيّة. وأتبع ذلك بحراك خارجي مكثّف أفضى إلى حدث تاريخي لم يشهد له لبنان مثيلاً من قبل، وهو الإعلان عن إنشاء «مجموعة الدعم الدوليّة للبنان» التي عقدت اجتماعها الأول في نيويورك في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠١٣ بالتزامن مع أعمال الجمعيّة العامة للأمم المتحدة. إذ رغم الانشغال الدولي بقضايا مركزيّة وأحداث عالميّة في غاية الأهميّة، انتزع رئيس جمهوريّة لبنان، موقعاً متقدماً في هذا الاهتمام الدولي وتمكّن من جمع الأضداد الدوليين لكي يتفقوا على دعم لبنان، ليخرج الاجتماع الدولي بخلاصات وافرة ومهمّة تدعم لبنان سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، وتحديداً في مجال ترسيخ الاستقرار وتعزيز الاقتصاد وقدرات الجيش اللبناني والجهد القائم لمواجهة مشكلة النازحين السوريين، غير آبه بضآلة الصلاحيات، ومصرّاً على استعادة دور الرئاسة باعتباره قبلة للداخل والخارج.

في المقابل، استمرّ الأفرقاء الداخليون في انقسامهم الحاد الذي أدخل البلاد في شبه شلل مؤسساتي ناجم عن الفراغ الذي بدأ يتسلّل إلى مؤسسات وإدارات الدولة كافة، مع امتناعهم عن الاستجابة للدعوات القائمة والمستمرة لرئيس الجمهورية بالعودة إلى الانتظام في هيئة الحوار الوطني ووضع كل القضايا الخلافية على طاولة الحوار، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الانتخابات النيابية، ومن ثم تعطيل المجلس الدستوري بعد تعطيل نصابه، وهدر أشهر طوال في عمليّة تأليف الحكومة ناهيك عن الخطاب العبثي والمتهوّر الذي زاد من وتيرة الشحن المذهبي، في ظل كل ذلك، كان الرئيس سليمان يطرق أبواب العالم من موقع المُحاور والمبادر في طرح الأفكار والاقتراحات والحلول، محاولاً إقناع المتدخّلين في الشأن اللبناني بتحييده عن الصراع الدائر إقليمياً وعدم إدخاله في التجربة مجدداً، ولفت إلى أنه من غير الجائز أن يكون العالم أكثر حرصاً على استقرار لبنان من اللبنانيين أنفسهم، كما استمرّ في العمل على ضمان تنفيذ خلاصات مجموعة الدعم الدوليّة وهو ما تُرجم بمؤتمرات متخصّصة عُقدت لهذا الغرض في عدد من الدول الصديقة والقادرة.

وبينما يظلّ تحدي بناء الوفاق الداخلي وإعادة ترميم الثقة بين الأفرقاء هدفاً محورياً للرئيس سليمان، فقد واضب على التصدي الإيجابي والعملي للمخاطر الناجمة عن تدفّق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة إلى لبنان، الأمر الذي وضع الدولة أمام تحدّيات اقتصاديّة واجتماعيّة وأمنيّة متعاظمة نتيجة الأعداد الكبيرة لهؤلاء، فتحرّك رئيس الجمهوريّة عربياً ودولياً سعياً لتوفير الدعم المناسب لتقاسم الأعباء الماليّة والأعداد مع لبنان ولإيواء اللاجئين داخل الأراضي السوريّة وتأمين عودتهم تدريجياً من لبنان إلى أرضهم وديارهم. كما سرّع عمليّة بناء قدرات الجيش اللبناني فأثمرت مساعيه اتفاقاً على عقد مؤتمر روما لدعم الجيش تطبيقاً لخلاصات مجموعة الدعم الدوليّة، إضافةً إلى الهبة السعوديّة التي بلغت

قيمتها ثلاثة مليارات دولار والمخصّصة أيضاً لتجهيز الجيش وتسليحه، وهي كبيرة في قيمتها ومدلولاتها، وستسهم في تعزيز القدرة على تنفيذ خطة تسليح الجيش اللبناني وتجهيزه التي أقرّها مجلس الوزراء، وكل هذا الحراك من شأنه أيضاً وضع الأُسس العمليّة والعملانيّة للاستراتيجيّة الوطنيّة الدفاعيّة التي قدّم رئيس الجمهوريّة تصوّراً لها أجمع كل الأفرقاء على اعتماده قاعدة للنقاش، بما يؤدي إلى حصر السلاح بإمرة الدولة باعتبارها المرجعيّة الوحيدة من خلال قواها العسكريّة والأمنيّة المولجة الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي.

كل ذلك لم يمنع رئيس الجمهوريّة من التركيز على ملفات حيويّة أساسيّة على الصعيد الداخلي، كان أبرزها إحالة الحكومة مشروع قانون للانتخابات النيابيّة تضمّن لأول مرة اعتماد قاعدة النسبيّة، وإنجاز مشروع قانون اللامركزية الإداريّة، وتكوين ملف متكامل عن الثغرات الدستوريّة التي برزت جرّاء الممارسة. وانطلاقاً من تمسّكه بالدستور وتطبيق القوانين والمحافظة عليها، قاد بزخم السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة عبر اجتماعات في الداخل والخارج، كما قاد القوات المسلّحة عبر اجتماعات أمنيّة وترؤس المجلس الأعلى للدفاع والاجتماع الدوري بالقادة العسكريين والأمنيين، وحضّ بقوة على تعزيز استقلاليّة القضاء عبر التشجيع على التصدي لمهامه وتأمين المظلة الدستوريّة له، وصولاً إلى اتخاذ التدابير المسلكيّة والعقابيّة بحق القضاة المخالفين بهدف تنقية الجسم القضائي من الشوائب، وهو لذلك عمد إلى توجيه إحدى رسائل الاستقلال إلى اللبنانيين بحضور الجسم القضائي، كما أحاط الهيئات الرقابيّة برعايته لتفعيل دورها من خلال اجتماعات دوريّة ومتابعة مستمرّة، وأنشأ المجلس التأديبي للبلديات بهدف الرقابة على عملها، وتابع الوضع المالي عبر اجتماعات دوريّة واستثنائيّة مع وزير الماليّة وحاكم مصرف لبنان وجمعيّة المصارف، ورعى ورشات عمل متخصّصة في القصر الجمهوري تهتمّ بمشروع قانون اللامركزيّة الإداريّة وسد الثغرات الدستوريّة ورعاية مشاريع وخطط وطنيّة تتصل بالشباب والفقر والبيئة والجودة والأطفال والمرأة، وكثّف اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع لسد الثغرة الأساسيّة المتمثّلة باستقالة حكومة العهد الثالثة، ناهيك عن ترؤسه أهمّ جلسات مجلس الوزراء والتي خلصت إلى قرارات مهمّة.

يبقى الأهم، أنّ الرئيس سليمان الذي عمد إلى مأسسة رئاسة الجمهوريّة من خلال وضع هيكليّة للمديريّة العامة للرئاسة وللفريق المعاون للرئيس لتواكب كل عمل ونشاط له والمهام التي يتصدى لها وفق المسؤوليّة الدستوريّة في السهر على تطبيق الدستور وصون الوطن، وضع أيضاً من خلال سيرته ومسيرته وما أنجزه على الصعد كافة، خريطة طريق داخليّة وخارجيّة، ستمكّن العهد القادم من الانطلاق على أُسس متينة وقاعدة صلبة وفق مبدأ استمراريّة الحكم وليس قطع مع الماضي، وهذا ما هو مكنوز بين دفّتي هذا الكتاب.

الفصل الأول: مناسبات وثوابت

أ. القسم الأول: مواقف وطنية

ب. القسم الثاني: ذكرى استقلال لبنان

ج. القسم الثالث: عيد الجيش

د. القسم الرابع: تفعيل المؤسسات

الفصل الأول: مناسبات وثوابت

أ. القسم الأول: مواقف وطنية

- افتتاح جلسة هيئة الحوار الوطني
- حول التمديد لمجلس النواب
- حول الأوضاع الأمنية
- الذكرى الثالثة والتسعون لإعلان دولة لبنان الكبير
- العيد الـ ٦٨ لتأسيس الأمن العام
- الرئيس سليمان يُخاطب اللبنانيين

أ – القسم الأول

مواقف وطنية

اجتماع هيئة الحوار الوطني الذي تمّ التوافق فيه على «إعلان بعبدا»

القصر الجمهوري ـ ١١ حزيران ٢٠١٢

اجتماع هيئة الحوار الوطني الذي تمّ التوافق فيه على «إعلان بعبدا»

القصر الجمهوري ـ ١١ حزيران ٢٠١٢

في ضوء الأحداث الأخيرة وما خلّفتها من قلق عميق لدى المواطنين بشأن أمنهم وسلامتهم، واستمرار إسرائيل في تهديداتها وخروقاتها للسيادة اللبنانية.

وعطفاً على دعواتي السابقة حول ضرورة استئناف أعمال هيئة الحوار الوطني استدراكاً للمخاطر المحيطة بالوطن والتي أصبح من الملحّ التوافق على طرق معالجتها.

يسرّني أن أدعوكم لحضور الاجتماع الذي ستعقده هيئة الحوار الوطني في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه ١١ حزيران ٢٠١٢ في قصر رئاسة الجمهورية في بعبدا لمناقشة موضوع الاستراتيجية الوطنية الدفاعية، ومن ضمنها معالجة موضوع السلاح من ثلاثة جوانب:

١. سلاح المقاومة وكيفية الاستفادة منه إيجاباً للدفاع عن لبنان والإجابة على الأسئلة التالية: لماذا يُستعمل؟ ومتى؟ وكيف؟ وأين؟....

٢. السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وكيفية إنهائه، والسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وكيفية معالجته، تنفيذاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني.

٣. نزع السلاح المنتشر داخل المدن وخارجها.

العماد ميشال سليمان

منذ انعقاد آخر جلسة في بعبدا في ٢٠١٠/١١/٤ والتي حضرها الرئيس بري وتغيّب عنها عدد كبير من الأعضاء، تابعت الدعوة للحوار وحاولت أن أعقد لقاءات ثنائية مع الأطراف كافة، وقدمت في شهر تموز طرحاً لإعادة الحوار شبيه بالطرح الحالي الأكثر تفصيلاً، إلّا أن الدعوة لم تحظَ بقبول الفريقين لأسباب عدة. وقد حصلت، في هذه الأثناء، تطورات عديدة على المستويين الدولي والعربي، وكذلك، على المستوى الداخلي وبدأت الأحداث تنعكس سلباً على لبنان وتترك أثراً على مختلف النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتكاد تترك أثراً على الوفاق الوطني.

عاد شبح الحرب الباردة على خلفية الملفات الدولية، ومنها الدرع الصاروخي والملف النووي الايراني بالإضافة إلى الملف السوري

على المستوى الدولي، أودّ أن اذكر بالأحداث لعلنا نعتبر. فقد تمت تصفية بن لادن في ربيع ٢٠١١ وبعض زعماء القاعدة، وتصاعدت العمليات الارهابية في افغانستان والعراق وخاصة بعد الانسحاب الاميركي. ويوجد حاليا استعداد فرنسي للانسحاب من افغانستان تمهيدا للانسحاب الكامل في نهاية العام ٢٠١٤. واعيد انتخاب بوتين رئيسا لروسيا فيما عاد شبح الحرب الباردة على خلفية الملفات الدولية، ومنها الدرع الصاروخي والملف النووي الايراني بالإضافة إلى الملف السوري.

واستمرت المفاوضات ٥+١ في الملف الايراني في كل من اسطنبول وجنيف وبغداد، ويحكى عن موسكو او بغداد للمرة الثانية.

في الانتخابات الفرنسية، خسر ساركوزي وتسلم الاشتراكيون الحكم، فيما ازمة اليورو مستمرة في اوروبا على خلفية ازمات اليونان وايطاليا والبرتغال.

وباختصار، يشهد العالم اليوم نزاعا كبيرا بين الانفتاح الناتج عن العولمة وتطور التقنيات والانعزال الذي يقابله انعزال آخر، وهو انعزال الارهاب واسرائيل الذي يقابله بعض الانعزال في اوروبا لجهة رفض الاخر.

اما على المستوى العربي، فقد نشأ الربيع العربي والثورات في كل من تونس ومصر وليبيا سوريا واليمن والبحرين ودخول القوات السعودية إلى هذا البلد وما رافق ذلك من توترات. وسجل صعود للإسلاميين إلى سدة الانظمة كما سجلت حوادث طائفية في مصر مع الاقباط، ما استدعى اطلاق بيانات الازهر التي تناولت اصول الحكم، وقد كانت هذه البيانات جيدة. وترافقت هذه التوترات مع توتر بين مجلس التعاون الخليجي وايران، واعلن عن محاولةاغتيال السفير السعودي في واشنطن من قبل ايران وصدر نوع من البيان او القرار ازاءها في مجلس الامن.

وفي هذه الاثناء، انهارت التفاهمات السورية مع كل من السعودية وقطر وتركيا، وصار هناك قطيعة كاملة من قبل الانظمة العربية لنظام الرئيس الاسد. وقد ادى واقع العلاقات السعودية السورية إلى انهيار الحكومة العراقية ليأتي من ثم المالكي بدعم ايراني ورضا اميركي. وقد هيأت الظروف لانعقاد القمة العربية في بغداد بعد تحسن جزئي للعلاقات بين هذه الاخيرة والسعودية، التي عادت وتراجعت. في هذا المناخ، هناك اهمال للقضية الفلسطينية من قبل الدول العربية فيما اسرائيل مرتاحة على وضعها في المنطقة ومستمرة بممارساتها ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي تهويدها للقدس، وتجميدها للمفاوضات، وزيادتها للاستيطان. وقد وسع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو اخيرا قاعدته الحكومية ، ولا اعلم اذا ما كان لذلك دلائل مبيّتة او انه استعداد لتطورات معينة.

> هناك اهمال للقضية الفلسطينية من قبل الدول العربية فيما اسرائيل مرتاحة على وضعها في المنطقة ومستمرة بممارساتها ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي تهويدها للقدس، وتجميدها للمفاوضات، وزيادتها للاستيطان

على المستوى الفلسطيني، جرت مصالحة بين حركتي فتح وحماس بوساطة قطرية، لم تترجم بعد بطريقة صحيحة، وقد خرجت حماس بهدوء وسرية من دمشق، وتقدمت فلسطين بطلب عضويتها لمجلس الامن حيث لم تلق قبولا بل مورس حق النقض بإزاء طلبها رغم حيازتها على موافقة ١٣٦ دولة في الجمعية العامة، وهي باتت عضوا في منظمة اليونيسكو الا انه، وللأسف، ومن سخريات الديموقراطية فقد سحبت اميركا دعمها للمنظمة.

في هذا الوقت، نشأ الخلاف التركي- الاسرائيلي الذي يشهد المزيد من الفصول، وهو خلاف يناسب قضيتنا، الا اننا شعرنا ان تركيا تهتم بالقضية الفلسطينية، فيما العرب يتناسونها. صدرت قرارات في مجلس الامن تتناول الوضع في سوريا، وهناك مبادرة يقودها حاليا كوفي انان تستند إلى مبادرة عربية وتحظى بغطاء مجلس الامن. وانعقدت لقاءات لما سمي بأصدقاء سوريا في كل من تونس وفرنسا واسطنبول، لم نشترك فيها لأننا اعتبرنا انفسنا اصدقاء كل السوريين، واطلقت كذلك، انطلقت دعوة ايرانية لقيام محور رباعي يضم لبنان والعراق وايران وسوريا لم نشترك فيه للأسباب نفسها.

اما في الداخل اللبناني، وبعد انهيار الحوار، فقد سقطت حكومة الرئيس الحريري في ٢٠١١/١/٢٥ وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس ميقاتي، وقد تزامن ذلك مع بداية الاضطراب في سوريا. كما صدر القرار الظني باغتيال الرئيس رفيق الحريري في ٣٠/ ٢٠١١/٦، وتم تمويل المحكمة الدولية والتمديد لعملها لثلاث سنوات. كما اقر قانون النفط وانطلق البحث

بتحديد المنطقة الاقتصادية لتبيان الحدود البحرية فيما تؤشر الدلائل إلى وجود كميات مفيدة كثيرا من الغاز في البحر.

باشرت اسرائيل عمليات التنقيب وهو امر لا يصب في مصلحتنا، بل في مصلحتها. ان الحدود الجنوبية هادئة منذ فترة بفضل قوات «اليونيفيل» والجيش اللبناني، وهي من الايجابيات الكبيرة التي نتمتع بها، وذلك رغم تعرض «اليونيفيل» لثلاثة حوادث اغتيالات عام ٢٠١١ (ايار وتموز وتشرين) وهو ما ادى إلى تهديدات او تلميحات لدول بالانسحاب من عداد هذه القوات، وقد تدخلت لدى الفرنسيين بصورة خاصة والاوروبيين عموماً، مؤكداً أنه لا يجوز الايحاء بأنه اذا تعرضنا لضربة ارهابية يجب ان ننسحب، فهذا يشجع الارهاب اولاً للاستمرار بالعمليات الارهابية، ويدفعه ثانياً إلى الانتقال إلى كل دول وعواصم العالم (باريس، مدريد، بيروت...)، وطويت صفحة التهديد بالانسحاب، انما يبقى علينا تأمين حماية «اليونيفيل» قدر استطاعتنا.

تدخلت لدى الفرنسيين بصورة خاصة والاوروبيين عموماً، مؤكداً أنه لا يجوز الايحاء بأنه اذا تعرضنا لضربة ارهابية يجب ان ننسحب، فهذا يشجع الارهاب اولاً للاستمرار بالعمليات الارهابية، ويدفعه ثانياً إلى الانتقال إلى كل دول وعواصم العالم

لا تزال اسرائيل تستمر بخروقاتها وهي لم تستكمل تطبيق القرار ١٧٠١، وخاصة الانسحاب من قرية الغجر وشبعا وكفرشوبا.

اما في الداخل وعلى الحدود مع سوريا، فشهدنا حوادث امنية عديدة. فقد تعرض مواطنون استونيون إلى الخطف، وصدرت بيانات عن مجموعات اصولية، واصطدمت القوى الامنية مع بعض المتطرفين والخاطفين والمطلوبين ما ادى إلى مقتل قسم منهم وتوقيف القسم الآخر. كما جرت عملية خطف لشبلي العيسمي، ولسوريين اثنين ايضاً.

اضافة إلى ذلك، تطل من وقت إلى آخر تظاهرات مطلبية بسبب الاوضاع المعيشية، وحصلت حوادث تصفيات داخل المخيمات، وضبطت القوى الامنية عمليات تهريب سلاح نحو سوريا، واستقبل لبنان عدداً من النازحين السوريين، وجرت اشتباكات في الطريق الجديدة وطرابلس وشهدت عكار حادثة مؤسفة ادت إلى مقتل شيخين اثناء قيام الجيش اللبناني بعملية حفظ الامن.

حصلت عمليات خطف متبادلة، بين اطراف من السنّة والعلويين، انما السبب ليس مذهبياً وقد يتحول الامر إلى ذلك. ووردتني معلومات ان القضية ستنتهي بين لحظة واخرى وسيتم تسليم المخطوف السنّي في سوريا والافراج تالياً عن المواطن العلوي.

خطف عدد من المواطنين اللبنانيين في سوريا، قرب حلب، وهو موضوع خطير ومهم جداً وحساس، نعمل جميعاً على اعادتهم سالمين إلى بلدهم، كما عملت المرجعيات المعنية على تهدئة الشارع، كي لا تتخذ تدابير انتقامية من اهالي المخطوفين بحق السوريين في لبنان.

لقد اقتربنا من حافة الخطر والانزلاق، الوضع مخيف، المجتمع الدولي متوجس، الدول العربية قلقة وهي حذرت رعاياها، فيما ابعدت دولة الامارات بعض اللبنانيين. هناك خوف كبير لدى اللبنانيين المقيمين منهم والمغتربين، وفي حين كنا نعدهم بقدرتهم على المشاركة في الانتخابات، اصبح القلق ينتابهم حول ما اذا كان باستطاعتهم المجيء إلى لبنان ام لا، وتحول همهم إلى امن لبنان وسلامته.

تعرض الاقتصاد لانقباض كبير، موسم الاصطياف مهدد، استبيحت كرامة المؤسسات وباتت عرضة للاتهام ومنها المؤسسات الامنية وبصورة خاصة الجيش اللبناني والقضاء، ارتفعت وتيرة الخطاب السياسي والاتهامات بين الاطراف اللبنانية وطاولت المسؤولين والمرجعيات السياسية والدينية، كما قسمت العائلات اللبنانية.

في غضون ذلك، وردتني دعوات كثيرة لنزع السلاح، ومنذ اشهر طالب نواب بيروت بأن تكون العاصمة منزوعة السلاح، كما طالب نواب طرابلس بأن تكون المدينة ايضاً منزوعة السلاح، ووردتني رسائل تحذيرية داعية للحوار من المجتمع المدني، ودقت الهيئات الاقتصادية ناقوس الخطر، وقد استقبلت اليوم وفد المجتمع المدني في طرابلس الذي يمثل كافة الهيئات المدنية والاجتماعية وطالب بإنقاذ طرابلس ولبنان.

هذا ما دعاني إلى التحرك على مستويات عدة: الدعوة إلى الحوار التي تحظى بغطاء لبناني واسع، اضافة إلى غطاء عربي ودولي. كما قمت بجولة على دول الخليج لطمأنتها ونقل الصورة الحقيقية لما يجري في لبنان، وهم قلقون على سلامة رعاياهم ويحرصون على الا يلقوا مصير العيسمي بسبب اختلاف الرأي السياسي عن وجهة نظر القيادة السورية. وكان بالتالي من الضروري طمأنتهم حول كيفية ادارة الشؤون اللبنانية.

اما المسار الثالث فكان العمل على تنشيط الاداء الحكومي في ما يتعلق بالحكومة. وهذا كله دفع كي يصبح الحوار حاجة ملحة جداً، من اجل وقف التدهور ومنع انعكاس الاحداث السورية على لبنان، والحؤول دون تهريب

قمت بجولة على دول الخليج لطمأنتها ونقل الصورة الحقيقية لما يجري في لبنان

السلاح او المقاتلين إلى سوريا واستيعاب النازحين السوريين اللاجئين إلى لبنان خوفاً من الخطر او القتل او الانتقام السياسي.

والحاجة إلى الحوار هي ايضاً من اجل وقف انهيار الثقة بالمؤسسات، اذ علينا وقف هذا الامر كي نتمكّن من اعادة الثقة اليها، وانقاذ موسم الاصطياف وقد استغرب العرب كيف لم يستفد لبنان من «الربيع العربي» من الناحية السياحية والاقتصادية حيث تراجع النمو من ٨ و ٩ في المئة إلى واحد في المئة فقط، وقد نستمر بالتراجع ايضاً.

امر آخر جعل معاودة الحوار مسألة ملحة، وهو تحضير الاجواء لزيارة قداسة البابا في ايلول المقبل، وهي مهمة وتحمل معنى كبيراً جداً يتعلق بوجود المسيحيين في الشرق وتكريس لبنان واظهار انه بلد حوار اقله بين اللبنانيين انفسهم.

اما الأسئلة المطروحة حالياً فهي: ماذا سيصدر عن طاولة الحوار وهل ستكون منتجة؟ ماذا فعلت سابقاً؟ باختصار، بدأت طاولة الحوار عام ٢٠٠٦ بمبادرة من الرئيس بري وارست نهج حوار واجواء عامة من الاستقرار والاعتدال. اصدرت وثيقة شرف للتخاطب السياسي والاعلامي بطلب من الراحل المرحوم غسان تويني، واكبت الانتخابات النيابية والبلدية وعدة استحقاقات بين ٢٠٠٨ وتاريخ توقفها اواخر العام ٢٠١٠. تمكنت ايضاً من ان تنأى بلبنان عن حوادث غزة، وايدنا فلسطين.

اعتبر انه منذ انتخابي عام ٢٠٠٨ وحتى توقف طاولة الحوار، كان لها دور المواكب خلال هذه الفترة، لأننا لم نحاول ممارسة الديموقراطية بشكل صحيح قبل ٢٠٠٨، فقد كان الوجود السوري قبل هذا التاريخ، شئنا ام ابينا، مساعداً في الاستحقاقات بشكل ايجابي احياناً او سلبي احياناً اخرى او مؤاتياً لوجهة نظر هذا او ذاك، لكن في مطلق الاحوال كان يساعد في تأليف الحكومة والتعيينات ووضع الموازنة والامن وغيرها من الامور. وقبل الطائف، مر لبنان بفترة حرب اهلية شهدت انقسام المؤسسات وخطوط تماس وعدم حصول الانتخابات في حينها. هذا كله للتدليل على اننا لم نمارس الديموقراطية وحدنا منذ فترة طويلة، وفي العام ٢٠٠٨ قررنا ممارسة هذه الديموقراطية وتطبيق اتفاق الطائف وحدنا كلبنانيين، ولكننا تعثرنا في مواضيع كثيرة، الا انه برغم ذلك، ساعد وجودنا إلى طاولة الحوار في تمرير الاستحقاقات وكان الاقتصاد جيداً خلال السنوات الثلاث

> في العام ٢٠٠٨ قررنا ممارسة هذه الديموقراطية وتطبيق اتفاق الطائف وحدنا كلبنانيين، ساعد وجودنا إلى طاولة الحوار في تمرير الاستحقاقات

الاولى، ووفد إلى لبنان الاجانب والعرب والمغتربون، وكان الوضع مريحاً، رغم الانتاج القليل.

لذلك، أرى أن الحاجة اساسية لاستمرار طاولة الحوار والقيام بدورها لمواكبة الوضع في لبنان وخاصة في ظل ما يجري حولنا وهو يحصل للمرة الاولى في تاريخ الدول العربية، وللمرة الأولى أيضاً منذ استقلال لبنان وسوريا تشهد الاخيرة مثل هذه الاوضاع الصعبة والمصيرية فيما يعمل لبنان على ان يكون بمنأى عنها، لان دخوله في المحاور الاقليمية والدولية لم يصب يوماً في صالحه كان يطالب قديماً بالحياد عن قضية فلسطين وهو امر غير مقبول لان هذه القضية عربية محورية ولا حياد فيها. وقد ضمنت كلمتي امام القمة العربية في بغداد موقفاً عن الحياد الايجابي مع تأكيد على الالتزام بالشأن المتعلق بالمواضيع الانسانية وقضية فلسطين وموقف العرب الجامع.

أرى الحاجة اساسية لاستمرار طاولة الحوار والقيام بدورها لمواكبة الوضع في لبنان وخاصة في ظل ما يجري حولنا وهو يحصل للمرة الاولى في تاريخ الدول العربية، وللمرة الأولى أيضاً منذ استقلال لبنان وسوريا تشهد الأخيرة مثل هذه الاوضاع الصعبة والمصيرية

ما الذي لم يتحقق في جلسات الحوار؟ لماذا توقف الحوار؟ الجواب هو لان فريقاً اعتبر ان الحوار غير مجدٍ وآخر طالب ببحث موضوع شهود الزور، وآخر طالب بتقديم «حزب الله» لورقة حول الاستراتيجية الدفاعية، اضافة إلى اعتبارات سياسية اخرى مهمة، وهو ما أدى إلى سقوط الحكومة، وتوقف الحوار لفترة طويلة. صحيح اننا لم ندخل بتفاصيل الخطة الاستراتيجية ولم نقارب الموضوع، ولكن لا حل آخر سوى الدخول في المسألة ومناقشتها، ومن هنا سبب تفصيل الاسئلة التي ضمنتها في دعوتي إلى الحوار، وآخر حديث ادلى به رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع في بيت الدين كان تلخيصه للاستراتيجية التي وضعها ووضع قوى المقاومة بأمرة الجيش اللبناني دون الافصاح عن اماكن وجودها وقدراتها.

لم نتمكن من تنفيذ بعض القرارات السابقة مثل سحب سلاح الفلسطينيين لأسباب متعددة ومتداخلة، منها ما هو داخلي ومنها ما هو سوري مرتبط بالداخلي. اما موضوع ترسيم الحدود مع سوريا فلم ينفذ ايضاً بسبب سوري ايضاً وليس لبنانياً فقط، وهناك جدل ونقاش كبيران حول المحكمة الدولية وقد تم التوصل إلى اتفاق س- س حولها عملنا من اجل ترسيخه لتحقيق المصالحة ولكنه توقف، وفي نهاية المطاف تم تمويل المحكمة وتمديد عملها. وفي ما خص الاستراتيجية الدفاعية آخر ورقة طرحت كانت تلك التي تقدم بها سمير جعجع.

هذا هو المشهد اما الافكار المطروحة فعديدة وهي وردتني قبل الدعوة إلى الحوار وبعدها، منها مؤتمر تأسيسي وطني وعقد اجتماعي جديد وتطوير اتفاق الطائف ومؤتمر وطني وهيئة دائمة للحوار وتشكيل حكومة حاضنة للحوار، وافكار أُخرى.

المطلوب اولاً استكمال تطبيق اتفاق الطائف والانصراف إلى مناقشة جدول الاعمال الذي طرحته في دعوتي الخطية إلى الحوار الموجهة إلى كل منكم، ما يعطي الاجوبة الشافية عن كل الهواجس ويفتح باب النقاش في موضوع الامن عبر بند السلاح، وفي موضوع بناء الدولة من باب تحديد استراتيجيتها الوطنية، والنقاش والاجابة على الاسئلة المطروحة التي تؤدي إلى مناقشة كل ما هو مرتبط بهذه الاستراتيجية.

ثانياً: علينا ان نستهل هذه الانطلاقة ببيان عن الجلسة يكون «بيان اطار» لتحركنا وعملنا، اقترح البعض تسميته بـ «اعلان بعبدا» او اسم آخر، ومن ابرز الافكار المطروحة: تأكيد البيان على الطائف والالتزام بالقضية العربية، وتحييد لبنان عن الازمات المحيطة به، والتأكيد على ميثاق الشرف الذي توافقنا عليه في جلسة سابقة بطلب من المرحوم غسان تويني، والالتزام بعدم الاحتكام للسلاح. قد لا نكون التزمنا بهذه الامور في بيان، إلا أنها وردت في اتفاق الدوحة، ويمكن وضعها بالتالي ضمن بيان صادر عنا، على ان نبلّغ البيان الذي سنتفق عليه والذي قد يتضمن هذه الافكار او اكثر منها حتى، نبلغه للجامعة العربية والامم المتحدة ليكون التزاماً علنياً بما نحن مجمعون عليه، وهو امر يطمئن الجميع ويعطي فكرة جيدة لمعالجة الامور.

كما يجب معالجة الموضوع الامني في طرابلس بأسرع وقت ممكن وهو امر علينا مناقشته اليوم.

ثالثاً: ارى وجوب تقريب وتيرة الاجتماعات بيننا بما يشكل اشارة ايجابية للجميع.

باختصار، ان حالتنا في جملتها تستدعي، أياً يكن الثمن، حلولاً عمادها الاعتدال والحكمة تتضمن اول ما تتضمن تدريباً صغيراً للبنانيين (المسؤولين) على فهم المصلحة العامة، كما تقتضي استبعاد امور تحمل الينا خطر الموت اولها الاستبداد وهيمنة البعض على البعض الآخر، وكل التشنجات أياً تكن طبيعتها، (هذا القول لميشال شيحا في لبنان اليوم ١٩٤٢). والله ولي التوفيق.

> علينا ان نستهل هذه الانطلاقة ببيان عن الجلسة يكون «بيان اطار» لتحركنا وعملنا، اقترح البعض تسميته بـ «اعلان بعبدا» او اسم آخر

حول التمديد لمجلس النواب

القصر الجمهوري ـ ١ حزيران ٢٠١٣

أقّر المجلس النيابي في جلسته المنعقدة يوم الجمعة ٣١ أيار ٢٠١٣، القانون الخاص بتمديد الولاية النيابية لمدة ١٧ شهراً. وقّع فخامة الرئيس القانون الصادر ومعه وقّع مراجعة الطعن بدستورية القانون أمام المجلس الدستوري، أملاً في أن يقوم المجلس باتخاذ قراره بكل تجرّد وبأقصى سرعة ممكنة.

إنها المرة الأولى في عهد فخامة الرئيس التي يُصار فيها لمحاولة تجاوز استحقاق دستوري رئيسي متمثّل بالانتخابات النيابية.

حول التمديد لمجلس النواب

القصر الجمهوري ـ ١ حزيران ٢٠١٣

أيها اللبنانيون،

بحكم مسؤولياتي كرئيس للدولة يسهر على احترام الدستور، رأيت من واجبي أن أتوجه مباشرة إلى الشعب الذي هو مصدر السلطات وصاحب السيادة وخاصة إلى الشباب الذين غصّت شبكات التواصل الاجتماعي برفضهم للتمديد، لأوضح لهم ومن خلالهم لكل المسؤولين الرسميين والسياسيين الدوافع الدستورية التي أمْلَت عليّ اتخاذ قراري حول القانون الذي قضى بتمديد ولاية مجلس النواب /١٧/شهراً.

فقد ورد القانون بالأمس إلى رئاسة الجمهورية وتضمّن استعجال إصداره وفقاً للفقرة الأولى من المادة /٥٦/ من الدستور التي توجب إصداره ونشره في خلال خمسة أيام، فكان لزاماً عليّ الإسراع باتخاذ القرار حوله.

إن الدستور يتيح لي عدة خيارات عكفت على دراستها لأرى أيها الأكثر ملاءمة مع المصلحة الوطنية العليا ومصلحة المواطنين الذين سُلب حقهم الدستوري في الاقتراع والترشح، فرأيت أن أوقّع القانون وأتقدم بمراجعة أمام المجلس الدستوري للطعن بدستوريته بعدما استبعدت نهائياً إمكانية أن أقدم على عدم توقيعه أو ردّه إلى مجلس النواب لإعادة النظر به أو تأجيل انعقاد جلسة مجلس النواب، وذلك انسجاماً مع روح الدستور ومرتكزات الديموقراطية وبعيداً عن أي كيدية في استعمال السلطة وشل مجلس النواب وتعطيل العمل التشريعي.

لقد كان أول ما لفتني التساؤل حول أنه كيف لرئيس الجمهورية أن يوقّع قانوناً لا يتوافق مع الأحكام الدستورية ثم يطعن به، وكأنه يطعن بتوقيعه، وإن جوابي لهم هو أن المادة /١٩/ من الدستور لا تجيز التقدم بمراجعة أمام المجلس الدستوري بقانون قبل صدوره.

وتساؤل آخر تداوله الكثيرون وهو كيف أن الرئيس لم يستعمل صلاحياته الواردة في المادة /٥٧/ من الدستور بالمبادرة إلى ردّ القانون إلى مجلس النواب لإعادة النظر به. فكيف يمكن لرئيس الجمهورية الإقدام على ذلك بعد أن أقدمت اللجان المشتركة ولجنة التواصل النيابي باستهلاك كل الوقت المتاح للتوافق على صياغة قانون جديد

> إن الدستور يتيح لي عدة خيارات عكفت على دراستها لأرى أيها الأكثر ملاءمة مع المصلحة الوطنية العليا ومصلحة المواطنين الذين سُلب حقهم الدستوري في الاقتراع والترشح

للانتخاب، بالإضافة إلى التقاعس بعقد الجلسة العامة لمجلس النواب وتأخيرها حتى آخر يوم من العقد الحالي، مما أدى إلى إفراغ أحكام المادة /٥٧/ المذكورة من فحواها وهدفها، وأصبح ردّ القانون وكأنه تعبيد الطريق إلى الفراغ كون المجلس يصبح غير قادر على الانعقاد لانتهاء العقد التشريعي.

وذهب البعض إلى دعوة الرئيس إلى تطبيق المادة /٥٩/ من الدستور التي تسمح له بتأجيل انعقاد مجلس النواب وإلغاء جلسته العامة التي كانت مقررة يوم الجمعة الماضي، بهدف منع مجلس النواب من التمديد لنفسه.

كما أني قد استبعدت اللجوء إلى استعمال هذه المادة احتراماً لصلاحيات مجلس النواب الذي عمد أيضاً من خلال التأجيل المتراكم لانعقاد جلساته إلى إفراغ هذه المادة من فحواها وهدفها، ولأسباب أهم تتعلق بالمصلحة الوطنية العامة وعدم المشاركة في خطيئة الوصول إلى الفراغ، لأنه أيضاً لا مجال لانعقاد مجلس النواب في هذه الحالة بعدما انتهى العقد التشريعي للمجلس.

إن التأجيل الذي تسمح به المادة /٥٩/ من الدستور يجب ألا يتعدى مدة الشهر، فإذا أقدمت كما يتصور البعض على تأجيل انعقاد المجلس حتى تاريخ انتهاء ولايته فأكون بذلك قد حرمت مجلس النواب من الانعقاد وساهمت مساهمة مباشرة بإحلال الفراغ في السلطة التشريعية.

لكل ما تقدّم كان قراري من بين الخيارات المتاحة لي، بين التمديد الطويل أو الفراغ أو إجراء انتخابات متسرعة قد تشوبها الشوائب بعدما تكاثرت العراقيل أمام سلامتها وشفافيتها من خلال التأخير بتشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات، أو من خلال المراوحة في إنجاز التحضيرات لانتخاب اللبنانيين المقيمين في بلاد الاغتراب.

لذلك قررت البارحة توقيع القانون، كما وقّعت اليوم مراجعة الطعن بدستوريته، وكلّني أمل بأن يقوم المجلس الدستوري باتخاذ قراره حولها بكل تجرّد وبأقصى سرعة ممكنة وعلى الجميع أن يسمحوا لأعضاء المجلس أن يكونوا ناكرين لجميل السلطات التي عيّنتهم وذلك بهدف الإتاحة للمجلس النيابي أن ينعقد مجدداً للنظر في تقصير مهلة التمديد بالشكل الذي يسمح له بمناقشة مشاريع قوانين الانتخاب الموجودة لديه وإقرار قانون انتخاب جديد، وفي إجراء الانتخابات في مطلق الأحوال قبل انتهاء مدة الولاية الممددة وفقاً لأحكام القانون الساري المفعول في حينه، ولكي يتاح أيضاً للمرشحين وللفاعليات السياسية المتسع من الوقت لتحضير حملاتهم الانتخابية وتفعيل جهوزيتهم للمشاركة في العملية الانتخابية.

ولكم مني كل شكر ومحبة.

آمل بأن يقوم المجلس الدستوري باتخاذ قراره حولها بكل تجرّد وبأقصى سرعة ممكنة وعلى الجميع أن يسمحوا لأعضاء المجلس أن يكونوا ناكرين لجميل السلطات التي عيّنتهم

كلمة إلى اللبنانيين
مباشرةً على الهواء

القصر الجمهوري – ٢٤ آب ٢٠١٣

للمرة الثانية على التوالي يقفل الأسبوع على الدم وصور الشهداء والجرحى والأضرار المادية الكبيرة. تشييعٌ للشهداء، ورفعٌ للدمار الذي تسبّب به الاجرامُ الحاقد والمشروعُ الفتنويُ المتنقلُ بين الضاحية الجنوبية وعاصمة الشمال طرابلس.

كلمة إلى اللبنانيين مباشرةً على الهواء

القصر الجمهوري – ٢٤ آب ٢٠١٣

لا بد لي من موقع المسؤولية الدستورية التي أحملها والمؤتمن عليها، أن أطلع الشعب اللبناني على ما أراه متوجباً علينا جميعاً اتخاذه من إجراءات وخطوات وتدابير ملموسة

في هذا الظرف العصيب والضاغط، والألم الكبير يعتصر قلوب اللبنانيين وأفئدتهم، أود أن أتقدم بداية باسمي وباسم اللبنانيين من ذوي شهداء وضحايا التفجيرات الارهابية والاجرامية التي أدمت أهل الوطن وأرضه، وآخرها تفجيرات الضاحية وطرابلس العزيزتين، بعد الجرائم المرتكبة بحق الجيش اللبناني بتعازي القلبية الحارة وبمشاعر التعاطف والتضامن، وأتمنى لمئات الجرحى والمنكوبين الذين أصيبوا وتضرّروا جرّاء هذه الاعتداءات البربرية الآثمة، الشفاء العاجل، وأدعو الادارات والأجهزة المختصة إلى استنفار شامل لمساعدة هؤلاء ومنحهم ما يستحقون من رعاية مادية ومعنوية.

وفي خضمّ ما تشهده منطقة الشرق الأوسط وعالمنا العربي من تحولات واضطرابات، وبإزاء ما ينتاب المواطنون اللبنانيون من قلق نعيشه معهم ونشعر به، وما يحوط الوطن من مخاطر، وعلى رأسها الخطر الارهابي المتعاظم، والخوف من انزلاق لبنان إلى آتون الفتنة الذي تدفع باتجاهه قوى الشر والعدوان والجريمة والارهاب، فضلاً عن استمرار التهديدات والخروقات الاسرائيلية، وفي ظل الجمود الناتج عن وقف أعمال هيئة الحوار الوطني وتفويت فرصة إجراء الانتخابات النيابية وعدم التزام «إعلان بعبدا»، والتعثر في تشكيل الحكومة، وشيوع الدعوات إلى الأمن الذاتي وما تنطوي عليه من مخاطر وأفخاخ، لا بد لي من موقع المسؤولية الدستورية التي أحملها والمؤتمن عليها، أن أطلع الشعب اللبناني على ما أراه متوجباً علينا جميعاً اتخاذه من إجراءات وخطوات وتدابير ملموسة تتعدى عبارات الاستنكار والادانة وتتجاوزها، لمواجهة التحديات والمخاطر التي

بات يواجهها وطننا في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه:

- ادعو السلطات العسكرية والامنية إلى رفع نسبة جهوزيتها إلى الدرجات القصوى من اجل مراقبة وملاحقة المجرمين والارهابيين واي متربص بامن اللبنانيين وسلامتهم وسلمهم.
- أدعو المواطنين اللبنانيين إلى المحافظة على هدوئهم ووحدتهم وتضامنهم وروح الشجاعة التي يتميزون بها، وأن يتعاونوا مع السلطات الأمنية ويمحضوها ثقتهم الكاملة فيكونوا عيناً ساهرة ومساعدة لها في الابلاغ عن أي حراك مشبوه يتهدد السلامة العامة.
- أتوجه بصورة خاصة إلى السياسيين وأهل السلطة وأصحاب الرأي والنفوذ والقيادات والمرجعيات الدينية كي يتبعوا نهج التهدئة والاعتدال في خطابهم السياسي ويعملوا من جديد لضمان عودة جميع الأطراف إلى الالتزام قولاً وفعلاً بثوابت «إعلان بعبدا» ضنّاً بمصلحة لبنان العليا وانسجاماً مع رأي الغالبية العظمى من اللبنانيين.
- أدعو وسائل الاعلام كافة إلى المشاركة في تحمّل المسؤولية الوطنية، ولديها القدرات والكفايات العالية لمواكبة هذه المرحلة بشجاعة ومسؤولية، والعديد من هذه الوسائل والقيّمين عليها له محطات مشرقة ومضيئة على هذا الصعيد.
- وبإزاء هذه المخاطر التي تهدد الوطن وتستبيح إراقة الدم بلا تمييز، أدعو الجميع، ومن دون استثناء إلى وقفة شجاعة وقرار وطني مسؤول، ينأى عن المصالح الخارجية والاقليمية، ويأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية الداخلية، والالتقاء فوراً ضمن حكومة جامعة وحول طاولة هيئة الحوار الوطني من دون شروط مسبقة، لإنجاز هذه الاستحقاقات، معزّزة بإرادة الالتقاء وشجاعة القرار وإعلائه على أي اعتبار آخر، حتى لا نقع في تجربة الانقسام والتقاتل مرة جديدة، ولنعمل على تجاوز الاعتبارات الخارجية كلها حتى لا تضيع الفرصة ونخسر السلام والاستقرار. وهذه مسؤوليتنا جميعاً، فلنثبت أهليتنا لها ليبقى لنا وطن نستحقه ونفخر بانتمائنا إليه، فلا يقع فريسة لعبة الأمم فهو يستحق الحياة والبقاء لأن اغتياله يضرب فكرة العيش الواحد بين الجماعات المتعددة الأديان ويهدد أمن العالم المتنوع. هذا ما يريده اللبنانيون، فلنخضع لمشيئتهم وللإرادة الوطنية الجامعة. حمى الله لبنان واللبنانيين.

أدعو الجميع، ومن دون استثناء إلى وقفة شجاعة وقرار وطني مسؤول، ينأى عن المصالح الخارجية والاقليمية، ويأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية الداخلية، والالتقاء فوراً ضمن حكومة جامعة وحول طاولة هيئة الحوار الوطني من دون شروط مسبقة

الذكرى الثالثة والتسعون
لإعلان دولة لبنان الكبير

بيت الدين ١ أيلول ٢٠١٣

شهد المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية لقاءً وطنياً حاشداً ضمّ عدداً من الوجوه السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية ووفداً موسعاً من هيئات المجتمع المدني، وذلك للاحتفال بمناسبة الذكرى الثالثة والتسعين لتأسيس دولة لبنان الكبير وبدء تجربة قيام لبنان الكبير.

الذكرى الثالثة والتسعون لإعلان دولة لبنان الكبير

بيت الدين | أيلول ٢٠١٣

قبل ثلاثة وتسعين عاماً كرّس المندوب السامي باسم دولة الانتداب، إرادة اللبنانيين بوطنٍ ناضلوا في سبيله طويلاً، ورسموه بالأفئدة والجهد الثمين والدؤوب، قبل أن تساعد في بلورته ورسم حدوده النهائية تطوّرات دوليّة رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨.

هذا اللبنان الكبير الذي أعلن في أوّل أيلول ١٩٢٠، من الناقورة إلى النهر الكبير، ومن سلسلة الجبال الشرقية إلى البحر المتوسط، لم يكن تكبيراً للبنان الصغير أي لبنان المتصرفيّة فحسب، ولم يكن ضمّاً لأقضية أو مناطق سلخت عن غيره من الجوار، بل كان عودةً إلى حدودٍ تاريخية رسمتها وشائج اجتماعيّة، والتقاء جماعات روحية، وامتزاج عناصر ثقافية واقتصادية مختلفة. لقد كان زبدة الماضي الحافل، واستمراراً للحكم المحلّي والاستقلال النسبي ضمن الامبراطورية العثمانيّة. ونحن نلتقي اليوم في صرحٍ يمثّل رمزاً من رموز الحكم الوطني، وعلى بعد مسافة قصيرة من دير القمر عاصمة الأمراء، الذين تميّز حكمهم بالانفتاح وبالتقاء الجبلين الشمالي والجنوبي في بوتقةٍ واحدة قبل أن يضم الأمير فخرالدين المعني الثاني الكبير بيروت وبعض المدن، ويتمدّد إلى الجنوب والبقاع وسهل عكّار.

> هذا اللبنان الكبير الذي أعلن في أوّل أيلول ١٩٢٠ كان عودةً إلى حدودٍ تاريخية رسمتها وشائج اجتماعيّة، والتقاء جماعات روحية

لبنان الكبير، لم يكن مشروعاً مسيحيّاً حمل مطالبه وخرائطه البطريرك الماروني ومعه أحد عشر أسقفاً إلى مؤتمر الصلح في فرساي سنة ١٩١٩، بل كان مشروعاً لبنانيّاً، وقّع العرائض المطالبة به، أعضاء مجلس الإدارة من جميع الطوائف، وكذلك فئات كبيرة ممثّلة لجميع العائلات اللبنانية رغم تحفّظ قسم آخر أمام اللجنة الدوليّة (كينغ- كراين).

هذا اللبنان الكبير الذي اعترض عليه قسمٌ من اللبنانيين في البداية، منشدين الوحدة السوريّة أو العربيّة، أو أولئك المتمسّكون بالحماية

الأجنبية، يتمسّك به اليوم جميع أبنائه وطناً نهائياً بعدما عمّدوه بدماء شهداء المقاومة والتحرير، والسيادة والاستقلال عن الانتداب والاحتلال والوصاية والارتهان.

فدم الشهداء وفعل الفداء ولو في سبيل قضايا مختلفة أو صورة خاصة وذاتيّة عن لبنان، كرّسا وحدة الأرض والشعب.

فالوطنيّة الناقصة التي اتّهم بها البعض من اللبنانيين مع نقصٍ في الولاء، في مقابل ولاءٍ أعمى وتزمّت وطني وانعزالٍ واحتكارٍ للهويّة اللبنانية، صقلتها التجارب المرّة، واختبارات التعاطي مع الخارج الشقيق والبعيد، فانبثقت من مطهر الخيبات والنكسات هويّةٌ جامعة واحدةٌ بمكوّنات إيجابية كثيرة.

هذا اللبنان الكبير يتمسّك به اليوم جميع أبنائه وطناً نهائياً بعدما عمّدوه بدماء شهداء المقاومة والتحرير، والسيادة والاستقلال عن الانتداب والاحتلال والوصاية والارتهان.

لبنان الكبير، أعلن كبيراً وظلّ كبيراً رغم التحوّلات الدوليّة منذ سايكس - بيكو، ورغم الحروب في الشرق الأوسط ولبنان. فلا حلم سوريا الكبرى استطاع تصغيره، ولا أطماع إسرائيل الكبرى نجحت في ابتلاعه. وكما رفض اللبنانيون دويلةً صغيرةً ضمن مشاريع الهلال الخصيب في الأربعينيات والفدرالية السوريّة - العراقيّة - الأردنيّة - اللبنانيّة، ولم يتّفقوا على مشاريع الوحدة العربيّة في الخمسينيات رفضوا بقوّة الانجرار إلى مشاريع التقسيم خلال حروب السبعة عشر عاماً في لبنان وعليه. وأثبت عن حق أنه أكبر من أن يبلع وأصغر من أن يقسم. واليوم وفيما يهدّد شبح الانقسام دولاً كانت تبدو أقوى وأكبر من لبنان، يثبت هذا الوطن أنّه أثبت وأقوى من معظم الجوار الذي نتمنّى له العودة إلى الأصالة والوحدة والسلام. لقد أثبت لبنان الكبير الصامد أنّه ليس خطأً تاريخيّاً أو إضافةً جغرافيّة. فصور وُجدت قبل روما بألفي سنة - وطرابلس تدين باسمها اليوناني للسكان الفينيقيين الذين كانوا أيضاً في صيدا وصور وجبيل وأرواد. والكيان اللبناني المكرّس في أوّل أيلول سنة ١٩٢٠ كان أوّل كيانٍ في الشرق العربي باستثناء مصر في المقلب الآخر. ودستوره المعلن سنة ١٩٢٦، هو أقدم دستور مستمر في المنطقة من دون انقطاع رغم فترات التعليق البسيطة زمن الانتداب. لبنان هذا استمرّ منذ ٩٣ عاماً واحداً في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليّاً. لبنان الكبير، بقي رغم كل ما حصل من أصوليّات وموجات، دولةً تحترم حريّة الاعتقاد المطلقة،

وتؤدّي فروض الاجلال للّه تعالى، وتكفل حريّة إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها. فلم يكن لبنان ولن يكون دولةً دينية أو أوتوقراطيّة أو دكتاتوريّة ماديّة أو طائفيّة، بل دولةً مدنيّة مؤمنة، تصون الحريّات الشخصيّة والعامة في حمى القانون، دولة تؤمن بالقيم الإنسانية المعاصرة.

لبنان الكبير، كان وسيبقى بلد المكوّنات الطائفيّة المتشاركة، لا بلد الأكثريات الساحقة والأقليات المسحوقة.

لبنان الكبير، الذي كان نشازاً عن محيطه في الحريّة والليبرالية السياسية والاقتصادية، صمد حتى أصبح نموذجاً تقاتل الشعوب المنتفضة لاستنساخ تجربته في الحريّة والديموقراطية رغم شوائبها العديدة.

لبنان الكبير حافظ في كل المراحل الصعبة على ديموقراطيّته التمثيليّة منذ بدء تطبيقها اعتباراً من العام ١٨٦٤. فالمجلس النيابي قبل أن يكون تعبيراً عن الديموقراطية هو نقطة الالتقاء الضروريّة بين الطوائف والجماعات المتّحدة. إنّه المظهر الرسمي لإرادة الحياة المشتركة. فإذا ضعف التمثيل وهزُلت المجالس فقد الحكم شرعيّته وأفلت الزمام أمام الشارع والفوضى. وقد أثبتت المحن والتجارب أنّ ما تخسره المؤسسات السياسية الشرعيّة يربحه الشارع. لذلك فإن لبنان لا يمكن ويجب ألا يكون بلد التهوّر والمجازفة. هو بلد يجب أن تحميه التقاليد من العنف كما كتب ميشال شيحا.

فلبنان إذاً يُحكم بالحكمة لا بالقوّة وكسر الموازين الدقيقة. إن طبيعة الحقيقة هي في صمودها بوجه الزمن وتطوّرات التاريخ. وها هو التاريخ يكتب من جديد في منطقتنا مرّةً بعد مرّة ولبنان حقيقة صامدة، يقترب عمره من المئة عام. لبنان كان وسيبقى كبيراً بشعبه، كبيراً بتاريخه وكبيراً بمستقبله.

لبنان الكبير، الذي كان نشازاً عن محيطه في الحريّة والليبرالية السياسية والاقتصادية، صمد حتى أصبح نموذجاً تقاتل الشعوب المنتفضة لاستنساخ تجربته

أحبّائي،

غداة ذكرى تغييبه، نستذكر اليوم الإمام موسى الصدر ومواقفه الوطنية الداعية إلى وحدة اللبنانيين سبيلاً للنهوض بوطنهم وما أحوجنا اليوم إلى استعادة الأجواء التي سادت في العام ١٩٢٠ وتأكيد التزامنا المواثيق التي ارتبط بها تاريخ لبنان من ميثاق ١٩٤٣ ووثيقة الوفاق الوطني في الطائف العام ١٩٨٩ والدستور المنبثق عنها و«إعلان بعبدا» عام ٢٠١١.

فنمضي قدماً في اتّخاذ كل الإجراءات، لا سيما في هذا الظرف العصيب

لتنفيذ بنوده وخصوصاً البند ١٢ الذي يقضي بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والازمات الاقليمية وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي ما عدا ما يتعلّق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والاجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

أما البند ١٣، فيُشدد على الحرص على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة - السوريّة وعدم السّماح باستعمال لبنان مقرّاً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلّحين. كما أننا في هذه المناسبة نأمل أن تمتنع الأطراف السورية المتقاتلة عن تصويب نيرانها واستهدافاتها إلى الأراضي اللبنانية كما حصل مراراً، ويوم أمس بالذات، في الهرمل، وفي عرسال وبعلبك وفي الشمال الداخل.

ولا بدّ لي هنا من إعادة التذكير بالثوابت اللبنانية التي تقضي بضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السوريّة وعدم القبول بالتدخّل العسكري الأجنبي. وبالرغم من ادانتنا الشديدة لاستعمال السلاح الكيميائي نرغب في أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بواجب مساءلة المرتكبين. كما نؤكد من هذا المنطلق على كافة الأطراف الداخليّة والخارجيّة ضرورة تحييد لبنان أرضاً وجوّاً وشعباً عن تداعيات ما قد يحصل من تطوّرات عن فعل أو رد فعل.

> تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والازمات الاقليمية

كذلك علينا أن نشكّل حكومة جامعة في أقرب الآجال، ونلتقي حول طاولة هيئة الحوار الوطني لمتابعة مناقشة الاستراتيجية الوطنيّة للدفاع انطلاقاً من التصوّر الذي وضعته بتصرّف أعضاء الهيئة والشعب اللبناني استناداً إلى «إعلان بعبدا» وذلك لتحصين لبنان والاستفادة من قدرات المقاومة ومناقشة كل ما يرتبط بهذه الاستراتيجية بغية المحافظة على مختلف القدرات القومية وتطويرها.

ولا بد في هذا الظرف أيضاً من الإشارة إلى وجوب إيلاء اهتمامنا بالمؤسسات الوطنيّة التي توافقنا في عقدنا الاجتماعي على تأسيسها. فنترك الأمن للجيش والمؤسسات الأمنية والعدالة للقضاء، والسياسة الخارجية لرئيس الدولة والحكومة ورئيسها، ولا نلجأ إلى وسائل الضغط والاحراج والاتهام والتهديد عندما تأتي القرارات والأحكام

على غير ما نتمنّى. وفي هذا المناخ المقلق أمنيّاً نذهب إلى مزيد من التعاضد والتآلف وتهدئة الخطاب السياسي والانضباط الاعلامي، ونبتعد عن الأمن الذاتي الذي يحدث أضراراً داخليّة وخارجيّة أضعاف ما يمكن أن يفيدنا لجهة الأمن في حيّ أو شارع بالذات.
فنتعاون مع الأجهزة القضائية والجيش والمؤسسات الأمنية ونتجنّب التعرّض لحريّات المواطنين والمقيمين وخصوصيّاتهم ومن بينهم الديبلوماسيون المعتمدون بالإضافة إلى أن هذه الممارسات تحظرها القوانين وعلى القضاء ملاحقة مرتكبيها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية.

> في هذا المناخ المقلق أمنيّاً نذهب إلى مزيد من التعاضد والتآلف وتهدئة الخطاب السياسي والانضباط الاعلامي، ونبتعد عن الأمن الذاتي الذي يحدث أضراراً داخليّة وخارجيّة

إخواني،

إن الدستور اللبناني نسج شبكة أمان سياسيّة عبر الديموقراطيّة الميثاقيّة التي نصّ عليها في نصّه وروحه وأبرزها إشراك الجميع في إدارة الشأن السياسي. وأيضاً عمد إلى توزيع الصلاحيّات والمسؤوليّات وفقاً للروح الميثاقيّة ذاتها، رغم الثغرات التي تتطلب المعالجة لذلك علينا أن نمضي في استكمال تطبيق الطائف واحترام صلاحيّات هذه السلطات من قبل السلطات الأخرى وكافة القوى السياسيّة وعدم

اللجوء إلى المقاطعة أو التعطيل أو إسقاط النصاب في كافة الاستحقاقات ولدى كافة المجالس، لأن هذه الممارسة لا تؤدي إلى الفراغ وتوقّف عجلة التشريع وتعطيل سير المؤسسات وشؤون الناس فحسب بل أيضاً هي تمسّ جوهر فلسفة الديموقراطيّة الميثاقيّة المرجوّة في اتفاق الطائف. وأعني هنا وجوب تسهيل مهمة رئيس الحكومة لممارسة صلاحيّاته إلى جانب رئيس الجمهوريّة بعدما تمّت الاستشارات الضروريّة وفقاً للدستور، بغية الاسراع في إصدار التشكيلة الحكوميّة.

نشكر لكم مبادرتكم الوطنيّة في هذه المناسبة من مختلف القطاعات الاقتصادية والتربوية والطبية والصناعية وقطاع الشباب والطلاب، ونشكر السيدة بهية الحريري التي كانت محرّكاً لهذه المناسبة وندعو جميع المواطنين ولا سيما منهم الشباب إلى المناداة بأعلى صوت وبكل الأساليب الديموقراطيّة بتطبيق «إعلان بعبدا» الذي يجسّد العقد الاجتماعي وكافة المواثيق الوطنيّة ودستور الدولة اللبنانيّة التي تأسست العام ١٩٢٠ في إعلان دولة لبنان الكبير.

أبنائي، أيّها الشباب لا تتردّدوا في إقامة عاميّات على غرار عامية انطلياس عام ١٨٤٠ في أرجاء الوطن كافة من أجل تطبيق «إعلان بعبدا» لتعيشوا كراماً ويحيا لبنان.

> علينا أن نمضي في استكمال تطبيق الطائف واحترام صلاحيّات هذه السلطات من قبل السلطات الأخرى وكافة القوى السياسيّة وعدم اللجوء إلى المقاطعة أو التعطيل أو إسقاط النصاب في كافة الاستحقاقات ولدى كافة المجالس

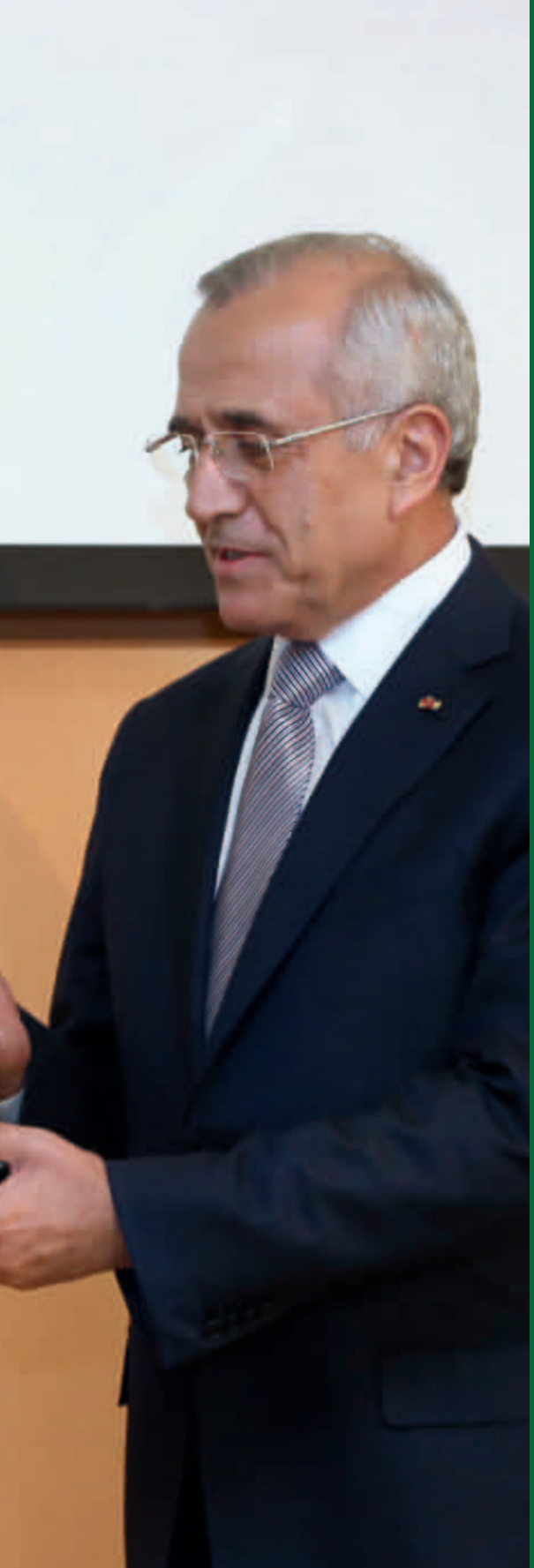

العيد الثامن والستون
لتأسيس الأمن العام
بيروت ـ ٥ أيلول ٢٠١٣

للمرة الأولى يُحيي الأمن العام اللبناني يومُ الأمن العام الذي أصبح سلكاً مستقلاً بعدما فُصل عن جهاز الشرطة في السابع والعشرين من آب ١٩٤٥، بعد ثلاث سنوات على استقلال لبنان.

سر الدولة

العيد الثامن والستون لتأسيس الأمن العام

بيروت ـ ٥ أيلول ٢٠١٣

أيها الضباط والرتباء والأفراد،

يسعدني اليوم أن أقف بينكم في أول احتفال رسمي بعيد الأمن العام، لنكرّس معاً ارتباطكم بمؤسستكم واعتزازكم بها وبمسيرتها وبتاريخها الذي أصدرتم حديثاً كتاباً عنه.

ليس الأمن العام مؤسسة أمنية فحسب، بل كان منذ الاستقلال وما زال رافداً من الروافد الأساسية التي تغني مسيرة بناء الدولة وديمومة نظامها الديموقراطي والعين الساهرة للسلطات الدستورية والرسمية، ولها دور كبير في العمل التنظيمي والخدماتي وضبط الخروج والدخول من وإلى لبنان ومراقبته، وفي مكافحة أعمال التجسس وكشف الخلايا الإرهابية والمشاركة في تعقب منفذي جرائم التفجير وإطلاق الصواريخ المتنقلة من الضاحية إلى طرابلس وإلى مناطق آمنة أخرى.

أنتم مؤتمنون على حقوق المواطنين وحرياتهم، وأعرف ثقل هذه الأمانة، فمسؤوليتكم هي بحجم دوركم لإيصال الحق إلى أصحابه، وهذا يتطلب العمل الدقيق على تنفيذ قرار السلطة السياسية المتمثلة بمجلس الوزراء عبر وزير الداخلية، وبالمدير العام لمؤسستكم الذي أهنئكم من خلاله في هذا العيد لجهوده في القضايا الوطنية وعمله المؤسساتي المشرّف. هذا فضلاً عن المهام الاضافية المنوطة به للتنسيق مع أجهزة أمنية خارجية في عدد من القضايا ونخص منها بالذكر قضية مخطوفي أعزاز الذين حان الوقت لإنهاء معاناتهم والتي نعمل على متابعتها باستمرار.

أنتم مؤتمنون على حقوق المواطنين وحرياتهم، وهذا يتطلب العمل الدقيق على تنفيذ قرار السلطة السياسية المتمثلة بمجلس الوزراء

إن مؤسساتنا العسكرية تستحق أن تحظى باهتمامنا الكامل لتأمين احتياجاتها الأساسية ومستلزمات تطورها، وهي في صلب أولوياتنا كمسؤولين وكمؤسسات دستورية للاستمرار في خطة دعمها وتجهيزها وذلك بالتلازم مع تطبيق استراتيجية وطنية شاملة للدفاع الوطني من خلال تنمية القدرات الوطنية والديبلوماسية والعسكرية والاستفادة من قدرات المقاومة في التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية ووقف اعتداءاتها على أرضنا وخرقها لسيادتنا.

أيها العسكريون،

إن القوى العسكرية جسم وطني واحد تعمل بشكل متناسق ومتكامل فإذا ضعف أحدها عانى الآخرون من ضعفه، وإن نجح أحدها انعكس نجاحه تلقائياً على الآخرين، فابقوا كما أنتم متحدين في تنفيذ مهامكم وآمنوا بمؤسساتكم وبجيشكم وسائر القوى العسكرية والأمنية لصد أي إخلال بالأمن وأي مخالفة للقانون ولدرء الأخطار المحدقة بوطننا. أخطار خارجية تتمثل بالعدو الإسرائيلي والإرهاب الدولي، فإسرائيل التي ترى في النموذج اللبناني خطراً على كيانها العنصري، ما زالت مستمرة في محاولاتها لزرع الفتنة بيننا وفي اعتداءاتها على سيادتنا غير مبالية بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية، والإرهاب أصبح عابراً للدول ويزرع الرعب والخوف والفوضى في كل مكان، وما الشبكات الإرهابية وأعمال التفجير وإطلاق الصواريخ وعمليات الخطف على أنواعها سوى عيّنة عما يخططه الإرهاب الدولي لبلدنا. وأخطار داخلية ناتجة عن الانقسام السياسي الأعمى، والحسابات الظرفية والقراءات الملتبسة والرهانات الخاسرة، على ما يجري في محيطنا العربي ولا سيما في الشقيقة سوريا، وإن أخطر ما في هذه الرهانات اقتناع كل طرف بأن مصلحة الوطن ترتبط قطعاً بوصول فريقه إلى السلطة فتستقيم عندها المؤسسات ويسود الأمن وتعلو كلمة القضاء. وكأن ذلك يمكن أن يحصل بين ليلة وضحاها أو بسحر ساحر.

فإسرائيل التي ترى في النموذج اللبناني خطراً على كيانها العنصري، ما زالت مستمرة في محاولاتها لزرع الفتنة بيننا

أيها الأعزاء،

إن التصدي لهذه الأخطار هو مسؤولية جماعية تنطلق من التسليم بسيادة حكم القانون واحترام الدستور، فعلى القادة السياسيين تأمين الحد الأدنى من

الاتفاق على بناء البيت الوطني الواحد والجامع والإيمان بمؤسسات الدولة والحفاظ على ديمومتها، لأن العمل المؤسساتي هو الضامن الدائم لسير عجلة الدولة في كل الظروف، فإذا كانت السياسة تتبدل وتتغير وفق المصالح فإن المؤسسات تبقى ثابتة ومثابرة على تأمين احتياجات المواطنين وإدارة شؤونهم من دون أن تتأثر بالخلافات السياسية ولا بالتعثر السياسي أو الفراغ في المؤسسات الدستورية.

وعلى المسؤولين الرسميين العمل على تأمين الحكم الرشيد بتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في وقت واحد، ففي غياب الشفافية لا إمكان للمساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أي مظهر. وهذا يستوجب وجود رقابة إدارية صارمة من داخل المؤسسات الرسمية بدءاً من البرلمان وصولاً إلى الأجهزة الرقابية والقضائية، كما يستوجب وجود رقابة غير رسمية من المجتمع المدني ومن المواطنين أنفسهم.

> على المسؤولين الرسميين العمل على تأمين الحكم الرشيد بتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في وقت واحد

ولكن الدور الأهم الذي يبقى دائماً المحور الأساس للعمل المؤسساتي، هو دور القادة والرؤساء التراتبيين الذين عليهم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة وقبول النتائج باقتناع وبشكل طوعي حتى ولو كانت غير متوافقة مع مصلحة الرئيس أو الأفراد أو مرجعياتهم المتنوعة.

ونجاح المؤسسة ليس جهداً فردياً وظرفياً ولن يصح بهدم البناء القديم ومحاولة إنشائه من جديد، بل هو نتيجة تكامل جهود العاملين فيها، وتراكم البناء المستمر وإعلاء المداميك وسد الثغرات الموجودة انطلاقاً من الإنجازات السابقة، وبالتنسيق والتعاون الدائم مع سائر مؤسسات الدولة. وإن نجاح العمل المؤسساتي لن يؤتي ثماره إلا بشعور كل قائم بوظيفة رسمية بأن من واجبه تأمين احتياجات المواطنين والسعي إلى توفير ظروف العيش الكريم لهم، وباقتناعه أن علّة وجود مؤسساتنا نابع من العقد الاجتماعي الذي ارتضينا قبوله أساساً لوحدتنا وناظماً لكل أهدافنا ومهامنا، وإن أي تقصير أو خلل يطاول هذا العقد ستصاب به الدولة ككل.

إن ممارسة القيادة رهن بداية بالتخطيط المسبق الذي يحدد الهدف الرئيس للمؤسسة والأهداف المرحلية لكل وحدة فيها، وإن نجاح القائد لا يستقيم إلا بابتعاده عن الأنا، وبحسن استثماره لكفايات مرؤوسيه وإبراز إنجازاتهم وتصحيح أخطائهم مستنداً إلى مبدأ الكفاية والعدالة ومبدأ الثواب والعقاب لترسيخ ثقتهم به وبالمؤسسة، ما ينمّي روح الولاء للدولة والوظيفة، ويولد الفخر بالانتماء إليها.

أيها الحضور الكريم،

إن الوضع الراهن للمؤسسات لا يدعو إلى الاطمئنان بعدما سادت في مجتمعنا وفي بعض إداراتنا ثقافة الفساد وعدم احترام القانون وعدم الولاء للوظيفة وللنظام العام، ولكن هذا الواقع يجب ألّا يدفعنا إلى الإحباط واليأس من استحالة الإصلاح، فالإصلاح هو إرادة وطنية ومسؤولية جماعية وعمل دائم ومتكامل يشمل كل قطاعات الدولة ومكونات المجتمع.

وإن الإصلاح السياسي هو أساس كل الإصلاحات، وأول إشارة عن صدق النيّات في إرادة الإصلاح تنطلق من وضع قانون انتخابي دائم يؤمّن المناصفة ويعبّر عن طموحات شعبنا ويمثله أحسن تمثيل.

ويأتي في الأهمية نفسها الإصلاح الإداري الذي حلّ به الوهن بعدما دخلت السياسة أبوابه، وقد سعينا أخيراً إلى استكمال ملء الشواغر في وظائف الفئتين الأولى والثانية استناداً إلى آلية للتعيينات وافق عليها مجلس الوزراء بالإجماع، ولكن ويا للأسف لم نتمكن من استكمال تطبيق هذه الآلية جرّاء المواقف السياسية المتشنجة ومحاولة البعض تفسير هذه الآلية وفق هواه ومصالحه الشعبوية والضيقة.

وإنها كلمة حق أقولها لكم ولكل مسؤول ومواطن، فلنرفع أيدينا عن الإدارة ولنتصالح مع القانون حفاظاً على هيبة الوظيفة وعلى حقوق المواطن. ولنترك الهيئات القضائية والرقابية والمحاكم الدستورية سيفاً عادلاً لتصحيح كل خلل وجموح في أفعالنا. ولتكن أحكامها عادلة ورادعة بالاستناد إلى وقائع ومعطيات موثوقة تزوّدها بها الأجهزة المختصة.

إن الإصلاح السياسي هو أساس كل الإصلاحات، وأول إشارة عن صدق النيّات في إرادة الإصلاح تنطلق من وضع قانون انتخابي دائم يؤمّن المناصفة ويعبّر عن طموحات شعبنا ويمثله أحسن تمثيل

أيها العسكريون،

إني أرى في عيونكم قوة الإرادة، وفي سواعدكم صلابة العزيمة وفي السلاح الذي تحملون عنوان الأمن والاستقرار. فكونوا كما عهدناكم قدوة وأهلاً لتحمّل المسؤولية، ولا تدعوا جاهلاً يلج عتبات مؤسساتكم، ولا تفسحوا لحاقد الدخول إلى صروحكم، وفي زمن العواصف والتقلبات تسلّحوا بالحكمة والتبصر وبشجاعة الشباب وإقدامه، لنحرس وطننا من كل خطر ونسير به معاً إلى برّ الأمان، ونعلي من شأنه، ونوطّد أمنه ونرسّخ سيادته واستقلاله أرضاً لنا ولأولادنا وأحفادنا من بعدنا.

وكل عيد وأنتم أكثر قوة ولحمة.

عشتم، عاش لبنان.

الرئيس سليمان
يُخاطب اللبنانيين

القصر الجمهوري
٢٩ كانون الأول ٢٠١٣

أعلن فخامة الرئيس أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، قرر تقديم مساعدة سخية مشكورة للبنان بمقدار ثلاثة مليارات دولار، مخصصة للجيش اللبناني، لتقوية قدراته وهي ستسمح له بالاستحصال على أسلحة حديثة وجديدة، تتناسب وحاجاته وتطلعاته. شكر فخامة الرئيس العاهل السعودي على مبادرته، وهي أتت بعد عقود من السعي المتعثر لتحقيق هذا الهدف السامي، وأكد العمل على توفير جميع الشروط اللازمة، لتحقيق الغاية الوطنية العظمى، التي منحت من أجلها هذه المساعدة.

الجمهورية اللبنانية
PRESIDEN

الرئيس سليمان يُخاطب اللبنانيين

القصر الجمهوري – ٢٩ كانون الأول ٢٠١٣

أيها اللبنانيون،

أود بداية في هذا اليوم الذي يودّع فيه لبنان ضحايا العمل الإرهابي الجبان الأخير، أن أتقدم بالتعزية من عائلة الوزير محمد شطح وعائلات الضحايا الشهداء، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وأجدّد إدانتي لهذا الاجرام وأدعو اللبنانيين إلى الالتفاف حول المؤسسات العسكرية، والتضامن في مواجهة الإرهاب لنحافظ على وطننا وأمنه واستقراره وسط العواصف حولنا.

إن العمل على تحقيق خير الوطن واستقراره وعزته، واجب دستوري وأخلاقي، يقع على عاتق كل مسؤول مؤتمن على هناء الشعب وأمنه، ولقد أقسمت أمام الله والشعب، بالسهر على الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه.

في وجه المخاطر المتنامية المحيطة والمحدقة بلبنان، وما بات يتهدده من توتر مذهبي، وانتقال لعدوى التطرف والإرهاب إلى أراضيه، اقترحت على هيئة الحوار الوطني، في الحادي عشر من حزيران من العام الماضي، تحييد لبنان عن التداعيات السلبية للأزمات الإقليمية، فأقرت الهيئة بالإجماع «إعلان بعبدا» وأكدت عليه في اجتماعاتها اللاحقة، ولقي هذا الإعلان دعماً صريحاً من أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وتقدمت من هيئة الحوار بنص تصوّر استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان، في مواجهة الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية والتطرف والارهاب، ولمعالجة مسألة السلاح وإمرته، من ضمن مرجعية الدولة الجامعة، فأصبح المشروع، وفقاً للهيئة، ولأمين عام الأمم المتحدة، منطلقاً صلباً للنقاش.

> اقترحت على هيئة الحوار الوطني، في الحادي عشر من حزيران من العام الماضي، تحييد لبنان عن التداعيات السلبية للأزمات الإقليمية، فأقرت الهيئة بالإجماع «إعلان بعبدا»

وعملت على إنشاء مظلة أمان دولية للبنان، ولا سيما من خلال تكوين مجموعة دعم دولية رفيعة المستوى. وقد صدر عن هذه المجموعة، التي أُنشئت في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٣ خلاصات تبنّاها مجلس الأمن الدولي، بهدف دعم استقرار لبنان واقتصاده وقواته المسلحة الشرعية، والجهد القائم لمواجهة مشكلة اللاجئين السوريين المتفاقمة على أراضيه، وهي خلاصات ستكون موضع متابعة وتنفيذ.

ولئن نجحنا في تحديد هذه المبادئ والرؤى، بتوافق لبناني واسع ودعم دولي مميز، فإنه لا يسع الدولة اللبنانية، تطبيق أيّ من هذه السياسات من دون إرادة سياسية فعلية، ومن دون آليات تنفيذ ومتابعة وضبط، أي من دون مؤسسات دستورية فاعلة، وتحديداً من دون سلطة قضائية مستقلة وشجاعة، ومن دون جيش قوي وقادر.

أمكنني، من خلال الاتصالات التي أجريتها مع خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبفضل عناية نأملها دوماً من الله، توفير دعم استثنائي ووطني الأبعاد لصالح الجيش اللبناني

إن تعزيز قدرات الجيش اللبناني وتمكينه الاضطلاع بفاعلية، بكامل مهامه الوطنية، مطلبان وطنيان وشعبيان جامعان، ومصدرا اعتزاز، وهما حلم راودني طوال ٤١ سنة من الخدمة في الجندية، كما راود كلّ عسكري وضابط، وكل لبناني منذ قام الاستقلال، تمكيناً لهم من قيام «دولة الاستقلال»، ومن جبه التحدي الاسرائيلي وصون السلم الأهلي والوحدة الوطنية وحماية الديموقراطية، ومواجهة التعديات الأمنية والتطرف والإرهاب، وضبط فوضى السلاح المستشري، ويأتي هذا الدعم مساعداً كبيراً لكشف الإرهاب وضبطه واقتلاعه من أرضنا ويردع المجرمين عن ارتكاب الجرائم كما حصل بالأمس وملاحقة المجرمين ومعاقبتهم، والمساهمة مع قوات اليونيفيل في تنفيذ جميع مندرجات القرار ١٧٠١، تنفيذاً للتصور الاستراتيجي المرفوع إلى هيئة الحوار والشعب اللبناني.

وبعد عقود من السعي المتعثر لتحقيق هذا الهدف السامي، وما واجهه من اعتراضات وعراقيل حالت دون اقترانه بنتائج وازنة، فقد أمكنني، من خلال الاتصالات التي أجريتها مع خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبفضل عناية نأملها دوماً من الله، توفير دعم استثنائي ووطني الأبعاد لصالح الجيش اللبناني، يسرني إبلاغه إلى الشعب اللبناني، للمشاركة في تقدير أهميته، والتعبير عن الامتنان لما يحمله لهم في جوهره من آمال بمستقبل أكثر أمناً وعزة واستقراراً.

فعلاً، فلقد قرر خادم الحرمين الشريفين، عاهل المملكة العربية السعودية

الشقيقة، تقديم مساعدة سخية مشكورة للبنان بمقدار ثلاثة مليارات دولار، مخصصة للجيش اللبناني، لتقوية قدراته وهي ستسمح له بالاستحصال على أسلحة حديثة وجديدة، تتناسب وحاجاته وتطلعاته.

وقد أشار جلالته إلى أن شراء الأسلحة، سيتم من الدولة الفرنسية وبسرعة، نظراً للعلاقات التاريخية التي تربطها بلبنان، ولعمق علاقات التعاون العسكري بين البلدين. ومن منطلق هذه العلاقة، آمل أن تلاقي الحكومة الفرنسية هذه المبادرة وتتعامل معها بنيّة المساهمة أيضاً في دعم الجيش اللبناني، لجهة تسهيل التجهيز والتسليح والتدريب والصيانة، وعقد الاتفاقات بأسعار مدعومة، مع الأخذ بالاعتبار دور فرنسا في تنفيذ خلاصات مجموعة الدعم الدولية للبنان، التي ساهمت في إقرارها في ٢٥ أيلول في نيويورك.

إن موضوع الدعم المذكور، كان مدار بحث واتفاق بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خلال القمة الفرنسية – السعودية التي تجري الآن في الرياض، هذا مع الاشارة إلى أنه كانت هناك مداولات تحضيرية ثلاثية الأطراف بين الملك عبد الله والرئيس الفرنسي ومعي شخصياً.

إن هذا الدعم هو الأكبر في تاريخ لبنان والجيش اللبناني، وهو يكفي لتمكين الجيش من تنفيذ مهامه المشار إليها، خاصة وأنه سيضاف إليه جدول التجهيز الذي أقره مجلس الوزراء العام الماضي بموجب قانون برنامج بقيمة ٢٤٠٠ مليار ليرة لبنانية (١.٦ مليار دولار). وهذا القانون يمكن أن يتم تمويل جزء منه من الدعم، الذي قد تبادر إلى تقديمه الدول التي ستشترك في الاجتماع الذي ستدعو إليه أيطاليا في شهر آذار ٢٠١٤، تنفيذاً لخلاصات المجموعة الدولية. كما يمكن أن تؤدي مبادرات أُخرى، مضافة إلى اجتماع روما، ومبادرات المجتمع المدني، إلى التخفيف عن كاهل الخزينة، في تمويل القانون البرنامج وأعني ١.٦ مليار دولار.

إن هذا الدعم هو الأكبر في تاريخ لبنان والجيش اللبناني، وهو يكفي لتمكين الجيش من تنفيذ مهامه

ومن الطبيعي، أن تتم مناقشة بنود وتفاصيل هذا الاتفاق وعملية إقراره وفق الأُطر القانونية والإدارية النافذة، بما يضمن شروط الشفافية والنزاهة. فهذه مساعدة تهدف في جوهرها إلى دعم لبنان الواحد بجميع طوائفه، وإلى دعم الجيش اللبناني المتسم بالمناقبية والمجسّد بامتياز للوحدة الوطنية، وسنوفّر لها جميع الشروط اللازمة، لتحقيق الغاية الوطنية العظمى، التي منحت من أجلها، مع استمرار سعينا الموازي لتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن، واحترام الاستحقاق الرئاسي، بما

يضمن الاستقرار واستمرارية المؤسسات والروح الميثاقية التي يقوم عليها لبنان. وهنا، يسعدني أن أؤكد لكم وللبنانيين أن أهدافي كانت وما زالت مصلحة لبنان، وهذا ما سعيت إليه في اتصالاتي وزياراتي لكافة دول العالم والمحافل الدولية. ولم أناقش يوماً مع خادم الحرمين الشريفين ورئيس فرنسا ورئيس الولايات المتحدة وأمين عام الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي وغيرهم، عملية تشكيل الحكومة أو تمديد ولايتي الرئاسية، كما أنهم بدورهم لم يطرحوا معي هذه المواضيع إطلاقاً.

تأتي هذه المبادرة السعودية، لتضاف إلى مبادرات المملكة المستمرة والمتكررة تجاه لبنان وشعبه، واحتضانها لمئات الآلاف من اللبنانيين على أراضيها، ودعمها لمؤسسات لبنان واقتصاده والاستحقاقات الدستورية، كما حصل في الطائف، ومن منطلق رغبة عاهلها وكبار مسؤوليها، في الحفاظ على لبنان ووحدته واستقراره وازدهاره.

إذا ما توفرت شروط الأمن والاستقرار للوطن، ازدادت فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبقى في صلب اهتمامكم، قبل السياسة والانشغالات المخزية لأصحاب المآرب والمصالح.

أدعوكم اليوم لمزيد من الوعي والعقلانية والهدوء، أدعوكم للتكاتف والتضامن مع المؤسسات الشرعية ومع الجيش اللبناني البطل، الضامن للوحدة والاستقلال والاستقرار، الذي أوجّه له تحية شكر وتقدير ووفاء من القلب لأرواح شهدائه ولضباطه وأفراده، على التضحيات الجبارة والجهود التي يبذلونها للحفاظ على لبنان ووحدته. وإذ أغتنم هذه المناسبة لأتوجه للعسكريين ولقوات اليونيفيل بالتهنئة بالأعياد والعام الجديد، سأحاول في الأسابيع اللاحقة زيارتهم في الجنوب حيث يمارسون مهمتهم السامية، كما دأبت على القيام بذلك سنوياً خلال ولايتي.

شكراً من القلب للملك عبد الله بن عبد العزيز، على كرم دعمه وعظم غيرته على الجيش اللبناني وعطائه وحرصه على نهج الاعتدال في مواجهة جميع أشكال التطرف والغلو. ليست المبادرة سوى تعبير صريح عن نوايا المملكة ومواقف ملكها العظيمة بالحفاظ على لبنان.

عاش الجيش اللبناني

عاشت المملكة العربية السعودية

عاش لبنان.

يسعدني أن أؤكد لكم وللبنانيين أن أهدافي كانت وما زالت مصلحة لبنان، وهذا ما سعيت إليه في اتصالاتي وزياراتي لكافة دول العالم والمحافل الدولية

ب. القسم الثاني: ذكرى استقلال لبنان

- الذكرى التاسعة والستون للإستقلال
- الذكرى السبعون للإستقلال

ب - القسم الثاني

ذكرى استقلال لبنان

الذكرى التاسعة والستون للاستقلال

القصر الجمهوري

٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢

كلمة الاستقلال لهذا العام وجّهها فخامة الرئيس إلى اللبنانيين بحضور وزير العدل ورؤساء وأعضاء السلطة القضائية وهيئات الرقابة والمحاسبة.

الذكرى التاسعة والستون للاستقلال

القصر الجمهوري - ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢

أيّها اللبنانيون،

عيد الاستقلال مناسبة لاستذكار فرح الحريّة والانعتاق من كلّ سيطرة أو تبعيّة أو احتلال؛ ولتقويم مسيرة العقود التي مضت، بحلوها ومرّها، بإنجازاتها وإخفاقاتها؛ ولاستنهاض عزم جديد، للمضيّ في تطوير صيغة خياراتنا السياسيّة، وتحديد رؤى مستقبليّة واضحة، على قاعدة ميثاقنا الوطني، واستكمال عمليّة بناء دولة الاستقلال على أسس راسخة، بالرغم من المصاعب والتحديات.

عيد الاستقلال مناسبة قبل كلّ شيء، كي نعيد تأكيد حبّنا للوطن وولائنا المطلق والحصريّ له، واستعدادنا للتضحية في سبيله، وبذل كلّ غالٍ ونفيس، كي يبقى على الدوام، حرّاً، سيّداً، عصيّاً على الدسائس والمؤامرات والفتن.

ولا يستقيم الاستقلال في هذا الظرف الدقيق من تاريخنا، ولا يصدق الحبّ للوطن، أيّها اللبنانيون، ويا أهل السياسة والفكر والرأي، إذا لم نحدّد لأنفسنا مجموعة أولويّات نلتزمها، وأبرزها واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل، من شأنهما جرّ لبنان إلى الفتنة الداخليّة، أو إلى أتون النزاعات الإقليميّة، وذلك في موازاة واجب مواصلة السعي لتعزيز مجمل قدراتنا الوطنيّة المقاومة والرادعة، والتوافق، بحسب ما دعوت إليه، على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع عن لبنان، تحافظ على مصلحة الوطن وعلى دور الدولة المركزي ومسؤوليّتها في إدارة الشؤون المصيريّة؛

واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل، من شأنهما جرّ لبنان إلى الفتنة الداخليّة، أو إلى أتون النزاعات الإقليميّة

ذلك، في وقت ما زلنا نسعى فيه لإلزام إسرائيل تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، بمساعدة مشكورة من قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب.

لقد سعت الدولة في خلال السنوات الأربع المنصرمة لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار، وهو واجبها الأوّل تجاه أبنائها، وشرط أساسي من شروط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومحفّز لتشجيع المغتربين على العودة، ورجال الأعمال على الإقدام والاستثمار؛

وقد نجحنا إلى حدّ بعيد في تحقيق هذا الهدف، بما تمكّنا من تلافيه من نزاعات داخليّة أو خارجيّة مسلّحة، وبما عرفته البلاد من ارتفاع في معدّلات النموّ، قاربت الثمانية في المئة.

وعندما لاح خطر الانزلاق إلى دائرة العنف منتصف هذا العام، على خلفيّة النزاع الدمويّ المفجع الدائر على الأراضي السوريّة، سارعنا للدعوة إلى استئناف أعمال هيئة الحوار الوطني، بموازاة ما اتخذته القوى الأمنيّة والجيش من تدابير حازمة لحفظ الأمن. فجاء «إعلان بعبدا» الذي أقرّته الهيئة بتاريخ ١١ حزيران المنصرم، بما تضمّنه وبلوره من ثوابت وتوجهات، بمثابة خريطة طريق فعليّة للبنان، من شأنها تجنيبه التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة وللعنف القائم من حولنا، ومساعدته في العبور إلى شاطئ الأمان، بعيداً من لعبة الأمم، وقد وقعنا في شركها طويلاً، ودفعنا أثمانها الباهظة، قتلاً وتشريداً وبؤساً... وحريّ بنا اليوم أن نكون أكبر من هذه اللعبة المدمّرة، لا أصغر منها، إذا أردنا المحافظة على ذواتنا واستقلالنا وتلافي الوقوع في شركها من جديد.

والواقع أنّنا أحطنا التوافق الميثاقي الذي توصّلنا إليه بشبكة دعم وأمان إقليميّة ودوليّة، من خلال الاتصالات التي أجريناها مع الدول الشقيقة والصديقة، فكان أن ترجم هذا التأييد ببيانات صادرة عن مجلس الأمن الدولي وعن المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، تشيد كلها بمضمون «إعلان بعبدا» وبما ذهب إليه من دعوة إلى التحييد والاستقرار والحوار. وهذا دعم سياسيّ دوليّ واضح ومستمرّ، فكيف لا نستفيد منه لمصلحة لبنان وخيره؟ ونعمل على تعزيز سيادتنا وتنقية سياستنا الداخليّة والخارجيّة من الشوائب التي اعترتها؟

جاء «إعلان بعبدا» الذي أقرّته الهيئة بتاريخ ١١ حزيران المنصرم، بما تضمّنه وبلوره من ثوابت وتوجهات، بمثابة خريطة طريق فعليّة للبنان، من شأنها مساعدته في العبور إلى شاطئ الأمان، بعيداً من لعبة الأمم

وبالرغم من ذلك، لم يتورّع البعض، بدوافع شتّى، منها التعاطف أو الارتهان، من توريط أنفسهم بطرق مختلفة في منطق العنف الإقليمي والمصالح الإقليميّة، ومن تعريض لبنان لمخاطر الانزلاق نحو منحدرات الفتنة؛ في وقت عرفت الأوضاع الأمنيّة اهتزازات خطيرة، بدأت بحوادث الشمال، مروراً بأعمال الخطف، ومحاولة إدخال كميّات كبيرة من المتفجرات، وصولاً إلى جريمة اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن؛ فأصبح الاقتصاد إلى حدّ بعيد، ومن ضمنه الحركة التجاريّة والسياحيّة والصناعيّة، رهينة الأمن والتوتّر السياسي، بالرغم من ديناميّة الاقتصاد اللبناني ومقدرته على التأقلم وتخطّي الصعاب، وخصوصاً مع انفتاح آفاق استثمار ثرواتنا من النفط والغاز.

أيّها اللبنانيون،

إنّ لبنان أمانة في أعناقنا، وقد جاهدنا لنيل استقلاله، والتزمنا إعلاء بنيانه؛ والواجب يفرض علينا اليوم، في وجه ما يلوح أمامنا من مصاعب، وما يساور المواطنين من مخاوف، تنقية القلوب، والعمل بعزم وحسن نيّة وإخلاص على إزالة ما يعترض مسيرتنا من عقبات، وإعادة الثقة إلى لبنان والبريق إلى رسالته، على نحو ما تجلّى بامتياز في مناسبة زيارة قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر التاريخيّة للبنان.

يبدأ ذلك بالالتزام الدقيق ببنود «إعلان بعبدا» وروحه، لتحييد لبنان عن الصراعات الإقليميّة، ومنع استعماله منطلقاً لتهريب السلاح والمسلّحين، من دون التنكّر لواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم؛ ومن دون التنكّر كذلك لواجب تقديم الرعاية الإنسانيّة اللازمة للنازحين السوريين بمساعدة ضروريّة من المجتمع الدولي، في انتظار توفّر الشروط المناسبة لعودتهم إلى بلادهم. من هنا إدانتنا الشديدة للعدوان الإسرائيلي الوحشي المتكرّر على غزة وأهلها، ومطالبتنا المجتمع الدولي بفرض وقف فوري لهذا العدوان.

كذلك يجب العودة أيّها اللبنانيون، في كلّ وقت وظرف، إلى منطق الحوار ونهج الاعتدال، تمكيناً للتشاور القائم من إيجاد حلول ومقاربات عمليّة ومتوافق عليها، للخروج من حال التأزّم والقلق السائدة على مساحة الوطن

> واجب تقديم الرعاية الإنسانيّة اللازمة للنازحين السوريين بمساعدة ضروريّة من المجتمع الدولي، في انتظار توفّر الشروط المناسبة لعودتهم إلى بلادهم

منذ اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن؛ بموازاة السعي الحثيث والدؤوب لكشف المسؤولين عن هذه الجريمة النكراء، وعن كلّ مَن تسبّب بزعزعة الأمن والاستقرار وإيذاء المواطنين الأبرياء، وسوقهم إلى العدالة.

جوهر الاستقلال أيّها اللبنانيّون، يفرض التخلّي عن الرهانات المتناقضة على الأوضاع الخارجيّة، وعن أيّ منطق استقواء أو غلبة يتناقض مع روح الميثاق الوطني؛ فالرهان لا يجوز على حساب الوطن ومنعته، فهو مساحة عيشنا الحرّ والمنزل الجامع، والتاريخ لن يرحم المجازفين والمخالفين.

وتستدعي الضرورة، كما يفرض الواجب على جميع الأفرقاء في مثل هذه الظروف الدقيقة، الإقدام على الحوار بقلب منفتح وبصدق، عوض البحث عن الذرائع والحجج لتعطيل هذا الحوار أو تقييده بشروط مسبقة، أو التشكيك بأهليّة المتحاورين ووطنيّتهم.

ولنعلم أنّ حسنة ما يوفّره النظام الميثاقي من مشاركة تحتّم على كلّ مكوّن من مكوّنات المجتمع أن يلعب دوراً في رفع التشنّجات الفئويّة إذا ما حصلت، وأن تعمل كلّ فئة على تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة والتفاهم بين فئة وأخرى إذا ما وجدتا نفسيهما على طرفيّ نزاع. لذا ندعو للتجاوب مع كلّ مبادرة شجاعة في هذا السبيل.

أما الانتخابات النيابيّة المقبلة، فكيف يجوز لنا أن نسمح بأن تشكّل سبباً لزعزعة الاستقرار، وقد دأبنا على الاعتزاز بتقاليدنا الديموقراطيّة في هذا الشرق، وفي صلبها التداول الدوري والسلمي للسلطة؟ وكيف نتنكّر لها ونحجم عن إجرائها، في وقت باتت الانتخابات سمة الدول العربيّة التي تتلمّس طريقها نحو الديموقراطيّة؟

لذلك عقدنا العزم على احترام كل الاستحقاقات الدستوريّة وعلى إجراء الانتخابات النيابيّة في مواعيدها، بعيداً عن أيّ ترهيب أو ترغيب، بصفتها خياراً أرقى من خيار التأجيل والإرجاء والتمديد. وتالياً، إذا ما وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا، واستبعدنا التأجيل في أيّ حال من الأحوال، فلا بدّ من أن يقودنا ذلك إلى التشاور والتوافق على قانون انتخاب عصري جديد آمل في أن يسمح بكسر حدّة الاصطفاف الطائفي.

خيارنا الديموقراطيّة، منذ الاستقلال. وفي وقت بدأ محيطنا العربي يتحوّل تدريجاً نحو الإصلاح والديموقراطيّة، فلنستفد من الظرف الناشئ، لتحسين ممارستنا الديموقراطيّة وترسيخها على قاعدة الحداثة والقيم.

جوهر الاستقلال أيّها اللبنانيّون، يفرض التخلّي عن الرهانات المتناقضة على الأوضاع الخارجيّة، وعن أيّ منطق استقواء أو غلبة يتناقض مع روح الميثاق الوطني

أيّها اللبنانيون،

لا يستقيم الاستقلال ولا تقوم الأوطان إذا لم يستقم فيها العدل.
وما التقاء الجسم القضائي المستقلّ وهيئات الرقابة والمحاسبة هذا العام في هذا الصرح، لمناسبة رسالة الاستقلال، وبُعيد استكمال التعيينات الواجبة على رأس هذه السلطات والإدارات، إلا تأكيد عزم الدولة على المضيّ قدماً في سعيها لتحقيق العدالة، والاقتصاص من المجرمين، ومحاربة الهدر والفساد، والالتزام دوماً بمبدأ المحاسبة والمساءلة، والمحافظة على حقوق المواطنين.
ذلك أنّ التطوّرات الإقليميّة والأزمات السياسيّة الظرفيّة، على جديّتها، ومحاولات الترهيب، لا يمكن أن تثني الدولة عن متابعة مسيرتها، أو أن تدفع بالمؤسسات الشرعيّة إلى التراجع أو التخاذل.
دعوتي المتجدّدة إلى أهل السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ في عيد الاستقلال اليوم، هي عدم التدخّل في شؤون القضاء، وعدم توفير أيّ غطاء لأيّ مجرم أو مخالف أو مرتكب، وذلك كي يشعر رجل الأمن ورجل القانون بالطمأنينة إلى أنّه يحظى بالغطاء السياسي والرسمي، وكي يشعر المرتكب من جهته، بأنّه لا يحظى بمثل هذا الغطاء، وبأنّه لن يكون بإمكانه الإفلات من يد العدالة.
ودعوتي الموازية إلى الأجهزة الأمنيّة والرقابيّة والقضاء هي الحزم، وعدم التهاون في كشف وملاحقة أيّ مخالفة أو جرم، أكان الأمر يتعلّق بتهديد أمن الدولة، كمحاولات التفجير والاغتيال، أو باستعمال غير جائز للسلاح في الداخل، أو بأعمال خطف أو ترهيب، بالقول أو بالفعل، للمواطنين أو للرعايا الأجانب، أو بتهريب في الجمارك، أو بمخالفات بناء، أو تعديات على الأملاك العامة البريّة منها والبحريّة، أو باستهتار بسلامة الغذاء، أو تزوير للدواء، أو ترويج للمخدرات، أو تلويث للبيئة، أو رشوة وفساد، أو بأيّ إخلال بحقوق المواطنين. هذا نداء الواجب، وما نذرت القوى الأمنيّة نفسها لتحقيقه، بدعم من السلطة السياسيّة وبمواكبة القضاء.
والقضاء اللبناني، مدعوماً من الحكومة والشعب، مدعوّ بدوره إلى عدم الارتباط بأيّ جهة سياسيّة أو الارتهان لها، أو الخضوع لأيّ ضغط أو ترغيب، وعدم التواني عن تنقية صفوفه، وإلى الإسراع في إصدار القرارات الاتهاميّة في القضايا الجزائيّة المطروحة عليه، وإصدار الأحكام في الجرائم المرتكبة بحق العسكريين في نهر البارد، والحكم دوماً وفقاً لمقتضيات الإنصاف والعدل. ولا يعود له بالتأكيد

> تأكيد عزم الدولة على المضيّ قدماً في سعيها لتحقيق العدالة، والاقتصاص من المجرمين، ومحاربة الهدر والفساد، والالتزام دوماً بمبدأ المحاسبة والمساءلة، والمحافظة على حقوق المواطنين

البحث عن الملاءمة السياسيّة في أحكامه، لأنّ هذه الملاءمة ليست من شأنه، وهو الذي يحكم باسم الشعب اللبناني. هذه رسالة القضاء وما أقسم القضاة على إنجازه مهما غلت الأثمان وعظمت التضحيات.

ذلك أنّ خصوصيّة الدولة، في وظيفتيها الأمنيّة والقضائيّة بشكلٍ خاص، هي في أن تستهاب لا أن تهاب، أن تردع لا أن تُردع، وأن تفرض سلطتها وسيطرتها بقوّة القانون وبأذرعتها الشرعيّة؛ وإلا فقدت مبرّرات وجودها كدولة ضامنة للأمن والانتظام العام، وطغت شريعة الغاب، وانتفى الاستقرار، ومعه شروط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أيّها اللبنانيون،

هذه بعض هموم الوطن في الأمن قبل كلّ شيء، وفي الصحّة والتعليم وسلامة الغذاء والدواء والخدمات الأساسيّة؛ وفي كيفيّة تحسين الأوضاع المعيشيّة بموازاة الحاجة إلى وعي المخاطر المحيطة بالاقتصاد الوطني وضرورة ترشيد الإنفاق ورفع معدل الانتاجية والقدرة التنافسية. وهذا هو بعض من الأهداف التي نجدّد العهد في مناسبة عيد الاستقلال على العمل من أجل تحقيقها.

أما السياسة وما يرعاها من ثوابت ونظم، فقد تحدّدت أطرها العامة في وثيقة الوفاق الوطني. حسبنا أن نمضي قدماً في تطبيق بنودها وتوضيح وتطوير بعض ما التبس فيها من قواعد ومفاهيم، من ضمن ضوابط نظامنا الديموقراطي، وصولاً إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة الحقّة التي يطمح إليها بشكلٍ خاص شباب لبنان ومثقّفوه، والتي تشكّل حلم استقلال وطني جديد للأجيال الطالعة.

لا تسمحوا تالياً، أيّها اللبنانيون، للتنافس السياسي المشروع، بأن يخرج من نطاق الممارسة الديموقراطيّة السليمة، وأن تجرّكم المهاترات والمغامرات بعيداً عن همومكم الفعليّة، إلى منزلقات لا تخدم مصالحكم وخيركم وهناء عيشكم والمصالح العليا للوطن.

بل فلنعمل معاً، حفاظاً على الاستقلال، لإعادة ثقة اللبنانيين بعضهم ببعض، وتعزيز ثقتهم بالدولة؛ وليعلو دوماً صوت الحكمة والشجاعة والاعتدال؛ كي يحيا لبنان الرسالة والكرامة والحضارة والسلام.

عشتم

وعاش لبنان.

وصولاً إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة الحقّة التي يطمح إليها بشكلٍ خاص شباب لبنان ومثقّفوه، والتي تشكّل حلم استقلال وطني جديد للأجيال الطالعة

الذكرى السبعون للاستقلال

القصر الجمهوري

٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

كلمة الاستقلال لهذا العام وجّهها فخامة الرئيس إلى اللبنانيين بحضور المحافظين، والقائمقامين، ورؤساء اتحاد البلديات، ورؤساء البلديات، وعدد من الموظفين الاداريين والرسميين.

الذكرى السبعون للاستقلال

القصر الجمهوري ـ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

أيّها اللبنانيّون،

الذكرى السبعون لاستقلال لبنان، مناسبة للتوجه إلى الشعب، مصدر السلطات، وهو الذي صنعت انتفاضته الاستقلال في العام ١٩٤٣، وحقّقت مقاومته التحرير في العام ٢٠٠٠، وأفضت ثورته البيضاء في العام ٢٠٠٥ إلى الانعتاق من الوصاية والتبعيّة.

إلا أنّ الأزمة الوطنيّة المستجدة، التي تشلّ عمل المؤسسات، ومعها مصالح الناس، باتت تطرح أسئلة مقلقة حول حقيقة الاستقلال ومعانيه، وحول سلامة الممارسة الديموقراطيّة في لبنان، ومدى قدرتنا على إدارة أنفسنا بأنفسنا، لا بل حول طبيعة النظام، ومدى ملاءمته لتحقيق الخير العام.

والواقع المؤسف، أنّه يصعب الحديث عن الاستقلال، إذا ما عجزنا عن تنظيم الانتخابات النيابيّة وتشكيل حكومة جديدة، والجلوس من جديد إلى طاولة الحوار من دون التنكّر لما توافقنا عليه سابقاً. أو إذا ما فشلنا العام المقبل في إجراء انتخابات رئاسيّة ضمن المهل الدستوريّة. وقد جاءت موجة التفجيرات المخزية، وآخرها التفجير المُدان الذي استهدف السفارة الايرانية وأدى إلى قتل وجرح عشرات الأبرياء، ليؤكّد ما بات يتهدّد الوطن من مخاطر فتنة وإرهاب مستورد.

> وأفضت ثورته البيضاء في العام ٢٠٠٥ إلى الانعتاق من الوصاية والتبعيّة

كذلك لا يستقيم الاستقلال ويُعتبَر ناجزاً، إذا ما استمرّينا في ترسيخ الطائفيّة في النفوس، عوض تعزيز فكرة المواطنة ومنطق الولاء المطلق للوطن، وإذا لم ننجح في تحييد أنفسنا عن التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة، من طريق رهن مصالح لبنان العليا بالمشيئة الإقليميّة أو بالإملاءات والمصالح الخارجيّة.

ولا يمكن أن تقوم دولة الاستقلال، إذا ما قررت أطراف أو جماعات لبنانيّة بعينها، الاستقلال عن منطق الدولة، أو إذا ما ارتضت الخروج عن التوافق الوطني، باتخاذ قرارات تسمح بتخطّي الحدود والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، وتعريض الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي للخطر.

كذلك لا يترسّخ الاستقلال، إذا لم يستقلّ الشعب عن الفقر والعوز والتخلّف والجهل والفساد، وإذا لم يتحقق الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً، وإذا لم يستقلّ القضاء عن كل أوجه الترغيب والترهيب وما لم يتم التوقف عن ممارسة الضغوط عليه كما حصل في الآونة الأخيرة.

ولا يجدر الحديث عن الاستقلال أيّها اللبنانيّون إذا ما عجزت الدولة عن نشر سلطتها الحصريّة على كامل تراب الوطن، وضبط البؤر الأمنيّة، وقمع المخالفات ومحاربة التكفير والإرهاب، وإذا لم تكن القوات المسلّحة هي الممسكة الوحيدة بالسلاح والناظمة للقدرات الدفاعية بإشراف السلطة السياسية.

وبالرغم من ذلك، فإنّ ذكرى الاستقلال، هي مناسبة للإضاءة على الواقع وسبل تحسينه، بإيمان متجدّد وعزم أكيد، تحفّزنا على ذلك قدرتنا على التأقلم والارتقاء، وعمق مشاعر التضامن والتعاضد، التي تشدّ اللبنانيين المقيمين والمنتشرين إلى بعضهم، وشبكات الصداقة والأمان والدعم، التي تمكّنا من إقامتها على أكثر من صعيد.

لقد سعت الدولة جاهدة في خلال السنوات المنصرمة إلى ترسيخ دعائم الاستقلال. فنجحت أولاً، في إقامة علاقات ديبلوماسيّة ناجزة مع سوريا، للمرة الأولى منذ الاستقلال. وعملت على تكريس نهج الحوار، خصوصاً من خلال إنشاء «هيئة الحوار الوطني»، ورعاية

لا يستقيم الاستقلال ويُعتبَر ناجزاً، إذا ما استمرّينا في ترسيخ الطائفيّة في النفوس، عوض تعزيز فكرة المواطنة ومنطق الولاء المطلق للوطن

التوافق حول «إعلان بعبدا»، الذي أكد أهميّة تحييد لبنان، تحييداً إيجابياً لا يختصر بالنأي بالنفس، كما لا يرتقي إلى مرتبة الحياد.
وقد وضعتُ في تصرّف هيئة الحوار واللبنانيين، تصوّراً لاستراتيجيّة وطنيّة للدفاع، عمادها الجيش اللبناني، يقيناً مني بأنّ مشكلة السلاح عائق أمام مسيرة الوفاق الوطني، إذا لم تتوضّح وظيفة هذا السلاح وعلاقته بالشرعيّة وبالحكومة. مع العلم أننا حريصون على الاحتفاظ بكل قدراتنا الوطنيّة، في مواجهة العدو الإسرائيلي ومكائده وشبكات تجسّسه، دفاعاً عن أرضنا وسيادتنا وثرواتنا الطبيعيّة، مع مواصلة السعي لتنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، بالتعاون مع قوات اليونيفيل.
في موازاة ذلك، تقدّمت الحكومة من المجلس النيابي، بمشروع قانون جديد للانتخابات، يلحظ في جوهره مبدأ النسبيّة. وهو قانون، سيسمح في حال إقراره، بكسر الإصطفافات السياسيّة وبنشوء أحزاب سياسيّة عابرة للطوائف، وإعادة تكوين السلطة، وإعطاء دور وازن للمرأة، وضخّ عناصر جديدة، شابة وحرّة، إلى مركزيّ التشريع وصنع القرار، من ضمن احترام مبدأ المناصفة والتمثيل الصحيح. كما قُدِّم سابقاً مشروع مماثل للانتخابات البلدية وأُطلِقت خطط عمل وبرامج متنوعة تعنى بالشؤون الصحية والاجتماعية والحياتية والبيئية وكل ما يتعلق بالمواطن الانسان.
وتمّ اعتماد آليّة للتعيينات الإداريّة على قاعدة الكفاية والشفافيّة؛ تبنّاها مجلس الوزراء من دون أن يستسيغها الجميع.
كذلك تمّ إنجاز نصّ متكامل لمشروع قانون حول اللامركزيّة الإداريّة، التي تعتبر شكلاً أساسياً من أشكال تطوير النظام، وتحفيز النموّ المحلي والإنماء المناطقيّ المتوازن. وبالمناسبة أطلب من المواطنين، ومن رؤساء وأعضاء الاتحادات والمجالس البلدية والاختيارية، والمسؤولين الاداريين الحاضرين اليوم في هذه القاعة، المشاركة عبر إبداء ملاحظاتهم على هذا المشروع الذي سننشره قريباً على موقع إلكتروني خاص.
وقد تكون الهيئة التأديبيّة الخاصة بالبلديات التي أنشأناها، خطوة

تمّ إنجاز نصّ متكامل لمشروع قانون حول اللامركزيّة الإداريّة، التي تعتبر شكلاً أساسياً من أشكال تطوير النظام، وتحفيز النموّ المحلي والإنماء المناطقيّ المتوازن

لتنقية العمل البلدي وترشيده، لجهة المراقبة والشفافيّة والمحاسبة، والتزام القوانين والأنظمة، تمهيداً لاعتماد اللامركزية.
وقد أولينا جهداً خاصاً، للتحرّك الخارجي الواجب تجاه الدول الصديقة وعالم الانتشار، وصولاً إلى مرحلة رئاسة مجلس الأمن الدولي، سعياً من قبلنا، لإعادة وضع لبنان على الخريطة الدوليّة، كدولة مستقلة لها سيادتها على سياستها الخارجية ووقاية وطننا شرّ المؤامرات والفتن، وتحسين شروط جذب المستثمرين إليه، ورفع نسب النموّ، التي بلغت ثمانية في المئة قبل اندلاع الأزمة السوريّة.
وقد تجلّت هذه الجهود الديبلوماسيّة، في الخامس والعشرين من أيلول الفائت، بإجماع الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمفوضيّة العامة للاتحاد الأوروبي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، على إنشاء «مجموعة دعم دوليّة للبنان»، صدر في نتيجة أعمالها جملة خلاصات، تهدف إلى دعم استقرار لبنان واقتصاده وجيشه، والجهد القائم لمواجهة المشكلة المتفاقمة للاجئين السوريين على أراضيه.
وبإزاء القلق المتعاظم حيال معضلة اللاجئين، عملنا على عقد مؤتمر دولي في الكويت مطلع هذا العام، يهدف إلى تقاسم الأعباء الماليّة، من منطلق المسؤوليّة الدوليّة المشتركة، وسيُعقَد مؤتمر ثانٍ للدول المانحة، مطلع العام المقبل. وطالبنا في حينه، ولا نزال، بالمشاركة في تقاسم الأعداد، وبالعمل على توسيع أطر ومساحات إيواء النازحين داخل الأراضي السوريّة، وبالإسراع كذلك في إيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة، يسمح بعودة اللاجئين إلى أرضهم وديارهم؛ وقد اعتُمِدَت هذه المبادئ في اجتماع جنيف.
وإذ سنواصل السعي الحثيث لضمان وضع مبادئ مجموعة الدعم الدولية وقراراتها موضع التنفيذ، فإنّي على يقين بأنّ الدولة اللبنانيّة، لن تتوانى عن النظر في اتخاذ أيّ قرار وطنيّ وسيّد، من شأنه إنقاذ لبنان من هذا الخطر الوجودي المحدق به، إذا ما توانى المجتمع الدولي عن القيام بواجبه، من منطلق المسؤولية المشتركة.

طالبنا في حينه، ولا نزال، بالمشاركة في تقاسم الأعداد، وبالعمل على توسيع أطر ومساحات إيواء النازحين داخل الأراضي السوريّة

أيّها اللبنانيّون،

يوم الاستقلال، يوم لاختبار النيات والإرادات، ولمدى حبنا وولائنا للبنان، ولعمق التزامنا بمصالحه العليا من دون سواها، وللتأكيد من جديد، على ثوابتنا الوطنيّة وحرصنا على الوحدة الوطنيّة والعيش المشترك. وإذا ما زالت الحاجة قائمة لبناء «دولة الاستقلال»، فإنّ التطوّرات الاجتماعيّة العميقة، التي طرأت على المشهد اللبناني بفعل الحروب المتتالية والانقسامات، باتت تفرض العمل بصورة ملحّة وموازية، على بناء «مجتمع الاستقلال»، أيّ مجتمع المعرفة والثقافة والفكر المستنير والعدالة والحريّة وحقوق الإنسان.

لذا، وأمام المأزق السياسي والوطني الذي تعاني منه البلاد، وخلال الأشهر التي تفصلنا عن الاستحقاق الرئاسي.

وفي موازاة الجهد الذي سنبذله لتشكيل حكومة جديدة في أقرب الآجال. وأمام المواطنين وممثليهم في المجالس البلدية واتحاداتها، أهيب بكم يا أهل السياسة وأصحاب القرار، عدم السماح بإيصال البلاد إلى حالٍ من الفراغ، في ظلّ مجلس نيابيّ ممدّد له، وحكومة تصريف أعمال لا تمثل كافة اللبنانيين. ولا يدفعنّكم أحد إلى المكابرة أو المغامرة في الشأن الوطني، فالمغامرة كالمقامرة لا تحسب حساباً للخسارة، ونحن شعب، لم يعد يتحمّل عبء الخسائر المجانيّة والحروب العبثيّة والمجازفات.

أدعو كل فرد وطرف وشريك من شركاء الوطن إلى العودة إلى الدولة وإلى منطق الدولة ومرجعيّة المؤسسات

أيّها اللبنانيّون،

في كلمتي الأخيرة إليكم في ذكرى الاستقلال، ومن موقع المسؤولية الملقاة على عاتقي، أدعو كل فرد وطرف وشريك من شركاء الوطن إلى العودة إلى الدولة وإلى منطق الدولة ومرجعيّة المؤسسات.

وإلى المساهمة في المحافظة على استقلال لبنان وعزّته بالقول والفعل.

والتزام القوانين وأحكام الدستور وروح الميثاق الوطني، تلافياً للوقوع في منزلقات الفتنة والتشرذم.

أيّها اللبنانيّون،

يجب ألا تكون الأشهر التي تفصلنا عن الاستحقاق الرئاسي أشهر مراوحة وانتظار. بل أشهر حراك سياسي وحوار وقرار.
فالتزام «إعلان بعبدا» من أجل تحييد لبنان عن التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة؛ والانسحاب فوراً من الصراع الدائر في سوريا،
وإقرار قانون انتخاب عصريّ منصف جديد؛
والتوافق على آليّة لتحصين نظامنا الدستوري وترشيده؛
كذلك إقرار مشروع قانون حول اللامركزيّة الإداريّة؛ إقرار المراسيم الخاصة بالغاز والنفط، تشكّل مع تلبية احتياجات المواطنين الاجتماعية والمعيشية والصحية منها؛
وإنشاء الهيئة المستقلّة للمخفيين قسراً والمفقودين.
عناوين رئيسيّة ومحفّزة للمرحلة المقبلة، ومشاريع برسم التنفيذ في خلال الشهور الآتية وما بعدها، من منطلق التراكميّة واستمراريّة السلطة.
وإذ أدعوكم إلى الانضمام إلى هذه المسيرة، وإلى الجهد اللازم للمساهمة ببناء الدولة العادلة والقادرة، وصولاً إلى الدولة المدنيّة والحديثة التي يطمح إليها جيل الشباب بشكل خاص؛
فإنّي على ثقة ويقين، بأنّ طبيعة النظام في لبنان وفلسفة كيانه وخصال اللبنانيين، المطبوعين، على الانفتاح والثقافة والحوار، لا يأتلفون مع سياسات العزل أو الهيمنة أو القهر أو التطرّف، أو مع أيّ فكر شمولي وأحادي رافض للآخر؛
وسيبقى لبنان، بعزمكم والتزامكم وتعاضدكم، ومجمل القدرات والكفايات التي يختزنها في الوطن ودنيا الانتشار، بلداً ديموقراطيّاً، سيّداً، حرّاً، مستقلاً، قويّاً ومزدهراً على ما نتمناه.

عشتم
عاش لبنان.

إنّ طبيعة النظام في لبنان وفلسفة كيانه وخصال اللبنانيين، المطبوعين، على الانفتاح والثقافة والحوار، لا يأتلفون مع سياسات العزل أو الهيمنة أو القهر أو التطرّف، أو مع أيّ فكر شمولي وأحادي رافض للآخر

ج. القسم الثالث: عيد الجيش

- العيد السابع والستون للجيش
- العيد الثامن والستون للجيش

ج - القسم الثالث

عيد الجيش

العيد السابع والستون للجيش

ثكنة الفياضيّة ـ ١ آب ٢٠١٢

«اليوم وقد تقلّد ضباط « دورة الرائد الشهيد وليد الشعّار « المتخرجون، سيوف الحق للدفاع عن كل شبر من لبنان والذود عن ترابه الغالي، لكم منّي أطيب التهاني.
ليكن الغد دروب منعة وعزّة وبطولة، في الوفاء للقسم..
وللجيش الأبي، في عيده، الدعاء بأن يبقى قدوة البذل الوطني والتضحية السخية، بوحدته وولائه للشعب والوطن.
لكم من العائلة اللبنانية، مجتمعة، أصالة العنفوان ورسوخ الاخلاص».

كلمة الرئيس في السجلّ الذهبي للمدرسة الحربية

العيد السابع والستون للجيش

ثكنة الفياضيّة ـ ١ آب ٢٠١٢

أيّها الضباط المتخرّجون،

التاريخ محطّات، وبعض المحطّات تاريخ قائم بذاته.
في مثل هذا اليوم قبل سبعةٍ وستين عاماً، في الأول من آب ١٩٤٥، تسلّم مؤسّس الجيش المؤسسة والعلم، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفصل الأطول والأكثر التصاقاً بمعاني الشرف والتضحية والوفاء في تاريخ لبنان الحديث.
تغيّرت صيغة الحكم والتوازنات وتبدّلت العهود، وبقي الجيش حافظاً للميثاق والعهد. أما الاستثناء القائم خلال سنوات المحنة الوطنيّة الكبرى فوُلد من خطيئة شلّ الجيش وتغييبه. فعندما استهدفت المؤسسة العسكريّة وعطّلت كضامنة للوحدة وحامية للوطن والمواطنين، أعطيت إجازة المرور للأمن المستعار الذي استحال وصاية لرعاية الوضع القائم لفترة ثلاثين عاماً.
في لحظة الانعتاق من دولة الحماية الأجنبيّة والانتداب، أمسك الجيش بمسؤوليّة حماية لبنان المستقلّ.
وعند انتهاء الوصاية بعد التحرير من العدو، حمى الجيش الساحات المتقابلة، المتناقضة المشاعر والمختلفة الشعائر والشعارات، وأمّن طريق الانتقال إلى الحريّة واستقلاليّة القرار.

تغيّرت صيغة الحكم والتوازنات وتبدّلت العهود، وبقي الجيش حافظاً للميثاق والعهد. أما الاستثناء القائم خلال سنوات المحنة الوطنيّة الكبرى فوُلد من خطيئة شلّ الجيش وتغييبه

أيّها الضباط المتخرّجون،

تتقلّدون السيوف اليوم في زمنٍ واقفٍ على حافة المصائر حيث يتسارع

التاريخ، فيما الشعوب المطالبة بالحريّة والعدالة الاجتماعيّة تتلمّس خياراتها السياسيّة وتحاول وضع الحجر الأساس لمستقبل تعترضه المصاعب وإشكاليّات التوفيق بين مستلزمات الحداثة والرغبة في التقليد.

وها هي التحوّلات التاريخيّة في العالم العربي، المشوبة بالعنف، تلتحق أخيراً بالنموذج اللبناني في بعده المنفتح على الديموقراطيّة والذي طالما ظهر شذوذاً على عادات المنطقة وتقاليدها. فيوم كانت الجيوش تُسقط الأنظمة، كانت السلطة في لبنان تنبثق من صناديق الاقتراع. ويوم كانت الأقوال المنزلة والأوامر الناهية مرجع الحكم وقانونه، كان الدستور المدني اللبناني القانون الأسمى للجمهوريّة، مُصاناً ومحترماً من القوى العسكريّة الشرعيّة.

في عصر الانقلابات بقي الجيش قلب الوطن،
وفي زمن طغيان الأنظمة حافظتم على النظام العام.
وفي عزّ سطوة السلطة حفظتم الولاء للدولة والمؤسسات.

إنّها الأدوار تنقلب، فارضة مسارات وتحديات جديدة. ومن المفترض بهذا التغيير في البيئة المحيطة أن يدفعنا لتحسين ممارستنا الديموقراطيّة ولتحصين دعائم وفاقنا الوطني وأمننا الاجتماعي وتعزيز موقعنا ودورنا على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما قد يحتم عليكم ممارسة دور أكبر وأكثر طليعية في ظل احتمال تبدل التوازنات الاستراتيجية. كما تبدو لنا الحاجة ملحّة لوضع استراتيجية وطنية للدفاع من ضمنها معالجة موضوع السلاح، استراتيجية ترتكز على الجيش اللبناني وتجمع القدرات الوطنية المقاومة والرادعة للتصدي لمخططات العدو الاسرائيلي.

> ها هي التحوّلات التاريخيّة في العالم العربي، المشوبة بالعنف، تلتحق أخيراً بالنموذج اللبناني في بعده المنفتح على الديموقراطيّة

أيّها الضباط المتخرّجون،

لقد حدّدت المادة الأولى من قانون الدفاع مهام الدفاع الوطني «بإعداد الدفاع المسلّح لحماية أراضي الجمهوريّة اللبنانيّة والمحافظة على سلامة البلاد من كلّ تعدٍّ داخلي وخارجي وإعداد الأمّة والبلاد لأداء واجب الذود عن كيان الوطن المقدّس».

انطلاقاً من هذا الإطار يجوز البحث في دور الجيش القاطن في كنف العلم، والحافظ الأخير لصورة الوطن الذي ولدتم فيه وحلمتم به أيّها اللبنانيون، من الناقورة إلى النهر الكبير ومن أعالي السلسلة الشرقيّة إلى البحر المتوسّط.

غير أنّ الجيش لا يستطيع إتمام مهمّاته من دون توفير بيئةٍ وطنيّة مرتكزة إلى البديهيّات التي وضعها الآباء المؤسسون بأشكال ومناسبات مختلفة وآخرها ما أعيد صياغته وتأكيده في «إعلان بعبدا» بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٢.

كما تبقى الحاجة قائمة بإلحاح لدعم الجيش وتجهيزه بالعتاد وبالأسلحة المتطوّرة والهادفة.

وفي عيد الجيش نقول: نعم للعيش الإنساني والسياسي المشترك على قاعدة الثوابت والقيم، لكن لا للتعايش بين دويلات ومنعزلات اجتماعيّة وطائفيّة تنمو على هامش الدولة وعلى حساب وحدتها.

> لا للتعايش بين دويلات ومنعزلات اجتماعيّة وطائفيّة تنمو على هامش الدولة وعلى حساب وحدتها

نعم للمشاركة في الدفاع الوطني بصيغة متوافق عليها في إطار الدستور ومستلزمات الوفاق الوطني وقرارات الشرعيّة الدوليّة. لكن لا شراكة مع الجيش والقوى الشرعيّة الرسميّة في الأمن والسيادة والتصرف بعناصر القوة التي هي حق حصري للدولة، لا للسلاح المنتشر عشوائياً ولا للضغط على الزناد لأهداف خارجة عن التوافق الوطني.

نعم للصراع السياسي والفكري المرن، المنفتح والمفتوح على حقّ الاختلاف الديموقراطي، وعلى آفاق الثقافة الرحبة، ولا للعقائد المعطّلة للحريّة وللرأي الآخر في مجتمع متعدّد ثقافيّاً ودينيّاً كلبنان.

نعم لحياد لبنان عن سياسة المحاور وعن الصراعات العربيّة والإقليميّة التي تشكّل موضع تنازع بين اللبنانيين أنفسهم، ولا لتحييد لبنان عن محيطه وقضايا العرب المحقّة، لا سيّما منها القضية الفلسطينيّة المقيمة في وجداننا مع اللاجئين والتفاعلات على أرضنا منذ أربعة وستين عاماً، مع حرصنا الدائم على العدالة وإقرار حقّ العودة ورفض أيّ شكل من أشكال التوطين.

أيّها الضباط المتخرّجون،

لأنّ الطبيعة تأبى الفراغ، ولأنّ الواجب الوطني فوق أيّ اعتبار، فإنّ

الدولة لن تقبل تحت أيّ ذريعة وفي أيّ ظرف بإجبار الجيش على التخلّي عن واجبه في أيّ بقعة من لبنان. فحيث الجيش لا تسيّب ولا احتلال.
ولقد أثبتت تجربة العقود المنصرمة أنّ أيّ منطقة ينزع عنها غطاء الجيش تصبح مكشوفة لكافة أشكال التسيّب والعدوان. فلا يخطئنّ أحد في التقدير أو الحساب حيث تجربة السنوات الثلاثين الماضية كانت مريرة، عندما تم تهميش دور الجيش في الدفاع عن الجنوب.
سيواصل الجيش التزامه في الجنوب مواكبة عمل اليونيفيل في استكمال تطبيق القرار الرقم ١٧٠١ والتصدّي للخروقات التي يقوم بها العدو الاسرائيلي جوّاً وبّراً وبحراً.
وسيستمرّ في حماية المواطنين ورعاية النازحين على الحدود مع سوريا ومنع تحويل الأراضي اللبنانيّة ممرّاً أو مقرّاً للسلاح والمسلّحين تطبيقاً لمبادئ «إعلان بعبدا» وقرار مجلس الوزراء في ٩ تموز ٢٠١٢ ولأحكام القانون الدولي.
كذلك سيواظب على التحسّب لمخاطر الإرهاب ومحاربته إذا ما قام سعي لإحيائه، وعلى تفكيك شبكات التجسّس والعمالة، ومؤازرة قوى الأمن الداخلي والأجهزة الشرعيّة الأخرى في السهر على الأمن على كل الأراضي اللبنانيّة.
لن يفيد أيّ سعي للاستئثار بتأييد الجيش ومحبّته ودفعه إلى الانحياز إلى فئة من دون أخرى، وكذلك ستفشل أيّ نيّة في تغطية مرتكب أو مسيء إلى الجيش والأمن، في ظلّ إرادة سياسيّة معلنة ومفترضة بعدم توفير مثل هذا الغطاء للمعتدين.
هناك معادلة دقيقة بين ميزان الأمن وسيف العدل.
ميزان الأمن لا يعني توازن الفوضى وتقسيم الأمن، وسيف العدل لا يساوي بين قطع دابر الظلم وفتح سبيل الحق.
إنّ الجيش هو القوّة القادرة والعادلة التي تعمل في ظلّ الضوابط المنبثقة من القوانين والأنظمة والشرائع. يؤدّي الحساب ويقبل المحاسبة بالطرق القانونيّة والقضائية والإجراءات المسلكيّة التي تنص عليها أنظمته.
والجيش يحمي ولا يعتدي، يبني ولا يهدم، يعمّر ولا يدمّر، يحافظ على الحق ولا يغتصب حقّاً. وباسم الشعب اللبناني، كل الشعب، على

إنّ الدولة لن تقبل تحت أيّ ذريعة وفي أيّ ظرف بإجبار الجيش على التخلّي عن واجبه في أيّ بقعة من لبنان. فحيث الجيش لا تسيّب ولا احتلال

القضاء أن يصدر الأحكام على الذين اعتدوا أو تطاولوا على الجيش وذلك من دون تردد أو خوف أو حسابات من أي نوع كان.
والجيش قبل كلّ شيء يجسّد الوحدة اللبنانيّة بامتياز جغرافيّاً وبشريّاً. ضبّاطه ورتباؤه والجنود ينتمون إلى كلّ الطوائف والمذاهب والمناطق والطبقات، وتمتلك فؤادهم والقناعات، ثقافة الانتماء إلى الوطن والتضحية من أجل عزّته وعنفوانه.
هو الجيش فوق الطوائف والمذاهب والأحزاب والفئات، يلتزم قرار السلطة السياسية... يحمي الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان.
هو جيش للوطن لا جيش للنظام.
إنّه واحدٌ للجميع والجميع فيه واحد.

أيّها الضباط المتخرّجون، أيّها اللبنانيون،

إنّ الابتعاد عن الخيارات القصوى والرهانات القاتلة حكمة في الحكم وقيادة المصير. فلا مقاومة إسرائيل يعزّزها تفاقم التوتّر الأهلي، ولا السيادة والكرامة والاستقلال تتحقّق إذا ما سمحنا باستيراد أزمات وقدرات من خارج الحدود. وقد جاء «إعلان بعبدا» ليؤكّد تمسّك جميع الأفرقاء بأهميّة الوحدة الوطنيّة والتزامهم تحييد لبنان عن أيّ أزمة إقليميّة، وعدم اللجوء إلى وسائل غير ديموقراطية أو أدوات خارجية لتغيير الموازين الداخلية.
لذلك فإنّ البحث عن تفاهمات تمنع استيراد الأزمات الإقليميّة يتطلّب التزاماً حقيقيّاً باتفاق الطائف ومشروع الدولة التي تؤمّن مصالح وشراكة جميع الطوائف في إطار ديموقراطي. صحيح أنّ العنف الكامن والتطرّف المواجه بعضه البعض الآخر في المنطقة عوامل لا تسمح بتسهيل مهمّة ضبط النزاعات اللبنانيّة، لكنّ الحوار الدائم والبحث المستنير عن الغد في الحاضر كفيلان بإدارة التنوّع وتحقيق الاستقرار والمضيّ على طريق التنمية.
إننا سنواصل الدفع باتجاه المصالحة التامة على أسس ثابتة لا الحوار فحسب، فالخطر الأكبر ليس في حفر الخنادق بل في رفع الجدران بين اللبنانيين.

إنّ البحث عن تفاهمات تمنع استيراد الأزمات الإقليميّة يتطلّب التزاماً حقيقيّاً باتفاق الطائف ومشروع الدولة التي تؤمّن مصالح وشراكة جميع الطوائف في إطار ديموقراطي

وفي سبيل تثبيت دعائم الاستقرار في خضمّ الاضطراب المحيط بنا والتوتّر الإقليمي بشكلٍ عام، تبقى الحاجة قائمة لإزالة الالتباسات وتخفيف حدّة الصراع على السلطة المركزيّة من خلال قانون انتخابي عادل ومتوازن ينسجم مع روح الدستور ووثيقة الطائف، ويؤدّي إلى مساهمة جميع مكوّنات المجتمع في الحكم وإدارة الشؤون الوطنيّة. كذلك فإنّ اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة المشفوعة بخطة تنمية متوازنة تشكّل بدورها مجالاً لتخفيف الضغط وتفتح طريق العدالة الاجتماعيّة والمساواة.

أيّها اللبنانيون،

الأخطار ليست ضيفاً يزور لبنان ويرحل. إنّها ظلّ مقيم يكمن ثمّ يستيقظ. وقدرنا أن نصارع الأخطار بالشجاعة والحكمة وبالأناة والحزم، وأن نعزّز دوماً مكوّنات مناعتنا وقدرتنا. عندها يرتسم الحدّ الفاصل بين الأمن والفوضى، وبناء الدولة وسقوطها، بين الموقّت والدائم، وبين العيش المشترك والحرب الأهليّة الباردة.

الأخطار ليست ضيفاً يزور لبنان ويرحل. إنّها ظلّ مقيم يكمن ثمّ يستيقظ. وقدرنا أن نصارع الأخطار بالشجاعة والحكمة وبالأناة والحزم، وأن نعزّز دوماً مكوّنات مناعتنا وقدرتنا

أيّها الضباط المتخرّجون،

تقسمون قسم الوفاء للوطن، حفاظاً على تضحيات شهدائه الأبرار، وفي طليعتهم الرائد الشهيد وليد الشعّار الذي سمّيتم دورتكم على اسمه.
ارفعوا راية الحق وتمسّكوا بسيف العدل والأمن، حينها ينجح لبنان في المشاركة في صناعة التاريخ الذي يتجدد ويتكثف من حولنا.
لكم منّي في هذا اليوم المعقود على العزم وروح التضحية والأمل كل التشجيع والتقدير والاعتزاز، وكامل الدعم...

عشتم
عاش الجيش
عاش لبنان.

العيد الثامن والستون للجيش
ثكنة الفياضيّة ـ ١ آب ٢٠١٣

«اليوم يضخّ ضباط دورة النقيب الشهيد حسام بو عرم» دماً جديداً في مدرسة الشرف، واجبه مسؤولية ومسؤوليته اطمئنان أبناء الوطن لغدهم وأحلامهم.
تقدموا للذود عن الشعب والأرض والمؤسسات بأيدٍ متشابكة، رافعين سيوف العز والعدل والأمن والأمل، عنواناً لبقاء لبنان.
وللجيش الأبيّ، في عيده، كل الدعم، ومن العائلة اللبنانية ثبات الاخلاص.
وتحية إلى شهداء الجيش وجرحاه الأبرار، فكل نقطة دم منهم شعلة وطنية وعنوان بطولة».

كلمة الرئيس في السجلّ الذهبي للمدرسة الحربية

العيد الثامن والستون للجيش

ثكنة الفياضيّة ـ ١ آب ٢٠١٣

أيّها الضبّاط المتخرّجون،

كما الأرزة في كنف العلم، كذلك الجيش ولبنان: شيء من التلازم بين الخيار والقدر، وشيء من استحالة الفصل بين قوّة المؤسسة واستمرارها وسيادة الوطن واستقراره.

قبل ثلاثة وأربعين عاماً، وقفت مثلكم أتسلّم سيفاً وأمانة، ثمّ واكبت على رأس القيادة تخريج تسع دورات من رفاقكم الذين سبقوكم إلى ميادين البذل والتضحية. وها أنا اليوم، وقد أدّيت القَسَمين: قَسَم الجيش وقَسَم الجمهوريّة، أشعر للمرّة السادسة بفرح ترؤس حفل تقليدكم سيوف الشرف والتضحية والوفاء.

لقد تبدّلت عهود واندلعت حروب وثورات، وحصلت انقلابات وتحوّلات في الشرق الأوسط والمحيط العربي وتغيّرت أنظمة وصيغت دساتير جديدة، وبقيَ نظامنا الديموقراطي وجوهر الميثاق صامدَين على خطّ الزلازل وحدٍّ الخطر، يحميهما الجيش اللبناني ضامناً لبقاء لبنان الواحد المستقلّ معززاً الايمان بأن التنوع هو سر كيانه وجوهر ديمومته. فإذا كان قدر الجيش هو الحفاظ على القَسَم والعلم، فإنّ خيار اللبنانيين الثابت، وبعد التجارب المرّة مع الاحتلال وسلبيات الدويلات والميليشيات والوصاية

كما الأرزة في كنف العلم، كذلك الجيش ولبنان: شيء من التلازم بين الخيار والقدر، وشيء من استحالة الفصل بين قوّة المؤسسة واستمرارها وسيادة الوطن واستقراره

والحماية هو الدولة التي يحميها الجيش، الدولة الملاذ التي وحدها تحفظ الحقوق والكرامات، وتحمي وتدير التنوّع بعيداً عن صراع الهويات والعقائد والمذاهب والمحاور.

أيّها الضبّاط المتخرّجون،

تتقلّدون السيوف، فيما يستمر نشر القلق والتوتّر والتشكيك والتشهير، في محاولةٍ لاستعادة التاريخ المظلم وإعادة زمن لم يمرّ عليه الزمن. كأنّ اللبنانيين لم ينسوا ما حلّ بهم من ممارسات الأمن الذاتي والأمن المستعار وأمن الذلّ والاحتلال، عندما شلّت الحرب مؤسسة الجيش وعطّلتها. فلماذا تكرار التجارب السابقة فيما الإجماع قائم على حدود الوطن وجغرافيّته وصيغته والميثاق وكلّ الثوابت التي أعاد تكريسها اتفاق الطائف، والتي لم تعلن أيّ فئة أو جهة أو مجموعة التنكّر لها؟ اطمئنوا أنّ ما حصل في الفترة الأخيرة وما يُخشى حصوله من حوادث واختراقات، ليس سوى محطّات عابرة لا يمكن أن توقف حركة التاريخ وإرادة اللبنانيين المندفعة بسرعة نحو مستقبل واعد، يرفض سلبيّات الماضي وإشكاليّاته.

أنّ ما حصل في الفترة الأخيرة وما يُخشى حصوله من حوادث واختراقات، ليس سوى محطّات عابرة لا يمكن أن توقف حركة التاريخ وإرادة اللبنانيين المندفعة بسرعة نحو مستقبل واعد، يرفض سلبيّات الماضي وإشكاليّاته

أيّها الضبّاط المتخرّجون، أيّها اللبنانيون،

ليس بالأمن وحده يحيا الوطن، لكن لا وطن من دون أمن، ولا أمن وسيادة وكرامة من دون الجيش. وكما للمواطن حقوق على الدولة والجيش في الأمن والأمان والحماية، فإنّ للجيش حقوقاً على الشعب والدولة. فهو إلى جانب التجهيز والتسليح والدعم المادي والمعنوي، يحتاج إلى بيئة وطنيّة نقيّة وإلى دولة حاضنة راعية. فالجيش ليس جسماً مجرّداً منفصلاً يعمل مستقلاً عن الدولة والشعب، بل هو منهما ولهما، ينشد الغطاء السياسي الرسمي بالقرار، والشعبي بالتأييد والمؤازرة. ولكنه في الوقت نفسه ليس في حاجة إلى رعاية تبلغ حدّ الارتهان ولا إلى احتضان يبلغ حدّ الاستئثار والتقييد.
تصعب مهمّة الجيش إذا تُرِكَ وحيداً ومكشوفاً على الخطّ الأمامي في السياسة والميدان، ينوب في القرار والتنفيذ عن أهل السلطة والسياسة

المعطّلة قدرتهم غالباً على إيجاد الحلول قبل استفحال الأزمات، والسبّاقين أحياناً إلى فتح دفاتر التشكيك والاتهام بعد إنجاز المهمات. فالجيش خطّ دفاع عن الدولة والمواطنين والنظام العام والسلم الأهلي، لكنّه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الحكومي والسياسي، ولم يأخذ يوماً على عاتقه أن يحل بوسائل عسكريّة مجرّدة، أزمة وطنيّة، أو يعالج انقساماً طائفيّاً ومذهبيّاً، أو وضعاً متفجّراً على خلفيّة انعكاس لنزاع خارجي انخرط فيه بعض اللبنانيين خلافاً للعقد الاجتماعي الذي يرتبطون به ولمندرجات «إعلان بعبدا».

لا يجوز نقل الجيش من موقع الدفاع عن المواطن إلى موقع الدفاع عن نفسه خصوصاً في حالات الاعتداء عليه والغدر بضبّاطه وجنوده. كذلك لا يجوز تحميل الجيش خطايا غيره الجسيمة ثمّ محاسبته على أخطائه القليلة المتلازمة في غالبية الأحيان مع دقة الأوضاع وحساسيتها وتداخل المكونات والعوامل المشكّلة لها. فليس بالإضاءة على الأخطاء نمحو خطايا السياسة والارتهان للمصالح والارتباطات على أنواعها. كذلك لا يجوز موازنة الأخطاء التي تخضع لآليّات محاسبة محدّدة، بالدور الوطني الكبير الذي يقع على عاتق الجيش في حماية السيادة ومواجهة العدوانيّة الإسرائيليّة وحفظ الأمن ومحاربة الإرهاب. فالمطلوب في هذه الظروف الدقيقة حملة مع الجيش لا حملة عليه. وتتعثر مهمّة الجيش أيضاً إذا استمرّت استحالة قمع كلّ تعرّض أو تعدٍّ عليه أو على المواطن خشية المساس بكرامة أو كيان جزء من جماعة أو طائفة بعينها. وتصعب مهمّة الجيش إذا تورّط فريق أو أكثر من اللبنانيين في صراعات خارج الحدود ما يؤدّي إلى استيراد أزمات الخارج إلى الداخل، فيتحوّل الوطن إلى ساحة مكشوفة لحرب بالوكالة تنوء تحت ثقلها وأعبائها جيوش الدول الكبرى. وتصعب مهمّة الجيش لا بل تستحيل، إذا استمرّت ازدواجيّة السلاح الشرعي وغير الشرعي.

وكيف يمكن تأدية الجيش مهامه، إذا حصل تردد أو تأخير في تحديد القيادة والأمرة ومحضها الثقة اللازمة، أو إذا استمرّ الفراغ الحكومي بعرقلة التأليف، والفراغ التشريعي بالمقاطعة والتعطيل. لذلك عمدنا إلى تأمين استمرارية القيادة وفقاً للمادة ٥٥ من قانون الدفاع في انتظار قيام المجلس النيابي ومجلس الوزراء بدورهما.

تصعب مهمّة الجيش لا بل تستحيل، إذا استمرّت ازدواجيّة السلاح الشرعي وغير الشرعي

أيّها اللبنانيون،

تتم معالجة العنف الكامن في المجتمعات، من خلال الآليّات السلميّة الديموقراطيّة وتوسيع قاعدة الحكم والمداورة في السلطة، وهذا الأمر يتمّ حصراً عبر انتخابات نيابيّة ضروريّة في أقرب وقت متاح، ليس لتجديد الطبقة السياسيّة وإعادة تحديد أحجام القوى وأوزانها واتجاهاتها فحسب، بل للاستفتاء حول الخيارات الكبرى التي تحتاج إلى مراجعة بفعل التحوّلات العاصفة في المنطقة. إذ لم يعد مألوفاً ولا مقبولاً أن يصادر أحد قرار الشعوب والارادة الوطنية الجامعة باسم الظروف الاستثنائيّة، فهذه الظروف نفسها تفرض اعتماد الديموقراطية سبيلاً للتغيير والتطوير وليس سبيلاً للتشريع لمنع تداول السلطة، وضماناً للحؤول دون إحداث فراغ وأزمات يستخدمها الأقوى للهيمنة وحسم خياراته في الشارع.

فالديموقراطيّة بأبسط دلالاتها اعتراف بالآخر المختلف. وانطلاقاً من هنا، ليس مفهوماً استعمال حقّ النقض المتبادل بين المكوّنات اللبنانيّة في المواضيع الجوهريّة والمواضيع الخاصة بالإدارة العامة للبلاد على السواء، وممارسة لعبة المقاطعة والشروط والإلغاء والإقصاء المتبادل في المؤسسات الدستورية والقانونية والادارية. لذلك، ومن أجل حماية المؤسسات من التحلّل والتلاشي، ومنع النظام الديموقراطي من التآكل والتقهقر، وتحصيناً للجيش والأمن والاقتصاد، لن نقبع في دوّامة الانتظار طويلاً قبل الشروع في تشكيل حكومة الوزن الوطني والمصلحة الوطنية لا حكومة الحصص والتوازنات السياسيّة. حكومة تحظى بثقة الرأي العام وتنال ثقة المجلس النيابي، وتعمل على جبه التحديات الأمنية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، ومنها المشكلة الناتجة عن التزايد غير المسبوق لأعداد اللاجئين السوريين والفلسطينيين الوافدين من سوريا.

إنّ قسمي وواجبي الدستوري، يحتّمان تلافي الوصول إلى الاستحقاقات المقبلة وذروتها انتخابات رئاسة الجمهوريّة، من دون حكومة فاعلة تتمثّل فيها جميع القوى الحيّة في المجتمع والفاعلة في السياسة، وإذا تعذّر فلا بد من حكومة حيادية ترعى جميع الفئات وكافة الشؤون وذلك وفق الأصول

الظروف الاستثنائيّة تفرض اعتماد الديموقراطية سبيلاً للتغيير والتطوير وليس سبيلاً للتشريع لمنع تداول السلطة، وضماناً للحؤول دون إحداث فراغ وأزمات يستخدمها الأقوى للهيمنة وحسم خياراته في الشارع

والمسؤوليات الدستورية الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. فلا تعطيل من الداخل ولا تخويف أو هيمنة ولا تدخّل من الخارج. إنّ مهل الاستشارات والبحث والتواصل والاتصالات وتحليل المعطيات على وشك النفاذ والاستنفاذ. فعلينا المبادرة وكسر حال انتظار تبدّل موازين القوى الداخليّة والخارجيّة، أو محاولة الاستنجاد بالخارج من أجل بناء سلطة وطنيّة وتكوينها. في أيّ حال، وحتى حلول موعد الاستحقاق الرئاسي المقبل سأثابر على دوام الالتزام بقسم المحافظة على لبنان كما عرفت وتسلّمت بحدوده وأرضه وشعبه ونظامه ودولته.

سأثابر على دوام الالتزام بقسم المحافظة على لبنان كما عرفت وتسلّمت بحدوده وأرضه وشعبه ونظامه ودولته

وإذ يتابع لبنان باهتمام تحوّلات ومتغيّرات الجوار، فهو بالتأكيد تخطّى مراحل التأسيس والتركيز وليس أمامه سوى الترشيد والتطوير وارتقاء الممارسة السياسية، وسأسعى إلى تكريس المبادئ والثوابت والمواقف التي التزمت، والتي ستشكّل أساساً ومنطلقاً لأيّ عهد مقبل على صعيد صون السيادة والدستور والقانون، والحياد في السياسة الخارجية والتزام السياسة الداخلية مصلحة الوطن فقط وإلغاء المحاصصة في الشؤون الوطنية والادارية. ولقد أصبح ملحّاً درس الاستراتيجيّة الوطنيّة للدفاع وإقرارها في ضوء تطوّرات المنطقة، والتعديل الطارئ على الوظيفة الأساسيّة لسلاح المقاومة الذي تخطّى الحدود اللبنانيّة. واستناداً إلى التصوّر الذي وضعته في هذا الصدد أمام الشعب وهيئة الحوار الوطني، التي اعتبرته منطلقاً للنقاش، وأشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره الأخيرة إلى مجلس الأمن. وانطلاقاً من تمييزنا الواضح والدقيق والمستمر بين المقاومة والإرهاب، ولتحصين مقدرتنا على المقاومة والدفاع حصراً عن لبنان فقد حان الوقت لتكون الدولة بجيشها وقيادته السياسية العليا الناظمة الأساسية والمقررة لاستعمال هذه المقدرات.

وفي موازاة ذلك وبعدما نجح لبنان في تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي بتضافر مجمل قدراته الوطنيّة المقاومة والرادعة، لن ننسى متابعة تنفيذ برنامج تسليح الجيش وتجهيزه، الذي أقرّته الحكومة، كي تكتمل جهوزيّته وقدرته، ما يتيح له الإمساك حصريّاً بمستلزمات الدفاع عن سيادة لبنان وحدوده البريّة والجويّة والبحريّة وتأمين ثرواته الغازية والنفطيّة الواعدة، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ بنود القرار ١٧٠١، بمساعدة مشكورة من قوات اليونيفيل، التي يحرص لبنان عليها

وعلى المهمة الموكلة إليها من قبل المجتمع الدولي بناءً على طلب الحكومة اللبنانية.
وإنّه لأمر استثنائي ولافت أن يذهب مجلس الأمن الدولي، بجميع أعضائه، في بيان صادر بتاريخ ١٠ تموز الفائت، إلى حدّ دعوة المجتمع الدولي والقادة اللبنانيين، بمختلف أطيافهم وجميع الطوائف اللبنانيّة، إلى تقديم كلّ دعم ممكن إلى الجيش اللبناني باعتباره مؤسسة وطنيّة ومحايدة وركناً أساسيّاً من أركان استقرار البلد.

أيّها الضباط المتخرجون،

لقد ولّى الزمن الذي كان الجيش فيه ممنوعاً من الدفاع عن لبنان، والدولة التي كانت ممنوعة من الدفاع عن الجيش. فليس الجيش ولن يكون أبداً قوّة فصل بين جيوش لبنانيّة صغيرة أو ميليشيات أو جماعات مسلّحة بحجّة الدفاع عن قضيّة فئويّة أو طائفية أو حيّ أو منطقة... إنّه الممثّل الشرعي للوطنيّة اللبنانيّة والمجسّد الدائم لوحدة لبنان واللبنانيين... لقد كان الجيش وسيبقى رمزاً لكلّ انتقال من الحاضر الذي يقيّد بالقلق والخوف، إلى المستقبل الذي يحرّر بالعزم والأمل.

> إلى جميع اللبنانيين أقول بالفم الملآن إن الشهادة الحقيقية هي فقط في سبيل الوطن

وإذ نحتفل بذكرى مقاومة العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف عام ٢٠٠٦ والانتصار عليه، أوجّه تحيّة في عيد الجيش، إلى كافة شهداء الوطن وإلى شهداء الجيش الذين تنافسوا في بذل دمائهم على كامل مساحة الوطن وكلّ ساحات الدفاع عن لبنان في وجه العدوان وموجات التطرّف والإرهاب، كما فعل بالأمس الجندي شربل حاتم، واعتز أهلهم بشهادتهم ورفاقهم بتسمية دوراتهم على اسمهم أيقونات للتضحية.
وإلى دورة النقيب الشهيد حسام بو عرم وما يعني لي شخصياً استشهاده، مع كوكبة من رفاقه الأبرار، وإلى جميع اللبنانيين أقول بالفم الملآن إن الشهادة الحقيقية هي فقط في سبيل الوطن.
... في سبيل الدفاع عن وحدته وأرضه وعزته.
.... ما يريده الشعب اللبناني هو التضحية من أجل لبنان.
... وما لا يريده الشعب اللبناني هو أن تروي دماء أبنائه تراباً غير تراب الوطن المقدس.
عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان.

د. القسم الرابع: تفعيل المؤسسات

- مجلس الوزراء

د – القسم الرابع

تفعيل المؤسسات

مجلس الوزراء

قاد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مجلس الوزراء وفق قاعدة مركزية تمثلت بتأمين التوازن الذي أصيب بخلل جرّاء غياب مكوّن أساسي عن التشكيلة الحكومية برئاسة الرئيس محمد نجيب ميقاتي، وتمكّن من تكريس منطق التوازن والاعتدال ومنع الكيدية في الوزارات، حافظاً للمكون الغائب اعتباره المعنوي والعملي ومانعاً كل محاولة جنوح نحو الأحادية.

مجلس الوزراء

حكومة العهد الثالثة:

واصلت حكومة العهد الثالثة مسيرتها في النصف الثاني من ولاية الرئيس العماد ميشال سليمان، وقد عمد فخامته إلى الدفع باتجاه إقرار مشاريع القوانين ذات الطابع الإصلاحي مع الانكباب على إقرار الموازنة العامة، وكان الأبرز في مسيرتها تمكنها من إقرار مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية وفق قاعدة النسبية وأحالته إلى المجلس النيابي. وكون هذه الحكومة قد تشكّلت من أكثرية ائتلافية، فقد انصبّ جهد رئيس الجمهورية على تأمين التوازن عبر حضور المعارضة في القرارات المهمة لا سيما السياسية والإدارية والأمنية، وتحوّل إلى مانع إيجابي لأي ممارسة يشتمّ منها الكيدية أو التشفّي في القرارات الحكومية وكانت له سلسلة من المواقف أبرزها:

- تأكيد التزام لبنان القرار الدولي ١٧٠١ وتطبيقه رغم الخروقات الإسرائيلية.
- تأكيد دور الأمم المتحدة في توفير أمن التنقيب عن النفط والغاز.
- توجيه مجلس الوزراء للاهتمام بالمواضيع المعيشية والمطلبية منعاً لانعكاسها على التجاذب السياسي القائم في البلاد.
- الاستقرار في البلاد يحتم ألا يتأثر عمل الحكومة والمؤسسات بالأوضاع القائمة من حولنا.
- ضرورة محاسبة المقصرين والمفسدين واعتماد الشفافية في التحقيقات.

- تفعيل عمل اللجان الوزارية وبذل المزيد من الجهد لإنجاز أعمالها في المهل المحددة.
- الإسرائيليون يغتصبون الأرض ونظامهم عنصري ولن يكون له مستقبل في العالم الجديد المرتكز على العولمة.
- منع تهريب السلاح ومنع قيام تجمعات أمنية وعسكرية في لبنان ومنع انطلاق أية عملية أمنية أو عسكرية من وإلى لبنان.
- الجيش اللبناني كان ولا يزال يمثّل وحدة لبنان وهو محط فخر واعتزاز كافة اللبنانيين وغير مسموح التعرض له لأيّ سببٍ كان.
الجيش اللبناني هو العمود الفقري لضمان الأمن والاستقرار في البلد.
- التشدد في القضايا الاجتماعية والمعيشية ومتابعة موضوع الفساد الغذائي.
- لا يجوز أن لا تجري الانتخابات النيابية في لبنان، ولا يجوز عدم إشراك المغتربين فيها.
- تعطيل النصاب هو حق ديموقراطي وليس ممارسة ومماحكة للتعطيل بهدف التعطيل، وهو لا يُستعمل إلّا في الحالات الاستثنائية والقاهرة التي تتعلق بمرض أو وباء وبخلل سياسي أو طائفي أو وطني ولا يمكن اعتماده في الأمور المعيشية للمواطنين.
- يقع على عاتق السياسيين المساعدة في الحفاظ على السلم الأهلي في حين أن على القوى الأمنية المحافظة على الأمن.
- التشديد على الثقة بالسلطة القضائية وعدم التدخّل في عملها واحترام قراراتها.
- عيد التحرير مدعاة فخر واعتزاز للبنانيين الذين استطاعوا بتصميمهم وإرادتهم وإرادة شبابهم بصورة خاصة، إلحاق الهزيمة بأكبر قوّة في الشرق الأوسط.
- قدر اللبنانيين هو التحاور دون أي شروط مسبقة.
- مسار الحوار الوطني يجب أن يكون المسار الأول والدائم في لبنان.
- الكلمة مفتاح لدخول العالم وعلينا دوماً لفظ الكلمة الجيدة والطيبة والبنّاءة قبل التفكير بالحرب والمعركة أو الكلمة السيئة.

- لا أحد يريد تغيير النظام في لبنان والجميع ملتزمون دستور الطائف الذي ينظّم الحياة العامة بكل جوانبها.
- التشديد على حرية التعبير السلمي عن الرأي بشكل لا يتعارض مع حرية الآخرين في حياتهم اليومية.
- شجب اللجوء إلى العنف بقوة من أي جهة أتى بهدف تحقيق مآرب سياسية.
- الحث على معالجة المواضيع الأساسية لا سيما تلك التي ترتدي الطابع الإصلاحي.
- التأكيد على حفظ هيبة القانون ومنطق الدولة التي وإن تصرفت بحكمة وتبصر وتروٍّ فإنها لا تنصاع للضغط أو تسير بالإكراه أو بالابتزاز.
- مناقشة مشروع قانون يقضي بمضاعفة العقوبات في حال خطف المواطنين في لبنان.
- يجب أن يكون هناك لبنة متراصة ما بين السياسة في أي حكومة، والأمن والقضاء.
- علينا معالجة أمورنا بأنفسنا ولا نريد أن يتدخل أحد في شؤوننا الداخلية.
- لغة التهديد مرفوضة ويجب أن تمحى من قاموسنا.
- رئيس الجمهورية يلام إذا خرج عن الإجماع الوطني فقط.
- قانون الانتخاب من أهم مرتكزات الوحدة الوطنية، وكذلك حال قانون الأحوال الشخصية.
- مسألة الحريات متلازمة مع النظام الديموقراطي ويكرّسها الدستور اللبناني، وهو يؤكد على المساواة والعدالة الاجتماعية وحرية المعتقد.
- لا يمكننا إشاحة نظرنا عمّا يحصل من تطور في العالم يطاول محيطنا العربي، وعدم مواكبة تطلعات الشباب على اختلاف طوائفه.
- إسرائيل لا تزال مستمرة بانتهاكاتها لحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني فضلاً عن مواصلتها بناء المستوطنات.
- علينا أن نحاذر في خطابنا السياسي وعدم إثارة التوترات أو إهمال

الأمور الصغيرة التي قد تتوسع وتصبح قضايا كبرى إذا لم يتم تداركها.

- ضرورة العودة إلى الحوار، فلبنان هكذا بني وهكذا أُسّس وهكذا يجب أن يبقى.
- على الجميع الالتزام التام «بإعلان بعبدا» ووقف الانخراط بالأزمة السورية والعودة الفورية إلى لبنان.
- الشهادة تكون دفاعاً عن الوطن وعلى أرضه ولقضية الدفاع عن السيادة والاستقلال.
- محاربة التكفيريين تكون بوحدة الصف وتعزيز الاعتدال داخل الطوائف وليس بمحاربتهم خارج الحدود.
- التشديد على استمرار التعاون والتنسيق الدائم والفاعل بين مؤسسات الدولة القضائية والديبلوماسية والأمنية لمعالجة أي حادث وأي طارئ ووفقاً لما توجبه عليهم مسؤولياتهم تجاه استمرار السلم الأهلي، ووفقاً للقوانين والأنظمة النافذة وتنفيذاً للسياسة العامة والسياسة الدفاعية.
- تأكيد الحرص على صون السلم الأهلي في البلاد والثناء على الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية لضبط الأمن وتوقيف الشبكات الإرهابية وتحرير المخطوفين وضبط تهريب الأسلحة في كل المناطق اللبنانية.
- التنويه بالروح الوطنية التي ميّزت ردّات فعل المواطنين وعدم قبولهم الانزلاق إلى الفتنة وهي إيجابيات يجب البناء عليها في المساعي لإنقاذ البلاد.
- لبنان يرفض أي تدخّل عسكري خارجي في سوريا وعلى الأطراف الخارجية كافة تحييد لبنان عن أي فعل أو رد فعل محتمل في هذا الإطار.
- التنويه بالموقف اللبناني الجامع برفض الإرهاب والإرهابيين والحرص على الوحدة والتفاهم.
- المضي قدماً في التصدي لكل محاولات الإرهاب للنيل من لبنان الذي كان ولم يزل مصمّماً على موقفه الوطني الثابت بمكافحة الجريمة والإرهاب الذي يشكل الوجه الآخر للعدوان الإسرائيلي المستمرّ.

حكومة العهد الرابعة

ولدت حكومة العهد الرابعة في ظل ظروف داخلية وخارجية شديدة الخطورة والحساسية، وعلى وقع تسارع الأحداث المتصلة بملفات المنطقة لاسيما السورية منها، والتي كان لبنان من أبرز المتأثّرين بتداعياتها السلبية أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتحديداً أزمة النزوح السوري التي شكّلت خطراً كبيراً على لبنان.
وبعد يومين من الاستشارات النيابية الملزمة في ٥ و٦ نيسان عام ٢٠١٣، كُلّف الرئيس تمام صائب سلام تأليف الحكومة بعدما نال ١٢٤ صوتاً من أصل ١٢٨ نائباً، وأجرى الرئيس سلام استشارات نيابية غير ملزمة في ٩ و١٠ نيسان من العام نفسه، لكنه لم يتمكن من تأليف الحكومة تحت وطأة الانقسامات الداخلية والشروط المتبادلة بين الأفرقاء السياسيين، لتولد الحكومة في ١٥ شباط ٢٠١٤ أيّ بعد عشرة أشهر وتسعة أيام من التكليف وضمّت ٢٤ وزيراً وفق قاعدة الأثلاث الثلاثة.

أبرز مواقف رئيس الجمهورية

- الحكومة جيّدة ومن أفضل الحكومات بتركيبتها لأنها تعبّر فعلاً عن طبيعة الحياة اللبنانية والنظام اللبناني وفيها مشاركة من الجميع ولا يوجد فيها أي أمر يشير إلى تعطيل أو غيره.
- الحكومة صُنعت في لبنان وبعد عشرين سنة من وجود سوري كان يساعد في تأليف الحكومات وقبل ذلك نحو عشرين سنة من حروب داخلية وانقسامات وتعطيل دستوري وتعطيل مؤسسات ولو بشكلٍ متقطّع ولكنها كانت موجودة، فأتينا من جديد لنقيم دولة ونؤلّف حكومات وننتخب مجالس ونسنّ قوانين وننفّذ مشاريع.
- الحكومة يجب أن تكون مثالاً للجميع مفاده أنّه يمكننا الاتفاق على الاستحقاقات ويمكننا الوصول إلى مكان في الوسط شرط أن نخفّض قليلاً سقف المطالب والتحديات.
- لا أحد يريد تغيير النظام في لبنان ولا سبب للاشتباكات والارتباكات الأمنية في لبنان باستثناء ما يسمى بالإرهاب وهو عالمي.

- الحكومة عمرها قصير والمطلوب منها كثير، الأمن بدرجة أولى، وأهمية مساعدة الأجهزة الأمنية وتأمين التغطية والاحتياجات لها.
- ضرورة تأمين البيئة الدستورية للاستحقاقات المقبلة وفي طليعتها الاستحقاق الرئاسي واستحقاق الانتخابات النيابية وكذلك مواكبة المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تأمين الاستقرار في لبنان ودعم الأعباء لمواجهة النزوح من سوريا.
- الوضع المصرفي يبقى النقطة المضيئة من حيث الودائع واحتياط العملات مع وجوب تفعيل الدورة الاقتصادية وتنشيط القطاعات خصوصاً أنّ الاقتصاد اللبناني يتميّز بسرعة النهوض.
- هناك حرص من المجتمع الدولي على لبنان وتمّت ترجمته باجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان في باريس وهذا يقابله حرص أكبر منّا نحن يترجم أولاً بقيام حكومة مكتملة الصلاحية لتتابع نتائج عمل هذه المجموعة لأنّ الصندوق الائتماني والمجموعة الأُخرى تحتاج إلى ضغط من قبل الحكومة فيزور الوزراء المعنيون الدول الصديقة في إطار المتابعة.

الفصل الثاني: في قلب الخريطة

أ. القسم الأول: قادة في لبنان

ب. القسم الثاني: قمم دولية

ج. القسم الثالث: السلك الديبلوماسي والقنصلي

الفصل الثاني: في قلب الخريطة

أ. القسم الأول: قادة في لبنان

- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس النمساوي
- مع الرئيس الفدرالي لجمهورية النمسا
- زيارة قداسة الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر إلى بيروت
- زيارة قداسة الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر إلى القصر الجمهوري
- ختام زيارة الحبر الأعظم للبنان
- المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الفرنسي
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الأرميني
- مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس القبرصي
- مع الرئيس القبرصي ديميترس كريستوفياس
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفلسطيني
- الرئيس الفلسطيني محمود عباس
- مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس فنلندا
- مع الرئيس الفنلندي صاولي نينيستو

أ – القسم الأول

قادة في لبنان

مؤتمر صحفي مشترك
مع الرئيس النمساوي
هاينز فيشر
القصر الجمهوري - ٢٦ نيسان ٢٠١٢

مؤتمر صحفي مشترك
مع الرئيس النمساوي هاينز فيشر
القصر الجمهوري - ٢٦ نيسان ٢٠١٢

سررت باستقبال الرئيس هاينز فيشر، الرئيس الفدرالي لجمهوريّة النمسا، الذي يقوم بزيارة رسميّة للبنان، تلبيةً للدعوة التي سبق أن وجهتها إليه في خلال لقائنا الأخير في نيويورك لمناسبة انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعيّة العامة للأمم المتحدة.

وأجريت مع فخامته جولة محادثات مفيدة ومعمّقة تناولت سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا، وأبرز المواضيع المطروحة على الساحتين الإقليميّة والدوليّة.

شكرت للرئيس فيشر تأييد النمسا الدائم للبنان وللقرار ١٧٠١؛ وقد تجلّى هذا التأييد بشكلٍ خاص في القرار الأخير الذي اتخذته النمسا بالمشاركة في قوّة الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان.

استعرضنا مسار الأحداث والتحوّلات الجارية في عدد من الدول العربيّة، وأعربنا عن الأمل في أن تتمكّن هذه الدول من الانتقال إلى حالة تسمح بتحقيق المطالب المشروعة لشعوبها بصورة سلميّة.

وأكدنا بشكلٍ خاص أهميّة تضافر الجهود من أجل تغليب الحلول السياسيّة في سوريا، وإنجاح مهمة السيّد كوفي أنان، بما يكفل عودة الاستقرار إلى هذه الدولة الشقيقة، وتحقيق ما يريده السوريون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة.

استعرضنا مسار الأحداث والتحوّلات الجارية في عدد من الدول العربيّة، وأعربنا عن الأمل في أن تتمكّن هذه الدول من الانتقال إلى حالة تسمح بتحقيق المطالب المشروعة لشعوبها بصورة سلميّة

توافقنا على ضرورة استمرار السعي لإيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام.

تمّ التركيز على ضرورة مواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي لوكالة الأونروا لتمكينها من الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها وتوفير المقتضيات الحياتيّة للاجئين الفلسطينيين. وتمّ الإعراب عن التقدير للنمسا لاستضافتها مؤتمر إعمار مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٨ واهتمامها المستمرّ بهذا الموضوع.

وأكد لبنان رفضه أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، انطلاقاً من حقّ هؤلاء في العودة إلى أرضهم وديارهم، ومن حقّ لبنان السيّد في المحافظة على مصالحه الوطنيّة العليا وعلى مستلزمات وفاقه الوطني.

تمّ التأكيد على الخطورة التي ما زالت تشكّلها ظاهرة الإرهاب وضرورة توثيق التعاون القائم على الصعيدين الثنائي والدولي.

كذلك تمّ التوافق على تعزيز وتيرة الزيارات على مستوى كبار المسؤولين وغرف التجارة والصناعة وقطاعات المجتمع المدني للعمل على تشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين في الميادين الاقتصاديّة والتجاريّة والثقافيّة والعلميّة؛ والاستفادة من خبرات النمسا في مجالات السياحة والسدود والبيئة والطاقة البديلة والأبحاث والعلوم.

أكدنا بصورة خاصة على الأهميّة التي نوليها لحوار الحضارات والديانات والثقافات ولضرورة السعي لبناء علاقات دوليّة أكثر إنسانيّة والتصاقاً بالقيم بغية تسهيل التفاهم والاحترام والثقة المتبادلة بين الشعوب وحلّ المشكلات العالقة أو الطارئة بينها بصورة سلميّة وعادلة.

كرّرت للرئيس فيشر في هذه المناسبة رغبة لبنان في أن يصبح مركزاً دولياً لمثل هذا الحوار، في ضوء تجربته الفريدة وواقع العيش المشترك الذي يميّزه؛ وتوافقنا على التعاون لتحقيق هذا الهدف في ضوء الخبرة التي اكتسبتها النمسا في هذا المجال.

أكدنا بصورة خاصة على الأهميّة التي نوليها لحوار الحضارات والديانات والثقافات ولضرورة السعي لبناء علاقات دوليّة أكثر إنسانيّة والتصاقاً بالقيم

مع الرئيس الفدرالي لجمهورية النمسا هاينز فيشر في القصر الجمهوري في بعبدا

القصر الجمهوري - ٢٦ نيسان ٢٠١٢

«إني إذ أُقدّر عالياً ضيافة هذا البلد، أتمنى للشعب اللبناني مستقبلاً جيداً ملؤه السلام».

كلمة الرئيس فيشر في السجلّ الذهبي

فخامة الرئيس الصديق الدكتور فؤاد معصوم رئيس الجمهورية العراقية

مع الرئيس الفدرالي لجمهورية النمسا هاينز فيشر في القصر الجمهوري في بعبدا

القصر الجمهوري – ٢٦ نيسان ٢٠١٢

فخامة الرئيس،

تأتون من بلد يحمل راية الحياد والسلام، ويولي أهميّة خاصة لنظافة البيئة والتنمية البشريّة المستدامة، وكذلك للثقافة والأبحاث والعلوم، ويكرّس جهداً لتعزيز حوار الحضارات والثقافات والأديان على نحو ما يؤمن به لبنان ويدعو إليه ويختبره، من خلال صيغة عيشه المشترك.

يغمرنا الأمل، ونحن نرحّب بكم، وبالسيّدة عقيلتكم وبصحبكم الكريم، في أن تساهم هذه الزيارة الرسميّة التي تقومون بها للبنان وهي الأولى لرئيس للجمهوريّة النمسوية، بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا وشعبينا في شتى الميادين، تكريساً لما سبق أن عقدنا العزم عليه في خلال محادثاتنا في نيويورك نهاية العام المنصرم، في الفترة التي كنا نتشارك فيها العضويّة غير الدائمة في مجلس الأمن.

نشكركم بدايةً على تأييد النمسا الدائم لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، ودعمكم الثابت للقرار ١٧٠١؛ وهو ما تجلّى في خلال زيارتكم الأولى للبنان كرئيس للمجلس النيابي في العام ٢٠٠١، وبقرار بلادكم الأخير بالمشاركة في قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، إلى جانب مشاركتكم في قوات الفصل في الجولان (UNDOF) وهيئة مراقبة الهدنة (UNTSO).

وإذ تسعى الدولة اللبنانيّة لنشر سيادتها على كامل أراضيها، فهي تضع نصب أعينها الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والإنماء المتوازن، وتعزيز نهج

الاعتدال والحوار؛ وقد التزمنا منذ الاستقلال نظاماً ديموقراطياً توافقياً يسمح بالتداول الدوري للسلطة، ويضمن الحريّات الأساسيّة، ويكرّس صيغة العيش معاً، على قاعدة المشاركة المتكافئة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام.

أما على الصعيد الخارجي، فقد قامت سياسة لبنان على شكلٍ من أشكال الحياد الإيجابي، من حيث رفض الانخراط في المحاور الإقليميّة والدوليّة، والتمسّك بسياسة عدم الانحياز، في ما عدا واجب الالتزام بالقضيّة الفلسطينيّة وبالقضايا العربيّة المحقّة وبقرارات الشرعيّة الدوليّة.

وبالرغم من فائدة الحرص على تفادي التداعيات السلبيّة للأحداث الجارية في عدد من الدول العربيّة، فإنّ ما نتطلّع إليه في الواقع، كشبكة أمان فعليّة، هو نجاح مشروع الإصلاح والديموقراطيّة في محيطنا العربي، بعيداً من مخاطر العنف أو التشرذم أو الأحاديّة، بصورة تضمن الاستقرار والتنمية والحريّات العامة وحقوق الإنسان، على قاعدة المواطنة والمشاركة والمساواة.

وينسحب هذا التمنّي على سوريا، التي يؤمل في أن تنجح فيها المساعي القائمة، خصوصاً من قبل السيّد كوفي أنان، في إيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة التي تواجهها هذه الدولة الشقيقة منذ شهور عديدة، يسمح بعودة الاستقرار وتحقيق ما يريده السوريون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة وعزّة.

إلا أننا نعلم في الوقت نفسه أنّ الديموقراطيّة ليست مكتسباً نهائياً، وأنّها تتعرّض دوماً للمخاطر والتحديات حيث ينتشر واقع الظلم والتطرّف والبطالة والفساد والركود.

لذا يبقى البحث الجدّي عن السلام القائم على العدالة والمشاركة، مدخلاً للاستقرار الدائم وللتنمية المستدامة وللحوار بين الحضارات والأديان والثقافات.

وقد يصعب التقدّم في هذا الحوار، تماماً كما تعثّر مسار برشلونة الواعد في العام ١٩٩٥، إذا ما بقيت إسرائيل على تعنّتها وإذا لم يتبلور لدى المجتمع الدولي عزم فعليّ على توفير الشروط الضاغطة اللازمة، لإنجاح عمليّة السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، بعدما أقدمت الدول العربيّة بإجماع قادتها في بيروت في العام ٢٠٠٢، على إقرار المبادرة العربيّة

التزمنا منذ الاستقلال نظاماً ديموقراطياً توافقياً يسمح بالتداول الدوري للسلطة، ويضمن الحريّات الأساسيّة، ويكرّس صيغة العيش معاً، على قاعدة المشاركة المتكافئة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام

للسلام، المستندة في جوهرها إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة وإلى مرجعيّة مؤتمر مدريد.
وهذا ما يمكّن النمسا بالتأكيد، أن تعمل من أجله، بفعل انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي والمكانة المعنويّة التي تتمتّع بها على الصعيد الدولي، والتزامها المعهود بقضيّة السلام في الشرق الأوسط.

فخامة الرئيس،

يشارك لبنان في الجهد الدولي الهادف إلى محاربة الإرهاب الذي أمسى ظاهرة تتهدّد مجتمعاتنا البشريّة، وقد تصدّينا له في محطات مختلفة من تاريخنا وانتصرنا عليه في مخيم نهر البارد عندما اعتدى بوحشيّة على أبناء مؤسستنا العسكريّة وعلى أمننا الوطني.
وإذ يتمّ العمل اليوم، بدعم مشكور من النمسا، على إعادة إعمار هذا المخيم المنكوب على قواعد جديدة، بالتنسيق مع الأونروا، فإننا نكرّر الدعوة إلى دعم ميزانيّة هذه الوكالة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال تلبية الاحتياجات الحياتيّة الأساسيّة للاجئين الفلسطينيين، في انتظار إيجاد حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيتهم، على قاعدة حقّهم في العودة بعيداً من أيّ شكل من أشكال التوطين.

فخامة الرئيس،

ستشاركون غداً في المنتدى الاقتصادي اللبناني – النمساوي، قبل توجّهكم إلى الجنوب لزيارة كتيبة بلادكم التي التحقت في تشرين الثاني من العام ٢٠١١ بقوات اليونيفيل، وهذا دليل على رغبتنا المشتركة في رفع منسوب التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدينا إلى مستوى التعاون القائم بيننا على الصعيدين السياسي والإنساني. والواقع أنّ خبرة شعبينا في مجالات عديدة، ومنها حركة الاستثمار والنشاط المصرفي، تفسح في المجال لتوسيع آفاق هذا التعاون؛ كما يمكن للبنان الاستفادة تحديداً من خبرة النمسا المميّزة في ميادين مختلفة، منها ما يتعلّق بالسياحة والسدود والبيئة النظيفة والطاقة البديلة والأبحاث والعلوم.

> نكرّر الدعوة إلى دعم ميزانيّة الوكالة [الأونروا] لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال تلبية الاحتياجات الحياتيّة الأساسيّة للاجئين الفلسطينيي، في انتظار إيجاد حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيتهم، على قاعدة حقّهم في العودة بعيداً من أيّ شكل من أشكال التوطين

على هذا الأمل، ومن أجل تعزيز عرى الصداقة بين بلدينا وشعبينا، وكي يمدّكم الله بدوام الصحّة والهناء، يسرّني أن أرفع كأسي لأشرب نخبكم فخامة الرئيس، ونخب السيّدة فيشر وصحّتها وهنائها؛
وأشرب كذلك نخب جمهوريّة النمسا واستقرارها وتقدّمها وعزّة شعبها الصديق.

عاش لبنان، عاشت النمسا.

زيارة البابا بينيدكتوس السادس عشر

مطار رفيق الحريري الدولي

١٤ أيلول ٢٠١٢

«تأتون إلينا كخليفة للقديس بطرس بطرس أوّل الأحبار»

عند الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٤ أيلول ٢٠١٢ حطّت الطائرة البابوية التي تُقلّ قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر على أرض مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، فأطلقت المدفعية ٢١ طلقة احتفاءً بالقادم الكبير، وكان في استقباله فخامة رئيس الجمهورية واللبنانية الأولى والبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي إلى حشد كبير من رجال الدولة ضمّ رئيسي مجلس النواب والوزراء وعقيلتيهما والبطريرك الكاردينال مار نصر اللّه بطرس صفير ورؤساء وممثلي الطوائف الروحية اللبنانية والرئيس أمين الجميّل والنائب العماد ميشال عون، ورئيس مجلس الوزراء السابق فؤاد السنيورة، ونائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري، ونائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل، ووزراء ونواب، وسفراء وقناصل عرباً وأجانباً وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية وحشداً من الشخصيات والفاعليات ولفيفاً من الأساقفة والكهنة.

زيارة البابا بينيدكتوس السادس عشر
مطار رفيق الحريري الدولي – ١٤ أيلول ٢٠١٢

قداسة الحبر الأعظم،

تأتون إلينا كخليفة للقديس بطرس أوّل الأحبار، وعلى خطى سلفكم الكبير الطوباوي يوحنا بولس الثاني، في زيارة رسميّة ورسوليّة ملؤها الرجاء والأمل. لقد ارتبط الكرسي الرسولي ولبنان بعلاقة تاريخيّة متواصلة، ولقي منه على الدوام دعماً وتقديراً لموقعه ولدوره في بناء حضارة قائمة على التلاقي والتسامح والخير.

واليوم إذ تستقبلكم العائلة اللبنانيّة، بجميع مكوّناتها وطوائفها، فإنّها ترحّب بقداستكم بعرفان الجميل والشكر، لمحبتكم الخالصة للبنان، وقد وصفتموه «بالكنز الغالي»، بالنظر «إلى تنوّعه وتعدديته وعيشه المشترك المتفاعل».

لقد شئتم من زيارتكم للبنان أن تعلنوا للعالم أجمع مدى أهميّة وطننا كنموذج ومثال، في تنوّعه ووحدته، على الرغم من حجم المخاطر والصعاب؛ ولتؤكدوا مدى أهميّة الوجود المشترك المسيحي والمسلم، في آن، من أجل الحفاظ على دعوة لبنان التاريخيّة، خصوصاً في خضمّ التحوّلات والتحديات الكبرى، التي تطاول عالمنا العربي، والتي تفرض علينا جميعاً توضيح الرؤى، وتوحيد الصفوف، وشبك الأيادي، من أجل المساهمة في بناء مجتمع قائم على الحريّة والعدالة والمساواة.

كذلك شئتم أن تختاروا لبنان، وأن تحملوا منه، رسالة سلام ومحبّة إلى

> مدى أهميّة الوجود المشترك المسيحي والمسلم، في آن، من أجل الحفاظ على دعوة لبنان التاريخيّة، خصوصاً في خضمّ التحوّلات والتحديات الكبرى، التي تطاول عالمنا العربي

منطقتنا برمّتها، بشعوبها وأبنائها ودولها، من خلال الإرشاد الرسولي الخاص بمجمع الأساقفة من أجل الشرق الأوسط، الذي سيشرّفني مشاركتكم في الاحتفال بالتوقيع عليه من قبل قداستكم بعد ظهر اليوم، والسلام بنظركم، ليس نبذاً للعنف ولسيل الدماء فحسب، بل هو ارتباط وثيق بالله الواحد الذي ينتمي إليه أبناء الشرق أجمعهم. وهو سلام الحقّ والعدالة والاحترام، يبنى على الحوار ويترسّخ بالتلاقي.

كلّنا أمل في أن تأتي زيارتكم لبلادنا بالخير والبركات على اللبنانيين، وعلى شعوب منطقتنا ومكوّناتها، ومن بينهم المسيحيّون المشرقيّون، المتجذّرون في هذه الأرض الكريمة منذ القدم، والذين يترقّبون رسالتكم إليهم باهتمام عظيم.

صاحب القداسة،

نرحّب بكم على أرض مقدّسة ذكرها العهد القديم مراراً وأشاد بجمالها وشموخ أرزها «نشيد الأناشيد» ووطأتها أقدام السيّد المسيح وشهدت أولى عجائبه، وتضيء سماؤها كوكبة من القدّيسين والطوباويين.

وهي أرض صاغ شعبها على ضفاف البحر الأبيض المتوسّط، عناصر أوّل أبجديّة متقدّمة في التاريخ، عمارة للفكر، أهداها للغرب وللعالم أجمع، كوسيلة للتخاطب والتواصل والتكامل الحضاري.

وهم أهل هذه الأرض بالذات، الذين أنشأوا أوّل مطبعة للشرق في القرن السادس عشر وساهموا بالنهضة العربيّة والوعي الثقافي أواخر القرن التاسع عشر، وشارك أحد أبرز ممثّليهم في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتوافقوا لدى ارتقاء وطنهم إلى السيادة الدوليّة عام ١٩٤٣، على العيش معاً في إطار «جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحريّات العامة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفاضل»؛

وثبّتوا ركائز هذه الجمهوريّة على قواعد ميثاق وطني يكفل المشاركة المتكافئة للطوائف في إدارة الشأن السياسي العام؛ وقد ذهبت مقدمة الدستور اللبناني إلى حدّ التأكيد أن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

وهي أرض صاغ شعبها على ضفاف البحر الأبيض المتوسّط، عناصر أوّل أبجديّة متقدّمة في التاريخ، عمارة للفكر، أهداها للغرب وللعالم أجمع

وبالرغم من عراقتها وانفتاحها، وربما بسبب هذا الانفتاح، فقد أمست هذه الأرض اللبنانيّة، في فترات مختلفة من تاريخها، عرضةً للأطماع، ومسرحاً للحروب، وضحيّة لأشكال مختلفة من أشكال العدوان والاحتلال، نتج عنها الكثير من الدمار وإراقة الدماء والتهجير والظلم.

إلا أنّ لبنان أظهر على الدوام مقدرة على المقاومة والتضحية والاستشهاد في سبيل الدفاع عن سيادته واستقلاله وحريّته ووحدته وقيمه. فتمكّن من تجديد ركائز وفاقه الوطني وتحرير معظم أراضيه وإعادة البناء، وتأمين شروط عودة المهجّرين إلى مدنهم وقراهم، بينما هاجر من أبنائه الكثيرون، فساهموا بإعمار الدول التي استقرّوا فيها على كل الصعد، محتفظين بتقاليدهم الأصليّة، وبمخزون قيمهم العائليّة والروحيّة، وبارتباطهم العاطفي بوطنهم الأمّ، على قاعدة التضامن والمشاركة، وهم مصدر قوّة وثروة للبنان، وعنصر من عناصر عالميته وإشعاعه.

ومن تداعيات الظلم الذي حلّ في فلسطين عام ١٩٤٨ ومظاهره، وجود أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على الأرض اللبنانيّة والعديد منهم هنا، في هذا الجوار، تسعى الدولة بالتنسيق مع وكالة الأونروا، لتأمين احتياجاتهم الحياتيّة الأساسيّة، من ضمن القدرات. وهي مناسبة للتذكير بأنّ رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين على الصعيد الإنساني، مسؤوليّة دوليّة قبل كلّ شيء، وذلك بانتظار إيجاد حلّ سياسي عادل لقضيّتهم ولقضيّة الشرق الأوسط، يضمن حقّهم الطبيعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ويحول دون أيّ شكل من أشكال توطينهم في لبنان، وفقاً لمندرجات المبادرة العربيّة للسلام، ولما ينصّ عليه الدستور اللبناني وما تقتضيه مستلزمات وفاقنا الوطني.

> إلا أنّ لبنان أظهر على الدوام مقدرة على المقاومة والتضحية والاستشهاد في سبيل الدفاع عن سيادته واستقلاله وحريّته ووحدته وقيمه

قداسة الحبر الأعظم،

تتزامن زيارتكم لديارنا اعتباراً من اليوم، مع احتفال الكنيسة ولبنان بعيد الصليب، بما يرمز إليه من تضحية مطلقة بالذات، وروح تواضع وفداء، ورجاء قيامة؛ وكنّا قد احتفلنا معاً كلبنانيين، منذ أسابيع قليلة، بعيد الفطر السعيد، في نهاية شهر كريم مطبوع بفضائل الصوم ومعاني الرحمة والتسامح والتعاضد الإنساني.

فلتكن زيارتكم لأرض الشهادة والشراكة والحوار التي يجسّدها وطن الأرز،
تجلّي نور وبهاء لوطننا ولمنطقتنا؛
به نجدّد مع قداستكم عهد وفاء لبنان لذاته، والشهادة لقيمه المتجذّرة في الإيمان.

عشتم
عاش الكرسي الرسولي
وعاش لبنان.

الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر في القصر الجمهوري

القصر الجمهوري – ١٥ أيلول ٢٠١٣

«يدعو فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ولمناسبة زيارة قداسة الحبر الأعظم بينيدكتوس السادس عشر للقصر الجمهوري غداً السبت الواقع فيه ١٥ أيلول الجاري، المواطنين إلى التجمّع اعتباراً من الثامنة صباحاً على طريق القصر الذي سيسلكه الضيف الكبير بسيارة بابا موبيلي من مستديرة الصياد حتى مدخل قصر بعبدا لمشاهدته عن قرب وأخذ مباركته».

مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية

لبّى الدعوة حشدٌ غفير من اللبنانيين من مختلف الشرائح والعائلات اللبنانية غصّت بهم طرقات القصر وساحاته.

الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر في القصر الجمهوري

القصر الجمهوري – ١٥ أيلول ٢٠١٣

قداسة الحبر الأعظم،

يرتدي هذا اللقاء الجامع، في مشهديّته ومقاصده، كما وفي رمزيّة المكان وخصوصيّة الزمان، أهميّة استثنائيّة وبعداً تاريخياً مميّزاً.

تأتون إلى لبنان حاملين رسالة محبّة وسلام، في خطى سلفكم الكبير الطوباوي يوحنا بولس الثاني، الذي أهدى اللبنانيين في العاشر من أيار ١٩٩٧ إرشاداً رسولياً، ملؤه الحكمة والرؤيويّة والرجاء: «رجاء جديد للبنان»، وأكد فيه بعبارات ملهمة بأنّ «لبنان هو أكثر من بلد، إنّه رسالة حريّة وعيش مشترك للشرق والغرب».

في هذه المرحلة المفصليّة من حياتنا الوطنيّة، التي ينزلق فيها البعض من حولنا نحو منطق العنف ومخاطر التشرذم والتباعد الطائفي والمذهبي، وتسعى فيه الشعوب العربيّة، بتعثّر، لتلمّس مستقبلها وخياراتها الفضلى، فإننا على يقين، صاحب القداسة، أنّ زيارتكم للبنان ستساهم بإعادة البريق إلى وهج رسالته، وتسليط الضوء على موقعه ودوره الرائد وسط محيطه، كوطن للحوار والتلاقي والتوافق، وكنموذج حيّ، ومركز دولي مرتجى، لحوار الحضارات والثقافات والديانات، على ما دعوت إليه في الجمعيّة العامة للأمم المتحدة.

لقد تعاهدنا منذ البدء، صاحب القداسة، على العيش معاً، في كنف الدولة، في إطار نظام ديموقراطي يضمن حريّة الرأي، ويسمح بالتداول الدوري والسلمي للسلطة، وقد جاء في المادة التاسعة من الدستور اللبناني «أنّ حريّة الاعتقاد في لبنان مطلقة وبأنّ الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حريّة إقامة الشعائر الدينيّة تحت حمايتها».

> أنّ زيارتكم للبنان ستساهم بإعادة البريق إلى وهج رسالته، وتسليط الضوء على موقعه ودوره الرائد وسط محيطه، كوطن للحوار والتلاقي والتوافق، وكنموذج حيّ، ومركز دولي مرتجى، لحوار الحضارات والثقافات والديانات

والعيش معاً بالنسبة للبنانيين،
ليس معادلة جامدة،
بل تكامل إنسانيّ بنّاء،
وتفاعل فكريّ وثقافيّ منتج،
وإغناء متبادل، وإنتماء،
وهو في صلب فلسفة كيانهم الوطني،
يستند إلى إرادة سياسيّة حرّة ومتجدّدة،
ويترجم على الصعيد العملي، في مشاركة جميع الطوائف والمجموعات المكوّنة للمجتمع، في إدارة الشأن العام، بصورة متكافئة ومتوازنة، وصولاً إلى الدولة المدنيّة الضامنة لحقوق جميع المواطنين من دون تمايز أو تفاضل.

العيش معاً بالنسبة للبنانيين يترجم على الصعيد العملي، في مشاركة جميع الطوائف والمجموعات المكوّنة للمجتمع، في إدارة الشأن العام، بصورة متكافئة ومتوازنة، وصولاً إلى الدولة المدنيّة الضامنة لحقوق جميع المواطنين من دون تمايز أو تفاضل

هذا جوهر ما توافقنا ميثاقيّاً عليه، وما نعمل دوماً على تطوير صيغته وترسيخ ركائزه من طريق التفهّم والتفاهم والحوار، بالرغم ممّا يعترضنا أحياناً من عثرات ويصيبنا ظرفيّاً من كبوات.

نعلم قداسة الحبر الأعظم، أن لا مصالح اقتصاديّة أو ماديّة للكرسي الرسولي، في رسم سياساته وتوجهاته، بل حرص موضوعي وغيور على الخير العام وعلى كرامة الإنسان وهنائه.

لذا تحمل رسالتكم إلى لبنان، وانطلاقاً منه إلى المنطقة بأكملها، بمسيحييها وبمسلميها، وبجميع مكوّناتها الدينيّة والطائفيّة والاجتماعيّة، وإلى المنتشرين اللبنانيين والمشرقيين في كل أصقاع الدنيا ورحابها، مضموناً نقياً منزّهاً عن الأطماع والأهواء؛

وخصوصاً من خلال الإرشاد الرسولي للسينودُس الخاص لمجمع الأساقفة من أجل الشرق الأوسط، الذي وقّعتم عليه بعد ظهر البارحة،

وهو إرشاد يحمل من المضامين والتوصيات والعبر ما يصلح أن يكون نبراساً وهادياً إلى زمن بعيد آتٍ، وخريطة طريق للمسيحيين المشرقيين ولكلّ سالك لطريق الشراكة والمحبّة والعدالة والسلام.

من هذا المنطلق نضع تجربتنا اللبنانيّة الفريدة، تحت نظركم الكريم، وهي تجربة لم تنل منها الصعاب التي امتحنت إرادتنا بالعيش معاً، خلال العقود المنصرمة، وإن كانت التحديات ما زالت تعترض مسيرتنا الوطنيّة، في عالم متقلّب ومتداخل؛

ومن بين هذه التحديات، العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم

١٧٠١ بكل مندرجاته، وثني إسرائيل عن خروقاتها وتهديداتها المتمادية ضدّ لبنان، ومواجهة خطر الإرهاب والدسائس والفتن، والحؤول دون أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضينا، ليس فقط لتعارض التوطين مع أحكام الدستور اللبناني، ومع مقتضيات وفاقنا الوطني، بل كذلك لتناقضه أساساً مع حقّ هؤلاء اللاجئين الطبيعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة؛ إضافةً إلى ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة، وحماية البيئة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، ولاسيّما منهم فئة الشباب، لتعزيز محفّزات تمسّكهم بأرضهم وهويتهم وتراثهم.

ويرتدي دعمكم للبنان في هذا الظرف بالذات صاحب القداسة، أهميّة قصوى، لما تمثّلونه ويمثّله الكرسي الرسولي من مكانة روحيّة سامية ومن سلطة معنويّة مؤثّرة.

كذلك سرّنا أن يكون مجلس الأمن الدولي، ومن بعده مجلس الاتحاد الأوروبي، والعديد من المرجعيات الروحيّة والدول، أشادوا بالدعوة إلى استئناف أعمال هيئة الحوار، «وبإعلان بعبدا» الذي أعاد تأكيد وصوغ مرتكزات وفاقنا الوطني، وأكدوا دعمهم لكلّ ما يعزّز فرص الاستقرار.

سرّنا أن يكون مجلس الأمن الدولي، ومن بعده مجلس الاتحاد الأوروبي، والعديد من المرجعيات الروحيّة والدول، أشادوا بالدعوة إلى استئناف أعمال هيئة الحوار، «وبإعلان بعبدا» الذي أعاد تأكيد وصوغ مرتكزات وفاقنا الوطني، وأكدوا دعمهم لكلّ ما يعزّز فرص الاستقرار

قداسة الحبر الأعظم،

لقد توافقنا في لبنان على ضرورة تجنّب التداعيات السلبيّة الممكنة لما يحصل حولنا من أحداث، وعلى تحييد بلادنا عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة، درءاً للمخاطر، وحرصاً منا على استقرارنا ووحدتنا الوطنيّة؛

من دون أن ننأى بنفسنا بطبيعة الحال، عن واجب التزام القضايا العربيّة المحقّة، وعلى رأسها قضية فلسطين، وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وكلّ شأن إنساني.

من هنا إيلاؤنا كلّ اهتمام ورعاية ممكنة، لعشرات آلاف النازحين السوريين الذين وفدوا إلى الأراضي اللبنانيّة، نتيجة خوف أو حاجة أو ضيق.

كذلك أعلنا منذ البدء أنّ لبنان يتمنى للشعوب العربيّة الشقيقة، وللشعب السوري بالذات، ما تريده لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة، وأن تتمكن من تحقيق مطالبها المشروعة بالطرق الحواريّة والسياسيّة المناسبة، بعيداً عن أيّ شكلٍ من أشكال العنف والإكراه.

إلا أنّ هذه الديموقراطيّة، على ما يفترض أن توفّره من استقرار وهناء، لا يمكنها أن تستقيم وتترسّخ، من منظار المنطق والعدل، إذا لم يتيسّر لها تحقيق المستلزمات الآتية:

أولاً: إشراك المكوّنات البشريّة والحضاريّة المتنوّعة للعالم العربي، ومن بينها المكوّن المسيحي المتجذّر في هذا الشرق منذ أكثر من ألفيّ سنة متتالية، في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بصرف النظر عن النسب العدديّة، على قاعدة المواطنة والتنوّع من ضمن الوحدة؛ كما أشرت إلى ذلك في كلمتي أمام القمّة العربيّة في بغداد بتاريخ ٢٩ آذار الفائت، فتطمئنّ هذه المجموعات المكوّنة للذات العربيّة بمختلف أبعادها الثقافيّة والفكريّة إلى وجودها وحضورها وتساهم بصورة أفضل في نهضة وتقدّم بلدانها.

ثانياً: تحقيق العدالة الاجتماعيّة، والتزام الحريّات العامة وحقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق المرأة، وإعطاء الشبيبة دورها وحقّها في عمليّة صناعة القرار.

ثالثاً: الالتزام بصورة أكثر عمقاً وتبصّراً بموضوع الحوار بين الحضارات والثقافات والديانات، بما في ذلك الحوار بين الطوائف والمذاهب، على قاعدة الاحترام المتبادل، في وجه محاولات التفرقة بعيداً عن منطق التقوقع أو التصادم والغلبة.

رابعاً: دفع المجتمع الدولي إلى فرض حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي ولقضيّة فلسطين، بما في ذلك مسألة الوضع الخاص لمدينة القدس وللأماكن المقدّسة، وفق جدول زمني ملزم محدّد، يحول دون تكريس أيّ أمر واقع يهدف إلى إقامة المستوطنات غير الشرعيّة وتهويد القدس وتكريس الاحتلال. ومثل هذا الحلّ، لا يمكن أن يكتسب صفة الثبات، إذا لم يستند إلى القانون الدولي وقرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام التي أُقرّت في بيروت منذ عقد من الزمن.

وتبقى القدس دائماً وأبداً في وجداننا، زهرة المدائن، ومدينة السلام ونقطة الجذب التي من المفترض أن يستقيم فيها العدل، فتسير إليها جميع الشعوب المؤمنة وتلتقي، على قاعدة الإلفة والمحبّة والإيمان، في حضرة الإله الواحد الأحد.

> إشراك المكوّنات البشريّة والحضاريّة المتنوّعة للعالم العربي، ومن بينها المكوّن المسيحي المتجذّر في هذا الشرق منذ أكثر من ألفيّ سنة متتالية، في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بصرف النظر عن النسب العدديّة

> دعوتي إلى المواطنين، وإلى فئة الشباب منهم بشكلٍ خاص، في حضوركم وبمباركتكم صاحب القداسة، إلى أن لا ينزلقوا يوماً نحو الانكفاء أو الانعزال أو التطرّف، بل أن يقدموا على العمل الهادف لتثمير مواهبهم وخدمة الخير العام

قداسة الحبر الأعظم،

في وجه المآسي والمحن، وعند كلّ امتحان للطباع والإرادات، بإمكان المرء أن يتفرّج ويتنحّى جانباً، أو أن يهرب ويبتعد، أو أن ينخرط بشجاعة في الحركة التضامنيّة الكريمة، من أجل بلسمة الجراح، وإعادة بناء ما تهدّم، ووصل ما انقطع، أو مواساة مَن أصابه سوء أو ضرر.

دعوتي إلى المواطنين، وإلى فئة الشباب منهم بشكلٍ خاص، في حضوركم وبمباركتكم صاحب القداسة، إلى أن لا ينزلقوا يوماً نحو الانكفاء أو الانعزال أو التطرّف، بل أن يقدموا على العمل الهادف لتثمير مواهبهم وخدمة الخير العام؛ وأن يلتزموا دوماً روح الانفتاح والعطاء التي تميّزهم، وأن يحافظوا على إيمانهم وذواتهم الإنسانيّة، وعلى مجمل القيم الروحيّة والعائليّة التي سمحت لهم بأن يغالبوا الصعاب وأن يفوزوا بالكثير من نعم الله، فيبقى لهم ومعهم لبنان، واحة لحوار الأفكار والقلوب، ومنارة فكر إيجابيّ، وجسر تواصل وتكامل، ورسالة حريّة وعيش مشترك للشرق والغرب.

ومع ذلك فإننا نعي أنّ الديموقراطيّة والعدالة والسلام واحترام الرأي

الآخر، وروح المحبّة والحوار، هي ثقافة قبل كلّ شيء، ونهج تفكير وحياة، وهي مسؤوليّة تربويّة وإعلاميّة ومجتمعيّة تقع على عاتق القيادات والهيئات الروحيّة والزمنيّة على السواء، في عالم مترابط بات يغلب عليه الشكّ والاضطراب، فيما تتعثّر فيه الجهود الهادفة إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً وإنصافاً والتصاقاً بالقيم.

يشرّفنا قداسة الحبر الأعظم أن نرحّب بكم تكراراً، وأن نصغي بإمعان إلى الرسالة المحوريّة التي رغبتم في توجيهها من هذا الموقع بالذات، غداة توقيعكم على الإرشاد الرسولي.

أتوجه بالشكر الجزيل لحضور أصحاب الدولة وأصحاب السماحة والغبطة ورؤساء الطوائف الأجلاء ورجال الدين وأصحاب السعادة والسيادة والحفل الكريم، وبالشكر الخاص للقوى العسكرية والجماهير من كافة الطوائف والمناطق التي استقبلت قداسته على طريق القصر.

عشتم
عاش الكرسي الرسولي
وعاش لبنان.

ختام زيارة الحبر الأعظم للبنان

مطار رفيق الحريري الدولي
١٦ أيلول ٢٠١٢

«أصلي للّه من أجل لبنان، لكي يحيا في سلام ويقاوم بشجاعة كل ما من شأنه أن يقوّض هذا السلام أو يقضي عليه. وأتمنى للبنان الاستمرار في السماح بتعددية التقاليد الدينية، وألاّ يصغي لأصوات مَن يريدون منعها. أتمنى للبنان أن يعزز الشركة بين جميع سكانه، بغض النظر عن طوائفهم وأديانهم، بالرفض القاطع لكل ما قد يدفع للتفرقة، وباختيار الأخوة بحزم. هذه هي الزهور التي يسرّ بها اللّه، والفضائل الممكنة والتي ينبغي تعزيزها وتجذّرها باستمرار».

قداسة الحبر الأعظم
البابا بينيدكتوس السادس عشر

ختام زيارة الحبر الأعظم للبنان

مطار رفيق الحريري الدولي - ١٦ أيلول ٢٠١٢

قداسة الحبر الأعظم،

في ختام هذه الزيارة الرسميّة والرسوليّة التاريخيّة، التي قاربتم في خلالها جوهر المواضيع التي تعني لبنان، وأملتم في خلالها في أن تعمّ الشرق الأوسط بمجمله روح العدالة والسلام ومستلزمات التقدّم، في إطار من الحريّة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، لا يسعنا إلّا أن نشكركم من صميم القلب، على عطفكم ورعايتكم، ومداخلاتكم العديدة من أجل لبنان وسيادته ووحدته وخيره واستقلاله؛

وعلى المساعي التي تبذلونها باستمرار على الصعيد الدولي، لدعم قضيّة الاستقرار والتنمية والعيش الأخويّ المشترك في بلادنا، ولحمايته من أيّ ظلم أو تهديد أو عدوان.

وإذ تغادرون وطن الأرز، وقد حملتم إليه وإلى الشرق رسالة سلام ومحبّة والتزام، في زمن التحوّلات التاريخيّة والتحديات، فإننا نؤكد لقداستكم أنّ لبنان سيبقى وفيّاً لعلاقته الراسخة والمميّزة مع الكرسي الرسولي، ولدوره ورسالته في محيطه، ومتعلقاً على الدوام، بجذوره الروحيّة والدينيّة التي هي جزء لا يتجزّأ من تراثه وتاريخه وحضارته.

وتدعيماً لهذا العهد، تبدو الحاجة قائمة للمضيّ قدماً في طريق الالتزام بما تضمّنه الإرشاد الرسولي «رجاء جديد للبنان» من إرشادات وتوصيات، في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والانطلاق الروحي المتجدّد والعناية بشؤون الشبيبة ومستقبلها.

أنّ لبنان سيبقى وفيّاً لعلاقته الراسخة والمميّزة مع الكرسي الرسولي، ولدوره ورسالته في محيطه، ومتعلقاً على الدوام، بجذوره الروحيّة والدينيّة التي هي جزء لا يتجزّأ من تراثه وتاريخه وحضارته

نعي أن لا تنمية ممكنة في الشرق والغرب، من دون سلام، ولا سلام فعليّاً من دون عدالة واحترام لحقوق الإنسان

كذلك تبرز الحاجة اليوم للانخراط بكثير من الوعي والعزم، في مقاصد ما أودعتموه ما قبل البارحة من إرشاد رسولي جديد، للسينودُس الخاص بمجمع الأساقفة من أجل الشرق الأوسط، ومن توصيات تدعو إلى التعلّق بالأرض والهويّة والحريّة، وللنهوض بإنسانيتنا إلى آفاق التسامح والتضامن الاجتماعي، والاحترام العميق للآخر وتمايزه، ونبذ الفتنة والعنف، وتحقيق سلام راسخ في القلب، يفيض نمط حياة لشعوب المنطقة.

وجميعنا نعي أن لا تنمية ممكنة في الشرق والغرب، من دون سلام، ولا سلام فعليّاً من دون عدالة واحترام لحقوق الإنسان، في وقت ما زال يراق من حولنا، وفي أماكن عديدة من العالم، الكثير من الدم، وتمتهن فيها يوميّاً كرامة الإنسان. أما الحراك المطلبي العربي بعينه، فهو يحمل على ما يرتجى منه، أملاً في الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة، بالرغم مما يشوبه من عنف ويصيبه من تعثّر، مع العلم أنّ الديموقراطيّة الحقّة ثقافة وحسن ممارسة ومجموعة مبادئ وقيم عالميّة الأبعاد.

إنّها لحظات مؤثّرة صاحب القداسة، نقف فيها لنودّعكم بعد ثلاثة أيّام رافقتها العناية الإلهيّة، وأحيت في نفوس المؤمنين في لبنان والشرق الأوسط وبلاد الانتشار شعلة الرجاء والأمل، وقد تركتم بين أيدينا وأيدي الكنيسة المشرقيّة مسؤوليّة النهوض بتطلّعات شعبنا وغرسها في تربة صالحة تنمو وتثمر فيها روح التضامن والمحبّة والعدل.

وعدنا لقداستكم، السعي بعزم وثبات كي يبقى لبنان بلد حوار وتلاقٍ وانفتاح، ومشاركة متكافئة لجميع مكوّنات شعبه في الحكم وإدارة الشأن العام، وشاهداً للحقّ وللعيش معاً، على قاعدة الثوابت الوطنيّة والاحترام المتبادل والقيم.

عشتم

عاش الكرسي الرسولي

وعاش لبنان.

مؤتمر صحافي مشترك
مع الرئيس الفرنسي
فرنسوا هولاند

القصر الجمهوري
٤ تشرين الثاني ٢٠١٢

شدّد الرئيس هولاند على أن زيارته للبنان تأتي في ظروف حرجة للمنطقة ولهذا البلد وبعد عدوان جبان على رجل استثنائي هو اللواء وسام الحسن، وأنه أراد أن يعرب عن تضامنه أمام هذه المحنة وعن وقوف فرنسا إلى جانب لبنان للمحافظة على استقراره واستقلاله وسلامته ووحدة أراضيه.

مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند

القصر الجمهوري ـ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٢

أجريت جولة محادثات معمّقة ومفيدة مع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي شاء القيام بزيارة عمل سريعة للبنان من منطلق الصداقة والتضامن والحرص على سيادة لبنان واستقراره وسلامة أراضيه في هذه الظروف المفصليّة والدقيقة التي يمرّ بها الشرق الأوسط ومحيطنا العربي.

تناولت المحادثات بشكلٍ خاص التطوّرات الأخيرة للأوضاع على الساحة الداخليّة، وقد وضعت الرئيس هولاند في أجواء عمليّة التشاور القائمة لإيجاد حلّ للخروج من حالة التأزّم والقلق التي نشأت إثر التفجير الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس شعبة المعلومات السابق في قوى الأمن الداخلي اللواء الشهيد وسام الحسن، بموازاة السعي لكشف المسؤولين عن هذه الجريمة وسوقهم إلى العدالة وتعزيز السبل الكفيلة بصون الأمن والمحافظة على الاستقرار في كافة الظروف.

تمّ التأكيد في هذا المجال على أهميّة استمرار عمل مؤسسات الدولة، وواجب العودة إلى لغة الحوار ونهج الاعتدال، وكذلك الالتزام الدقيق من جميع الأطراف، في الداخل والخارج، ببنود وروح «إعلان بعبدا» الذي أقرّته هيئة الحوار الوطني، ولقي دعماً علنياً من مجلس الأمن الدولي ومجلس الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربيّة، لتمكين لبنان من تمتين وحدته الوطنيّة، وتحييد نفسه عن التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة القائمة، وتوفير الشروط المناسبة لنموّه الاقتصادي والاجتماعي.

اتفقنا على أهميّة الالتزام المستمرّ بقواعد الممارسة الديموقراطيّة التي يتميّز بها لبنان، واحترام الاستحقاقات الدستوريّة، ولاسيما منها الانتخابات النيابيّة المقبلة، التي تسمح بالتداول الدوري والسلمي للسلطة من ضمن الميثاقيّة التي تنصّ عليها مقدمة الدستور اللبناني.

شكرت للرئيس هولاند التزام فرنسا الدائم والثابت في قوات الـ UNIFUL، سعياً لتنفيذ القرار ١٧٠١، وأعربت له عن التقدير للتضحيات الماديّة والبشريّة الكبيرة التي قدمتها بلاده في هذا السبيل، معرباً عن عزم الدولة اللبنانيّة على

> الالتزام الدقيق من جميع الأطراف، في الداخل والخارج، ببنود وروح «إعلان بعبدا» الذي أقرّته هيئة الحوار الوطني، ولقي دعماً علنياً من مجلس الأمن الدولي ومجلس الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربيّة

التعاون مع القوات الدوليّة لتنفيذ كامل المهمة الموكولة إليها بعيداً عن أيّ مخاطر أو تهديد.

أعرب الرئيس هولاند عن استعداد فرنسا لمواصلة دعمها للقوى الأمنيّة اللبنانيّة وللجيش اللبناني بالتحديد، وتزويدها بالأسلحة والمعدّات المناسبة لمساعدتها في الاضطلاع بالدور الوطني والدفاعي الملقى على عاتقها، وفي مجال حماية الديموقراطيّة والسلم الأهلي ومحاربة الإرهاب.

كذلك أكدنا على أهميّة البعد الثقافي للعلاقات اللبنانيّة الفرنسيّة وضرورة تعزيز التعاون في هذا المجال على الصعيد الثنائي ومن خلال المنظمة العالميّة للفرنكوفونيّة.

أما في الموضوع السوري، فقد أكّدت للرئيس هولاند حرص لبنان على تجنّب التداعيات السلبيّة للأزمة القائمة في هذا البلد الشقيق، مع الإعراب عن الأمل في أن يتمكّن السوريون من تحقيق ما يريدون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة حقّة، بعيداً عن أيّ شكل من أشكال العنف الذي بلغ درجات مفجعة، وعن أيّ تدخّل عسكري أجنبي.

وتمّ الإعراب أيضاً عن حرص موازٍ على أهميّة توفير الدعم اللازم، وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي، لمهمة السيّد الأخضر الإبراهيمي، تمكيناً له من المساهمة بصورة فعليّة في إيجاد حلّ سلميّ عادل وسريع ومتوافق عليه للأزمة السوريّة.

كذلك اتفقنا على ضرورة تقديم المزيد من المساعدات الماديّة من المجتمع الدولي للعدد المتزايد من النازحين السوريين، لتلبية احتياجاتهم الإنسانيّة الأساسيّة، وذلك في انتظار التوصّل إلى الحلّ السياسي الذي يسمح بعودتهم إلى بلادهم بكرامة وأمان.

توافقنا أخيراً على أهميّة عدم إغفال واجب السعي، لإيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، التي يلتزم بها لبنان، ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، التي تشير في أحد بنودها إلى ضرورة ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين على أراضيها، وعلى رأس هذه الدول لبنان.

وفي نهاية زيارة العمل هذه، وجّهت دعوة إلى الرئيس هولاند للقيام بزيارة رسميّة للبنان في وقت يتمّ التوافق عليه بالطرق الديبلوماسيّة.

> الأمل في أن يتمكّن السوريون من تحقيق ما يريدون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة حقّة، بعيداً عن أيّ شكل من أشكال العنف الذي بلغ درجات مفجعة، وعن أيّ تدخّل عسكري أجنبي

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان

القصر الجمهوري

٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢

«إن الأرمن واللبنانيين اتسموا دائماً بحبهم للسلام. واليوم تطابقت آراؤنا مع الرئيس سليمان في أنّ التغييرات التي تعبّر عن إرادة الشعوب يجب أن يتم تحقيقها بالطرق السلمية دون استخدام القوة ودون وقوع الضحايا ودون الإرهاب».

الرئيس الأرميني

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان

القصر الجمهوري - ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢

أجريت محادثات مفيدة وبنّاءة مع فخامة الرئيس سيرج سركيسيان تناولت سبل توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا وشعبينا في مختلف الميادين؛ وتطور الأوضاع على الساحتين الاقليميّة والدوليّة؛ وذلك استكمالاً للمحادثات التي سبق وأجريناها لمناسبة الزيارة الرسمية التي قمت بها إلى أرمينيا مطلع شهر كانون الأول من العام المنصرم.

وقد ساد المحادثات جوٌّ من التفاهم والودّ، يعكس عمق العلاقة الانسانية المميّزة التي تربط الشعبين اللبناني والأرميني، وما يجمع بينهما من تاريخ مشترك وقيم.

شكرت للرئيس سركيسيان تأييد أرمينيا الدائم للبنان ولقضاياه المحقّة، وخصوصاً سعيه لضمان تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بجميع مندرجاته في مواجهة التهديدات والانتهاكات الاسرائيلية المتمادية لسيادة لبنان واستقلاله وحرمة أراضيه.

كذلك وضعته في أجواء الجهود المبذولة للإبقاء على منطق الحوار والمحافظة على الاستقرار في لبنان وتحييده عن التداعيات السلبيّة الممكنة للازمات الاقليميّة القائمة.

أعربت للرئيس سركيسيان عن دعم لبنان لحق أرمينيا في الاستقلال والسيادة والتقدم وللجهود الديبلوماسيّة الهادفة إلى إيجاد حلول سياسيّة متوافق عليها للمشكلات التي ما زالت تعوّق فرص السلام في منطقة البلقان، وخصوصاً تسوية النزاع القائم في إقليم ناغورنو - كاراباخ بالطرق السلميّة ووفقاً لمبادئ القانون الدولي.

عبّرت للرئيس سركيسيان عن اعتزازنا بالمساهمة الجوهريّة للبنانيّين المتحدّرين من أصل أرميني في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة

> عبّرت عن اعتزازنا بالمساهمة الجوهريّة للبنانيّين المتحدّرين من أصل أرميني في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للبنان

والثقافيّة للبنان، وبالدور الذي يمكن أن يستمروا في الاضطلاع به لتوثيق علاقات التواصل والتكامل بين بلدينا.

تمّ التوقيع على اتفاقات ديبلوماسيّة وتربويّة وقضائيّة، والتأكيد على الرغبة المشتركة في إيجاد آليّات عمليّة لتطبيق الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم القائمة بين البلدين، إضافةً إلى ضرورة توسيع آفاق التعاون بينهما في مختلف المجالات.

ركّزنا على أهميّة البعدين الانساني والثقافي للعلاقات اللبنانيّة الأرمينيّة وضرورة تعزيز التعاون في هذا المجال، في وقت تحتفل أرمينيا بالذكرى الخمسمئة لطباعة وصناعة الكتاب بأسلوبه الحديث، وباختيار الأونسكو ليريفان كعاصمة عالميّة للكتاب عام ٢٠١٢.

وقد هنّأت الرئيس سركيسيان على قبول أرمينيا الشهر الفائت كعضو أصيل في المنظمة العالميّة للفرانكوفونيّة.

اتفقنا على أهميّة العمل على أن تكون أرمينيا، كلبنان، جسر تواصل بين الحضارات والثقافات والديانات، في مواجهة كل أشكال التطرف والعنصريّة والعنف، وعلى ضرورة التعاون والتنسيق على الصعيدين الثنائي والدولي من أجل مواجهة خطر الإرهاب.

تمّ التطرق إلى التطوّرات والتحوّلات الجارية في العالم العربي وما يواجه المنطقة من ظروف دقيقة وتحدّيات، وما تعرّضت له غزّة من عدوان.

تمّ التأكيد على الحاجة الملحّة لإحياء المساعي الهادفة لإيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الاسرائيلي، وخصوصاً قضيّة فلسطين، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة، كبديل عن منطق الظلم والحرب، وتعزيزاً لفرص الديموقراطيّة والسلام والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

شددنا على أهميّة إيجاد حلّ سياسي متكامل وسريع للأزمة القائمة في سوريا، على قاعدة الحوار والتوافق، بما يسمح للسوريين بتحقيق ما يريدونه لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة، بعيداً عن العنف المتمادي ومخاطر الشرذمة والتطرّف، ومن دون أيّ تدخّل عسكري أجنبي. اتفقنا على ضرورة زيادة وتيرة الاتصالات والزيارات والتنسيق على مستوى المسؤولين الحكوميّين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، للمساهمة في التأسيس لعلاقات تعاون منتظمة وبعيدة المدى بين البلدين.

اتفقنا على أهميّة العمل على أن تكون أرمينيا، كلبنان، جسر تواصل بين الحضارات والثقافات والديانات، في مواجهة كل أشكال التطرف والعنصريّة والعنف

مع الرئيس الأرميني
سيرج سركيسيان
القصر الجمهوري
٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢

«أنا مقتنع بصورة تامة أن الشعبين الأرمني واللبناني هما أصدقاء أكثر من الصداقة العادية. في اللحظات العصيبة في تاريخ الشعب الأرمني أصبح لبنان منارة الخلاص لآلاف الأرمن من الذين حُرموا من وطنهم. بالطبع يمكن وصف العلاقات المتبادلة المماثلة فقط، بالأخوية».

الرئيس الأرمني

مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان

القصر الجمهوري - ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٢

فخامة الرئيس،

يسرّني أن أرحّب بكم في لبنان، البلد الذي انطبع تاريخه كأرمينيا، بمعاني الشجاعة والنضال، فواجه شعباهما الظلم والشدائد على مرّ القرون، بروح التضحية والشهادة، وثبّتا كيانيهما على قاعدة القيم الروحيّة والوطنيّة والعائليّة التي سمحت للشعبين بالمحافظة على جوهر هذا الكيان وعلى وطن يعتزّون به ويتفانون في سبيل الدفاع عنه وعن سيادته وحريّته واستقلاله.

وبالرغم من قدم الوجود الأرمني في لبنان، فقد توطدت العلاقات اللبنانية الأرمنية على الصعيد الإنساني بشكلٍ خاص، عندما استقر على أراضيه مئات آلاف اللاجئين، نتيجة المجازر التي استهدفت الشعب الأرمني مطلع القرن الماضي، في فترة أليمة من تاريخه، فتميّزوا بكدّهم وجدّهم وإبائهم واحترامهم للقوانين؛ وباتوا يشكّلون مكوّناً أساسيّاً من مكوّنات الوطن، يساهمون بشكلٍ فعليّ في حياته السياسيّة وتقدّمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد برز من بينهم الوزراء والنواب والأطباء وأصحاب المهن الحرّة والحرفيون والفنانون والإعلاميون ورجال الأعمال وأهل العلم والفكر؛ في وقت يسمح فيه النظام اللبناني للطوائف المختلفة بالمحافظة على خصوصيّتها في إطار التنوّع المغني، من ضمن الوحدة.

كما أظهروا في كلّ ظرف ووقت ولاءً كاملاً وحبّاً صادقاً للبنان، دون التخلّي بطبيعة الحال عن تعلّقهم المعنوي والعاطفي بأرمينيا التي تشدّهم إليها روابط الدمّ والدين والثقافة والتاريخ.

> لبنان، البلد الذي انطبع تاريخه كأرمينيا، بمعاني الشجاعة والنضال، فواجه شعباهما الظلم والشدائد على مرّ القرون، بروح التضحية والشهادة، وثبّتا كيانيهما على قاعدة القيم الروحيّة والوطنيّة والعائليّة

صحيح أنّ نسبة عالية للأسف من اللبنانيين من أصل أرمني، ومئات آلاف اللبنانيين الآخرين اضطروا للهجرة بفعل النزاعات الداخليّة التي طاولت لبنان والحروب التي تعرّض لها منذ العام ١٩٧٥، إلّا أنّ عمق الأصالة وروح الوفاء التي تميّزهم، جعلتهم يتمسّكون بجذورهم وبالروابط الوطنيّة والاجتماعيّة التي تشدّهم إلى بعضهم البعض، في كنف النوادي والمؤسسات الدينيّة والتربويّة والثقافيّة العريقة المنتشرة في دنيا الاغتراب، والإبقاء بالتالي على جسور التواصل والتكامل والتعاضد مع أهلهم ومحبّيهم في الوطن الأمّ.

وأعلم فخامة الرئيس كم تعوّلون على المغتربين للمساهمة في تنمية بلادكم وإعلاء شأنها والدفاع عن سلامتها وخيرها، كما يعوّل لبنان على مغتربيه. وهذا جهد تضامني مشترك يهمّنا العمل على تنظيمه والإفادة منه لما فيه خير بلدينا.

فخامة الرئيس،

تقوم علاقات صداقة وتعاون متينة بين لبنان وأرمينيا تتمثّل في الدعم المتبادل لقضايانا الوطنيّة في المحافل الدوليّة، ولاسيما، في ما خصّ لبنان، العمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١، والدفاع عن مصالحه وحقوقه. وفي ما يتعلّق بأرمينيا، ضرورة احترام سيادتها ووحدة أراضيها؛ وقد حرصنا دائماً على الدعوة لتغليب فرص الاستقرار والسلام والتنمية في بلادكم العزيزة، وإيجاد حلول ديبلوماسيّة سلميّة للمشاكل التي ما زالت تعيق تطبيع علاقاتها مع بعض دول الجوار، وبخاصة تسوية النزاع القائم في إقليم ناغورنو - كاراباخ، كي تصبح منطقتكم فعلاً، كما تتمنون، «جسر تواصل بين الحضارات لا خطّاً فاصلاً بينها».

> حرصنا دائماً على الدعوة لتغليب فرص الاستقرار والسلام والتنمية في بلادكم العزيزة، وإيجاد حلول ديبلوماسيّة سلميّة للمشاكل

كما سرّنا تأييد ترشيحكم وانضمامكم مؤخّراً لعضويّة المنظمة الدوليّة للفرانكوفونيّة، لتعزيز العمل المتعدّد الأطراف على قاعدة الإيمان بمبادئ وقيم مشتركة.

وإذ أذكر باعتزاز زيارتي إلى أرمينيا العام الماضي، وما دار فيها من مباحثات، وما أسفرت عنها من نتائج، فإنّ زيارتكم الرسميّة إلى لبنان

اليوم، ستفسح في المجال لاستكمال هذه المباحثات، والنظر في الوسائل العمليّة الكفيلة بتعزيز مجالات التعاون المتعدّدة بين بلدينا.
ولا بدّ على هذا الصعيد من العمل على متابعة تطبيق الاتفاقات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذيّة التي تمّ التوقيع عليها في مجالات التعاون الاقتصادي والتربوي والثقافي والبيئي والسياحي، والبحث في سبل توسيع آفاق هذا التعاون في مختلف الميادين، كي يرتقي إلى مستوى العلاقات السياسيّة والإنسانيّة الخاصة التي تجمعنا، سعياً لتحقيق تعاون متواصل وطويل الأمد يحمل منفعة مشتركة ويأخذ مصالح البلدين بعين الاعتبار.
وإنّه لفخر مشترك أن يكون للبنان وأرمينيا تاريخ طويل مع الأبجديّة ومع الكتاب، وتحتفل بلادكم هذا العام بمرور خمسمئة سنة على صناعة وطباعة الكتاب على أراضيها بأسلوبه الحديث.

فخامة الرئيس،

لقد بتنا نعيش في عالم متداخل ومترابط، تفرض فيه التحديات المشتركة واجب البحث عن حلول مشتركة، إن على الصعيد الثنائي أو على الصعيدين الإقليمي والدولي. إلا أنّ انتفاء الإرادة السياسيّة الفعليّة ما زال عمليّة إصلاح الهيئات الأمميّة المعنيّة بإدارة ومعالجة الأزمات الدوليّة، بعيداً، على ما يفترض، عن الأحاديّة وازدواجيّة المعايير.
وما استمرار قضيّة فلسطين بدون حلّ أو بدايات حلّ عادل وشامل لجميع أوجهها السياسيّة والإنسانيّة، بما في ذلك الاعتراف بحقّ عودة اللاجئين إلى أرضهم وديارهم، بعد أكثر من ستة عقود ونصف من الظلم والمعاناة وآخر مظاهرها العدوان الغاشم على غزّة، سوى دليل على عجز المجتمع الدولي عن فرض الحلول، فاكتفى ببلورة المبادئ العامة لهذه الحلول وعناصرها الرئيسيّة، بالرغم مما يتسبّب به تمادي الظلم والتسلّط من مخاطر على الديموقراطيّة الناشئة في العالم العربي ومن تشجيع للتطرّف، وتهديد للأمن والسلم الدوليين.
أما بالنسبة لسوريا حيث تطول الأزمة وتتشعّب وسط تصاعد مفجع للعنف، فقد عبّر لبنان منذ البدء، مع حرصه على عدم التدخّل في الشؤون السوريّة،

> إنّ انتفاء الإرادة السياسيّة الفعليّة ما زال يعيق عمليّة إصلاح الهيئات الأمميّة المعنيّة بإدارة ومعالجة الأزمات الدوليّة، بعيداً، على ما يفترض، عن الأحاديّة وازدواجيّة المعايير

عن تأييده لنهج الحوار والتفاوض كطريقة فضلى لإيجاد حلّ سياسي متكامل ومتوافق عليه، لجميع أوجه الأزمة القائمة، بعيداً عن منطق الغلبة والإكراه، وعن مخاطر التطرّف والتشرذم والتدخّل العسكري الخارجي.
وهذا همّ تشارك فيه أرمينيا، نظراً للتداعيات السلبيّة الممكنة للأزمة السوريّة على دول الجوار، وعلى مجموعة العلاقات والمصالح التي تربطها بهذه الدول. وهي مناسبة كي نكرّر الإعراب عن الأمل في أن تتمكّن مهمة السيّد الأخضر الإبراهيمي بدعم إقليمي ودولي فعلي، من تحقيق تقدّم ملموس في عمليّة البحث عن الحلول السياسيّة المرجوّة، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

فخامة الرئيس،

لا يسع الدول الصغيرة في حجمها، بقطع النظر عن عراقة حضارتها وغنى تراثها، أن تنخرط أو أن تقع ضحيّة لعبة الأمم ومصالحها ومساوماتها.
من هنا أهميّة تنمية قدراتها الوطنيّة الذاتيّة، بموازاة الاعتماد على مرجعيّة الأمم المتحدة والآليّات المتاحة لديها – على ثغراتها – للمساعدة على تلافي النزاعات، أو إيجاد الحلول السلميّة والعادلة لها، على قاعدة القانون الدولي وقرارات الشرعيّة الدوليّة.
وأرمينيا كلبنان، بشطريهما المقيم والمغترب، يزخران بطاقات بشريّة مميّزة، تسمح لهما بالريادة والتقدّم في مختلف الميادين، إذا ما توفّرت على أرضهما وفي محيطهما الجغرافي شروط الاستقرار والسلام، وبالتالي شروط التنمية المستدامة.
لذا ومن أجل صداقة نعتزّ بها بين لبنان وأرمينيا، وعملاً بقوّة التزامنا بالعمل معاً من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائيّة في مختلف الميادين، يسرّني أن أشرب نخب صحّتكم وهنائكم الشخصيّ فخامة الرئيس، وصحّة وهناء السيّدة سركيسيان، ونخب تقدّم أرمينيا وازدهارها وعزّة شعبها الصديق.

عاش لبنان، عاشت أرمينيا.

لا يسع الدول الصغيرة في حجمها، بقطع النظر عن عراقة حضارتها وغنى تراثها، أن تنخرط أو أن تقع ضحيّة لعبة الأمم ومصالحها ومساوماتها

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس القبرصي ديميترس كريستوفياس

القصر الجمهوري
١٠ كانون الثاني ٢٠١٣

إنّ نعمة اكتشاف النفط في مناطقنا «ستخلق آفاقاً واعدة لشعوبنا، وسنواصل جهودنا وأعمالنا، من خلال الممارسة الكاملة لحقوقنا السيادية. ورفض السياسات والمواقف التي تلجأ إلى التهديد والتخويف، وانّ ردّنا على ذلك هو التمسك بالشرعية الدولية والسلام والاستقرار».

الرئيس القبرصي

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس القبرصي ديميترس كريستوفياس

القصر الجمهوري – ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣

> أولينا اهتماماً خاصاً لموضوع النفط والغاز المتوفّرين في مناطقنا البحريّة، واتفقنا على زيادة وتيرة التنسيق والتعاون للاتفاق على مبادئ وآليّات سليمة وراسخة

سررت باستقبال الرئيس القبرصي Demetris Christofias الذي يقوم بزيارة رسميّة للبنان تلبية للدعوة التي سبق ووجهتها إليه في خلال زيارتي الرسميّة لقبرص مطلع العام ٢٠١٠.

أجرينا في هذه المناسبة جولة محادثات مفيدة ومعمّقة تناولت سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا، وأبرز المواضيع المطروحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولاسيما منها تلك التي من شأنها أن تؤثّر في أمن البلدين وسلامتيهما وهناء شعبيهما.

شكرت لفخامة الرئيس دعم قبرص المستمرّ للبنان، وخصوصاً في المحافل الدوليّة وفي داخل الاتحاد الأوروبي الذي رأست مجلسه في خلال الشهور الستة المنصرمة. وهو دعم تجلّى في استقبال قبرص العديد من اللبنانيين في خلال سنوات الحرب، ووقوفها إلى جانبه أيّام الأزمات والمحن، وخصوصاً في مواجهة تداعيات عدوان تموز ٢٠٠٦، ودعمها لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ والتزامها مهمة اليونيفيل.

ووضعته في أجواء الجهود المبذولة للمحافظة على الاستقرار وعلى منطق الحوار والتوافق في لبنان وتحييده عن التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة القائمة.

بدوري كرّرت دعم لبنان لسيادة جمهوريّة قبرص واستقلالها ووحدتها وحرمة أراضيها وفقاً لما دعت إليه قرارات الأمم المتحدة.

كذلك أعربت عن الأمل في استمرار الجهود الآيلة إلى إيجاد حلّ شامل

ودائم ومتوافق عليه للمشكلة القبرصيّة، في إطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، وهي جهود ساهم الرئيس كريستوفياس بتزخيمها منذ العام ٢٠٠٨، من طريق مبادرته للدعوة إلى التفاوض، وذلك بالرغم من التعثّر الظرفي الذي تواجهه هذه المفاوضات.

أولينا اهتماماً خاصاً لموضوع النفط والغاز المتوفّرين في مناطقنا البحريّة، واتفقنا على زيادة وتيرة التنسيق والتعاون للاتفاق على مبادئ وآليّات سليمة وراسخة تسمح لبلدينا باستخراج هذه الثروة الطبيعيّة واستثمارها بانتظام وأمان وبالسرعة الممكنة، على قاعدة الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة.

أعربنا عن العزم على توطيد آفاق التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني والثقافي وتوسيعه، والاستفادة من القدرات والخبرات المتوافرة في كلا البلدين، وخصوصاً في مجالات السياحة والبحث والابتكار والزراعة والطاقة الشمسيّة وآليّات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مختلف الميادين. وكذلك تحسين نسب التبادل التجاري، وتفعيل الاتفاقات الموقّعة حول حماية وتشجيع الاستثمارات والتعاون الصحّي والهجرة غير الشرعيّة ومتابعتها.

وقد وقّعنا اليوم على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة اللبنانيّة ووزارة التجارة والصناعة والسياحة في جمهوريّة قبرص، ومذكرة تفاهم بين وزارتيّ دفاع البلدين تتناول الدفاع والتعاون العسكري، واتفاقية حول الحماية المتبادلة للمعلومات المصنّفة، إضافةً لما تمّ إنجازه من اتفاق في موضوع الاتصالات تمهيداً للتوقيع عليه في أقرب فرصة ممكنة.

أكدنا أهميّة استمرار التنسيق الاستباقي والتعاون بين الوزارات والهيئات المختصّة، وخصوصاً الدفاع المدني، لحماية البيئة ومواجهة تداعيات الكوارث الطبيعيّة وتلك التي يتسبّب بها الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بمشكلة حرائق الغابات وكيفيّة تلافيها ومكافحتها.

عرضنا لمسار الأحداث والتحوّلات الجارية في عدد من الدول العربيّة وأعربنا عن الأمل في أن تتمكّن هذه الشعوب من تحقيق مطالبها المشروعة في الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة، بعيداً عن مخاطر العنف والأحادية والتطرّف.

عرضنا لمسار الأحداث والتحوّلات الجارية في عدد من الدول العربيّة وأعربنا عن الأمل في أن تتمكّن هذه الشعوب من تحقيق مطالبها المشروعة في الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة، بعيداً عن مخاطر العنف والأحادية والتطرّف

نوّهنا بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، كخطوة في الاتجاه الصحيح، سعياً لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتّع بحقوقه الثابتة

وأكدنا بشكل خاص على أهميّة تضافر الجهود الديبلوماسيّة، وفي صلبها تلك التي يقوم بها السيّد الأخضر الابراهيمي، من أجل بلورة حلّ سياسي متوافق عليه يسمح للسوريين بتحقيق ما يريدون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة حقيقيّة، يعيد لهذه الدولة الجارة والشقيقة استقرارها وعزّتها، ويحفظ حقوق جميع أبنائها ومكوّنات شعبها وكرامتهم، بعيداً عن مخاطر التطرّف والتشرذم والعنف. ويسمح كذلك لعشرات آلاف السوريين الذين نزحوا إلى لبنان بالعودة إلى وطنهم بكرامة وأمان؛ علماً بأنّ تنامي أعدادهم بات يشكّل تحدياً حقيقياً يستوجب المعالجة الملحّة على قاعدة المسؤوليّة الجماعيّة المشتركة في تحمّل الأعباء وتقاسمها.

اتفقنا على ضرورة العمل الجادّ لإحياء المساعي الهادفة إلى إيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، ضمن مهل زمنيّة

محدّدة، كبديل من منطق الظلم والحرب الذي طغى منذ منتصف القرن الفائت، وتعزيزاً لفرص الديموقراطيّة والسلام والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الشرق الأوسط.
ونوّهنا بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، كخطوة في الاتجاه الصحيح، سعياً لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتّع بحقوقه الثابتة وفقاً لقرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام بكل مندرجاتها.

اتفقنا على ضرورة المحافظة على وتيرة زيارات منتظمة على مستوى المسؤولين والهيئات الاقتصاديّة وقطاعات المجتمع المدني، للمساهمة في ترسيخ علاقات صداقة وتعاون بعيدة المدى بين البلدين.

الرئيس القبرصي
ديميترس كريستوفياس
القصر الجمهوري
١٠ كانون الثاني ٢٠١٣

أنا «موجود اليوم في إحدى العواصم التاريخية والتي لها معنى رمزي كبير للعالم العربي، أُعبّر عن قناعتي بأنه ليس أمامنا إلاّ أن نكافح من أجل عالم أفضل».

الرئيس القبرصي

الرئيس القبرصي ديميترس كريستوفياس
القصر الجمهوري - ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣

فخامة الرئيس،

يسرّني أن أرحّب بكم، رئيساً عزيزاً لجمهوريّة قبرص، الدولة الأوروبيّة الأقرب إلى لبنان، والتي تربطنا بها عبر المتوسط، وشائج إنسانيّة راسخة وعلاقات صداقة متينة منذ أقدم العصور.

لقد نجحت بلادكم كدولة في بناء مؤسساتها وتعزيز اقتصادها وقدراتها بشكلٍ لافت طوال عقود.

كذلك أمكنها استكمال الشروط اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٤، لتنفتح على آفاق أكثر رحابة وشمولاً، في سعيها لضمان مصالحها العليا وتحقيق تطلعاتها القوميّة من منطلق الحضارة والقيم المشتركة.

وإذ أنهيتم منذ أيّام قليلة فترة رئاستكم الدوريّة لمجلس الاتحاد الأوروبي، فإنّه يسرّني أن أتقدّم منكم بالتهنئة على ما تمّ تحقيقه من إنجازات خلال هذه الفترة، كان آخرها الاتفاق الخاص بالدولة الجارة والصديقة اليونان، إضافةً لما ناله الاتحاد الأوروبي من تقدير من خلال جائزة نوبل للسلام التي منحت له اعترافاً بمجمل مساهماته في مجال بناء مجتمع حريّة ومعرفة وتقدّم وسلام.

إلا أنّ هذا التطوّر النوعي في مسار قبرص الوطني لم يسمح لها بعد، يا للأسف، بالتقدّم في مسيرة البحث عن حلّ سياسي ومتوافق عليه للمشكلة القبرصيّة المتمادية منذ العام ١٩٧٤، بالرغم من المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة منذ عقود، وما أطلقتموه شخصيّاً في العام ٢٠٠٨، من مبادرات وأفكار لتعزيز فرص التفاوض والتفاهم.

كذلك جاءت الأزمة الماليّة العالميّة لتطاول العديد من الدول، وهي ما زالت تستوجب معالجات مشتركة، وقد انخرطتم في ما خصّكم، في عمليّة البحث عن حلول عقلانيّة لهذه المشكلة المستجدّة والشاملة الأبعاد.

إنّها مناسبة فخامة الرئيس كي نشكر لكم مجدداً وقوف قبرص الدائم إلى جانب

جاءت الأزمة الماليّة العالميّة لتطاول العديد من الدول، وهي ما زالت تستوجب معالجات مشتركة

لبنان وشعبه أيّام الأزمات وفي سنوات الحرب، وخصوصاً في خلال عدوان تموز ٢٠٠٦؛ أكان ذلك على الصعيد الثنائي، أم في المحافل الدوليّة، ولاسيما منها داخل الاتحاد الأوروبي؛ وكي نجدّد لكم دعمنا لسيادة قبرص واستقلالها ووحدتها وحرمة أراضيها، استناداً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولدعم أيّ جهد ديبلوماسي هادف لوضع البلاد من جديد على طريق الوحدة والتكامل والطمأنينة والازدهار.

وتعلمون هنا لاعتبارات تقدّرونها مدى اهتمامنا بمتابعة أوضاع القبارصة الموارنة الذين ما زالوا يعانون على أكثر من صعيد من تداعيات الواقع التقسيمي على الأرض.

نعمل من جهتنا على تثبيت دعائم الاستقرار في لبنان، من خلال دعم منطق الحوار والتوافق، ومن طريق السعي لتحييد بلادنا عن الارتدادات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة، من ضمن التزامنا قرارات الشرعيّة الدوليّة وكل شأن إنساني؛ بالرغم من التحديات المتزايدة جرّاء تنامي أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان.

وقد لاقى النهج الذي توافقنا على اعتماده، وخصوصاً مضمون «إعلان بعبدا» دعماً واضحاً من قبل المجتمع الدولي ومن قبل الاتحاد الأوروبي في خلال فترة رئاستكم لمجلس الاتحاد.

فخامة الرئيس،

إنّ ديناميّة الشعبين اللبناني والقبرصي وسهولة التواصل بين البلدين، وتنامي مصالحهما المشتركة، تفرض عليهما المزيد من التنسيق لبناء ركائز متكاملة لتعاون راسخ وبعيد المدى بينهما. ويمكن أن يتمّ ذلك في مجالات حيويّة عديدة، أبرزها كيفيّة مقاربة موضوع النفط والغاز المكتشف في مناطقنا البحريّة، والاتفاق على مبادئ وضوابط وآليّات تسمح لبلدينا باستخراج واستثمار هذه الثروة الطبيعيّة بانتظام وأمان، على قاعدة الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة.

كذلك تفرض علينا المخاطر المشتركة بلورة الأطر والوسائل المناسبة لمواجهة تداعيات الكوارث الطبيعيّة أو تلك التي يتسبّب بها الإنسان، والتي تشكّل تحدياً لقدراتنا الذاتيّة وتتهدّد سلامة شعبينا وهناء عيشهما؛ ولاسيما ما يتعلق منها بأعمال البحث والإنقاذ وتلافي حرائق الغابات وإهمادها.

إنّ ديناميّة الشعبين اللبناني والقبرصي تفرض عليهما المزيد من التنسيق لبناء ركائز متكاملة لتعاون راسخ وبعيد المدى بينهما. ويمكن أن يتمّ ذلك في مجالات حيويّة عديدة، أبرزها كيفيّة مقاربة موضوع النفط والغاز المكتشف في مناطقنا البحريّة

ولا بدّ من أن يشمل التعاون مسألة تحسين نسب التبادل التجاري وتبادل الخبرات في مجالات الاختصاص، خصوصاً في قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والطاقة البديلة والاتصالات؛ وكذلك تعزيز التعاون في المجالين الأمني والعسكري وفق ما تمّ الاتفاق عليه، بما في ذلك ما يتعلق بتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب؛ ويجدر أيضاً إيلاء اهتمام خاص للبعد الإنساني والثقافي للعلاقات اللبنانيّة – القبرصيّة، من طريق تعميق المعرفة المشتركة وتعزيز المبادرات والأنشطة التي يمكن أن تديرها أو تشرف عليها وزارتا الثقافة والإعلام؛ إضافةً إلى قطاع الفنون وهيئات المجتمع المدني.

لقد عرفت قبرص دوماً بقربها وصداقتها للعالم العربي، وتماهيها مع قضاياه المحقّة، وهي ناضلت طويلاً في سبيل المبادئ التي قامت عليها حركة عدم الانحياز والتي كان الرئيس الكبير الراحل مكاريوس أحد أبرز دعائمها.

وهي ما زالت تعمل من داخل الاتحاد الأوروبي من وحي جوهر هذه المبادئ لنصرة قضايا الحريّة والعدالة والسلام والتقارب بين الشعوب.

من هنا اهتمامها، كما لبنان، بمتابعة الأحداث الجارية في محيطها العربي، وبطبيعة التحوّلات التاريخيّة التي يشهدها. وهي مناسبة للإعراب عن الأمل في أن تتمكّن الشعوب العربيّة من تحقيق الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة التي تصبو إليها، من دون التنكّر لحقّ مكوّناتها الحضاريّة في المشاركة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام على قاعدة المواطنة والقيم الحقيقيّة وليس على قاعدة العدد، ومن دون الابتعاد عن قواعد الحوكمة السليمة التي تضمن الحريّات الأساسيّة وتحترم حقوق الإنسان بصفتها مكتسبات ثابتة للبشريّة جمعاء.

أما بالنسبة إلى سوريا بالذات، فيهمّنا بشكلٍ خاص أن تفضي الجهود الديبلوماسيّة القائمة، ومن ضمنها الجهود التي يبذلها السيّد الأخضر الابراهيمي، إلى بلورة حلّ سياسي متكامل ومتوافق عليه، يسمح للسوريين بتحقيق ما يريدونه لأنفسهم من إصلاح وديموقراطية حقيقيّة؛ يعيد لهذه الدولة الجارة والشقيقة استقرارها وعزّتها، ويحفظ حقوق جميع أبنائها ومكوّنات شعبها وكرامتهم، بعيداً عن مخاطر التطرّف والتشرذم والعنف، ويسمح كذلك لمئات آلاف السوريين الذين نزحوا إلى الدول المجاورة بالعودة إلى وطنهم بكرامة وأمان في أقرب الآجال.

علماً بأنّ لبنان سيسعى من جهته لمعالجة الصعوبات الناجمة عن تنامي أعداد النازحين السوريين إلى أراضيه، من منطلق واجب البحث عن الدعم المادي

> هي مناسبة للإعراب عن الأمل في أن تتمكّن الشعوب العربيّة من تحقيق الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة التي تصبو إليها، من دون التنكّر لحقّ مكوّناتها الحضاريّة في المشاركة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام على قاعدة المواطنة والقيم الحقيقيّة وليس على قاعدة العدد

والمالي اللازم لتلبية إحتياجاتهم من المصادر الخارجيّة المعنيّة والقادرة، وضرورة إحاطة عمليّة النزوح بما يفترض من تنظيم وضوابط متعارف عليها، والنظر في كيفيّة تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة المشتركة في مجال تحمّل وتقاسم الأعباء بما فيها الأعداد المتزايدة التي لا قدرة لنا على تحمّلها.

فخامة الرئيس،

في خضمّ الحراك العربي وما أحدثه في بعض الدول من إرباكات داخليّة، جاء قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، بدعم مشكور من جمهوريّة قبرص، ليؤكّد وجود استعداد دولي واسع، ولو مبدئي، للسير في اتجاه تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حلمه في إقامة دولته السيّدة والمستقلّة على ترابه الوطني.
وبصورة أشمل، تبقى الحاجة قائمة أكثر من أيّ وقت مضى لإيجاد حلّ شامل وعادل لكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة والمبادرة العربيّة للسلام، بعيداً عن أيّ شكلٍ من أشكال التوطين، وذلك إقراراً للحقّ، وتدعيماً لأسس الديموقراطيّة الناشئة في الشرق الأوسط ولمنطق الاعتدال.
إلا أنّ قرار الحكومة الإسرائيليّة الأخير المضيّ في بناء المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة في الأراضي المحتلّة، وخصوصاً في مدينة القدس، وإعلان زعمائها جهاراً، استهتارهم بمنظمة الأمم المتحدة وبقراراتها، يضع المجموعة الدوليّة أمام مسؤوليّة تاريخيّة تفرض عليها البحث عن مقاربات ووسائل جديدة لفرض قراراتها وتغليب منطق القانون الدولي، بما يحفظ صدقيّة الأمم المتحدة وركائز الأمن والسلم الدوليين.

فخامة الرئيس،

انطلاقاً من مشاعر الصداقة والمودّة التي يكنّها لبنان تجاه بلادكم العريقة وشعبكم العزيز، وعملاً بقوّة التزامنا بالعمل معاً من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائيّة في مختلف الميادين، وجبه التحديات التي تواجهنا من ضمن منطق الشراكة والتضامن، يسرّني أن أرفع كأسي لأشرب نخب صحّتكم وهنائكم الشخصي ونخب تقدّم بلادكم وسلامتها وازدهارها وعزّة شعبها.

عاش لبنان
عاشت قبرص.

إنّ قرار الحكومة الإسرائيليّة الأخير المضيّ في بناء المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة في الأراضي المحتلّة، وخصوصاً في مدينة القدس، وإعلان زعمائها جهاراً، استهتارهم بمنظمة الأمم المتحدة وبقراراتها، يضع المجموعة الدوليّة أمام مسؤوليّة تاريخيّة تفرض عليها البحث عن مقاربات ووسائل جديدة لفرض قراراتها وتغليب منطق القانون الدولي

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس

القصر الجمهوري ـ ٣ تموز ٢٠١٣

«أشعر بسعادة بالغة وأنا أزور لبنان الشقيق، العريق بتاريخه وحضارته وطبيعته وشعبه الأبي، فلوطن الأرز الأخضر الراسخ شموخاً وتجذراً وإشعاعاً كواحدة من أسطع منارات الشرق العربي، نقول من صميم قلوبنا شكراً جزيلاً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وليحفظ اللّه لبنان وفلسطين وشعبيهما، وسنبقى أوفياء للتضحيات التي قدّمها لبنان مثمّنين عالياً استضافته الموقتة لأبناء شعبنا، إلى حين عودتهم لديارهم.
وعاشت علاقات الأخوّة الفلسطينية-اللبنانية نابضة بالمحبة والتقدير والتعاون والوفاء!».

كلمة الرئيس الفلسطيني في سجلّ الشرف

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس

القصر الجمهوري - ٣ تموز ٢٠١٣

أجريت محادثات مفيدة وضروريّة مع فخامة الرئيس محمود عباس في هذه المرحلة الدقيقة التي يمرّ بها لبنان، وفي ظلّ التحوّلات التاريخيّة التي تشهدها المنطقة، بما هي منفتحة عليه من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة، من جهة، وبما يشوبها في الوقت نفسه من عنف ومخاطر انزلاق نحو التطرّف والتشرذم.

تناولت محادثاتنا سبل تعزيز العلاقات الثنائيّة، والمقاربات الكفيلة بدعم القضيّة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وآفاق عمليّة السلام في الشرق الأوسط.

أكّدنا على أهميّة عدم انزلاق الإخوة الفلسطينيين في التجاذبات والخلافات الداخليّة اللبنانيّة، وتحييد أنفسهم عن التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة، في وقت يسعى فيه لبنان للمحافظة على استقراره وسلمه الأهلي وتلافي الانقسام الداخلي، خصوصاً من طريق الالتزام «بإعلان بعبدا» الذي توافق عليه أطراف هيئة الحوار الوطني وما زال يلقى تأييداً إقليميّاً ودوليّاً واسعاً.

ثمّنا في هذا المجال الجهود التي بُذلت لضبط أيّ تورّط من قبل جماعات فلسطينيّة مسلّحة بعينها في أحداث صيدا الأخيرة، والتي عمل الجيش اللبناني من خلالها على فرض سلطة الدولة وهيبة القانون ومنع الانزلاق نحو الفتنة، وقدّم التضحيات الغالية في هذا السبيل.

تمّ التأكيد على ضرورة العمل معاً لمتابعة قرارات مؤتمر وهيئة الحوار الوطني الخاصة بالموضوع الفلسطيني من جوانبه كافة، ووضع آليّة لتنفيذها، سواء ما يتعلّق منها بمعالجة المسائل الحياتيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة للاجئين، بالتعاون المفترض مع وكالة الأونروا، أو ما يتعلّق بالسلاح في داخل المخيّمات وخارجها.

تمّ التطرّق على وجه التحديد إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الوافدين من

> أكّدنا على أهميّة عدم انزلاق الإخوة الفلسطينيين في التجاذبات والخلافات الداخليّة اللبنانيّة، وتحييد أنفسهم عن التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة

سوريا، وسبل توفير الرعاية الإنسانيّة لهم، بانتظار تأمين شروط عودتهم الآمنة والعاجلة إلى الأراضي السوريّة، إضافةً إلى أهمية استمرار التنسيق والتعاون لمواجهة مخاطر التطرّف والإرهاب والأعمال المخلّة بالأمن.

وفي ضوء الأزمات والاضطرابات التي يشهدها بعض الدول العربيّة، اتفقنا على ضرورة إيجاد حلول سياسيّة لهذه الأزمات والعمل على إعادة ترسيخ مبادئ العيش المشترك ومستلزماته بين مختلف مكوّنات مجتمعاتنا على قاعدة المشاركة والمواطنة والانتماء القومي الجامع. وقد أعطى اللبنانيون والفلسطينيون للعالم طوال عقود مثالاً لما يمكن أن يكون عليه الانفتاح والتنوّع من ضمن الوحدة.

بحثت مع الرئيس عباس في المعطيات المتوفّرة بشأن الجهود الدوليّة الهادفة لإحياء عمليّة السلام في الشرق الأوسط، وذلك في ضوء الحاجة إلى إيجاد حلّ سلمي عادل وشامل لكل أوجه الصراع في الشرق الأوسط، وليس فقط بطبيعة الحال للشقّ الفلسطيني-الإسرائيلي لهذا الصراع.

وأكدت في هذه المناسبة حرص لبنان - وهو حرص الإخوة الفلسطينيين أنفسهم - على ألا يأتي أيّ حل بصورة تتعارض مع مصالح لبنان العليا ومع المبادئ والأسس الواردة في قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، من دون تعديل في جوهرها، أو أيّ من مندرجاتها، وخصوصاً ما ورد فيها من وجوب ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي تتعارض أوضاعها الخاصة مع مثل هذا التوطين. وقد أكدت لأخي أبو مازن أن اللبنانيين جميعاً يقفون إلى جانب إخوتهم الفلسطينيين في مطلبهم المقدس بحق العودة إلى وطنهم، وإن الربيع العربي لن يحلّ إذا ما بقيت أم القضايا العربية في كبوتها، وإذا لم تنتشر الديموقراطية في فلسطين. ذلك بالإضافة إلى واجب المحافظة على حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة.

كرّرت للرئيس عباس دعم لبنان للمساعي الهادفة لقبول دولة فلسطين كدولة كاملة العضويّة في منظمة الأمم المتحدة، واتفقنا على التواصل المستمرّ لتنسيق المواقف والتعاون بما يخدم قضيّة العدالة والاستقرار والسلام والتنمية في دولنا وعلى مساحة العالم العربي الذي طالما ساهم اللبنانيون والفلسطينيون في نهضته وفي توهّجه الفكري على مدى قرون.

أكدت على ألا يأتي أيّ حل بصورة تتعارض مع مصالح لبنان العليا ومع المبادئ والأسس الواردة في قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، من دون تعديل في جوهرها، أو أيّ من مندرجاتها

مع الرئيس الفلسطيني
محمود عباس
القصر الجمهوري - ٣ تموز ٢٠١٣

«أود في هذا المقام أن أُركّز بعبارات واضحة لا لبس فيها، بأن أبناء شعبنا الذين يقيمون على ثرى لبنان الطهور، هم ضيوف عليكم، أيها الأشقاء، هم جميعاً تحت القانون في بلدكم الكريم، الذي احتضنهم وآواهم ونصرهم في محنتهم، محنة النكبة الفلسطينية، وإننا لنجدد القول أمامكم، والذي سبق وأن أكدناه مراراً وتكراراً، بأننا نرفض التوطين، فوطننا هو فلسطين، ولن نرضى عنها بديلاً».

الرئيس الفلسطيني

مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس

القصر الجمهوري ـ ٣ تموز ٢٠١٣

فخامة الرئيس،
أصحاب الدولة والمعالي والسيادة،
أيّها الحفل الكريم،

يسرّني أن أرحّب بكم فخامة الرئيس وبالوفد الرسمي المرافق، لمناسبة زيارتكم الرسميّة للبنان، مطلع شهر رمضان المبارك، أعاده الله عليكم وعلى الشعبين اللبناني والفلسطيني بكلّ يمن وخير وبركة.

نلتقي هذا المساء في غمرة تحوّلات تاريخيّة يشهدها عالمنا العربي، وفي ظلّ ظروف داخليّة حرجة، وقد بات الهمّ الرئيسي بالنسبة إلى اللبنانيين، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخهم، المحافظة على استقرارهم ووحدتهم وسلمهم الأهلي، وتالياً، على مستلزمات عيشهم وتقدّمهم الاقتصادي والاجتماعي.

والاستقرار في بلادنا يفترض الابتعاد عن لغة التوتير الطائفي والمذهبي، والالتزام بالقوانين المرعيّة، وقواعد الديموقراطيّة التوافقيّة التي يتميّز بها لبنان، ودعم مؤسسات الدولة والقوى الأمنيّة الشرعيّة المجسّدة لوحدة الوطن، وعلى رأسها مؤسسة الجيش التي نثمّن اليوم كامل تضحياتها؛ ويتطلّب كذلك الالتزام قولاً وفعلاً بمندرجات «إعلان بعبدا»، الداعي في جوهره إلى تحييد لبنان عن سياسة المحاور وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للأزمات الإقليميّة، ما عدا ما يتعلّق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة.

الاستقرار في بلادنا يفترض الابتعاد عن لغة التوتير الطائفي والمذهبي، والالتزام بالقوانين المرعيّة، وقواعد الديموقراطيّة التوافقيّة التي يتميّز بها لبنان

وإذ يقلقنا ويؤلمنا ما يجري في سوريا من أحداث في وقت ندعم فيه عمليّة البحث عن حلّ سياسي متوافق عليه للنزاع، فلا يلومنّنا أحد، إذا ما سعينا لحماية استقرارنا الداخلي وتحصينه، وخصوصاً من طريق الاعتراض على أيّ خرق لسيادة لبنان وحرمة أراضيه من أيّ جهة أتى، أو على أيّ تورّط في الأعمال العسكريّة على طرفي الحدود، لأنّ في تحييد لبنان مصلحة عليا لجميع أبنائه.

كما أنّ لبنان المحيّد والمستقرّ، يشكّل متنفّساً لسوريا بالذات ومصدر قوّة لها. هكذا أمكننا استقبال مئات آلاف النازحين بمقدار كبير من حسن الرعاية، وإن كان الحمل بات يفوق القدرات؛ وهذا ما سيسمح للبنانيين، على ما نأمل، بالمشاركة إلى جانب الإخوة السوريين، في إعادة بناء بلادهم، انطلاقاً مما يربطهم من صلات قربى وتكامل وجوار.

تعلمون فخامة الرئيس، أنّ من المتطلّبات الإضافيّة الأساسيّة للاستقرار في لبنان، حسن صوغ العلاقات اللبنانيّة الفلسطينيّة وتنظيمها.

وهذا يستوجب من الجانب الفلسطيني احترام المبادئ والمسلّمات الآتية:

١- تغليب روح التوافق بين مختلف الفصائل الفلسطينيّة الموجودة على الأرض اللبنانيّة؛ وهو توافق تعزّزه المصالحة الفلسطينيّة الأشمل التي تسعون لتحقيقها.

٢- احترام القوانين اللبنانيّة وقرارات الشرعيّة الدوليّة الخاصة بلبنان، وخصوصاً القرار ١٧٠١، والنأي بالنفس عن النزاع الدائر في سوريا، وعدم الانجرار إلى التجاذبات والخلافات اللبنانيّة الداخليّة. وقد جاء تعاونكم والفصائل الفلسطينيّة المسؤولة لضبط مخاطر تورّط مجموعات فلسطينيّة بعينها في أحداث صيدا الأخيرة ليؤكد على أهميّة هذا التعاون وضرورة متابعة العمل معاً لتحسين صوغ العلاقات اللبنانيّة-الفلسطينيّة وفقاً لمستلزمات السيادة والانتظام العام.

٣- التنسيق مع الوزارات والإدارات اللبنانيّة المعنيّة، ولاسيما منها مع وزارتيّ الداخليّة والشؤون الاجتماعيّة، لتسجيل عمليّة نزوح

لا يلومنّنا أحد، إذا ما سعينا لحماية استقرارنا الداخلي وتحصينه، وخصوصاً من طريق الاعتراض على أيّ خرق لسيادة لبنان وحرمة أراضيه من أيّ جهة أتى

اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان وتنظيمها وضبطها، وقد فاق عددهم الـ ٦٠ ألف نازح، وتسهيل عمليّة عودتهم الآمنة والكريمة إلى سوريا فور توفّر الشروط المناسبة لهذه العودة في أقرب الآجال.

٤- التنسيق مع القوى الأمنيّة والشرعيّة اللبنانيّة لمواجهة مخاطر التطرّف والإرهاب والأعمال المخلّة بالأمن.

٥- الالتزام بتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦ والتي أكدتها قرارات هيئة الحوار الوطني منذ العام ٢٠٠٨، خصوصاً لجهة «العمل على إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلاح في داخلها»، بما يضمن أمن الدولة وسلامة المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين على السواء. ونحن نقدّر هنا، فخامة الرئيس، مواقفكم المعلنة وجهودكم وتعاونكم المستمرّ لتوفير الشروط المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

من جهتها ستظلّ الحكومة اللبنانيّة حريصة على استمرار العمل على تحسين الظروف الحياتيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة للإخوة اللاجئين الفلسطينيين، مع التذكير المستمرّ بالمسؤوليّة الأساسيّة التي تقع على عاتق وكالة الأونروا والمجتمع الدولي في هذا المجال، وذلك في انتظار إيجاد حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيّتهم، يحفظ حقّهم في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة في فلسطين.

الالتزام بتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني خصوصاً لجهة «العمل على إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلاح في داخلها»

فخامة الرئيس،

إنّ ترسيخ الديموقراطيّة الحقّة في العالم العربي وروح الاعتدال والاستقرار لن يكون أمراً متيسّراً إذا لم يترافق الحراك العربي العام مع مبادرات دوليّة ضاغطة وفاعلة لفرض حلّ سياسي شامل وعادل لكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي ولقضيّة فلسطين، استناداً إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام. وهي جهود أمست أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى، مع تنامي مؤشّرات التطرّف على الساحتين الإقليميّة والدوليّة والدعوات

الهادفة إلى تغليب منطق التصادم بين الحضارات والثقافات والديانات على قاعدة الغلبة ورفض الرأي الآخر.
ويزيد من وتيرة الاحتقان، استمرار إسرائيل في ظلمها وتعنّتها وممارساتها التعسّفيّة، ومضيّها في بناء المستوطنات غير الشرعيّة، ومساعيها المدانة لتهويد مدينة القدس والأماكن المقدّسة.
وإذ يتمسّك لبنان بمرجعيّة المبادرة العربيّة للسلام بكل مندرجاتها، ولاسيما منها ما نصّت عليه في بندها الرابع في شأن ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة المضيفة التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين، فإنّه يعتبر أنّ لا حاجة إلى تعديل هذه المبادرة التاريخيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال، علماً بأنّ أيّ تعديل مفترض لمضمونها يتطلّب في مطلق الأحوال قراراً جديداً يتوجّب اعتماده بالإجماع من قبل القادة العرب، على مستوى القمّة.
ومع اهتمامنا بالمبادرات الدوليّة الحثيثة القائمة لإحياء المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة، فإنّه لا يسعنا سوى التذكير بضرورة إشراك جميع الأطراف المعنيّة، في أيّ تفاوض يهدف إلى حلّ كل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضايا الوضع النهائي ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتأكيد على حرص لبنان، كما هو حرصكم بالذات، على ألا يأتي أيّ حلّ دوليّ على حسابه وعلى حساب مصالحه العليا.

وإذ يتمسّك لبنان بمرجعيّة المبادرة العربيّة للسلام بكل مندرجاتها فإنّه يعتبر أنّ لا حاجة إلى تعديل هذه المبادرة التاريخيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال

فخامة الرئيس،

إذ نكرّر ترحيبنا بزيارتكم وتمنياتنا بأن نتمكّن معاً من المساهمة بتحقيق الأهداف المشتركة التي نسعى لبلوغها، نؤكد لكم من جديد التزام لبنان القضيّة الفلسطينيّة المحقّة، والعمل إلى جانبكم لقبول فلسطين كدولة كاملة العضويّة في الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينيّة الحرّة والسيّدة على أرض فلسطين، وفقاً لما تقتضيه روح العدالة ويفرضه منطق التاريخ.

عاش لبنان عاشت فلسطين.

مؤتمر صحفي مشترك
مع رئيس فنلندا
القصر الجمهوري ـ ١٣ آذار ٢٠١٤

«إنّ استقبال عدد كبير من اللاجئين السوريين بالنسبة إلى دولة عدد سكانها ٤ ملايين شخص، يشكّل تحدياً صعباً جداً، لا يمكن لأي دولة أخرى أن تواجهه. لذا نحن مسرورون لأنه سنحت لنا فرصة المشاركة في اجتماع باريس، ونحن نريد أن نقدّم أكبر قدر من التعاون الممكن».

الرئيس الفنلندي صاولي نينيستو

مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس فنلندا

القصر الجمهوري ـ ١٣ آذار ٢٠١٤

أجريت محادثات مفيدة وبنّاءة، مع فخامة الرئيس صاولي نينيستو، تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائيّة بين بلدينا في مختلف الميادين؛ وتناولت كذلك أبرز التطوّرات الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خصّصنا حيّزاً من الاهتمام للخلاصات والتوصيات التي صدرت عن الاجتماع الثاني لـ «مجموعة الدعم الدوليّة للبنان» التي انعقدت في باريس بتاريخ ٥ آذار الجاري بمشاركة فنلندا، والتي أكدت من جديد، دعم المجموعة لاستقرار لبنان واقتصاده وقواه الأمنيّة، والجهد القائم لمواجهة العبء المتفاقم نتيجة الازدياد غير المسبوق لأعداد اللاجئين السوريين على أراضيه، وبالتالي ضرورة متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

أكدت للرئيس نينيستو في هذه المناسبة، أهميّة ما تمّ تكريسه من مبادئ، في المؤتمر الذي عُقد في جنيف، بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٣، في مناسبة انعقاد دورة المجلس التنفيذي للهيئة العليا للاجئين، لجهة ضرورة تقاسم الأعباء الماليّة، المترتبة عن إيواء اللاجئين السوريين من قبل دول الجوار، وتقاسم الأعداد بين مختلف الدول، من منطلق المسؤوليّة الدوليّة المشتركة، وتسهيل عمليّة إيواء النازحين داخل الأراضي السوريّة بالذات، وتسهيل عودة اللاجئين إلى سوريا فور توفّر الشروط المناسبة لذلك.

وقد أكّد لي الرئيس نينيستو بأنّ فنلندا ستكون في عداد الدول الداعمة للبنان في كل هذه المجالات.

شكرت للرئيس نينيستو دعم فنلندا الدائم لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، والذي يتمثّل بشكل خاص، في مشاركتها في قوات الأمم

> ضرورة تقاسم الأعباء الماليّة، المترتبة عن إيواء اللاجئين السوريين من قبل دول الجوار، وتقاسم الأعداد بين مختلف الدول، من منطلق المسؤوليّة الدوليّة المشتركة

المتحدة في الجنوب، سعياً لتنفيذ كامل مندرجات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

أكدنا أهميّة تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي بين البلدين، ورأينا أنّ خصوصيّة العلاقة بين بلدينا، تسمح لهما بالتعاون وبتبادل الخبرات في مجالات قطاعيّة عديدة، خصوصاً في مجال الطاقة والتقنيات الحديثة والإبداع الفني والثقافي، مع العلم أنّ لبنان يتحضّر بعد تشكيل الحكومة الجديدة، لإنجاز التدابير القانونيّة والإداريّة، التي ستسمح له بالمباشرة بالتلزيم والتنقيب عن مخزون الغاز والنفط، المتوفّر في مناطقه البحريّة، تمهيداً لاستخراجه واستثماره.

على الصعيد الإقليمي تطرّقت المحادثات، إلى أهميّة استمرار المساعي، للتوصّل إلى حلّ سياسي متكامل ومتوافق عليه للأزمة السوريّة، يعيد الاستقرار إلى سوريا، ويحافظ على وحدتها، بعيداً عن أيّ تدخّل عسكري خارجي، ويسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بصورة آمنة وكريمة.

وتمّ التوافق في هذا المجال، على أهميّة تعزيز نهج الحوار، وإشراك جميع المكوّنات الحضاريّة في الدول المتّسمة بالتعدديّة، في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، والمضيّ في حوار الحضارات والديانات والثقافات، في مواجهة الفكر الأحادي والأصوليّات الرافضة للآخر.

تمّ التأكيد كذلك، على أهميّة تحقيق العدالة، كشرط من شروط بناء السلام وتعزيز الاستقرار والاعتدال والديموقراطيّة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي توافق المجتمع الدولي على أنّ السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يقوم، إلّا على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، فإنّ الحاجة ما زالت ملحّة، لترجمة هذه المبادئ على الصعيد العملي، ولإحياء عمليّة السلام وفقاً لهذه الأسس بالذات، وضمن مهل زمنيّة محدّدة.

شكرت لفخامة الرئيس، التزام بلاده تجاه لبنان، وكرّرنا عزمنا المشترك على إبقاء قنوات التواصل قائمة بيننا، وبين البلدين على مختلف المستويات، بما يخدم مصالحنا العليا وقيمنا المشتركة.

> أنّ السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يقوم، إلّا على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام

مع الرئيس الفنلندي
صاولي نينيستو
القصر الجمهوري ـ ١٣ آذار ٢٠١٤

«أتوجّه بالشكر القلبي إليكم على حرارة الاستقبال هذا في هذا الوطن الجميل، وأتمنى الاستقرار والهناء لبلدينا».

كلمة الرئيس الفنلندي
في السجلّ الذهبي

مع الرئيس الفنلندي صاولي نينيستو

القصر الجمهوري - ١٣ آذار ٢٠١٤

فخامة الرئيس،

يسرّني أن أرحّب بكم في لبنان، وأنتم تمثّلون بلداً صديقاً يتّسم بالعراقة والحداثة، وقد سعيتم دوماً لتغليب منطق التوافق والاعتدال، وحققتم نجاحات باهرة في مجالات التقدّم الإنساني والاقتصادي، وشؤون التربية، ونوعيّة الحياة في مختلف أبعادها.

إنّها مناسبة طيّبة كي نبحث معاً في سبل تعزيز علاقاتنا الثنائيّة في مختلف الميادين، كذلك لتبادل وجهات النظر، في شأن التطوّرات الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومدى تأثيرها على مجتمعاتنا، في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها محيطنا العربي، وما تشهده العلاقات الدوليّة نفسها من توتّر وتجاذبات. يكفي ما بتنا نلحظه جميعاً من تنام في العديد من الدول والقارات، للأصوليّات الرافضة للآخر والمعتمدة على التطرّف والعنف والإرهاب، كوسيلة لفرض نظرتها ونمط تفكيرها وحياتها على الغير المختلف. وهذا ما يستوجب فهماً أفضل لطبيعة التحديات التي تواجهنا، وحواراً أعمق بين الحضارات والديانات والثقافات.

> يكفي ما بتنا نلحظه جميعاً من تنامٍ في العديد من الدول والقارات، للأصوليّات الرافضة للآخر والمعتمدة على التطرّف والعنف والإرهاب، كوسيلة لفرض نظرتها ونمط تفكيرها

السيّد الرئيس،

نلتقي اليوم، بعد أسبوع من انعقاد المؤتمر الثاني لمجموعة الدعم الدوليّة للبنان في باريس، والتي صدرت بنتيجتها خلاصات جاءت لتعبّر من جديد، عن مدى التزام الدول والهيئات الدوليّة، التي تتشكّل منها هذه المجموعة، بدعم استقرار لبنان واقتصاده وجيشه، والجهد القائم، لمواجهة العبء الناتج من تفاقم أعداد

اللاجئين السوريين على أراضيه. وهي مجموعة، سوف تتوسّع في اجتماعاتها المتخصّصة اللاحقة، على الدول الأوروبيّة والعربيّة، وعلى الدول الشريكة والراغبة. ويسرّنا أن تكون فنلندا، في عداد الدول المشاركة في هذا الجهد الدولي الداعم للبنان، لما عُرف عنها من التزام منطق التضامن بين الدول والشعوب، ولما يربطها بلبنان، من علاقات صداقة وتعاون، وقد أكدتم فعليّاً في هذه المناسبة التزامكم المساعدة، في مجال تقاسم الأعباء الماليّة وأعداد اللاجئين، واستعدادكم للمشاركة في مؤتمر روما لدعم الجيش، وفي آليّات تمويل الدعم الاقتصادي للبنان.

وقد أكدتم فعليّاً في هذه المناسبة التزامكم المساعدة، في مجال تقاسم الأعباء الماليّة وأعداد اللاجئين، واستعدادكم للمشاركة في مؤتمر روما لدعم الجيش، وفي آليّات تمويل الدعم الاقتصادي للبنان

وإضافة إلى هذا الإطار الدولي المحفّز، فإنّي على يقين، بأنّنا سنتمكن من منطلق خصوصيّات بلدينا وإرادتنا السياسيّة المشتركة، من أن نبلور معاً أطر تعاون مثمر، في مجالات قطاعيّة عديدة ومحدّدة، كانت موضع محادثاتنا هذا الصباح، خصوصاً في مجالات الطاقة والتكنولوجيا الحديثة، والإبداع الفني والثقافي.

هذا كله، في موازاة التعاون المشكور لفنلندا، في مجال السعي لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وفي عمليّات حفظ السلام، من خلال مشاركتها الفاعلة في قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب اللبناني.

من جهة ثانية، وإذ نتطلّع معاً على الصعيد الإقليمي، لإيجاد حلّ سياسي سريع ومتكامل للأزمة القائمة في سوريا، يصون وحدتها واستقرارها وحقوق جميع مكوّنات شعبها وحريّاتهم الأساسيّة، ويسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بصورة آمنة وكريمة؛ فإننا نعي، بأنّه يصعب تعزيز روح التسامح والاعتدال، في أيّ دولة من دول العالم، من دون بحث موازٍ في مستلزمات العدالة، التي هي شرط من شروط السلام. وهو سلام، لا يمكن إقامته في الشرق الأوسط على وجه التأكيد، من دون سعي جادّ، لإيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك قضيّة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام التي أُقرّت بالإجماع في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢.

على هذا الأمل، وانطلاقاً من مشاعر الصداقة التي يكنّها لبنان تجاه بلادكم وشعبكم العزيز، يسرّني أن أرفع كأسي، من أجل صحتكم ورفاهكم الشخصي فخامة الرئيس، ومن أجل عزّة فنلندا وهناء شعبها.

عاشت فنلندا، عاش لبنان!

ب. القسم الثاني: قمم دولية

- الدورة الثالثة والعشرون للقمة العربية في بغداد
- المؤتمر العالمي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا
- القمة العربية الرابعة والعشرون
- القمة العربية الإفريقية الثالثة
- مؤتمر القمة العربية الخامسة والعشرين

ب - القسم الثاني

قمم دولية

القمّة العربية الثالثة والعشرون المنعقدة في بغداد _ العراق بعد مرحلة من الاضطرابات الطويلة التي مرّت عليه

بغداد، العراق – ٢٩ آذار ٢٠١٢

«إنه يومٌ عظيم للجامعة العربية أن تلتئم قمّتها في بغداد بعد نحو عقدين من الزمن. وقد خرجت بانطباع جيّد بأنّ العراق على طريق التعافي، ودائماً نجد في العراق تشاركاً في السلطة من قبل مكوناته وكل طوائفه وهذا يشبه إلى حدٍّ كبير ما يجري عندنا في لبنان... لا يكفي أن نجتمع دورياً ونصدر قرارات، إنّما يجب متابعة هذه القرارات وخاصة ما يتعلق منها بالتكامل الاقتصادي وتأمين الرخاء للمواطن العربي ممّا تخزّنه هذه المنطقة من خيرات طبيعية وإشعاع فكري وحضاري متطور جداً».

انطباعات في ختام القمّة

الجمهورية اللبنانية

القمّة العربية الثالثة والعشرون المنعقدة في بغداد _ العراق بعد مرحلة من الاضطرابات الطويلة التي مرّت عليه

بغداد، العراق – ٢٩ آذار ٢٠١٢

سيادة الرئيس،

في زمن التحديات والأزمات والتحوّلات الكبرى، كتلك التي يشهدها العديد من دولنا العربيّة، تبرز الحاجة إلى القرارات الحكيمة والشجاعة.

وهذه قرارات تتخذ على الصعيد الداخلي، من ضمن اعتبارات السيادة ومستلزمات الحكم الرشيد، بما يضمن تلبية المطالب المشروعة للشعوب، بعيداً من التطرّف والعنف. كذلك تتخذ على المستوى العربي الأشمل، كلّما دعت الحاجة إلى تفكير جماعي وقرارات مشتركة تسمح بدرء الأخطار التي تواجه الأمّة ككلّ، وتتهدّد أمنها ووحدتها واستقرارها ومصالحها.

وقد التزمنا جميعاً احترام دوريّة القمم العربيّة في دوراتها العادية، ومبدأ القمم الاستثنائيّة الطارئة.

من هنا تلبيتنا دعوة الأخ الرئيس جلال طالباني إلى المشاركة في أعمال القمّة العربيّة الثالثة والعشرين على أرض العراق العزيزة. وهي مناسبة كي نتقدّم منكم سيادة الرئيس بكامل الشكر على حسن استقبالكم ووفادتكم، وعلى الجهد الذي بذلتموه لتنظيم هذه القمّة، التي تكرّس مكانة العراق الإقليميّة والدوليّة، وذلك بالرغم من الظروف الدقيقة التي تحوطها، متمنّين لكم النجاح في إدارة أعمالها وفي تسهيل عمليّة صوغ واعتماد القرارات التي تخدم خير بلداننا ورفعتها. والقرارات التي تدعم مسيرة الإصلاح والتنمية، وتجمع الشمل العربي، وفقاً لمقاصد ميثاق جامعة الدول العربيّة التي نلتقي في إطارها اليوم، والتي يشير اسمها بالذات إلى وظيفتها الموحّدة والحاضنة.

لقد اختار العراق الجديد طريق التوافق والمشاركة والتعدديّة من ضمن الوحدة، بعيداً عن مخاطر الدكتاتوريّة أو التقسيم أو الهيمنة.

> في زمن التحديات والأزمات والتحوّلات الكبرى، كتلك التي يشهدها العديد من دولنا العربيّة، تبرز الحاجة إلى القرارات الحكيمة والشجاعة

وهو إذ يسعى جاهداً لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار على كامل أراضيه، وتدعيم بنيانه الوطني، فإنّه يستحقّ منّا كلّ دعم وتأييد للتغلّب على ما زال يواجهه من صعوبات وتحديات.

السيّد الرئيس،

لقد طغت أحداث العالم العربي على المشهد الدولي منذ مطلع العام الفائت. وقد أحيت هذه التطوّرات الأمل في انبلاج فجر جديد من الحريّة والديموقراطيّة التي تسمح بالتداول السلمي والدوري للسلطة، وبتحفيز فرص الاستثمار والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي. إلّا أنّ هذه الأحداث بدأت تثير في الوقت نفسه بعض المخاوف الناتجة عمّا تشهده المرحلة الانتقاليّة في عدد من الدول العربيّة من مظاهر تشرذم وانقسام، ومن مخاطر انحراف نحو منزلقات الأحادية والغلوّ.

وهذا يستدعي من القادة وأهل الفكر والرأي في هذه المرحلة المفصليّة من تاريخنا، تصوّراً دقيقاً للخيارات الفضلى وللخطوط الإرشاديّة التي من شأنها المساهمة بتحقيق خير الدول العربية واستقرارها ووحدتها وعزّتها.

ونحن نرى، تحقيقاً لهذا الهدف، حاجة قصوى للالتزام بالفكر القومي الجامع، وبالعروبة الديموقراطيّة الحقّة، وبقواعد الحكم المبنيّة على المواطنة والمساواة؛ مع ضرورة المحافظة على التنوّع من ضمن الوحدة في المجتمعات التعدديّة. وهذا يستدعي تطبيق الديموقراطيّة بصورة تسمح بالمحافظة على المكوّنات البشريّة المتنوّعة للعروبة، والمتمثّلة بمختلف الطوائف والمذاهب الموجودة على الأرض العربيّة منذ أقدم العصور، وتالياً إشراكها في الحياة السياسيّة، وفي إدارة الشأن العام، بصورة عادلة ومتكافئة.

وقد كانت لهذه المكوّنات، ومن بينها المكوّن المسيحي، مساهمات جوهريّة في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربيّة، وفي الدفاع عن قضيّة العرب الأولى، قضيّة فلسطين، في مجالات الفكر والفنّ والأدب والديبلوماسيّة، وكذلك في ساحات المواجهة والنضال.

وهي أعطت للعروبة معانٍ ومضامين تتخطّى الطائفيّة والمذهبيّة الضيّقة، بحيث لا يعود من الجائز الحديث معها عن الأقليّات، بل عن العناصر المتنوّعة المكوّنة للذات العربيّة بمختلف أبعادها الحضاريّة والثقافيّة والفكريّة والعلميّة.

> نرى حاجة قصوى للالتزام بالفكر القومي الجامع، وبالعروبة الديموقراطيّة الحقّة، وبقواعد الحكم المبنيّة على المواطنة والمساواة؛ مع ضرورة المحافظة على التنوّع من ضمن الوحدة في المجتمعات التعدديّة

ذلك أنّه يمكن للتنوّع أن يكون مصدر غنى لا مصدر شقاق، وضماناً للوحدة ولاحترام الخصوصيّة؛ وهو أقرب ما يكون إلى حقوق الإنسان؛ ولا تعارض بينه وبين العروبة. والدليل إلى ذلك أنّ بلداً متنوّعاً كلبنان يعتمد في دستوره نصّاً يؤكّد أنّه بلد عربيّ الهويّة والانتماء، وهو جمهوريّة برلمانيّة تعتمد نظاماً ديموقراطياً يحمي التعدديّة ويحافظ على الحقوق، علماً بأنّ الديموقراطيّة هي قبل كلّ شيء نظام قيم وحريّات واحترام للرأي ولكرامة الإنسان. يضاف إلى ذلك أنّ واقع العولمة وتطوّر منظومة الاتصالات وحركات الهجرة المتنامية باتت تفرض على العديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم واقعاً تعددياً وحاجة متنامية إلى مراجعة مفهوم الديموقراطيّة وطرق ممارستها كي تصبح أكثر تشاركيّة وتوافقيّة.

إنّ لبنان الذي اعتمد الديموقراطيّة الميثاقيّة منذ الاستقلال ويقارب موقع الحياد الإيجابي، مبتعداً عن المحاور والأزمات والصراعات، ما عدا ما يتعلّق منها بالصراع العربي – الإسرائيلي وبقضيّة فلسطين وبكلّ شأن إنساني، يرغب في الاضطلاع بدور يتماهى مع رسالته وفلسفة كيانه القائمة على الحريّة والتوافق والعيش المشترك، ويساهم بتعزيز روح التآخي ونهج الحوار. وكنت قد دعوت من على منبر الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٨، من هذا المنطلق، إلى جعل لبنان مركزاً دولياً لحوار الحضارات والثقافات والديانات.

> ارتأت الدولة اللبنانيّة أن تنأى بنفسها عن التداعيات السلبيّة لهذه الأحداث، حرصاً منها على المحافظة على استقرار لبنان ووحدته الوطنيّة

السيّد الرئيس،

يواكب لبنان الرسمي والشعبي تطوّرات الأحداث في سوريا باهتمام بالغ، وهو الذي يرتبط معها بعلاقات أخوّة وجوار مميّزة ومصالح مشتركة. وقد ارتأت الدولة اللبنانيّة أن تنأى بنفسها عن التداعيات السلبيّة لهذه الأحداث، حرصاً منها على المحافظة على استقرار لبنان ووحدته الوطنيّة.

وإذ تناقش القمّة العربيّة اليوم الموضوع السوري على هذا القدر من التركيز، فإننا نكرّر الإعراب، من منطلق الأخوّة والمصلحة القوميّة، عن الأمل في أن تؤدّي المساعي الحثيثة القائمة، ومهمّة السيد كوفي أنان، إلى حلّ سياسي ومتوافق عليه للأزمة السوريّة، انطلاقاً من جوهر المبادرة العربيّة، بما يسمح بوقف كل أشكال العنف وتحقيق الإصلاح والعبور إلى ما يريده السوريون من ديموقراطيّة، تمكيناً لسوريا من استعادة استقرارها وموقعها ودورها.

بموازاة ذلك، نتابع جميعاً باهتمام وقلق ارتفاع حدّة التوتّر في منطقة الخليج، والتي باتت تهدّد الأمن والسلم الدوليين. وهذا يستوجب من قبلنا وحدة في الموقف، وتضافر جهود، من أجل تغليب لغة العقل ومنطق الحوار، وتعزيز فرص نجاح المساعي الديبلوماسيّة القائمة على قاعدة مبادئ القانون الدولي؛ إذ إنّ في الحروب والنزاعات المسلّحة خسارة للجميع وهدراً للطاقات والقدرات.

هذا، ويعتزّ لبنان بعلاقات الأخوّة والصداقة القديمة التي تربطه بدول الخليج منذ عقود، وهي التي وفّرت على أراضيها المضيافة رعاية مشكورة وأطر عيش وعمل كريمين لمئات آلاف اللبنانيين، من جميع الطوائف والمذاهب، الذين اندرجوا بدورهم في حركة البناء والعمران والتقدّم التي تمتاز بها هذه الدول النابضة بالحيويّة.

السيّد الرئيس،

إنّ الأحداث الجارية في العالم العربي وازدياد التوتّر في منطقة الخليج، والانشغال المستمرّ بظاهرة الإرهاب الدولي الذي نحارب وندين، لا يمكن أن يصرفوا الاهتمام عن واجب متابعة البحث عن العدالة في فلسطين ورفع الظلم عن شعبها المناضل. فأين هو العالم اليوم من العدوان الاسرائيلي المستمرّ على غزّة؟ ومن تهويد مدينة القدس؟ ومن بناء المستوطنات غير الشرعيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة؟ وأين هو من الديموقراطيّة الحقّة التي تقضي بقيام دولة فلسطينيّة حرّة ومستقلّة وذات سيادة على الأرض الفلسطينيّة احتراماً لمبدأ تقرير المصير؛ تماماً كما تقضي هذه الديموقراطيّة بالذات بقبول عضويّة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة استجابةً لرغبة الغالبيّة العظمى لدول العالم وشعوبها!

دعونا نعمل بالتالي أيّها الإخوة، مهما تكن الانشغالات، على توحيد الصفوف، وجمع القدرات. ولنخصّص الوقت والجهد الكافيين من أجل خلق الظروف الضاغطة الكفيلة بفرض حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، التي نلتزم بها، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة

إنّ الأحداث الجارية في العالم العربي وازدياد التوتّر في منطقة الخليج، والانشغال المستمرّ بظاهرة الإرهاب الدولي الذي نحارب وندين، لا يمكن أن يصرفوا الاهتمام عن واجب متابعة البحث عن العدالة في فلسطين ورفع الظلم عن شعبها المناضل

للسلام التي تصادف اليوم الذكرى العاشرة لإقرارها في قمّة بيروت، وهي مناسبة كي نشكر الدول العربية الشقيقة على دعمها الدائم للبنان وقضاياه المحقة كما هو مثبت في مشروع القرار الخاص «بالتضامن مع الجمهورية اللبنانية» المعروض على هذه القمّة، أكان ذلك في ما يتعلق بحماية سيادته ووحدته وسلامة أراضيه أو بتنفيذ كامل مندرجات قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١، أو بمواجهة التحديات والتهديدات الاسرائيلية ورفض أي شكل من أشكال التوطين على أراضيه.

ويجدر التذكير هنا أنّه لا يمكن فصل الأمن القومي العربي عن مشروع التكامل الاقتصادي العربي. وأنّه من الضروري بمكان للقمة تخصيص الاهتمام اللازم لاعتماد قرارات تخدم هذا الهدف الحيوي، انطلاقاً ممّا سبق اعتماده في قمّتيّ الكويت وشرم الشيخ الاقتصاديتين، وتساهم بالتحضير للقمّة العربيّة التنمويّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الثالثة التي ستعقد في السعوديّة عام ٢٠١٣، خصوصاً أنّ ما تواجهه الدول العربيّة من تحديات مختلفة الأبعاد يتجاوز قدرة أيّ دولة عربيّة منفردة.

لا يمكن فصل الأمن القومي العربي عن مشروع التكامل الاقتصادي العربي خصوصاً أنّ ما تواجهه الدول العربيّة من تحديات مختلفة الأبعاد يتجاوز قدرة أيّ دولة عربيّة منفردة

سيادة الرئيس،
الإخوة الملوك والأمراء والرؤساء،

نسير معاً، جنباً إلى جنب، على دروب محفوفة بالمخاطر، منفتحة الآفاق، يعلوها الأمل. فلنستفد من ظروف هذه المرحلة، لقيادة شعوبنا بصورة مستنيرة، نحو ما تصبو إليه من إصلاح وتقدّم وحريّة وديموقراطيّة؛

ديموقراطيّة تؤمّن المشاركة والتنمية المستدامة، ولا تتنكّر للمكتسبات التي حقّقتها البشريّة في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها حقوق المرأة، وتصون الحريّات الأساسيّة، ومن بينها حريّة الرأي والمعتقد والتعبير، وتعطي للشبيبة حقّها في عمليّة صنع القرار؛

ديموقراطيّة تسمح بالتوفيق بين مقتضيات الحداثة ببعديها العلمي والفكري ومختزن العادات والتقاليد والقيم المكوّنة لهويتنا الحضاريّة.

ولنعطِ العروبة بمفهومها الديموقراطي والإنساني حقّها، فنعمل بهديها بعزم جديد، وهي عروبة، حال الاستبداد والفساد دون تمكينها من تثبيت نفسها وتحقيق أحلامها طيلة عقود.

هكذا يمكننا، على ما نؤمن، والوقت لم يفت بعد، تحويل تحديّات المرحلة الراهنة إلى فرص للتأسيس والبناء، على مبادئ ورؤى، تدفع بمجتمعاتنا وشعوبنا إلى رحاب العلم والمعرفة والنهضة والرفعة.

وشكراً.

المؤتمر العالمي للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا

الكويت – ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣

«المؤتمر العالمي للمانحين لدعم
الوضع الانساني
في سوريا»

انعقد في قصر بيان، الكويت بدعوة من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للمساعدة في تخفيف المعاناة التي يعيشها النازحون السوريون داخل سوريا وخارجها بسبب الأوضاع المؤسفة في بلادهم، وبغية التأكيد على وقوف دول العالم إلى جانبهم في هذه المحنة الانسانية.

المؤتمر العالمي للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا

الكويت – ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣

سموّ الأمير،
سعادة الأمين العام،
السيّدات والسادة،

نلتقي اليوم في الكويت التي بنت إحدى ركائز سياستها الخارجية على مبادئ التعاون والتضامن والتعاضد، والتي طالما حملت هموم قضايا العرب، وفي طليعتها لبنان الذي يذكر مواقف وسياسات وخطوات القيادة الكويتيّة للمساعدة في إخراجه من محنته في خلال سنوات الحرب البغيضة، ودعم استقراره ونموّه وازدهاره.

وإذ يتابع العالم بقلق تطوّرات الأزمة السورية وما يترافق معها من مشاهد عنف ودمار، تطرح مشكلة النازحين واللاجئين السوريين، بل مأساتهم ومعاناتهم، على جدول أعمالنا وأمام ضمائرنا كاستحقاق ملحّ وضاغط؛ وهي تستوجب من قبلنا مقاربات ومعالجات على مستويات مختلفة وعدّة:

أولاً: وعي حجم المشكلة، ومدى خطورتها وطبيعة الاحتياجات المتنامية للنازحين، ولاسيّما منهم اللاجئين إلى دول الجوار. وهذا يفترض توفير مستلزمات الإحاطة الضرورية لعمليّة النزوح، والتي تسمح للدول المضيفة بتسجيل الوافدين إليها بشكلٍ صحيح، والاطلاع على أماكن تواجدهم وحقيقة أوضاعهم واحتياجاتهم، أكان ذلك في مجال الإيواء أو تأمين الغذاء والخدمات التعليميّة والتربويّة والرعاية الصحيّة. ذلك، مع ضرورة التحسّب المسبق للمخاطر المستقبليّة التي ستنشأ في حال استمرار التعثّر في عمليّة البحث عن حلّ سياسي للأزمة السوريّة.

ثانياً: توفّر الإرادة السياسيّة لدى المجتمع الدولي والدول القادرة بالذات،

توفير مستلزمات الإحاطة الضرورية لعمليّة النزوح، والتي تسمح للدول المضيفة بتسجيل الوافدين إليها بشكلٍ صحيح، والاطلاع على أماكن تواجدهم وحقيقة أوضاعهم واحتياجاتهم

على العمل الحثيث على إيجاد حلّ سريع ومتكامل لمشكلة النازحين واللاجئين. وهي مناسبة كي نتقدّم منكم سعادة الأمين العام للأمم المتحدة بالشكر، على مبادرتكم الكريمة بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي تحتضنه دولة الكويت، إفساحاً في المجال للتأكيد على توفّر مثل هذه الإرادة السياسيّة التي سبق للدول العربيّة أن عبّرت عنها من جهتها في اجتماع مجلس جامعة الدول العربيّة الذي بادر لبنان للدعوة إلى انعقاده مطلع هذا العام.

ثالثاً: خلق آليّات متابعة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ترجمة الالتزامات الماليّة والمادية المعلنة إلى مساعدات فعليّة تقدّم إلى النازحين من دون عوائق أو تلكّؤ، وبصورة شفّافة وعادلة، بالتنسيق بين حكومات الدول المضيفة والمفوضيّة العليا للاجئين ومنظمات الإغاثة الإنسانيّة المعنيّة، ووكالة الأونروا بالنسبة إلى النازحين الفلسطينيين الوافدين من سوريا، خصوصاً في ظل الظروف المناخية القاسية التي طاولتهم في خلال الأسابيع المنصرمة، ولا تزال.

رابعاً: النظر في إمكان توزيع الأعباء بصورة متكافئة بين الدول، في حال تخطّي قدرة دولة مضيفة بعينها على الاستيعاب، وذلك استناداً لمبدأ المسؤوليّة الجماعيّة والمشتركة، وهو مبدأ معترف به دولياً وسبق اعتماده في مناطق مختلفة من العالم خلال العقود الماضية.

ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال مؤتمر دولي يبحث في سبل معالجة مشكلة النازحين من كل جوانبها، وليس فقط من جهة جمع التبرّعات الكفيلة بتأمين احتياجاتهم الأساسيّة في البلدان المضيفة، وهذا ما ندعو الدول الممثّلة في هذا المؤتمر إلى دراسته وأخذه في عين الاعتبار.

مؤتمر دولي يبحث في سبل معالجة مشكلة النازحين من كل جوانبها، وليس فقط من جهة جمع التبرّعات الكفيلة بتأمين احتياجاتهم الأساسيّة

السيّد الرئيس،

لقد استطاع لبنان، بفضل دعم أشقّائه العرب، أن ينطلق نحو مرحلة جديدة بعد اتفاق الطائف الذي كرّس الهوية الوطنيّة وحسم خلافات قديمة كان تجددها عند كلّ منعطف يعوّق تقدّمه وتطوّره. وهو اليوم يسعى جاهداً لحماية هذه المنجزات من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والنقدي وتحييد نفسه قدر الإمكان عن العواصف

الإقليميّة، والحؤول دون تحويله إلى ساحة لتصفية الصراعات أو تبادل الرسائل من طريق العنف، كما حصل في مراحل أليمة سابقة من تاريخه. وهو سعى في خلال الفترة السابقة، وفق ما توفّر من إمكانات، لتقديم الدعم والاغاثة الممكنين للنازحين السوريين إلى أراضيه، بالرغم من صغر مساحته وقلّة موارده ودقة توازناته، وكونه من الدول التي ما زالت في طور التعافي من تداعيات نزاعات داخليّة واعتداءات خارجيّة استهدفت بناه التحتيّة وأضعفت اقتصاده؛ وهو بلد قائم في الأساس على توازنات والتزامات ميثاقيّة دقيقة مؤسّسة لجوهر كيانه وضامنة لاستقراره.

إلا أنّ الجهود المشتركة التي بذلتها الدولة اللبنانيّة بالتعاون مع الهيئات الدوليّة والمجتمع الأهلي قد استنفذت كلّ الطاقات والإمكانات المتوفرة، خصوصاً أنّ حجم النزوح متواصل وسيتواصل، مع إصرار الحكومة اللبنانيّة على إبقاء الحدود مفتوحة والامتناع عن تسليم أو ترحيل أو إبعاد أيّ من النازحين، لا بل تأمين ما يلزم لإيوائهم ومساعدتهم، وذلك لاعتبارات إنسانية والتزاماً منها بموجباتها الدولية، مع العلم أنّ فئات النازحين تشمل سوريين وفلسطينيين وأعداداً كبيرة من العائلات اللبنانيّة التي كانت تقيم في أنحاء مختلفة من سوريا.

وتعلمون جميعاً حجم المعاناة اللبنانية والفلسطينية جرّاء استمرار تنكّر إسرائيل لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم وهو ما ينعكس مزيداً من القلق نتيجة النزوح الفلسطيني الجديد إلى لبنان الذي يضاف إلى معضلة النازحين ويفاقم المخاوف المشتركة التي يؤكد لبنان موقفه الحاسم إزاءها بالتمسك بحق العودة ورفض التوطين.

لذلك، وفي ضوء معرفته بمدى الحرص العربي والدولي على استقراره وتوازناته، لا يسع لبنان إلّا أن يدعو المجتمع الدولي والدول العربيّة إلى تقاسم المسؤوليّات والأعباء معه، سواء لجهة الإمكانات الماليّة، أم لجهة إمكان استيعاب عدد من الإخوة النازحين في الدول العربيّة، ليس على قاعدة الترحيل أو الإبعاد القسري، بل على قاعدة موافقة الأخوة النازحين ورغبة الدول العربيّة في تقاسم الأعداد مع لبنان، خصوصاً وأنّ المجتمع اللبناني الذي استضاف هذه العائلات النازحة وهو الذي يعاني من الفقر أصلاً، بات ينوء تحت أعباء اقتصاديّة واجتماعيّة قصوى بفعل عمليّة النزوح.

لا يسع لبنان إلّا أن يدعو المجتمع الدولي والدول العربيّة إلى تقاسم المسؤوليّات والأعباء معه، سواء لجهة الإمكانات الماليّة، أم لجهة إمكان استيعاب عدد من الإخوة النازحين في الدول العربيّة

بإزاء كلّ ما تقدّم، فإنّ الدولة اللبنانيّة، ومع تمسّكها بسياسة تجنّب التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة، مصرّة على الأخذ بزمام المبادرة في هذا الملف الإنساني البالغ الأهمية، لا بل إنها تتطلّع إلى تطبيق خطة شاملة وطموحة للنازحين لرفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

لذلك، أقرّت الحكومة اللبنانيّة خطة متكاملة تشمل النواحي التربويّة والصحيّة والاجتماعيّة، ترتكز إلى ضرورة تفعيل قدرات المؤسسات اللبنانيّة في هذه القطاعات وتقويتها وتعزيزها، لتتمكّن من تقديم أوسع الخدمات وأشملها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الخطة الراهنة تلبّي احتياجات نحو مئتي ألف نازح وكلفتها التقديرية ٣٨٠ مليون دولار، وقدرتها على تلبية المزيد من النازحين تتطلّب متابعة وتطويراً ومؤازرة إضافية، خصوصاً أنّ عدد النازحين إلى لبنان حتى اليوم، فاق مئتي ألفٍ، وهو عدد مرشح للارتفاع بكثافة وسرعة نظراً إلى استمرار الأزمة في سوريا وتفاقمها.

وإذ يطلب لبنان مساعدة الدول الشقيقة والصديقة والهيئات الدوليّة المعنيّة في تطبيق خطة الإغاثة الأساسيّة هذه ودعم جهودها لتطوير هذه الخطة وتوسيع بنودها مع تواصل تدفّق النازحين إليه، فانه يأمل كذلك في دعم جهوده لرسم خطة طوارئ موازية، تكون جاهزة في حال بروز أيّ تطورات استثنائيّة تحتّم حصول موجة نزوح مفاجئ وكثيف في وقت قصير.

لقد استقبلت المدارس الرسمية اللبنانية ما تجاوز ٣٢ ألف طالب إضافة إلى ما استقبلته المدارس الخاصة وهو ما خلق ضغطاً كبيراً على نظامنا التربوي لأن استقبال الطلاب السوريين وضمان استمرار تعليمهم يتطلّب تأهيل المدارس اللبنانيّة وتزويد هؤلاء الطلاب بدروس تقوية ومدّهم باحتياجاتهم من الكتب والقرطاسيّة، وتطبيق المنهج التربوي اللبناني. كما أنّ تقديم خدمات الطبابة يستوجب دعم المستشفيات الحكوميّة اللبنانيّة المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانيّة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المرضى الذين يحتاجون إلى الأدوية اللازمة، كما يتطلّب تعزيز الرعاية الصحيّة الأوليّة، خصوصاً وأنّ نحو ٧٥ بالمئة من النازحين هم من الأطفال والنساء. هذا بالإضافة إلى متطلبات أخرى كبيرة ومرهقة لجهة دعم الأسر ودعم المعوقين وتأمين المياه النظيفة للنازحين، وتنفيذ مشاريع تنموية محدودة الحجم في المناطق المختلفة التي تستضيف الأسر النازحة والتي تخفّف من

إنّ الدولة اللبنانيّة، ومع تمسّكها بسياسة تجنّب التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة، مصرّة على الأخذ بزمام المبادرة في هذا الملف الإنساني البالغ الأهمية

حجم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية عن المجتمع اللبناني المستضيف.
إنّ إنجاز الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانيّة غير يسير، ولبنان يلتزم تقديم تقارير فصليّة حول كيفيّة إنفاق الأموال التزاماً منه بالشفافيّة وقواعد الحوكمة الرشيدة، وهو لذلك سيتابع على أعلى المستويات تنفيذ هذه الخطة لرفع المعاناة عن الإخوة السوريين النازحين.

السيّد الرئيس،

تبدو معالجة مشكلة النازحين واللاجئين السوريين لنا جميعاً كواجب إنساني وأخلاقي قبل كلّ شيء. إلّا إنّ الآمال ما زالت معقودة على أن تتمكّن الجهود الديبلوماسيّة القائمة من إيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة المتمادية في سوريا، يسمح بوقف العنف وتحقيق ما يريده السوريون لأنفسهم من إصلاح وديموقراطيّة حقّة، وضمان حقوق جميع مكوّنات المجتمع، بعيداً عن مخاطر التطرّف والتشرذم، كما ويسمح للنازحين السوريين بالعودة بكرامة وأمان إلى أرضهم وديارهم في أقرب الآجال.
لقد أثبتت كل التجارب، في سوريا وغير سوريا، أنّ الحلول الأمنيّة والأساليب العنفيّة تحقق نتائج معاكسة لأهدافها الأساسيّة؛ وإضعاف سوريا، كما إضعاف أيّ دولة عربيّة يضيّع علينا جميعاً فرصاً واسعة في التقدّم والنموّ، مع العلم بأن لا استقرار دائماً ولا ديموقراطيّة فعليّة ولا اعتدال ممكناً في الشرق الأوسط إذا لم يفرض المجتمع الدولي حلاً عادلاً وشاملاً لقضيّة فلسطين المحقّة ولكل أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام.

> إضعاف سوريا، كما إضعاف أيّ دولة عربيّة يضيّع علينا جميعاً فرصاً واسعة في التقدّم والنموّ، مع العلم بأن لا استقرار دائماً ولا ديموقراطيّة فعليّة ولا اعتدال ممكناً في الشرق الأوسط إذا لم يفرض المجتمع الدولي حلاً عادلاً وشاملاً لقضيّة فلسطين المحقّة

السيّد الرئيس،

لقد وفى لبنان بكامل التزاماته لجهة استقبال النازحين وتقديم المساعدات الأساسيّة الأوليّة الممكنة لهم، وعدم إعادتهم قسراً إلى بلادهم، إلّا أنّ مسؤوليّة معالجة هذه المشكلة المتعددة الجوانب تبقى مسؤوليّة دوليّة في طبيعتها وفي العديد من أبعادها. ولبنان، الذي لطالما كانت أبوابه مفتوحة

لاستقبال أشقّائه العرب، ما جعله حاضنة متنوّعة على مرّ السنين، مصرّ على الحفاظ على هذه الصورة وعلى هذا الدور، خصوصاً إذا ما كانت دوافع القدوم إليه تتصل بأسباب سياسيّة أو أمنيّة كالواقع القائم حالياً في سوريا. إلّا أنّ هذه الحركة الكثيفة من النزوح بدأت تترك آثارها وتداعياتها على تركيبة المجتمع اللبناني، خصوصاً على المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة خصوصاً وأنّ قسماً كبيراً من النازحين يقيم في المناطق الأكثر فقراً.

لذلك، فإنّ لبنان يدقّ ناقوس الخطر ويدعو مجدداً إلى تبنّي المقترحات التي قدمها في خطته الشاملة التي من شأنها أن ترفع جانباً من المعاناة مرحلياً، وأن تضع حداً للإشكاليّات المتراكمة التي تولّدها هذه الحالة الطارئة.

وهو يأمل تكراراً في ألّا يأتي الدعم فقط من طريق تقديم المساعدة الماليّة والمادية المتناسبة مع الاحتياجات، بل كذلك من طريق النظر في إمكان إقرار برنامج تقاسم متكافئ للأعباء والأعداد اعتباراً من الحدّ الذي لن يعود فيه ممكناً للبنان استيعاب المزيد من اللاجئين الوافدين من سوريا إلى أراضيه.

هذا هو التزامنا أمام هذا المؤتمر المهم ونداؤنا إليه، مع تكرار الشكر لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة على مبادرته، ولكم سموّ الأمير ولدولة الكويت العزيزة على رعايتكم ودعمكم وحسن استقبالكم.

القمة العربية الرابعة والعشرون

الدوحة – قطر ـ ٢٦ آذار ٢٠١٣

شارك فخامة الرئيس في أعمال القمة العربية الرابعة والعشرين التي استضافتها دولة قطر تحت عنوان: «الأمة العربية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل». أجرى فخامته عل هامش أعمال القمة سلسلة لقاءات مع نظرائه القادة العرب وفي مقدمهم أمير قطر، وأمير الكويت، وملك الأردن، إضافةً إلى عدد من القيادات المشاركة ومنها أمين عام الأمم المتحدة، وأمين عام الجامعة العربية.

الدول العربية
القمة
الدورة العادية
والعشرون

القمة العربية الرابعة والعشرون

الدوحة – قطر ـ ٢٦ آذار ٢٠١٣

سيادة الرئيس،

اجتماعنا اليوم، على أرض دولة قطر العزيزة، يؤكد إرادتنا السياسيّة الثابتة والمتجدّدة في العمل معاً من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات الداخليّة والخارجيّة التي نواجهها كدول وكمجموعة من ضمن ضوابط احترام ميثاق جامعة الدول العربية وآليات العمل العربي المشترك وذلك في خضمّ التحوّلات التاريخيّة الجارية على مستوى العالم العربي، وما يعترضها من عثرات ويشوبها من عنف.

وهو اجتماع يشير إلى أنّ الهمّ الوطني الطاغي في العديد من دولنا لا يمكنه أن يثنينا عن معالجة الهمّ القومي الأشمل، سعياً لتحقيق ما نصبو إليه من استقرار وازدهار وعزّة. تولي القمة العربيّة هذا العام، وللعام الثاني على التوالي، اهتماماً استثنائياً، بالأزمة المتمادية في سوريا.

ومن الطبيعي أن يكون لبنان معنيّاً بصورة مباشرة بمصير هذا البلد الشقيق واستقراره وتقدّمه، وبالتالي بطبيعة التحوّلات الجارية على أراضيه، وذلك بحكم علاقات الجوار والأخوّة والترابط الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين والشعبين. وهو ما زال يأمل في أن تنجح الجهود الديبلوماسيّة، على صعوبتها، في وقف دوّامة القتل والدمار المفجعة، وبلورة حلّ سياسي متوافق عليه من جميع الأطراف، يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكوّنات شعبها وحريّاتهم الأساسيّة، بعيداً عن مخاطر التقاتل والتطرّف والتشرذم. وإنّه ليبقى أقلّ كلفةً أن يأتي هذا الحلّ السياسي متأخّراً، من ألا يأتي أبداً. في انتظار ذلك، وخشية انزلاق اللبنانيين في أتون الفتنة والعنف، على خلفيّة القتال الدائر على الأراضي

> أنّ الهمّ الوطني الطاغي في العديد من دولنا لا يمكنه أن يثنينا عن معالجة الهمّ القومي الأشمل، سعياً لتحقيق ما نصبو إليه من استقرار وازدهار وعزّة

السوريّة، توافق أفرقاء هيئة الحوار الوطني اللبناني، في ما عُرف «بإعلان بعبدا» بتاريخ ١١ حزيران من العام الفائت، على تجنيب لبنان التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمة السوريّة، وتحييده عن الصراعات الإقليميّة والدوليّة وعن سياسة المحاور. ومن هذا المنطلق ننأى بأنفسنا عن القرار الخاص بسوريا.

وقد أحاطت الدولة اللبنانيّة هذا التوافق الميثاقي، بشبكة أمان تمثّلت ببيانات دعم وتأييد لمضمونه ومقاصده صدرت بصورة متتالية عن مجلس الأمن الدولي والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، وكان آخرها البيان الصادر عن الرئاسة الدوريّة لمجلس الأمن بتاريخ ١٥ آذار الجاري، والبيان الذي صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة في الثاني والعشرين منه (بُعيد استقالة الحكومة اللبنانية).

إلا أنّه بات واضحاً بعد مرور أكثر من تسعة شهور على صدور «إعلان بعبدا» أنّه أصبح بحاجة لتحصين داخلي وإقليمي ملحّ، في ضوء عدم التزام بعض الأطراف المتعارضة بمضمونه وبما دعا إليه من تحييد وعدم استعمال لبنان مقراً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلّحين إلى سوريا. ولكن هذا يتطلب أيضاً من الجهات السورية المتعارضة أن تمتنع بدورها عن استعمال لبنان وأراضيه للأعمال العسكرية.

إنّ واجب الالتزام «بإعلان بعبدا» والمحافظة على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي مسؤوليّة لبنانيّة قبل كلّ شيء. إلّا أنّها من منطلق الأخوة والتضامن، مسؤوليّة لبنانيّة عربيّة مشتركة. ولنا في اتفاق الطائف عام ١٩٩١، ومن بعده في اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، خير مثال على قدرتنا، متعاونين متعاضدين، على اجتراح الحلول للأزمات التي قد تواجه مسيرات أوطاننا، وتغليب هذه الحلول السياسيّة من طريق الحوار والتوافق وقوّة المنطق والحكمة والإقناع، وما يستتبع ذلك من دعم واحتضان؛ إضافةً لما أخذناه على أنفسنا من التزام العمل على تطبيق القرار ١٧٠١، بالتعاون مع قوات اليونيفيل العاملة في الجنوب اللبناني.

تعلمون أيّها الإخوة أنّ للبنان وضعاً خاصّاً، وأنّه محكوم بمنطق التوافق على قاعدة ميثاقيّة راسخة. وقد أثبتت التجربة التاريخيّة استحالة غلبة

لنا في اتفاق الطائف عام ١٩٩١، ومن بعده في اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، خير مثال على قدرتنا، متعاونين متعاضدين، على اجتراح الحلول للأزمات التي قد تواجه مسيرات أوطاننا

فريق طائفي أو مذهبي بعينه على فريق آخر، وأنّ خسارته لاستقراره تتسبّب بخسارة تطاول الجميع، عدا ما قد تشكّله من مخاطر على الأمن والسلم الإقليميين. لذا يحدوني الواجب الوطني والقومي، لتوجيه نداء ملحّ من هذا الموقع بالذات، إلى جميع المعنيين بالشأن اللبناني لوعي أهميّة الالتزام الدقيق «بإعلان بعبدا»، وتشجيع جميع الأطراف اللبنانيين إلى أي فئة انتموا، على الالتزام قولاً وفعلاً بمضمون هذا الإعلان، وتحسّس مخاطر انزلاق لبنان أو توريطه في تجاذبات الصراع الإقليمي.

ونأمل في أن يتزامن التحييد والاستقرار الذي نعمل من أجله، مع عودة الإخوة العرب إلى الربوع اللبنانيّة التي تفتقدهم منذ فترة من الزمن، وهم يعلمون أنّهم موضع ترحيب وتقدير ومودّة بين أهلهم وإخوتهم على الدوام.

وعلى الرغم ممّا تسمح به الأنظمة اللبنانية من حرية رأي، ضمن ضوابط القانون، فإن الثابت والأكيد أن سياسة الدولة اللبنانية، المتمثّلة برئيسها هنا، حريصة كل الحرص على المحافظة على أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وأسماها، على قاعدة الأخوّة والتضامن، ورفض أيّ تدخّل في شؤونها الداخلية.

من جهة ثانية، باتت مشكلة النازحين السوريين تشكّل عبئاً إضافياً ضاغطاً على الأوضاع العامة في البلاد، وقد ارتفع عددهم إلى ما يوازي ربع سكّان لبنان. وإذا ما كانت الدولة اللبنانيّة قد قرّرت عدم إقفال حدودها أمام هؤلاء النازحين وعدم إعادتهم قسراً إلى بلادهم، وكذلك تقديم الخدمات الأساسيّة الممكنة لهم، فإنّ متابعة الأوضاع على أرض الواقع تشير إلى إمكان نشوء مشكلات أمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة جديّة، جرّاء تنامي أعداد اللاجئين إلى حدود تفوق الطاقة القصوى للاستيعاب. وهذا يستوجب بحثاً جدّياً في سبل حلّ هذه المشكلة المتفاقمة في بلد يقوم على رقعة جغرافيّة محدودة المساحة والموارد والإمكانات، وعلى توازنات دقيقة، في وقت نسعى فيه إلى التزام أصول الممارسة الديموقراطية والعودة إلى منطق الحوار وتلافي المخاطر الناتجة من تصاعد وتيرة التشنّج الفئوي.

لذلك، وتلافياً لنشوء مشكلات بالغة الخطورة جرّاء استمرار تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان، من شأنها أن تؤثّر سلباً على الأمن والسلم الداخليين والإقليميين، أناشد بصورة ملحّة الإخوة العرب والمجتمع الدولي في مناسبة انعقاد هذه القمة، النظر في إمكان الدعوة إلى مؤتمر دولي

> إنّ متابعة الأوضاع على أرض الواقع تشير إلى إمكان نشوء مشكلات أمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة جديّة

خاص بموضوع اللاجئين السوريين، لا يكتفي فقط بالدعوة إلى التزام التعهدات الماليّة التي سبق وأُعلن عنها في المؤتمر الدولي الخاص الذي قامت دولة الكويت مشكورة باحتضانه، بل يباشر البحث في طرق تقاسم الأعباء والأعداد، من منطلق المسؤوليّة المشتركة. كما أننا نقترح تشكيل لجنة عربية خاصة تتولى الاشراف على ملف النازحين بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة وتتابع مستجداته وتعالج تداعياته.

السيّد الرئيس،

وفي وقت نسعى فيه لإعلاء شأن الاصلاح والديموقراطية والحرية في العالم العربي كيف يجوز لنا أن نسمح بأن تقوم أعمال خطف مواطنين عرب من قبل مواطنين عرب آخرين كما هي حال اللبنانيين المخطوفين على الأرض السورية وتحديداً أولئك المحتجزين في أعزاز والذين خُطفوا منذ أكثر من تسعة شهور وهم عائدون من رحلة حج. في حين يستقبل لبنان مئات الآلاف من الأشقاء السوريين النازحين وهي مناسبة كي نوجّه نداءً ملحاً إلى رئيس القمة والأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى الدول الشقيقة والصديقة المؤثرة لبذل كل جهد عملي ممكن لإنهاء هذه المعاناة الانسانية وتحرير هؤلاء اللبنانيين المختطفين في أقرب وقت.

يتحكّم بمستقبلنا كمجموعة قوميّة، في هذه المرحلة المفصليّة من تاريخ العالم العربي، مدى نجاحنا في تحديد مواقف ورؤى واضحة من تحديات مشتركة باتت تطرح علينا في مجالات محوريّة عديدة ومنها:

أولاً: حسم موضوع اختيار الأنظمة السياسيّة التي نريد. ففي وقت تبدو شعوبنا توّاقة إلى الديموقراطيّة، ورافضة أي شكل من أشكال الدكتاتوريّة والاستبداد، وتحاذر مخاطر الشرذمة والتقسيم، فإنّه يبقى لزاماً علينا توضيح مضامين هذه الديموقراطيّة في دساتير تعكس الرأي الغالب للشعب في جميع مكوّناته، وتضمن الحريّات الأساسيّة، وتسمح بالمساءلة والمحاسبة والتداول الدوري والسلمي للسلطة.

ويهمّني هنا، في هذه المرحلة التأسيسيّة التي تتلمّس في خلالها شعوبنا ودولنا خياراتها السياسيّة الفضلى، أن أؤكد أهميّة إشراك جميع المكوّنات الحضاريّة والثقافيّة لمجتمعاتنا في الحياة السياسيّة لدولنا وفي إدارة الشأن العام بصورة

> كيف يجوز لنا أن نسمح بأن تقوم أعمال خطف مواطنين عرب من قبل مواطنين عرب آخرين كما هي حال اللبنانيين المخطوفين على الأرض السورية وتحديداً أولئك المحتجزين في أعزاز

متكافئة وعادلة، خصوصاً وقد كانت لهذه المجموعات المكوّنة للذات العربيّة، ومن بينها المكوّن المسيحي، كما أشرت إلى ذلك في كلمتي أمام القمة العام المنصرم، مساهمات جوهريّة في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربيّة وفي الدفاع المستمرّ عن قضيّة فلسطين وقضايا العرب المحقّة في مجالات الفكر والفنّ والأدب والديبلوماسيّة، كما في ساحات المواجهة والنضال.

ثانياً: إعداد تصوّر متكامل حول كيفيّة مواجهة التحدّي الإسرائيلي واسترجاع الحقوق العربيّة.

لم تفض جهود العقود الماضية في الواقع إلى أيّ حلّ فعلي لقضيّة الشرق الأوسط ولقضيّة فلسطين، بالرغم من أنّ المجتمع الدولي تمكّن من صوغ المبادئ والأسس التي لا بدّ من أن يبنى عليها مثل هذا الحلّ. كما أنّ الدول العربيّة لم تتمكّن من فرض تطبيق المبادرة العربيّة للسلام التي أقرّتها قمة بيروت بالإجماع منذ أكثر من عقد من الزمن، وما زال العدوّ الإسرائيلي يتمادى في احتلاله وتعنّته ورفضه لحق العودة، وسعيه لتهويد الأماكن المقدّسة وإقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة، إضافةً إلى انتهاكاته اليوميّة المدانة للأجواء وللسيادة اللبنانيّة.

لذا، وفي موازاة السعي الدائم والواجب لتجميع عناصر القوّة ومجمل القدرات القوميّة الكفيلة برفع هذا التحدّي، فإنّه لا يسعنا إلا أن نستمر بالدفع باتجاه بلورة إرادة سياسيّة دوليّة جادّة، تعمل على فرض حلّ عادل وشامل لجميع أوجه الصراع العربي الإسرائيلي ضمن مهل زمنيّة محدّدة، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، وعلى الانتقال من مرحلة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلى مرحلة قيام هذه الدولة بصورة فعلية وناجزة.

> لا يسعنا إلا أن نستمر بالدفع باتجاه بلورة إرادة سياسيّة دوليّة جادّة، تعمل على فرض حلّ عادل وشامل لجميع أوجه الصراع العربي الإسرائيلي ضمن مهل زمنيّة محدّدة

ثالثاً: صوغ سياسة خاصة بالشأن الاقليمي تسمح بالمحافظة على السيادة والمصالح والحقوق، استناداً إلى شرعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وبالنسبة إلى مجمل هذه التحديات فإنّي على يقين، بأننا إذا ما أخلصنا وعقدنا العزم على توحيد صفوفنا، وإعلاء شأن مجتمعاتنا على قاعدة العلم والمعرفة والديموقراطيّة الصحيحة الضامنة للحقوق والحريّات، وعملنا على التوفيق بين مستلزمات الحداثة وواجب التمسّك بالقيم الملازمة للهويّة، أمكننا إعادة بلورة مشروع عربي جامع وتوفير مقوّمات تحقيقه، وتعزيز مكانتنا بين الأمم، والمساهمة بصورة أفعل وأبهى في حركة تقدّم الشعوب.

إضافة إلى أهمية الاضطلاع بدور رائد على الصعيد الدولي لتعزيز حوار الحضارات والثقافات والديانات.

على هذا العهد، أشكركم سموّ الأمير على استضافتكم لهذه القمّة وعلى حسن الوفادة والتنظيم، مقدّرين لكم كريم رعايتكم للجالية اللبنانيّة في قطر، والدور المحوري الذي اضطلعتم به لمساعدة لبنان إثر عدوان تموز ٢٠٠٦ ولإخراجه من أزمته عام ٢٠٠٨، آملين في التمكّن من المضيّ قدماً، بدعمكم، ودعم القادة العرب، في الجهد الهادف لتجنيب لبنان مخاطر العنف، وتحييده بصورة فعليّة وكاملة عن الأزمات الإقليميّة التي تتهدّد استقراره وروح الوفاق التي بنى عليها جوهر كيانه، وتعزيز مستلزمات نموّه وتقدّمه وازدهاره.

وشكراً».

إذا ما أخلصنا وعقدنا العزم على توحيد صفوفنا أمكننا إعادة بلورة مشروع عربي جامع وتوفير مقوّمات تحقيقه، وتعزيز مكانتنا بين الأمم، والمساهمة بصورة أفعل وأبهى في حركة تقدّم الشعوب

القمة العربية الإفريقية الثالثة

الكويت ـ ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٣

القمة العربية الإفريقية الثالثة – «شركاء في التنمية والاستثمار»

«إن الدول الإفريقية الصديقة ستكون حريصة على الدوام، على توفير الحماية القانونية لكل مستثمر، ولكل مقيم على أرضها، وبصورة خاصة أولئك الذين ينتمون إلى وطننا وعالمنا العربي، لحمايتهم جرّاء محاولات إسرائيل الشرسة لمنعهم من القيام بأنشطتهم».

القمة العربية الإفريقية الثالثة
الكويت - ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٣

اسمحوا لي بداية أن أشجب العمل الوحشي الارهابي الذي استهدف السفارة الايرانية ومحيطها وسبّب سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى اللبنانيين والايرانيين. وإذ أعرب عن شكري لمشاعر التضامن واستنكاركم الجريمة وتعزيتكم فإنني أؤكد أنّ لبنان سوف لن يسمح للإرهاب المستورد بزرع الرعب وتفجير نسيجه الاجتماعي والانساني. كما لن يسمح للخلافات والعداوات الخارجية بأن تتّخذ أرضنا ساحة لتصفية حساباتها.
وإنّني من هذا الصرح الكريم، وأمام هذا الحشد، أناشد المجتمع الدولي التعمّق في بحث خلفيات مثل هذه الأعمال والحؤول دون تكرارها لأنّ الوقت حان لتلتقي القيادات المسؤولة وأهل الاعتدال على مساحة المشرق للتفاوض بشجاعة وعقلانية وحكمة لإيجاد حلول متوازنة للمشكلات المطروحة، بما يحفظ مصالح جميع الأطراف، ويصون وحدتنا ويحصّن شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدولنا.

السيد الرئيس
الإخوة الرؤساء،

شكراً سموّ الأمير بداية على تنظيم هذا المؤتمر الهام في مضمونه ومراميه على أرض الكويت العزيزة وعلى حرارة الاستقبال وحسن الوفادة. وأنتم كنتم على الدوام في طليعة الدول الرائدة والحريصة على التعاضد العربي-العربي والعربي-الإفريقي وقد وضعتم موضوع التعاون فعلاً في سلّم أولويات سياستكم الخارجية.

السيد الرئيس،
الإخوة الرؤساء،

ينعقد مؤتمرنا في وقت يبحث العالم عن إمكانات تحفيز النمو الاقتصادي

> يبحث العالم عن إمكانات تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين معدلاته، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية

وتحسين معدلاته، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الاستقرار والهناء الذي تتوق إليه الشعوب.

فالقارة الأوروبية لا تزال تعاني نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومعدل النمو المتوقع لسكانها عام ٢٠١٤ هو على مستوى ١,٠١ في المئة، والقارة الأميركية قد تحقق نسبة نمو على مستوى ٢,٨ في المئة، رغم التنافس القائم حيال بعض الخيارات السياسية والاقتصادية.

وهناك آمال معلّقة على النمو المتوقع في جنوب شرقي آسيا، خصوصاً الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، واليابان، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو فيها نسبة ٥ في المئة. ويسرنا أن تكون المنطقة الثانية لتوقعات النمو الجيد هي القارة الأفريقية، حيث توحي المؤشرات أن النمو في العام ٢٠١٤ سيكون ما بين ٤,٥ في المئة و٥ في المئة، ومنطقة النمو الثالثة هي هنا في الدول العربية الخليجية، إضافة إلى العراق، حيث معدل النمو المتوقع وسطياً، يوازي توقعات النمو في القارة الإفريقية. هذه وقائع صلبة تمهّد لتقويمنا لآفاق التعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك، الذي ينعقد مؤتمرنا اليوم تحت عناوينه المحفّزة الكبرى.

إن النمو في القارة الإفريقية، التي نتشرّف بلقاء رؤسائها وقادتها اليوم، يستند إلى توسّع فرص الانتاج وتنوّعه، وتطوّر الخدمات الصحية والتعليمية، واكتشافات جديدة للنفط والغاز، بصورة، باتت تبدو فيها الحاجة للاستثمار كبيرة وواعدة.

وتالياً، فإن أحد الأسئلة المطروحة على مداولاتنا هو حول كيفية الربط بين فرص الاستثمار في القارة الإفريقية، وتوفّر الأموال الاستثمارية بصورة خاصة لدى الدول العربية، وعلى رأسها دول منطقة الخليج.

لا شك في أن مساعي التقارب العربي الإفريقي، بدأت تظهر منذ أوائل الستينيات، وخير دليل على ذلك، قرار إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي اتخذ في العام ١٩٧٣، وتأسّس في السودان، البلد العربي الأفريقي بامتياز في العام ١٩٧٥. كما أن المؤسسات العربية، التي دُعيت إلى المشاركة في تمويل البنية التحتية والتجارة البينية بين الدول المتعاقدة، ساهمت بدعم اقتصادات عدد من الدول الإفريقية، ومنها البنك الاسلامي للتنمية، وصندوق التنمية العربي، والكويتي، والسعودي، وصندوق أبو ظبي، والبنك العربي الأفريقي، وصندوق التنمية التابع لمنظمة

أن مساعي التقارب العربي الإفريقي، بدأت تظهر منذ أوائل الستينيات، وخير دليل على ذلك، قرار إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

أوبك، والذي أُسّس لتعويض الدول النامية عن وقع زيادات أسعار النفط أواسط السبعينيات، ووفّرت ١٧,٦ مليار دولار من التمويل التسهيلي لعدد من الدول والمؤسسات الإفريقية.

ورغم هذه الأرقام، التي تبدو معتدلة إذا احتسبنا أنها مجمل ما توافر على مدى ٣٧ عاماً، ثمّة شعور بأننا لم ننجح كفاية في إغناء تعاوننا المشترك بالقدر المناسب.

فاجتماعات القمّة الدورية لم تنعقد سوى في دورات ثلاث، بينما كان من المفترض بمؤتمرنا اليوم أن يكون المؤتمر الثاني عشر. فلنغتنم هذه المناسبة إذاً، لإعادة تأكيد عزمنا على تثبيت دورية هذه القمم، بحيث تلتئم فعلاً كل ثلاث سنوات، كما اتُفق عليه، وفقاً لما تفترضه الروابط الثقافية والحضارية التي تشدّنا إلى بعضنا، وأهمية المصالح الاقتصادية المشتركة التي نتطلّع إليها.

وفي موازاة الجهد الواجب لتكثيف جهودنا المشتركة على الصعيد الحكومي، فإنه من دواعي الارتياح أن يكون القطاع الخاص، قد واكب بصورة مفيدة التطورات الأساسية الجارية في القارة الإفريقية، وهو لم يتوانَ عن الانخراط في النشاط الاستثماري، وخصوصاً من خلال أبناء الجالية العربية واللبنانية، المتجذّرة في الأرض الإفريقية العزيزة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد أتاحت لي زيارتي التاريخية لبعض الدول الإفريقية العام الفائت، أن أعاين عن كثب عمق العلاقة والروابط القائمة والمعاملة الطيبة التي يلقاها أبناؤنا من رؤساء الدول والحكومات. وينبغي استكمال هذه الزيارات للدول الأخرى من أجل تعزيز العلاقات الرسمية.

أبناء هذه الجاليات جلبوا معهم من لبنان ومن الشرق، مهاراتهم وحبّهم للعمل وتعلّقهم بالقيم الإفريقية – العربية المشتركة. وبعدما انخرطوا بداية، وبصورة أساسية في عالم التجارة، باتوا اليوم مجلّين في عالم الصناعة والبناء وإنشاء مراكز التسوّق، لا بل في العمل المصرفي، وصولاً إلى قطاع الاتصالات. كذلك نجحوا في تنفيذ العقود الانشائية على صعيد الدراسات والتخطيط والتنفيذ في غرب إفريقيا وشرقها. وهم يشكلون في الواقع جسر عبور وتواصل منتج وخلّاق بين منطقتينا على أكثر من صعيد.

مقابل ذلك كله، نحن نعلم أن اللبنانيين والعرب المنخرطين في عالم الاستثمار، يواجهون صعوبات جمّة أحياناً، جرّاء محاولات إسرائيل الشرسة لمنعهم من القيام بأنشطتهم، وفقاً لما يدفعهم إليها طموحهم وحقهم المشروع. إلّا أننا على

> أبناء هذه الجاليات جلبوا معهم من لبنان ومن الشرق، مهاراتهم وحبّهم للعمل وتعلّقهم بالقيم الإفريقية_ العربية المشتركة

يقين، بأن الدول الإفريقية الصديقة، التي تبني أنظمتها على قواعد الديموقراطية والقانون، ستكون حريصة على الدوام، على توفير الحماية القانونية لكل مستثمر ولكل مقيم على أرضها، وبصورة خاصة أولئك الذين ينتمون إلى وطننا وعالمنا العربي.

أيها السادة،

لقد عانت إفريقيا والمنطقة العربية طويلاً، من التداعيات السلبية للتوترات الداخلية التي أضعفت قواها، ومن الحروب الخارجية التي بدّدت ثرواتها، ومنعتها من تكريس الوقت والقدرات الكافية للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

إلّا أننا نتابع بكثير من السعادة والأمل، التطور اللافت في القارة الأفريقية نحو الديموقراطية وترسيخ الاستقرار، ونأمل خيراً في الحراك العربي الواسع نحو الديموقراطية والحرية والاصلاح، بالرغم ممّا يشوب هذا الحراك من عنف وقمع ومخاطر تطرّف وغلوّ.

كما نعمل في لبنان عبر «إعلان بعبدا» على تحييد بلدنا عن الصراعات والتوترات والانعكاسات السلبية المتأتية عنها. ونجهد مع الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي على معالجة الخسائر الاقتصادية التي مني بها لبنان والمقدّرة من البنك الدولي بـ ٧,٥ مليار دولار. كما نثابر على إيجاد الحلول السريعة لمعضلة اللاجئين السوريين التي تتفاقم بدرجة كبيرة تنذر بالخطر الوجودي على الكيان اللبناني وليس فقط على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني فيه.

وسنظل نسعى ونطالب ونناضل، من أجل إقامة سلام عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي الاسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام التي أُقرّت بالإجماع في بيروت عام ٢٠٠٢.

نعلم جميعاً أن لا استثمار من دون استقرار، ولا استقرار ولا اعتدال من دون عدالة، وهي عدالة، يقع على عاتق المجتمع الدولي إحقاقها، وعلى عاتقنا نحن كمجموعتين صديقتين ومتضامنتين، النظر في كيفية العمل والضغط من أجل توفير شروطها وفرضها، خدمة لقضية السلام التي ننشدها، وتأميناً لخير شعوبنا وتقدّمها وهنائها.

شكراً.

نعلم جميعاً أن لا استثمار من دون استقرار، ولا استقرار ولا اعتدال من دون عدالة، وهي عدالة، يقع على عاتق المجتمع الدولي إحقاقها

مؤتمر القمة العربية الخامسة والعشرين

دولة الكويت: الكويت ـ ٢٥ آذار ٢٠١٤

الدعوة لتكريس جهد عربيّ استثنائي ومتكامل، لإقناع أكبر عدد ممكن من الدول، لتقاسم أعداد اللاجئين السوريين، من منطلق المسؤوليّة الإنسانيّة والقانونيّة الدوليّة المشتركة، والعمل على إقناع الأطراف الداخليّة والدوليّة المعنيّة، بضرورة توسيع أطر إيواء النازحين، في مناطق آمنة داخل الأراضي السوريّة.

مؤتمر القمة العربية الخامسة والعشرين

دولة الكويت: الكويت ـ ٢٥ آذار ٢٠١٤

السيّد الرئيس،
أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،
أيّها الإخوة،

يسرّنا أن نلتقي اليوم، تحت راية العروبة الجامعة، في رحاب دولة الكويت العزيزة، وبرعاية سموّ أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي يجمعنا دوماً على مقاصد الخير والعزّة. تعتملنا في هذه الظروف المفصليّة الدقيقة، هموم وتطلّعات وطنيّة وقوميّة شاملة، في ضوء التحوّلات التاريخيّة التي يشهدها عالمنا العربي، وما يرافقها من شوائب وتحديات. ذلك أنّ الحراك العربي العام، يبدو منفتحاً على آفاق التغيير والتقدّم؛ إلاّ أنّه بات يعاني بوضوح، مخاطر التطرّف والتشرذم والاستبداد والإرهاب.

> ذلك أنّ الحراك العربي العام، يبدو منفتحاً على آفاق التغيير والتقدّم؛ إلاّ أنّه بات يعاني بوضوح، مخاطر التطرّف والتشرذم والاستبداد والإرهاب

من هنا، فإنّ مستقبل شعوبنا ودولنا ومجموعتنا بالذات، يبدو متوقّفاً خلال السنوات المقبلة، على مدى نجاحنا في جبه هذه التحديات. وهذا يعني على الصعيد العملي، مدى نجاحنا أولاً، في المساهمة بتغليب قوى الاعتدال على مساحة العالم العربي، في وجه التيّارات، التي باتت تجنح نحو التطرّف والغلوّ، مع ما يتطلّب ذلك من وعي للمخاطر، ومن عمل تربويّ وتنمويّ دؤوب وهادف، من دون التخلّي بطبيعة الحال، عن واجب البحث الدائم عن العدالة، وعن الحقّ في مقاومة الاحتلال، وفقاً لما نصّت عليه شرعة الأمم المتحدة.

ويعني كذلك مدى مقدرتنا على اختيار نظمنا السياسيّة الفضلى، في ضوء ما نشهده من مخاطر انزلاق نحو التشرذم أو الأحاديّة والظلم. ويقيني أنّ الأنظمة القائمة على الديموقراطيّة الحقّة، وعلى نهج الحوار والمشورة والتوافق، والملتزمة حريّة الرأي والمعتقد، وضمان حقوق جميع المكوّنات الحضاريّة لمجتمعاتها، هي الكفيلة بتوفير الاستقرار والتنمية المستدامة

لشعوبها. وقد جاء التقدّم المحرز في مصر وتونس، في مجال إقرار دساتير عصريّة ومحفّزة، كعنصر مشجّع في هذا الاتجاه.

سيتوقّف الأمر ثالثاً، على مدى نجاحنا في توحيد الصفّ العربي على أسس قوميّة واضحة، وفي تطوير جامعة الدول العربيّة، وتفعيل آليّة العمل العربي المشترك.

كذلك سيتوقّف على فرص بلورة حلّ متفاوض عليه، للاشتباك الإقليمي القائم بأوجه مختلفة، على الساحة العربيّة بالذات، والذي نعاني تداعياته السلبيّة، مع ما بات يتسبّب به من توتّر مذهبي ومناخات فتنة. ومثل هذا الحلّ لا بدّ من أن يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول، والاعتراف المتبادل بمصالحها المشروعة، وعدم التدخّل في شؤونها الداخليّة.

ويبقى التحدّي الأبرز، مدى قدرتنا على التأثير والضغط، لفرض حلّ عادل وشامل، لجميع أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي، بعيداً عن الحلول الثنائيّة أو الجزئيّة، استناداً إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والبنود المتكاملة للمبادرة العربيّة للسلام، التي تؤكّد الحقّ العربي في الأرض، وفي قيام الدولة الفلسطينيّة الحرّة والمستقلّة، وضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة، التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين؛ ومنها لبنان، ذلك في وقت ما زالت إسرائيل تتمادى في احتلالها وتعنّتها، وسعيها لتهويد الأماكن المقدّسة، وممارساتها العدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطيني.

لذا، فإنّنا نأمل من القيادة الفلسطينيّة، التي تربطنا بها علاقات ثقة وأخوّة، في أن تستمرّ في موقفها الثابت، والمتجانس مع الموقف العربي العام، وفقاً لما عبّرت عنه المبادرة العربيّة للسلام؛ مع علمنا، بصعوبة المرحلة وتعقيداتها. ونأمل كذلك من القمة العربيّة، في أن تعيد تفعيل أعمال «لجنة المتابعة»، تمكيناً لها من مواكبة الجهود الديبلوماسيّة القائمة، بشكل مؤثّر وفاعل، وصون حقوق كل الدول العربيّة المعنيّة ومصالحها، بعناصر الحلّ النهائي للصراع، ومن بينها لبنان.

ويهمّني بشكل خاص، في وجه المأساة الإنسانيّة التي ما زال يعاني منها مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول المضيفة في حدود إمكاناتها، أن أوجّه عناية القمة، ومن خلالها المجتمع الدولي، إلى ضرورة تعزيز وسائل الدعم المادي لوكالة الأونروا، بصورة تمكّنها من تلبية كامل الاحتياجات الحياتيّة المتزايدة للاجئين الفلسطينيين

> نأمل كذلك من القمة العربيّة، في أن تعيد تفعيل أعمال «لجنة المتابعة»، تمكيناً لها من مواكبة الجهود الديبلوماسيّة القائمة

وذلك في انتظار إيجاد الحلّ السياسي النهائي لقضيّتهم، على قاعدة حقّهم الطبيعي في العودة، والاستمرار في تقديم الدعم المالي اللازم لاستكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

أما في ما يتعلّق تحديداً بالأزمة السوريّة، المتمادية منذ ثلاث سنوات، فقد حاول لبنان في المبدأ والأساس، تحييد نفسه قدر الإمكان، عن التداعيات السلبيّة لهذا النزاع، رغم أنّه معنيّ في الوقت نفسه، بمجريات الأمور في هذه الدولة الشقيقة والجارة، وبمستقبلها، وطبيعة النظام الذي ستستقرّ عليه.

من هنا، حرصنا على تغليب منطق التفاوض والحوار، وتشجيع كلّ جهد ممكن، للتوصل إلى حلّ سياسي سريع ومتوافق عليه، يعيد لسوريا استقرارها ووحدتها. حل، يوقف المأساة الأكبر إنسانياً وأخلاقياً وحضارياً منذ الحرب العالمية الثانية، ويسمح بتحرير جميع المخطوفين، وعلى رأسهم المطرانان بولس اليازجي ويوحنا ابراهيم، ويضمن حقوق جميع مكوّنات شعبها المتجذّر في الحضارة، وذلك بعيداً عن أيّ تدخّل عسكري خارجي، ومن مخاطر التشرذم والفوضى والتطرّف والإرهاب، بما يتوافق مع أهداف مؤتمر جنيف، ومع تطلّعات السوريين وطموحاتهم.

> حاول لبنان في المبدأ والأساس، تحييد نفسه قدر الإمكان، عن التداعيات السلبيّة لهذا النزاع، رغم أنّه معنيّ في الوقت نفسه، بمجريات الأمور في هذه الدولة الشقيقة والجارة

السيّد الرئيس،

في مواجهة التحديات الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي باتت تتهدّد لبنان منذ اندلاع الأزمة السوريّة، قام جهد دوليّ مشكور ومميّز، لمساعدتنا في رفع هذه التحديات، فتمّ إنشاء مجموعة دوليّة لدعم لبنان، في مناسبة انعقاد الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٣، صدر بنتيجة مؤتمرها التأسيسي، كذلك صدرت في ختام اجتماعها التقويمي الأخير في باريس، بتاريخ ٥ آذار الجاري، خلاصات متكاملة لدعم استقرار لبنان، واقتصاده الوطني، وقدرات قوّاته المسلّحة، والجهد المبذول، لمواجهة المشكلة المتفاقمة للاجئين السوريين على أراضيه. وهي دعت من هذا المنطلق، إلى تحييد لبنان عن التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة، خصوصاً من طريق العمل على تطبيق «إعلان بعبدا»، الذي أقرّته هيئة الحوار الوطني، وتنفيذ كامل مندرجات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وقرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة، بما في ذلك قرار إنشاء

المحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان، التي باشرت أعمالها مطلع هذا العام. كذلك تمّ إقرار مبدأ تقاسم الأعباء الماليّة والأعداد، في ما يتعلّق بمشكلة اللاجئين السوريين، والتوافق على آليّات جديدة لتمويل مشاريع دعم الاقتصاد اللبناني؛ والترحيب بعزم إيطاليا، عقد مؤتمر دولي، لدعم قدرات القوّات المسلّحة اللبنانيّة، والترحيب كذلك بالهبة الاستثنائيّة، التي قدّمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، لشراء أسلحة حديثة للجيش اللبناني، من الدولة الفرنسيّة الصديقة، بقيمة ثلاثة مليارات دولار أميركي.

ونحن على يقين، أنّه لا يمكن للأشقّاء العرب، أن يكونوا أقلّ حرصاً على دعم لبنان، من حرص مجموعة الدعم الدوليّة، التي تتشكّل من كل الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، والمفوضيّة العليا للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمفوضيّة السامية للاجئين، مع العلم، أنّ الاجتماعات المتخصّصة اللاحقة لهذه المجموعة، ستكون منفتحة على أكبر عدد ممكن من الدول الصديقة والقادرة.

> نحن على يقين، أنّه لا يمكن للأشقّاء العرب، أن يكونوا أقلّ حرصاً على دعم لبنان، من حرص مجموعة الدعم الدوليّة

لذا، يهمّني من على هذا المنبر، توجيه نداء ملحّ إلى الإخوة القادة العرب، للاستمرار بدعم لبنان بالطرق المناسبة، على الصعيدين الثنائي والدولي، خصوصاً من خلال الانخراط في الجهد الهادف، لضمان تنفيذ كامل خلاصات مجموعة الدعم الدوليّة، في مختلف المجالات، ولاسيّما منها في المجالات الآتية:

١- تشجيع جميع الأطراف الداخليين والإقليميين، على التزام مبدأ تحييد لبنان قولاً وفعلاً عن النزاعات الإقليميّة، كما أقرّه «إعلان بعبدا»، وإعادة ترسيخ التوافق الداخلي والإقليمي بهذا الشأن، بالتماهي مع الإجماع الدولي القائم حول هذا الموضوع، والمساعدة في ضبط الأوضاع على طول حدودنا الشرقيّة، ومنع الأعمال العدائيّة على طرفيّ هذه الحدود، ومتابعة العمل على تنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١، ووضع حدّ للانتهاكات الإسرائيليّة المتمادية للسيادة اللبنانيّة وتهديداتها المستمرّة.

٢- التجاوب مع الدعوة التي سيوجّهها البنك الدولي، إلى المشاركة في تمويل مشاريع الدعم الاقتصادي الخاصة بلبنان، من خلال

الصندوق الائتماني الذي أنشئ لهذا الغرض، إضافةً إلى طرق الدعم الثنائي الموازية، مع العلم، أنّ التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة على مجمل الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في لبنان، بعيدة المدى، وستستوجب سنوات عديدة من المتابعة والاهتمام، بما في ذلك، في المرحلة التي ستلي مرحلة السلام وإعادة الأعمار في سوريا.

٣- تلبية الدعوة التي ستوجّه من الحكومة الإيطاليّة والأمم المتحدة، إلى الدول القادرة، للمشاركة في مؤتمر روما لدعم الجيش اللبناني، والمساهمة بدعم أعمال هذا المؤتمر وتوفير شروط نجاحه؛ وذلك في ضوء المهام الوطنيّة، التي يضطلع بها هذا الجيش، في الدفاع عن السيادة، والمحافظة على الديموقراطيّة والسلم الأهلي، ومحاربة الإرهاب.

٤- العمل على ضمان قيام الدول، التي التزمت تقديم مساهمات ماليّة في مؤتمريّ الكويت للدول المانحة، بتسديد كامل التزاماتها. وبما أنّ هذه المساهمات، تذهب في معظمها إلى المنظمات الدوليّة المعنيّة بأوضاع اللاجئين، فلا بدّ من القيام بجهد موازٍ، من الأشقّاء العرب والمجتمع الدولي، لتقديم مساعدات ماليّة مباشرة للإدارات الحكوميّة اللبنانيّة، من أجل مساعدتها في تسديد النفقات الإضافيّة، التي تتسبّب بها الحاجة، لتلبية احتياجات اللاجئين، في مجالات الصحّة والاستشفاء والتعليم، وتوفير الطاقة الكهربائيّة والموارد المائيّة.

> تلبية الدعوة التي ستوجّه من الحكومة الإيطاليّة والأمم المتحدة، إلى الدول القادرة، للمشاركة في مؤتمر روما لدعم الجيش اللبناني

السيّد الرئيس،

إنّ المشكلة المتفاقمة للاجئين السوريين في لبنان، باتت تشكّل تهديداً وجوديّاً، من شأنه أن يزعزع أسس البنيان اللبناني، والحاجة ماسّة وملحّة، لتكريس جهد عربيّ استثنائي ومتكامل، لإقناع أكبر عدد ممكن من الدول، لتقاسم أعداد اللاجئين، من منطلق المسؤوليّة الإنسانيّة والقانونيّة الدوليّة المشتركة، مع العلم أنّ عدد الدول التي وافقت لغاية الآن، على المشاركة في استقبال لاجئين سوريين على أراضيها، لم يتجاوز العشرين دولة، ومجمل اللاجئين الذين تمّ استقبالهم في هذه الدول لغاية الآن، لا يتجاوز بضعة آلاف. كذلك يتوجّب العمل، على إقناع الأطراف الداخليّة والدوليّة المعنيّة،

بضرورة توسيع أطر إيواء النازحين، في مناطق آمنة داخل الأراضي السوريّة بالذات؛ وتكثيف الجهود الإقليميّة والدوليّة المبذولة، لإيجاد حلّ سريع للأزمة السوريّة، يسمح للاجئين السوريين، بالعودة إلى أرضهم وديارهم بصورة كريمة وآمنة.

ولا بدّ لي، من أن أنبّه في هذا المجال، إلى أنّ لبنان، الذي بات يزدحم باللاجئين الوافدين من سوريا، بما يفوق مساحته وقدراته المحدودة، بما في ذلك عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، لم يعد في استطاعته على الصعيد العملي، استيعاب المزيد من هؤلاء اللاجئين على أراضيه، وقد باتوا يشكّلون أكثر من ٣٢ في المئة من مجمل عدد سكّانه. وقد يستدعي ذلك، البحث في السبل المشروعة الكفيلة بوقف تدفّقهم على أراضيه، مع العلم أنّ إقامة اللاجئين، لا يمكن إلّا أن تكون مؤقتة بطبيعتها، وأنّ مسؤوليّة استقبالهم وإيواءهم، لا تقع حصراً على الدول المجاورة بحكم واقع الجوار.

تكثيف الجهود الإقليميّة والدوليّة المبذولة، لإيجاد حلّ سريع للأزمة السوريّة، يسمح للاجئين السوريين، بالعودة إلى أرضهم وديارهم بصورة كريمة وآمنة

السيّد الرئيس، أيّها الإخوة،

نثمّن عزمكم على التضامن الكامل مع لبنان، وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له، في مختلف الميادين. وتزامناً مع قمتنا اليوم، تحتفل الطوائف اللبنانية كافة بعيد سيدة البشارة، كذلك تبدأ اليوم المهلة الدستورية لانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية التي نتعهّد العمل على إنجازها والاحتفال بتداول السلطة في الموعد المحدد التزاماً بالدستور اللبناني وتماشياً مع تقاليدنا الديموقراطية.

كما سنستمر في السعي كي يستعيد لبنان وهج رسالته وموقعه ودوره، كمساحة حريّة وعيش مشترك، وكمساهم ناشط في كلّ مشروع نهضوي عربيّ، وفي الحوار الواجب بين الثقافات والحضارات والديانات.

شكراً سموّ الأمير، على استضافتكم لهذه القمة في دورتها الخامسة والعشرين، وعلى حسن الوفادة والتنظيم، مقدّرين لكم كريم رعايتكم للجالية اللبنانيّة في الكويت، ومجمل مساهماتكم لتعزيز شروط الاستقرار والتنمية المستدامة في لبنان، متطلّعين إلى مزيد من العمل العربي المشترك، لاجتياز هذه المرحلة المفصليّة من تاريخنا، وتحقيق ما تصبو إليه شعوبنا من إصلاح واستقرار وعدالة وعزّة.

وشكراً.

ج. القسم الثالث: السلك الديبلوماسي والقنصلي

- السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٢
- السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٣
- السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٤

ج – القسم الثالث

السلك الديبلوماسي والقنصلي

السلك الديبلوماسي العربي
والأجنبي المعتمد في لبنان

القصر الجمهوري ـ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢

اللقاء الرابع لفخامة رئيس الجمهورية مع أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين في لبنان.

السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان

القصر الجمهوري ـ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢

أصحاب السعادة،
السيّدات والسادة،

أعربنا منذ البدء، عن الأمل في أن تؤدّي المعالجات المختلفة لهذه الأحداث، بعيداً من العنف، إلى تحقيق الإصلاح، والانفتاح على الحداثة، وتعزيز الفكر القومي المستنير، والانتقال إلى رحاب الديموقراطيّة

وفق تقليد عريق نلتقي مطلع كلّ عام لتبادل التهاني والتمنيات، وهي مناسبة كي أتقدّم من سعادة السفير غابرييللي كاتشيا، عميد السلك الديبلوماسي المعتمد في لبنان، بالشكر على ما خصّني به من كلمات طيّبة، وعلى ما وجهّه إلى اللبنانيين من رسائل مشجّعة منفتحة على مقاصد الرجاء والأمل.

وإذ أبادله الإيمان بمقدرة اللبنانيين على تغليب منطق الحكمة والعقل، والابتعاد عن كلّ ما قد يعرّض أمنهم ووحدتهم للخطر، فإنّه يهمّني أن أؤكد من جديد، عزمي على مواصلة الجهد، من أجل توفير الشروط المناسبة لاستئناف الحوار بين مختلف الأطراف اللبنانيّة، سعياً للمحافظة على سلامة اللبنانيين ووحدتهم وهناء عيشهم؛ بالتزامن مع الجهد اللازم للتوافق على استراتيجيّة وطنيّة دفاعيّة لحماية لبنان.

أصحاب السعادة،

طُبع العام المنصرم منذ بداياته، بأحداث العالم العربي، وبالحركات الشعبيّة المطلبيّة التي طاولت العديد من أرجائه. وبالرغم من عدم وضوح آفاق المرحلة المقبلة بكل أبعادها، والتصوّر النهائي لما ستسفر عنه الأوضاع، فلقد أعربنا منذ البدء، عن الأمل في أن تؤدّي المعالجات المختلفة لهذه الأحداث، بعيداً من العنف، إلى تحقيق الإصلاح، والانفتاح على الحداثة، وتعزيز الفكر القومي المستنير، والانتقال إلى رحاب

الديموقراطيّة، وتالياً توفير الشروط المناسبة لتفعيل العمل العربي المشترك على قواعد سليمة وثابتة. والواقع أنّ من شأن الديموقراطيّة الحقّة، تأمين التداول الدوري للسلطة، وإشراك جميع المكوّنات والفئات في الحياة السياسيّة، وخصوصاً في المجتمعات التعددية، وصون الحريات العامة وحقوق الإنسان، بصفتها مكتسبات للبشريّة جمعاء لا يجوز التفريط بها أو التنكّر لما ترمز إليه وتهدف إليه.

وينطبق هذا التمنّي على سوريا، التي يربطها بلبنان علاقات أخوّة وجوار مميّزة، والتي يرى لبنان مصلحة، من منطلق قومي، في أن تنجح المبادرة العربيّة في المساهمة في إيجاد حلّ سياسي ومتوافق عليه للأزمة التي تواجهها، والتي أعاقت مسيرتها ونموّها الاقتصادي خلال الأشهر المنصرمة، وأزهقت الكثير من الأرواح البريئة.

إلا أنّ كل هذه الانشغالات، على جديّتها، لا يمكن أن تصرف اهتمام الشعوب العربيّة، كما اعتقد البعض، عن قضيّتهم الأولى، قضيّة فلسطين. لا بل أنّ القراءة المعمّقة لما يشهده العالم العربي من تحوّلات، تفيد بضرورة مضاعفة الجهد للإسراع في توفير الشروط اللازمة، وبالطرق الفاعلة المناسبة، من أجل إيجاد حلّ عادل وشامل لقضيّة الشرق الأوسط ولأوجه الصراع العربي الإسرائيلي كافة، على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام، التي سيمضي قريباً عشر سنوات على إقرارها في القمّة العربيّة التي انعقدت في بيروت في العام ٢٠٠٢.

من هذا المنطلق، يصعب على الدول العربيّة فهم تعثّر الطلب الذي تقدّم به الرئيس محمود عباس بقبول فلسطين كدولة كاملة العضويّة في الأمم المتحدة، خصوصاً وأنّ جوهر الديموقراطيّة وروح العدالة يقضيان بالانصياع لإرادة الغالبيّة الساحقة من شعوب العالم ودوله التي أعربت عن تأييدها للطلب الفلسطيني، وظهر الأمر جلياً عندما اعتُمدت فلسطين كدولة كاملة العضويّة في منظمة التربية والعلوم والثقافة، الأونيسكو.

كذلك تقضي الديموقراطيّة الحقّة وروح العدالة بقيام دولة فلسطينيّة حرّة ومستقلّة وذات سيادة على الأرض الفلسطينيّة بالذات، احتراماً لمبدأ تقرير المصير، ولإرادة الشعب الفلسطيني ولقرارات الشرعيّة الدوليّة.

في المقابل، تستمرّ السلطات الإسرائيليّة بالتعجيل في أعمال بناء

كذلك تقضي الديموقراطيّة الحقّة وروح العدالة بقيام دولة فلسطينيّة حرّة ومستقلّة وذات سيادة على الأرض الفلسطينيّة بالذات

المستوطنات غير الشرعيّة، وتهويد مدينة القدس، ورفض التزام أيّ شرط من شروط السلام.

بموازاة ذلك، يتابع لبنان باهتمام مسألة ازدياد حدّة التوتّر في منطقة الخليج، والمخاطر التي باتت تهدّد الأمن والسلم الدوليين في تلك المنطقة. وهو يأمل في تغليب منطق الحوار والحلول الديبلوماسيّة، التي من شأنها تعزيز فرص الاستقرار والازدهار في دول الخليج التي يرتبط معها لبنان بعلاقات أخوّة وصداقة، وقد وفّرت على أراضيها رعاية مشكورة وأطر عيش وعمل كريمين لمئات آلاف اللبنانيين.

وينسحب الاهتمام نفسه على العراق الذي تخلّص من الدكتاتوريّة، ولم يقع في شرك التقسيم، وفضّل الديموقراطيّة التوافقيّة على الديموقراطيّة العدديّة، حرصاً منه على صون وحدته الوطنيّة، وعلى إشراك جميع مكوّنات شعبه في السلطة وفي الحياة السياسيّة العامة. ولبنان يأمل في أن يتمكّن العراق، وهو يتسلّم منفرداً مسؤوليّة الأمن على كامل أراضيه، من المضيّ قدماً في السياسات التي تؤمّن وحدته واستقراره وعزّته وتوافق أبنائه على قاعدة المواطنة والشراكة والعيش الحرّ الكريم.

وسط هذه الأجواء الإقليميّة المشوبة بالتوتّر، تمكّن لبنان من المحافظة على استقراره، ومن تلافي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة وجذب المزيد من الودائع والاستثمارات، بالرغم من تسجيل انخفاض ظرفيّ في نسبة النموّ. كذلك تمكنت الحكومة من المضيّ قدماً في تنفيذ بعض ما تعهّدت السعي لتنفيذه في بيانها الوزاري، فتمّت الموافقة على مشروع قانون دستوري لفصل الوزارة عن النيابة، ومشروع قانون يتعلّق بإعادة اكتساب الجنسيّة اللبنانيّة، ومشروع قانون للمباشرة بمعالجة مشكلة الكهرباء. وبدأ البحث في مشروع قانون الانتخاب الذي أعدّته وزارة الداخليّة والبلديّات؛ والعمل قائم على إعداد مشروع قانون متكامل في موضوع اللامركزيّة الإداريّة في أقرب وقت، مع الحرص على إيلاء اهتمام متزايد بحقوق المرأة واحتياجات الشباب اللبناني وطموحاته، كذلك تمّت الموافقة على سلّة تقديمات للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وعلى خطة لمعالجة أوضاع السجون الراهنة، من ترميم وإعادة تأهيل، وفق مخطط توجيهي قيد الإنجاز.

> العمل قائم على إعداد مشروع قانون متكامل في موضوع اللامركزيّة الإداريّة في أقرب وقت

ومع صدور قانون تحديد وإعلان المناطق البحريّة وقانون النفط والغاز والمراسيم التطبيقيّة له، أصبح الإمكان متاحاً لاتخاذ الإجراءات الخاصة باستدراج العروض والمباشرة بأعمال التنقيب، علماً بأنّ لبنان سيتمسّك بكامل حقوقه في هذا المجال، وفقاً لقواعد القانون الدولي، خدمةً لمصالح أبنائه وأجياله الطالعة.

أصحاب السعادة،

لقد تمكّن لبنان من محاربة الإرهاب الدولي على أراضيه والانتصار عليه، بفضل عزم وتضحيات جيشه وقواته المسلّحة ودعم الشعب اللبناني الثابت لخيارات الدولة في هذا المجال.

وبالرغم من ذلك، فقد شهد العام المنصرم، كما في مناطق مختلفة من العالم تنتشر فيها قوات حفظ سلام، هجمات إرهابيّة ضدّ قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب. وهي مناسبة كي نكرّر إدانتنا لهذه الاعتداءات المشينة، وكي نجدّد العزم على متابعة التحقيق، بالتنسيق مع قيادة القوات الدوليّة، للتوصّل إلى نتائج ملموسة، تسمح بكشف الفاعلين ومحرّضيهم وإحالتهم إلى العدالة، والحؤول دون قيام اعتداءات مماثلة مستقبلاً؛ علماً بأنّه تمّ اتخاذ سلسلة إجراءات عمليّة خلال الأشهر المنصرمة لتوفير حماية أفضل لقوات اليونيفيل.

وإذ نسجّل بتقدير تجديد الدول المشاركة التزامها وعزمها على مواصلة تنفيذ المهمة الموكولة إلى القوات الدوليّة من قبل مجلس الأمن، بناءً لطلب لبنان، وعدم التراجع أمام الإرهاب، فإننا نسجّل بتقدير مماثل وارتياح، قرار دول إضافيّة أخرى بالمشاركة في عداد اليونيفيل، كإيرلندا والبرازيل والنمسا وفنلندا.

ونأمل في هذا المجال في أن تأتي المراجعة الاستراتيجيّة الجارية راهناً بين القوات الدوليّة وقيادة الجيش اللبناني، بمقترحات تسمح بتحسين فرص النجاح في تنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١ الذي يلتزمه لبنان، والذي يفرض انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانيّة التي ما زالت تحتلها، ووقف خروقاتها المتمادية للسيادة اللبنانيّة؛ علماً بأنّه لا بدّ للمراجعة الاستراتيجيّة من أن تلحظ تمكين الجيش اللبناني من

> تمكّن لبنان من محاربة الإرهاب الدولي على أراضيه والانتصار عليه، بفضل عزم وتضحيات جيشه وقواته المسلّحة ودعم الشعب اللبناني الثابت لخيارات الدولة في هذا المجال.

الاستحصال على المعدات والخبرات والتقنيات الحديثة التي تمكّنه من المراقبة والرصد والمتابعة والتعقّب.
ولا بدّ لي هنا من أن أعبّر عن التقدير للدور الذي اضطلع به القائد السابق لليونيفيل الجنرال Alberto Asarta، وأن أعرب عن الترحيب باختيار قائدها الجديد الجنرال Paolo Serra، وأن أنحني أمام تضحيات كلّ ضابط وفرد من أفراد القوات الدوليّة العاملة في الجنوب.
كذلك يسرّني أن يكون لبنان قد نجح في تنظيم «المؤتمر الثاني للدول الأطراف في اتفاق حظر الذخائر العنقوديّة على أراضيه»، آملاً في استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود اللازمة لتأمين الموارد الماليّة والإمكانات لاستكمال برنامج نزع الألغام والقنابل العنقوديّة، ولمواجهة آثار البقعة النفطيّة التي تسبّب بها القصف الإسرائيلي لمعمل الجيّة الحراري.

أصحاب السعادة،

لقد قام لبنان بجهد إضافي لإيلاء المزيد من الاهتمام بالشأن الإنساني والحياتي للاجئين الفلسطينيين. وأقرّ الإجراءات العمليّة اللازمة لإقامة علاقات ديبلوماسيّة مع دولة فلسطين. إلاّ أنّه لا بدّ لنا من التذكير باستمرار بضرورة وفاء المجتمع الدولي بموجباته تجاه الأونروا، وزيادة مساهمات الدول الطوعيّة في ميزانيّة الوكالة، لأنّ مسألة الاهتمام بالشؤون الحياتيّة للفلسطينيين هي مسؤوليّة دوليّة قبل كلّ شيء، ووكالة الأونروا أُنشئت خصيصاً في العام ١٩٤٩ من أجل تغطية احتياجات الفلسطينيين في المجالات الإنسانيّة والحياتيّة، في انتظار إيجاد حلّ سياسي عادل ونهائي لقضيتهم؛ وهي مهمّة منفصلة عن مهمّة الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، التي يتعاون معها لبنان، والتي تعنى بشؤون اللاجئين من جنسيّات غير فلسطينيّة.

> لأنّ مسألة الاهتمام بالشؤون الحياتيّة للفلسطينيين هي مسؤوليّة دوليّة قبل كلّ شيء

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلاّ أن نذكّر تكراراً بحرص لبنان على رفض أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، انطلاقاً من حقّ هؤلاء اللاجئين الطبيعي والمشروع في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ومن حقّ لبنان السيّد في حماية مصالحه العليا وتغليب المبادئ الأساسيّة التي يقوم عليها وفاقه الوطني.

أصحاب السعادة،

لقد أكّد لبنان دوماً التزامه قرارات الشرعيّة الدوليّة، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان، ووفى بالتزاماته الماليّة في هذا المجال، وقد أنهى منذ أيّام، فترة عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي عن العامين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد تسنّى له بذلك، استعادة موقعه ودوره البارز على الساحة الدوليّة، وهو الذي شارك في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وساهم بصوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد سرّنا ما تبلّغناه من الأمين العام للأمم المتحدة ومن دول صديقة عدة من عبارات تقدير لمساهمة لبنان المميّزة في اقتراح الحلول المناسبة للعديد من المشكلات الدوليّة التي طُرحت على طاولة المجلس خلال العامين المنصرمين. وكان تسنّى لي شخصيّاً المشاركة في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن في موضوع صيانة السلم والأمن الدوليين، وترؤس الجلسة الخاصة في موضوع الديبلوماسيّة الوقائيّة التي لا بدّ من العمل على تعزيزها تلافياً للنزاعات.

هذه خطوط عريضة، أصحاب السعادة، لما سعينا للقيام به أو التعامل معه في خلال العام ٢٠١١، وبعض الآمال والأهداف التي نضعها لأنفسنا للعام الجديد.

أغتنمها مناسبة للتقدّم منكم ومن عائلاتكم بأطيب التمنيات، آملاً في أن تنقلوا إلى ملوك ورؤساء وقادة الدول الشقيقة والصديقة التي تمثّلون، تمنياتي الخالصة لهم بالصحّة والنجاح في قيادة دولهم على دروب الاستقرار والعزّة والازدهار.

كما آمل سعادة القاصد الرسولي في أن ترفعوا إلى قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر، الذي يضطلع بمهام سامية في خدمة الإنسانيّة والقيم الروحيّة وقضيّة العدالة والسلام في العالم، عميق تقديري ودعائي له بدوام الصحّة والعزم والصفاء.

وشكراً.

أنهى [لبنان] منذ أيّام، فترة عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي عن العامين ٢٠١٠-٢٠١١ وقد سرّنا ما تبلّغناه من الأمين العام للأمم المتحدة ومن دول صديقة عدة من عبارات تقدير لمساهمة لبنان المميّزة في اقتراح الحلول المناسبة للعديد من المشكلات الدوليّة التي طُرحت على طاولة المجلس خلال العامين المنصرمين

استقبال أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين في لبنان

١٥ كانون الثاني ٢٠١٣

اللقاء الخامس لفخامة رئيس الجمهورية مع أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين في لبنان

استقبال أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين في لبنان

١٥ كانون الثاني ٢٠١٣

الأعوام الأربعة المنصرمة طبعت بمواقف وأنشطة أظهرت مقدرة اللبنانيين على التلاقي والانخراط في أطر راقية من التوافق والانتظام

شكراً سعادة القاصد الرسولي على كلماتكم الطيّبة وعلى التمنيات التي نقلتموها إليّ وإلى الشعب اللبناني باسم السلك الديبلوماسي لمناسبة العام الجديد، أعاده الله عليكم وعلى رؤساء دولكم وشعوبكم، وعلى مسؤولي الهيئات الإقليميّة والدوليّة الممثّلة هنا بالخير والسلام والهناء.

لقد انطوى العام المنصرم في لبنان على فصول شاب بعضها التوتّر والعنف، على غير سابقه من الأعوام الأربعة المنصرمة، وطبعت في الوقت نفسه بمواقف وأنشطة أظهرت مقدرة اللبنانيين على التلاقي والانخراط في أطر راقية من التوافق والانتظام، إذا ما صمّموا وعقدوا العزم على ذلك.

هكذا، وبالرغم من انزلاق بعض الأفرقاء في الداخل إلى دائرة العنف منذ منتصف عام ٢٠١٢، على خلفيّة النزاع الدموي المفجع الدائر على الأراضي السوريّة، فقد تمكّن أطراف هيئة الحوار الوطني في الحادي عشر من حزيران من العام الفائت، من التوافق على بيان ميثاقي يقضي بتحييد لبنان عن الصراعات الإقليميّة، من دون التنكّر لواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة. وقد عُرف هذا البيان «بإعلان بعبدا»، وأصبح وثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة، ولاقى ترحيباً من قبل

مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربيّة. وذهب البعض إلى حدّ المطالبة بإدخال فحواه إلى مقدمة الدستور اللبناني أملاً في تكريسه كثابتة من الثوابت الوطنيّة الملزمة.

كذلك أمكننا طرح تصوّر أوّلي لاستراتيجيّة وطنيّة للدفاع عن لبنان، اعتبرته هيئة الحوار منطلقاً للمناقشة؛ وهو تصوّر يسمح بمعالجة مسألة السلاح، ويعزّز مجمل قدراتنا الوطنيّة المقاومة والرادعة، مع المحافظة على مصلحة الوطن وعلى دور الدولة المركزي ومسؤوليتها في إدارة الشؤون المصيريّة.

أما الحدث المنير الأبرز، فقد تمثّل بزيارة قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر للبنان منتصف شهر أيلول ٢٠١٢، وما حمله معه وأودعه عندنا من رسالة محبّة وسلام، وما أظهره اللبنانيون، بجميع فئاتهم وطوائفهم تجاهه، من تعاطف صادق وروح وئام وإخاء تركا في نفسه أبلغ الأثر. ومن شأن مثل هذا الأداء أن يعزّز ثقة اللبنانيين بأنفسهم وثقة العالم بهم، وأن يعيد البريق إلى ما يمثّله وطنهم ويرمز إليه من رسالة حريّة وعيش مشترك.

لذا أرجو تكراراً سعادة القاصد الرسولي أن تنقلوا إلى قداسة الحبر الأعظم شكرنا واحترامنا ودعاءنا ومشاركتنا له آماله في أن تعمّ العالم والشرق الأوسط بشكلٍ خاص مبادئ العدل والخير والمحبّة والسلام.

وإذ يبدو العام الجديد مليئاً بالتحديات، فإنّه سيتوجّب على الدولة، في كل مستوياتها، العمل على رفع هذه التحديات

وبالرغم من هذه الرؤى الواعدة وما شهدناه من توافقات حولها، فإنّ الواقع الذي تعلمون وأشرتم إليه، هو أنّ اللبنانيين ما زالوا يعيشون ارتدادات اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن وما أحدثه هذا العمل الإرهابي من إرباك ومن تساؤلات؛ ويتخوّفون من تداعيات الأزمة السوريّة المتمادية وتنامي أعداد النازحين السوريين على أراضيهم؛ وينظرون بقلق إلى الأزمة السياسيّة التي تعاني منها البلاد وتعذّر استئناف أعمال هيئة الحوار الوطني وتفاقم الهموم المعيشيّة.

وإذ يبدو العام الجديد مليئاً بالتحديات، فإنّه سيتوجّب على الدولة، في كل مستوياتها، العمل على رفع هذه التحديات؛ وهي ستعمل على سبيل الأولويّة، في الاتجاهات والمجالات الآتية:

١. إبقاء التشاور قائماً مع جميع الأطراف من أجل إيجاد حلول

ومقاربات عمليّة ومتوافق عليها للخروج من حال التأزّم السياسي القائم.

٢. الاستمرار في دفع الأفرقاء السياسيين للعودة إلى طاولة الحوار، لبحث المواضيع الملحّة التي تستوجب أكبر قدر من التوافق الوطني في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان ومحيطه.

٣. الاستمرار في دعوة جميع الأطراف إلى عدم التورّط في منطق العنف الإقليمي والمصالح الخارجيّة، أكان ذلك بدافع تعاطف فئوي أو بفعل ارتهان.

٤. المضيّ قدماً في التحضير لإجراء الانتخابات النيابيّة، التزاماً منا بتراثنا الديموقراطي، وبمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، من ضمن ضوابط الديموقراطيّة الميثاقيّة التي يعتمدها لبنان. أما بالنسبة إلى قانون الانتخاب الذي ستجرى على أساسه هذه الانتخابات وما دمنا مصممين على إجرائها، وفي وجود مشروع قانون مقدم من الحكومة في هذا الشأن يرتكز إلى النسبية، فالدعوة هي إلى المباشرة بمناقشة هذا المشروع وإدخال التعديلات اللازمة عليه إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، من دون الخروج عن روح الدستور وانسجاماً مع دور لبنان الرسالة.

٥. تخصيص جهد خاص، على ما التزمت به الحكومة أخيراً، لمواجهة التحدّي الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي يشكّله التنامي المضطرد وغير المسبوق لأعداد النازحين السوريين إلى لبنان.

٦. متابعة الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والشؤون الحياتيّة للمواطنين، من طريق السعي لإعادة إطلاق عجلة الاقتصاد، كخيار أفضل من المعالجات القطاعيّة والظرفيّة، والعمل على إشاعة أجواء سياسيّة وأمنيّة تسمح بعودة السياح والإخوة العرب والمستثمرين والمغتربين إلى لبنان.

٧. المضيّ قدماً في التحضير للتنقيب عن ثروة النفط والغاز واستخراجها، بعد ما تمّ تشكيل الهيئة الناظمة وإقرار المراسيم التي ستسمح بالمباشرة باستدراج العروض وفق جدول عمل زمني محدّد، من دون أن نربط اقتصادنا على المدى المنظور بهذا النشاط الاستثماري المتوقّع على المديين المتوسط والبعيد.

> دعوة جميع الأطراف إلى عدم التورّط في منطق العنف الإقليمي والمصالح الخارجيّة، أكان ذلك بدافع تعاطف فئوي أو بفعل ارتهان

أصحاب السعادة،

لقد كان لعملكم الديبلوماسي ديناميّة خاصة العام المنصرم، وخصوصاً في موضوع بلورة المواقف الداعمة للاستقرار ولنهج الحوار والاعتدال. وهي ديناميّة نأمل في استمرارها هذا العام، من ضمن قواعد علاقات التعاون المتعارف عليها بين الدول وأصولها.

ويمكن أن يشمل هذا التعاون مواضيع اهتمامنا في المجالات الرئيسيّة الآتية:

> تشجيع الأطراف في الداخل والخارج على احترام «إعلان بعبدا»، كما والالتزام الهادئ أيضاً بكل الاستحقاقات الدستوريّة

١. تشجيع الأطراف في الداخل والخارج على احترام «إعلان بعبدا»، كما والالتزام الهادئ أيضاً بكل الاستحقاقات الدستوريّة.
٢. ضمان استمرار الدعم لمهمة اليونيفيل والسعي لتوفير الشروط الضاغطة اللازمة لدفع إسرائيل إلى تنفيذ كل مندرجات القرار ١٧٠١.
٣. دعم الجيش اللبناني بصورة عمليّة في ما يحتاجه من عتاد هادف يسمح له بتأدية واجبه الوطني في حماية الحدود والمحافظة على الديموقراطيّة والسلم الأهلي ومحاربة الإرهاب.
٤. المساعدة في معالجة تبعات تنامي أعداد النازحين السوريين إلى لبنان، من خلال تأمين المساعدات الماليّة والمادية المتناسبة مع الاحتياجات، من المصادر الخارجيّة المعنيّة والقادرة، وإحاطة عمليّة النزوح بما يفترض من تنظيم وضوابط متعارف عليها تسمح بالاطلاع على حقيقة أوضاعهم واحتياجاتهم. وكذلك السعي لعقد مؤتمر دولي لمعالجة موضوع النازحين من مختلف جوانبه من منطلق المسؤوليّة الجماعيّة المشتركة في تحمّل الأعباء وتقاسمها، وذلك في انتظار بلورة الحلّ السياسي الذي سيسمح لهم بالعودة إلى بلادهم بكرامة وأمان، ولعل المؤتمر الذي سيعقد في الكويت أواخر الشهر الحالي، يأتي بالحلول المناسبة لهذا الموضوع.
٥. ضمان استمرار الدعم المالي والمادي لوكالة الأونروا لتمكينها من القيام بالمهمة التي أُنشئت من أجلها في رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين الحياتيّة، بالتعاون مع الحكومة اللبنانيّة، ريثما يتم إيجاد الحلّ السياسي النهائي والعادل لقضيتهم على قاعدة حقّهم

الطبيعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة وعدم توطينهم في الدول العربيّة التي لا تسمح أوضاعها الدستوريّة والموضوعيّة بتوطينهم كما هي حال لبنان.

٦. دعم الاقتصاد اللبناني وشروط النموّ الاقتصادي والاجتماعي المتوازن فيه، أكان ذلك في مجال إعادة البناء والإعمار، أو مساعدة الأسر الأكثر فقراً، أو حماية البيئة، أو تأهيل السجون، أو تحفيز فرص الاستثمار بشكل عام.

٧. كما يمكنكم لفت عناية حكوماتكم، من موقعكم المتابع، إلى الحاجة القائمة أكثر من أيّ وقت مضى، إلى تكثيف الجهود الهادفة لبلورة مقاربات جديدة تسمح بفرض حلّ شامل وعادل لقضيّة فلسطين وللصراع العربي الاسرائيلي في كل وجوهه. إذ إنّ من شأن مثل هذا الحلّ – من دون سواه – خلق الشروط البديهيّة والأساسيّة للاستقرار والتقدّم في الشرق الأوسط، وتعزيز ركائز الديموقراطيّة الناشئة فيه، وكذلك نهج الحوار والاعتدال. وذلك، على نقيض ما تستمرّ إسرائيل في انتهاجه من سياسات، وبنائه من مستوطنات غير شرعيّة، في ردّ مستهجن ومدان على قرار الجمعيّة العامة بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وفي تحدٍّ سافر لتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة لإقامة دولته السيّدة والمستقلّة على ترابه الوطني.

تكثيف الجهود الهادفة لبلورة مقاربات جديدة تسمح بفرض حلّ شامل وعادل لقضيّة فلسطين وللصراع العربي الاسرائيلي في كل وجوهه. إذ إنّ من شأن مثل هذا الحلّ – من دون سواه – خلق الشروط البديهيّة والأساسيّة للاستقرار والتقدّم في الشرق الأوسط

أصحاب السعادة،

تتابعون باهتمام خاص التحوّلات التاريخيّة الجارية في العالم العربي وما ستسفر عنه من تعديل في سياسات الدول وخيارات الشعوب، ومدى انعكاس ذلك على المسارات الوطنيّة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وهو تغيير يمكن أن يذهب في اتجاه الديموقراطيّة الحقّة على ما نأمل، أو نحو أشكال مختلفة من الهيمنة أو الأحادية أو التشرذم والاحتراب على ما نخشى وما يستوجب العمل على تلافيه.

وإذا ما كانت الديموقراطيّة بمفهومها العام هدفاً نبيلاً في حدّ ذاته وغاية مبتغاة، فإنّه يبقى من المهمّ، من وجهة نظرنا، أن يغلب منطق

التوافق السياسي والاجتماعي في الدول التي تتسم بالتعدديّة، بحيث تتمكّن جميع المكوّنات الحضاريّة لهذه الدول من المشاركة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام وفق صيغ متوافق عليها، بغضّ النظر عن نسبها العدديّة، كما هي حال لبنان، وذلك في إطار من الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وللحريّات الأساسيّة التي أمست مكتسبات ثابتة للبشريّة جمعاء.

أما بالنسبة إلى سوريا، فلقد سعى لبنان جاهداً لتحييد نفسه عن التداعيات السلبيّة للنزاع الذي بات يثقل كاهلها، في ظلّ أجواء التوتّر والانقسام السائدة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. إلا أنّه معنيّ بصورة مباشرة، بحكم علاقات الجوار والأخوّة، بمصيرها واستقرارها وعزّتها وازدهارها، وتالياً بطبيعة التحوّلات الجارية على أراضيها. لذا أعلنّا منذ البدء دعمنا للحوار وللمساعي التي قد تفضي إلى حلّ سياسي متوافق عليه من قبل جميع الأطراف، بشكلٍ يحقّق التطلعات المشروعة إلى الإصلاح وإلى قيام ديموقراطيّة حقيقية، تحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكوّنات شعبها، وحريّاتهم الأساسيّة، بعيداً عن العنف ومخاطر التطرّف والتشرذم. وما زالت الآمال معقودة على أن تتمكّن الجهود الديبلوماسيّة القائمة، وفي صلبها جهود السيّد الأخضر الابراهيمي، من بلورة مثل هذا الحلّ السياسي، والبدء بتطبيقه في أقرب الآجال.

> بحيث تتمكّن جميع المكوّنات الحضاريّة لهذه الدول من المشاركة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام وفق صيغ متوافق عليها، بغضّ النظر عن نسبها العدديّة، كما هي حال لبنان

وفي خضمّ الهموم الداخليّة والإقليميّة، لا يسعني إلّا أن أتقدّم بالتهنئة من الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط معه لبنان باتفاق شراكة، على نيله جائزة نوبل للسلام منذ أسابيع قليلة، وقد تمكّن من تحقيق السلام والأمن والديموقراطيّة والحريّة لسكّانه الذين بات عددهم يقارب الخمسمئة مليون نسمة، بالرغم مما زال يواجهه من تحديات مترتّبة عن الأزمة الماليّة العالميّة، وذلك بعدما انطبع فضاؤه في النصف الأوّل من القرن العشرين بكثير من الحروب المدمّرة، على خلفيّة أزمات اقتصاديّة خانقة وإيديولوجيّات شموليّة طاغية.

وعلى أمل تعميم مثل هذا السلام على قاعدة العدالة والتنمية المتوازنة وروح التضامن والتكامل، أكرّر لكم أصحاب السعادة تمنياتي بالعام الجديد.

وكلّ عام وأنتم بخير.

السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان

القصر الجمهوري

٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤

اللقاء السادس لفخامة رئيس الجمهورية مع أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين في لبنان

السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في لبنان

القصر الجمهوري – ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤

أصحاب السعادة،

الفصول تتوالى ولا تتشابه. وبالرغم من مساعي الأمم للوصول إلى ربيعٍ واستقرارٍ دائمين، على الصعد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فإنّ وقائع التاريخ، تظهر أنّ مسار الدول، غالباً ما يمرّ في حالات متتالية من التقدّم والتراجع، قبل أن يستقرّ على مستويات جديدة من الاستقرار والعزّة.

ينطبق ذلك، على حال المخاض الذي يمرّ بها محيطنا العربي في الوقت الحاضر. ولبنان، لم يسلم من جهته بالكامل، من التداعيات السلبيّة للأزمات الكبرى، التي تتوالى فصولاً على مساحة الشرق.

لقد سعينا منذ العام ٢٠٠٨، لترسيخ دعائم الاستقرار وتعزيز شروط الاستثمار والازدهار في بلادنا. فحرصنا بدايةً، على إعادة بناء علاقاتنا مع سوريا على قواعد راسخة ومتكافئة، بعدما تمّ إنشاء علاقات ديبلوماسيّة ناجزة بين البلدين، للمرة الأولى منذ الاستقلال، وعملنا على إعادة رفع شأن لبنان على الصعيد الخارجي، وبناء شبكات تواصل وصداقة مع الدول الفاعلة، وتلك التي تتواجد على أراضيها جاليات لبنانيّة نشطة. فأتيح للبنان، ترؤس أعمال مجلس الأمن، بعدما فاز بعضويّة المجلس لعاميّ ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ووفّرنا الظروف المؤاتية لحسن استقبال قداسة البابا السابق بينيدكتوس السادس عشر، في أجواء تميّزت بالهدوء وروح الإخاء، ما مكّننا من إعادة الوهج إلى جوهر رسالة وطننا كأرض حريّة وعيش مشترك.

> سعينا منذ العام ٢٠٠٨، لترسيخ دعائم الاستقرار وتعزيز شروط الاستثمار والازدهار في بلادنا

أما على الصعيد الداخلي، فقد نجحنا في تعزيز نهج الحوار والاعتدال، خصوصاً من خلال أعمال الهيئة الوطنيّة للحوار، التي ساهمت بتهدئة الخطاب السياسي والإعلامي، ومواكبة الانتخابات النيابيّة في العام ٢٠٠٩ والبلديّة في العام ٢٠١٠، بصورة سليمة وشفّافة. وتمكّنا من جذب السياح والمستثمرين، ورفع معدّلات النموّ الاقتصادي إلى حدود الثمانية في المئة، بعدما نجحنا في تلافي التداعيات السلبيّة للأزمة الماليّة العالميّة، وترسيخ أجواء الاستقرار السياسي والأمني والنقدي.

إلا أنّ مسارنا الوطني، أصيب بانتكاسات جديّة منذ العام ٢٠١١، جرّاء الارتدادات السلبيّة المختلفة للأزمة المتمادية في سوريا، على مجمل أوضاعنا السياسيّة والأمنيّة

والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ذلك أنّ الساحة الداخليّة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حدّة التوتّر المذهبي الذي يبقي جرح طرابلس مفتوحاً، وانخراطاً متدرّجاً في الصراع المسلّح الدائر على الأراضي السوريّة، وتدفّقاً متنامياً لأعداد اللاجئين السوريين والفلسطينيين.

وترافق ذلك مع عودة موجة التفجيرات الإرهابيّة المتنقّلة، التي طاولت المواطنين الأبرياء، وصولاً إلى بلدة الهرمل واستهدفت بشكل خاص دور العبادة والسفارة الإيرانيّة في بيروت، وشخصيّات أمنيّة وسياسيّة، كان آخرها اغتيال الوزير السابق الشهيد محمد شطح، الذي كان أحد أبرز محاوريكم المتّسمين بالمنطق والاعتدال، ما أحدث في أوساطكم وعلى صعيد الرأي العام، حالاً من الحزن والاستنكار. بالإضافة إلى حالات انتهاك الحدود السورية اللبنانية، والقصف الذي تتعرض له البلدات اللبنانية المتاخمة والذي أدّى في عرسال أخيراً، إلى قتل أطفالٍ أبرياء لم يعرفوا بعد معنى الحقد.

إنها تفجيرات لن تفلت من يد العدالة، كما هو حاصل اليوم في لاهاي حيث بدأت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أعمالها سعياً لكشف الحقيقة وردع المجرمين ومحاسبتهم.

أخفقنا من جهة أخرى في إجراء الانتخابات النيابيّة في مواعيدها المقرّرة عام ٢٠١٣، وهدرنا وقتاً ثميناً في تأليف الحكومات وتصريف الأعمال، مع ما استتبع ذلك من تأخير في اعتماد الموازنة وإقرار المراسيم الخاصة بالغاز والنفط والتعيينات الإداريّة، وبعد التعثّر الطويل، وعلى أثر مواقف شجاعة ومسؤولة، صدرت بالتزامن مع انطلاق المحاكمة التاريخية، نبذل جهوداً كثيفة، مع كافة المخلصين، لتشكيل حكومة بأسرع وقت ممكن.

في مواجهة هذه المخاطر والتحديات، اقترحت على هيئة الحوار الوطني في الحادي عشر من حزيران من العام ٢٠١٢، تحييد لبنان عن صراع المحاور، وعن التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة، فأقرّت الهيئة بالإجماع «إعلان بعبدا»، وأكدت على واجب التزام مضمونه في اجتماعاتها اللاحقة. وتقدّمت منها بتصوّر أوّلي لاستراتيجيّة وطنيّة للدفاع عن لبنان، في مواجهة الاحتلال والاعتداءات الإسرائيليّة، والتطرّف والإرهاب، ولمعالجة مسألة السلاح وإمرته، من ضمن مرجعيّة الدولة الجامعة. وهو تصوّر اكتسب صدقيته، وظهرت الحاجة الملحّة إليه، في ضوء استمرار العدوانية الاسرائيلية، وتداعيات الأزمة السورية على الوضع اللبناني وتنامي مخاطر الإرهاب، وسيصبح قابلاً للتطبيق، بفضل الدعم الذي توفّر للجيش اللبناني والمرتقب حصوله. وعملت على نسج مظلّة أمان دوليّة للبنان، خصوصاً من خلال السعي لإنشاء مجموعة الدعم الدوليّة التي تأسست في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٣ لمساعدة لبنان في تعزيز استقراره واقتصاده وقدرات قوّاته المسلّحة، والجهد القائم لمواجهة معضلة اللاجئين.

إنها تفجيرات لن تفلت من يد العدالة، كما هو حاصل اليوم في لاهاي حيث بدأت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أعمالها سعياً لكشف الحقيقة وردع المجرمين ومحاسبتهم

أظهر المجتمع الدولي بمجمله حرصاً واضحاً على استقرار لبنان وسلامته

وتقدّمت الحكومة على الصعيد الداخلي من المجلس النيابي بمشروع قانون انتخاب جديد، يستند في جوهره إلى مبدأ النسبيّة. وأنجزنا وثيقة متكاملة، تمهيداً لطرحها، كمشروع قانون للامركزيّة الإداريّة، إضافةً إلى دراسة تفصيليّة توضح كل الإشكالات الدستوريّة التي أعاقت لغاية الآن عمل المؤسسات، بسبب نواقص في المندرجات، أو غموض في النصّ، أو التباس في التفسير.

لم يكن لبنان وحيداً في هذا الجهد. فقد واكبتموه بصورة إيجابيّة وحثيثة، كسفراء ورؤساء بعثات ديبلوماسيّة معتمدة في لبنان، وأظهر المجتمع الدولي بمجمله حرصاً واضحاً على استقرار لبنان وسلامته. من هنا، ترحيب الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة، والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، «بإعلان بعبدا»، الذي أصبح وثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة. وتبلور هذا الدعم كذلك، في الخلاصات الوافية التي صدرت عن مجموعة الدعم الدوليّة، التي تبنّاها مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦. وهي مناسبة لنكرّر الإعراب هنا، عن التقدير لممثّل الأمين العام للأمم المتحدة، وللدول التي ساهمت بالتفكير والإعداد لتشكيل هذه المجموعة الدوليّة المهمة.

أصحاب السعادة،

يبدأ العام الجديد، وما زال ينتظرنا عمل كثير، بينما تتصاعد وتيرة الصعوبات والتحديات، في المجالات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وفي وقت سيستمرّ السعي لتشكيل حكومة جديدة، واستئناف أعمال هيئة الحوار الوطني، والتهيئة لإنجاز الاستحقاق الدستوري، والتوافق على قانون انتخاب جديد، يسمح بإجراء الانتخابات النيابيّة ضمن الآجال المحدّدة، فإنّ الدولة ستواصل جهودها، في خلال الشهور التي تفصلنا عن الاستحقاق الرئاسي وما يليها، لتطبيق ما أمكن من البرامج الإصلاحيّة، وضمان تنفيذ الخلاصات المتكاملة لمجموعة الدعم الدوليّة، وقرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة. وهي تتمنّى من الدول الصديقة والشقيقة القادرة، مساعدة لبنان في تحقيق هذه الأهداف الكبرى، خصوصاً من خلال المقاربات والأطر الرئيسيّة الآتية:

أولاً: في ما يتعلق بدعم الاستقرار في لبنان، فإننا نتطلّع إلى مبادرات دوليّة نشطة، بصورة ثنائيّة ومشتركة، لتشجيع الأطراف الداخليين، والدول المؤثّرة على الساحة اللبنانيّة، لتحييد لبنان عن الصراعات الإقليميّة، من طريق الالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، والعمل كذلك، على تنفيذ كامل مندرجات قرار مجلس الأمن الدولي

رقم ١٧٠١، مع العلم، بأنّ تحييد لبنان، والنجاح في إخراجه من حلبة الصراع الإقليمي، لا بدّ من أن يترجم بصورة تسمح بتخفيف التشنّج على الصعيد الداخلي، وتسهيل المسيرة الديموقراطيّة، استناداً إلى الدستور وموجبات الميثاق الوطني.

ثانياً: في ما يتعلق بدعم الجهد الوطني القائم، لمواجهة معضلة اللاجئين السوريين، فإننا نتطلّع إلى دعم دولي مباشر للوزارات والمؤسسات اللبنانيّة الرسميّة، لمساعدتها في تحمّل الأعباء المترتبة عليها، خصوصاً في مجالات الاستشفاء والطبابة والتعليم، والتزام التعهدات التي تمّ تقديمها في مؤتمريّ الكويت، مشكورة، من قبل الدول المانحة، بداية العام الفائت ومطلع هذا العام. ونتمنى كذلك، استمرار العمل على تطبيق مبدأ تقاسم الأعداد على الدول القادرة، الذي أُقرّ في مؤتمر جنيف، في شأن اللاجئين، في الثلاثين من أيلول الفائت، معربين عن تقدير خاص، للدور الريادي، الذي بادرت ألمانيا إلى الاضطلاع به في هذا المجال. يضاف إلى ذلك، الحاجة إلى مواصلة البحث في إمكان توسيع أطر إيواء النازحين، داخل الأراضي السوريّة وتعزيزها، وتشجيع أيّ مبادرة، من شأنها تعجيل عمليّة التفاوض والتوصل إلى حلّ سياسي، يسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم في أقرب الآجال.

ثالثاً: في ما يتعلق بدعم الاقتصاد اللبناني، فإنّ لبنان يتمنى من الدول الصديقة والشقيقة، مع استمرار العمل على تعزيز مجالات تعاونها الثنائي، التجاوب مع الجهد الذي سيبذله البنك الدولي، بالدعوة إلى تمويل مشاريع الدعم للبنان، من خلال الصندوق الائتماني، الذي كانت النروج في طليعة الدول التي اكتتبت فيه إيذاناً بانطلاقته، وذلك لتلبية الاحتياجات اللبنانيّة المبيّنة في الدراسة التي أعدّها البنك الدولي، بالتعاون مع المفوضيّة العامة للاتحاد الأوروبي، والهيئات المتخصصة للأمم المتحدة والحكومة اللبنانيّة، إضافة إلى ما أعدّته الحكومة اللبنانية من خريطة طريق لمشاريع وبرامج ذات أولوية.

> تشجيع أيّ مبادرة، من شأنها تعجيل عمليّة التفاوض والتوصل إلى حلّ سياسي، يسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم في أقرب الآجال

رابعاً: في ما يتعلق بدعم الجيش اللبناني، يأمل لبنان من الدول القادرة والراغبة، في تلبية الدعوة التي ستوجّه إليها من قبل الأمم المتحدة والحكومة الإيطاليّة، بالتنسيق مع لبنان، للمشاركة في المؤتمر الدولي الذي سيُعقد في روما، كتطبيق عملي لخلاصات المجموعة الدوليّة الداعمة للبنان في هذا المجال.

يجدر في هذه المناسبة، تقديم شكر خاص، للمملكة العربيّة السعوديّة، ولعاهلها خادم الحرمين الشريفين، الذي أبلغ إليّ عزمه تقديم دعم استثنائيٍّ للجيش اللبناني، مقداره ثلاثة مليارات دولار، بعدما تمّ الاتفاق على شراء الأسلحة الجديدة والمتناسبة مع الاحتياجات، من الدولة الفرنسيّة الصديقة، التي سبق أن

ساهمت بإنشاء مجموعة الدعم الدولية، وهي مساعدة ستشمل مجالات التجهيز والتسليح، وستعزّز فرص نجاح مؤتمر روما بشكل كبير.

ويسرّني أن تكون الاستراتيجية الوطنية للدفاع، التي رُفِعَت إلى هيئة الحوار الوطني وإلى الشعب اللبناني، والتي أشاد بمنطلقاتها أمين عام الأمم المتحدة، قد بدأت تكتسب صدقية وقابليةً عمليةً للتنفيذ، نتيجةً لهذا الدعم الذي تمّ توفيره، وللدعم المستقبليّ المنتظر.

آمل في مطلق الأحوال، في أن نعمل على الدوام، على تنمية العلاقات الثقافيّة والإنسانيّة بين شعوبنا ودولنا، فهي الأساس والحاضن الفكري الأضمن لتعزيز الفهم المشترك، وترسيخ ثقافة الحوار والعدالة والسلام.

أصحاب السعادة،

بالرغم من سعي لبنان لتحييد نفسه عن التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة، فإنّه ملتزم بطبيعة الحال، بالقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، ومعنيّ بمآل الأحداث الجارية في سوريا، وما ستسفر عنه من نتائج، ستطبع مستقبلها وطبيعة علاقاتها مع لبنان.

ولأن اليوم يتزامن مع بدء تنفيذ الاتفاق الدولي الخاص بالتخصيب النووي الإيراني كتعبير لبداية الحل لهذا الملف بعدما تمّ وضع آلية للتخلص من السلاح الكيميائي السوري، فلبنان يتابع في موازاة ذلك وبكثير من الاهتمام، الجهود المبذولة لإنجاح المفاوضات الإسرائيليّة – الفلسطينيّة، ويهمّه أن يذكّر بالحاح بأن لا سلام فعليّاً في الشرق الأوسط، من دون إيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي–الإسرائيلي، بما في ذلك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقضيّة الوضع النهائي لمدينة القدس والأماكن المقدّسة، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام؛ هذه المبادرة التاريخيّة، التي جاءت لتؤكّد في أحد بنودها على ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين، ومنها لبنان.

ونأمل في أن تتزامن زيارة قداسة البابا فرنسيس للمنطقة في الربيع المقبل مع تقدّم جوهري في مجال البحث عن السلام العادل والشامل، وفي مسيرة تعزيز الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات.

كما نأمل في أن يشهد عالمنا العربي، تقدّماً مطّرداً نحو الإصلاح والديموقراطيّة الحقّة، التي تسمح لجميع مكوّناته الحضاريّة، بأن تعيش بحريّة وأمان في كنف الدولة الجامعة، وأن تشارك في إدارة الشأن العام، بصورة فعليّة ومتكافئة، بقطع النظر عن

> يسرّني أن تكون الاستراتيجية الوطنية للدفاع، التي رُفِعَت إلى هيئة الحوار الوطني وإلى الشعب اللبناني، والتي أشاد بمنطلقاتها أمين عام الأمم المتحدة، قد بدأت تكتسب صدقية وقابليةً عمليةً للتنفيذ، نتيجةً لهذا الدعم الذي تمّ توفيره، وللدعم المستقبليّ المنتظر

أحجامها العدديّة، بما يساعدها في التجذّر في هذا المشرق العربي الذي تنتمي إليه، وساهمت في نهضته وعمرانه عبر العصور. وقد جاءت نتائج الاستفتاء على الدستور في جمهورية مصر العربية منذ أيام لتؤكّد هذا الاتجاه الغالب نحو الاعتدال والحرص على أسس ومستلزمات الحياة المشتركة الكريمة، على قاعدة المواطنة.

وفي ما يتعلق بالشأن السوري، فإنّ لبنان، سيشارك في أعمال مؤتمر جنيف ٢، الذي سينعقد في مدينة «مونترو» بعد يومين. وقد سبق له وشارك في الاجتماعات التمهيديّة لهذا المؤتمر، وتسنّى له التعبير عن جوهر موقفه حول هذا الموضوع، وفقاً للمبادئ الآتية:

١. لبنان ملتزم بتحييد نفسه عن التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة المتمادية، ويعارض أيّ تدخّل عسكري أجنبي في هذا النزاع.
٢. وفي الوقت نفسه، إنّ لبنان معنيّ بشكل خاص بإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة، يسمح بعودة الاستقرار إلى هذه الدولة الجارة والشقيقة، ويحفظ وحدتها وعزّتها وحقوق جميع مكوّنات شعبها، بعيداً عن مخاطر التشرذم والظلم والتطرّف والإرهاب.
٣. يأمل لبنان، في أن يسمح الحلّ السياسي المنشود في سوريا، بعودة اللاجئين السوريين إلى أرضهم وديارهم، وأن تنطلق إعادة إعمار البلاد في أقرب الآجال.
٤. كذلك يأمل لبنان، في أن يستمرّ الاهتمام الدولي، بمساعدته في تخطّي الآثار السلبيّة، التي خلّفتها الأزمة السوريّة على مجمل أوضاعه الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

لبنان ملتزم بتحييد نفسه عن التداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة المتمادية، ويعارض أيّ تدخّل عسكري أجنبي في هذا النزاع

أصحاب السعادة،

إذ نلتقي في هذه المناسبة الجامعة لتقبّل التهاني والتمنيات في مناسبة العام الجديد، فإنّنا نتطلّع معاً إلى الاستحقاقات التي تنتظرنا في خلال الشهور المقبلة، وأبرزها الاستحقاق الرئاسي الذي سأبذل قصارى جهدي، لتهيئة الظروف المناسبة لإتمامه بصورة ديموقراطيّة وهادئة. وإنّي على يقين، بأنّ الدول الصديقة والشقيقة، والمجتمع الدولي ككلّ، ستقفون إلى جانب لبنان لدعمه في مسعاه الهادف دوماً لصون استقلاله ومؤسساته الشرعيّة وحمايتها وضمان استمراريّتها، ولتعزيز وحدته الوطنيّة كي يبقى وطننا في هذا الشرق منارة للحريّة والديموقراطيّة، ومشعلاً للثقافة والحداثة والتنوّع من ضمن الوحدة، ومختبراً حيّاً ومتفاعلاً للعيش المشترك ولمنطق الحوار والتوافق والاعتدال.

وكلّ عام وأنتم بخير!

الفصل الثالث: لبنان في العالم

أ. القسم الأول: مع قادة العالم

ب. القسم الثاني: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

ج. القسم الثالث: في المنتديات الدولية

الفصل الثالث: لبنان في العالم

أ. القسم الأول: مع قادة العالم

- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني
- مع الرئيس الروماني تريان باسيسكو
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التشيكي
- مع رئيسة مجلس النواب التشيكي
- مع الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس
- مع رئيسة وزراء أستراليا
- مع الحاكمة العامة لأستراليا
- مع رئيس وزراء ولاية « نيو ساوث ويلز »
- مع رئيس الأوروغواي خوسيه موخيكا
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس اليوناني
- مع الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس
- مع الرئيس السنغالي السيّد ماكي سال
- مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا
- المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس شاطئ العاج
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الغاني
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس النيجيري
- مع الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك
- مع الرئيس الأميركي
- المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس هولاند

أ - القسم الأول

مع قادة العالم

زيارة دولة رومانيا
٢٨ – ٢٩ شباط ٢٠١٢

زار فخامة الرئيس دولة رومانيا في الفترة الممتدة من ٢٨ شباط ٢٠١٢ ولغاية ٢٩ شباط ٢٠١٢، والتقى الرئيس الروماني ترايان باسيسكو وكبار المسؤولين الرومانيين وعقد معهم لقاءات ثُنائية وموسّعة شارك فيها أعضاء من الوفدين الرسميين اللبناني والروماني، كما حضر الجلسة الافتتاحية لمنتدى رجال الأعمال الذي نظّمته غرفة التجارة في رومانيا، وشارك فيه رجال أعمال لبنانيون ورومانيون، وكان لفخامته كلمة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين لبنان ورومانيا وآفاق تطويرها.

المؤتمر الصحفي المشترك
مع الرئيس الروماني
ترايان باسيسكو

بوخارست، رومانيا – ٢٨ شباط ٢٠١٢

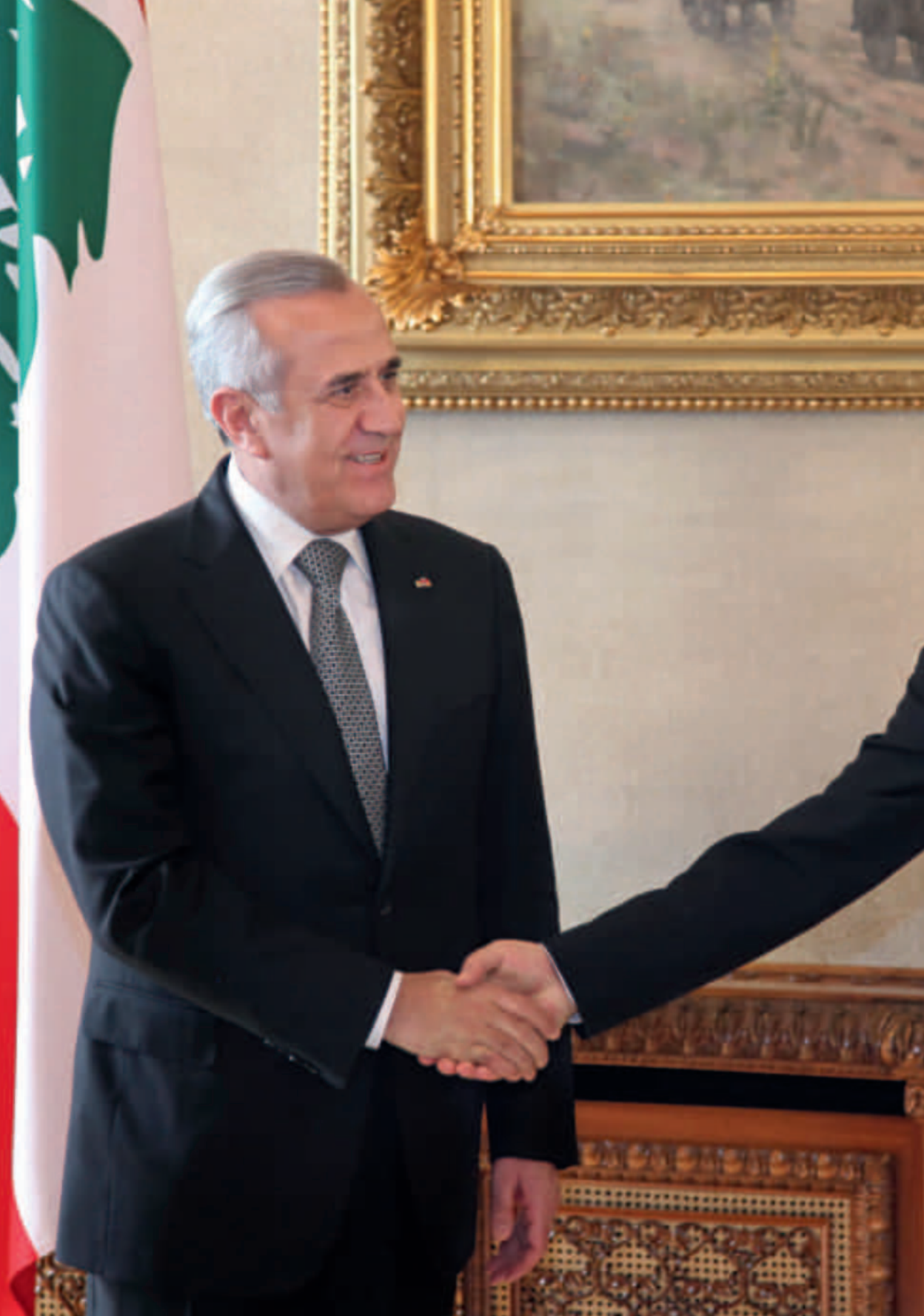

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني ترايان باسيسكو

بوخارست، رومانيا – ٢٨ شباط ٢٠١٢

أُجريت جولة من المحادثات المعمّقة والمفيدة مع الرئيس ترايان باسيسكو حول سبل تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين لبنان ورومانيا استكمالاً لما جرى بيننا من محادثات خلال الزيارة الرسميّة التي قام بها للبنان العام ٢٠٠٩.

كذلك استعرضت معه تطوّر الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والدولي، في ضوء ما تشهده المنطقة العربيّة من تحوّلات تاريخيّة وما يواجهه العالم من توترات وتحديات، ومنها ما هو ناتج عن الأزمة الماليّة العالميّة.

وشكرت للرئيس باسيسكو مواقف رومانيا المؤيّدة للبنان ولاستقراره وسيادته واستقلاله وطلبت منه إمكانية المشاركة في قوات اليونيفيل لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ وأكدت له ضرورة بذل المزيد من الجهد لإلزام إسرائيل تنفيذ كامل مندرجات هذا القرار وهو قرار يلتزمه لبنان كالتزامه كل قرارات الشرعيّة الدوليّة.

وتمّ التشديد على أهميّة الديبلوماسيّة الوقائيّة كأداة لتلافي النزاعات، وضرورة إيجاد حلّ سلمي لهذه النزاعات في حال نشوبها، ولاسيّما منها النزاع الدائر في الشرق الأوسط.

كذلك تمّ إبراز الحاجة الملحّة في هذا المجال إلى إعادة إحياء عمليّة السلام وإيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي على قواعد متينة جوهرها قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام التي يصادف الثامن والعشرون من الشهر المقبل الذكرى العاشرة لإقرارها بالإجماع في قمّة بيروت.

وأكدت من هذه المناسبة رفض لبنان أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه انطلاقاً من حقّ هؤلاء اللاجئين

> أهميّة الديبلوماسيّة الوقائيّة كأداة لتلافي النزاعات، وضرورة إيجاد حلّ سلمي لهذه النزاعات في حال نشوبها، ولاسيّما منها النزاع الدائر في الشرق الأوسط

في العودة ومن حقّ لبنان في المحافظة على مصالحه العليا ومستلزمات وفاقه الوطني.

كذلك اتفقت مع الرئيس باسيسكو على ضرورة التنسيق لمواجهة خطر الإرهاب الذي ما زال يتهدد مناطق عديدة من العالم.

وتناول البحث أفضل السبل الكفيلة بإنجاح مرحلة الانتقال من الدكتاتوريّة إلى الديموقراطيّة في الدول التي تشهد مثل هذه التحوّلات، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها رومانيا في هذا المجال.

وتمّ التركيز من هذا المنطلق على أهميّة العبور إلى أنظمة تعبّر عن رأي الشعب وتحترم الكرامة الإنسانيّة والحريّات الأساسيّة للمواطنين وتلتزم حقوق الإنسان؛ مع إبداء حرص خاص على أن يتمّ التوصّل إلى حلّ سياسي ومتوافق عليه للأزمة السوريّة في أقرب الآجال.

وبشكلٍ عام تمّ التشديد على أهميّة التمسّك بالديموقراطيّة وتطويرها، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي ما زالت تعترض طريقها، وذلك كسبيل أمثل لتحقيق التداول الدوري للسلطة والاستقرار والنموّ الاقتصادي والاجتماعي.

وتمّ إيلاء اهتمام خاص لسبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والثقافي بين لبنان ورومانيا وتشجيع الاستثمار المتبادل بين البلدين، خصوصاً في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والزراعة والنشاط المصرفي، مع العلم بأنّ لبنان يستعدّ لمباشرة التحضيرات الخاصة بأعمال التنقيب عن ثروة النفط والغاز التي تختزنها مناطقه البحريّة.

كذلك تمّ التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتيّ خارجية لبنان ورومانيا، ونحن في صدد تحضير اتفاق تعاون ثنائي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والشباب والرياضة، مع تسجيل الحاجة إلى توسيع آفاق التعاون بين البلدين في مختلف الميادين.

وشكرت للرئيس باسيسكو حسن استقباله لنا وللوفد الرسمي المرافق، واتفقت معه على أهميّة رفع وتيرة الزيارات بين المسؤولين على صعيديّ القطاع العام والخاص من أجل تحسين فرص المتابعة ومجالات التعاون بين بلدينا الصديقين.

> أهميّة العبور إلى أنظمة تعبّر عن رأي الشعب وتحترم الكرامة الإنسانيّة والحريّات الأساسيّة للمواطنين وتلتزم حقوق الإنسان

مع الرئيس الروماني ترايان باسيسكو خلال الزيارة الرسمية إلى رومانيا

بوخارست، رومانيا – ٢٨ شباط ٢٠١٢

تأكيدٌ على التعاون الثنائي في كافة المجالات وعلى دور الجالية اللبنانية النشط في رومانيا حيث لبنان هو المستثمر الأجنبي الأول في أكثر من ثلاثة آلاف شركة رومانية. وتشجيعٌ على الاستثمار في لبنان، وعلى بناء نشاطات اقتصاديّة لبنانيّة – رومانيّة مشتركة في الدول العربيّة وفي دنيا الانتشار.

ADMINISTRATIA
PREZID

مع الرئيس الروماني ترايان باسيسكو خلال الزيارة الرسمية إلى رومانيا

بوخارست، رومانيا – ٢٨ شباط ٢٠١٢

شكراً، فخامة الرئيس، على الكلمات الطيّبة التي خصّيتموني بها، وعلى ما أحطتموني به وعقيلتي والوفد الرسمي المرافق من حسن وفادة واستقبال.

تأتي هذه الزيارة تلبية للدعوة الكريمة التي وجهتموها إليّ خلال زيارتكم الرسميّة للبنان ربيع عام ٢٠٠٩، وهي مناسبة لاستكمال ما باشرناه من محادثات تتناول سبل توطيد علاقات التعاون والصداقة بين بلدينا وشعبينا، ولاستعراض ما حصل مذ ذاك من تطوّرات، أو ما تمّ إحرازه من تقدّم نصبو إليه.

لقد وقفت رومانيا دائماً إلى جانب لبنان وأعربت عن دعمها لسيادته واستقلاله واستقراره وسلامة أراضيه. وشاركت في عمليات حفظ سلام مختلفة في العالم، مؤكدةً التزامها الثابت بهذا الجهد الدولي المشترك، بالرغم من التضحيات الماديّة والبشريّة التي قدّمتها في هذا السبيل.

من هنا، تأييدها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الذي يلتزم به لبنان، ولمهمة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب اللبناني.

نعلم فخامة الرئيس اهتمامكم بالدبلوماسيّة الوقائيّة كأداة للمساهمة في إيجاد الحلول السلميّة للنزاعات، نظراً لما لدى رومانيا من خبرة في هذا المجال، ولخطورة النزاعات التي ما زالت قائمة في محيطكم الجغرافي، وخصوصاً في كوسوفو ومنطقتيّ القوقاز والبلقان. وقد رأست شخصياً جلسة لمجلس الأمن الدولي، على مستوى القمّة، لمناقشة هذا الموضوع، الذي ستوليه الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً طوال هذا العام.

تندرج في هذا السياق أهميّة تضافر الجهد الدولي لإلزام إسرائيل تنفيذ كامل بنود القرار ١٧٠١، والامتناع عن خرق سيادة لبنان، وعن التمادي في تهديد أمنه واستقراره، في الوقت الذي تمرّ فيه منطقة الشرق الأوسط بمرحلة انتقاليّة حرجة وبتحوّلات تاريخيّة سيتحدّد بنتيجتها مصير شعوبها وسلامتهم للسنوات المقبلة.

> أهميّة تضافر الجهد الدولي لإلزام إسرائيل تنفيذ كامل بنود القرار ١٧٠١، والامتناع عن خرق سيادة لبنان، وعن التمادي في تهديد أمنه واستقراره

فخامة الرئيس،

لقد عرفت رومانيا منذ أكثر من عقدين، انتقالاً لافتاً من الدكتاتوريّة إلى الديموقراطيّة. وقد نجحتم تدريجياً في اجتياز هذه المرحلة، واكتسبتم خبرة في

كيفيّة العمل على التأقلم مع واقع التداول الدوري للسلطة من طريق انتخابات نيابية حرّة وشفّافة، وبناء مؤسسات ديموقراطية، وتعزيز دولة القانون. ونتمنى لكم هنا، المزيد من النجاح في جهدكم الوطني، بالرغم من التحديات التي ما زالت تعترض مسيرة الديموقراطيّة والتقدّم والنموّ بشكلٍ عام.

ذلك أنّه بالرغم مما يوفّره النظام الديموقراطي من آليّات لحلّ النزاعات بالطرق السلميّة والقانونيّة، خصوصاً من طريق الاحتكام إلى المؤسسات الدستوريّة والانصياع لإرادة الأكثريّة الشعبيّة المنبثقة عن الانتخابات، فإنّ تنامي الطابع التعددي للمجتمعات وعمق الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي باتت تواجهها دول عدة، يفرضان علينا مجموعة من التدابير والآليات المكمّلة، لمواجهة التحديات الناشئة. وهذا قد يقتضي من جهة توسيع مفهومنا للديموقراطيّة من طريق إيجاد معادلات معيّنة لإشراك شرائح المجتمع كافة في عمليّة التشاور واتخاذ القرار، كما قد يقتضي تكريس أطر حوار دائم بين مختلف الفئات المكوّنة للوطن.

هذا ما سعينا لاعتماده في لبنان، احتراماً منّا لما يكفله الدستور من نظام ديموقراطي من جهة، ولما يدعو إليه ميثاقنا الوطني من ضرورة بحث مستمرّ عن التوافق والالتزام دوماً بمبادئ العيش المشترك من جهة أخرى.

من هذا المنطلق عزّمنا على تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني، وسعّينا الحثيث، بموازاة العمل الحكومي ودعماً له، لاستئناف أعمال هيئة الحوار الوطني، التي أطلقتها بُعيد انتخابي في العام ٢٠٠٨، للتوافق على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع عن لبنان وتكريس دعائم وحدته.

فخامة الرئيس،

إذ تواكبون معنا تطوّر الأحداث في العالم العربي، التي أسبغت عليها تسمية من وحي الربيع الذي سبق أن حققتموه في هذه المنطقة من العالم، فإننا نأمل في أن تتمكّن المعالجات السلميّة المختلفة لهذه الأحداث من بلورة نظم ديموقراطيّة منفتحة على الحداثة، وأن تحترم الديموقراطيّات الناشئة، المكتسبات التي حقّقتها البشريّة في مجال حقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة، وضمان الحريّات الأساسيّة، ومنها حريّة الرأي والمعتقد.

وإذا ما كانت الشعوب العربيّة تسعى إلى الحريّة والديموقراطيّة والعزّة، فهي عزّة تطمح لتحقيقها على صعيدي الكرامة الشخصيّة والوطنيّة على السواء، وهذا ما يستتبع جهداً على الصعيد الداخلي لبلورة نظم توفّر الحقوق السياسيّة والمدنيّة

نأمل في أن تتمكّن المعالجات السلميّة المختلفة لهذه الأحداث من بلورة نظم ديموقراطيّة منفتحة على الحداثة، وأن تحترم الديموقراطيّات الناشئة، المكتسبات التي حقّقتها البشريّة في مجال حقوق الإنسان

والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين، وجهداً موازياً، لا يجدر إغفاله، على الصعيد الخارجي، من أجل تكريس بيئة استقرار وسلام مبني على العدل.

فخامة الرئيس،

تعي رومانيا أهميّة إيجاد حلّ للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتعمل من أجل التوصّل إلى تسوية سلميّة لهذا النزاع بعيداً عن منطق القوّة والحرب.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ تجارب العقود السابقة قد أثبتت أنّ العمليّة التفاوضيّة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تؤدّي إلى نتائج ملموسة، إلّا إذا سعت لإيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، ضمن مهل زمنيّة محددة، واستندت إلى ثوابت ومرجعيّات، جوهرها قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام، التي يصادف تاريخ الثامن والعشرين من آذار المقبل الذكرى العاشرة لإقرارها بالإجماع من قبل القادة العرب في قمّة بيروت.

في مقابل ذلك، فإنّ تعنّت إسرائيل ورفضها المستمرّ للمستلزمات البديهيّة للسلام ما زالا يشكّلان عائقاً أساسياً أمام إمكان التقدّم في العمليّة السلميّة، بالرغم من إلحاحها والفائدة المرجوّة منها للتخفيف من الشعور بالإحباط والظلم ومن مخاطر التطرّف والعنف والإرهاب. ويهمّ لبنان أن يذكّر باستمرار في هذه المناسبة أنّه لن يوافق على أيّ حلّ لقضيّة الشرق الأوسط، إذا ما تمّ بمعزل عنه، أو بصورة متعارضة مع مصلحته الوطنيّة العليا، علماً بأنّه يرفض أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، انطلاقاً من حقّ هؤلاء اللاجئين الطبيعي بالعودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ومن حقّ لبنان في المحافظة على مصالحه الوطنيّة العليا ومستلزمات وفاقه الوطني.

> إنّ تعنّت إسرائيل ورفضها المستمرّ للمستلزمات البديهيّة للسلام ما زالا يشكّلان عائقاً أساسياً أمام إمكان التقدّم في العمليّة السلميّة

فخامة الرئيس،

في ظلّ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة، التي أعاقت البرامج والخطط وأضعفت القدرات في العديد من البلدان، يبدو التعاون الدولي أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى لتحسين فرص المواجهة ورفع التحديات الناشئة من مخاطر الكساد والبطالة والركود، وذلك بموازاة السعي لإصلاح النظام المالي العالمي كي يصبح أكثر أخلاقيّة وأقلّ اعتماداً على المضاربة.

وعلى الصعيد الثنائي، فإنّ مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين بلدينا عديدة ومتنوّعة، تعزّزها الرغبة السياسيّة المشتركة في تمتين

هذه العلاقات. فلرومانيا خبرة واسعة في مجالات مختلفة، أبرزها ما يتعلق بالطاقة والمواصلات والزراعة.

ولبنان، الذي يتطلّع إلى المباشرة باستثمار ما تختزنه مناطقه البحريّة من نفط وغاز، يتميّز بمتانة وحيويّة نظامه المصرفي، ومقدرته على تحفيز فرص الاستثمار، وأن يكون بوابة لنشاطات اقتصاديّة لبنانيّة – رومانيّة مشتركة في الدول العربيّة وفي دنيا الانتشار، علماً بأنّ المصرف العربي الوحيد في رومانيا في الوقت الحاضر هو مصرف لبناني.

ومن الضروري في هذا المجال أن نتمكّن من تعزيز أطر تشجيع الاستثمار بين بلدينا وحمايته، وتوثيق التعاون بين غرف التجارة والصناعة، ومختلف القطاعات الإنتاجيّة، إضافةً إلى أهميّة تعزيز التعاون الثقافي.

وقد قمنا اليوم بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتيّ خارجيّة لبنان ورومانيا، وعلى برنامج التعاون الثنائي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والشباب والرياضة. كما أننا في صدد إنجاز مجموعة أخرى من الاتفاقات في مجال التعاون القانوني والقضائي والعسكري.

ويساعد في تنمية العلاقات اللبنانيّة الرومانيّة، وجود جالية لبنانيّة في رومانيا، تساهم بصورة فاعلة بالنشاط الاقتصادي والتجاري والصناعي، وقد وفّرت لها السلطات الرومانيّة مشكورة، أطر عيش وإقامة وعمل؛ إضافةً إلى وجود مجموعة كبيرة من المتخرّجين اللبنانيين من الجامعات الرومانيّة. وهي مناسبة كي نعيد تأكيد حرصنا المشترك على هذه الجالية، وعلى الجالية الرومانيّة في لبنان، وقد نمت بين الشعبين روابط دم وقربى أضافت بعداً اجتماعياً وإنسانياً على هذه العلاقات.

> لا حقوق إنسان من دون كرامة إنسانيّة، و [أن] لا كرامة إنسانيّة من دون حريّة واستقرار وعدالة وتنمية مستدامة

فخامة الرئيس،

لقد تمّ انتخاب رومانيا أخيراً وللمرة الثانية كعضو في مجلس حقوق الإنسان، وهذا يؤكد مدى التقدّم الذي أحرزته بلادكم في المرحلة التي تلت اندحار النظام الدكتاتوري السابق.

ونحن نعلم أن لا حقوق إنسان من دون كرامة إنسانيّة، وأن لا كرامة إنسانيّة من دون حريّة واستقرار وعدالة وتنمية مستدامة. وهي أهداف سامية لا بدّ من أن تكون في سلّم أولويات أيّ حكم رشيد ومستنير.

على هذا الأمل، ومن أجل صداقة نعتزّ بها، أرفع بدوري كأسي لأشرب نخبكم فخامة الرئيس ونخب السيدة باسيسكو وصحتها وهنائها؛

وأشرب كذلك نخب رومانيا واستقرارها وتقدّمها وعزّة شعبها الصديق.

زيارة دولة تشيكيا
١ – ٢ آذار ٢٠١٢

زار فخامة الرئيس دولة تشيكيا في الأول والثاني من آذار ٢٠١٢، والتقى الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس وكبار المسؤولين التشيكيين وعقد معهم لقاءات ثنائيّة وموسّعة شارك فيها أعضاء من الوفدين الرسميَّين اللبناني والتشيكي.

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

«لبنان كان دائماً مكان الحوار الواقعي ونقطة التقاء الحضارات وبالرغم ممّا حصل في السبعينات والثمانينات وفي السنوات الأخيرة، فإن لبنان يلعب دوماً هذا الدور، وأنا أؤكد على وجوب أن يبقى مقرّاً للحوار بين الأديان والحضارات، هكذا كان دائماً وهكذا سيكون».

الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس
خلال المؤتمر

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

أجريت جولة محادثات معمّقة ومفيدة مع الرئيس فاكلاف كلاوس تمحورت حول سبل توطيد العلاقات الثنائيّة بين لبنان وجمهوريّة تشيكيا وتوسيع آفاقها في مختلف الميادين.

كما استعرضت معه أبرز الأحداث والتطوّرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي وكيفيّة مواجهة التحديات التي قد تنتج عنها، ولاسيّما ما يتعلق منها بالتحوّلات التاريخيّة في العالم العربي وبالأزمة الماليّة العالميّة التي تمكّن لبنان وجمهوريّة تشيكيا على السواء من تلافي تداعياتها السلبيّة.

أعربت بدايةً للرئيس كلاوس عن التقدير الذي تستحقّه جمهوريّة تشيكيا، التي تمكّنت من الانتقال بتميّز ونجاح من مرحلة الدكتاتوريّة إلى مرحلة الديموقراطيّة، مع الإعراب سوياً عن الأمل في أن تتمكّن الدول العربيّة المعنيّة من تحقيق انتقال ناجح مماثل بعيداً من التطرّف والعنف.

شكرت للرئيس كلاوس مواقف بلاده الداعمة دوماً للبنان ولسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، والتزامها مبدأ الحلّ السلمي للنزاعات، وخصوصاً النزاع القائم في الشرق الأوسط منذ عقود.

> أهميّة استمرار الجهد الدولي المشترك لمحاربة الإرهاب

وفي هذا المجال تمّ تأكيد ضرورة استمرار السعي والجهد لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، الذي يلتزمه لبنان بكل مندرجاته، انطلاقاً من التزامه كل قرارات الشرعيّة الدوليّة؛ وضرورة إيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام، علماً بأنّ الثامن والعشرين من الشهر المقبل يصادف الذكرى العاشرة لإقرار هذه المبادرة التاريخيّة بالإجماع من قبل القادة العرب في قمّة بيروت.

كرّرت في هذه المناسبة موقف لبنان الرافض أيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وضرورة تعزيز قدرات وكالة الأونروا للاستمرار بالاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسيّة في العناية بأوضاعهم الحياتيّة والمعيشيّة، في انتظار إيجاد حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيتهم على قاعدة حقّهم في العودة.

كذلك تمّ تأكيد أهميّة استمرار الجهد الدولي المشترك لمحاربة الإرهاب.

وتناولت المحادثات بشكل خاص سبل توطيد العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة والتقنيّة والثقافيّة بين جمهوريّة تشيكيا ولبنان وتوسيع آفاقها، خصوصاً في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والمواصلات والسياحة، وتحسين أطر حماية الاستثمارات بين البلدين وتشجيعها، وتسهيل عملية منح سمات الدخول للبنانيين، ودرس إمكانية زيادة المنح التعليمية للطلاب اللبنانيين، كما سنعمد إلى درس سبل التعاون العسكري لدعم الجيش اللبناني بالمعدات العسكرية التشيكية.

شكرت للرئيس كلاوس حسن الاستقبال الذي خصّنا به والوفد الرسمي المرافق في هذه البلاد الجميلة والعريقة بحضارتها؛

ووجّهت دعوة إليه (وإلى السيّدة كلاوس) للقيام بزيارة رسميّة للبنان في أقرب فرصة ممكنة لمتابعة سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا، بما يخدم مصالحنا المشتركة وقضيّة الديموقراطيّة والحريّة والعدالة والسلام.

ضرورة استمرار السعي والجهد لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، الذي يلتزمه لبنان بكل مندرجاته، وضرورة إيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي- الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام

مع رئيسة
مجلس النواب التشيكي
السيدة ميروسلافا نيمكوفا

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

مع رئيسة مجلس النواب التشيكي السيدة ميروسلافا نيمكوفا

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

السيّدة الرئيسة،

يحمل التاريخ في طيّاته صفحات مظلمة من الطغيان والعدوان والاستبداد، إلا أنّه يسجّل كذلك ما سطّرته الشعوب من مآثر وصفحات عزّ وإباء وانتصار، وما بلورته من فكر مستنير وإبداع وتقدّم في السياسة والعلوم والفنون.

يسعدني أن أزور اليوم هذا الصرح العريق، الذي يشهد لنجاحكم اللافت في الانتقال من الدكتاتوريّة إلى الديموقراطيّة، وقد أظهر شعبكم مقدرة ملهمة على التضامن والمثابرة والصمود.

لقد جعل دستور جمهوريّة تشيكيا في العام ١٩٩٢ من بلادكم جمهوريّة برلمانيّة ديموقراطيّة وتعدديّة. وهي كانت كذلك منذ مطلع القرن العشرين، إلا أنّه لحقها ظلم النازيّة والنظام الشيوعي، فكان لها أن تقاوم وتنتصر، وأن تعود إلى رحاب الحريّة والديموقراطيّة؛ فسارت بخطى ثابتة ومضطّردة على طريق الاستقرار والتقدّم والنموّ.

من جهته اعتمد لبنان نظاماً مماثلاً، إذ نصّ دستوره الذي يعود للعام ١٩٢٦، وهو الأقدم في الشرق الأوسط، على أنّ «لبنان جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحريّات العامة».

إلا أنّه نظراً للتعدديّة التي تميّز مجتمعه، ومن أجل تلافي طغيان فئة طائفيّة على أخرى، فقد اعتمد لبنان شكلاً من أشكال الديموقراطيّة التوافقيّة، انطلاقاً من ميثاقه الوطني، بحيث تشارك مجمل طوائفه في السلطة وفي إدارة الشأن العام، على قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والتزم الحوار نهجاً للتوافق على مواقف مشتركة من القضايا الوطنيّة الكبرى. وقد جاء في البند (ي) من مقدمة دستوره أن «لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

وهكذا تبقى الديموقراطيّة في المبدأ والممارسة الوسيلة الفضلى لإجراء تداول سلمي ودوري للسلطة، وتالياً لتثبيت السلم الأهلي على قاعدة

> اعتمد لبنان شكلاً من أشكال الديموقراطيّة التوافقيّة، انطلاقاً من ميثاقه الوطني، بحيث تشارك مجمل طوائفه في السلطة وفي إدارة الشأن العام

الشرعيّة الشعبيّة واحترام المؤسسات والتواصل والشراكة بين مختلف مكوّنات المجتمع.

إلاّ أنّنا نعلم جيّداً أنّ الديموقراطيّة ليست مكتسباً نهائياً، وأنّها تتعرّض دوماً للمخاطر، ومنها واقع الظلم والركود والبطالة والكساد حيث ينتشر.

من هنا أهميّة السعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة في الداخل، وإيجاد الحلول العادلة للمشكلات القوميّة التي تشغل نفوس الشعوب وتحبطها، ومن هذه المشكلات في ما خصّنا، مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي عجزت الأطراف المعنيّة والمجتمع الدولي على السواء عن تسويتها، بالرغم من وجود المرجعيّات اللازمة المتوافق عليها لذلك، أكانت مرجعيّة مؤتمر مدريد، أو مرجعيّة المبادرة العربيّة للسلام المستندة إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة، والتي أقرّت في قمّة بيروت بالإجماع منذ عقد من الزمن.

كذلك تتهدّد الاستقرار والديموقراطيّة التداعيات الممكنة للأزمة الماليّة العالميّة، التي ترى السلطات التشيكيّة أنّها أكثر خطورة ممّا تمّ تقويمه لغاية الآن، وترى تالياً ضرورة إيجاد معالجات جذريّة وسريعة لها ولمسبّباتها.

وذلك، بالرغم من نجاحكم ونجاحنا في لبنان في تلافي التداعيات السلبيّة لهذه الأزمة، التي ما زالت تربك معظم دول العالم ودول الاتحاد الأوروبي بالذات التي يرتبط معها لبنان باتفاق شراكة واعدة.

وإذ نواكب اليوم مجرى الأحداث والتحوّلات التاريخيّة الجارية في عدد من الدول العربيّة، وهي الأحداث التي أطلقت عليها تسمية «الربيع العربي» تشبّهاً بالربيع الذي شهدتموه اعتباراً من العام ١٩٦٨ واستكملتموه اعتباراً من العام ١٩٨٩، فإننا نعرب عن الأمل في أن تتمكّن هذه الدول من الانتقال من واقع الدكتاتوريّة إلى حالة الديموقراطيّة المنفتحة على الحداثة، والمحترمة لحقوق الإنسان ولكلّ فرد من أفراد المجتمع، على قاعدة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين من دون تمايز أو تفضيل.

إنّ دور المجالس النيابيّة هو فعلاً دور مركزي في التشريع وتوجيه مسار الوطن في الاتجاه المتناسب مع مصالح الشعب وتطلّعاته.

وإنّي إذ أشكرك السيّدة الرئيسة على كلماتك الطيّبة وعلى قوّة إيمانك بالقيم، أجدّد الأمل في أن ننجح جميعاً في التمسّك بنظامنا الديموقراطي، والتأقلم مع تطوّرات العالم المعاصر، وتحسين أدائنا بما يتناسب مع مقتضيات الحكم الرشيد ويخدم مصالح شعوبنا وحقّها في السلام والعدالة والتنمية المستدامة.

نعلم جيّداً أنّ الديموقراطيّة ليست مكتسباً نهائياً، وأنّها تتعرّض دوماً للمخاطر، ومنها واقع الظلم والركود والبطالة والكساد حيث ينتشر

مع الرئيس فاكلاف كلاوس خلال الزيارة الرسمية إلى تشيكيا

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

«إن الاعتماد على الحلول الإنقاذية التي يجب أن تأتي من القوى العظمى أو المجتمع الدولي، قد أظهر بأنه أمر خاطئ. ما يمكنه الانتصار هو فقط الرغبة بالحلول الوسط، الواقعية والبحث عن المصالح المشتركة بين هؤلاء الذين حُكم عليهم أن يعيشوا معاً أو إلى جانب بعضهم البعض».

«الرئيس التشيكي فاكلاف كلاوس»

مع الرئيس فاكلاف كلاوس خلال الزيارة الرسمية إلى تشيكيا

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

فخامة الرئيس،

أشكركم بدايةً على كلمتكم المعبّرة، وعلى ما ورد فيها من مشاعر طيّبة تجاهي وتجاه لبنان، الذي يرتبط مع بلدكم بعلاقات صداقة وتعاون نسعى لتوطيدها وتعزيزها في مختلف المجالات.

تأتي هذه الزيارة إلى جمهوريّة تشيكيا، وطن Tomàss Guarrigue MASARYK وVaclav Havel والرجال الشجعان، في وقت يعرف العالم العربي تحوّلات تاريخيّة لم تتبيّن كامل معالمها بعد. فهي تحمل في أحد أوجهها بعداً شبيهاً بالتحوّلات التي سبق أن حصلت في هذه المنطقة من العالم منذ أكثر من عقدين، من حيث سعيها للانعتاق والعبور إلى الحريّة والديموقراطيّة، وما يفترض أن توفّرها هذه الديموقراطيّة من كرامة إنسانيّة وحقوق. إلّا أنّ لحراك الشعوب العربيّة أبعاداً إضافيّة خاصة بها، منها ما يتعلق بكيفيّة مواجهة تحدّي الإخفاق في فرض حلّ عادل لقضيّة فلسطين ولجميع أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي طوال عقود، ومنها ما يتعلق بكيفيّة مواجهة تحدّي النجاح في استرجاع مجدٍ عصورٍ مضت، والارتقاء إلى مصاف الشعوب الفاعلة والمؤثّرة على مسيرة وخيارات العالم المعاصر. وهذا يستدعي، بنظرنا، نجاحاً موازياً من قبلها في التوفيق بين مستلزمات الحداثة، بكل مكوّناتها العلميّة والفكريّة، ومختزن العادات والتقاليد والقيم التي تتمسّك بها، والتي لا يمكن، في أيّ حال من الأحوال، أن تتنكّر في جوهرها للحريّات الفرديّة والعامة وللحقوق الأساسيّة للإنسان.

> نجح لبنان في تلافي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، بفضل حكمة المسؤولين عن قطاعه المصرفي ومتانة هذا القطاع وحيويّته

تمكّن لبنان من جهته، من المحافظة على أمنه واستقراره ومستلزمات وفاقه الوطني، مستفيداً في ذلك من ميّزات نظامه الديموقراطي، وما يكفله دستوره من حريّات وحرص على العيش المشترك، والتزام مبدأ التداول الدوري للسلطة من خلال انتخابات حرّة ونزيهة.

وعرف كيف ينأى بنفسه عن التداعيات السلبيّة للعنف المؤسف المترافق مع الأحداث الجارية في سوريا، التي نرتبط معها بعلاقات أخوّة وجوار، مع الإعراب عن الأمل في أن يتمّ التوصّل إلى حلّ سياسي متوافق عليه لهذه الأزمة في أقرب الآجال.

كما نجح لبنان في تلافي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، بفضل حكمة المسؤولين عن قطاعه المصرفي ومتانة هذا القطاع وحيويّته، واستطاع تسجيل نسب نموّ اقتصادي مرتفعة في خلال السنوات المنصرمة بشكلٍ عام.

ويبقى علينا أن نواصل السعي، بدعم الدول الصديقة ودعم الأمم المتحدة بالذات، لإلزام إسرائيل تنفيذ كامل مندرجات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، ووقف انتهاكاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة وتهديداتها المتمادية ضدّ لبنان ومرافقه المدنيّة.

وتقوم قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، التي يحرص لبنان على مهمتها وسلامة أفرادها، بعمل مشكور لحفظ السلام، بالتنسيق الكامل مع الجيش اللبناني، وقد انضمّت إلى عدادها في خلال الأشهر المنصرمة، وحدات من أربع دول إضافيّة هي إيرلندا والبرازيل والنمسا وفنلندا، بالرغم ممّا تعرّضت له هذه القوات من اعتداءات إرهابيّة وما قدّمته من تضحيات تستحقّ من قبلنا كامل التقدير.

ونعتقد في هذا السياق، أنّه بالرغم من أهميّة العمل على محاربة الإرهاب من طريق بلورة إرادة وطنيّة وأدوات محليّة مقتدرة، فإنّ الحاجة ما زالت قائمة لتعاون دولي واسع وفاعل، للقضاء على هذه الآفة التي ما برحت تطاول الأبرياء والمدنيين في مناطق مختلفة من العالم.

> بالرغم من أهميّة العمل على محاربة الإرهاب من طريق بلورة إرادة وطنيّة وأدوات محليّة مقتدرة، فإنّ الحاجة ما زالت قائمة لتعاون دولي واسع وفاعل، للقضاء على هذه الآفة

فخامة الرئيس،

تضع جمهوريّة تشيكيا مسألة حلّ النزاعات بالطرق السلميّة، ومنها حلّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، في صلب مبادئ سياستها الخارجيّة. ومنذ

عقد من الزمن، قامت الدول العربيّة باعتماد مبادرة متكاملة للسلام أقرّتها بالإجماع في قمّة بيروت بتاريخ الثامن والعشرين من آذار ٢٠٠٢. وأثبتت بذلك جديّة جنوحها نحو السلام العادل والشامل، بكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، وقد قابلت إسرائيل تلك المبادرة التاريخيّة في حينه باجتياح عسكري للضفة الغربيّة.

ولما كان الاستقرار الإقليمي حاجة للأمن والاستقرار الدوليَّين، فإننا نرى أنّه لا بدّ من العمل بشكلٍ جدّي وحثيث من أجل إعادة إحياء عمليّة السلام في الشرق الأوسط على قواعد متينة، جوهرها قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام.

ويؤكد لبنان تكراراً في هذه المناسبة، موقفه المعارض لأيّ شكلٍ من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، انطلاقاً من حقّ هؤلاء اللاجئين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ومن حقّه المشروع في المحافظة على مصالحه الوطنيّة العليا ومستلزمات وفاقه الوطني.

يقدّم لبنان في سلّة الحوافز للمستثمرين، الاستقرار السياسي والأمني العام الذي تمكّن من تحقيقه، والضمانات القانونيّة المطلوبة في مجال الأعمال، إضافةً إلى حضوره المتقدّم في العديد من الدول، من خلال جالياته الفاعلة في دنيا الانتشار

فخامة الرئيس،

لقد كانت جمهوريّة تشيكيا رائدة في عمليّة التحرر والانتقال من واقع الدكتاتوريّة إلى رحاب الحريّة والديموقراطيّة. وأعطت مثالاً ملهماً عن مقدرة الشعوب على التضحية والصمود والتغيير بقوّة إرادتها وتضامن أبنائها.

كذلك نجحت في إيجاد حلّ توافقي لكيفيّة مقاربة مسارها الوطني مطلع التسعينات، وقد لعبتم دوراً أساسياً فخامة الرئيس في إدارة هذه المرحلة الانتقاليّة بصورة حضاريّة وهادئة.

ومع التقدّم في عمليّة ترسيخ الديموقراطيّة، تمكّنت جمهوريّة تشيكيا، بالرغم من التداعيات السلبيّة والخطيرة للأزمة الماليّة العالميّة، من تحرير طاقاتها الوطنيّة ومن وضع نفسها على طريق النموّ والازدهار، بما ينسجم مع تاريخها العريق وما يختزنه شعبها من قدرات وقيم. ولا يقلّل هذا الأمر من جديّة الإشكاليّة التي ما زالت تفرض نفسها على الساحة الأوروبيّة على الصعيدين المالي والاقتصادي، وقد دعوتم مراراً إلى التعمّق في دراسة مسبّباتها واعتماد مقاربات جديدة وخلّاقة لمواجهتها.

إنّ علاقات التعاون بين لبنان وبلادكم الصديقة، قديمة ومتجذّرة. وقد باتت الفرصة متاحة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، لتوطيد هذه العلاقات وتوسيع آفاقها، خصوصاً على الصعد الاقتصاديّة والتجاريّة والتقنيّة والثقافيّة.

فجمهوريّة تشيكيا تتميّز اليوم باستقرارها وصعود اقتصادها وصناعتها المتقدّمة وخبرتها في العديد من الميادين، وقد أصبحت مقصداً بارزاً للسيّاح ورجال الأعمال وأهل العلم والثقافة.

من جهته يقدّم لبنان في سلّة الحوافز للمستثمرين، الاستقرار السياسي والأمني العام الذي تمكّن من تحقيقه، والضمانات القانونيّة المطلوبة في مجال الأعمال، إضافةً إلى حضوره المتقدّم في العديد من الدول، من خلال جالياته الفاعلة في دنيا الانتشار.

كذلك أنّ المباشرة بعمليّات تنقيب واستثمار لما تحتويه مناطقنا البحريّة من نفط وغاز ستفتح آفاقاً واعدة ومجالات تعاون جديدة.

ولا بدّ لنا في هذا المجال من العمل على تحسين أطر تشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها، والمضيّ قدماً في مجال التعاون الثقافي والتربوي، وزيادة عدد الاتفاقات المبرمة بين بلدينا وتنويعها في شتّى المجالات، وخصوصاً في مجالات الصناعة والتجارة والطاقة والسياحة والنقل والتقنيات الحديثة.

من هنا تأخذ الدعوة إلى تحفيز التعاون بين بلدينا أبعاداً إضافيّة، سواء عبر التجارة الخارجيّة أو عبر الاستثمار والشراكة الثنائيّة التي تستهدف الأسواق الإقليميّة لكلّ من البلدين، بحيث يمكن لكلّ بلد أن يشكّل نقطة انطلاق للبلد الثاني نحو أسواق جديدة.

ونحن إذ نتطلع إلى شراكة حقيقيّة مع جمهوريّة تشيكيا تنعكس على مناخ الأعمال والاستثمار في البلدين، فإنه يسرّنا أن تكون شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي عاملاً يسهّل هذا السياق، ويجعل التعاون الثنائي بين بلدينا مستنداً إلى أسس صلبة واضحة المعايير.

فمن أجل تعزيز عرى الصداقة بين بلدينا وشعبينا، وكي يمدّكم اللّه بدوام الصحّة والهناء، يسرّني بدوري أن أرفع كأسي لأشرب نخبكم فخامة الرئيس، ونخب السيّدة كلاوس وصحّتها وهنائها؛ وأشرب كذلك نخب جمهوريّة تشيكيا واستقرارها وتقدّمها وعزّة شعبها الصديق.

نتطلع إلى شراكة حقيقيّة مع جمهوريّة تشيكيا تنعكس على مناخ الأعمال والاستثمار في البلدين

زيارة تاريخية إلى القارة الأسترالية

١٥ـ٢٠ نيسان ٢٠١٢

بعد مئة وخمسين عاماً على وصول أول مغترب إليها، وتسعة وستين عاماً على قيام جمهورية لبنان، اخترقت الأجواء الأسترالية طائرة لا تشبه غيرها من الطائرات. إنّها الطائرة الرئاسيّة اللبنانيّة الأولى التي حطّت على أرض مطار كانبيرا وعلى متنها أول رئيس للجمهورية يزور «لبنان آخر وُلِد هناك».

المغترب إدمون طوق

مع السيدة جوليا غيلارد رئيسة الوزراء خلال الزيارة الرسمية إلى أستراليا

كانبيرا، أُستراليا – ١٦ نيسان ٢٠١٢

«أرحّب بكم في وطننا وعاصمتنا وبرلماننا في مكان الشرف هذا، استقبلتم بشرف، وفي رمز الصداقة حيث نحن نستقبلكم تأكيداً على روح الصداقة التي تربطنا».

رئيسة الوزراء

مع السيدة جوليا غيلارد رئيسة الوزراء خلال الزيارة الرسمية إلى أستراليا

كانبيرا، أُستراليا – ١٦ نيسان ٢٠١٢

السيّدة رئيسة الوزراء،

يعتريني شعور بالاعتزاز وأنا أقوم بالزيارة الرسميّة الأولى لرئيس الجمهوريّة اللبنانيّة إلى بلادكم العظيمة، وهي مناسبة فريدة للبحث في سبل تعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة بين بلدينا في مختلف الميادين.

أشكرك بدايةً، على ما توجهّتِ به إليّ من كلمات طيّبة وعلى ما خصّيتموني به والوفد الرسمي المرافق من حسن وفادة واستقبال.

فبالرغم من المسافة الجغرافيّة التي تفصل أُستراليا عن لبنان، نجد أنفسنا مرتبطين بوشائج إنسانيّة وروابط متينة يعزّزها إيمان مشترك بقيم الديموقراطيّة والحريّة، والتزام راسخ بحقوق الإنسان وبقرارات الشرعيّة الدوليّة، ورفض للظلم والتطرّف والإرهاب، ووجود قديم وفاعل لجالية لبنانيّة عريقة متجذّرة في هذه الأرض الطيّبة المعطاء منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لقد دعمت أستراليا باستمرار سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه ودعت دوماً إلى إيجاد حلول سلميّة للنزاعات، وشاركت لفترة في القوات الدوليّة التابعة للأمم المتحدة في لبنان، وهي لم تتوانَ عن تأييد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الداعي إلى انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانيّة التي ما زالت تحتلّها، وعن تقديم مساعدة مشكورة لنزع الألغام التي خلّفها العدوان الإسرائيلي على مساحة الجنوب اللبناني؛

> نجد أنفسنا مرتبطين بوشائج إنسانيّة وروابط متينة يعزّزها إيمان مشترك بقيم الديموقراطيّة والحريّة، والتزام راسخ بحقوق الإنسان وبقرارات الشرعيّة الدوليّة، ورفض للظلم والتطرّف والإرهاب

إضافةً إلى دعمها المستمرّ لوكالة الأونروا المعنيّة بتلبية الاحتياجات الإنسانيّة للاجئين الفلسطينيين في انتظار إيجاد حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيتهم على قاعدة حقّهم في العودة.

وإذ تساهم أُستراليا بعمليّات حفظ سلام عديدة في مناطق مختلفة من العالم، فهي أبدت حرصاً موازياً على تحقيق أهداف ألفيّة الأمم المتحدة للتنمية وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والبيئيّة في الدول النامية بشكلٍ خاص.

لقد سبق للحكومة اللبنانيّة أن أعربت عن تأييدها لترشيح أُستراليا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ونحن على يقين بأنّها تضع نصب أعينها أهميّة تعزيز الطابع الديموقراطي للأمم المتحدة وصدقيّتها، وتالياً أهميّة السعي لإصلاح آليّات عمل المجلس وتطبيق قراراته الملزمة بصورة عادلة بعيداً عن ازدواجيّة المعايير.

ويسعدنا أن تكون مساهمة لبنان بمعالجة المشكلات التي طُرحت على مجلس الأمن الدولي في خلال فترة عضويته فيه عن عاميّ ٢٠١٠ و٢٠١١ قد لاقت تقديركم وتقدير الدول الصديقة.

وفي وقت ما زال العالم العربي يسعى لتلمّس طريقه نحو الإصلاح والديموقراطيّة المنفتحة على الحداثة والملتزمة الحريّات وحقوق الإنسان بعيداً من مخاطر الانقسام والتشرذم والعنف على ما نأمل، تبقى الحاجة قائمة وملحّة لإيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع في الشرق الأوسط حرصاً على الأمن والسلم الدوليَّين وعلى استقرار مجتمعاتنا وهنائها. ومثل هذا الحلّ يحتاج لقرار سياسي ولعزم دولي فعلي على توفير العناصر الضاغطة الكفيلة بدفع جميع الأطراف إلى الالتزام، ضمن مهل محدّدة، بمبادئ الحلّ وأسسه. وهي كلها مثبتة في قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد التي أقرّت منذ عقدين من الزمن، والمبادرة العربيّة للسلام التي صادف تاريخ الثامن والعشرين من شهر آذار الفائت الذكرى العاشرة لاعتمادها في قمّة بيروت.

إنّ لبنان الذي تمكّن من المحافظة على استقراره وتلافي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة في خلال السنوات المنصرمة ينظر إلى تعزيز علاقاته الثنائيّة مع أُستراليا، بما في ذلك زيادة حجم صادراته ومنسوب التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات المشتركة وحمايتها، مع العلم بأنّ شراكتنا

تبقى الحاجة قائمة وملحّة لإيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع في الشرق الأوسط حرصاً على الأمن والسلم الدوليَّين وعلى استقرار مجتمعاتنا وهنائها

إنّ لبنان ينظر إلى تعزيز علاقاته الثنائيّة مع أُستراليا، بما في ذلك زيادة حجم صادراته ومنسوب التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات المشتركة وحمايتها

مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تسهّل مثل هذا التبادل على قاعدة معايير النوعيّة. ونأمل في أن تتمكّن غرفة التجارة والصناعة اللبنانيّة – الأُستراليّة التي أُنشئت منذ أسابيع في ملبورن، إضافةً إلى غرفة التجارة والصناعة اللبنانيّة – الأُستراليّة في سيدني، من الاضطلاع بدور مساعد في هذا المجال.

كذلك ننظر إلى تعاون أوسع في مجال التبادل الجامعي والتواصل بين الجمعيّات الشبابيّة وهيئات المجتمع المدني وتطوير حركة السياحة بين البلدين.

السيّدة رئيسة الوزراء،

تُعتبر أُستراليا من الدول الأكثر تعدديّة في العالم على الصعيد الثقافي وتتميّز بكونها بلد حريّة وتفاعل إنساني وقبول سمح بالآخر، على قاعدة

التنوّع من ضمن الوحدة وواجب الاندماج الوطني والاجتماعي. وهي تشارك لبنان حرصه على حوار الحضارات والديانات والثقافات.
واستقبلت على أرضها الخيّرة منذ منتصف القرن التاسع عشر دفعات متتالية من المغتربين اللبنانيين، باتوا يشكلون مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع الأُسترالي ومصدر اعتزاز وغنى لبلدينا على السواء.
لذا، نحن نأمل في أن تشكّل هذه الروابط الإنسانيّة المميّزة، رافعة من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائيّة، بما يتناسب مع رغبتنا السياسيّة الأكيدة في تعزيز هذه العلاقات ومع مصالحنا المشتركة في مختلف الميادين، وأن نمضي قدماً في بناء الأطر القانونيّة والآليّات المناسبة لتحقيق هذا الهدف السامي.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

مع السيّدة كينتين برايس
الحاكمة العامّة لأُستراليا
في مقرّها

كانبيرا، أُستراليا ـ ١٧ نيسان ٢٠١٢

للمواطنين الأُستراليين من أصل لبناني
دور ريادي وفاعل استحقّوا لأجله ثقة
الشعب الأسترالي.

الحاكمة العامة

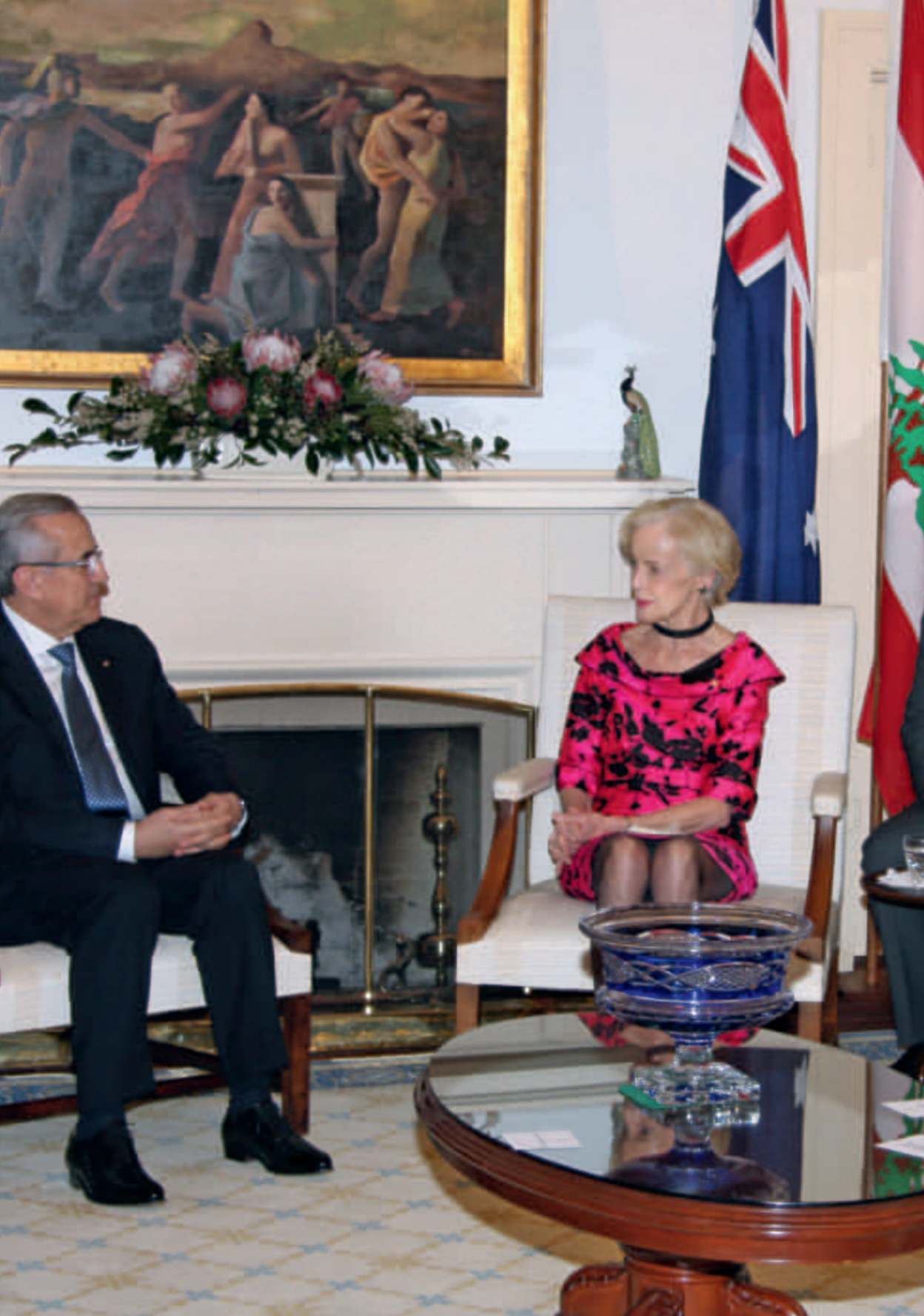

مع السيّدة كينتين برايس الحاكمة العامّة لأُستراليا في مقرّها

كانبيرا، أُستراليا - ١٧ نيسان ٢٠١٢

السيّدة الحاكمة العامة،

شكراً على كلماتك الطيّبة تجاهي وتجاه لبنان وعلى حسن استقبالكم.
زيارتي لبلادكم الجميلة هي الزيارة الرسميّة الأولى لرئيس جمهوريّة لبناني، وهي تُعتبر تالياً زيارة تاريخيّة سيتسنّى لي في خلالها إجراء محادثات مفيدة مع سيادتك ومع كبار المسؤولين في كانبيرا وملبورن وسيدني، حيث سيسرّني بشكلٍ خاص، كما تقدّرين، لقاء الدكتورة ماري بشير، حاكمة ولاية New South Wales، الأُستراليّة اللبنانيّة الأصل.
إنّ الدور المميّز الذي تضطلع به المرأة في بلادكم في إدارة الشأن العام وفي كلّ مجال من مجالات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي يستحقّ في الواقع كلّ تقدير.
تستقطب أُستراليا منذ عقود طويلة أفواجاً متتالية من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، لما توفّره للوافدين إليها من أطر عيش وعمل كريمين، ومن حماية قانونيّة، وضمانات اجتماعيّة، وحريّات، وإمكان المحافظة على خصوصيتهم من ضمن واجب الالتزام بالانصهار في بوتقة الوطن الجامعة.
وقد أصبحت وطناً ثانياً لمئات آلاف المهاجرين اللبنانيين الذين دفعهم باتجاه شواطئكم، منذ منتصف القرن التاسع عشر، مزيج من مشاعر الظلم والعوز والطموح. وهم باتوا يشكّلون مكوّناً أساسياً من مكوّنات أُستراليا، يساهمون في بنائها ورفع شأنها في مختلف الميادين، في حدود ما يعود لهم من حقوق وما يترتّب عليهم من واجبات.
ويمكن اعتبارهم في الواقع الحجر الأساس لعلاقاتنا الثنائيّة، إلى جانب ما يقع على عاتق مؤسساتنا الحكوميّة وقطاعنا الخاص ومجتمعنا المدني من مهام ومسؤوليّة في مجال تمتين هذه العلاقات، بما في ذلك تعزيز التبادل

> المهاجرون اللبنانيون يشكّلون مكوّناً أساسياً من مكوّنات أُستراليا، يساهمون في بنائها ورفع شأنها في مختلف الميادين، في حدود ما يعود لهم من حقوق وما يترتّب عليهم من واجبات

التجاري بين بلدينا، وتشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة، وتطوير تعاوننا في مجالات التعليم والتربية والإعداد.

السيّدة الحاكمة العامة،

بإزاء التحوّلات الجارية في العالم العربي، لا يسعنا إلا أن نسجّل تمنياتنا بأن تؤدّي هذه التحوّلات لانتقال سلمي نحو ما تريده شعوب المنطقة من ديموقراطيّة حقّة تحافظ على الحريّات الأساسيّة وحقوق الإنسان، مع العلم بأنّ لا استقرار ولا سلام فعلياً في الشرق الأوسط من دون عدالة اجتماعيّة في الداخل ومن دون حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام.

ولبنان الذي يعتمد في سياسته العامة نهج الحوار والاعتدال، ويحمل رسالة حريّة وعيش مشترك وتواصل وإخاء، سيبقى وفياً لرسالته وملتزماً شرعة الأمم المتحدة وأهدافها ومقاصدها، وهو يلقى من قبل أُستراليا دعماً دائماً لسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه ولقضاياه المحقّة والعادلة.

لا يسعنا أخيراً إلا أن نعرب عن التقدير لما تخصّصه أُستراليا من جهد لتحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، ومواجهة تغيّر المناخ، وتشجيع التنمية المستدامة، والحدّ من الفقر ومن مخاطر الكوارث الطبيعيّة، وتمكين المرأة، والتزام تعاون دولي أكثر فاعلية.

وإذ نكرر لكم اليوم ما سبق أن التزمناه من تأييد لترشيحكم للعضويّة غير الدائمة لمجلس الأمن عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ فإننا نتمنى لكم النجاح في سعيكم لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

تبدو أُستراليا، كما هي حال لبنان، أرض تنوّع وتعدّد وتفاعل إنساني وحوار حضارات وديانات وثقافات.

وهي مناسبة كي أؤكد لكم السيدة الحاكمة العامة، عزمنا على تخصيص كامل الجهد اللازم لتوطيد علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا في مختلف الميادين، على قاعدة الإيمان بالمبادئ والقيم المشتركة وخدمة مصالحنا العليا والخير العام.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

تبدو أُستراليا، كما هي حال لبنان، أرض تنوّع وتعدّد وتفاعل إنساني وحوار حضارات وديانات وثقافات

مع السيد باري أوفاريل رئيس وزراء ولاية «نيو ساوث ويلز» خلال الزيارة الرسمية إلى أُستراليا

سيدني، أُستراليا ـ ١٧ نيسان ٢٠١٢

«إنني متشوق لرؤية الأماكن المهمّة التي يتذكّرها الأُستراليون من أصل لبناني، وبالأخص شجرة الأرز التي هي جزء أساسي من تاريخكم. فبذور الأرز هذه نمت في أرضنا وشواطئنا وازدهرت هنا حتى عانقت أشجار أُستراليا».

رئيس الوزراء

مع السيد باري أوفاريل رئيس وزراء ولاية «نيو ساوث ويلز» خلال الزيارة الرسمية إلى أُستراليا

سيدني، أُستراليا ـ ١٧ نيسان ٢٠١٢

السيّد رئيس الوزراء،

منذ أسابيع ثلاثة احتفلتم في خلال عشاء خاص بالتعدّدية الثقافية التي تتميّز بها أُستراليا بشكل عام ومنطقة «نيو ساوث ويلز» بشكل خاص، وأشرتم إلى أن ما هو مدعاة افتخار لكم قبل كل شيء، التناغم القائم بين مختلف مكوّنات مجتمعكم، وأفهم أن يكون ذلك مصدر اعتزاز وطني.

وإلى جانب هذه التعددية الثقافية تتميّز ولايتكم بحيوية على الصعد الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية، إضافة إلى ما توفّره من حريات وحقوق ومكتسبات اجتماعية، وما تتمتع به من رونق وجمال.

ولا عجب تالياً أن تكون قد استقطبت هذا العدد الكبير والمتنوّع من المهاجرين، ومنهم اللبنانيون الذين وفدوا إلى هذه الأرض الخيّرة منذ منتصف القرن التاسع عشر وأصبحوا جزءاً مكوّناً ومهمّاً منها، يساهمون في بنائها وإعلاء شأنها في مختلف المجالات من ضمن احترام القوانين وواجب الولاء، من دون التخلّي عن ارتباطهم العاطفي والثقافي بوطنهم الأم، وطن الآباء والأجداد. ويتبيّن ذلك من حيوية جمعياتهم الثقافية والاعلامية ونواديهم العائلية والمناطقية والوطنية ومؤسساتهم الدينية، التي تجمع على الخير وتحرص على التنشئة استناداً إلى المبادئ والقيم والتعاليم السماوية القائمة في جوهرها على التسامح والمحبة والتكامل والإخاء، علماً بأن لا حياة للمجتمعات التعددية بعيداً عن نهج الحوار والاعتدال والمشاركة.

> لا حياة للمجتمعات التعددية بعيداً عن نهج الحوار والاعتدال والمشاركة

وتقدّرون أن يشكّل مصدر افتخار واعتزاز لنا ولكم بالتأكيد، أن تكون حاكمة ولايتكم، الدكتورة ماري بشير، من جذور لبنانية وتلقى هذا المقدار من الإجماع على الإشادة بعمق التزامها ونوعية عملها المخلص والدؤوب لمصلحة بلدها ومجتمعها وقيمنا المشتركة، كما ولمصلحة كل قضية تطاول إنسانية الانسان وكرامته.

من جهتنا نتباهى في لبنان بأننا اخترنا التوافق والعيش المشترك نمط عيش وفلسفة كيان، ونحن مجتمع تعددي يتشكل من ثماني عشرة طائفة مختلفة، إذ إن دستورنا الذي يعود للعام ١٩٢٦، وهو الأقدم في الشرق الأوسط، ينصّ على أن لبنان جمهورية برلمانية ديموقراطية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرّية الرأي والمعتقد، وبأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

نتباهى في لبنان بأننا اخترنا التوافق والعيش المشترك نمط عيش وفلسفة كيان

ويقضي ميثاقنا الوطني المكمّل للدستور بأن تتشارك مختلف الطوائف إدارة الشأن العام بصورة متكافئة، إيماناً منا بأن التنوّع من ضمن الوحدة هو مصدر غنى وحق من حقوق الانسان.

من عمق هذه الروابط والوشائج المتعددة، يهمّنا حضرة السيد رئيس الوزراء، العمل على تفعيل علاقتنا الثنائية على مختلف الصعد، وتعزيز التبادل التجاري وتطوير آليات التعاون في ما بيننا على الصعيد العملي. ويمكن لزيادة وتيرة الزيارات على مستوى المسؤولين الحكوميين وغرف التجارة والصناعة وقطاعات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والتربوية والجامعية وفي طليعتها زيارتكم المنتظرة والسيدة عقيلتكم، أن تساهم في بلورة دينامية جديدة لتعاون نحتاج إليه ويخدم مصالح الطرفين اللبناني والأُسترالي على السواء.

السيّد رئيس الوزراء،

نعيش في عالم متداخل، وهو عالم بات يواجه مشكلات شاملة تستوجب معالجات تتخطى النطاق الوطني. ولما كان الاستقرار بعيداً عن مخاطر الارهاب والحروب شرطاً من شروط التنمية، وهناء مجتمعاتنا وتقدّمها، فإنه لزام علينا في كل مناسبة أن نوجّه العناية إلى ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومنها القرار ١٧٠١ القاضي بانسحاب إسرائيل من كامل

> شاركنا هذا العام في إطفاء الأنوار، ولاسيّما في القصر الجمهوري، ليل الواحد والثلاثين من آذار التزاماً منا بساعة الأرض وبواجب حماية البيئة

الأراضي التي ما زالت تحتلّها، وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام، وذلك استناداً إلى الحق وروح العدالة.

أخيراً، يسرني أن أشيد بالدور الذي تضطلع به أُستراليا في مجال حفظ السلام ومحاربة الفقر ومواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة، وتعزيز التنمية في العالم، ولاسيّما من خلال آليات التعاون الدولي وعلى رأسها الأمم المتحدة.

وقد شاركنا معكم هذا العام في إطفاء الأنوار، ولاسيّما في القصر الجمهوري، ليل الواحد والثلاثين من آذار التزاماً منا بساعة الأرض

وبواجب حماية البيئة، وهي المبادرة التي كانت مدينة سيدني رائدة في إطلاقها في العام ٢٠٠٧.

وإذ أشكركم على كلماتكم الطيبة تجاهي وتجاه لبنان وعلى حسن استقبالكم ووفادتكم، آمل في أن تكون هذه الزيارة الرسمية الأولى لرئيس جمهورية لبنان لأُستراليا ولولاية «نيو ساوث ويلز» ومدينة سيدني بالذات، فاتحة خير ومنطلقاً لتعزيز روح الصداقة وآليات التعاون القائمة بين بلدينا وشعبينا.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

الرئيس خوسيه موخيكا

الأوروغواي ـ ٥ تشرين الأول ٢٠١٢

زيارة رسمية إلى الأوروغواي في ختام
زيارتين إلى كل من البيرو والأرجنتين.

الرئيس خوسيه موخيكا
الأوروغواي - ٥ تشرين الأول ٢٠١٢

أجريت جولة محادثات مفيدة وبنّاءة مع فخامة الرئيس Mujica تناولت مجمل القضايا الثنائيّة والدوليّة ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا في مختلف الميادين، وذلك في جوّ من الودّ والتفاهم.

أكّدنا على أهميّة العلاقات الإنسانيّة الخاصة التي تربط لبنان بالأوروغواي، ودور الجالية اللبنانيّة العريقة في توسيع آفاق التواصل والتكامل بين بلدينا، وخصوصاً على الصعد الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، لما فيه خير ومصلحة شعبينا.

شكرت الرئيس Mujica على دعم الأوروغواي الدائم للبنان ولسيادته واستقراره وسلامة أراضيه، وبخاصةٍ تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١. وركّزت على ضرورة استمرار السعي لإيجاد حلّ عادل وشامل لقضيّة الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام التي أُقرّت في بيروت عام ٢٠٠٢، بما في ذلك ما يتعلّق منها بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم بعيداً عن أيّ شكل من أشكال التوطين؛ وتمّ التوافق على أهميّة التوصّل إلى مثل هذا الحلّ لتعزيز فرص الإصلاح والديموقراطيّة الناشئة في العالم العربي بعيداً عن أيّ شكل من أشكال العنف.

> تمّ التوافق على أهميّة التوصّل إلى مثل هذا الحلّ لتعزيز فرص الإصلاح والديموقراطيّة الناشئة في العالم العربي بعيداً عن أيّ شكل من أشكال العنف

تمّ التأكيد، في مجال إدانة الإرهاب، على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والدولي لمواجهة هذه الآفة العالميّة الأبعاد. أعربنا عن تطلّعنا إلى قيام تعاون متعدّد الأطراف بين الأوروغواي ومجموعة دول أميركا الجنوبيّة من جهة، ولبنان ومجموعة الدول العربيّة من جهة ثانية، من خلال متابعة أعمال ومقرّرات القمم العربيّة والجنوب أميركيّة الدوريّة، والتي عقدت دورتها الأخيرة في البيرو منذ أيّام، وذلك تجسيداً للتكامل بين حضاراتنا

وثقافاتنا المشتركة وتعزيزاً لشراكة سياسيّة واقتصاديّة مرتجاة بين الإقليمين. تمّ التوافق على تفعيل الاتفاقات السابقة والتحضير للتوقيع على اتفاقات جديدة من أجل توسيع دائرة التعاون بين بلدينا في مختلف المجالات، وخصوصاً في مجال التبادل التجاري والخبرات على الصعيدين الصناعي والزراعي وفي قطاعات عديدة أخرى كالاتصالات والسياحة والعلوم.

تمّ البحث في موضوع الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، وكذلك إصلاح الهيئات الماليّة الدوليّة، كي تصبح أكثر تمثيلاً وديموقراطيّة والتصاقاً بالقيم وبروح العدالة في عمليّة اتخاذ قراراتها وتنفيذها.

شكرت لفخامة الرئيس Mujica حفاوته وحسن استقباله، واتفقت معه على ضرورة تكثيف وتيرة الزيارات والاتصالات على مستوى المسؤولين الحكوميين وفاعليات القطاع الخاص، سعياً لتوطيد العلاقات بين بلدينا في مختلف الميادين، ووجّهت إليه وإلى السيّدة عقيلته دعوة رسميّة لزيارة لبنان في أقرب فرصة ممكنة.

تمّ البحث في موضوع الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، وكذلك إصلاح الهيئات الماليّة الدوليّة، كي تصبح أكثر تمثيلاً وديموقراطيّة والتصاقاً بالقيم وبروح العدالة

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس

أثينا، اليونان ـ ٦ كانون الأول ٢٠١٢

«نستقبل بكل سرور وفخر رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، وناقشنا مع فخامته جميع جوانب العلاقة بين البلدين وكيفية تطوير هذه العلاقات. اتفقنا على تطوير هذه العلاقات والتركيز على جوانب الاستثمار والطاقة والسياحة والتجارة والبيئة والمجالات الأخرى».

الرئيس اليوناني

الرئيس الياس الهراوي يلقي كلمة خلال حفل تكريم الرئيس الخامس لاستقلال لبنان الرئيس ميشال سليمان ١٩٩٩

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس

أثينا، اليونان - ٦ كانون الأول ٢٠١٢

أجريت محادثات مفيدة وبنّاءة مع فخامة الرئيس Károlos Papoúlias تناولت سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين لبنان واليونان في مختلف الميادين، وأبرز المواضيع السياسيّة والاقتصاديّة المطروحة على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذه المرحلة الانتقاليّة الدقيقة التي يمرّ بها عالمنا العربي والفضاء المتوسطي المشترك بشكلٍ عام.

شكرت للرئيس بابولياس دعم اليونان المستمرّ لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه، ووقوفها الدائم إلى جانبه على الصعيد الثنائي، وكذلك داخل الاتحاد الأوروبي وفي المحافل الدوليّة، خصوصاً في ما يتعلّق بضرورة تطبيق القرار ١٧٠١ وأهميّة مشاركتها في اليونيفيل.

كما عبّرت عن شكري للرئيس بابولياس لدعمه المحافظة على الاستقرار في الشرق الأوسط وتأييده لحصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب. كما أكدت له مشاركة لبنان موقف اليونان في القضايا المتعلقة بقبرص وضرورة وحدة قبرص وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وضعت الرئيس بابولياس في أجواء الجهود المبذولة، بدعم دولي مشكور، لتكريس نهج الحوار والتوافق في لبنان وتحييده عن الصراعات الإقليميّة والمحافظة على دعائم الديموقراطيّة والاستقرار.

تمّ تأكيد أهميّة إيجاد حلول مشتركة، تراعي خصوصيّات الدول للأزمات الماليّة والاقتصاديّة الشاملة الأبعاد التي باتت تطاول العديد من البلدان، وذلك من منطلق المسؤوليّة الجماعيّة وواجب تلافي التداعيات المتعددة الجوانب لهذه الأزمات.

وقد هنّأت الرئيس بابولياس في هذا المجال على ما تمّ إنجازه من اتفاق يسمح لليونان بالخروج من الأزمة الماليّة التي واجهتها وبالانطلاق من جديد على طريق التقدّم الاقتصادي والنموّ. بحثنا في سبل تعزيز العلاقات الاقتصاديّة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة شراكات ثنائيّة، وتبادل الخبرات، وخصوصاً في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والطاقة والسياحة والنقل والتقنيات الحديثة، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها، وتساعد في ذلك أيضاً شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي؛ في وقت يستعدّ لبنان لإنجاز الخطوات التي ستسمح له باستخراج ما تمّ اكتشافه من غاز ونفط في مناطقه البحريّة واستثماره.

> أهميّة إيجاد حلول مشتركة، تراعي خصوصيّات الدول للأزمات الماليّة والاقتصاديّة الشاملة الأبعاد التي باتت تطاول العديد من البلدان، من منطلق المسؤوليّة الجماعيّة

تمّ البحث كذلك في إمكانات التعاون على الصعيدين العسكري والأمني، بما في ذلك سبل محاربة الإرهاب.

واتفقنا على أهميّة زيادة وتيرة الاتصالات والزيارات على مستوى المسؤولين والهيئات الاقتصاديّة وقطاعات المجتمع المدني والبلديات، لتوطيد علاقات التعاون بين البلدين في مختلف الميادين.

تمّ إيلاء اهتمام خاص بالبعد الإنساني والثقافي للعلاقات اللبنانيّة اليونانيّة وكيفيّة تعزيزها، خصوصاً من خلال أنشطة ومبادرات تعزّز المعرفة المشتركة وفرص التواصل والإبداع. وشدّدنا على أهميّة تشجيع الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات كبديل عن منطق التطرّف والتصادم والعنف.

تمّ تأكيد الحاجة الملحّة لإيجاد المقاربات والوسائل العمليّة الكفيلة بإيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع في الشرق الأوسط في أقرب الآجال، كشرط أساسي لتعزيز فرص الاستقرار والسلام والتنمية وترسيخ دعائم الديموقراطيّة الناشئة في العالم العربي.

وتمّ التنويه بقرار الأمم المتحدة بمنح العضويّة لدولة فلسطين بصفة مراقب، وهو بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح وصولاً لتطبيق قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة الخاصة بقضيتيّ الشرق الأوسط وفلسطين.

أكّدت في هذه المناسبة للرئيس بابولياس رفض لبنان أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه استناداً إلى مندرجات المبادرة العربيّة للسلام ولحقّ هؤلاء اللاجئين في العودة وحقّ لبنان السيّد في المحافظة على مصالحه العليا ومستلزمات وفاقه الوطني.

تمّ التركيز في ضوء ما يشهده العالم العربي من تحوّلات تاريخيّة وتحديات على ضرورة تمكين الشعوب من تحقيق ما تريده لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة بالطرق السلميّة.

أكّدت للرئيس بابولياس الحرص على تجنيب لبنان أيّ تداعيات سلبيّة ممكنة للأزمة القائمة في سوريا، مع الإعراب عن الأمل في أن يتمكّن السوريون من التحاور والتوافق على حلول سياسيّة مقبولة، بعيداً عن العنف المتمادي وعن مخاطر الشرذمة والتطرّف والتدخّل العسكري الأجنبي.

وتمّ التشديد على أهميّة التزام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وضرورة بناء علاقات دوليّة أكثر إنسانيّة وتضامناً والتصاقاً بالقيم واحتراماً لحقوق الإنسان.

شكرت للرئيس بابولياس ما أحاطتنا به السلطات اليونانيّة من حفاوة وحسن استقبال، ووجّهت إليه وإلى السيّدة عقيلته دعوة إلى القيام بزيارة رسميّة للبنان في أقرب فرصة ممكنة.

التنويه بقرار الأمم المتحدة بمنح العضويّة لدولة فلسطين بصفة مراقب، وهو بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح وصولاً لتطبيق قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة الخاصة بقضيتيّ الشرق الأوسط وفلسطين

الرئيس اليوناني
كارولوس بابولياس

أثينا، اليونان - ٦ كانون الأول ٢٠١٢

«إن منطقتنا يا سيادة الرئيس تشهد الاضطرابات الجيوسياسية وتطورات هائلة ذات الطابع التاريخي. واليونان مهد الديموقراطية والمثل العليا للحرية والكرامة الانسانية، لا يمكنها إلاّ أن تساند جيرانها العرب في نضالهم من أجل الديموقراطية والحرية».

الرئيس اليوناني

الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس

أثينا، اليونان ـ ٦ كانون الأول ٢٠١٢

> ساهم قدموس بتعليم عناصر أوّل أبجديّة متقدّمة في التاريخ، حملها معه إلى الأرض الإغريقيّة من فينيقيا، التي بنى شعبها المسالم السفن بهدف الريادة والتجارة، ونشر الفكر والمعارف والفنون

شكراً فخامة الرئيس على كلماتكم المعبّرة، وما تضمّنتها من مشاعر وديّة تجاهي وتجاه لبنان، تنمّ عن عمق الصداقة التي تربط بلدينا وشعبينا.

إنّه لمن دواعي اعتزازنا فعلاً أن نلتقي في هذا البلد العريق بثقافته وعطاءاته الفكريّة والإنسانيّة منذ فجر التاريخ، والذي يُعتبر من أقرب الدول الأوروبيّة إلينا وأكثرها تفهّماً ودعماً لقضايانا.

وإذا كانت المبادئ والقيم والمصالح المشتركة والجوار، هي دوافع تقليديّة لتعزيز العلاقات بين الأمم، فقد تميّز لبنان واليونان بصفحات خالدة في التاريخ القديم، وأخرى مصدر انبعاث في الميتولوجيا تعكس مدى تجذّرهما في الحضارة، وتشكّل حافزاً للمضيّ في بناء شراكة مستقبليّة راسخة ودائمة بينهما.

ليس أدلّ إلى ذلك في الميتولوجيا والمخيّلة التاريخيّة المشتركة من هيام إله الإغريق Zeus بابنة Agenor ملك صور، التي أطلق عليها اليونانيون اسم Europa، فحطّا رحالهما في جزيرة «كريت»، وكانا بذلك رائديّ التواصل والعبور والتكامل بين ضفّتي المتوسّط.

تماماً كما ساهم قدموس، شقيق أوروبا، الذي أضحى بطلاً من الأساطير اليونانيّة، بتعليم عناصر أوّل أبجديّة متقدّمة في التاريخ، حملها معه إلى الأرض الإغريقيّة من فينيقيا، التي بنى شعبها المسالم السفن بهدف الريادة والتجارة، ونشر الفكر والمعارف والفنون.

في المقابل، إنّ الإرث اليوناني وعطاءاته وإنجازاته الكبيرة لا يتوقّف

على لبنان والمنطقة فحسب، وإنما شكّل منعطفاً هاماً في تاريخ البشريّة جمعاء.

وإذ نشهد على أنّ الديموقراطيّة أيّ «سلطة الشعب» أبصرت النور في بلدكم العظيم، ومنه برز عمالقة الفكر أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم، فإننا نعتزّ أن يكون لبنان قد اختار الديموقراطيّة نظام حكم، منذ نشوئه كدولة، وتميّز بتطبيق قواعدها في الشرق، وفقاً لدستور يضمن الحريّات ويكرّس العيش المشترك والتنوّع الثقافي والفكري والتداول الدوري والسلمي للسلطة، وهو يعمل جاهداً لتحسين ممارستها.

نعتزّ أن يكون لبنان قد اختار الديموقراطيّة نظام حكم، منذ نشوئه كدولة، وتميّز بتطبيق قواعدها في الشرق

فخامة الرئيس،

في وقت يمرّ فيه عالمنا العربي بمرحلة انتقاليّة دقيقة ويتلمّس طريقه نحو الديموقراطيّة، في ظلّ ما يواجهه من مخاطر ظلم وتطرّف وعنف، تبدو الحاجة قائمة وملحّة للتواصل بين الفضاءين الأوروبي والمتوسطي، وبين بلدينا بالذات، بحثاً عن مقاربات وحلول مشتركة لمشكلات وتحديات سياسيّة واقتصاديّة باتت شاملة الأبعاد، وقد تتهدّد أمننا واستقرارنا وهناء عيش شعوبنا، إذا ما بقيت خارج إطار الفهم الصحيح والمعالجة المناسبة.

لقد وجد لبنان في اليونان على الدوام، الصديق الموثوق، والمؤيّد الصلب لسيادته واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، والمتضامن معه في أيّام الأزمات والمحن، فاستقبل أعداداً كبيرة من اللبنانيين غداة الأحداث التي ألّمت بوطننا اعتباراً من العام ١٩٧٥ وفتح أمامهم آفاق العمل، فساهموا بتعزيز الحركة الاقتصاديّة في البلاد؛ وقد بات عدد اليونانيين من أصل لبناني يُعدّ بالآلاف.

كذلك أبدت حكومتكم تعاطفاً مع لبنان إثر الاعتداء الإسرائيلي المدمّر عليه في تموز ٢٠٠٦، وهو ما تجلّى من خلال دعمكم للقرار ١٧٠١، ومشاركة اليونان في قوات اليونيفيل بفرقاطة مع طاقمها البحريّ، إلى جانب مساهمتها في تقديم المساعدات الإنسانيّة المناسبة في حينه. ونحن نشكر لكم ذلك.

وأما الاستقرار المنشود في منطقة الشرق الأوسط، وامتداداً في حوض

البحر الأبيض المتوسط، والذي يشكّل مدخلاً للتنمية المستدامة والراسخة، فيبقى متعذّراً ما دامت إسرائيل مستمرة في تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لا بل في تكريس منطق الاحتلال والاستيطان والعدوان، كمثل العدوان الذي تعرّض له قطاع غزة الشهر المنصرم، وهو ظلم من شأنه تهديد ركائز الديموقراطيّة الناشئة في المنطقة ومستلزمات ترسيخها.

لذلك تبدو الحاجة أكثر من أيّ يوم مضى للعمل الجادّ من أجل إعادة إحياء عمليّة السلام على أسس قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، مؤكّدين للمناسبة موقف لبنان المعارض لأيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، انطلاقاً من حقّ هؤلاء اللاجئين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ومن المسؤوليّة المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي في تحمّل أعباء هذه المشكلة من الناحية الإنسانيّة، وإيجاد الحلول السياسيّة النهائيّة والعادلة لها، على قاعدة الإنصاف والقانون الدولي.

وقد جاءت موافقة الأمم المتحدة على منح العضويّة لدولة فلسطين بصفة مراقب، بتأييد من اليونان، خطوة في الاتجاه الصحيح، وصولاً لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتّع بكامل حقوقه، وإقامة دولته الحرّة والمستقلّة على ترابه الوطني.

فخامة الرئيس،

إنّ الأزمات الماليّة والاقتصاديّة الشاملة الأبعاد التي بات يشهدها العالم منذ مطلع القرن ترتّب علينا مسؤوليّة جماعيّة شديدة الإلحاح. ولم تسلم اليونان ولا غيرها من الدول الأوروبيّة الصديقة من تداعيات هذه الأزمات التي تتجاوز، بجذورها ومسبّباتها ومعالجاتها، حدود دولة بعينها وقدراتها، ما يحتّم إيجاد الحلول المشتركة التي تراعي خصوصيّات كلّ بلد معني. وقد اتخذت اليونان من الأزمة الماليّة نهجاً إصلاحيّاً شاملاً لتحديث الإدارة وإعادة إطلاق الاقتصاد التنافسي. كذلك أثبتت قدرتها على الالتزام بتعهداتها؛ وآمل في أن ينعم هذا الشعب الصديق بالاستقرار وأن يجني ثمرة جهوده وتضحياته.

إنّ الأزمات الماليّة والاقتصاديّة الشاملة الأبعاد التي بات يشهدها العالم منذ مطلع القرن ترتّب علينا مسؤوليّة جماعيّة شديدة الإلحاح

ويسرّني أن تتزامن زيارتي اليوم، مع ما تمّ إنجازه من اتفاق يسمح بإعطاء دفع جديد للاقتصاد اليوناني وبتحفيز النموّ وفرص العمل والاستثمار. وللمناسبة، يتطلّع لبنان إلى تعزيز العلاقات الاقتصاديّة مع اليونان لتكون بمستوى العلاقات السياسيّة الوثيقة. ويكون ذلك، بداية، بتفعيل آليّة عمل الاتفاقات المبرمة بين البلدين بالسرعة اللازمة كإطار لزيادة حجم التبادل التجاري، وإقامة شراكات ثنائيّة في شتّى المجالات تشمل القطاع الخاص، وخصوصاً في مجالات الصناعة والتجارة والطاقة والسياحة والنقل والبنى التحتيّة والتقنيّات الحديثة، وذلك بالاستفادة من خبرات كلّ بلد وبتشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها، وبإيلاء فرص الخصخصة الانتباه اللازم، خصوصاً وأنّ شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي تسهّل هذا النهج. وكذلك زيادة وتيرة الزيارات على مستوى المسؤولين والهيئات الاقتصاديّة والصناعيّة والتجاريّة وقطاعات المجتمع المدني، سعياً لتوسيع آفاق هذه العلاقات وتمتينها. ويهمّنا في موازاة ذلك، تأكيد الرغبة والعزم على البحث في السبل الكفيلة بإحياء علاقاتنا الثقافيّة وتوثيقها، بما يتناسب مع غنى تراثنا ومع التزامنا المشترك لإعلاء شأن المبادئ والقيم.

ويبقى في صميم أولوياتنا الوطنيّة واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل من شأنه جرّ لبنان إلى فتنة داخليّة أو إلى أتون النزاعات الإقليميّة، مع تأكيد حقّ الشعوب في محيطنا العربي في الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة وتحقيق مطالبها المشروعة بالطرق السلميّة، بعيداً من مخاطر التطرّف والتشرذم والتدخّل العسكري الخارجي. وأدرك أنّ هذه السياسة تلاقي تفهّماً وتقديراً لدى حكومتكم، التي تدعم نهج الحوار والاعتدال الذي نسعى إلى تكريسه.

آمل فخامة الرئيس في أن نتمكن من خلال جهودنا المشتركة من تحقيق نقلة نوعيّة في العلاقات الثنائيّة بين بلدينا في كلّ الميادين.

وأغتنم الفرصة لأرفع كأسي وأشرب نخبكم ونخب السيّدة Papoúlias كي يمدّكم اللّه بدوام الصحة والعافية. كما أودّ أن أشرب نخب الجمهوريّة الهيلّينية، البلد العريق بتراثه وجماله وأقداسه، وأن أحيّي إرادة الشعب اليوناني الصديق للعيش بعزّة وكرامة ورفاهية.

عاش لبنان، عاشت اليونان».

يبقى في صميم أولوياتنا الوطنيّة واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل من شأنه جرّ لبنان إلى فتنة داخليّة أو إلى أتون النزاعات الإقليميّة، مع تأكيد حقّ الشعوب في محيطنا العربي في الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة

زيارة القارة الإفريقية

افتتح الرئيس سليمان الزيارة الأولى لأول رئيس جمهورية لبناني إلى عمق القارة الإفريقية بعد أكثر من مئة عام من عمر الجالية اللبنانية في إفريقيا، وهو زار بعد توقّف قصير في الجزائر كلاً من السنغال، غانا، الكوت ديفوار ونيجيريا. كان من أبرز نتائج هذه الزيارة التي استمرت لمدة أسبوع أنها عزّزت آفاق التعاون التجاري المشترك مع دول غربي القارة الإفريقية حيث الوجود الكثيف للجاليات اللبنانية.

مع الرئيس السنغالي السيّد ماكي سال

داكار: السنغال – ١٣ آذار ٢٠١٣

استقبال شعبي حاشد من قبل عدد كبير من أبناء الجالية اللبنانية الذين انتشروا على الطرقات التي سلكها موكب الرئيس اللبناني إلى القصر الرئاسي في داكار عاصمة السنغال حيث عُقدت اللقاءات الرسمية مع رئيس دولة السنغال، وتضمنت التوقيع على ثلاث اتفاقيات تعاون بين الجانبين: الأولى تتعلق باتفاق إطاري للتعاون بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية السنغال، والثانية حول إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي، والثالثة عبارة عن مذكرة تفاهم للتعاون لحماية البيئة.

evian
evian

مع الرئيس السنغالي السيّد ماكي سال

داكار: السنغال – ١٣ آذار ٢٠١٣

فخامة الرئيس،

بداية، أودّ أن أتوجه إليكم بخالص الشكر على الكلمات الطيبة التي تفضلتم بها تجاهي وتجاه بلدي.

أشعر بسعادة عارمة وبمشاعر صداقة وإخاء حقيقية وأنا أقوم بهذه الزيارة الرسمية إلى السنغال، بلد الديموقراطية والضيافة السنغالية العريقة والحوار بامتياز، سعيًا إلى تعزيز الروابط المتعددة الأبعاد التي تجمعنا وإلى إبرام شراكة سياسية واقتصادية وثقافية وإنسانية حقيقية بين بلدينا وشعبينا.

وفي السياق نفسه، أتيت للقاء شعب يمتلك العزة والذكاء، شعب مضياف ومتشبّث بعمق بالقيم الروحية والأخلاقية في إطار الدولة المدنية التي تحترم التنوع وحريات الإنسان وحقوقه، بما في ذلك حق جميع مكونات الأمة في المشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة. هي تلك الدولة نفسها التي نجحت في التجذّر في التقليد الديموقراطي والحفاظ على الاستقرار والسير بثبات على مسار التقدم والتنمية.

لا شك في أن تولّيكم سدة الرئاسة في ظروف أثنت عليها الأسرة الدولية بالإجماع، تعبير بارز عن النضج السياسي في السنغال ومتانة مؤسساتها. فلكم منّي أحرّ التهاني على هذا الإنجاز.

بالتالي، ليس من المفاجئ أن الموجات المتتالية من اللبنانيين الذين رسوا على ضفافكم منذ أكثر من ١٣٠ عامًا قد لاقت منذ ذاك الحين، وعلى مجمل الأراضي السنغالية، بيئة كريمة للعيش والعمل في أجواء من الوفاق الاجتماعي وفي ظل حماية القانون. هكذا، تمكنوا من المشاركة إلى جانب إخوتهم السنغاليين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مع الحرص على تنويع أنشطتهم بشكل تدريجي: انطلاقًا من التجارة، راحوا يتوسّعون نحو القطاع الصناعي والمهن الحرّة... ولعلّ الدليل الأوضح على

> في إطار الدولة المدنية التي تحترم التنوع وحريات الإنسان وحقوقه، بما في ذلك حق جميع مكونات الأمة في المشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة

هذا التطور وجود عشرات المصانع والفنادق والمستوصفات ومؤسسات الاستشفاء والمؤسسات الدينية والتعليمية التي تغني مساحتكم الوطنية.
منذ الاستقلال، تمكن الكثيرون منهم من الحصول على الجنسية السنغالية ليصبحوا مواطنين كاملين من دون التعرض لأي نوع من أنواع التمييز. وبالطبع، فإن اختياركم سنغاليًا من أصل لبناني ليكون عضوًا في حكومتكم يشعرنا بسعادة عارمة. فذلك خير دليل على عمق التفاعل القائم بين ثقافتينا ودور السنغال الريادي كدولة قانون ونموذج للتعايش والانفتاح.

فخامة الرئيس،

يقوم تاريخ العلاقات اللبنانية السنغالية في المقام الأول على علاقة تكامل إنسانية وعلاقة وفاء.
منذ البداية، قررت السنغال المشاركة في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في لبنان بهدف الإسهام في السلام فيه، تحديدًا في منطقتي الجنوب والبقاع الغربي اللتين تعرضتا لاعتداءات متكررة قبل أن تتحرّرا من الاحتلال الإسرائيلي في ربيع العام ٢٠٠٠. وفي مختلف المنظمات الدولية، لم تتوانَ السنغال يومًا عن دعمه لسيادة الأراضي اللبنانية واستقلالها وسلامتها، تحديدًا من خلال دعم التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. وفي إطار من التعاون الكامل، نعمل في سياق المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل إعلاء القضايا والقيم المشتركة التي ندعمها، خدمة للمثل العليا المتمثلة بالعدل والسلام والتضامن.

> نعمل في سياق المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل إعلاء القضايا والقيم المشتركة التي ندعمها، خدمة للمثل العليا المتمثلة بالعدل والسلام والتضامن

كما أن العلاقات السياسية والإنسانية الممتازة بين بلدينا وذكاء شعبينا وحسّهما الريادي عناصر ستتبلور بصورة أكثر عمقًا وهيكلة على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري.
بالتالي، يفترض من الإدارات العامة المعنية ومختلف هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني العمل على وضع الاتفاقات الضرورية من أجل تعميق التعاون وتطويره بين بلدينا في جميع المجالات والقطاعات، خدمةً لمصالحنا المشتركة. في هذا السياق، أذكر تحديدًا قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والمصارف والاستثمار عمومًا.

إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى تسليط الضوء على غنى ثقافتكم وإبداعاتكم الفنية ونشرها في لبنان، تمامًا كما يجب علينا تعريف الشعب السنغالي بإرثنا الفنّي والثقافي الغني بصورة أفضل. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم المهرجانات والمعارض وتقديم المنح الدراسية وتنظيم الزيارات المتبادلة وتعزيز عمليات التبادل بصورة أكثر انتظامًا.

فخامة الرئيس،

لطالما امتازت السنغال بالتزامها تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وليس دورها الناشط دومًا على رأس «اللجنة المعنية بإنفاذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» إلّا إحدى تجليات هذا الدور. أضف إلى ذلك تصويت السنغال لصالح الانضمام الكامل لفلسطين إلى منظمة اليونسكو وقبولها كدولة بصفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة. كلّنا يعرف أن لا تنمية في منطقتنا من دون استقرار، ولا استقرار من دون عدالة. وفي حين يشهد العالم العربي تحولات تاريخية من شأنها أن تحدد مستقبله وتؤثر على جواره، يتبيّن أن التسوية المطابقة لقرارات الشرعية الدولية للنزاع العربي – الإسرائيلي، وتحديدًا القضية الفلسطينية في مختلف أبعادها، هي وحدها القادرة على تعزيز الديموقراطية الناشئة في البلدان العربية، تمامًا مثل الاعتدال والتنمية المستدامة.

في الإطار عينه، نعتبر أن استقرار منطقة الساحل ومجمل منطقة إفريقيا الغربية يتحقق من خلال تدعيم دولة القانون وقواعد الديموقراطية الحقيقية والحكم الرشيد والتداول السلمي والدوري للسلطة، وكلها تتنافى مع وجود الفوضى والإرهاب. من أجل تحقيق كل ذلك، نعبّر عن دعمنا لكم في جهودكم الرامية إلى إشراك المنظمات الإفريقية الإقليمية والأسرة الدولية جمعاء في جهد الحفاظ على السلام والأمن في هذه المنطقة من العالم الغالية علينا والتي تأوي كذلك الكثير من اللبنانيين.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نرى أن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان واجب إلزامي وضرورة حقيقية من أجل وقاية العالم من ويلات الحروب والنزاعات الدموية القادرة على إحلال انعدام الفهم وانعدام التسامح والتعصب والكراهية.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نرى أن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان واجب إلزامي وضرورة حقيقية من أجل وقاية العالم من ويلات الحروب والنزاعات الدموية

والسنغال مثال حيّ على هذا الحوار، ويمكن للعالم أن يتعلم الكثير من الحنكة السياسية للشعب السنغالي ومن حكمة قادته ومن ثقافته عمومًا.
وأنّى لنا ألّا نستذكر هنا، بكثير من الإعجاب والإجلال، ذاك الرجل العظيم، ليوبول سيدار سينغور، فيلسوف الزنوجية والثقافة العالمية.
أما لبنان، فيسعى من جهته إلى البروز كنموذج للتعايش والحرية والديموقراطية التوافقية، نموذج قادر على تهذيب التوترات التي تعصف بالمجتمعات المتسمة بالتعددية والتنوع وبالتالي نموذج يقدم بديلاً عن خيارات الانطوائية أو التقسيم أو الهيمنة الطائفية.

فخامة الرئيس،

يسرّني مرة جديدة أن أخصّكم بالشكر على استقبالكم الأخوي والحار الذي خصصتموه لي وللوفد الرسمي المرافق.
وبدوري، اسمحوا لي أن أرفع كأسي على شرفكم وشرف السيّدة سال احتفاءً بمجد السنغال وبالصداقة الثابتة بين بلدينا وشعبينا.

عاش السنغال وعاش لبنان.

مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

شبّه رئيس ساحل العاج زيارة فخامة الرئيس إليها بالزيارة الأولى التي قام بها الزعيم نلسون مانديلا إلى ساحل العاج، معتبراً أنه يجب البناء على هذه الزيارة وتكرارها.

مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

فخامة الرئيس،

لقد حضرنا إليكم، إلى أرض الكوت ديفوار المضيافة وملؤنا شعور عميق بالصداقة ورغبة حقيقية بتعزيز التعاون الثنائي القائم بيننا على أسس متينة ومستدامة، ليرتقي إلى مصاف العلاقات الإنسانية والأخوية والعميقة التي تجمع بيننا منذ عقود طويلة.

كما تلبّي هذه الزيارة الرسمية، والتاريخية على أكثر من صعيد، تطلّعات الكثير من اللبنانيين لديكم من أجل إيجاد وتدعيم تعاون حقيقي بين بلدينا خدمة لمصالحنا الوطنية المشتركة، في بيئة من التكامل والاحترام المتبادل.

لطالما تميّزت دولة الكوت ديفوار بكونها واحةً للسلام ونموذجاً للديموقراطية والتعايش والاستقرار. مهما كانت الصعوبات والتحديات التي مثلت أمامها، نبقى مقتنعين تمامًا بأنها، وبفضل حكمة قادتها وذكاء شعبها ومزايا الحوار، ستتمكن من مواصلة مسيرتها الوطنية واستعادة بريق مكانتها الإقليمية والدولية.

فخامة الرئيس،

تجمع القيم نفسها بين لبنان والكوت ديفوار وهما يعملان يدًا واحدة من أجل إعلاء قضايا السلام والتضامن ورفاه الشعوب. أكان ذلك في قلب منظمة الأمم المتحدة أو المنظمة الدولية للفرنكوفونية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، لطالما تبادلا بثباتٍ الدعم من أجل تغليب حقوقهما والدفاع عن

> تلبّي هذه الزيارة الرسمية، والتاريخية على أكثر من صعيد، تطلّعات الكثير من اللبنانيين لديكم من أجل إيجاد وتدعيم تعاون حقيقي بين بلدينا خدمة لمصالحنا الوطنية المشتركة، في بيئة من التكامل والاحترام المتبادل

سيادة وسلامة أراضي واستقرار كل منهما كلما كانت حقوقهما مهدّدة.
بالتالي، سيواصل لبنان، بدعم من الأسرة الدولية، العمل على ضمان تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، سعيًا لاستعادة كامل سيادته على مجمل أراضيه.
إلى ذلك، سيقف لبنان دومًا إلى جانب الكوت ديفوار للمساهمة في إنجاز كامل أهدافه الوطنية.
بناءً عليه، لن يتوانى بلدانا عن التعاون على المستوى الثنائي، إقليميًا ودوليًا، من أجل مواجهة مخاطر التطرف وانعدام التسامح والإرهاب.
ومهما كانت التحديات، سيبقيان وفيَّين لتقليدهما وسيبرزان دومًا رسلاً للحوار والاعتدال والتعايش.

سيواصل لبنان، بدعم من الأسرة الدولية، العمل على ضمان تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، سعيًا لاستعادة كامل سيادته على مجمل أراضيه

فخامة الرئيس،

في عالم يزداد تداخلاً ويواجه الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الخطيرة، تدعو الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تكريس أهم ما نملك من موارد وطاقات من أجل بذل الجهد الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
في ظل هذه الظروف، نعي ونقدّر أهمية مسؤولياتنا وجدية الجهد المبذول تحت سلطتكم العليا من أجل إعادة الكوت ديفوار إلى مسار التعافي والازدهار. كونوا واثقين إذًا من كامل دعمنا وتضامننا معكم.
في هذا السياق، من الملائم أن نلحظ أن جميع المؤشرات تميل إلى التأكيد أن إفريقيا في طريقها إلى التعافي والارتقاء وأنها باتت توفّر الفرص الكبرى لأبنائها ولعالم الاستثمار. أما لبنان، فلقد نجح بدوره بتفادي الترددات العاصفة للأزمة المالية العالمية بفضل جودة آليات الادخار وصلابة نظامه المصرفي.
كما أطلقنا مؤخرًا عملية من شأنها أن تسمح بالانتقال إلى المراحل المقبلة من استدراج العروض واستكشاف واستغلال موارد الغاز والنفط الكبرى التي اكتُشفت مؤخرًا في مناطقنا البحرية، وذلك خدمةً لاقتصادنا الوطني ولاقتصاد الأجيال المستقبلية.
من شأن هذه الآفاق الواعدة في بلدينا أن تعطي دفعًا جديدًا لتعاوننا

المستقبلي، والتي ستترجم من خلال إعادة افتتاح سفارة الكوت ديفوار في بيروت.

بالتالي، نرى في إبرام العقود الثنائية كتلك التي سنوقّعها خلال هذه الزيارة في مجالات الزراعة والصحة العامة والسياحة والتعليم العالي والبحث العلمي، إضافةً إلى تنظيم الزيارات الاستشارية الدورية على المستوى الحكومي وعلى مستوى الجمعيات الاقتصادية والتجارية ومختلف هيئات المجتمع المدني، سبلاً تفضي إلى هيكلة هذا التعاون وتعميقه وتأطيره في جميع المجالات، ولاسيّما على مستوى تحفيز الاستثمارات وحمايتها.

كما أن اللبنانيين في الكوت ديفوار في موقع مميّز يخوّلهم تفعيل ومواكبة ديناميكية التكامل التي نصبو إليها. فهؤلاء متواجدون على أرض الكوت ديفوار ومختلف بلدان إفريقيا الغربية منذ أكثر من ١٣٠ عامًا، وقد نجحوا في الاندماج في النسيج الاجتماعي للبلاد المضيفة وفي ثقافاتها، وساهموا بتفانٍ وإخلاص في بناء هذه الدول وتنميتها، من دون فقدان علاقات المودة والوفاء التي تربطهم ببلدهم الأم.

إضافة إلى مساهمتهم الجوهرية في التنمية الاقتصادية والتجارية، وفي مجالات متنوعة تشمل الصناعة والبناء والمهن الحرة، يمكن للرعايا اللبنانيين في الكوت ديفوار وللإيفواريين المتحدّرين من جذور لبنانية الاضطلاع بدور ذي فائدة خاصة في مجال التبادلات الثقافية والإنسانية بين بلدينا، وذلك بالتوازي مع التعاون بين الحكومتين. إذ يمكن لكلٍّ منا أن يتعلم الكثير من تجارب الآخر ومساره، ولاسيّما وأننا نتشارك هاجسًا مشتركًا يتمثل بإنجاح الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات، وإنجاح عملية إدارة التنوع في المجتمعات المتعددة المكونات، في جو من التوافق والوحدة. لكننا نعي جميعاً أن هذا التوافق يتغذى من العدالة الاجتماعية وحسن عمل المؤسسات الديموقراطية على المستوى الداخلي، والسلام على المستوى الخارجي؛ سلامٌ يجب أن يعمّ في منطقة الساحل ويبقى صعب المنال في الشرق الأوسط الذي يجد نفسه ضحيةً لحروب متتالية منذ أكثر من خمسة وستين عامًا.

بالتالي، نُعوّل على حس العدالة لديكم، وحكمتكم ومكانتكم الدولية من أجل العمل يدًا بيد على تعزيز قضية السلام في الشرق الأوسط، ليكون السلام عادلاً وشاملاً، ويعالج كافة أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي، بما في ذلك

كما أن اللبنانيين في الكوت ديفوار في موقع مميّز يخوّلهم تفعيل ومواكبة ديناميكية التكامل التي نصبو إليها. فهؤلاء متواجدون على أرض الكوت ديفوار ومختلف بلدان إفريقيا الغربية منذ أكثر من ١٣٠ عامًا

مسألة اللاجئين الفلسطينيين، علمًا أن مبادرة السلام العربية قد دعت بوضوح إلى عدم توطينهم في البلدان العربية المضيفة التي لا يمكنها تحمّل مثل هذا التوطين. بناءً عليه، تتجلى التسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط ولقضية فلسطين كشرط مسبق لا غنى عنه من أجل تدعيم الديموقراطية والاعتدال في منطقتنا وهما مهدّدان بمخاطر التعصب أو التفرّد بالسلطة أو الانكفاء الطائفي.

فخامة الرئيس،

انطلاقًا من آمال السلام والعدالة، أودّ أن أعيد التأكيد على شكرنا لكم على حفاوة الاستقبال وعلى الكلمات الطيبة التي تفضّلتم بها بالحديث عنّي وعن بلدي.
بناءً على هذه الإرادة لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون المتينة بين بلدينا، أودّ أن أشرب نخبكم متمنّيًا لكم وللسيّدة واتارا الصحة والسعادة ولأمة الكوت ديفوار المجد المديد.

عاش لبنان، عاشت الكوت ديفوار.

> تتجلى التسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط ولقضية فلسطين كشرط مسبق لا غنى عنه من أجل تدعيم الديموقراطية والاعتدال في منطقتنا

مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٥ آذار ٢٠١٣

الرئيس واتارا يُعلن عن نيّة بلاده العمل على إعادة فتح سفارة لشاطئ العاج في بيروت

مؤتمر صحفي مشترك
مع رئيس شاطئ العاج السيّد الحسن واتارا

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٥ آذار ٢٠١٣

كرّرتُ للرئيس واتارا هذا الصباح أيضاً شكري على الاستقبال الشعبي الحارّ، وسروري لوجودي في الكوت ديفوار، بلاد فيليكس هوفويه بوانيي الذي لا يسعنا إلّا أن نستحضر ذكراه العظيمة بمنتهى التأثر والاحترام.

أجريت مع فخامة الرئيس واتارا جولةً من المحادثات المفيدة والمثمرة، تناولت الوسائل الكفيلة بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية.

كما استعرضنا التطوّرات الحاصلة على الصعيدين الاقليمي والدولي، والتي من شأنها أن تؤثر على السلام والاستقرار والأمن في منطقتينا.

شدّدنا على غنى البعد الانساني الذي يطبع علاقاتنا، ولاسيّما من خلال وجود جالية لبنانية كبيرة ومهمّة استقرّت في الكوت ديفوار منذ أكثر من ١٣٠ عاماً، وهي تساهم بطريقة فاعلة – مع التقيّد الضروري بالقوانين وفي مناخ من الإلفة التي تتناسب جيداً مع التقاليد الإيفوارية – في بناء البلد وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، كما في إشراقه الثقافي.

نوّهنا بالدعم السياسي الذي يتبادله بلدانا على الصعيد الدولي من أجل تغليب حقوقهما وصون سيادتهما وسلامة أراضيهما واستقرارهما، على قاعدة المبادئ الناظمة للديموقراطية ومقتضيات القانون.

انطلاقاً من إدراكنا لأهمية الاستقرار من أجل دفع قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة قدماً في منطقتينا وبلدينا على التوالي، شدّدنا على ضرورة تشجيع الحوار والتفاهم على المستوى الوطني، وتعزيز السلام المرتكز على العدالة على المستوى الدولي، والعمل معاً لمواجهة

> شدّدنا على ضرورة تشجيع الحوار والتفاهم على المستوى الوطني، وتعزيز السلام المرتكز على العدالة على المستوى الدولي، والعمل معاً لمواجهة تهديدات الارهاب المتمادية

تهديدات الارهاب المتمادية. هذا يفترض تعزيز عمليات حفظ السلام، والحؤول دون نشوب النزاعات في منطقة الساحل كما في مجمل غرب إفريقيا؛ إضافةً إلى إعادة إطلاق العملية الآيلة إلى إيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي-الاسرائيلي، وخاصةً المشكلة الفلسطينية، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

أكّدنا على ضرورة تطوير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، والافادة من خبراتنا المتبادلة في مختلف ميادين الاهتمام، عبر تفعيل الاتفاقات القديمة وتوسيع مجال تعاوننا، بغية التوصل إلى شراكة حقيقية بين بلدينا، من شأنها أن تخدم مصالحنا الوطنية بإنصاف واحترام متبادل. في هذا السياق، وقّعنا اليوم اتفاقات تعاون في مجالات الزراعة والسياحة والصحة العامة والتعليم العالي والبحث العلمي، إضافةً إلى مشروع اتفاق حول النقل الجوي، واتفاق بين غرفتي الصناعة والتجارة في البلدين.

كذلك، سوف نعمل على تفعيل الاتفاق الموقّع عام ٢٠٠٩ والمتعلق بإنشاء لجنة عليا مشتركة لمتابعة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

أخيراً، أكّد لي الرئيس واتارا قراره القاضي بإعادة فتح سفارة الكوت ديفوار في بيروت، وسرّني أن أوجّه له دعوة للقيام بزيارة رسمية إلى لبنان في أقرب فرصة ممكنة.

> أكّد لي الرئيس واتارا قراره القاضي بإعادة فتح سفارة الكوت ديفوار في بيروت

مؤتمر صحفي مشترك
مع الرئيس الغاني
جون دراماني ماهاما

اكرا: غانا – ١٦ آذار ٢٠١٣

«إنه لشرف لي أن نقف جنباً إلى جنب مع الرئيس اللبناني، لنشهد على التزام تاريخي من شأنه أن يرقى بالعلاقات بين دولتينا إلى مستويات جديدة. وللبنان وغانا الكثير من الأمور المشتركة، أبرزها القيم والطموحات نفسها بالديموقراطية وسيادة القانون والحوكمة السليمة. ولطالما كان لدينا تاريخياً جالية لبنانية كبيرة مستقرة في غانا وهي جزء من ثقافتنا».

الرئيس الغاني

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الغاني جون دراماني ماهاما

اكرا: غانا – ١٦ آذار ٢٠١٣

أجريت محادثات مفيدة ومعمّقة مع فخامة الرئيس John Dramani Mahama تناولت سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا في مختلف الميادين، وأبرز المواضيع الإقليميّة والدوليّة ذات الاهتمام المشترك.

أعرب عن تقديري للعلاقات الطيّبة القائمة بين لبنان وغانا على الصعيد السياسي والتي يتمّ التعبير عنها من خلال دعم قضايانا المشتركة في المحافل الدوليّة، وعلى رأسها – في ما يتعلّق بلبنان – الحرص على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١؛ وأثني على الدور الأساسي الذي ما زالت تضطلع به غانا على صعيد عمليّات حفظ السلام في العالم، وقد ترأّس أحد كبار ضباطها قيادة قوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان في سنوات انطلاقتها الأولى عام ١٩٧٨ وخصوصاً من خلال مساهمتها في اليونيفيل بـ ٨٧٣ ضابطاً وجندياً والتضحيات البشرية التي بُذلت في هذا السبيل.

تمّ التأكيد على الرغبة المشتركة في تمتين آفاق العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة والثقافيّة بين البلدين وتوسيعها، من خلال التوقيع على ما يلزم من اتفاقات ثنائيّة وتبادل خبرات وزيادة وتيرة الزيارات والتنسيق على صعيد المؤسسات الحكوميّة، وكذلك على صعيد غرف الصناعة والتجارة والزراعة ورجال الأعمال وهيئات المجتمع المدني.

تمّ إيلاء اهتمام خاص بأوضاع الجالية اللبنانيّة في غانا ومساهمتها في الحركة الاقتصاديّة والعمرانيّة في البلاد، وهي المندمجة والمتجذّرة في هذه الأرض المضيافة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكذلك بالدور الذي يمكن أن تضطلع به لتعزيز التواصل والتكامل بين بلدينا وشعبينا في مختلف الميادين.

تمّ الإعراب عن تمسّك البلدين بشرعة الأمم المتحدة وبقرارات الشرعيّة

تمّ إيلاء اهتمام خاص بأوضاع الجالية اللبنانيّة في غانا ومساهمتها في الحركة الاقتصاديّة والعمرانيّة في البلاد، وهي المندمجة والمتجذّرة في هذه الأرض المضيافة منذ أواخر القرن التاسع عشر

الدوليّة وبمبادئ الحريّة والديموقراطيّة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، مع التشديد على الحاجة الملحّة لبدء حوار جدّي بين الحضارات والثقافات والديانات، لمواجهة ما تدفع في اتجاهه بعض الأوضاع والقوى من حالات تصادم وتطرّف وعنف؛ وذلك بموازاة واجب العمل على مواجهة خطر الإرهاب المتنامي والجريمة المنظّمة في مناطق مختلفة من العالم.

ونظراً لما تستلزمه التنمية من مناخات استقرار وسلام تمّ التأكيد على أهميّة الإسراع في إيجاد حلول عادلة وشاملة للنزاعات التي ما زالت تتهدّد الأمن والسلم الإقليميَّين والدوليَّين، وخصوصاً في القارة الإفريقيّة والشرق الأوسط، والعمل بشكلٍ خاص على إيجاد حلّ لمختلف أوجه الصراع القائم في الشرق الأوسط ولقضيّة فلسطين على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، وتشجيع كل المحاولات السلميّة الهادفة لتحقيق الديموقراطيّة والإصلاح والتداول السلمي للسلطة، من ضمن مبادئ التوافق والمشاركة، بما يخدم قضيّة العدالة والاعتدال والسلام.

شكرت لفخامة الرئيس الحفاوة التي خصّني بها والوفد الرسمي المرافق في خلال هذه الزيارة المهمّة والتاريخيّة لبلدكم العزيز، وقد وجّهت إليه دعوة للقيام بزيارة رسميّة للبنان في أقرب فرصة ممكنة.

تشجيع كل المحاولات السلميّة الهادفة لتحقيق الديموقراطيّة والإصلاح والتداول السلمي للسلطة، من ضمن مبادئ التوافق والمشاركة، بما يخدم قضيّة العدالة والاعتدال والسلام

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك

أبوجا، نيجيريا ـ ١٨ آذار ٢٠١٣

«صديقي الرئيس سليمان، إنني مسرور جداً للزيارة الرسمية التي تقومون بها إلى نيجيريا منذ أمس. لقد حصل تفاهم مشترك في هذه الزيارة الرئاسية اللبنانية الأولى من نوعها إلى بلادنا منذ استقلالها. ونحن نعتبرها تطوراً وإنجازاً. ولقد أكدنا على علاقات وطيدة ثنائية تجمعنا وأشرنا إلى وجود عدد كبير من أبناء الجالية اللبنانية ينشطون في نيجيريا... الزيارة مهمة جداً أيضاً بالنسبة للتعاون في مجالات الاستثمار والبنى التحتية والنقل الجوي والزراعة والسياحة والثقافة كما في مجال محاربة الإرهاب والتطرف».

الرئيس النيجيري

PRESIDENT
SEAL OF THE
OF THE FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك

أبوجا: نيجيريا ـ ١٨ آذار ٢٠١٣

أجريت محادثات مفيدة وبنّاءة مع فخامة الرئيس Goodluck Jonathan تناولت سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلدينا على الصعد السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

نيجيريا دولة رئيسيّة في هذه المنطقة من العالم وتضطلع بدور أساسي في المجال الاقتصادي وفي مجال عمليّات حفظ السلام، وتطمح إلى احتلال الموقع المميّز والدائم الذي تستحقه على صعيد منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصّصة، ولم تتردّد يوماً في تأييد قضايا لبنان المحقّة وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

لذا كانت مناسبة لاستعراض أبرز التطوّرات الجارية على الصعيد الدولي، وفي مساحاتنا الجغرافيّة، وبخاصة في القارة الإفريقيّة وفي الشرق الأوسط.

شكرت الرئيس جوناثان على الجهود التي تبذلها الحكومة النيجيرية من أجل تحرير الرهائن، وبشكل خاص اللبنانيين كارلوس بو عزيز وعماد عنداري.

تمّ التأكيد على أهميّة الاستقرار وسيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتحقيق السلام على الصعيد الخارجي، تمكيناً للشعوب من الانصراف إلى الجهد الهادف لتحقيق نموّها الاقتصادي والاجتماعي وهناء عيشها.

وهذا يتطلّب التزاماً بالأصول الديموقراطيّة والحوكمة الرشيدة وتعاوناً فعليّاً بين الدول وتضامناً إقليميّاً ودوليّاً فاعلاً لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة وحلّ النزاعات بالطرق السلميّة وتعزيز ثقافة الديموقراطيّة والعدالة والسلام؛

> كانت مناسبة لاستعراض أبرز التطوّرات الجارية على الصعيد الدولي، وفي مساحاتنا الجغرافيّة، وبخاصة في القارة الإفريقيّة وفي الشرق الأوسط

إضافةً إلى ضرورة تخصيص الجهد والأطر اللازمة لإجراء حوار فعليّ وشامل بين الحضارات والثقافات والديانات، يسمح باحترام الرأي الآخر وبإدارة التنوّع من ضمن الوحدة وتعزيز روح الحوار والتسامح والاعتدال، بعيداً عن منطق التطرّف والعنف والتفرقة والهيمنة أو الانعزال؛

وهي سياسة تسعى نيجيريا ولبنان على السواء لترسيخها وتعميمها وتغليبها على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

وفي هذا المجال أكدنا أهميّة إيجاد حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي ولقضيّة فلسطين، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام.

أكدنا الرغبة المشتركة في تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدينا وتوسيعه من خلال التوصّل إلى اتفاقات تشمل مجمل القطاعات، وزيادة وتيرة التواصل والتشاور من أجل خلق آليّات دائمة وصلبة لهذا التعاون على صعيد المؤسسات الحكوميّة وغرف الصناعة والتجارة والزراعة وهيئات المجتمع المدني.

لقد بدأنا بهذا المسار اليوم من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تشمل عدداً من مجالات التعاون. وثمّنا في هذا المجال الدور الذي تضطلع به الجالية اللبنانيّة العريقة والنشطة في نيجيريا على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعمرانيّة؛ والدور الذي يمكن أن تقوم به مستقبلاً كجسر تواصل وصداقة وتكامل بين بلدينا، وإقامة شراكة فعليّة بينهما على قاعدة المبادئ والقيم المشتركة والاحترام المتبادل؛

عبّرت للرئيس جوناثان عن عميق شكري وتقديري للرعاية التي تلقاها الجالية اللبنانية من قبل حكومة نيجيريا وشعبها الصديق.

مع التأكيد على أهميّة التبادل الثقافي والفنّي بصورة تضيء على غنى حضارتينا وتنمّي عناصر المعرفة المتبادلة وعلاقات المودّة بين الشعبين الصديقين.

شكرت لفخامة الرئيس Jonathan حرارة الاستقبال الذي خصّتنا به السلطات النيجيريّة في خلال زيارتنا الرسميّة لهذا البلد العظيم؛

وقد وجّهت إلى فخامته دعوة للقيام بزيارة رسميّة إلى لبنان في أقرب الآجال الممكنة.

ثمّنا في هذا المجال الدور الذي تضطلع به الجالية اللبنانيّة العريقة والنشطة في نيجيريا على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعمرانيّة؛ والدور الذي يمكن أن تقوم به مستقبلاً كجسر تواصل وصداقة وتكامل بين بلدينا

مع الرئيس النيجيري
جوناثان غودلاك

أبوجا، نيجيريا ـ ١٨ آذار ٢٠١٣

وصف الرئيس النيجيري زيارة الرئيس اللبناني إلى نيجيريا بالتاريخية، لأنها تعكس دفء العلاقات واستمراريتها بين البلدين والشعبين، ورأى أن لدى لبنان ونيجيريا العديد من الآراء المشتركة حول القضايا المعاصرة العالمية والإقليمية، وأن هذا الاهتمام المشترك ينعكس تنسيقاً دائماً ودعماً متبادلاً في المحافل.

مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك

أبوجا، نيجيريا ـ ١٨ آذار ٢٠١٣

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرة السيدات والسادة،

أودّ أن أشكركم بدايةً على كلماتكم الطيبة تجاهي وتجاه لبنان، وعلى حفاوة الاستقبال التي خصّصتمونا بها منذ وصولنا إلى بلادكم العزيزة المتميّزة بعراقتها وعطاءاتها.

تهدف زيارتي، وهي الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس لبناني لنيجيريا، للتأسيس لحقبة من التعاون الذي نودّ أن يكون مبنياً على شراكة حقيقية بين بلدينا وشعبينا، تتخطى الاقتصاد والسياسة، لتعانق البعدَين الثقافي والانساني، بهدف جبه التحديات المتنامية التي تواجهها مجتمعاتنا. هذا في وقت نعي فيه مدى الترابط بين الديموقراطية والاستقرار ومستلزمات التقدم والتنمية المستدامة. ونمت نيجيريا في إطار هذه «الحلقة الفاضلة» التي تغذّي الديموقراطية فيها التنمية الاقتصادية والعكس بالعكس. في هذا الاطار بالذات، نمت أيضاً الجالية باللبنانيين والنيجيريين المتحدّرين من أصل لبناني وازدهرت في خلال الأعوام المئة والعشرين المنصرمة، مساهمة في النهضة الوطنية، مندمجة مع التقاليد والمعتقدات والثقافة، دون أن تغفل الروابط العاطفية التي تشدّها إلى وطنها الأم.

> نمت أيضاً الجالية باللبنانيين والنيجيريين المتحدّرين من أصل لبناني وازدهرت في خلال الأعوام المئة والعشرين المنصرمة، مساهمة في النهضة الوطنية،

ويسرّنا أن يكون العديد من أبنائها قد ارتقوا إلى المراكز المرموقة وحوّلوا الأحلام إلى مشاريع ومؤسسات مهمة، مستحدثين في طريقهم عشرات آلاف فرص العمل، في تماهٍ وتكاملٍ مع إخوتهم في المواطنة.

من أجل المحافظة على اندفاعهم ومساهمتهم في تجميع عناصر الثروة الوطنية وتعزيزها، تبرز الحاجة أحياناً، في بعض الظروف الاستثنائية، لاحتضانٍ ودعمٍ إضافيَّين في مجالاتٍ كالأمن والسلامة العامة. وإذ ندين معكم الإجرام الارهابي الذي استهدف عاملي إحدى شركات البناء اللبنانية في شمال نيجيريا، ومن بينهم لبنانيان، فإننا على يقين بأن السلطات النيجيرية لن تألو جهداً في تعقّب الفاعلين وإحالتهم إلى العدالة، واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بمواجهة مثل هذه الاعتداءات والتحديات المتفاقمة.

فخامة الرئيس،

إن الدعم الذي قدّمته نيجيريا للبنان من خلال مشاركتها المهمّة في قوة الأمم المتحدة في لبنان منذ نشأتها، والتضحيات التي بذلتها في هذا السبيل، والتي نقدّرها لها كامل التقدير، دليل تمسّككم بالعدالة واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بمقدار ما يُشكّل دعماً لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، وفقاً لمندرجات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

كذلك، إن دعمكم للقضية الفلسطينية هو تعبير عن التزامكم بروح العدالة التي نستوحيها للعمل معاً من أجل إحياء مبادرات السلام في منطقة الشرق الأوسط على أساس مجموعة القرارات التي اعتمدتها الأسرة الدولية، ولاسيّما منها المبادرة العربية للسلام التي تؤكّد على حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرّف وضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة التي تتعارض أوضاعها الخاصة مع مثل هذا التوطين.

إزاء دعمكم للبنان وللقضية الفلسطينية، يسرّني أن أُعلن أننا ندعم ترشّحكم للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للعام ٢٠١٤-٢٠١٥. بل وأكثر، أننا ندعم حصول إفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ونيجيريا هي أفضل ممثل لهذه القارة المهمة.

أُعلن أننا ندعم ترشّحكم للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للعام ٢٠١٤-٢٠١٥. بل وأكثر، أننا ندعم حصول إفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي

الثقافة وسيلة مثالية لحوار الحضارات والأديان، وهو حاجة قائمة اليوم إذا ما أردنا نزع فتيل النزاع، وتجنيب العالم أهوال الحروب التي تساهم في إشعالها حالات عدم التفاهم واللاتسامح والتعصّب والبغض

فخامة الرئيس،
حضرة السيدات والسادة،

يحدونا الأمل في أن ننسج بسرعة شبكةً محكمة من العلاقات الوثيقة في غير مجال لتعميق تعاوننا وتوسيعه، وتشجيع مختلف هيئات القطاع الخاص من خلال إجراءات دعم وسياساتٍ ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة للأعمال.
ونحتاج كذلك إلى تطويرٍ آليات للتبادل الثقافي، إذ إن بلدينا يتمتعان بتراث ثقافي غنيّ. في هذا المجال، لا يسعنا إلّا التعبير عن إعجابنا الخالص بالنتاج الأدبي والفني المتميّز لنيجيريا، وبإنتاجها السينمائي الغزير.
أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة نيجيريا، شعباً ومنتخباً وطنياً ورئيساً على فوزكم بكأس إفريقيا في كرة القدم لهذا العام.
إن الثقافة هي الكفيلة بتقريب الأضداد لأن خاصيّتها الفريدة هي أنها محدّدة وعالمية في آن. وهذه القوة التجاذبية تجعلها وسيلة مثالية لحوار

الحضارات والأديان، وهو حاجة قائمة اليوم إذا ما أردنا نزع فتيل النزاع، وتجنيب العالم أهوال الحروب التي تساهم في إشعالها حالات عدم التفاهم واللاتسامح والتعصّب والبغض.

فخامة الرئيس،

أودّ أن أشكركم مجدداً على استقبالكم الحار والأخوي، كما أشكركم على قبول دعوتي لزيارة لبنان برفقة السيدة الأولى. إننا نترقّب زيارتكم بفارغ الصبر.
اسمحوا لي الآن بأن أرفع كأسي لأشرب نخبكم ونخب النيجيرية الأولى، متمنّياً السلام والازدهار لدولة نيجيريا العظيمة.

عاشت جمهورية نيجيريا الفدرالية، عاش لبنان.

مؤتمر صحفي مع الرئيس الأميركي باراك أوباما بعد لقاء على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك: الولايات المتحدة الأميركية
٢٤ أيلول ٢٠١٣

«السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة تؤيدكم وتدعمكم بشدة من أجل المحافظة على استقرار لبنان ووحدته، ونرجو منكم أن تشعروا بثقة تامة بأننا سنعمل بشكل جاهد ليس فقط معكم وإنما مع الأسرة الدولية من أجل دعم لبنان في هذه الظروف العصيبة، والحؤول دون تدفّق هذا النزاع عبر الحدود».

الرئيس أوباما

مؤتمر صحفي مع الرئيس الأميركي باراك أوباما بعد لقاء على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك: الولايات المتحدة الأميركية - ٢٤ أيلول ٢٠١٣

بداية، أود شكر الرئيس أوباما على تحديد هذا الموعد الذي أجده مهمّاً في الظرف الذي يمرّ به لبنان والشرق الأوسط، في هذه المرحلة الصعبة التي نجتازها حيث يقع لبنان بين صراعات وأزمات متعددة وأصبح يتهدد كيانه الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني الذي أفرز نزوح مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إليه. واليوم أيضاً أدّت الأزمة السورية إلى لجوء نحو مليون سوري وأكثر إلى لبنان بما يوازي ربع سكانه.

قامت الولايات المتحدة بدعم متكرر للبنان وخاصة دعم العملية السياسية فيه ودعم الجيش اللبناني واليوم ستضيف إلى هذا الدعم مبلغ ٨،٧ مليون دولار. كما قدّمت الولايات المتحدة دعماً للنازحين السوريين، وساهمت في صدور البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي في ١٠ تموز الماضي والذي يُعتبر بمثابة خريطة طريق لدعم لبنان من كافة النواحي.

وعشية اجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان نأمل المشاركة المهمة للولايات المتحدة في هذا الاجتماع لتأمين الدعم السياسي والاقتصادي له ودعم الجيش والدعم اللازم لاستيعاب اللاجئين السوريين.

وهذا الاستيعاب يتوقف على مشاركة لبنان في تقاسم الأعباء المالية لإيواء النازحين والأعباء العددية عبر التفكير بمشاركة الدول في استقبال أعداد من اللاجئين، وهذا الأمر يتطلّب أيضاً التفكير في إيواء اللاجئين في أماكن آمنة داخل سوريا في حال حدوث المزيد من التطورات والاضطرابات هناك للتمكن من الحد من تدفّق اللاجئين، وأيضاً العمل على إعادة بعض اللاجئين إلى سوريا وإلى أماكن آمنة عبر منظمات الأمم المتحدة، إذ إن هناك مساحات واسعة وأماكن آمنة داخل سوريا، خاصة أن مساحة سوريا توازي ١٨ ضعفاً مساحة لبنان.

أما على المستوى السياسي فإنّ الدستور اللبناني الذي ارتكز على اتفاق الطائف أرسى شبكة أمان سياسية في لبنان، وساعد بلدنا على تجاوز

> عشية اجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان نأمل المشاركة المهمة للولايات المتحدة في هذا الاجتماع لتأمين الدعم السياسي والاقتصادي له

المرحلة الحالية، وهذا الأمر يتطلّب أيضاً مواكبة دولية عبر شبكة أمان دولية للبنان في ظل الصراعات التي تتوالى حوله.

هذه العملية السياسية يجب أن تُستكمل في لبنان بتطبيق «إعلان بعبدا» وهو الاتفاق الذي أقرّه أعضاء هيئة الحوار الوطني وينصّ على عدم التدخل في الشؤون السورية من قبل كافة الأطراف اللبنانية ونحن نجهد لتطبيق بنود هذا الاتفاق من قبل كل هذه الأطراف. وفي المقابل نتمنى إعطاء الجهد الكامل لدعم الجيش اللبناني في خطة التجهيز والتسليح الخمسية لتمكينه من تولّي شؤون الدفاع عن الأراضي اللبنانية بمفرده، والتصدي لعمليات الارهاب التي بدأت تطاول كافة أنحاء العالم، ويمكن أن يكون لبنان معرّضاً لمثل هذه العمليات، نظراً لتمدّد التطرف والارهاب إلى المنطقة.

هذه الأمور تأتي في سياق الحلول المنتظرة للمنطقة وبداية الحل في سوريا. وقد يكون الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول السلاح الكيماوي بداية لإيجاد حل سياسي يؤمّن الديموقراطية في سوريا ويعيد السلام والأمن لهذا البلد الجار للبنان.

كما سنتوقف أيضاً عند المفاوضات التي تجري برعاية الولايات المتحدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول موضوع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والتي نأمل أن تكون خطوة في سياق المفاوضات الشاملة للوصول إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط يرتكز إلى مرجعية مدريد وقرارات الأمم المتحدة وأيضاً إلى المبادرة العربية للسلام لأن هذا الحل يؤثّر على دول الجوار، خصوصاً وأن لبنان لديه ملف في هذا الموضوع يتعلق برفض توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه وهذا ما نصّت عليه المبادرة العربية للسلام.

وفي مطلق الأحوال نتمنى أن تتم العناية بأمن المنطقة العربية المتنوعة ثقافياً وحضارياً وهي مهد الديانات السماوية وأن يتم اتخاذها كهدف استراتيجي للسلام في منطقة الشرق الأوسط وربما في العالم.

ويتم ذلك بالمحافظة على المكونات التي تتألف منها الدول، وأعني المكونات الحضارية المتجذّرة في هذه الدول وهي الأقليات، وتسهيل بقائها عبر المحافظة على وجودها الحر والفاعل، ليس فقط من طريق تأمين الحاجات الفيزيولوجية والأمن لهؤلاء الناس، بل أيضاً عبر إشراكهم في العمل السياسي في هذه البلدان دون النظر إلى عدد هذه الأقليات والمكونات، لا بل إلى حضارتها.

> نأمل أن تكون خطوة في سياق المفاوضات الشاملة للوصول إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس هولاند

باريس: فرنسا ـ ٥ آذار ٢٠١٤

استضافت العاصمة الفرنسية باريس أعمال مؤتمر «المجموعة الدولية لدعم لبنان» التي تبنّاها مجلس الأمن رسمياً في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي. شارك في المؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، إضافةً إلى ألمانيا؛ لدورها في برنامج استقبال اللاجئين السوريين، وإيطاليا وإسبانيا؛ لدورهما في قوات «اليونيفيل» المنتشرة في جنوب لبنان، والنرويج وفنلندا؛ لتقديمهما حوالي ٢٥ مليون دولار للصندوق الائتماني، والمملكة العربية السعودية لتقديمها هبة بقيمة ٣ مليارات دولار لتسليح الجيش اللبناني، إضافةً طبعاً إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس هولاند

باريس: فرنسا ـ ٥ آذار ٢٠١٤

السيّد الرئيس،

يتّسم اجتماعنا اليوم على هذه الأرض الفرنسيّة الصديقة بعد أكثر من أربعة أشهر على انطلاق أعمال مجموعة الدعم الدوليّة للبنان في نيويورك أهميّة خاصة ومتجدّدة. فهو ينعقد من جهة في وقت لا يزال محيطنا العربي يشهد تجاذبات قصوى في خضمّ بحثه عن خياراته السياسيّة الفضلى بصورة باتت تتهدّدها مخاطر التشرذم والتطرّف والاستبداد والإرهاب. وينعقد كذلك قبيل استحقاقات دستوريّة داخليّة نحرص على احترامها انسجاماً مع تراثنا الديموقراطي وصوناً لمؤسساتنا الشرعيّة ولوحدتنا الوطنيّة وسلمنا الأهلي.

وهو اجتماع يؤكّد في رمزيّته ومقاصده وأبعاده ومستوى المشاركة فيه على مدى الاهتمام الذي يحظى به لبنان وحرص المجتمع الدولي على استقراره وعزّته وتقدّمه. ولكن اسمحوا لي بدايةً، فخامة الرئيس، أن أتوجّه إليكم وإلى فرنسا بالشكر على حرصكم على تنظيم هذا المؤتمر التقويمي والتضامني مع لبنان، في باريس بالذات، في لحظة حاسمة إلى هذا الحدّ لمستقبل بلدنا. ويسرّني كذلك أن أُكرّر لكم مدى تقديرنا والتزامنا العمل باستمرار من أجل تغليب القيم المشتركة التي نعتنقها، باسم الأواصر التاريخية المتعددة الأبعاد التي تربط بين بلدينا.

> هو اجتماع يؤكّد في رمزيّته ومقاصده وأبعاده ومستوى المشاركة فيه على مدى الاهتمام الذي يحظى به لبنان وحرص المجتمع الدولي على استقراره وعزّته وتقدّمه

السيّد الرئيس،

إنّها فعلاً مناسبة كي نقوّم معاً مدى التقدّم والنجاح في تنفيذ خلاصات مجموعة الدعم الدوليّة التي دعت إلى دعم الاستقرار في لبنان وركائز اقتصاده وقدرات قوّاته المسلّحة والجهد القائم لمواجهة مشكلة النازحين

السوريين على أراضيه؛ وللبحث أيضاً في أفضل السبل الكفيلة بمتابعة تنفيذ هذه الخلاصات.

لقد حصل تقدّم أوّلي في موضوع الدعم الاقتصادي، تمثّل بصورة رئيسيّة بإنشاء الصندوق الائتماني الخاص بلبنان، بعد ما بادرت النروج بفتح باب الاكتتاب فيه، وهذا ما يعتبره العديد من الدول المانحة آليّة مهمّة لتمويل الأنشطة التي تمّ تحديدها في خريطة الطريق التي أعدّتها الحكومة لمشاريع وبرامج ذات أولويّة، استناداً إلى الدراسة التي سبق أن أعدّها البنك الدولي بالتعاون مع المفوضيّة العليا للاتحاد الأوروبي والهيئات الأمميّة المتخصّصة والحكومة اللبنانيّة؛ علماً بأننا عازمون من جهتنا على إنجاز التدابير الإداريّة والقانونيّة اللازمة لتحديد أطر التعاون المشترك بين الدولة اللبنانيّة والبنك الدولي لإدارة أنشطة هذا الصندوق.

> أننا عازمون من جهتنا على إنجاز التدابير الإداريّة والقانونيّة اللازمة لتحديد أطر التعاون المشترك بين الدولة اللبنانيّة والبنك الدولي لإدارة أنشطة هذا الصندوق

ونحن إذ نرحّب بهذا التطوّر الإيجابي، فإنّنا نتطلّع إلى تجاوب الدول الصديقة والقادرة مع الدعوة إلى الاكتتاب في الصندوق الائتماني في أقرب الآجال، وذلك بموازاة استمرار قنوات الدعم المتعدّدة الأخرى التي يمكن اعتمادها في مجال التعاون الاقتصادي الثنائي؛ وجميعنا نذكر هنا مؤتمرات باريس ١ و٢ و٣ التي أرست ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ قواعد صلبة لمثل هذا الدعم.

ويهمّني أن أشير في هذه المناسبة إلى أنّه مع أملنا في أن يتمّ التوصّل إلى حلّ سياسي سريع للأزمة القائمة في سوريا، فإننا نأمل في الوقت نفسه في ألّا يتضاءل مستوى الاهتمام والدعم الدولي للبنان بعد البدء بعمليّة إعادة إعمار هذه الدولة الجارة والشقيقة، لأنّ الانعكاسات السلبيّة للأزمة السوريّة على مجمل الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في لبنان بعيدة المدى وستستوجب سنوات طويلة من المواكبة والمتابعة.

في المقابل حصل تقدّم جوهري في مجال تنفيذ الخلاصات المتعلّقة بدعم قدرات القوات المسلّحة اللبنانيّة تمثّل بعزم الحكومة الإيطاليّة على تنظيم مؤتمر خاص لهذا الغرض، حيث يؤمل في أن يتمكّن المشاركون من وضع إطار واضح وخطة متكاملة تعزّز مجمل سبل دعم الجيش اللبناني على مختلف مستويات التجهيز والتدريب والإعداد. كما جاء قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز تقديم مساعدة استثنائيّة للجيش اللبناني مقدارها ثلاثة مليارات دولار أميركي ليعزّز فرص نجاح هذا المؤتمر.

إلى ذلك فإننا نعتبر أنّ الهبة السعوديّة المشكورة التي ستُستخدم لشراء

الأسلحة الجديدة والمناسبة للجيش اللبناني من الدولة الفرنسيّة سيكون لها، إلى جانب نتائج مؤتمر روما، تأثير الرافعة لتزخيم برامج المساعدة الممكنة للبنان مع المزيد من الدول، إضافة إلى برامج التعاون العسكري القائم مع العديد من الدول الصديقة الممثّلة في هذا المؤتمر، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركيّة.

ويسرّني في هذا المجال أن يكون الجيش اللبناني يحظى بهذا القدر من الثقة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو قد أثبت أنّه رمز للوحدة الوطنيّة وضامن للسلم الأهلي وللديموقراطيّة ومستمرّ في عزمه على مواجهة التعديات الأمنيّة وضبط فوضى السلاح المستشري ومحاربة الإرهاب، والعمل مع قوات «اليونيفيل» لتنفيذ كل مندرجات القرار ١٧٠١.

وفي هذا المجال فإنّي آمل في أن تعطي خطة دعم الجيش مفاعيلها وأن تؤدّي إلى اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة للدفاع التي طرحتها على هيئة الحوار الوطني عام ٢٠١٢ وتطبيقها، والتي تقضي بتنظيم دور الجيش وتسليحه حتى يتمكّن من أن يتسلّم وحده مسؤوليّة الدفاع عن لبنان. أما على صعيد دعم الجهد القائم لمواجهة مشكلة اللاجئين السوريين فقد تحققت نتائج أوليّة تمثّلت بانعقاد مؤتمرين للدول المانحة في الكويت بهدف تقاسم الأعباء الماليّة مع مجمل دول الجوار المضيفة للاجئين. كما انعقد مؤتمر آخر في مستهل الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي للهيئة العليا للاجئين في جنيف أقرّ مبدأ تقاسم أعداد اللاجئين بين الدول القادرة، من منطلق المسؤوليّة الدوليّة المشتركة، ودعا إلى تشجيع المساعي القائمة لإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه يسمح بعودة اللاجئين إلى بلادهم بصورة كريمة وآمنة.

وبالرغم من ذلك فإنّ حجم الدعم الدولي للبنان في هذا المجال ما زال أدنى بكثير من حجم العبء الذي بات ينوء تحت كاهله ويتهدّد أمنه واستقراره ومجمل أوضاعه الاقتصاديّة والاجتماعيّة. والحاجة قائمة تالياً كي يعي المجتمع الدولي بصورة أفضل أنّ مشكلة اللاجئين المتفاقمة باتت تشكّل خطراً وجوديّاً يطاول الكيان اللبناني على أكثر من صعيد، وأنّ استدراك هذا الخطر يستوجب المزيد من الالتزام في المجالات الرئيسيّة الآتية:

١- توفير دعم دولي مباشر، لميزانيّة الوزارات والإدارات الرسميّة لمساعدتها في تحمّل مجمل الأعباء المتزايدة المترتبة عليها، ولاسيما في مجال الاستشفاء والطبابة والتعليم والطاقة.

> يسرّني أن يكون الجيش اللبناني يحظى بهذا القدر من الثقة على الصعيدين الداخلي والخارجي

٢- تسديد كامل الالتزامات الماليّة التي تمّ التعهّد بها في مؤتمريّ الكويت للدول المانحة.

٣- استمرار العمل على تطبيق مبدأ تقاسم الأعداد بصورة أشمل، من قبل عدد أكبر من الدول وبنسب أعلى، إذ إنّ عدد الدول التي وافقت على استقبال أعداد من اللاجئين ما زال في حدود العشرين، والأعداد لا تزال تتراوح بين ٥٠٠ نازح كحدّ أدنى، وخمسة آلاف كحدّ أقصى، في ما هناك ما يفوق مليون و٣٠٠ ألف لاجئ باتوا على الأراضي اللبنانيّة. ونحن نحيّي هنا المبادرات الرائدة لألمانيا ولدول صديقة أخرى للمساعدة في هذا المجال.

٤- تخصيص جهد إضافي لتوسيع أطر إيواء المزيد من النازحين السوريين في مبانٍ عامة أو في مخيمات آمنة داخل الأراضي السوريّة بالذات، أو في مناطق آمنة على طول الحدود.

٥- تكثيف الجهود للتوصّل إلى حلّ سياسي سريع للأزمة السوريّة يسمح بعودة اللاجئين إلى بلادهم بصورة آمنة وكريمة، خصوصاً وأنّ استمرار الأزمة والمعارك في الجوار السوري ما زالت تتسبّب وتتهدّد بحصول تدفّقات كارثيّة إضافيّة من اللاجئين.

تخصيص جهد إضافي لتوسيع أطر إيواء المزيد من النازحين السوريين في مبانٍ عامة أو في مخيمات آمنة داخل الأراضي السوريّة بالذات

أما في مجال دعم الاستقرار فقد شهد الوضع في لبنان منذ إقرار خلاصات مجموعة الدعم الدوليّة في نيويورك انتكاسات جديّة على الصعيد الأمني جرّاء ارتفاع حدّة التوتّر السياسي والمذهبي، والانخراط المتدرّج لبعض الأطراف في الصراع المسلّح الدائر في سوريا، وتزايد المخاطر الإرهابيّة التي تمثّلت في سلسلة التفجيرات المتنقّلة التي طاولت المدنيين ودور العبادة والسفارة الإيرانيّة وشخصيّات أمنيّة وسياسيّة كان آخرها الوزير السابق الشهيد محمد شطح، وارتفاع وتيرة التهديدات والاعتداءات والخروقات الإسرائيليّة للسيادة اللبنانيّة وانتهاك حرمة الأراضي اللبنانيّة وازدياد عمليّات القصف على طول الحدود الشرقيّة للبنان.

أما وقد نجحنا بعد أشهر من التعثّر في تغليب منطق الحكمة والحوار وفي تشكيل حكومة وحدة وطنيّة يعوّل عليها للتخفيف من حدّة التشنّج وتعزيز مناخ التهدئة وفرص الاستقرار، فإننا نتطلّع إلى مزيد من المبادرات الدوليّة، وخصوصاً من قبل مجموعتكم، للدفع في سبيل تحقيق تقدّم جوهري في المجالات الأشمل التالية:

١- تشجيع الدول والأطراف الإقليميّة المتنازعة على مساحة العالم العربي للتواصل والتفاوض من أجل إيجاد حلول سياسيّة متوافق عليها للخلافات التي ما زالت تضعها في مواجهة بعضها البعض.

٢- تشجيع الأطراف الداخليين والدول المؤثّرة على الساحة اللبنانيّة لتحييد لبنان عن الصراعات الإقليميّة، من طريق الالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، ومتابعة السعي لتنفيذ خلاصات مجموعتكم الداعمة لهذا التحييد والتي تبناها مجلس الأمن الدولي، كما والاستمرار في تطبيق قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة.

٣- السعي لتغليب منطق الاعتدال والديموقراطيّة الحقّة الضامنة للحريّات في الشرق الأوسط، في وجه التيّارات المتطرّفة الرافضة للرأي الآخر.

٤- الاستمرار في العمل الجادّ والحثيث من أجل إيجاد حلّ عادل وشامل لجميع أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك مشكلة

تشجيع الأطراف الداخليين والدول المؤثّرة على الساحة اللبنانيّة لتحييد لبنان عن الصراعات الإقليميّة، من طريق الالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»

اللاجئين الفلسطينيين، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة والمبادرة العربيّة للسلام التي تضمن عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة التي لا تسمح لها أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين، ومنها لبنان.

السيّد الرئيس،

من هذه المنطلقات الإيجابيّة الهادفة على المستويات الداخليّة والإقليميّة والدوليّة يمكننا النظر بمزيد من الأمل إلى مستقبل أكثر أمناً واستقراراً، لا بل وازدهاراً للبنان، بتضامن اللبنانيين ووعيهم وبدعم المجتمع الدولي على ما يرمز إليه هذا المؤتمر الجامع ويدعو إليه.

وشكراً.

ب. القسم الثاني: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

- الدورة الثامنة والستون للجمعية العمومية للأمم المتحدة
- اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان»
- لقاء سفراء الدول أعضاء مجلس الأمن الدولي

ب - القسم الثاني

في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

الدورة الثامنة والستون للجمعية العمومية للأمم المتحدة

نيويورك: الولايات المتحدة الأميركية
٢٤ أيلول ٢٠١٣

تأمين مساندة الدول الشقيقة والصديقة للبنان في مواجهة التداعيات السلبيّة للأزمات والمشكلات الخارجيّة التي لا شأن له بها، كان أحد أهمّ محاور كلمة فخامة الرئيس في هذه الدورة.

LATVIA

الدورة الثامنة والستون للجمعية العمومية للأمم المتحدة

نيويورك: الولايات المتحدة الأميركية
٢٤ أيلول ٢٠١٣

اللبنانيون الذين ينتمون إلى حضارة عريقة سيتمكّنون بما يمتلكونه من قدرات وعزم من الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة لإعادة الوهج إلى رسالة بلادهم كمساحة حريّة وعيش مشترك

أتقدّم منكم بدايةً بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، كذلك أتوجّه بالتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيّد بان كي مون، الذي واكب بشكل حثيث ودقيق تطوّر الأوضاع العامة في لبنان، من خلال بياناته والتقارير المتتالية التي أعدّها في شأن تنفيذ القرارات الدوليّة الخاصة ببلادي، وأبرزها القرار ١٧٠١ الذي تتولّى قوات اليونيفيل مشكورة، السهر على تنفيذه بالتنسيق مع الجيش اللبناني. كما جاء البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٠ تموز الفائت، ليحدّد خريطة طريق فعليّة لما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، أيّ لصون استقراره وتعزيز مؤسساته، ودعم اقتصاده وجيشه، ومساعدته في مواجهة العبء المتزايد للاجئين الوافدين من سوريا إلى أراضيه؛ وهذا جوهر ما سيسعى إليه اجتماع «مجموعة الدعم الدوليّة الخاصة بلبنان» التي ستنطلق أعمالها بعد ظهر غد، بدعوة من سعادة الأمين العام.

السيّد الرئيس،

لقد تعرّضت دول عدة ممثّلة في هذه الجمعيّة، لثورات وحروب أهليّة أو عدوان خارجي، وعانت طويلاً من تداعياتها، إلّا أنّها تمكّنت في

معظمها، وبفترات زمنيّة متفاوتة، من تخطّي المصاعب وإعادة تكوين بنيانها الوطني.

واللبنانيون الذين ينتمون إلى حضارة عريقة تميّزت منذ آلاف السنين بابتداع العناصر المتقدمة الأولى للأبجديّة، وساهمت بحركة الانفتاح والتواصل البنّاء عبر المتوسط بين الشرق والغرب وبين الحضارات والثقافات، سيتمكّنون بما يمتلكونه من قدرات وعزم من الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة لإعادة الوهج إلى رسالة بلادهم كمساحة حريّة وعيش مشترك، وتثبيت كيانهم في الشرق في إطار دولة اعتمدت الديموقراطيّة منذ نشأتها، وحرصت منذ الاستقلال على احترام التنوّع من ضمن الوحدة وصون الحريّات الشخصيّة والعامة.

وهم سيستمرّون، من طريق الحوار، في العمل على تطوير نظامهم السياسي، وتحسين ممارستهم الديموقراطيّة، وما يستوجبه ذلك من توافق على قانون انتخاب عصريّ جديد، وتوضيح لآليّات الحكم، من دون تعطيل جوهر الصيغة الميثاقيّة والتوافقيّة التي قام عليها لبنان، والتي تقضي بالمشاركة المتكافئة والمتوازنة لجميع مكوّنات المجتمع في إدارة الشأن العام. وقد ذهب البند «ي» من مقدمة الدستور إلى حدّ اعتبار «أن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». كما سيتوجّب عليهم العودة إلى التزام «إعلان بعبدا» القاضي بتحييد لبنان عن التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة وعن سياسة المحاور؛ وكذلك التوافق على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع حصراً عن لبنان في وجه عدوانيّة إسرائيل وتهديداتها المستمرّة، والانتهاء من إقرار التدابير الإداريّة والقانونيّة الكفيلة بالاستفادة من ثروتهم وحقوقهم السياديّة في حقول الغاز والنفط التي تختزنها مناطق لبنان البحريّة.

ومهما تكن قوّة هذا الالتزام، فإنّ اللبنانيين ما زالوا بحاجة لمواكبة ودعم من الدول الشقيقة والصديقة لمواجهة التداعيات السلبيّة للأزمات والمشكلات الخارجيّة التي لا شأن لهم بها، والتي تتهدّد مع ذلك أمنهم واستقرارهم وتؤثّر سلباً على أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

> الصيغة الميثاقيّة والتوافقيّة التي قام عليها لبنان، والتي تقضي بالمشاركة المتكافئة والمتوازنة لجميع مكوّنات المجتمع في إدارة الشأن العام

وهم يتطلعون إلى هذه المساعدة ليس فقط من باب التضامن الأخوي والصديق، بل كذلك من منطلق المسؤوليّة المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ككلّ، إزاء مشكلات تتهدّد الأمن الإقليمي والعالمي بمجمله.

وأبرز هذه التحديات الإقليميّة التي تنسحب سلباً على لبنان هي الآتية:

- التحدّي الأوّل ناتج عن تداعيات الأزمة السوريّة على أمن لبنان واقتصاده. فبالرغم من قرار النأي بالنفس الذي توافقت عليه هيئة الحوار الوطني من خلال «إعلان بعبدا»، والذي أصبح وثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة، فقد تورّط بعض الأطراف اللبنانيّة المتعارضة، في النزاع الدائر على الأراضي السوريّة. كذلك تعرّضت الأراضي اللبنانيّة لخروقات واعتداءات من الجانب السوري للحدود. وتزامن هذا التورّط مع تفجيرات إرهابيّة طاولت المدنيين، وخصوصاً في الضاحية الجنوبيّة من بيروت وفي عاصمة الشمال طرابلس، أودت بحياة عشرات المدنيين وتسبّبت بإيذاء المئات.

> أما العبء الأكثر إلحاحاً وحجماً فهو ناتج عن التنامي غير المسبوق لأعداد اللاجئين الوافدين من سوريا

- أما العبء الأكثر إلحاحاً وحجماً، والذي بدأ يأخذ طابعاً وجوديّاً، فهو ناتج عن التنامي غير المسبوق لأعداد اللاجئين الوافدين من سوريا، بما يفوق طاقة لبنان وقدرته على الاستيعاب، وقد بات عددهم يفوق ما نسبته ربع عدد سكان لبنان. ولبنان كما تعلمون، بلد يقوم على رقعة جغرافيّة محدودة المساحة والموارد والإمكانات وعلى توازنات دقيقة.

وبما أنّه لا يمكن إلزام الأوطان، كما الأفراد، بالمستحيل وبما لا قدرة لهم عليه، فيهمّني من على هذا المنبر، أن أكرّر طلب دعم دولكم للمقترحات التي سبق وتقدّمت بها لتخفيف هذا العبء المتفاقم، وهي تتمحور حول النقاط الآتية:

- توفير المبالغ والإمكانات البشريّة والماديّة الكافية، وبصورة فعليّة، لتأطير وتنظيم وجود اللاجئين السوريين الوافدين إلى لبنان، وتلبية احتياجاتهم الإنسانيّة والحياتيّة الأساسيّة، علماً بأنّه لم يتم الإيفاء بالالتزامات التي تمّ التعهّد بها في اجتماع الدول والهيئات المانحة الذي قامت دولة الكويت مشكورة باحتضانه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣ إلّا بصورة جزئيّة.

- تعزيز أطر ومساحات إيواء النازحين السوريين داخل الأراضي السوريّة بالذات، في مناطق آمنة تقع خارج إطار النزاع الدائر، علماً بأنّ مساحة سوريا تبلغ ثمانية عشر أضعاف مساحة لبنان.

- الموافقة على عقد مؤتمر دولي خاص بموضوع اللاجئين السوريين، لا يكتفي فقط بالدعوة إلى تقديم المساعدات الماليّة، بل يباشر البحث في سبل تقاسم الأعباء والأعداد بين الدول، من منطلق المسؤوليّة المشتركة وفي ضوء السوابق التاريخيّة. والاجتماع الموسّع الذي دعا المفوّض العام للهيئة العليا للاجئين إلى عقده في جنيف في الثلاثين من هذا الشهر خطوة إيجابيّة في هذا السبيل.

- تقديم الدعم من كل الدول المعنيّة والقادرة لأعمال «لجنة الدعم الدوليّة الخاصة بلبنان»، التي أدرجت قضيّة اللاجئين في سلّم أولوياتها؛

كلّ ذلك بانتظار إيجاد الحلّ السياسي الذي ننشده للأزمة السوريّة، والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة الآمنة والكريمة إلى بلادهم في أسرع الآجال.

أما التحدّي الأساس فما زال ناتجاً عن تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، وتمادي إسرائيل في احتلالها وممارساتها التعسّفيّة وسعيها لإقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة، وتهويد مدينة القدس، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حلّ عادل وشامل لمختلف أوجه هذا الصراع، خصوصاً بما أفرزه من مشكلة لاجئين في الدول المجاورة المضيفة، وخصوصاً في لبنان، وما عزّزه من شعور بالظلم وميل نحو التطرّف والعنف، وما تسبّب به من خسائر بشريّة وماديّة عطّلت مشاريع التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على مساحة الوطن العربي. وقد عانى لبنان على وجه التحديد من الاعتداءات الإسرائيليّة المتتالية على أراضيه ومنشآته وبناه التحتيّة، بمختلف أنواع الأسلحة الفتّاكة والمحرّمة، ودفع غالياً ثمن هذه الاعتداءات وما خلّفته سنوات الاحتلال والعدوان من قتل وإيذاء وقطع أوصال ودمار.

أما التحدّي الأساس فما زال ناتجاً عن تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، وتمادي إسرائيل في احتلالها وممارساتها التعسّفيّة

لذا يدعو لبنان تأميناً لمصالحه الوطنيّة، وتحقيقاً للعدالة والسلام ومقاصد شرعة الأمم المتحدة وقراراتها الملزمة إلى الآتي:

١- استمرار العمل على فرض تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بكل مندرجاته، بما يضمن تثبيت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني والمساهمة ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وثني إسرائيل عن خروقاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة. وهذا ما تسعى اليونيفيل إلى تحقيقه بالتعاون مع الجيش اللبناني. وهي مناسبة لشكر كل الدول المساهمة في القوات الدوليّة وقائدها وعناصرها على تفانيهم وتضحيتهم في خدمة قضيّة الاستقرار والسلام.

٢- تزخيم السعي الهادف لإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكوّنات شعبها وحريّاتهم الأساسيّة. وقد سبق للبنان أن دان استعمال الأسلحة الكيميائيّة وطالب الأمم المتحدة، ومن ضمنها مجلس الأمن، بأن تقوم حصراً بواجب مساءلة المرتكبين. ويمكن أن يكون التفاهم الأميركي - الروسي الأخير في شأن هذه الأسلحة مدخلاً نحو الحلّ السلمي المتكامل المنشود. هذا الحل يوقف النزيف ويحول دون تمدّد التطرف إلى دول الجوار ودون توتير العلاقات الدولية بشكل خطير.

تزخيم السعي الهادف لإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكوّنات شعبها وحريّاتهم الأساسيّة

كما هي مناسبة اليوم كي ندين أيّ اعتداء يطاول الأماكن المقدّسة في أيّ مكان من العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط مهد الديانات السماويّة، وأخيراً ما تعرّضت له بلدة معلولا السوريّة التاريخيّة، لما تمثّله هذه الاعتداءات من انتهاك للحضارة ولروح الديانات السمحاء. وهذا ما يستوجب موقفاً حازماً من المجتمع الدولي حيال سبل حماية هذه الأماكن، ليس أقلّها إقرار آليّة لتقصّي حقيقة الأوضاع.

٣- تشجيع الدول الإقليميّة المتنافسة، خارج إطار الصراع العربي الإسرائيلي، على تغليب منطق الحوار والتفاوض في ما بينها، وإيجاد حلول سلميّة وعاقلة للمشكلات التي تضعها في مواجهة بعضها البعض، بما يضمن مصالحها المشتركة والمشروعة، استناداً إلى معايير موضوعيّة وعادلة. وهذه حلول ممكنة وأقل كلفة من تلك التي تعتمد على موازين القوى الظرفيّة والمتقلّبة.

٤- تشجيع الدول الإقليميّة المؤثّرة على وعي أهميّة تحييد لبنان عن

الصراعات، وعدم فائدة إقحامه في سياسة المحاور وما قد تتسبّب به من توتّر وتباعد بين المذاهب والطوائف. وتالياً تشجيع هذه الدول على تقديم دعم فعلي لمضمون ومقاصد «إعلان بعبدا»، ولنهج الحوار والتوافق، كمثل الدعم الذي تعهّد مجلس الأمن الدولي تقديمه.

٥- الدفع في اتجاه إيجاد حلّ عادل وشامل لقضيّة الشرق الأوسط وجوهرها قضيّة فلسطين، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، علماً بأن لا استقرار ولا ديموقراطيّة ولا اعتدال في الشرق الأوسط من دون تحقيق العدالة في فلسطين وعلى قاعدة أنّ أمن المنطقة العربيّة والمحافظة على تنوّعها الثقافي أمران استراتيجيان مهمّان.

وإذ يتابع لبنان باهتمام استئناف مفاوضات السلام الفلسطينيّة الإسرائيلية، فإنّه ما زال يدعو إلى اعتماد مقاربات شاملة ومتكاملة، تضمن مشاركة كل الدول المعنيّة وتعالج مختلف أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي، كبديل عن الحلول الثنائيّة والمنفردة؛ وهو سيبقى تالياً متيقّظاً وحريصاً على ألّا يأتي أيّ حلّ على حساب مصالحه العليا، وسيرفض بالتحديد، أيّ تسوية تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، بما يتعارض مع مندرجات الفقرة التنفيذيّة الرابعة من المبادرة العربيّة للسلام ومع مقدّمة دستوره وثوابت وفاقه الوطني.

اعتماد مقاربات شاملة ومتكاملة، تضمن مشاركة كل الدول المعنيّة وتعالج مختلف أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي، كبديل عن الحلول الثنائيّة والمنفردة

السيّد الرئيس،

في هذه المرحلة الانتقاليّة التي يشهد فيها العالم العربي تحوّلات تاريخيّة كبرى، يشهد العالم أجمع، تحوّلاً جوهريّاً يعود إلى التطوّر العلمي المذهل الذي يتوالى بين ليلة وضحاها، وخصوصاً في مجالي تقنيّات الاتصال والمعلومات.

ينشر هذا التطوّر طابع العولمة على كلّ مفاصل الحياة، والشؤون اليوميّة

للمواطنين، ويفرض تعميم روح التعدديّة والتنوّع في مختلف المجتمعات والكيانات، كشرط ملازم لمواكبة عجلة التغيير المتسارعة.

إلا أنّ الأنظمة التي ترعى شؤون الناس والمجتمعات هذه لم تشهد تطوّراً موازياً ومناسباً على الصعيد الفكري، بل على عكس ذلك فقد ظهرت نزعات متطرّفة وإرهابيّة، وانعزاليّة لا تعترف بالآخر وترفض الحوار والعيش المشترك، وقد أدّت بالبعض إلى المطالبة بالعودة إلى الإمارات الدينيّة أو المنعزلات العنصريّة، ولجأت من أجل تطبيق ذلك إلى أساليب عنيفة تجافي السلام والحريّات العامة. وفي خضمّ هذه النزعات الأصوليّة الأحاديّة يبقى لبنان مختبراً ونموذجاً لنمط الحياة المشتركة المرجوّة لعالم الغد. هذا النموذج يقتضي دعمه وتوفير السبل الآيلة للحفاظ على استمراره وقد عايشه الشباب اللبناني لعشرات السنين، طلاباً في أروقة المدارس والجامعات، وخبره عسكريون في ثكنات الجيش والقوى الأمنيّة والمخيمات العسكريّة وفي أداء المهمات الوطنيّة. كذلك يعيشه المواطنون في شوارع المدن والقرى والعاصمة وفي مسارحها ونواديها ومقاهيها ودور السينما، وفي المؤسسات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المدني. نمط الحياة هذا يمارَس يوميّاً على وقع قرع أجراس الكنائس وصدح مآذن الجوامع، جنباً إلى جنب، ومن خلال المناسبات المشتركة، وأبرزها يوم العيد الوطني (الديني) المشترك بتاريخ ٢٥ آذار، من كلّ عام، في عيد البشارة، وهي مناسبات تسعى كلّها إلى الخير العام.

> في خضمّ هذه النزعات الأصوليّة الأحاديّة يبقى لبنان مختبراً ونموذجاً لنمط الحياة المشتركة المرجوّة لعالم الغد

السيّدات والسادة،

رؤساء الدول والمنظمات الدوليّة والإقليميّة،

إنّ إدارة التنوّع وبناء ثقافة العدالة والسلام والعيش المشترك بين الثقافات والحضارات والأديان تتطلّب منا جميعاً العمل منذ الآن على الأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: تطوير الأنظمة السياسيّة والماليّة والاجتماعيّة التي ترعى شؤون الناس والدول لجعلها أكثر إنسانيّة وملاءمة للتنوّع، وخصوصاً النظام الديموقراطي، بما يكفل إشراك المكوّنات البشريّة في كافة الدول، بما في ذلك الأقليّات في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن نسبها أو قدرتها العدديّة، بل بالاعتماد على تراثها الحضاري.

ثانياً: اعتبار الحفاظ على الوجود الحرّ والفاعل للأقليّات في العالم، وما تمثّله من حضارة وخصوصيّة، مسؤوليّة دوليّة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مهد الديانات السماويّة التي عاشت شعوبها قروناً من الحياة المشتركة وبنت حضارات أغنت تاريخ البشريّة بالثقافة وبمعاني التسامح والخير والمحبّة. مسؤوليّة لا ترتكز إلى تقاسم المصالح الدوليّة في هذه البقعة من العالم، ولا تأخذ هذه المجموعات في حساب هذه المصالح، بل تأخذ مصلحة كلّ من هذه الأقليّات في أن تعيش قضايا أمّتها في كونها جزءاً أساسيّاً من نسيج هذه الأمّة.

ثالثاً: تكثيف الجهد القائم لإصلاح وتطوير هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة بما يتلاءم مع التطوّر الحاصل لاستعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدوليّة ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وازدواجية معايير وذلك كبديل من منطق القوّة المشروعة الذي قد تلجأ إليه الشعوب التي تقع بلدانها ضحيّة العدوان والاحتلال في غياب المرجعيّة الدوليّة القادرة والضامنة.

تكثيف الجهد القائم لإصلاح وتطوير هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة

من جهته سيبقى لبنان وفيّاً لرسالة الحريّة والعيش المشترك التي يتميّز بها، ملتزماً قرارات الشرعيّة الدوليّة، حريصاً على روح الاعتدال والوفاق التي بنى عليها جوهر كيانه، وشريكاً فاعلاً في السعي الدولي الشامل لتحقيق مقاصد العدالة والسلام والتنمية البشريّة المستدامة.

افتتاح اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان»

نيويورك، الولايات المتحدة
٢٥ أيلول ٢٠١٣

إطلاق «مجموعة الدعم الدولية للبنان» الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك بمشاركة وحضور وزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمفوضة العليا للاتحاد الأوروبي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة فريق مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين.

DEPUTY SECRETARY - GENERAL
PRESIDENT LEBANON
SECRETARY - GENERAL

افتتاح اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان»

نيويورك: الولايات المتحدة ـ ٢٥ أيلول ٢٠١٣

السيّد الأمين العام،
المشاركون الكرام في هذا الاجتماع التأسيسي الأوّل «لمجموعة الدعم الدوليّة للبنان»،

يكتسب اجتماعنا اليوم أهميّة خاصة في توقيته ورمزيّته، وفي ما يسعى لتحقيقه من مقاصد وأهداف.

فهو من جهة رسالة دعم سياسي ومعنوي استثنائيّة للبنان في هذه الظروف الصعبة والخطرة التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط، يؤكّد المجتمع الدولي من خلالها، حرصه وحرص الأعضاء الدائمي العضويّة في مجلس الأمن، في موقف موحّد ولافت، على استقرار لبنان وسيادته وسلامة أبنائه.

ويشير الاجتماع من ناحية ثانية، إلى حرص دوليّ موازٍ على تقديم دعم مادي ومالي ممنهج للبنان، وفقاً لآليّات محدّدة، بهدف دعم اقتصاده ومؤسساته وجيشه والجهد القائم لمواجهة العبء المتزايد جرّاء تفاقم أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان، بسبب النزاع المسلّح المتمادي على أراضي هذه الدولة الجارة والشقيقة.

لقد حدّد التصوّر الأوّلي الذي أعدّته الأمانة العامة للأمم المتحدة، والدراسات التقديريّة التي تمّ إعدادها واعتمادها من فريق عمل البنك الدولي، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصّة والاتحاد الأوروبي والحكومة اللبنانيّة وموافقتها، مختلف أوجه الدعم الذي نسعى له، وقد تمّ الاستناد في هذا الجهد إلى البيان المحوري الذي صدر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ تموز الفائت.

وانطلاقاً من هذه التقارير يهمّني أن أضيء بصورة مختصرة في مستهلّ

> حرص دوليّ موازٍ على تقديم دعم مادي ومالي ممنهج للبنان، وفقاً لآليّات محدّدة، بهدف دعم اقتصاده ومؤسساته وجيشه والجهد القائم لمواجهة العبء المتزايد جرّاء تفاقم أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا

هذه الجلسة على أولويّات لبنان وعلى أبرز الاحتياجات والمطالب التي نأمل في أن تلقى استجابة لها في الخلاصات التي سيصدرها سعادة الأمين العام في نهاية هذا الاجتماع التأسيسي المهم.

الحاجة الأولى هي لتثبيت ركائز الاستقرار الذي هو شرط من شروط التنمية والاستثمار. وفي هذا المجال نرى أنّه لا بدّ من تشجيع الأطراف الداخليين والدول الإقليميّة المؤثّرة على وعي أهميّة «إعلان بعبدا» وضرورة الالتزام به قولاً وفعلاً، كما سبق أن دعا إلى ذلك مجلس الأمن الدولي، وهو إعلان يهدف في جوهره إلى تحييد لبنان وتجنيبه التداعيات السلبيّة للأزمات الإقليميّة.

ويمرّ الاستقرار كذلك من طريق استمرار العمل على تنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، وضبط الأوضاع على طول الحدود، ومحاربة الإرهاب وتطوير النظام السياسي الذي يرعى حياتنا السياسيّة من طريق تحسين الممارسة الديموقراطيّة، من دون المساس بجوهر الروح الميثاقيّة التي يقوم عليها وصون الوحدة الوطنية.

وكذلك مواصلة البحث للتوافق على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع حصراً عن لبنان، وقد سبق أن طرحت مشروعاً أوّلياً لهذه الاستراتيجيّة اعتبرته هيئة الحوار الوطني منطلقاً للنقاش واعتبرتموه سعادة الأمين العام جديراً بالدرس والمتابعة.

وتبرز في مجال تعزيز الاستقرار أهميّة ترسيخ بنيان الدولة وسلطتها، وضرورة دعم المؤسسات، وعلى رأسها مؤسسة الجيش والقوى الأمنيّة النظاميّة التي تواجه باستمرار تحديات جديدة تستوجب المزيد من الجهوزيّة والقدرة.

لقد أثبت الجيش اللبناني وحدته وتماسكه وتفانيه في محاربة الإرهاب والسهر على صون النظام الديموقراطي والمحافظة على السلم الأهلي والعمل على ضبط الحدود وتنفيذ القرار ١٧٠١ بالتعاون مع قوات اليونيفيل. وإذ نعرب هنا عن تقديرنا لقائد القوات الدوليّة الجنرال باولو سيرا ولجميع ضباطها وعناصرها ونحيّي التزامهم وتضحياتهم، ننحني أمام أرواح مَن سقط منهم شهيداً أو أصابته أذيّة خدمة لقضيّة السلام.

إلاّ أنّ الجيش اللبناني ما زال بحاجة ماسّة للتجهيز، ولعتاد وسلاح نوعيّ وحديث يسمح له بالاستشراف وإنجاز مهامه، بما يقتضيه حفظ الأمن

> تبرز في مجال تعزيز الاستقرار أهميّة ترسيخ بنيان الدولة وسلطتها، وضرورة دعم المؤسسات، وعلى رأسها مؤسسة الجيش

> بقي وفيّاً لالتزامه القانوني والإنساني بعدم إغلاق حدوده في وجه أيّ لاجئ أتى إليه نتيجة العنف أو الخوف

ومواجهة الجماعات الإرهابيّة من دقّة في تحديد الأهداف، وتقنيّة في جبه ما يواجهه من أخطار.
وفي هذا المجال أنهى الجيش اللبناني مراجعة استراتيجيّة شاملة مع قوات اليونيفيل تسمح بتسلّمه مهاماً أكبر وأوسع، كما تقدّم بخطة خمسيّة متكاملة لتسليحه وتعزيز قدراته.

السيّد الرئيس،

لقد جهد لبنان عبر عقود، لوضع نظام مالي لم يكتفِ بتوفير حماية تامّة من تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، بل سمح له بتحقيق نسب عالية من النموّ بلغت ثمانية في المئة. إلاّ أنّه بات يعاني من انخفاض ملموس في النشاط الاقتصادي منذ اندلاع الأزمة السوريّة عام ٢٠١١، أصاب كل القطاعات الأساسيّة وتُرجم بخسارة فعليّة في المداخيل من أجور وأرباح وضرائب.
ثم جاء التدفّق الهائل للاجئين السوريين ليضع أثقالاً إضافيّة على الاقتصاد اللبناني، وعلى أداء الخدمات العامة على الصعيدين المحلي والوطني. لذا يبدو لبنان بحاجة ماسّة وملحّة اليوم لدعم سريع وفاعل من الأسرة الدوليّة كي يتمكّن من جهة من تلافي اهتزاز الهيكل الاقتصادي وما لذلك من انعكاس على الأوضاع الإنسانيّة والأمنيّة، ومن إعادة المستويات المعيشيّة والخدماتيّة إلى ما كانت عليه من جهة ثانية.

السيّد الرئيس،

لقد بلغت أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان أرقاماً غير مسبوقة، – أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ مسجّل، يضاف إليهم مَن وَفَد من عائلات الـ ٣٠٠ ألف عامل موسمي سوري، فضلاً، عن مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان –، أيّ بنسبة خمسة وعشرين في المئة من مجمل عدد سكّانه، وهذا ما يفوق قدرته وقدرة أيّ دولة على الاستيعاب.
وقد بقي رغم ذلك وفيّاً لالتزامه القانوني والإنساني بعدم إغلاق حدوده في وجه أيّ لاجئ أتى إليه نتيجة العنف أو الخوف. إلاّ أنّ هذا العبء المتفاقم بات يشكّل أزمة وجوديّة فعليّة، نتيجة التداعيات الأمنيّة والاقتصاديّة

والاجتماعيّة المترتّبة عن هذا الاكتظاظ السكّاني الطارئ، ولاسيّما في مجالات الصحّة والتربية والكهرباء والمياه والبنى التحتيّة والخدمات العامة والأمن.

وقد باتت الميزانيّة العامة للدولة بحاجة إلى دفع ماليّ استثنائي لتغطية هذه النفقات، إلى جانب المساعدات المباشرة للاجئين التي تقدَّم عن طريق المفوضيّة السامية للاجئين والهيئات المدنيّة والدوليّة المتخصّصة.

وتبدو كل هذه التدابير ملحّة وعاجلة في انتظار التوصّل إلى الحلّ السياسي الذي ننشده في سوريا والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة بكرامة وأمان إلى بلادهم.

اجتماعنا اليوم لا يتعارض بطبيعة الحال مع المسعى الموازي القائم لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة اللاجئين السوريين من مختلف جوانبها، انطلاقاً ممّا تفرضه المسؤوليّة الجماعيّة على الدول من واجب تقاسم للأعباء والأعداد، لا مجرّد الحصول على مساعدات ماليّة.

وما اجتماعات ممثّلي دول الجوار المضيفة للاجئين التي انعقدت في جنيف على مستوى السفراء ووزراء الخارجيّة، والمؤتمر الدولي الأوسع الذي سيُعقد في الثلاثين من هذا الشهر بعنوان «التضامن وتقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة للاجئين السوريين» تحت رعاية المفوضيّة السامية للاجئين، سوى مدخل لتوسيع أطر المشاركة والبحث في الحلول المتكاملة التي من شأنها معالجة هذه الأزمة المتفاقمة، لما تسبّبه من أعباء ومخاطر وضغوط على الدول المضيفة، ليس فقط من الناحية الإنسانيّة، بل أيضاً على الصعد الأمنيّة والاقتصادية والاجتماعيّة.

اجتماعنا اليوم لا يهدف فقط إلى مساعدة لبنان في مواجهة مشكلة أو صعوبات محدّدة وطارئة بعينها، بل لتقديم دعم مستمرّ ودائم له في وجه أزمة متطوّرة الطابع

السيّد الرئيس،

إنّ الأزمة المتمادية في سوريا وما تسبّبت به من خسائر ومن حركة لجوء في اتجاه دول الجوار جعلت مسألة دعم لبنان أكثر إلحاحاً. إلّا أنّ اجتماعنا اليوم لا يهدف فقط إلى مساعدة لبنان في مواجهة مشكلة أو صعوبات محدّدة وطارئة بعينها، بل لتقديم دعم مستمرّ ودائم له في وجه أزمة متطوّرة الطابع، وفي إطار رؤية متكاملة، خصوصاً وأنّه سينتج عن هذا الاجتماع خلاصات وآليّة تنفيذ ومواعيد عمل لاحقة للمتابعة.

ويمكن التوافق في هذا المجال على آليّة التمويل المناسبة، بما في ذلك إمكان إنشاء صندوق ائتماني، بالتعاون مع الحكومة اللبنانيّة، بصورة تسمح بتسهيل الحصول على هبات ومشاريع مموّلة بات لبنان بحاجة لإنجازها في أقرب الآجال.

أشكر لكم في هذه المناسبة سعادة الأمين العام، مبادرتكم بالدعوة إلى هذا الاجتماع، والجهود الدؤوبة التي يبذلها بفاعليّة ممثلكم في لبنان السفير ديريك بلامبلي.

كذلك أشكر للدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن مشاركتها في التفكير والإعداد.

وإذ أعرب للمفوضة العليا للاتحاد الأوروبي السيّدة كاثرين أشتون، ولأمين عام جامعة الدول العربيّة الدكتور نبيل العربي عن التقدير لمشاركتهما في أعمالنا، فإنّي آمل في أن تتوسّع عضويّة مجموعة الدعم الدوليّة للبنان كي تشمل في المرحلة الثانية الدول العربيّة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأكبر عدد ممكن من الدول الراغبة والشريكة، ولاسيّما منها الدول المشاركة في قوات اليونيفيل.

والشكر والتقدير لكم كذلك ممثّلي الهيئات الدوليّة المنخرطة في ديناميّة العمل لدعم لبنان. وأخصّ بالذكر البنك الدولي بشخص رئيسه السيّد Jim-Young Kim، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بشخص نائب الرئيس السيّدة Rebecca Grynspan والمفوضيّة العليا للاجئين التي قامت بإشراف المفوض السامي السيّد أنطونيو غوتييريش بجهد دؤوب في مجال تجييش الدعم لمواجهة

> يمكن التوافق في هذا المجال على آليّة التمويل المناسبة، بما في ذلك إمكان إنشاء صندوق ائتماني، بالتعاون مع الحكومة اللبنانيّة

تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة، من دون أن ننسى جهود وكالة الأونروا التي تراكمت الأعباء عليها مع نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وهي تستحقّ من المجتمع الدولي دعماً إضافيّاً لميزانيّتها.

السيّد الرئيس،

نعيش في عالم متداخل تتفاعل فيه المشكلات والأزمات بصورة يصعب معها ضبط كامل تداعياتها.

لذا ومع شكرنا العميق لمساهمتكم المعبّرة في تقديم عناصر الدعم اللازم للبنان كوطن، فإنّنا نأمل في أن يستمرّ الجهد الدوليّ الأشمل لتشجيع الديبلوماسيّة الوقائيّة والحلول السلميّة للنزاعات، كما هو حال النزاع الدائر في سوريا، ولفرض حلّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي القائم منذ أكثر من ستة عقود، وذلك على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، ذلك أنّ من شأن الظلم المتمادي أن يدفع باتجاه الثورة والعنف، لا بل أن يشكّل حاضناً للتطرّف والإرهاب، وهذه آفات نعمل جميعاً على تفاديها ومحاربتها، ليس فقط بالأساليب الأمنيّة، بل كذلك من طريق تعزيز ثقافة العدالة والسلام وشروط التنمية البشريّة المستدامة».

لقاء سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي

القصر الجمهوري

١٨ تشرين الأول ٢٠١٣

في إطار متابعة خلاصات بيان نيويورك استقبل فخامة الرئيس في اجتماعين منفصلين ممثلي الدول الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي بحضور المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، وممثلي المجموعة الأوروبية، حيث حدّد فخامته معهم السبل الآيلة لمتابعة تنفيذ خلاصات اجتماع مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان الذي انعقد في نيويورك في ٢٥ أيلول ٢٠١٣.

لقاء سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي

القصر الجمهوري - ١٨ تشرين الأول ٢٠١٣

إن اجتماع اليوم هو مع المجموعة التي ساهمت في اجتماع المجموعة الدولية ويتم بعد الاجتماع التمهيدي الذي عقدناه في بيت الدين والذي أسّسنا فيه للاجتماع الذي حصل في نيويورك. وبعدما أُنشئت المجموعة الدولية لدعم لبنان وأُطلقت بنجاح في نيويورك في ٢٥ أيلول الفائت، كان من الضروري أن نلتقي لإجراء تقويم لنتائج اجتماع نيويورك ولمناقشة السبل العملية التنفيذية لمتابعة الخلاصات التي صدرت في بنود مختلفة وكيفية تطبيقها مستقبلاً عبر المنهجية والجدول الزمني اللذين سيعتمدان.

وقبل التقويم، أودّ أن أُقدّم كلمة شكر إلى جميع الذين ساهموا من بينكم في إنجاح هذا الاجتماع وعلى رأسهم سعادة السفير بلامبلي الذي نسّق له.

أولاً، في التقويم، هناك توافق على أن الاجتماع كان ناجحاً من حيث إجماع الأطراف وقد تمّ على مستوى وزاري ومن خلال المشاركة فيه برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة، وإجماعهم على الخلاصات التي صدرت عنه.

وهذا مثّل اهتماماً خاصاً بلبنان من أعلى المرجعيات الدولية والتزاماً منها بالوقوف إلى جانب لبنان ومواكبته ودعمه في مجال صون الاستقرار وتعزيز الاقتصاد وتقديم المساعدات للقوات المسلحة، وبالجهد القائم لمواجهة الأعباء المتزايدة من جرّاء تنامي أعداد اللاجئين السوريين. وقد شكلت الخلاصات التي صدرت عن مجموعة الدعم الدولية خريطة طريق فعلية بشأن ما يمكن القيام به.

ثانياً، ماذا يمكن القيام به لمتابعة تنفيذ هذه الخلاصات؟ أولاً متابعة موضوع المساعدات وآليات التمويل مع الصندوق الدولي، وقد تلقّينا تقويماً جديداً من البنك الدولي يصبّ في الاتجاه نفسه لا بل يقدّم تقويماً أفضل لمساعدة لبنان.

> هذا مثّل اهتماماً خاصاً بلبنان من أعلى المرجعيات الدولية والتزاماً منها بالوقوف إلى جانب لبنان ومواكبته ودعمه

ثالثاً، وكما فعل الأمين العام للأمم المتحدة السيّد بان كي مون في رسالته إلى أمير الكويت أخيراً، التشجيع على الدعوة إلى مؤتمر جديد للدول المانحة للعمل على تسديد الالتزامات المالية التي أعلنت في الكويت وأخذ التزامات مالية جديدة متناسبة مع الحاجات المتزايدة.

ورابعاً، الدعوة إلى عقد اجتماعات أُخرى ISG2 وISG3 لتقويم سبل متابعة مجمل خلاصات المجموعة الدولية مع التركيز على قطاع معيّن في كل اجتماع على أن تستضيف الدول هذه الاجتماعات بحسب رغبتها، وتخصّص للبحث في كيفية الدعم. على سبيل المثال يخصّص اجتماع لبحث مسألة دعم الجيش وآخر لبحث موضوع اللاجئين وغيره لموضوع الاقتصاد ودعم المؤسسات اللبنانية التي تضرّرت جرّاء هذه الأزمة ...

وهنا، أودّ أن أُشير في موضوع اللاجئين، إلى أن مؤتمر جنيف في ٣٠ أيلول الماضي واجتماع مجموعة الدعم الدولية ومجمل الاتصالات الدولية أدت إلى إقرار المبادئ التي سعينا منذ البدء لإقرارها وتناولناها في اجتماع بيت الدين سابقاً. وهي المبادئ التالية:

- تقاسم الأعباء المالية.
- المشاركة في تقاسم الأعباء العددية من منطلق المسؤولية الدولية المشتركة.
- تسهيل وتوسيع عملية إيواء النازحين السوريين في مخيمات أو مناطق داخل الأراضي السورية تحظى بدرجة مقبولة من الأمن دون الحاجة إلى اللجوء لفرض منطقة حظر جوّي ومناطق آمنة بدعم عسكري دولي وهو أمر غير متيسّر.
- وأخيراً بذل جهود إضافية لتسريع عملية التفاوض والتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يسمح بعودة اللاجئين بشكل تدريجي وبصورة آمنة وكريمة إلى بلادهم.

وبالرغم من إقرار هذه المبادئ فهي تبقى بحاجة أيضاً إلى المتابعة لأنّ المشاركة بالأعباء المالية ما زالت غير كافية، فيما المشاركة في تقاسم الأعباء العددية بدورها لا تزال رمزية بحيث إن إيواء حوالي ١٧ دولة يقتصر على المئات والآلاف فحسب. ولا يزال المجتمع الدولي يرى صعوبات في توسيع الإيواء داخل سوريا مع أن مساحتها هي أكبر بـ ١٨ مرّة من مساحة لبنان. كذلك، فإنّ مسار جنيف لا يزال متعثّراً.

> التشجيع على الدعوة إلى مؤتمر جديد للدول المانحة للعمل على تسديد الالتزامات المالية التي أعلنت في الكويت

ج. القسم الثالث: في المنتديات الدولية

- لقاء منتدى رجال الأعمال في غرفة التجارة الرومانية
- مع عمدة بلدية براغ في مقر البلدية
- مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
- مع رئيس مجلس نواب ولاية فيكتوريا
- مع حاكم ولاية فيكتوريا
- في المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو
- ختام المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو
- في مركز بورخيس الثقافي
- في منتدى رجال الأعمال اللبناني - اليوناني
- جائزة البطريرك ألكسي الثاني
- مع حاكم محافظة أبيدجان
- في منتدى رجال الأعمال اللبناني الإيفواري
- إحتفالية الدستور الجديد للجمهورية التونسية

ج - القسم الثالث

في المنتديات الدولية

لقاء منتدى رجال الأعمال في غرفة التجارة في رومانيا

بوخارست، رومانيا – ٢٩ شباط ٢٠١٢

«يسعدني أن أُشارك في الجلسة الافتتاحية لمنتداكم في خلال زيارتي الرسمية إلى رومانيا، متمنياً أن تساهم أعمال هذا المنتدى في تعزيز العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي وعلى المستويات الأُخرى من التعاون».

«كلمة في سجلّ الشرف»

H.E. Mr. MIHAIL M.
VLASOV
BOSCH

لقاء منتدى رجال الأعمال في غرفة التجارة في رومانيا

بوخارست، رومانيا – ٢٩ شباط ٢٠١٢

أيها الحضور الكريم،

نلتقي اليوم على أرض هذا الوطن، الذي تربطنا به علاقات ممتازة نعمل سويّاً على تمتينها وتدعيمها عبر العلاقات الديبلوماسية وعبر جاليتنا الكريمة هنا، التي برهنت عن حبّها وإخلاصها لدولة رومانيا من خلال عملها ونشاطها في شتى المجالات.

يمرّ العالم بأزمة اقتصادية ومالية تطاول القطاعات الاقتصادية والمالية في معظم البلدان ولا تزال آثارها ونتائجها تهدّد اقتصاد العديد من الدول وبالتحديد أوروبا. وتشهد منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط متغيرات وأحداثاً لا تزال نتائجها غير واضحة.

وقد استطعنا أن نبرهن للعالم إمكانات لبنان في مواجهة الأزمات والصعاب مهما كانت كبيرة. فبالجهد والعمل الدؤوب والسياسة الاقتصادية والمالية الحكيمة استطعنا أن نحافظ على الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

سجّل قطاعنا المالي والمصرفي ارتفاعاً في نموّ الودائع تخطّى الـ ١٢٠ مليار دولار أميركي نهاية العام ٢٠١١. وقد شكلت مناعة القطاع المصرفي في لبنان خلال العقود المنصرمة مادة دسمة لكل تقارير المؤسسات المرجعية الدولية. وما كان لافتاً هو الصمود الملحوظ للمصارف اللبنانية التي حافظت على نشاطها حتى في أحلك الظروف المحلية والخارجية، في ظل بيئة رقابية صارمة وقطاع مصرفي يجمع بين التنوع والمحافظة على القيم الإنسانية.

كما لعب الاستقرار الأمني والسياسي في لبنان دوراً أساسياً في تدعيم الاقتصاد ونموّه وجذب الاستثمارات التي وصلت إلى ٤,٩ مليار دولار في العام ٢٠١١. وحافظنا على وتيرة نموّ مضطرد وصلت بين العامين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ إلى حدود ٨٪، (ثمانية في المئة) وتراجعت بسبب الأحداث في المنطقة إلى حدود ٢٪ في العام ٢٠١١.

لكن المؤشرات تدلّ على معاودة ارتفاع نسبة النمو إلى حدود تفوق ٤٪ هذا العام، فالاقتصاد اللبناني لا يزال يعمل في حدود ٧٠٪ (سبعين في المئة) من قدرته الإنتاجية الكاملة وعمالته المطلقة، وهو يملك قدرات كبيرة يمكن استغلالها، ما

> يمرّ العالم بأزمة اقتصادية ومالية تطاول القطاعات الاقتصادية والمالية في معظم البلدان ولا تزال آثارها ونتائجها تهدّد اقتصاد العديد من الدول

يسمح له بمتابعة تسجيل معدلات نمو مرتفعة في السنوات المقبلة. وتشير التحليلات إلى أن مثل هذا النموّ لا يزال قابلاً للاضطراد من الناحية التقنية على الأقل.

كما استطعنا المحافظة على نسب تضخّم منخفضة وعلى استقرار لسعر الصرف، حيث حافظ لبنان بشكل ملحوظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي والذي أصبح يتماشى مع الأساسيات الماكرو اقتصادية للبنان ومع واقعه الاقتصادي الحقيقي.

أما على صعيد أوضاع المالية العامة فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاستدانة، فإن لبنان لم يقع في فخ المديونية وتجنّب حلقة مفرغة من دين غير قابل للاحتواء يغذّي عجزاً يمكن أن يعرّض الاستقرار المالي المحلي للخطر. ومثل هذه الديمومة في أوضاع المالية العامة اللبنانية دفعت مؤسسات التصنيف العالمية إلى تصنيف دين لبنان السيادي في دائرة الاستقرار.

أما على صعيد الرساميل الوافدة إلى لبنان فقد تجاوز متوسط هذه الرساميل إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢٠٪ (عشرين في المئة) في السنوات المنصرمة، وهو من الأعلى عالمياً، ما شكّل دعماً كبيراً لميزان المدفوعات في كل الأوقات. إن سجلّ لبنان الحافل بالديمومة الطويلة الأجل في سوق السلع وسوق النقد وسوق العملات وسوق التمويل يجعله ملاذاً استثمارياً جذاباً لعددٍ من المستثمرين. أما الأهم من ذلك، فهو أن مثل هذه الديمومة الاقتصادية قابلة لأن تستمر في الحقبة المقبلة مع استمرار الاستقرار الأمني والسياسي وبخاصة في ظل المناخ الديموقراطي الذي بدأت تهبّ رياحه في المنطقة العربية ما يتيح المجال للعب دوره بصورة أفضل.

إن سجلّ لبنان الحافل بالديمومة الطويلة الأجل في سوق السلع وسوق النقد وسوق العملات وسوق التمويل يجعله ملاذاً استثمارياً جذاباً لعددٍ من المستثمرين

أيها الحضور الكريم،

إننا نتطلع إلى علاقات مميزة مع رومانيا على كل الأصعدة وستكونون أنتم دعائم هذه العلاقات. فمن خلال الجهد المشترك سنعمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين لبنان ورومانيا. وسنعمل سوياً على استثمار الفرص المتاحة في كلا البلدين وتنشيط العمل التجاري عبر تطوير مؤسسات العمل المشتركة لتفعيل التواصل بين رجال الأعمال في البلدين وتعريفهم على الأسواق والفرص الاستثمارية المتاحة.

إن لبنان يفخر بكم وبعمـ--لكم، لقد حققتم نجاحات على كل الأصعدة، تجعلنا واثقين من مستقبل زاهر للعلاقات اللبنانية – الرومانية في شتى المجالات.

مع عمدة مدينة براغ في مقرّ البلدية الواقع في برج المدينة القديمة حيث الساعة الفلكية (١٤١٠)

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

مع عمدة مدينة براغ في مقرّ البلدية الواقع في برج المدينة القديمة حيث الساعة الفلكية (١٤١٠)

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

حضرة العمدة،

هذه الزيارة لدار بلديّة براغ تذكّرنا بمجد التاريخ وبتضحيات مَن جاهد وأسّس وبنى، مدفوعاً بحبّ الأرض والوطن وبقوّة تعلّقه بالقيم، وقد سطّر شعبكم في التاريخين البعيد والمعاصر بطولات فعليّة في مجال مقاومة الاحتلال والظلم ورفع رايات الحريّة والديموقراطيّة.

وتذكّرنا كذلك بأهميّة الترابط مع الشعب والاعتماد عليه في بناء العناصر المكوّنة لجمال الأوطان وعزّتها.

> أهميّة الترابط مع الشعب والاعتماد عليه في بناء العناصر المكوّنة لجمال الأوطان وعزّتها

وإذا ما أسّس أجدادكم وبنوا جسوراً من التواصل وصروحاً روحيّة ووطنيّة، يشهد العالم على رونقها وجماليّتها وعمق ما ترمز إليه، فإنّ مسؤوليّة تثبيت ما تمّ إعلاؤه، وتطوير كلّ ما يلبّي احتياجات الشعب ويخدم الخير العام وهناء كلّ مواطن تبقى عليكم.

وقد نجحتم إلى حدٍّ بعيد في جهدكم هذا، وأنتم تعملون بجدّ منذ سنوات، للانتقال من مرحلة الدكتاتوريّة والاقتصاد الموجّه إلى مرحلة الديموقراطيّة والاقتصاد الحرّ، وأمسيتم من بين الدول الأوروبيّة الأكثر تقدّماً على الصعيد الصناعي والاقتصادي، وتمكّنتم من استقطاب المستثمرين وملايين السياح، بما يفوق كل التقديرات، ومن بينهم الكثير الكثير من السّياح اللبنانيين الذين يحبّون بلادكم الجميلة وأرضها الخيّرة.

من جهتنا فقد قمنا بجهد كبير لإعادة بناء الدولة والمؤسسات وإعادة العاصمة بيروت إلى ما كانت عليه كمركز استقطاب للمستثمرين والسياح والمفكّرين ومنبراً للحريّة. وتمكّنا من تلافي التداعيات السلبيّة للأزمة الماليّة العالميّة، وحقّقنا نسباً مرتفعة من النموّ وجوّاً عاماً من الهدوء والاستقرار في ظلّ الديموقراطيّة التوافقيّة التي اعتمدناها منذ الاستقلال، والتزمنا ما تفرضه من تداول دوري للسلطة ومشاركة فعليّة في إدارة الشأن العام.

آمل في أن تكون هذه الزيارة لدار البلديّة مناسبة لتعزيز التواصل والتعاون بينكم وبين بلديّة بيروت ومختلف البلديّات الأخرى، وقد أثمرت لقاءاتنا مع الرئيس كلاوس وكبار المسؤولين عزماً على توطيد العلاقات بين بلدينا وشعبينا في مختلف الميادين.

لكم منّا تحيّة إعجاب ومودّة، ووعد بالاستمرار في العمل على تعزيز الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات بما يخدم قضيّة السلام والعدالة.

> قمنا بجهد كبير لإعادة بناء الدولة والمؤسسات وإعادة العاصمة بيروت إلى ما كانت عليه كمركز استقطاب للمستثمرين والسياح والمفكّرين ومنبراً للحريّة

مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة
والصناعة والزراعة للبلاد العربية
المنعقد في مقر الاتحاد،
مبنى عدنان القصّار للاقتصاد
العربي ـ بيروت
لمناسبة مرور ٦٠ عاماً
على تأسيسه
بيروت – ١٢ آذار ٢٠١٢

اللبنانية
سان
أسيس
ة والزراعة للبلاد العربية
القطاع الخاص
دي العربي

مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في مقر الاتحاد، مبنى عدنان القصّار للاقتصاد العربي ـ بيروت لمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تأسيسه

بيروت – ١٢ آذار ٢٠١٢

دولة رئيس مجلس النواب،
دولة رئيس مجلس الوزراء،
معالي رئيس مجلس الاتحاد العام للغرف العربية،
والسادة رؤساء الغرف،
السيدات والسادة،

نتذكّر اليوم مبادرة قام بها عددٌ من القياديين وذوي الرؤية لجمع شمل الطاقات الاقتصاديّة في منطقة توحّدها الثقافة واللغة والحضارة والمصلحة المشتركة، وكان ذلك سنة ١٩٥١ حين أُنشئَ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية واعتمد لبنان مقرّاً له.

فكان أوّل اتحاد اقتصادي عربي ينبع من الشعور بأهميّة توثيق عرى التعاون التجاري والتبادل والعمل المشترك في سبيل ترسيخ دوافع التنمية واستثمار أوجه التكامل لتفعيل مسيرة التقدّم ورفع مستوى المعيشة.

ولعلّ صمود الاتحاد في وجه التقلبات والأزمات، يعود إلى نفَسِ الحريّة والليبراليّة والانفتاح الذي نُسجَ المجتمع اللبناني بخيوطه، والذي شكّل جوهر فلسفة عمل الاتحاد.

وقد تبيّن من قراءة التاريخ أنّ التطوّر الاقتصادي يترافق بشكلٍ شبه حتميّ مع جوّ الحريّة والديموقراطيّة واحترام حقوق الإنسان.

وإذا كان من الثابت أن الموجة الشعبيّة البعيدة المدى، وُلدت ونمت نتيجة تأثير متبادل بين واقع فقدان بعض الحريّات والعدالة الاجتماعيّة وانتفاء الحقّ في

تبيّن من قراءة التاريخ أنّ التطوّر الاقتصادي يترافق بشكلٍ شبه حتميّ مع جوّ الحريّة والديموقراطيّة واحترام حقوق الإنسان

المشاركة من جهة، وتدهور المؤشّرات الاقتصاديّة من بطالة فادحة ونموّ ضعيف من جهة أخرى، فعلينا أن ندرك في المقابل أن النموّ الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الحريّات الشخصيّة، كفيلان بتطوير الديموقراطيّة والعدالة والحفاظ على ما حقّقته الشعوب من إنجازات دفعت ثمنها عناءً وبؤساً وأرواحاً.

إنّ دوركم في هذه المعادلة محوريّ حيث من المتوقع أن يتدفّق عشرات ملايين الشابات والشبّان، إلى سوق العمل في الأعوام العشرة المقبلة وعلينا أن نؤمّن فرص عمل تتلاءم مع مستويات ثقافة وتدريب مناسبة، ونضع بتصرّفهم آلة إنتاجيّة حديثة تفرز السلع والخدمات على أفضل مستوى من الجودة. ومفتاح الحلّ يكمن في السياسات الحكيمة المتناغمة مع متطلبات الوضع الاقتصادي، منها ما هو ضريبي إنفاقي ونقدي يتعلّق بالقطاع العام، ومنها ما هو استثماري إداري يتعلّق بامتياز بالمبادرات الخاصة.

ويكمن الحلّ كذلك في خطوات كالتي قمتم بها منذ أسبوعين، حين وقّعتم مع منظمة اليونيدو (UNIDO) على آليّة عمل تهدف إلى تدريب الشباب العربي على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي على نشر ثقافة ريادة الأعمال بينهم، وكذلك الاستثمار لتلبية متطلبات تحفيز روح المبادرة لديهم.

وفي كل الأحوال، ينبغي القيام بورشة مشتركة بين كلّ أطراف الإنتاج، لدراسة أفضل السُبل والآليّات لتطوير أسواق العمل، والقيام بكلّ ما يصل إليه الأطراف من خطوات مقترحة ومتفق عليها بغية مكافحة الفقر والبطالة.

وعليكم بالشقّ الأكبر من المعادلة. ولعلّ الشجاعة والإقدام الجريء هما شرطا النجاح الأساسيان في هذه المسيرة. بالفعل، إنّ الانكماش والتردّد هما عكس ما هو مطلوب في الأوقات الصعبة. كذلك إنّ سياسات التقشّف المبالغ بها هي، ربما، دواء أسوأ من الداء، في زمن مطلوب فيه النموّ وخلق الثروات على صعيد الأوطان.

انطلاقاً من هذه المسلّمات، نرى أنّه من الواجب القيام بمسح شامل للإمكانات على صعيد المنطقة العربيّة، للاستفادة بالشكل الأمثل ممّا يتميّز به بعض البلدان، وذلك لاستثمار نقاط القوّة فيها على أفضل وجه في سبيل مصلحة السوق العربيّة ككلّ، ودور الاتحاد محوريّ في هذا المجال على أن تؤخذ في الاعتبار متطلبات العولمة وتأثيرها على مجريات الحياة المعاصرة.

> أن النموّ الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الحريّات الشخصيّة، كفيلان بتطوير الديموقراطيّة والعدالة والحفاظ على ما حقّقته الشعوب من إنجازات

ولاكتمال الصورة، لا بدّ من أن تُغذّى هذه الآليّة بتطوير للنصوص القانونيّة، بهدف تسهيل تحرّك اليد العاملة العربيّة تلبيةً للطلب أينما وُجد، ما يساعد في امتصاص البطالة وانخراط الشباب في سوق العمل ويؤثّر إيجاباً على كلفة الإنتاج.

لعب اتحادكم دوراً أساسياً في وضع اقتراحات مهمّة تبنّتها القمم الاقتصاديّة العربيّة المتتالية ومن أبرزها اتفاقات «تيسير وتنمية التجارة العربيّة البينيّة بين الدول العربيّة»، و«الاتفاق الموحّد لاستثمار رؤوس الأموال العربيّة في الدول العربيّة». وكان هذان الاتفاقان ركيزة لاستراتيجيّة عربيّة رسميّة تحدّد أهدافاً اقتصاديّة قوميّة توفّرها التنمية العربيّة الشاملة.

ويجدر السعي لتطوير هذه النصوص وتعزيزها بخطوات تطبيقيّة فاعلة بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تبنّيها. وعليكم العمل على إيجاد السبل لذلك، من تقارب وربط الأسواق الماليّة والبورصات العربيّة بعضها ببعض، تعزيزاً للسيولة ودعماً للشركات العربيّة، ولاسيّما المتوسطة والصغيرة منها، تلبيةً لحاجتها للتمويل من رؤوس أموال وقروض؛ إلى إنشاء مصارف تنمية ومصارف استثمار قويّة، مزوّدة برؤوس أموال معزّزة قد تشترك فيها الصناديق السياديّة العربيّة، بغية مواكبة المشاريع الكبرى في كل أنحاء العالم العربي.

إنّ إطلاق «منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى» تمهيداً لانطلاق الاتحاد الجمركي العام ٢٠١٥ كان حجر أساس لهيكل التعاون العربي. كذلك قد يشكّل مدخلاً للسوق العربيّة المشتركة التي نأمل في إحداثها في العام ٢٠٢٠. ونرى أنّ الاستثمارات المباشرة في المشاريع الكبرى والخدمات العامة، من قبل القطاع الخاص، تشكّل منصّة أساسيّة لإطلاق عجلة الاقتصاد. ونحن في لبنان في صدد المصادقة على قانون حديث ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا بمعنى المشاركة في رأس المال، بل بمعنى اللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل مرافق اقتصاديّة مهمّة ومشاريع كبرى وإدارتها.

> نحن في لبنان في صدد المصادقة على قانون حديث ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

والقانون اللبناني يؤمّن الشفافيّة والصدقيّة اللازمتين لإعطاء الثقة للمستثمرين في كل أوجه عملهم، من حريّة تحرّك رأس المال والاستمراريّة والتسهيلات الإداريّة والرقابة على جهاز القطاع العام حفاظاً على حقوق المستثمر الخاص.

إنّ الاستناد إلى ما وضعه اتحادكم في «الخريطة الاستثماريّة العربيّة» يشكّل

نقطة انطلاق للربط بين المستثمرين وفرص الاستثمار. لكنّه ينبغي أن يتّسع ليضمّ كل المشاريع المعروضة من القطاع العام.

كذلك تقتضي المرحلة الراهنة إجراء إصلاحات اقتصاديّة لردم الفجوة في مجال العدالة الاجتماعيّة وتوزيع الثروة وإعطاء جميع فئات المجتمع، وفي طليعتهم المرأة العربيّة، فرصة الاشتراك في إنتاج الثروة والاستفادة منها.

وعلينا أيضاً إيلاء أقصى الاهتمام للأمن الغذائي والمائي، وهما نفط المستقبل وركيزة الاستقرار والقوّة.

ختاماً، تمكّن لبنان، كما تعلمون، من تخطّي صعوبات عديدة في خلال السنوات المنصرمة، آخرها الأزمة الماليّة العالميّة، ونأى بنفسه عن التداعيات السلبيّة لما نشأ من توتّرات وأزمات في محيطه الجغرافي، متمنياً أن تُحلّ هذه الأزمات بصورة سلميّة متوافق عليها بين جميع الأطراف، وفي الحضن العربي، بما يرضي التطلّعات المشروعة للشعوب والحاجة إلى الحريّة والديموقراطيّة والاستقرار والتنمية. ولقد تجنّبنا هذه التداعيات، اقتصاديّة كانت أم سياسيّة، ربما لأنّ النظام الليبرالي الذي تتمتّع به بيئة الأعمال في لبنان، والاستقرار الذي تمكّنا من إرسائه استناداً إلى نظامنا الديموقراطي التوافقي، شكّلا جداراً حامياً وواحة جذّابة في آن، فبات القطاع المصرفي يتابع نموّه بنسب جيّدة، والاقتصاد يتقدّم.

> سنعمل على الحفاظ على الاستمراريّة الضريبيّة بشكلٍ مشجّع للاستثمار الذي تنتظره أفق واعدة مع بداية رحلة التنقيب عن النفط والغاز

وإذ نشكر المستثمرين العرب على ثقتهم بالأسواق اللبنانيّة، نودّ التأكيد لهم أننا سنعمل على الحفاظ على الميزات التفاضليّة للاقتصاد اللبناني، من تشريعات وموارد بشريّة وجودة خدمات وتطورها، كما سنتابع جهودنا لتحسين التوازنات من ضبط عجز الموازنة وتخفيضه جذرياً، بغية الوصول إلى تراجع في معدّل الدين العام إلى ما هو دون ١٢٠٪ من الناتج المحلي.

كذلك سنعمل على الحفاظ على الاستمراريّة الضريبيّة بشكلٍ مشجّع للاستثمار الذي تنتظره أفق واعدة مع بداية رحلة التنقيب عن النفط والغاز، ويتواكب ذلك مع العمل على تحصين القضاء وتطوير البيئة القانونيّة التي تضمن حقّ جميع الأطراف في المعادلة الإنتاجيّة.

أتمنى لاتحادكم عقوداً عديدة من التوفيق والازدهار في خدمة التنمية المستدامة في العالم العربي، وفي ترسيخ أسس العدالة الاجتماعيّة بشكلٍ يحوّل ما يحمله اليوم من مخاوف وآمال إلى مساحات رفاهية وازدهار وأمن واستقرار للمواطن العربي أينما كان.

أهلاً وسهلاً بكم وشكراً لكم.

مع السيد كين سميث رئيس مجلس النواب في ولاية فيكتوريا الأُسترالية والسيد روس اتكنسون رئيس مجلس الشيوخ فيها

ملبورن، أُستراليا – ١٩ نيسان ٢٠١٢

«لدينا نظرة تقدير عالية للبنان، ونحن فخورون بمساهمة اللبنانيين ودورهم الكبير في أُستراليا عموماً، وولاية فيكتوريا على وجه الخصوص. ونحن نقدّر الدور الكبير الذي تضطلعون به في سبيل إعادة بناء لبنان المزدهر الذي يسود فيه الوئام».

رئيس مجلس النواب

مع السيد كين سميث رئيس مجلس النواب في ولاية فيكتوريا الأُسترالية والسيد روس اتكنسون رئيس مجلس الشيوخ فيها

ملبورن، أُستراليا – ١٩ نيسان ٢٠١٢

الديموقراطيّة ليست فقط حكم الأكثريّة على قاعدة الغالبيّة العدديّة، بل هي كذلك منظومة قيم واحترام للحريّات ولحقوق الإنسان ومن بينها حقّ التنوّع من ضمن الوحدة

حضرة رئيس مجلس النواب،

شكراً على حسن استقبالكم وترحيبكم بنا. والواقع أنّه عندما نلتقي أعضاء من مجلسيّ النواب والشيوخ في مقرّ مجلس النواب في ملبورن، فإنّه لا يمكننا إلاّ أن نستذكر قدم وعراقة ديموقراطيتكم التي تمارسونها منذ عقود طويلة من دون أيّ انقطاع.

ومَن يتحدّث عن الديموقراطيّة فإنّه يتحدّث بالدرجة الأولى عن إرادة الشعب وعن التداول الدوري للسلطة. إلاّ أنّ الطابع التعدّدي المتزايد للمجتمعات بسبب العولمة وتقنيات الاتصال، أصبح يحتّم مراجعة مفهوم الديموقراطيّة العدديّة في العديد من الدول، بحيث تصبح أكثر توافقيّة وتشاركيّة، وتسمح لمختلف مكوّنات المجتمع وفئاته بالمشاركة في الحياة السياسيّة وإدارة الشأن العام.

لقد التزم لبنان النظام البرلماني الديموقراطي منذ استقلاله في العام ١٩٤٣، إلا أنّه نظراً للطبيعة التعدديّة لمجتمعه الذي يتشكّل من طوائف

عريقة لها خصوصيّتها ويرقى عددها إلى ثماني عشرة طائفة، فقد اعتمدنا ما يسمّى بالديموقراطيّة التوافقيّة. وقد جاء الميثاق الوطني المكمّل للدستور، ليدفع باتجاه مشاركة متكافئة في السلطة بين المسلمين والمسيحيين على قاعدة المناصفة. وقد تُرجم ذلك في مقدمة الدستور التي جاء فيها، بأنّه «لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ذلك أنّ الديموقراطيّة ليست فقط حكم الأكثريّة على قاعدة الغالبيّة العدديّة، بل هي كذلك منظومة قيم واحترام للحريّات ولحقوق الإنسان ومن بينها حقّ التنوّع من ضمن الوحدة.

نستلهم من هذا اللقاء وممّا دار فيه من حوار مفيد، كي نجدّد التزامنا السعي دوماً من أجل توطيد الديموقراطيّة الضامنة للحريّات وللمبادئ والقيم، وكي نؤكد عزمنا المشترك على تعزيز حوار الحضارات والديانات والثقافات والعمل بثبات من أجل كرامة الإنسان وتقدّمه وهنائه.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

مع السيّد أليكس شيرنوف حاكم ولاية فيكتوريا الأُسترالية في مقرّه

ملبورن، أُستراليا ـ ١٩ نيسان ٢٠١٢

«إن النسيج الغني لولايتنا يتشرّف بوجود الجالية اللبنانية التي برز منها رجال أعمال ومهنيون وأطباء ومهندسون وحرفيون... كلهم تركوا بصمة حكيمة ورائعة في هذه الولاية».

الحاكم

مع السيّد أليكس شيرنوف
حاكم ولاية فيكتوريا الأُسترالية في مقرّه
ملبورن، أُستراليا – ١٩ نيسان ٢٠١٢

حضرة الحاكم،

لا يكتمل المشهد الأُسترالي من دون زيارة ولاية فيكتوريا ومدينة ملبورن بالتحديد، وهي تأتي، بعد زيارتنا للعاصمة كانبيرا ولمدينة سيدني، لتؤكّد على الحيوية التي تتميّز بها ولايتكم الجميلة على الصعد الاقتصادية والتجارية والثقافية، والطابع التعدّدي والمتآلف لمجتمعكم، حيث توجد جالية لبنانية عريقة وفاعلة، متجذّرة في القيم، إضافة لما يحقّ لكم التباهي به من نظام ديموقراطي في ضوء ما برحتم تنعمون به منذ أكثر من مئة وخمسين سنة من دون انقطاع.

شكراً بداية على ما توجّهتم به إليّ من كلمات طيّبة وعلى حسن استقبالكم لي وللوفد الرسمي المرافق.

تهدف زيارتي لأُستراليا إلى تعزيز علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا وشعبينا على مختلف الصعد، والبحث عن السبل العملية الكفيلة بتطوير هذه العلاقات، خصوصاً وأن الاتفاقات المعقودة بين البلدين وحجم الاستثمارات والتبادل التجاري بينهما ليسا بمستوى علاقاتنا السياسية والانسانية الوثيقة، بالرغم من وجود شبكة تواصل طبيعية قائمة من خلال مئات آلاف الأُستراليين المتحدرين من أصل لبناني، إضافة إلى التمثيل الديبلوماسي والقنصلي، خصوصاً وأن لبنان وأُستراليا نجحا في تفادي التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية بفضل قوة نظامهما المصرفي. وفي هذا السياق سرّنا إنشاء غرفة التجارة والصناعة اللبنانية – الأُسترالية في ملبورن هذا العام، وقيام المزيد من الوفود الاقتصادية والتجارية الأُسترالية بزيارة لبنان، مع العلم بأن ولاية فيكتوريا تساهم بنسبة ٢٥ في المئة من الناتج المحلي الأُسترالي من خلال حركة التبادل التجاري الدولي الأُسترالي النشطة التي تتميّز بها،

> سرّنا إنشاء غرفة التجارة والصناعة اللبنانية_ الأُسترالية في ملبورن هذا العام، وقيام المزيد من الوفود الاقتصادية والتجارية الأُسترالية بزيارة لبنان

إضافة لما لديها من خبرة في مجالات السياحة والطيران والتكنولوجيا والزراعة وإدارة رأس المال، فضلاً عن ضرورة البحث عن سبل توسيع مجال التعاون الأكاديمي والثقافي والجامعي بين البلدين.

وقد لفتني هنا هذا التآلف بين البعد الأكاديمي والسياسي في حاكميتيّ ملبورن وسيدني، حيث أنكم والحاكمة ماري بشير تولّيتما كلّ من موقعه، إضافة إلى منصب الحاكمية، مركز رئاسة جامعة المدينة التي تديرون. وأعلم أهمية التكامل بين الركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمعكم، أكانت جامعة ملبورن أو المكتبة الوطنية أو البرلمان أو الحاكمية أو غيرها من المعالم والمؤسسات.

نعمل في لبنان لتغليب نهج الحوار والاعتدال وتعزيز مبادئ الحرية والديموقراطية والتوافق والعيش المشترك التي يقوم عليها نظامنا السياسي

حضرة الحاكم،

ونحن إذ نعمل في لبنان لتغليب نهج الحوار والاعتدال وتعزيز مبادئ الحرية والديموقراطية والتوافق والعيش المشترك التي يقوم عليها نظامنا السياسي، خصوصاً وأننا كأُستراليا بلد يتّسم بالتعددية، واحترام التنوّع الطائفي والثقافي من ضمن الوحدة، فإننا نضع دوماً نصب أعيننا أهمية المحافظة على الاستقرار والأمن والسلم الدوليين، وتالياً إيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع في الشرق الأوسط، ولقضية فلسطين، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام التي اعتُمدت في بيروت بالإجماع من قبل القادة العرب منذ عقد من الزمن.

لقد انخرطت أُستراليا في عمليات حفظ سلام في مناطق مختلفة في العالم، وهي تلتزم بصورة دائمة العمل الدولي المشترك من أجل تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وإذ تمكنت من تثبيت نفسها كوطن متصالح مع نفسه، ضامن للحقوق، ومزدهر، حيث يحلو العيش الهانئ والكريم، فيسرّنا أن نكون عقدنا العزم في خلال هذه الزيارة المهمة لأُستراليا، على توطيد علاقاتنا في مختلف الميادين وصولاً إلى قيام شراكة حقيقية بين بلدينا وشعبينا مبنية على المبادئ والقيم وعلى المصالح المشتركة.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو

ليما: البيرو – ١ تشرين الأول ٢٠١٢

زيارة تاريخية إلى مجموعة من دول أميركا اللاتينية بدءاً بالبيرو حيث يترأس فخامة الرئيس المجموعة العربية المشاركة في القمة الأميركية اللاتينية العربية في ليما عاصمة البيرو.

ASPA

المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو

ليما، البيرو – ١ تشرين الأول ٢٠١٢

«فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
سيّداتي سادتي،

إنّ القطاعات التي تحتاج إلى تعزيز أو تطوير أو تحسين هي عديدة، تتوازى بالأهميّة والأولويّة، ومنها كلّ ما يتعلّق بإنتاج الطاقة وتأمينها، وخصوصاً الطاقة المتجددة غير الملوِّثة، ومنها ما يتعلّق بالنقل

إني لَسعيد جداً بالفرصة التي أتيحت لي اليوم للتحدّث إليكم في الشأن الاقتصادي، أيّ في هموم الناس اليوميّة ومستقبل الشباب وحسن إدارة الموارد والطاقة.

يُعقد اجتماعكم بالتزامن مع قمة بلاد أميركا الجنوبيّة والبلاد العربيّة بهدف تفعيل التجارة والتبادل والتعاون وتنشيطها في شتّى المجالات بين المنطقتين. ومَن ينظر في منطق هذا التبادل يرى أنّه حامل، بطبيعة الحال، لنتائج واعدة، نظراً للتكامل بين العالمين من نواحٍ عديدة، ربما أهمّها الموارد الغذائيّة والنفط. وهنالك تشابه في المصاعبً التي نواجهها على جانبيّ المحيط، وهو النمو الديموغرافي السريع، وتالياً ازدياد الشطور التي هي دون الـ ٢٥ عاماً، والتي تتدفّق إلى أسواق العمل بزخم يفوق إمكاناتنا لخلق فرص التوظيف، ما يضخّم نسب البطالة ومستويات الفقر مع كلّ ما يستتبع ذلك من عواقب سلبيّة على المجتمع.

من ناحية أخرى، إنّ معظم بلاد المجموعتين تمتّعت أخيراً بنموّ مقبول إذا ما قيس بميزان الأزمة العالميّة. لكنّه غير كافٍ للمضيّ في توجّه يهدف إلى إنماء مستدام يطمح إلى رفاهية الشعوب وتحسين مستويات معيشتها.

نرى أنّ مجرّد إطلاق آليّات التبادل بيننا يكشف مكامن النقص في هياكل الاقتصاد إذا وُجدت. ويدفع حكماً إلى استعمال رؤوس الأموال على النحو الأمثل وتالياً تحقيق مردود أفضل يغذّي هذه الدورة بشكل تلقائي.

إنّ القطاعات التي تحتاج إلى تعزيز أو تطوير أو تحسين هي عديدة، تتوازى بالأهميّة والأولويّة، ومنها كلّ ما يتعلّق بإنتاج الطاقة وتأمينها، وخصوصاً الطاقة المتجددة غير الملوِّثة، ومنها ما يتعلّق بالنقل، وهو شريان تبادل السلع والخدمات واليد العاملة. وهناك ضرورة لتعزيز القطاع السياحي بكل مكوّناته وتطوير المنشآت السياحيّة. أما الصناعة والزراعة فكلتاهما تحتاج إلى جهود ماسّة لنقل التكنولوجيا الحديثة التي تضمن تحسين الإنتاجيّة والتركيز على منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وذلك كلّه يتطلّب بدوره تصويب الاستثمارات الهادفة إلى تطوير الجهاز الإنتاجي بدقّة وفاعلية. أما التجارة البينيّة فتبقى العمود الفقري وباب التبادل بين أسواق المنطقتين.

إنّ بلاد المجموعتين تستفيد من مضمون اتفاقات تجاريّة مناطقيّة خصّت الإعفاءات الجمركيّة وأموراً أخرى لتسهيل التجارة. يجب الآن ربط هذه الاتفاقات الشاملة بعضها ببعض لتخطّي حدود المنطقة عبر المحيطات لإدخال تسهيلات قد تصل مستقبلاً إلى تلاحم يفوق متطلّبات منظمة التجارة العالميّة، بصورة تدريجيّة، وتحافظ في الوقت نفسه على خصوصيّات اقتصاداتنا.

تحقيق هذه الطموحات يتطلّب تطوير الإطار القانوني محليّاً وداخل كلّ مجموعة كما يتطلّب البدء السريع بالمفاوضات لوضع الاتفاقات اللازمة. وهنا أناشدكم الاشتراك مع السياسيين في هذه المبادرة، لتوضيح احتياجاتكم بالتفصيل، وحضّهم على تلبيتها بعزم أقوى وفعالية أكبر مما عوّدتنا عليه البيروقراطيّات والإدارات. لا شكّ في أنّ هذه المسيرة تتطلّب جهداً متناغماً من جميع أفرقاء المعادلة الإنتاجيّة، أيّ القطاعان العام والخاص، كما والنقابات والجمعيّات والمجتمع المدني.

أما الآليّات المطلوبة فتمرّ حكماً من خلال وسائل التمويل. فلا بدّ مثلاً من إنشاء مصرف استثمار كبير يُرَسمَل باشتراك الصناديق السياديّة في المنطقتين والمصارف الكبرى والمؤسسات الماليّة. إنّ دور هذه الآليّات أساسي في توجيه رؤوس الأموال، ويجب إقرارها بسرعة مع توقّع تدفّقات ماليّة على البلاد النامية في الأمد القصير، مصدرها بلاد الغرب، وسببها التساهل النقدي وضخّ السيولة القائم هناك.

ومن الضروري كذلك النظر في تقارب الأسواق الماليّة في المنطقتين، وربما

أما الآليّات المطلوبة فتمرّ حكماً من خلال وسائل التمويل. فلا بدّ من إنشاء مصرف استثمار كبير يُرَسمَل باشتراك الصناديق السياديّة في المنطقتين والمصارف الكبرى والمؤسسات الماليّة

ربطها بعضها ببعض، لإفساح المجال للشركات، ولاسيّما الصغيرة والمتوسطة منها، للّجوء إلى المستثمرين بشكلٍ مباشر لتلبية احتياجاتهم التطويريّة لرؤوس الأموال وللقروض. ولا مانع حينئذٍ حتى للدول، من طرح إصداراتها السياديّة على هذه الأسواق للاستفادة من رقعة سيولة أوسع وأعمق.

أيّها السيّدات والسادة،

إنّ الاقتصاد هو مجموع النساء والرجال الذين يشكّلون مركّبات المعادلة الإنتاجيّة. ولكنّهم أيضاً الهدف الذي تتوق إليه السياسات التنمويّة. هم الفاعلون وهم المستفيدون، لأنّ التوصّل إلى العيش الكريم والرفاهية هو، في نهاية المطاف، المطلب الأوّل والأخير. هو يؤمّن الحريّات والديموقراطيّة والأمن والاستقرار والمسيرة الحضاريّة.

لذلك، من الأساسي والإلزامي ألّا تغيب عن عمليّة إنتاج الثروة، الضروريّات المجتمعيّة من تربية وتدريب ملائمَين، ومن خدمات صحيّة شاملة، وخدمات اجتماعيّة متكاملة تضمّ صناديق التقاعد وضمان الشيخوخة.

نظريّاً، تحتلّ الدول مركزاً مميّزاً لمعالجة كل هذه المواضيع وعرض هذه الخدمات، ولكن لا مانع من أجل تحقيق تقديمات فاعلة وأفضل، من إشراك القطاع الخاص، إذا ما كانت هذه المشاركة منتجة لقيمة مضافة ملموسة تسمح بالحفاظ على الأداء بمستويات رفيعة وبشكلٍ دائم.

هذا المجهود ضروري إذا ما رغبنا في تفادي ازدياد الفجوة الاجتماعيّة والحؤول دون تهديد مرتكزات السلام في مجتمعاتنا. لهذا الغرض، علينا اعتماد سياسات ضريبيّة حكيمة تؤمّن إعادة توزيع الثروة الوطنيّة بصورة عادلة، من دون معاقبة الأرباح والعمل، وتتناغم بمرونة مع الدورة الاقتصاديّة، فتُثقل وطأتها في الظروف الاقتصاديّة المزدهرة وتخفّفها في فترات الانكماش. وإذا ما أغفلنا القيام بهذا الجهد، فإنّنا نكون قد جعلنا بعض القطاعات المحوريّة في الاقتصاد عرضةً للإعاقة.

ويجب أن ترافق هذه التدابير أيضاً، سياسة نقديّة لا تقتصر على ضبط التضخّم في الأسعار والمحافظة على استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة

لا مانع من أجل تحقيق تقديمات فاعلة وأفضل، من إشراك القطاع الخاص، إذا ما كانت هذه المشاركة منتجة لقيمة مضافة ملموسة تسمح بالحفاظ على الأداء بمستويات رفيعة وبشكلٍ دائم

الوطنيّة الشرائيّة فحسب، بل تتعدّى ذلك إلى المشاركة في مكافحة البطالة ودعم الإنماء وسائر المكوّنات الماكرو اقتصاديّة.

غالباً ما عانى العديد من دولنا من تقلّبات أسعار الصرف ونتائجها السلبيّة الأليمة أحياناً على حياتنا اليوميّة، جرّاء القيود أو سمّها المعاقبة التي فرضتها علينا الأسواق الماليّة الدوليّة من دون أيّ اكتراث لمشقّات المواطن. ولكنّ غالباً ما حدث ذلك لافتقادنا لسياسات اقتصاديّة ذكيّة وملائمة، وسياسة سياديّة حكيمة لإدارة الواردات والنفقات وضبط العجز في موازناتنا. قوّة العملات أو ضعفها مرآة لقوّة الاقتصاد أو ضعفه. كما هي مرآة للثقة في سياسات الحكومات والتوقعات المستقبليّة لها.

لا شكّ برأينا في أنّ سيّدة هذه المسيرة بمجملها هي الليبراليّة المتّزنة وسياسة الانفتاح والديموقراطيّة الحقّة وسلوك احترام حقوق الآخر والاستقرار والسلام. الحفاظ على هذه العناصر كلّها وتفعيلها يتطلّبان أولاً، احترام القانون محلياً ودولياً، والامتثال لقرارات الأمم المتحدة، كما واحترام مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول واحترام حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وإلّا تبخّرت الحضارة وعدنا إلى شريعة الغاب. وهذا الخلل هو الذي نعاني منه في المنطقة العربيّة، إذ تنتهك إسرائيل بشكلٍ متواصل كل هذه القرارات والضوابط، كما تضرب عرض الحائط يومياً في الأراضي المحتلّة بالمبادئ والقيم المنصوص عنها في شرعة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا شكّ برأينا في أنّ سيّدة هذه المسيرة بمجملها هي الليبراليّة المتّزنة وسياسة الانفتاح والديموقراطيّة الحقّة وسلوك احترام حقوق الآخر والاستقرار والسلام

وإنّه لواقع مرير فعلاً أن نكون قد عانينا، ولا نزال، في منطقتنا العربيّة، منذ زمن طويل، من خلافات ونزاعات وحروب كم كنّا تمكّنا، لو نجحنا في تفاديها، من تكريس طاقات ماليّة وإنسانيّة لتنشيط أوضاعنا الاقتصاديّة وتقدّم مجتمعاتنا.

ويجدر التوضيح هنا بأنّ الاعتقاد بأنّ النزاعات في البلاد العربيّة ناتجة عن التنوّع القائم في بعض مجتمعاتنا هو اعتقاد خاطئ، إذ إنّه مصدر غنى وإبداع، وقد تطورت حضاراتنا وعرفت الازدهار عبر العصور بفعل مساهمة جميع مكوّنات هذه المجتمعات، ولاسيّما المكوّن المسيحي المشرقي المتجذّر في الأرض العربيّة منذ أكثر من ألفيّ سنة متتالية. إنّ تهميش هذه المجموعات، أو أيّ مجموعة أخرى، وإبعادها عن الحياة السياسيّة ومنعها من الاشتراك في صنع القرار ولعب دور سياسي مميّز كسائر الطوائف

> إنّ بناء بيئة من العدالة والسلام والديموقراطيّة من شأنه وحده أن يسمح بتطبيق خطط نهوض تتطلّب بطبيعتها، إضافةً إلى تعقيدات المرحلة الراهنة سنوات من الاستقرار والعمل الهادئ والمستدام

والمجموعات، يتنافى إذا ما حصل فعلاً، مع مفهوم الديموقراطيّة الحقّة، ومن شأنه أن يفسد المسار الصحيح للتحوّلات التاريخيّة الحاصلة في عالمنا العربي، ونحن على ثقة بأنّ الشعوب العربيّة لن تخطئ في تلمّس خياراتها.

أيّها السيّدات والسادة،

لا يمكن أن يتعزّز الأمل بإمكان تحقيق كامل هذه التمنّيات والأهداف التي أشرنا إليها في هذا السياق، إذا لم ننجح في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يعيد للفلسطينيين حقوقهم الشرعيّة ويسمح لهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم الأصليّة، ولاسيّما منهم مَن احتضنهم لبنان كلاجئين منذ أكثر من ستة عقود. أما رفض توطين هؤلاء اللاجئين في لبنان فلا ينطلق فقط من تعارض هذا الأمر مع أحكام الدستور اللبناني ومقتضيات الوفاق الوطني بل من حقّهم الطبيعي والإنساني في العودة.

فمنطق القوّة لا مستقبل له. والعنف يولّد العنف إذ سرعان ما يلجأ الفريق الخاسر للانتفاضة على المنتصر كما ولو أنّ الانتصار بالظلم والإكراه يزرع في حدّ ذاته بذور نزاع جديد، إلى ما لا نهاية، من جيل إلى جيل، كما يتبيّن ذلك من منطق التاريخ.

إنّ بناء بيئة من العدالة والسلام والديموقراطيّة من شأنه وحده أن يسمح بتطبيق خطط نهوض تتطلّب بطبيعتها، إضافةً إلى تعقيدات المرحلة الراهنة سنوات من الاستقرار والعمل الهادئ والمستدام.

فلنتعهّد كلّ على مستواه وفي مجال تأثيره ونفوذه، تجنيد كل الطاقات والقدرات للدفع باتجاه تحقيق هذا الهدف النبيل خدمةً لإنسانيّة الإنسان وخيره وهناء كلّ فرد من أفراد مجتمعاتنا ودولنا. ولتبقى قنوات التواصل والتعاون قائمة بيننا إلى زمن مقبل طويل وواعد.

وشكراً».

في ختام المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو

ليما: البيرو ـ ٢ تشرين الأول ٢٠١٢

كلمة الرئيس اللبناني ميشال سليمان التي ألقاها باسم المجموعة العربية في ختام أعمال القمة الثالثة للدول العربية ودول أميركا الجنوبية، قمة «اسبا ٣».

ASPA
2012
PERU
بيرو
أسبا
ASPA
PERU

في ختام المنتدى الثالث لرجال الأعمال في أميركا الجنوبية والدول العربية في البيرو

ليما، البيرو - ٢ تشرين الأول ٢٠١٢

فخامة الرئيس،
أصحاب (الجلالة) والفخامة والسموّ،
السيّدات والسادة،

نجتاز اليوم زمناً دقيقاً ربما سيُنظر إليه مستقبلاً كواحد من أصعب حقبات التاريخ الحديث، إذ بات ينتج أزمات ماليّة واقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة شاملة الأبعاد والتداعيات، يجهد المجتمع الدولي بتعثّر لإيجاد حلول مشتركة لها. وهي مسؤوليّة جماعيّة شديدة الإلحاح.

وقد رافق هذه الحقبة حراك شعبيّ واسع في منطقتنا العربيّة، طالب ولا يزال، بالإصلاح والحريّة والديموقراطيّة، فباتت الشعوب تسعى لممارسة حقوقها بشغف ومن دون إدراك كامل لأفق حراكها أو لمشقّات الطريق وعثراتها. وهي مناسبة كي نعرب عن الأمل في أن تتمكّن هذه الشعوب من تحقيق مطالبها المشروعة عن طريق الحوار والتوافق بعيداً من أيّ شكل من أشكال العنف.

أما الاضطراب والقلق اللذان باتا يساوران معظم المجتمعات والدول، فيقومان على خلفيّة فقر وجوع عالميّة الأبعاد، تطاول أكثر من مليار شخص بسبب سوء إدارة موارد العالم وتوزيعها، يعيشون على أقلّ من دولار وربع الدولار في اليوم. وهذه تشكّل في ذاتها مأساة أليمة، وإن كان عدد هؤلاء الذين يعيشون تحت حدّ الفقر أضحى إلى تراجع.

أما الاضطراب والقلق اللذان باتا يساوران معظم المجتمعات والدول، فيقومان على خلفيّة فقر وجوع عالميّة الأبعاد، تطاول أكثر من مليار شخص بسبب سوء إدارة موارد العالم وتوزيعها

نجتمع اليوم على جسر بين عالمين وثقافتين تضمّان ما يقارب مليار شخص. وقد أنْعم الله علينا بموارد وثروات متكاملة من منتجات زراعيّة وغذائيّة من جهة، ومنتجات الطاقة على أنواعها من جهة أخرى. إلاّ أنّنا إذا لم نُحسن إدارة ثرواتنا لتعزيزها واستغلال التكامل بينها، فإنّنا سنتعرّض لحالات من الهدر، وفقدان إمكاناتنا لمواجهة التحديات التي سيفرضها علينا تضاعف عدد سكاننا، الذي سيبلغ في إقليمينا الملياريّ شخص منتصف القرن المقبل.

إنّ تشجيع التبادل والتعاون بيننا في كل المجالات يصبّ في إطار رفع مستويات المعيشة لشعوبنا كافة. كما وأنّ حجم التبادل بين منطقتينا مجتمعتين من جهة

والعالم من جهة أخرى، وهو يجد فينا مصدراً للغذاء وللطاقة، يضعنا في مركز نفوذ مميّز على الساحة العالميّة. فإذا أحسنّا استغلاله من خلال التنسيق السياسي الوثيق والتكاتف والتضامن المتواصل، نضاعف وزن دورنا على الساحة الدوليّة ونسهم إسهاماً فاعلاً بمعالجة القضايا العالميّة من خلال طرح خيار آخر، مستقلّ، بعيداً عن الأحاديّة أو ثنائيّة الأقطاب التي طبعت التاريخ المعاصر وفرضت عليه.

ولبنان – وأتكلم هنا كرئيس للجمهورية اللبنانية – على استعداد للعب دور ناشط في هذا المجال، نظراً لانتمائه إلى العالم العربي من جهة، وارتباطه منذ القدم بدول أميركا الجنوبيّة بعلاقات مميّزة من الصداقة والتعاون، يحفّزها على الدوام وجود جالية لبنانيّة فاعلة في هذه القارة العريقة بحضارتها وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر، يشكّل أبناؤها جسر تواصل وتكامل بين بلداننا.

وما يسمح بتكوين مثل هذا الخيار وجود ثلاث دول من ضمن مجموعتينا في عداد مجموعة العشرين (G20). ويجدر بنا في هذه المناسبة توضيح مفهومنا للتنسيق والتضامن الذي لا نراه متّسماً بروح التصدّي للآخر، بل مُرتكزاً إلى رؤية تعاونيّة ومنافسة بنّاءة تؤدّيان إلى تخصيب متبادل؛ ذلك أنّ نموّ اقتصاداتنا سيجعل منها محرّك نموّ وعامل تنشيط للاقتصاد العالميّ.

وإذا ما أردنا تنشيط التنسيق بفاعلية، وعدم حصره ببلاغيّة البيانات وبيانيّة التصاريح العامة، فعلينا وضع المؤسسات اللازمة للعمل على تفاصيل مساحات التعاون والبرامج المناسبة المتعلقة بها وكذلك الإمكانات، من ماليّة وإنسانيّة، لتنفيذها بناءً على السياسات المتفق عليها بيننا. ويجب لأداء هذا الغرض تطوير فكرة «مجموعة التنسيق التنفيذيّة» التي طُرحت في قمّة الدوحة، إلى أمانة عامة تزوّد بالطاقات الملائمة للقيام بمهمّة واضحة المعالم تُعرّف وتحدّد على أساس دراسة معمّقة من قبل فريق عمل يتمتّع بالكفاءات العليا يمكن تعيينه بالتشاور في خلال قمتنا اليوم.

وهنا كذلك يهمّني أن أستطرد وأضيف أن لبنان على استعداد كامل من جهته، لوضع إمكاناته المتواضعة في تصرّف هذه المبادرة لاستقبال المركز الرئيسي للأمانة العامة على أرضه في حال إقرارها، والتعاون مع جميع الأطراف المعنيّة من أجل تحقيق مقاصدها.

> يجب تطوير فكرة «مجموعة التنسيق التنفيذيّة» إلى أمانة عامة تزوّد بالطاقات الملائمة للقيام بمهمّة واضحة المعالم

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

إنّ الإنماء المستدام بات اليوم من المسلّمات التي لا يمكن تجاهلها عند وضع

السياسات التطويريّة مهما كانت طبيعة الاقتصاد المعني بالأمر. ذلك أنّ الاحتياجات في ميادين الخدمات العامة والبنى التحتيّة شاسعة ومتنوّعة، وإن توفّرت، فهي تتطلّب صيانة دائمة وتحسيناً مستمراً لأدائها من خلال اللجوء إلى التقنيّات الحديثة التي هي بدورها في تطوّر شبه يوميّ. وذلك كله في حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة في وقت شحّت فيه السيولة نتيجة الأزمات المتتالية وضعفت فيه حركة الائتمان العالميّة لتصبح «أنيميّة» ذات حيويّة شبه معدومة.

فما العمل إذن؟

إنّ طرحنا يتمحور حول إنشاء مصرف استثمار كبير ترسمله الصناديق السياديّة في إقليمينا، مع إمكان مساهمة المصارف الخاصة والعامة في المنطقتين. يقوم هذا المصرف بتمويل المشاريع الكبرى المحقّة، المقنعة، المدروسة، والتي لها جدوى مضمونة، باللجوء إلى المصارف والأسواق الماليّة في المنطقتين، كما وفي الأسواق العالميّة. ويقوم المصرف بوضع الهندسات المناسبة لهذه الغاية.

إنّ طرحنا يتمحور حول إنشاء مصرف استثمار كبير ترسمله الصناديق السياديّة في إقليمينا، مع إمكان مساهمة المصارف الخاصة والعامة في المنطقتين

ونحن كمجموعة عربية نتفق بالرأي أنّ لبنان بالرغم من افتقاره في الوقت الحاضر، إلى ثروات طبيعيّة، يتمتّع بغنى فريد، وهو وجود شبكة من ملايين اللبنانيين في المنطقتين. ملايين من عوامل الإنتاج الفاعل منخرطة في الاقتصادات المحليّة، مُنتجة لقيمة مضافة، مساهمة مساهمةً يوميّة في خلق الثروة في البلاد التي استقبلتهم. لذا يتميّز لبنان، ربما أكثر من غيره، من الدول بتطابق مصلحة بلدان الهجرة، أكان في أميركا الجنوبيّة أو في المنطقة العربيّة، مع مصلحته الوطنيّة بالكامل، لأنّ ازدهار بلاد الهجرة يصبّ في مصلحة ازدهار الملايين من أبنائه سواء كانوا على أرض الوطن أو في الخارج، وهذا ينطبق أيضاً بطبيعة الحال على مجمل الجاليات العربية في دول أميركا الجنوبية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

إنّ الكلام عن النموّ والرفاهيّة يبقى كلاماً نظريّاً إن لم يقترن بالأمن والاستقرار، الذي هو الركيزة الأساسيّة لتأمين شروط التطوّر. ولا استقرار ممكناً من دون سلام عادل ودائم، يحترم القرارات الدوليّة ويبنى على روح العدالة وحقوق الإنسان. ونحن لم نبلغ يا للأسف هذا الطريق بعد في منطقتنا من العالم، حيث تستمرّ إسرائيل في احتلالها وفي تهويد مدينة القدس وبناء المستوطنات غير الشرعيّة وفي انتهاك سيادة لبنان وتهديد منشآته المدنيّة.

إنّ تاريخ علاقات الدول التي تتكوّن منها مجموعتانا وموقف أعضائها تجاه عدد وافر

من الملفات الكبرى، يفيد عن تناسب وتقارب لا بل عن التقاء في هذه المواقف. وها أنّه يترتّب علينا اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، نظراً للتحدّيات الشاملة الكبرى التي نواجهها، توطيد هذا التقارب حول مواضيع عدة، منها تحقيق شروط سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يقتصر على سلام بين الدول فحسب، بل أيضاً على الحفاظ على التنوّع من ضمن الوحدة داخل الدول، انطلاقاً من واقع الغنى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الذي تضفيه التعدديّة على البيئة التي تحوطها. ومثل هذا السلام من شأنه أن يعزّز دعائم الديموقراطيّة الناشئة في الشرق الأوسط، إذا ما بني على أسس العدالة وعالج مجمل جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام التي مضى عقد على إقرارها بالإجماع في قمة بيروت، من دون أن تقترن بأيّ قبول إسرائيلي أو متابعة جديّة وحازمة من قبل المجتمع الدولي. من شأن مثل هذا السلام أن يعيد الحقوق إلى أصحابها وأن يسمح بقيام الدولة الفلسطينيّة الحرّة والمستقلّة ويحفظ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة والحؤول دون توطينهم.

السيّد الرئيس،

في وقت يجهد البعض إلى التفرقة وافتعال الفتن الدينيّة والطائفيّة من طريق الإساءة إلى معتقدات الآخرين وجوهر إيمانهم وتمجيد منطق التصادم والعنف، تأتي هذه القمة بما تجمع وما تمثّل، لتبرز مظهراً بهيّاً من مظاهر التواصل والتكامل بين الحضارات والثقافات لا بل والديانات، وتسخير مجمل ما تملك من قدرات لخدمة نهج الحوار والتوافق ومقاصد الخير. وهو نهج يعتمده لبنان ويدعمه كمقاربة فضلى للمحافظة على العيش المشترك والتعاضد بين مكوّنات الشعوب الحضاريّة، في عالم بات يغلب عليه الشكّ والاضطراب. وفي هذه المناسبة، نتمنى على الدول المشاركة في هذا المؤتمر تأييد اقتراح تشريع دولي سيتقدم به لبنان عبر الجامعة العربية يهدف إلى تحريم وتجريم الإساءة إلى الأنبياء والرسل احتراماً لحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية في إطار احترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

> نتمنّى على الدول المشاركة في هذا المؤتمر تأييد اقتراح تشريع دولي سيتقدم به لبنان عبر الجامعة العربية يهدف إلى تحريم وتجريم الإساءة إلى الأنبياء والرسل

معاً نبني عالماً أفضل وأكثر إنسانيّة، مرتكزنا العزم والإيمان بالقيم.

وفي الختام، وباسم المجموعة العربية، لا يسعنا فخامة الرئيس إلاّ أن نشكر البيرو على حسن الاستقبال وتنظيم هذا المؤتمر وحسن الضيافة.

وشكراً.

في مركز بورخيس الثقافي

بيونس أيرس: الأرجنتين
٥ تشرين الأول ٢٠١٢

«أُهنئ فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على هذا التكريم عبر منحه شهادة الدكتوراه وهو أمر يشرّف الشعب الأرجنتيني. إنها شهادة ترمز إلى عمق الصداقة القائمة بين البلدين، والأواصر الوثيقة تعيدنا بالذاكرة إلى ما قبل إقامة العلاقة الديبلوماسية بين البلدين في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥. ولا بدّ من العودة بالذاكرة إلى شجاعة المهاجرين الذين قدموا إلى هذه البلاد منذ أواخر القرن الماضي وساهموا في بناء عظمة الأرجنتين اقتصادياً واجتماعياً وفي تركيز الهوية الوطنية».

نائب وزير خارجية الأرجنتين
السيّد إدواردو زوين

CEREMONIA DE OTORGAMIENTO
AL PRESIDENTE DEL
JUEVES 4 DE
Sede Centro

في مركز بورخيس الثقافي

بيونس أيرس: الأرجنتين ـ ٥ تشرين الأول ٢٠١٢

حضرة رئيس الجامعة،
السيدات والسادة الأساتذة،
السيدات والسادة،

بكل محبة واعتزاز، أعبّر لكم عن امتناني بمنحي شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعتكم الفتيّة على أرض هذا البلد العريق، جامعة لم تبلغ بعد العقدين من تاريخ تأسيسها، وها هي تضمّ في مباني حرمها آلاف الطلاب يتوافدون إليها من كل البلاد، ينهلون من محاضراتها أوسع مروحة للعلم والثقافة والاختصاصات وأضحت اليوم في مصاف الجامعات العالمية المميزة.

أتوجه بالشكر الخالص إلى رئيس الجامعة الدكتور أنيبال خزامي الذي يعتزّ بلبنانيته وكورانيته، كما تعتزّ به جامعته، وكما تعتزّ الأرجنتين التي وُلد فيها ويسهم في بنائها العلمي والثقافي والحضاري بولائه للأرجنتين ووفائه للبنان.

فللبنان والأرجنتين تاريخ من الانتشار وحكاية من الهجرة لا تزال ضالعة وضاربة في عمق العلاقة بين البلدين والشعبين.

وإذا كان القول المألوف أن الانتشار اللبناني إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فمن الأصح القول إن الحضور اللبناني لا يغيب عن أوطان العالم ومساحاتها.

إذا كان القول المألوف أن الانتشار اللبناني إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فمن الأصح القول إن الحضور اللبناني لا يغيب عن أوطان العالم ومساحاتها.

فلبنان أيها الأصدقاء أرض حضارة قديمة وعريقة، نقل شعبها منذ آلاف السنين من شواطئه الحرف والكلمة إلى العالم فاتحاً بذلك لغة الحوار وسيلة للتخاطب بين الشعوب وواضعاً المدماك الأول للعولمة التي تجتاح عالمنا اليوم.

هذه هي الرسالة اللبنانية التي تكلّم عنها الطوباوي يوحنا بولس الثاني وأكملها على أرضنا منذ أيام الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر حين وصف بلدنا بـ «أرض التلاقي».

إن لبنان الذي يعود دستوره إلى العام ١٩٢٦ يمثّل أقدم ديموقراطية في الشرق، وقد وُصفت ديموقراطيته بأنها ديموقراطية حديثة معاصرة تصلح لعالم المستقبل وجذورها ضاربة في الماضي، حيث تعيش على أرضه ثماني عشرة طائفة تتشارك في السلطة على قاعدة ميثاقية وتوافقية حصّنها اتفاق الطائف وشكّل مظلّة أمان حمت الوطن من تداعيات وانعكاسات ما يحصل حولنا من تحولات ديموقراطية نأمل أن تتم بعيداً من العنف ووفقاً لما ترتضيه شعوب هذه الدول.

إن لبنان الذي يعود دستوره إلى العام ١٩٢٦ يمثّل أقدم ديموقراطية في الشرق، وقد وُصفت ديموقراطيته بأنها ديموقراطية حديثة معاصرة تصلح لعالم المستقبل وجذورها ضاربة في الماضي

ومع بروز بعض عناوين هذه التحولات، تبدو الحاجة ماسة لدى الأنظمة التي قامت وتلك التي في طور التحول إلى الديموقراطية، إلى اعتماد النموذج اللبناني من حيث إشراك كل مكوّنات هذه المجتمعات في إدارة الشأن العام بغض النظر عن العدد. وقد كان لهذه المكونات ومن بينها المكون المسيحي مساهمات جوهرية في بلورة الفكر القومي العربي وتحقيق النهضة العربية وإعطاء العروبة مضامين تتخطّى الطائفية والمذهبية الضيّقة بحيث لا يجوز معها الحديث عن أقليات.

ذلك أن تطور تقنيات المعلومات والاتصالات ومناخ العولمة جعل الدول والعواصم والمدن مفتوحة على بعضها وصورة الاختلاط التي نشهد مظاهرها اليوم والمرشّحة للازدياد بشكل كبير، هي الرؤية الواقعية للمستقبل وصورته، ومفهوم الديموقراطية الجديد هو تالياً مفهوم تشاركي وتوافقي. فهذا التطور العلمي والتعددية والعولمة يفرضون علينا جميعاً قادة وفلاسفة ومفكرين، إعادة النظر في الأنظمة التي ترعى شؤون العالم من النظام الديموقراطي إلى الأنظمة المالية والاجتماعية.

إن لبنان عضو مؤسّس لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وشارك في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وساهم بصورة فعلية في

النهضة الأدبية والفكرية وأسّس منذ منتصف القرن الفائت مركزاً ثقافياً وطنياً وجامعياً ومصرفياً وسياحياً للشرق الأوسط ومنبراً للرأي الحر ومختبراً للحوار بين الحضارات والأديان على قاعدة عيش أبنائه الواحد. فاحترام الدولة من خلال قوانينها لخصائص كل ثقافة، إضافة إلى تمازجها مع سائر الثقافات، جعل من هذا الوطن واحة للديموقراطية المرتجاة اليوم من كل شعوب المنطقة، وهي ديموقراطية لا يسعها إلّا أن تكون تشاركية وأن لا تسمح بالوقوع في شرك أي تطرف أو انكفاء، ديموقراطية إنسانية تغنى من نبع الحضارات التي تزخر بها مكونات المجتمعات الحديثة والمتنوعة.

ونحن على يقين أن جامعتكم ستكون رائدة في زرع ثقافة الانفتاح بين الطوائف واحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية وما يستتبع ذلك من عدم الإساءة إلى رموز الأديان ومعتقداتها وأنبيائها ورسلها وقديسيها.

لقد عانى لبنان على مدى ستة عقود من أطماع وأزمات وتضارب مصالح دولية هدّدت وجوده وكيانه في أحيان كثيرة ما أدى إلى استحضار صراع الأنظمة على ساحاته. وأول هذه الأزمات نكبة فلسطين وتدفّق آلاف اللاجئين إلى أرضه المحدودة المساحة والموارد. وعانى كذلك من احتلالَين إسرائيليَّين واعتداءات متواصلة كان آخرها عدوان العام ٢٠٠٦ ورفض إسرائيل الدائم لتطبيق القرارات الدولية الداعية إلى انسحابها من الأراضي اللبنانية بلا شروط، وقد عهد مجلس الأمن الدولي إلى قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب مساعدة الحكومة في استعادة سيادتها وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني.

وبالرغم من الأزمات والصعاب التي تحوطه، تمكّن لبنان منذ العام ٢٠٠٨ من إعادة إطلاق عجلة الدولة بكل مؤسساتها، وأعيد وضعه على الخريطة الدولية. فقد ترأس مجلس الأمن مرتين في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، وأُجريت الانتخابات النيابية، ويتمّ التحضير للانتخابات المقبلة حيث أرسلت الحكومة إلى المجلس النيابي مشروع قانون للانتخابات. ونعوّل على السلطة الاشتراعية في إقراره ليكون للمغتربين الحق في الانتخاب على أن يشمل هذا الحق الشباب المغترب الذين بلغوا الثامنة عشرة أسوة بشباب الدول التي يعيش فيها أبناؤنا.

بالرغم من الأزمات والصعاب التي تحوطه، تمكّن لبنان منذ العام ٢٠٠٨ من إعادة إطلاق عجلة الدولة بكل مؤسساتها، وأعيد وضعه على الخريطة الدولية

وتمكن لبنان من تحقيق معدلات نمو اقتصادي واستقرار اجتماعي، ولكن ذلك يبقى في حاجة للتوطيد أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط. وأول مرتكزات هذا السلام حلّ عادل لقضية فلسطين وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم وفي طليعتها حق العودة والحؤول دون توطينهم في الدول التي لا تسمح أوضاعها الخاصة ودساتيرها، كلبنان، بتوطينهم. والأرجنتين التي احتضنت المهاجرين اللبنانيين الأوائل والمغتربين لاحقاً ووفّرت لهم أطر عيش حرّ وكريم، وقفت دوماً ولا تزال إلى جانب لبنان في المحافل الدولية وهي تحظى مع شعبها بمحبة اللبنانيين جميعاً.
وعلينا التفكير والعمل معاً من أجل تأطير التواصل بيننا وتنظيمه للإفادة في شتى المجالات وخصوصاً على المستوى الجامعي وتبادل الخبرات العلمية والشابة تحقيقاً لهذا الهدف.

إن العلم والمعرفة والأخلاق ركائز كل تقدّم. وأنتم المخوّلون والمسؤولون عن تدعيم هذه الركائز بالتفاعل والحوار والانفتاح

أيها الأصدقاء،

هذه الشهادة الفخرية التي تمنحني إيّاها جامعتكم اليوم هي فرصة ومناسبة لتطوير التعاون والتواصل بين جامعات الأرجنتين وجامعات لبنان في مختلف مجالات البحث العلمي والأدبي والفلسفي والتدريب المتواصل.
هذه الشهادة شاهدة على عمق الجذور بين لبنان الوطن ولبنان الانتشار.

حضرة رئيس الجامعة،

إن العلم والمعرفة والأخلاق ركائز كل تقدّم. وأنتم المخوّلون والمسؤولون عن تدعيم هذه الركائز بالتفاعل والحوار والانفتاح.
أكرّر لكم اعتزازي بمنحي شهادة الدكتوراه الفخرية وأعتبرها موجّهة إلى الشعب اللبناني الذي تربطه بالأرجنتين أسمى مشاعر المحبة والصداقة والاحترام.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أقول لكم إلى اللقاء في بلدكم الذي تحبون لبنان.

منتدى رجال الأعمال
اللبناني ـ اليوناني

أثينا، اليونان ـ ٧ كانون الأول ٢٠١٢

«أنا سعيد جداً بتلبية دعوة السلطات اليونانية لزيارة اليونان، ونعتبر أن اليونان هي المدخل الأقرب إلى الاتحاد الأوروبي، حيث ارتبط لبنان بهذا البلد منذ القدم عبر العلاقة بين الإغريق والفينيقيين».

فخامة الرئيس

BUSINESS
H.E. the President of
H.E.
ent

منتدى رجال الأعمال اللبناني ـ اليوناني

أثينا، اليونان ـ ٧ كانون الأول ٢٠١٢

للاقتصاد اللبناني الفضل في ما أظهره من قدرة على التأقلم مع أصعب الظروف والتعايش مع أشدّ المحن. وقد باتت المرونة ثقافة عمل والتكيّف مع المتغيّرات والتحديات فلسفة الإدارة

فخامة رئيس الجمهوريّة،
أصحاب المعالي والسعادة،
أيّها السيّدات والسادة،

يسرّني أن أقف اليوم بينكم وأحيّي من خلالكم شعب اليونان المناضل والشجاع في وجه عاصفة اقتصاديّة وماليّة عالميّة الأبعاد هزّت قواعد قارّة برمتها.

نعم أحيّي الرجال والنساء الذين يواجهون يوماً بعد يوم هذا التحدّي الاقتصادي الكبير وأحييكم أنتم، أرباب العمل؛ حاملي المسؤوليات الكبيرة على أرض الواقع، والذين يمتلككم، كما يمتلك الدولة، هاجس المحافظة على كرامة الناس ولقمة عيشهم من حيث سعيكم للمحافظة على ديناميّة الاقتصاد والاستثمارات وما توفّره، من وظائف وفرص عمل.

لقد مرّ لبنان كما تعلمون، بأكثر من عقد ونصف من الاضطرابات الأمنيّة المؤلمة ووقع ضحيّة الاقتتال والحروب وتضارب المصالح الإقليميّة والدوليّة، ما كاد أن يكلّف البلاد أسسها وجوهر الكيان. إلّا أنّ المؤسسات اللبنانيّة الخاصة، وبعض مجموعات صلبة في هيكل الدولة، ثابرت في جهدها لتأمين استمراريّة الوطن في خضمّ دورات

العنف المتتالية، ووجّهت رسالة حياة في وجه مخاطر الفناء، ونشيد إعمار من وسط بيئة الدمار.

وإذ تمكّنا، بدعم إقليمي ودولي، وتضافر جهود لبنانيّة حكيمة من تجاوز زمن الحرب والمحافظة على مؤسساتنا ووحدة شعبنا، فللاقتصاد اللبناني الفضل في ما أظهره من قدرة على التأقلم مع أصعب الظروف والتعايش مع أشدّ المحن. وقد باتت المرونة ثقافة عمل والتكيّف مع المتغيّرات والتحديات فلسفة الإدارة.

> أما تجّارنا، فأعادوا تمركزهم بلمحة بصر وانتشرت أعمالهم من سنغافورة إلى سيدني ومن باريس إلى موسكو

وهكذا عندما صعب على عملاء المصارف الوصول إلى مصارفهم، انتقلت المصارف إليهم وشرعت بنشر فروعها في كل المناطق، ولما تعذّرت عمليّة التصنيع، فُكّكت مصانع بأسرها ونُقلت تحت قصف المدافع إلى أنحاء أخرى من البلاد أو حتى إلى خارجها لمتابعة الإنتاج. أما تجّارنا، فأعادوا تمركزهم بلمحة بصر وانتشرت أعمالهم من سنغافورة إلى سيدني ومن باريس إلى موسكو مروراً ببلدكم المضياف الذي لم يتردّد في استقبال عدد كبير من المؤسسات والأفراد الذين نعموا بجوّه الجميل وحضارته العريقة ودعم شعبه وحكومته حتى يومنا هذا. وقام العديد منهم بإطلاق مبادرات وإنشاء مشاريع ناجحة في مجالات شتّى وأصبح الكثيرون منهم مواطنين، أسّسوا عائلات وتزاوجوا وأنجبوا في ما أصبح وطنهم الثاني اليونان.

الرسالة التي يمكن استخلاصها من ذلك أنّ النجاح في قهر المحن يتمَحور حول الشجاعة Kourayo والطموح Filodoxhia والمثابرة Epimonii، وهي صفات جوهريّة يتمتّع بها شعبانا، وهي مكوّنات السفينة التي ستنقلنا إلى ضفاف آمنة بعد اجتياز مياه الأزمات الصاخبة.

إنّ اتفاق التمويل الأوروبي والهيكليّة التي وُضعت في إطاره الأسبوع الفائت، تشكّل خطوة أساسيّة لاستعادة ثقة الأسواق الماليّة، والسماح للماليّة العامة بالعمل في جوّ هادئ لتركيز خريطة طريق متوسطة الأجل، تعيد المديونيّة إلى نسب مقبولة، وتطلق عجلة الاستثمار، وتُحيي النموّ، وهو مفتاح الرفاهيّة، ومكافحة البطالة والعيش الكريم.

إننا في لبنان نعاني أيضاً عجزاً في موازنة الدولة، ونشكو كذلك من مستويات مرتفعة من الدين العام الذي تراكم في خلال سنوات أجّلنا فيها القرارات الصعبة والورش الإصلاحيّة. لكنّ لبنان نظراً لتوفّر

مخزون من السيولة المحليّة، نجح في حصر ملكيّة هذا الدين بالمؤسسات والأفراد اللبنانيين، ما سمح بالحدّ بشكل شبه مطلق من تداعيات الأزمات الماليّة.

كذلك اتّبع لبنان سياسة نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته من الأخطار الائتمانيّة. فتشكّل ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي وتتمتّع بنسب ملاءة تفوق متطلّبات «بازل» وبسيولة حاضرة تمكّن المصارف من مساندة التدفّقات الاستثماريّة.

ولعلّ أهمّ مقاييس صلابة القطاع هي أنّه ليس فقط لا يلجأ إلى الرافعات على غرار المصارف العالميّة، ولكنّه يتمتّع بهوامش سيولة عالية في ميزانيّته، إذ إنّ ما يقارب أربعين في المئة من الودائع مكرّس للتسليفات للقطاع الخاص والثلث للتسليفات للقطاع العام، فتشكّل إذن نسبة التسليفات من الودائع أقلّ من سبعين في المئة، بينما تفوق هذه النسبة في معظم مصارف العالم اليوم المئة وخمسين في المئة. ودور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني مهمّ جداً إذ توازي التسليفات للقطاع الخاص حجم الناتج المحلي أيّ ما يقارب الأربعين مليار دولار. ولكنّ مخزون إمكانات القطاع المصرفي وقدراته التسليفيّة المتبقّية تشكّل ذخيرة وافرة لدعم المشاريع الاستثماريّة الكبيرة، وكذلك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة نجاحها بشكلٍ فاعل.

ونحن اليوم على وشك إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يضع إطاراً حديثاً، علميّاً، للتعاون مع القطاع الخاص، بطرق شفّافة منضبطة، تتّسم بأعلى معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة. ونتوقّع أن يثير هذا القانون الاهتمام من قبل مؤسسات وطنيّة وأجنبيّة تنوي الاستفادة من فُرص عديدة في مجالات الخدمات العامة ومرافق أخرى، تنوي الدولة إسناد تمويلها وإدارتها إلى شركات خاصة، لتفعيل إنتاجيّتها وتحسين نوعيّة الخدمات التي تؤدّيها للمواطنين.

نرى أنّ إمكانات التعاون بيننا متنوّعة ومتعدّدة جداً، إذ إنّ اليونان يتمتّع بثروة هائلة تكمن، لا في قيمة الأصول التي يمتلكها فحسب، بل،

> اتّبع لبنان سياسة نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته من الأخطار الائتمانيّة

وهذه هي الحال أيضاً في لبنان، بمستويات الثقافة والعلم والقدرات التي يتميّز بها شعبانا، في الداخل وفي بلاد الانتشار الواسعة، وهي مستويات تضمن الإنتاجيّة العالية وتُفرز القيم المضافة.

إنّ لبلدينا دوراً أساسياً في المحافظة على الحضارة حول حوض هذا البحر الذي طاف فيه أسلافنا منذ آلاف السنين، منتقّلين من ربوع البيراوس إلى شواطئ صور ذهاباً وإياباً حاملين إلى العالم روح التواصل الإنساني والتجارة والثقافة والعلوم.

إنّ لبلدينا دوراً أساسياً في المحافظة على الحضارة حول حوض هذا البحر الذي طاف فيه أسلافنا منذ آلاف السنين

لا شكّ في أننا نمرّ اليوم بصعوبات جسيمة إذ تعاني شعوبنا، وبالأخصّ شعب اليونان الصديق، تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة في معيشته اليوميّة، وفي ممتلكاته، وفي أثمن ما لديه أيّ أسرته ومستقبل أولاده. لكنني واثق أنّه سيخرج منها منتصراً، وأنّ هذه الحقبة وخصوصاً بعد ما تمّ التوصّل إلى اتفاق سيسمح بإعادة إطلاق عجلة الاقتصاد، وتنفيذ مشاريع إنمائيّة، وخلق فرص عمل جديدة، ستضع اليونان من جديد على طريق النموّ والتنمية المستدامة. وسترد هذه الحقبة في اتساع تاريخ الكون كنقطة في بحر عطاء اليونان للإنسانيّة.

فخامة الرئيس،
أيّها السيّدات والسادة،

تدفّقت من نبع الإغريق أساطير أولمبوس ومبادئ الجبر وعلم الهندسة وأساس الفكر الفلسفي وقواعد التراجيديا ومَن أعطى العالم Zeus وApollon وAthena وAphrodite وأوقليدوس وبيتاغوراس وسقراط وأفلاطون وSophocle وEuripide ومَن دخل من خلالهم إلى دنيا الخلود هو أعظم من أن تهزّه نسب الدين أو مستويات التصنيف الائتماني، بعظمة تاريخه وحكمة قادته، وبحيويّة شعبه وذكائه.

عاش لبنان،
عاشت اليونان.

جائزة البطريرك ألكسي الثاني

موسكو: روسيا ـ ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣

البطريرك كيريل بطريرك موسكو وكل الروسيا يمنح فخامة الرئيس جائزة «المؤسسة الدولية لوحدة الشعوب الأرثوذكسية» في حفل حاشد أقيم في كنيسة السيّد المسيح المخلّص في موسكو. لقد «وجدت المؤسسة في شخصه المميّز شريكاً همّه وحدة الشعوب».

جائزة البطريرك ألكسي الثاني

موسكو، روسيا ـ ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣

قداسة البطريرك،

حضرة رئيس المؤسسة الدوليّة لوحدة الأمم المسيحيّة الأرثوذكسيّة،
غبطة البطريرك إيليا الثاني بطريرك جورجيا،
حضرة السيّد فلاديمير ياكونين رئيس شركة الخطوط الحديدية الروسية،

السيّدات والسادة،

في مثل هذا الصرح المقدّس، تبدو جليّةً عظمة الأمم، وقوّة الروح التي تحتضنها.
ذلك أن لا عظمة فعليّة من دون قيم، وهي قيم صقلت الكيان الروسي منذ أقدم العصور، وأغنت تراثه الوطني وطبعت صفحات مجده.
أشكركم قداسة البطريرك كيريل، بطريرك موسكو وكل الروسيا ورئيس مجلس أمناء الصندوق الدولي لوحدة الأمم الأرثوذكسيّة، على تخصيصي بهذه الجائزة القيّمة، وأشكر كذلك البروفسور، رئيس هذا الصندوق، مستذكراً روح قداسة البطريرك الراحل الكبير، مؤسّس الصندوق، بعبارات التقدير والمحبة.
وإذ أعبّر لكم عن سعادتي واعتزازي بنيلها من قبل قداستكم، فهي ستزيدني تصميماً وعزماً، في سعيي لتعزيز نهج الحوار والتوافق والاعتدال، والعمل على إعادة البريق إلى رسالة الحريّة والعيش المشترك

> كنت دعوت من على منبر الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، إلى جعل لبنان مركزاً دوليّاً من مراكز الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات

التي يتميّز بها لبنان. وكنت تكريساً لذلك، دعوت من على منبر الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، إلى جعل لبنان مركزاً دوليّاً من مراكز الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات.

لقد تسنّى لي القيام بزيارة رسميّة لليونان في الشهر الأخير من العام المنصرم؛ وها هو العام الجاري ينفتح على زيارة، هي الثانية لبلادكم العظيمة المطبوعة في جوهرها بالتراث والروحانيّة الأرثوذكسيّة، لأجد نفسي موضع تكريم من قبل قداستكم.

وإذا ما كان مثل هذه الأنشطة يساهم بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين دولنا وشعوبنا على قاعدة المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، فإنّه يساهم كذلك بترسيخ مثل هذه العلاقات بين مؤسساتنا الدينيّة والاجتماعيّة والتربويّة، وهيئات مجتمعنا المدني على قاعدة التضامن والتكامل والإخاء.

وإذا كنتم تسعون لوحدة الأمم الأرثوذكسيّة على مقاصد الخير، فما هذا السعي، بطبيعة الحال، إلّا خطوة على طريق توحيد مختلف الأمم على قاعدة الإيمان بمبادئ ومثل سامية، والسعي المشترك لتحقيق السلام والعدالة والكرامة الإنسانيّة، في وقت ما زالت آفات الظلم والعوز والمرض والحروب ومخاطرها تهدّد البشرية جمعاء.

وليس صدفةً في هذا السياق أن تكونوا منحتم هذه الجائزة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لما يقوم به من جهد لتغليب ثقافة السلام المبنيّ على العدالة وللدفاع عن قضيّة فلسطين المحقّة.

وأن تكون هذه الجائزة قد مُنحت كذلك للدكتور بطرس بطرس غالي، تأكيداً من قبلكم على التلاقي بين الأهداف التي تسعى إليها كنيستكم ومؤسّستكم والأهداف السامية للأمم المتحدة ومقاصدها في مجال خدمة حقوق الإنسان وقضايا التعاون الدولي والأمن والسلم الدوليَّين.

تتابعون قداسة البطريرك باهتمام مجرى التحوّلات الجارية في العالم العربي وطبيعتها لتحديد مدى تأثيرها على حياة الشعوب وكرامة مختلف مكوّناتها وهنائها، وانعكاسها على مستقبل العلاقات بين الدول، والحوار الواجب بين الحضارات والديانات.

يأمل لبنان من جهته في أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى تحقيق ما تتمنّاه شعوب المنطقة لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة حقّة تحافظ

يأمل لبنان من جهته في أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى تحقيق ما تتمنّاه شعوب المنطقة لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة حقّة تحافظ على الحريّات الأساسيّة

على الحريّات الأساسيّة، ومنها حريّة الرأي والمعتقد؛ وعلى حقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة؛ وتسمح بمشاركة جميع المكوّنات الحضاريّة لمجتمعاتها في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام بصورة متكافئة وعادلة.

كذلك يأمل بشكل خاص في أن يعي العالم بأجمعه بأن لا استقرار ولا سلام فعليّاً في الشرق الأوسط من دون عدالة اجتماعيّة في الداخل، ومن دون حلّ عادل وشامل لقضيّة فلسطين ولكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام.

لا استقرار ولا سلام فعليّاً في الشرق الأوسط من دون عدالة اجتماعيّة في الداخل، ومن دون حلّ عادل وشامل لقضيّة فلسطين ولكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي

قداسة البطريرك،

لا يسعني في هذا الصرح، إلّا أن أستذكر روح غبطة البطريرك الراحل إغناطيوس الرابع هزيم، الذي أسّس جامعة البلمند المرموقة، وغمر كنيسته ومحيطه بكبير محبّته وعلمه ونوره. وإذ تنطلق الكنيسة

الأرثوذكسيّة الأنطاكية بقيادة بطريركها الجديد والقدير يوحنا العاشر اليازجي، فإنّي على يقين أنّ الطائفة الأرثوذكسيّة اللبنانيّة الكريمة، التي تشكّل مكوّناً جوهريّاً من مكوّنات لبنان والعروبة، سوف تستمرّ في عطاءاتها ومساهماتها إلى جانب مختلف مكوّنات العائلة اللبنانيّة، في إعلاء شأن الوطن، وتعزيز الفكر النهضوي المستنير، من ضمن الحاجة إلى التوفيق بين مستلزمات الحداثة وجوهر قيمنا المشرقيّة، ومن ضمن ما هي رسالة لبنان وفلسفة كيانه المرتكز إلى الميثاقيّة والديموقراطيّة والحريّة ونهج الاعتدال والحوار.

أشكركم مجدداً قداسة البطريرك على الجائزة التي تكرّمتم بمنحها لي، وعلى مكوّنها المالي الذي يسرّني تقديمه كهبة، وبصورة مناصفة، إلى ميتم للفتيات وميتم للفتيان، التابعين كلاهما لبطريركية موسكو.

عشتم
عاشت الصداقة الروسيّة اللبنانيّة
وكلّ عام وأنتم بخير.

رسالة لبنان وفلسفة كيانه المرتكز إلى الميثاقيّة والديموقراطيّة والحريّة ونهج الاعتدال والحوار

مع حاكم محافظة أبيدجان السيد بوغري روبرت مامبي
Beugré Robert Mambe
أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

«في هذه الدار العريقة، اعتزازي مضاعف: للاستقبال الحار الذي حظيت به وهو عربون تقدير للبنان المرتبط بأبيدجان بعلاقات صداقة وثيقة، وللمكانة التي يحفظها سعادة الحاكم لأبناء الجالية اللبنانية في عاصمتكم الرائعة.
أُحيّي جهود سعادة الحاكم وجميع معاونيه الذين يعملون بالتزام، من أجل إبقاء لبنان قيمة غالية تحت سماء أبيدجان، فيبقى تلاقي إشعاع بلدينا من أروع أفعال التضامن المشترك.
مع شكري لتسلّم مفتاح عاصمتكم، وأطيب تمنياتي بدوام العيش الهانئ والمزدهر لشعبكم الصديق».

كلمة في السجلّ الذهبي

مع حاكم محافظة أبيدجان السيد بوغري روبرت مامبي Beugré Robert Mambe

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

حضرة حاكم الولاية،
أيها الأصدقاء الأعزاء،

إنه شرف كبير لي أن أكون في هذا الصرح العظيم وأن أستلم مفاتيح مدينة أبيدجان العاصمة الاقتصادية للكوت ديفوار التي اشتهرت «كلؤلؤة البحيران» و«لؤلؤة الأنوار». هي المدينة التي يتشرف لبنان وشعبه بالارتباط بها من خلال علاقات استثنائية جدًا.

يسعدني أن ألقاكم اليوم في إطار هذه الزيارة الرسمية المرتكزة إلى سبل وطرائق توسيع التعاون القائم بيننا وتعميقه على قاعدة الصداقة والاحترام المتبادل.

من خلال زيارة مدينتكم الجميلة العابقة برائحة التاريخ وأريج الثقافة والمفعمة بالحياة، لا يسع المرء إلّا التنبه لحجم الجهود المبذولة من أجل بنائها وتحويلها إلى مدينة مضياف أكثر مما هي أصلاً وتعزيز سمعتها.

ليس من المفاجئ بالتالي أنها تحولت سريعًا وبجدارة إلى مدينة عالمية مزدهرة وإلى مقر إقليمي لأكبر المؤسسات الدولية وإلى رمز للعيش المشترك.

وما تلك الكنائس المتآخية مع المساجد والتنوع الثقافي الغني في هذه البلاد إلّا خير شاهد على تعلّق أبناء الكوت ديفوار بالقيم الأخلاقية والروحية والحرية وفضائل التسامح والاعتدال ناهيك عن تأكيدهم على أهمية البعد المقدس للحياة الإنسانية.

في حين أننا نسعى إلى تطبيق اللامركزية في لبنان، من الملائم النظر إلى درجة اللامركزية واللاحصرية التي نجحتم في تطبيقها في بلدكم الكبير والجميل.

انطلاقًا من التزام بلدينا الوثيق بالتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، تدعو الحاجة كذلك إلى تعزيز التعاون بين مدننا المختلفة على

> «ازرعوا الحب حيث تجدون الكراهية، والغفران حيث الأذية، والوحدة حيث الخلاف، والحقيقة حيث الخطيئة...»

المستوى الثنائي وفي إطار الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيين. في هذا السياق، أستذكر تحديدًا تبادل الخبرات والتعاون على مستوى السياحة والبيئة والحفاظ على التراث والزراعة وإدارة الأراضي والتعليم والصحة، مع التنبّه إلى جميع التحديات المتبقّية.

إن شعاركم: «ازرعوا الحب حيث تجدون الكراهية، والغفران حيث الأذية، والوحدة حيث الخلاف، والحقيقة حيث الخطيئة...» هو تعبير عن الروح التي تنبض فيكم في سعيكم إلى التقدم والرفاه الاجتماعي والروحي والمصالحة والسلام. وسنبقى حاضرين دومًا إلى جانبكم انطلاقًا من التضامن الأخوي من أجل تحقيق هذه المثل السامية.

كما أن الجالية اللبنانية المهمة والقديمة في الكوت ديفوار مندمجة في هذا البلد الجميل ومتشبّثة به بعد أن احتضنها لعقود طويلة مضت ونجد بالتالي اللبنانيين تالياً، حاضرين بقوة في أبيدجان في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هم دائماً مدعوون إلى الاضطلاع بدور أساسي في ديناميكية التعاون بين بلدينا وشعبينا.

انطلاقًا من الصداقة المتينة والعلاقات التاريخية التي تجمع بيننا، يسرّني حضرة الحاكم أن أخصّكم بخالص الشكر متمنيًا لكم النجاح الكامل في إنجاز مهمتكم النبيلة خدمة للمواطنين وللمصلحة العامة.

عاشت الكوت ديفوار، عاش لبنان.

في منتدى رجال الأعمال اللبناني الإيفواري

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

منتدى رجال الأعمال اللبناني – الإيفواري بحضور الوفد اللبناني الوزاري ونظرائهم الإيفواريين، وعدد من رجال الأعمال اللبنانيين والإيفواريين، وممثّلين عن غرفة التجارة والصناعة اللبنانية في كوت ديفوار وغرفة التجارة والصناعة الإيفوارية. حيث يعمل أفراد الجالية اللبنانية في شتى المجالات التجارية والصناعية والتربوية والاجتماعية، وقد بلغ عددهم نحو ١٠٠ ألف مغترب.

FORUM ECONOMIQUE DU
IVOIRO-LIBAN
Sous la présence effective de Son Exc
SLEIMANE, Président de la Républiq
d'Etat, Ministère des Affaires Etrangèr
le Forum Economique du Secteur Priv
Date : Jeudi 14 mars 2013
Lieu : Salle des Fêtes du Sofite
Infoline : 20 31 14 00 / Fax : 20 31 14 0
CEPICI, LE GUICHET UNIQUE DE L'INVESTISS

في منتدى رجال الأعمال اللبناني الإيفواري

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٤ آذار ٢٠١٣

أصحاب المعالي والسعادة،
أيّها السيّدات والسادة،

يتخبّط العالم اليوم في عاصفة اقتصاديّة وماليّة ونقديّة أدّت إلى انخفاض ملموس في النموّ وارتفاع مأساوي في البطالة مما يهدّد بشكلٍ مباشر لقمة العيش بكرامة وديناميّة الاقتصاد والاستثمارات وما توفّرها بدورها من وظائف وفرص عمل.

أما القارّة الإفريقيّة، فيبدو لحسن الحظ أنها بمنأى عن تلك العاصفة، إذ حافظت الاقتصادات فيها على نسب نموّ مرتفعة ويجري فيها عدد من التحوّلات الهيكليّة الإيجابيّة التي توحي بأنّ هذا المسار التنمويّ النشيط سيتابع في المستقبل المنظور.

طروحات جديدة برزت أيضاً منها ما يخصّ تكثيف العلاقات الاقتصاديّة مع دول الـ BRICS ومنها ما يخصّ الاستثمارات الإفريقيّة في إفريقيا وهي كفيلة بترسيخ المصالح المشتركة في إطار بيئة مألوفة وفلسفة عمل واحدة.

وعلى هذه الطروحات إحداث آليّات فعّالة لكي تصبح نافذة، ومنها استغلال روابط الجالية اللبنانيّة الموجودة بعدد كبير في بلاد إفريقيا. بالفعل، فللمواطنين الأفارقة من أصل لبناني كما للبنانيين الذين يمثّلون شقّاً مهمّاً من الفعاليات، العمل على خلق التواصل، وهم الجسور التي يعبر عليها الاستثمار وتتلاقى الأفكار والمبادرات. هم عنصر التخصيب المثالي ومنبع للقيم المضافة.

فللمواطنين الأفارقة من أصل لبناني كما للبنانيين الذين يمثّلون شقّاً مهمّاً من الفعاليات، العمل على خلق التواصل، وهم الجسور التي يعبر عليها الاستثمار وتتلاقى الأفكار والمبادرات. هم عنصر التخصيب المثالي ومنبع للقيم المضافة

غير أن هذا الزخم لن يحقق نجاحه الكامل بدون المشاركة الوثيقة لمجتمع الأعمال الإفريقي، وبصورة خاصة الإيفواري، الذي تغذّي حيويته ودرايته التطور الاقتصادي في هذا البلد؛ وقد تمكّن هذا المجتمع من خلق مناخ من الثقة والتفاؤل الضامنَين لاستدامة التنمية فيه.

لقد مرّ لبنان كما تعلمون، بأكثر من عقد ونصف من الاضطرابات الأمنيّة المؤلمة ووقع ضحيّة الاقتتال والحروب وتضارب المصالح الإقليميّة والدوليّة، ما كاد يكلّف البلاد أسسها وجوهر الكيان. إلاّ أنّ المؤسسات اللبنانيّة الخاصة، وبعض المجموعات الصلبة في هيكل الدولة، ثابرت في جهدها لتأمين استمراريّة الوطن وركائز التطوّر فيه.

وإذ لا نزال اليوم نعاني من صعوبات آنيّة في عدد من القطاعات تعود إلى الجوّ الإقليمي المضطرب وإلى التجاذبات السياسيّة الناتجة طبيعيّاً عن قرب الاستحقاقات الدستوريّة، فقد أظهر الاقتصاد اللبناني قوة قدرته على التأقلم، ما سمح له بالعودة إلى مستويات نموّ مرتفعة ما إن انتهت الأزمات.

أظهر الاقتصاد اللبناني قوة قدرته على التأقلم، ما سمح له بالعودة إلى مستويات نموّ مرتفعة ما إن انتهت الأزمات

وهذه المرونة التي رافقت الهجرة اللبنانيّة إلى إفريقيا وسرّعت انخراطها التام في المجتمعات الوطنية، شكّلت سرّ النجاح إذ قام العديد من المهاجرين، خلال القرن ونيّف الماضي، بإطلاق المبادرات وإنشاء المشاريع الناجحة في مجالات شتّى وأصبح الكثيرون منهم مواطنين، أسّسوا عائلات وتزاوجوا وأنجبوا في ما أصبح وطنهم الثاني الكوت ديفوار.

إنّ لبنانيي المهجر يشكّلون عنصراً أساسيّاً مباشراً في ثروة البلاد الاقتصاديّة. غير أنهم يجسّدون أيضاً عنصراً غير مباشر لما تختزنه الهجرة من طاقات هائلة وقدرات وكفاءات وعلاقات، تكوّن مجتمعة مساحة إمكانات فريدة من نوعها كفيلة بالنهوض بالاقتصاد اللبناني إلى آفاق واسعة، كما فعلوا في البلدان التي احتضنتهم.

ولاستقطاب هذه الإمكانات يجب على الدولة اللبنانيّة القيام ببناء إطار ملائم لها يوحي بالثقة ويخلق مناخاً محفّزاً.

لا بدّ إذاً من القيام بمسح شامل للاقتصاد اللبناني يبرز نقاط القوى فيه، ويظهر مكامن ضعفه، ووضع رؤية متكاملة على ضوء نتائج هذا المسح، تبدأ بالورش الإصلاحيّة الصعبة التي أجّلنا منذ سنوات البتّ بشأنها، والتي تراكمت حتى كادت تشلّ العمل التشريعي.

كما وأنّ لبنان قد اتّبع سياسة نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته بالكامل ضد الأخطار الائتمانيّة. فتشكّل ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي وتتمتّع بنسب ملاءة تفوق متطلّبات بازل وبسيولة حاضرة تمكّن المصارف من مساندة التدفّقات الاستثماريّة.

ولعلّ أهمّ مقاييس صلابة القطاع إضافة إلى عدم لجوئه إلى الرافعات على غرار المصارف العالميّة، تمتّعه بهوامش سيولة عالية في ميزانيّته، إذ إنّ ما يقارب أربعين بالمئة من الودائع مكرّس للتسليفات للقطاع الخاص والثلث للتسليفات للقطاع العام، فتشكّل إذن نسبة التسليفات من الودائع أقلّ من سبعين في المئة، بينما تفوق هذه النسبة في معظم مصارف العالم اليوم المئة وخمسين بالمئة. ودور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني مهمّ جداً، إذ توازي التسليفات للقطاع الخاص حجم الناتج المحلي أيّ ما يقارب الأربعين مليار دولار. ولكنّ مخزون إمكانيّات القطاع المصرفي وقدراته التسليفيّة المتبقّية تشكّل ذخيرة وافرة لدعم المشاريع الاستثماريّة الكبيرة، كما وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة نجاحها بشكلٍ فعّال إن كان في لبنان أو خارجه.

وللبنان خصائص تميّزه عن سائر الدول وتشكّل عنصراً محوريّاً في استقراره المالي. وعلى سبيل المثال نجاح القطاع الخاص، نظراً لتوافر مخزون من السيولة المحليّة، في حصر ملكيّة الدين العام بالمؤسسات والأفراد اللبنانيين، مما سمح بالحدّ، بشكلٍ شبه مطلق، من تداعيات الأزمات الماليّة.

ونحن اليوم على وشك إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يضع إطاراً حديثاً، علميّاً، للتعاون مع القطاع الخاص، بطرق شفّافة منضبطة، تتّسم بأعلى معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة. ونتوقّع أن يثير هذا القانون الاهتمام من قبل مؤسسات وطنيّة وأجنبيّة وأنا أدعوكم إلى تتبّع التطورات عن كثب في هذا الملف الذي سيفتح مجالاً واعداً.

وهناك مبادرات أخرى، كقانون اللامركزية الادارية الذي سيُطرح

> لبنان اتّبع سياسة نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته بالكامل ضد الأخطار الائتمانيّة

قريباً أمام مجلس الوزراء وإطلاق استدراج العروض المتعلقة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي وربما النفط. وسوف يدفع استثمار هذه الثروة باتجاه نهضة اقتصادية قوية.

يمكن للتعاون بين رجال الأعمال الإيفواريين واللبنانيين أن يتخطى أيضاً لبنان ليعزّز ويوسّع مجالات النفاذ إلى الأسواق العربية، ويُكلّل بنتائج مثمرة، يعزّزها إلمام عميق بالخصوصيات المحلية بفضل اللبنانيين وفاعلية رجال الأعمال الإيفواريين.

نرى أنّ إمكانيّات التعاون بين لبنان والكوت ديفوار متعدّدة الأبعاد وأنّ لمجتمع الأعمال الإيفواري كما للجالية اللبنانيّة دوراً أساسياً في هذا التعاون نظراً للقدرات التي تجسّدها.

إنّ لهذه الزيارة أبعاداً مهمّة ومتعدّدة. في طليعتها تعزيز التعاون مع الكوت ديفوار بما فيه مصلحة البلدين المشتركة وبالأخصّ كلّ ما يؤدّي إلى تفعيل التبادل التجاري والثقافي والسياحي والزراعي، والصحة العامة والتعليم العالي والبحوث العلمية وكذلك مشروع الاتفاقية حول النقل الجوي. وسنوقّع عدداً من الاتفاقيّات لوضع الأسس والإعداد لسلسلة أخرى تهدف إلى ترسيخ العلاقات وتطويرها. وسنعمد إلى تفعيل اتفاقيات تمّ إقرارها عام ٢٠٠٩ بين وزارتي الخارجية في بلدينا.

ومن أهداف زيارتنا أيضاً لقاء الجالية اللبنانيّة والإيفواريين من أصل لبناني بهدف توسيع باب التواصل الدائم الذي من شأنه تثمير الروابط مع الوطن الأمّ وخلق قنوات عمليّة لتكثيف مشاركة المؤسسات والأفراد في النشاط الاقتصادي اللبناني.

وما جعل ذلك ممكناً اليوم هو نجاح اللبنانيين وتوافر الطاقات لديهم، وهو نجاح ما كان ليتحقّق لولا استقبال الكوت ديفوار لهم بحفاوة وترحاب خلال العقود الماضية، كما ما كان ليتحقّق لولا قدرة اللبناني على الانخراط بمحيطه والتجانس معه وتبنّي ثقافته وعاداته واحترام تقاليده لدرجة صهرها في هويّته.

أتمنى التوفيق لكم وأرجو أن يؤدّي هذا المنتدى إلى نسج شبكة واسعة من المصالح والتبادل والتآلف بين الكوت ديفوار ولبنان.

لقاء الجالية اللبنانيّة والإيفواريين من أصل لبناني بهدف توسيع باب التواصل الدائم الذي من شأنه تثمير الروابط مع الوطن الأمّ وخلق قنوات عمليّة لتكثيف مشاركة المؤسسات والأفراد في النشاط الاقتصادي اللبناني

احتفالية الدستور الجديد للجمهورية التونسية

تونس العاصمة: تونس
٧ شباط ٢٠١٤

تونس تحتفل بدستورها الجديد ورئيس جمهورية لبنان يُشارك

احتفالية الدستور الجديد للجمهورية التونسية

تونس العاصمة: تونس – ٧ شباط ٢٠١٤

في هذه المناسبة التاريخية المحفّزة، والمنفتحة على آفاق التقدم والسلام، يطيب لي أن أتقدّم من تونس العزيزة، دولةً وشعباً، بأصدق التهاني، وقد اجتازت مرحلتها الانتقالية بخطى ثابتة، نحو تجديد مفهومي المواطنة والديموقراطية، متمنياً لها الخير والازدهار والاستقرار، في كنف دستور ضامن للحريات والحقوق، يساهم بانتظام الحياة السياسية في البلاد.

لقد حملتني قراءة دستوركم الجديد إلى بضع خلاصات، أودّ أن أتشاركها معكم كالآتي:

أولاً: لقد تمكّنت تونس، في سنوات قليلة، من إنجاز العملية الانتقالية. واللافت أن هذا المسار، قد تميّز فعلاً باعتماد معايير ديموقراطية، حصّنت العملية برمتها. فالدستور الجديد، هو ثمرة مجلس وطني تأسيسي، انتُخب بإشراف هيئة مستقلة للانتخابات، وعلى أساس قانون انتخاب اعتمد النظام النسبي، وقد سمح بتظهير تنوّع مكوّنات المجتمع التونسي، واعتمد كذلك سلّة من الإصلاحات. ولا شكّ في أنّ ما تقدّم، ساهم في إضفاء درجة عالية من الصدقية على المسار الانتقالي.

ثانياً: لقد عبّر كثيرون، قبل الدستور الجديد وفي معرض مناقشته، عن مخاوف من تراجع «مكتسبات» عدة، بعضها جزء من تاريخ تونس الحضاري، وبعضها الآخر، جزء من انتظارات التونسيين والتونسيات. وقد جاء دستور ٢٠١٤، ليرسل إشارات الطمأنة والضمان، من خلال تضمينه الأمور الآتية مجتمعةً:

> الدستور الجديد، هو ثمرة مجلس وطني تأسيسي، انتُخب بإشراف هيئة مستقلة للانتخابات، وعلى أساس قانون انتخاب اعتمد النظام النسبي، وقد سمح بتظهير تنوّع مكوّنات المجتمع التونسي

١. رعاية الدولة وضمانها للحريات والحقوق، معدّداً هذه وتلك. هكذا، مثلاً، جاء في الفصل ٦ أن «الدولة راعية للدين، راعية لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي».

٢. إصرار الدستور، في معرض نصّه على أن القانون يقرّر «الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها»، على أن هذه الضوابط يجب أن تتم «بما لا ينال من جوهرها» أي جوهر الحقوق والحريات. وفي ذلك ضمانة عليا، في النص الدستوري، وهي ترتبط بالجوهر، الذي لا يجوز أن يُسقطه أي تشريع تحت عنوان الضبط والتنظيم.

٣. ولأن تونس كانت رائدة في تكريس حقوق المرأة – الإنسان، وتحديداً في تشريع الأحوال الشخصية الصادر في العام ١٩٥٦، فقد ألقى الدستور الجديد على الدولة أن «تضمن حقوق المرأة وتدعم مكاسبها». وكأن الدستور الجديد، يرفع تلك المكتسبات إلى مصاف الحماية الدستورية، حفاظاً على ريادة تونس في المجال الجندري، ودرءاً لمخاوف التراجع، في التشريع والممارسة، عن مكتسبات المرأة التونسية.

> التجربة اللبنانية تقودنا إلى التنبّه إلى وجوب المحافظة على هذه المحكمة. فلا يجوز الضغط عليها أو تقييدها أو تسييسها أو تعطيل اجتماعاتها

ثالثاً: وبالترابط مع ما تقدّم، فإن ما نصّ عليه الدستور الجديد، لجهة إنشاء محكمة دستورية، يشكّل واحدة من الضمانات الأبرز، في البناء الدستوري الجديد. هذه المحكمة العليا تضبط انسجام التشريع مع الأحكام الدستورية التي تعلوها، تحت طائلة إبطال هذا التشريع إذا ما خالفها. وبذلك، يُحصَّن الدستور الجديد ليكون المرجع الأعلى في حركة التشريع، فلا تأخذ القوانين بيد، ما أعطاه الدستور بيد. والتجربة اللبنانية تقودنا إلى التنبّه إلى وجوب المحافظة على هذه المحكمة. فلا يجوز الضغط عليها أو تقييدها أو تسييسها أو تعطيل اجتماعاتها.

رابعاً: وإلى جانب الحريات والحقوق، كما وبعض الأحكام ذات الطابع التنظيمي، فقد أحسن الدستور الجديد فتح أبواب جديدة، تستشرف مستقبل تونس وتحاكيه، فجاء يقول، مثلاً، بوجوب أن «تلتزم الدولة دعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة».

هذه الدساتير الجديدة يجب أن تخفّف من غلو التعصّب والتطرّف، ويجب أن تكرّس ديموقراطيات أكثر إنسانيّة تُشرِك كافة مكونات الدول في إدارة الشأن العام

فخامة الرئيس،
أيها الحفل الكريم،

وحدة الدولة، كما وحدة الأحكام الدستورية، تحتاج إلى آليات ونُظُم ومسالك. لكنها تحتاج بصورة أولى إلى مواطنين. وها هي تونس المواطَنة، تدخل إلى عالم الديموقراطية غير المستوردة. ديموقراطية الخيارات التي تشبه انتظارات الناس وآمالهم، بحاجة إلى قادة ومسؤولين على قدر آمال الناس يترجمون ما ورد في الدستور، كل يوم، من أجل أيام أفضل.

وإذ يقرّ المجلس الوطني التأسيسي دستوراً جديداً لتونس، فهو يضع في جوهره خطاً بيانياً يمكن أن يسترشد به العديد من الدول والشعوب المتلمّسة لخياراتها السياسية الفضلى، في زمن التحولات بحثاً عن

الديموقراطية الحقّة والحرية والعدالة. هذه الدساتير الجديدة يجب أن تخفّف من غلو التعصّب والتطرّف، ويجب أن تكرّس ديموقراطيات أكثر إنسانيّة تُشرِك كافة مكونات الدول في إدارة الشأن العام، ديموقراطيات تأخذ في الاعتبار التنوع والتعددية التي تنمو بسرعة مع انتشار العولمة الناتجة عن التطور العلمي المطّرد.

ومثل هذه الديموقراطيات لا يمكن أن تحقّق كامل مقاصدها من دون الارتضاء بنتائجها ومفاعيلها، خصوصاً على صعيد التداول الدوري للسلطة، ومن دون احترام قرارات هيئاتها الناظمة، بعيداً عن أساليب العرقلة والتعطيل.

تحيّة وتهنئة من القلب لتونس، التي نرتبط معها باعتزاز، بوشائج قومية وحضارية متجذّرة في التاريخ، وتحية لشعبها الشقيق، وإلى مزيد من مواعيد الخير والتقدم والوفاق.

الفصل الرابع: جناح لبنان في العالم

أ. القسم الأول: أفريقيا

ب. القسم الثاني: أوروبا

ج. القسم الثالث: أستراليا

د. القسم الرابع: أميركا

الفصل الرابع: جناح لبنان في العالم

أ. القسم الأول: أفريقيا

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في السنغال
- لقاء أبناء الجالية في شاطئ العاج
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في غانا
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في أبوجا
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في لاغوس

أ – القسم الأول

أفريقيا

مع أبناء الجالية اللبنانية
في السنغال
داكار: السنغال – ١٣ آذار ٢٠١٣

مع أبناء الجالية اللبنانية في السنغال

داكار: السنغال – ١٣ آذار ٢٠١٣

إن هذه اللحظة التي أخاطبكم فيها هي لحظة تاريخية تمّ فيها انتخاب البابا فرنسوا الأول. مبروك للعالم وللكنيسة الكاثوليكية والأرجنتين التي تضمّ شريحة من اللبنانيين. البابا المنتخب هو بابا الفقراء، ورجل التغيير وإن شاء اللّه يكون انتخابه فاتحة خير.

إن العبرة من الحدث المبارك، أن لقائي معكم صودف لحظة إعلان الانتخاب. البابا السابق زار لبنان ورأى اللبنانيين حوله. استقال طوعاً لأنه رأى أن صحته لا تسمح له القيام بواجبه كما يجب. البابا الحالي لم يكن متوقعاً، وهذا دليل على أن انتخابه تمّ بناء للدور الذي يمكن أن يلعبه.

اللقاء معكم أيضاً هو تاريخي. بعد سنوات طويلة يقوم رئيس لبناني بزيارة للسنغال. سعيت منذ انتخابي للقيام بهذه الزيارة لإفريقيا. زيارة لأعزاء غادروا الوطن، منذ ١٣٠ سنة. برغم التغيير الذي طاول العالم وتغيّر الأحوال في إفريقيا والسنغال، صمد اللبناني واعتبر نفسه من أهل البيت وليس مستثمراً، يستغل المواطن الأصلي. لذلك أصبحتم حاجة وليس عبئاً على المواطنين السنغاليين. أعرف كم أن الاغتراب صعب وهو ليس ترفاً، والمغتربون ليسوا كلهم ميسورين، فهم يتعبون وبعضهم يُخطف ويُقتل سعياً للقمة العيش والكرامة. فتحية لكم ولأجدادكم.

جئت للاطلاع على أحوالكم وحاجاتكم. الظروف في لبنان صعبة وأنتم تتعرضون لمنافسة غير شريفة أحياناً، منافسة مرجعها سياسي ولذلك يحاربكم الأعداء الموجودون في القارة الإفريقية. لستم إرهابيين أو انتهازيين بل تحترمون قوانين الدولة وأشجعكم على الاستمرار في العمل الشريف من دون مزاحمة أبناء هذا البلد. ولكم كذلك حقوق على دولتكم التي عليها أن تحميكم في وقت الأزمات.

في الآونة الأخيرة بذلنا جهوداً عندما حصلت أعمال خطف في إفريقيا، تدخّلنا وأجرينا اتصالات بالجهات المحلية والدولية وأرسلنا بعثات والمطلوب أكثر من ذلك.

إن الزيارة هي لتأسيس علاقات جيدة مع السنغال تليق بما هو قائم بين السنغاليين واللبنانيين والسنغاليين من أصل لبناني.

> اللقاء معكم تاريخي. بعد سنوات طويلة يقوم رئيس لبناني بزيارة للسنغال. سعيت منذ انتخابي للقيام بهذه الزيارة لإفريقيا. زيارة لأعزاء غادروا الوطن، منذ ١٣٠ سنة

جئت لتوقيع اتفاقات جديدة، ولنجدد القديمة. جئنا لنضاعف الزيارات التبادلية من قبل المجتمع المدني والمسؤولين السياسيين، وتطرّقنا للعمل على زيادة رحلات شركة طيران الشرق الأوسط إلى السنغال وتخفيف الرسوم على الركاب، وسنزيد النشاطات الثقافية من خلال دورات في مجال التعليم والصحة وغيرها.

كما طمأنا الحكومة السنغالية على حسن معاملة ورعاية السنغاليين الموجودين في لبنان. فعلى كل مواطن أن يحترم كل ضيف سنغالي. فاللبنانيون هنا محترمون، لذلك علينا احترام السنغاليين منذ لحظة وصولهم إلى المطار وفي أماكن عملهم. فممنوع إهانة أي مواطن.

جئت إلى السنغال لأطّلع على أوضاعكم وأشارككم القلق على الوطن الأم. فأنا أدرك قلقكم على ما يحصل حول لبنان والحوادث الطائفية التي تحصل في الدول العربية. أعداء الأمة لا يريدون ديموقراطية صحيحة، لذلك يبذلون جهودهم لتتحول الديموقراطية إلى عنف. من هنا محاولة إفساد المجتمعات ودفعها إلى عدم الاعتراف ببعضها.

يجب ألّا يدفع لبنان الذي دفع ثمن ديموقراطية الآخرين بعدما دفع ثمن ديموقراطيته. نتمنى تحول الدول إلى الديموقراطية وإيجاد الأنظمة المناسبة والخروج من العنف. لذلك اتخذنا في هيئة الحوار الوطني قرار الحياد عن أزمات العالم العربي وتحديداً سوريا والقيام بما يمكن للمساعدة على حل هذه الأزمة. يبقى على الأفرقاء التمسّك «بإعلان بعبدا» قولاً وفعلاً.

لبنان، يجب ألا يكون لبنان ممرّاً للأسلحة ولا قاعدة لتدريب المقاتلين لأي طرف انتموا، والحياد أمر مفيد للبنان وسوريا. الهدف هو تجاوز أزمة سوريا من دون أن تتحول إلى أزمة في لبنان. نتمنى أن يحلّ الهدوء ويتوقف العنف ويتم التوصل إلى حل سياسي بإشراف الأمم المتحدة يكون ملزماً للجميع ويلتزمون تنفيذه.

نتكلم عن الديموقراطية، ومطلب الشعوب هو الديموقراطية لأن عدم وجودها هو تماماً كالعبودية التي عاشتها إفريقيا. وقد زرنا اليوم مركز التحرر من العبودية في جزيرة غوريه. فالعبودية لم تنتهِ في العالم. هناك عبودية الجوع والفقر والحرمان وحقوق الإنسان وعدم إعطاء الشعوب حقها في إقامة دولتها، وأعني هنا فلسطين. فلا يمكن أن تستقر الأوضاع في الشرق الأوسط إذا لم تُحلّ هذه القضية. كما لا يجوز النظر بمنظارين إلى الديموقراطية في الشرق الأوسط. فهذا الموضوع بالنسبة إلينا فرصة ثمينة لتحسين ديموقراطيتنا وعدم الارتباط بأي دولة أو محور وعندما تصبح الدول ديموقراطية سياستنا تصبح لبنانية أكثر، والفرصة متاحة لنا.

أعداء الأمة لا يريدون ديموقراطية صحيحة، لذلك يبذلون جهودهم لتتحول الديموقراطية إلى عنف. من هنا محاولة إفساد المجتمعات ودفعها إلى عدم الاعتراف ببعضها

> هناك صراع في العالم بين الانفتاح والاعتدال وبين التطرف والانعزال، والغلبة ستكون للانفتاح

إن الوضع الناشئ بعد الطائف أرسى شبكة أمان ترتكز على عدم وجود مطلب سياسياً لأي طرف. الجميع ملتزمون الطائف وإن يكن هناك ثغرات، يمكن أن تُحلّ بالتوافق بين أبناء الوطن. المهم هو تحصين شبكة الأمان واتفاق الطائف بوضع ما يلزم من قوانين وإصلاح القوانين الأخرى وأهمها إصدار قانون انتخاب يعكس صيغة لبنان وينسجم مع الطائف وليس العودة إلى قوانين مذهبية. فإذا لم نستطع إيجاد قانون ينسجم مع الطائف فأنا أتمنى أن لا ينتخب المغتربون على أساس قانون مذهبي، فعلينا على الأقل أن نسمح للمغتربين بانتخاب مرشحيهم على أساس غير طائفي. إن إلغاء الطائفية السياسية يبدأ بإيجاد نواب بلا طائفة محددة ينتخبهم المغتربون. يجب إعطاء حق الانتخاب لمن هم في عمر ١٨ سنة وأن يكون الانتخاب إلزامياً، وتعزيز حق المرأة بالمشاركة في البرلمان كما هي الحال في السنغال.

وتجاوز لبنان الأزمة المالية العالمية، بفضلكم، وبفضل النظام المصرفي ومبادرات شبابية، بقي الاقتصاد بألف خير رغم الأحداث من حولنا. نحن نأمل باستخراج النفط والغاز، ولدينا الذهب الأصفر والذهب الأبيض وهو أنتم اللبنانيون في الخارج. فعلينا أن نُحسن استخراج الذهب الأسود كي تُستعمل الثروة لتخفيض الدين العام على الناتج المحلي كي يتعلم أولادنا ويبقوا في البلاد.

وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، بدأنا منذ عام ٢٠٠٨ تطبيق الطائف بأنفسنا. إن الطائف أتاح تجاوز مطبات كبيرة. وهذا تحدٍّ لنا، والمسيرة لم تكن سهلة بل إنها تعثرت. وإذا لم نستطع الاتفاق على أي أمر، نكون مقصّرين في حق أنفسنا بالحصول على سيادتنا واستقلالنا.

هذه السياسة سمحت بإعادة حضورنا في كل المحافل الدولية وخصوصاً في مجلس الأمن. واليوم وعدنا الرئيس السنغالي بفتح سفارة للسنغال في بيروت.

شهدت الفترة الأولى بعد عام ٢٠٠٨ ازدهاراً جيداً ومناخ ألفة وتآخٍ وارتفع معدل النمو ٨٪. لكن التوترات من حولنا أدت إلى تراجعه، وكل اقتصادنا قابل للانتعاش في أي لحظة هدوء.

هناك صراع في العالم بين الانفتاح والاعتدال وبين التطرف والانعزال، والغلبة ستكون للانفتاح.

إن الطائف يلزمنا بالإنماء المتوازن وإقرار مشروع اللامركزية الادارية، الذي سنطرحه خلال أسابيع على مجلس الوزراء ونحيله إلى مجلس النواب. بالإضافة إلى قانون يتعلق بالشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وهو موجود في المجلس النيابي، وكذلك قانون استعادة الجنسية الموجود أيضاً في المجلس النيابي، وقانون

فصل النيابة عن الوزارة، ويتوجب علينا إصلاح قانون الأحزاب والجمعيات والسماح بالزواج المدني من دون أن يتعارض مع الدين. فلا ينبغي السفر إلى الخارج للزواج ومن ثم تسجيله في لبنان.

وعلينا متابعة تعزيز الجيش اللبناني وتأمين الحاجات اللازمة ليتمكن من القيام بواجبه، وقد أقرّينا قانون تسليح الجيش وأرسلناه إلى المجلس النيابي. فالجيش اللبناني هو رمز وحدة الوطن. وقد أثبت ذلك. فحارب الإرهاب وتصدّى لإسرائيل إلى جانب المقاومة وهو يقوم بحماية الحدود والتصدي للعدو الإسرائيلي، كما حصل في حادثة عديسة.

علينا إقرار استراتيجية دفاعية نستفيد فيها من قدرات المقاومة إلى أن يصبح لدى الجيش كل الوسائل اللازمة للدفاع عن الوطن. ويمنع التهديدات والخروقات اليومية والأطماع بالأرض اللبنانية وبالمياه والنفط، ويحرّر مزارع شبعا.

علينا استثمار الثروة النفطية بآليات جيدة، وعلينا تأمين الكهرباء وقد بدأنا وضع الاتفاقات مع الشركات المعنية. وعلينا متابعة بناء سدود المياه، فلدينا ثروة مائية كبيرة.

يجب أن ننتهي من خلافاتنا السياسية التي تؤخر كل المشاريع والذهاب إلى تأمين العدالة لكل المواطنين، وعلينا واجبات كبيرة ومسؤوليات وجميعنا نشعر بالتقصير. أما أنتم فأبقوا على تضامنكم وإخلاصكم للبلد الذي تعيشون فيه. ابقوا على محبتكم للبنان وأرزه. حافظوا على عروبتكم والقضية العربية وعلّموا أولادكم اللغة العربية. فالبابا يوحنا بولس الثاني دعانا إلى التكلم بالعربية. ويجب أن نعود إلى قضيتنا الرئيسية، القضية الفلسطينية.

حافظوا على هوية الانسان اللبناني، الذي وصفه الرئيس العاجي الراحل «بوانييه»: «هذا الرسول الذي أرسله اللّه إلينا». والبابا الراحل يوحنا بولس الثاني قال إن لبنان رسالة، والبابا بينيدكتوس السادس عشر قال للبنانيين عند زيارته لبلدنا وبعدما شاهد الجموع المحتشدة لاستقباله من كل الطوائف «اعملوا كل ما يزيد من وحدتكم ولا تعملوا أي أمر يخفّف منها».

أشكر الرئيس السنغالي على حسن استقباله، وتقديره للبنان ولرئيسه، وقد أكد لنا أن السنغاليين يحترمون اللبنانيين على كل المستويات، وهذه ثروة وطنية فحافظوا عليها.

> علينا إقرار استراتيجية دفاعية نستفيد فيها من قدرات المقاومة إلى أن يصبح لدى الجيش كل الوسائل اللازمة للدفاع عن الوطن

مع أبناء الجالية
في شاطئ العاج

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٥ آذار ٢٠١٣

حملت زيارة الرئيس طعم المطر إلى شاطئ العاج، فهو انهمر بعد خمسين سنة من القحط والجفاف. كما أنها أحدثت تحولاً جذرياً في نظرة الإيفواريين إلى الجالية اللبنانية في أبيدجان.

السفير اللبناني

مع أبناء الجالية في شاطئ العاج

أبيدجان: شاطئ العاج – ١٥ آذار ٢٠١٣

إن أهم شيء أستطيع أن أفعله بعد هذه الزيارة هو أن أقول لرئيس الجمهورية المقبل أن تكون زيارته الأولى للخارج إلى الكوت ديفوار وحكماً برفقة السيّدة الأولى.

وفي الواقع، أنا أقول هذا لأنه منذ وصولي إلى هنا، أي من المطار حتى مقر الاقامة، والآن، شعرت على كل طريق وبناية أو جسر، وعلى كل شجرة وعبر الأعلام اللبنانية ويافطات الترحيب ومن وجوه الناس ذي البشرة السوداء كم هي قلوبهم بيضاء ومليئة بالمحبة.

أشكركم فرداً فرداً على ما قمتم به لإنجاح هذه الزيارة وأشكر السفير علي العجمي، سفير لبنان في الكوت ديفوار.

تأخّر اللقاء كثيراً لأن الظروف لم تساعد على تحقيقه. رغبنا بالمجيء قبل الآن لكن الظروف التي مرّت على المنطقة كانت متقلّبة. وصمودكم أنتم في القارة الإفريقية بشكل عام بعد العام ١٩٩٠ والتغييرات الكبيرة التي حصلت، وصمودكم في الكوت ديفوار بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١١، أظهر عناد اللبناني وإصراره كي يعمّر الدول التي يعيش فيها.

أنتم بقيتم في الكوت ديفوار كأبناء البيت وكأبناء الوطن وليس كمستثمرين انتهازيين بل أصبحتم حاجة لأبناء هذا البلد الكبير ولم تكونوا أبداً عبئاً عليهم. كلّنا نعرف كم أن الاغتراب صعب والمغترب ليس مترفاً، وخصوصاً في ظل ظروف صعبة مثل ظروف إفريقيا ونعلم أيضاً أن ليس جميع المغتربين ميسورين، وندرك أن لديهم تحدياً، وهم يسعون إلى حياة كريمة وقد تركوا بلدهم لأجل هذه الحياة.

زيارتي والوفد المرافق في الكوت ديفوار هي للاطمئنان على أوضاعكم والاطلاع على حاجاتكم، في هذه الظروف الصعبة التي تمر الآن على لبنان وأيضاً على الكوت ديفوار. وكم تعرّضتم للمنافسة غير الشريفة وللتشكيك في بعض الأحيان والسبب الوحيد أنكم تحملون قضية العرب الشريفة معكم ولذلك يوجد هنا أعداء يحاربونكم في كل المجالات.

> بقيتم في الكوت ديفوار كأبناء البيت وكأبناء الوطن وليس كمستثمرين انتهازيين بل أصبحتم حاجة لأبناء هذا البلد الكبير

أنتم لستم إرهابيين ولا انتهازيين ولا مستغلين ولكن السيطرة والهيمنة تحاربكم والمهم أن حكومة الكوت ديفوار وشعبها معكم. إن احترامكم للقانون وعادات الشعب الايفواري وتقاليده مهم جداً.

ساهمتم بإنماء هذا البلد ولكم الحق على الدولة اللبنانية بأن تحميكم في الأزمات.

كانت الدولة مهتمة إبان الأزمة الأخيرة في الكوت ديفوار، وتتابع أوضاعكم بشكل متواصل. وإن شاء اللّه يصبح لدينا هيئة وطنية للاغتراب برئاسة رئيس الجمهورية ترعى شؤون المغتربين.

> يصبح لدينا هيئة وطنية للاغتراب برئاسة رئيس الجمهورية ترعى شؤون المغتربين

إن الزيارة مهمة جداً لتطوير العلاقات الثنائية مع الكوت ديفوار، وتتويج العلاقات الانسانية التي نسجتموها ورفعها إلى مستوى الدولتين.

هناك اتفاقات عديدة يجب أن توقَّع بيننا وبين الحكومة الايفوارية، واليوم وقّعنا اتفاقات وقد أبلغنا الرئيس واتارا أنه بصدد فتح سفارة لبلاده قبل آخر السنة في بيروت. وسيزور لبنان أيضاً في مطلع عام ٢٠١٤.

نحن في الحقيقة نشارككم دائماً قلقكم على الوطن والأوضاع في لبنان والاضطرابات حولنا والطائفية. فكونوا على ثقة بأن لبنان لن يدخل في حرب طائفية، فقد تعلّم كثيراً من الماضي. ولن يدفع ثمن ديموقراطية الآخرين. لذلك تحسّباً لهذا الموضوع اتخذنا مجتمعين قراراً في هيئة الحوار الوطني وهو «إعلان بعبدا» ينصّ على حياد لبنان عن الأزمات حوله، ما عدا القضايا الانسانية وقضية فلسطين وما تجمع عليه الدول العربية.

ولكن لنتجاوز الأزمة علينا جميعاً أن نتمسك «بإعلان بعبدا» وألا نرسل مسلحين إلى سوريا ولا نستقبلهم. يجب علينا الالتزم بالحياد. وكلّفنا الجيش اللبناني قمع وتوقيف أي مسلح موجود بهدف القتال، إن كان من المعارضة أو غيرها.

هدفنا أن تعم الديموقراطية في محيطنا بلا عنف لأن العنف يولد التطرف والطائفية وهذا لا يناسب ديموقراطيتنا. وهذه الديموقراطية التي نتمنى أن تحل بسرعة هي فرصة لتحسين ممارسة الديموقراطية في لبنان في ظل اتفاق الطائف الذي شكل شبكة أمان للبنانيين. ونحن

ليس لدينا مطالب سياسية من أي فئة. ولكن يجب أن يكون لدينا ممارسة صحيحة للديموقراطية التي توافقنا عليها. إن الطائف سمح لنا بتجاوز مطبات كثيرة في هذه الفترة وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٨. وطبعاً هناك ثغرات كثيرة في الدستور علينا تصحيحها لمصلحة لبنان وليس لمصلحة سلطة على حساب سلطة أخرى.

وسمح لنا الطائف بتجاوز الأزمة المالية التي عصفت بالعالم وثبّت حضورنا في مجلس الأمن وفي الجامعة العربية وعبر العلاقات الديبلوماسية والتبادل الديبلوماسي مع سوريا وقرار فتح سفارتين للسنغال والكوت ديفوار في لبنان. وشهدت السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ ازدهاراً كبيراً وإن شاء اللّه يعود هذا الازدهار وتنقشع الغيمة السوداء عن سماء لبنان.

ليس على أحد أن يخيفنا بالأقليات. إننا في ظل جو الصراع بين الانفتاح والانعزال الذي يشهده العالم يبقى لبنان الواحة الوحيدة التي لا أقليات فيها. فكلنا أقليات في لبنان متفقون على صيغة نتشارك فيها. ولذلك علينا متابعة تنفيذ اتفاق الطائف بكل بنوده. وأن ما يحمي الطائف هو قانون انتخاب عصري يمثّل الجميع. إن قانون الستين لم يعد يعطي النتيجة التي نريدها وفقاً لصيغة الطائف. ولكن حذارِ العودة إلى ما قبل قانون الستين والذهاب إلى قانون مذهبي. إذ إن هكذا قانون لا يناسب لبنان أبداً ولا يشبه صيغة الطائف وأتمنى في حال صدور قانون مذهبي، ألا ينتخب المغتربون أبداً، أو أن ينتخبوا نواباً بلا طوائف. وهذا سيكون مطلبي من المجلس النيابي في حال اضطر التوقيع على قانون مذهبي، أي أن يُترك المغتربون بعيداً عن الطائفية. لن نصدّر إليكم صناديق مذهبية. وعلى القانون الجديد أن يعطي حق الانتخاب لمن هم في سن ١٨ سنة، وأن يعطي المرأة حقوقها ويشركها في المجالس النيابية. علينا متابعة الانماء المتوازن فلا يجوز بقاء مناطق محرومة. إن المشاريع يجب أن تنفذ في البقاع والشمال وفي جميع المناطق. وهذا الموضوع نحققه بشكل أفضل إذا اعتمدنا اللامركزية الادارية التي ينص عليها اتفاق الطائف. والمطلوب تحديث القوانين وإقرار قانون استعادة الجنسية، الذي حولناه إلى المجلس النيابي، وأيضاً فصل النيابة عن الوزارة وقانون الأحزاب والجمعيات.

> في ظل جو الصراع بين الانفتاح والانعزال الذي يشهده العالم يبقى لبنان الواحة الوحيدة التي لا أقليات فيها. فكلنا أقليات في لبنان متفقون على صيغة نتشارك فيها

والأهم من كل ذلك، أن نضع ولمرة واحدة، نصب أعيننا تعزيز الجيش اللبناني. لقد أقرينا في الحكومة برنامج تسليح الجيش وأرسلناه إلى مجلس النواب. إن الجيش هو رمز الوحدة الوطنية وقد حارب الارهاب وتصدى لإسرائيل إلى جانب المقاومة. علينا أن نؤمّن له تجهيزات بالسلاح المناسب ونضع استراتيجية دفاعية نستفيد فيها من قدرات المقاومة إلى حين تمكن الجيش من الدفاع وحده عن الأرض وضبط الأمن.

والأمر المهم الآخر هو ثروة الغاز التي اكتشفناها في لبنان وأنعم اللّه علينا بها، يجب وضع آلية شفافة لاستثمارها ليس لسد الديون بل لتعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني وإنشاء صندوق يرتبط بأعلى سلطة في الدولة. لأن هذه الثروة هي من حق أحفادنا وأولادنا.

هناك مشاريع كثيرة يجب أن يبدأ تنفيذها، وتأخرنا في ذلك. من الكهرباء وسدود المياه. وأنا أؤكد لكم أن السياسة هدفها الانماء وتطوير الحياة الكريمة للمواطنين، وتطوير البلد وليس العكس أي أن نستغل الانماء لنعمل في السياسة. هدفها دائماً تقوية الاقتصاد. ابتعدوا عن السياسة ولا تدعوها تفرّقكم. ابقوا على تضامنكم. والمشاهد التي رأيناها هنا نعتز بها، لمجموعة الطوائف ورجال الدين. وحتى السفراء العرب يقولون إن ركيزتنا الأساسية في إفريقيا هي الجالية اللبنانية.

المشاهد التي رأيناها هنا نعتز بها، لمجموعة الطوائف ورجال الدين. وحتى السفراء العرب يقولون إن ركيزتنا الأساسية في إفريقيا هي الجالية اللبنانية

لن أتكلم عن إخلاصكم للكوت ديفوار، فقد لمست هذا الوفاء والمحبة لدى كل المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس واتارا. إن محبتكم للبنان معروفة وظهرت بالترحيب بنا، وعبر محبتكم لعلم لبنان وأرزة لبنان والزيتون وزيت الزيتون اللبناني الذي يجب أن تستهلكوه بشكل دائم كي تتنشّقوا رائحة لبنان. أطلب منكم الحفاظ على العروبة، قضيتنا يجب أن تبقى بأيدينا نحن العرب، وذلك يظهر عبر تضامنكم ومحافظتكم على القضية القومية وعلى اللغة العربية، إن لغتنا هي قوتنا، فعلّموا أولادكم اللغة العربية.

أشكر معكم السلطات الايفوارية والرئيس واتارا على حفاوة الاستقبال نظراً لما لمسته من محبة منه للجالية اللبنانية وتقدير كبير لأبنائها ولم أستغرب ذلك كونه كان رئيس حكومة في عهد الرئيس الأول بوانييه، الذي قال إن «اللبنانيين هم رسل، وقد أرسلهم الله تعالى أرسلهم إلى الكوت ديفوار».

مع أبناء الجالية اللبنانية في غانا

اكرا: غانا ـ ١٦ آذار ٢٠١٣

طلب فخامة الرئيس من الحضور
الوقوف دقيقة صمت عن أرواح شهداء
غانا الذين سقطوا في لبنان
وعددهم ٣٦ شهيداً.

مع أبناء الجالية اللبنانية في غانا

اكرا: غانا ـ ١٦ آذار ٢٠١٣

هذا الأمر الذي تكلمت عنه يدل طبعاً على مدى أهمية زيارة غانا التي كان يجب أن نزورها ونشكرها على مساهمتها في اليونيفيل منذ ٣٠ سنة ولنرى أبناءنا الذين أتى أجدادهم إلى هذه البلاد هرباً من الظلم وطلباً للحرية والعيش الكريم.

نعرف أن اللبنانيين المنتشرين في إفريقيا أكثر من غيرهم، ومن بين الدول العربية لبنان هو الدولة الوحيدة التي لها جاليات مهمة في هذه الدولة. وكلما ألتقي بجالية لبنانية في دولة إفريقية أزداد اعتزازاً وفخراً بأبناء لبنان الذين عمروا هذه البلاد.

وبرغم أن عدد أفراد الجالية اللبنانية يبلغ خمسة آلاف فقط، إلّا أن عددكم هنا كبير جداً، فأشكر لكم حضوركم الكثيف. أعرف أن الاغتراب عبء على المغترب وليس ترفاً. والمغتربون ليسوا جميعاً ميسورين، بل بالعكس فلولا الحاجة وفقدان فرص العمل في لبنان لما اغتربوا. ونحيّي أيضاً كبار رجال الأعمال الذين يساهمون بجزء كبير في الاقتصاد الغاني وأهل غانا يعرفون ذلك.

أتوجه بالتهنئة بانتخاب الرئيس الغاني الجديد الذي كان سيزور لبنان ولكنه أجّل زيارته عند معرفته بحضوري وبعد بضعة أشهر سيزورنا ويتفقّد كتيبة بلاده العاملة في لبنان. وفي الواقع جئت لأطمئن على أوضاعكم ولإجراء محادثات مع السلطات الغانية، إضافة إلى توقيع اتفاقيات على مستوى العلاقة الموجودة بين البلدين، وكذلك العلاقة مع جنود غانا في اليونيفيل. جئت لأدعم الوجود اللبناني في غانا في وجه المنافسة غير الشريفة التي يتعرض لها، بسبب ما عُرف عن دفاع اللبناني عن قضية عربية مهمة.

جئت لأدعم الوجود اللبناني في غانا في وجه المنافسة غير الشريفة التي يتعرض لها، بسبب ما عُرف عن دفاع اللبناني عن قضية عربية مهمة

لا أحد يصف اللبناني بالإرهاب أو الاستغلال أو الانتهازية بل على العكس هو تعرّض لصعوبات وخطف وحتى للقتل، وهو صمد بشكل كبير ويحترم القانون خصوصاً خارج بلاده. يحترم العادات والتقاليد للشعب الإفريقي الطيّب. اللبنانيون ساهموا ببناء البلدان التي هاجروا إليها لذلك قمتم بواجباتكم نحو الدولة اللبنانية ولكم حق عليها بأن تقوم بواجبها تجاهكم، وتحفظ حقوقكم، وتطوّر النظام، تحدّث القوانين، وتمنع الفساد وتحافظ على الثروة النفطية الجديدة وتشكل لها آليات عمل لاستثمارها بسرعة مع الحفاظ عليها لأبنائها وأبناء أبنائها كي لا تكون فقط لسدّ الدين. وأنا أعلم أن لديكم قلقاً على لبنان والوضع فيه والحوادث التي تحيط به، وأنتم محقون بذلك. فسبب هجرتكم من لبنان كان الاضطرابات فيه وحوله. ومهما حصل حولنا يجب ألا تنتقل المشاكل إلينا ونتقاتل طائفياً. دفعنا كثيراً ثمن ديموقراطيتنا، ونتمنى الديموقراطية للدول من حولنا من دون عنف أو تدخّل خارجي. وعندما يصبح هناك حولنا ديموقراطية تتحسّن ديموقراطيتنا وتصبح مرتبطة فقط بمصلحة لبنان. ومن أجل ذلك اتخذنا قراراً في هيئة الحوار الوطني أسميناه «إعلان بعبدا»، بالحياد عن مشاكل الآخرين، يجب أن يبقى لبنان هادئاً وآمناً ويكون واحة استقرار للجميع، لأن الاضطراب فيه لا ينفع محيطنا.

> اللبنانيون ساهموا ببناء البلدان التي هاجروا إليها لذلك قمتم بواجباتكم نحو الدولة اللبنانية ولكم حق عليها بأن تقوم بواجبها تجاهكم

المهم الحفاظ على اتفاق الطائف الذي أوجد شبكة أمان سياسية ونظم الحياة الميثاقية بحيث أن لا طائفة لديها مطلب من طائفة أخرى ولكن يجب تحصين الطائف بقانون انتخاب حديث يعكس تمثيل الشرائح اللبنانية. قدمت الحكومة مشروعاً يعتمد النسبية ويشبه إلى حدٍّ كبير التركيبة اللبنانية لأنه لا يمكننا القبول بسياسة الحزب الواحد، ولذلك يجب أن يكون هناك تعددية سياسية، أي يمين ويسار ووسط، وهكذا تستقيم الحياة السياسية. يصدر كلام يشير إلى أن الأميركيين يريدون هذا القانون الانتخابي أو ذاك وأقول أن أي رئيس لبناني لا يقبل أن تفرض عليه أي دولة رأيها في قانون الانتخاب. وهذا واضح.

نحن نجري انتخابات منذ ستين سنة، وغيرنا لم يكن عنده انتخابات واليوم نختلف بهدف إلغاء الانتخابات، في وقت يقاتل غيرنا لإجراء الانتخابات. هناك مادة في القانون تنصّ على إشراك المغتربين ولكن إذا

أردنا صنع قانون مذهبي، سأطلب إمّا ألا ينتخب المغتربون وإمّا أن نعطيهم عدد نواب بلا طائفية. لن نرسل صناديق ملونة بلون المذاهب. فأنتم يجب أن تعلّمونا الابتعاد عن الطائفية.

يجب أن يعطي قانون الانتخاب الجديد مكاناً للشباب ترشيحاً وانتخاباً وكذلك حق الانتخاب لمن هم في سن ١٨ سنة. أقول ذلك لأنه يجب الاتكال على الشباب. فشباب لبنان فخر له. قاوموا العدو وهزموه، تصدوا للإرهاب وهزموه وحافظوا على الديموقراطية في الأزمات الصعبة. وشباب لبنان تظاهروا بلا عنف وحافظوا على الممتلكات في تعبير راقٍ يسجّل لهم.

ولا يجب أيضاً أن ننسى حفظ حقوق المرأة في الانتخابات. وفي معظم الدول التي زرناها نرى أن هناك سيدات تتبوأ مراكز مهمة في الحكومة ومجلس النواب. لذلك يجب سَن قانون يلحظ الكوتا النسائية.

وأُشير أيضاً إلى أنه في ظل الاختلاط الحاصل اليوم بعد تطور العلم والعولمة يجب تحصين الطائف بقانون انتخاب يمنحه الاستمرارية كي نستطيع الحفاظ على صيغة لبنان الفريدة التي أصبحت مطلوبة. واللبنانيون سبقوا الجميع إلى العولمة، فانطلقوا إلى المجتمعات واندمجوا فيها. وألفت هنا إلى أن الحكومة المكسيكية الحالية تضم ٦ وزراء من أصل لبناني وهذا أمر مهم جداً.

ومن الضروري أيضاً تحقيق الإنماء المتوازن، في جميع المناطق كعكار والهرمل كما ينص الطائف وهذا يتجسّد بإقرار قانون اللامركزية الادارية قريباً.

> اللبنانيون سبقوا الجميع إلى العولمة، فانطلقوا إلى المجتمعات واندمجوا فيها

لدينا واجب تجاهكم وهو العمل على تأمين استعادة الجنسية لمن فقدها، وهو قانون موجود حالياً في مجلس النواب. إضافة إلى قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي من شأنه أن يخدم مصلحة اللبنانيين المستثمرين والموجودين بحيث تنفّذ المشاريع بلا أعباء على الدولة.

والأمر المهم الذي أقرّته الحكومة هو خطة تعزيز قدرات الجيش اللبناني وأحيلت إلى المجلس النيابي. فالجيش هو رمز وحدة الوطن واستطاع الحفاظ على هذه الوحدة في أصعب الأوقات. لذلك يجب تعزيزه ووضع استراتيجية دفاعية يستفيد فيها الجيش من قدرات المقاومة ريثما يصبح لديه العدة والعتاد ليقوم وحده بالواجب الوطني.

إبقوا على تضامنكم وحافظوا على السمعة الطيبة التي زرعتموها هنا. أنتم تمثلون العنفوان اللبناني وأنتم رسل لبنان في إفريقيا وليس فقط في غانا.

إن محبتكم للبنان يجب أن تبقى محفوظة. حافظوا على عروبتكم وعلاقتكم مع إخوانكم العرب هنا وحافظوا على اللغة العربية وعلّموها لأولادكم.

أشكر الرئيس الغاني والسلطات الغانية على الحفاوة التي استقبلونا بها، وأؤكد أن العلاقات بين البلدين ستتطور وستكون واعدة وإن شاء اللّه سيتمّ قريباً فتح سفارة غانا في لبنان، فتساعدكم وتساعدنا.

إبقوا على تضامنكم وحافظوا على السمعة الطيبة التي زرعتموها هنا. أنتم تمثلون العنفوان اللبناني وأنتم رسل لبنان في إفريقيا وليس فقط في غانا

مع أبناء الجالية اللبنانية في أبوجا

أبوجا، نيجيريا ـ ١٧ آذار ٢٠١٣

مع أبناء الجالية اللبنانية في أبوجا

أبوجا: نيجيريا ـ ١٧ آذار ٢٠١٣

لقد تبيّن لنا من زياراتنا أنه يوجد في إفريقيا أهم جالية لبنانية. والوصية الأولى التي سأوجّهها للرئيس اللبناني الجديد هو أن يزور إفريقيا في أول جولة خارجية له.

من هذه الجولة تبيّنت عظمة اللبناني وأهميته في دول الاغتراب، لقد صمد وكافح لكي يبقى بالرغم من التقلبات التي حصلت في إفريقيا والظروف التي مرّت عليها بعد عام ١٩٩٠. وبدأ اللبناني اغترابه هنا منذ حوالي مئة وعشرين سنة. فتحية كبيرة لهؤلاء الذين صمدوا في الاغتراب لكي يصمد الوطن في الداخل.

من هذه الجولة تبيّنت عظمة اللبناني وأهميته في دول الاغتراب

إن الاغتراب ليس ترفاً ولا متعة، بل البعد عن الوطن هو غصة دائمة، علماً أنه ليس كل المغتربين ميسورين. بل بالكاد يحصّلون لقمة عيشهم. إضافة إلى ما يتعرّضون له من مخاطر، واليوم نحن بمزيد من التمني والرجاء، نشعر بالأسف على استمرار غياب كارلوس أبو عزيز وعماد عنداري، ونتمنى أن يعودوا سالمين لأهلهما ووطنهما بأسرع وقت ممكن. وقد اتصلت بالرئيس النيجيري للمؤازرة ومن المؤكد أنه يبذل جهوداً لتحريرهما. ونحن أتينا إلى هنا للاطمئنان عليكم، ولكي نعبّر عن رغبتنا بأن نكون إلى جانبكم ونتواصل مع الحكومات في هذه الدول لبناء علاقات جيدة معها للاهتمام اللازم بوضع اللبنانيين الموجودين هنا والحفاظ على أمنهم وحمايتهم من المنافسة غير الشريفة لأن عدونا لا يريد لنا ذلك وهو يعرقل أعمالنا لأننا نحمل قضية شريفة ندافع عنها، وهو يريد أن يحاربنا.

إن اللبناني ليس إلاّ ساعي خير وإنماء وتطوير ورسالة، وليس إرهابياً أو انتهازياً أو استغلالياً، بل هو يتعرّض للاعتداءات والمنافسة غير الشريفة. ولكن رغم كل ذلك، أنتم تحترمون البلد الذي يستضيفكم، وأتمنى أن يحترم اللبنانيون في لبنان القانون اللبناني بقدر احترامكم للقانون في نيجيريا.

وكما قلت لكم إن زيارتي لنيجيريا هي لتأسيس علاقات بين دولة ودولة، وبين القطاعات العامة والخاصة بمستوى العلاقات الانسانية الموجودة عبر وجودكم في هذه البلاد منذ أكثر من ١٠٠ سنة.

وسنباشر توقيع اتفاقات مع دولة نيجيريا تخدم مصالح الجميع وتحمي اللبنانيين الموجودين هنا وتحمي استثماراتهم وتسهّل لهم بعض الاستثمارات. وسنتعاون معكم، لأنكم تستطيعون مساعدتنا عبر السفارة، ومباشرة لتأسيس علاقات جيّدة بين نيجيريا ولبنان، عبر دعوة بعض الشخصيات والمسؤولين والتواصل والتنسيق معهم.

أعرف أن لديكم قلقاً كبيراً على لبنان، نظراً لما يحصل حولنا في المنطقة العربية، وقلقاً من انتقال الأحداث من سوريا إلى لبنان. لكن، لا يجب أن تنتقل. طبعاً إن الوضع دقيق وبحاجة إلى عناية، ولكن أجزم أنه لن تحصل أحداث بشعة في لبنان.

أما بالنسبة إلى الوضع في سوريا وتونس ومصر وليبيا واليمن، نحن نتمنى أن تعمّ الديموقراطية في البلدان العربية، فيصبح لدينا مناخ أفضل تتأمّن من خلاله المساواة في التعاطي بين هذه الدول، ونريد أن تتحقق هذه الديموقراطية من دون عنف، أو تدخّل خارجي. فقد كما سمعنا من بعض السفراء أن على لبنان إجراء انتخابات وفق قانون الستين. لا أحد له الحق في التدخل وإعطاء رأيه لأي دولة في كيفية إجراء انتخاباتها أو كيف تقرّر شؤونها، فهذه المسألة تدخل في إطار السيادة اللبنانية. إن فرصة الديموقراطية المتاحة في الدول العربية يجب أن تحثّنا على تحسين ممارستنا لهذه الديموقراطية. فلدينا فائض من الحرية والقليل من الديموقراطية. وعلينا تنظيم ديموقراطيتنا وحريتنا بطريقة تؤمّن إنماء البلد ومصالح المواطنين. وهذا يتطلب جهداً ومسؤولية من الجميع. فلدينا وطن نعمة. إن اللّه أنعم علينا بهذا الوطن، إن كان عبر تركيبة شعبه، أو بطبيعته وأرزه وبحره ومياهه، وبثروة من النفط والغاز كبيرة جداً، ويبقى المهم أن نعرف كيف نستفيد منها. إن اللّه لا يتركنا ولكن المهم ألا نترك بعضنا أو نترك اللّه.

الأمر الآخر هو المحافظة على الدستور والتقيّد بالطائف الذي أرسى شبكة أمان كبيرة، ومكّننا من اجتياز الأزمة في سوريا بهدوء واستقرار أمني. وقد أدت الحوادث من حولنا وعدم الاستثمار في المنطقة، إلى بعض التعثّر الاقتصادي في لبنان، ولكن الأمور ستتحسن بسرعة. والطائف سمح لنا بتجاوز الأزمة المالية التي ضربت بلدان أوروبا ودول الخليج. واستعدنا حضورنا في العالم عبر ترؤسنا لمجلس الأمن، وحققنا علاقات ديبلوماسية

إن فرصة الديموقراطية المتاحة في الدول العربية يجب أن تحثّنا على تحسين ممارستنا لهذه الديموقراطية

مع سوريا. واليوم نتيجة زيارتي لإفريقيا سيتم فتح سفارة للسنغال والكوت ديفوار في لبنان قبل أواخر العام الحالي.

هناك صراع في العالم، ما بين الاعتدال والانفتاح وما بين التعصب والانعزال. وسيربح الانفتاح والاعتدال. لذلك نحن سنربح لأننا في لبنان كنا أول مَن ذهب إلى العولمة ولدينا الانفتاح وصيغة العيش المشترك التي نحترمها ونقدّرها وهي سبب وجود لبنان. لذلك اتخذنا في هيئة الحوار الوطني في بعبدا، قرار الحياد عن الأزمة السورية والأزمات الأخرى، إلّا في القضية الفلسطينية وكل ما يحصل على الإجماع العربي. فيجب تطبيق «إعلان بعبدا» بكلامنا ومواقفنا وأفعالنا.

يجب ألّا نسمح بمرور السلاح والمسلحين باتجاه سوريا، إلى الجهتين، المعارضة والنظام. يجب السعي إلى إبقاء الوضع مستقراً في لبنان واستعمال طريق لبنان للخير وليس للشر. ومن المهم متابعة تطبيق اتفاق الطائف والدستور، وتحصينهما بقانون انتخاب عصري يمثل التركيبة اللبنانية، ولا يبتعد عن صيغة العيش المشترك. وسيأتي الوقت الذي سنتفق فيه على قانون على قاعدة النسبية مثل القانون الذي حوّلناه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب. ويمكن أن يتحاور النواب ليصلوا إلى قانون يؤمّن التمثيل النسبي بحدود معينة. علينا عدم العودة إلى الوراء أبداً بقوانين مذهبية. ويجب المباشرة بتطبيق قانون انتخاب المغتربين ولكن إذا كان هذا القانون له وجه مذهبي، فأنا لن أقبل بإدخالكم في المذهبية. أنتم الذهب الأبيض للبنان. فإما لا ينتخب المغتربون أو ينتخبون بقانون لا طائفي. فيجب المحافظة عليكم.

والقانون الجديد يجب أن يلحظ حق انتخاب الشباب في سن ١٨ سنة، إذ إن الشباب اللبناني أعطى الكثير من الابداعات. وهو هزم إسرائيل، وبنى المغتربات، وهو عبّر عن رأيه وحافظ على الديموقراطية في أصعب الأوقات، وشارك في تظاهرات مليونية من دون أن يحصل أي ضربة كف. إذاً يجب الخروج من مسألة العدد، وعدم الخوف من إشراك الشباب. وعلى أي قانون انتخاب أن يلحظ وجوداً إلزامياً للمرأة، كتوطئة لتقدّمها لاحقاً في الشأن السياسي.

ومن المهم أيضاً إيجاد صيغة للزواج المدني للشباب، من دون أن تتعارض مع مشاعر الطوائف اللبنانية، وهو ما يساعد على تجاوز الطائفية بشكل كبير جداً.

هناك صراع في العالم، ما بين الاعتدال والانفتاح وما بين التعصب والانعزال. وسيربح الانفتاح والاعتدال. لذلك نحن سنربح لأننا في لبنان كنا أول مَن ذهب إلى العولمة ولدينا الانفتاح وصيغة العيش المشترك

ولا يجب أن ننسى الإنماء المتوازن الذي نصّ عليه الطائف. فما زالت بعض المناطق في البقاع وعكار وجزء لا بأس به من الشمال متأخرين عن اللحاق بالمناطق الأخرى. إن خلافاتنا تؤخّرنا كثيراً عن تنفيذ أي مشروع. فيجب أن نفصل بين السياسة والاقتصاد. والسياسة يجب أن تخدم الاقتصاد. وليس العكس. ولذلك هناك لجنة شُكّلت وتجتمع بشكل دائم في رئاسة الجمهورية لوضع مشروع اللامركزية الادارية وإحالته إلى مجلس الوزراء. وكذلك هناك قانون استعادة الجنسية، وإعطائها بشكل سهل. وأيضاً فصل النيابة عن الوزارة، وإقرار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والذي من شأنه أن يسهّل كثيراً الاستثمار، وينظّم العلاقة بين النظامين. وكذلك إصلاح قانون الأحزاب والنقابات والجمعيات.

> الثروة النفطية هي بمثابة قجة للمستقبل وليست لسد الديون. لذلك فكرنا بإنشاء صندوق وطني يكون برئاسة أعلى سلطة في الدولة، لحفظ الأموال للمستقبل

والأهم من ذلك هو تعزيز الجيش اللبناني ودعمه، وأقرّينا في الحكومة برنامج تسليح وتجهيز الجيش اللبناني ووضع استراتيجية دفاعية، قدّمت بشأنها تصوراً إلى مجلس الوزراء تعتمد على الدفاع عن الأرض الذي يتولاه الجيش اللبناني ويستعين بالمقاومة وقدراتها عندما يعجز عن صد الاعتداءات الاسرائيلية. فإذاً يجب تجهيزه بالعتاد والعدّة ليصبح الجهة الوحيدة التي تدافع عن الأرض وتحمي القانون.

الجيش هو رمز الوحدة الوطنية ورمز كرامتنا وعزتنا. فيه من كل الطوائف، ينفّذون أوامر واحدة كتفاً إلى كتف، ويقومون بالمهمات نفسها. وهذا يجب الحفاظ عليه وهي مسؤولية الجميع ولا يجوز أبداً التطاول على الجيش، والناس هم مَن يجب أن يحاسبوا المتطاولين قبل القضاء.

ولدينا الثروة النفطية التي هي بمثابة قجة للمستقبل وليست لسد الديون. لذلك فكرنا بإنشاء صندوق وطني يكون برئاسة أعلى سلطة في الدولة، لحفظ الأموال للمستقبل. يجب تنظيم البنى التحتية وإشراك القطاع الخاص بذلك. ولكن الخلافات السياسية تؤخّر هذا الاصلاح والإنماء والتطوير. وإن شاء الله يكون قانون الانتخاب الجديد منطلقاً لمرحلة جديدة تخدم لبنان. وفكرنا كذلك بتأسيس هيئة وطنية للمغتربين تكون مؤسسة دائمة للاهتمام بشأنهم.

أدعوكم للمحافظة على وجودكم، وعلى تضامنكم، واحترامكم للقوانين. كما أدعوكم للمحافظة على رسالتكم كلبنانيين، وعلى عروبتكم.

مع أبناء الجالية اللبنانية في لاغوس

لاغوس: نيجيريا ـ ١٩ آذار ٢٠١٣

لجنة الجالية اللبنانية تتابع العمل مع وزارة الخارجية للبدء ببناء سفارة لبنانية في أبوجا

مع أبناء الجالية اللبنانية في لاغوس

لاغوس: نيجيريا ـ ١٩ آذار ٢٠١٣

اليوم بالذات وأنا معكم، يتمّ تنصيب البابا الجديد في الفاتيكان، ويحضره رئيسا المجلس النيابي ومجلس الوزراء إلى جانب البطريرك الراعي ورئيس جمهورية لبنان هنا في نيجيريا. أقول ذلك للدلالة على مدى أهمية لبنان العيش المشترك. وأودّ أن أُشير إلى أن الاعتداء الذي حصل بالأمس على الشيخين، هو مشهد غريب عن القيم اللبنانية ونستنكره ونحيّي جميع الأفرقاء الذين رفعوا الغطاء عن المرتكبين.

لقاؤنا بالجالية اللبنانية في إفريقيا تأخر كثيراً ولكن الزيارة مهمة جداً وأعطت ثمارها وستعطي ثماراً أكثر في المستقبل. والمهم أنها فاتحة خير للطريق نحو علاقات أكثر توطيداً واكتشفنا أن القارة الإفريقية فيها أبطال من لبنان صمدوا هنا برغم الصعوبات وكان هدفهم فقط البقاء إلى جانب هؤلاء المواطنين وإعمار هذه البلاد معهم وليس منافستهم واستغلالهم.

أهل البلاد يحبونكم واكتشفوا فيكم النوايا الحسنة ونتمنى أن يتحرّر كارلوس وعماد في أسرع وقت ممكن.

صحيح أنكم من أهل البيت ولكن هناك منافسة غير شريفة يقوم بها أعداء لبنان لأنكم تدافعون عن القضية المركزية التي تحملونها.

ساهمتم بالإنماء والتطوير في هذا البلد عبر مشاريع كثيرة نفتخر بها، وعلى رأسها مشروع أتلانتيك الذي زرته اليوم.

ميزة المغترب اللبناني أنه يحترم العادات والتقاليد وهذا أمر محط اهتمام ومحبة من قبل المواطنين هنا والحكام. والزيارة هي للتعبير عن دعمكم

> **اكتشفنا أن القارة الإفريقية فيها أبطال من لبنان صمدوا هنا برغم الصعوبات**

ومحبتنا لكم. وهدفها تأسيس علاقات ثنائية مع الدولة والحكام لتصل إلى مستوى العلاقات الإنسانية تجمعكم بمواطنيها.

وقد وقّعنا مع الحكومة النيجيرية مذكرة تفاهم تمهّد لاتفاقات عديدة. وسيتبع هذه الزيارة تبادل للزيارات بين المسؤولين وهناك دولتان ستفتحان سفارتان لهما في لبنان هما السنغال وكوت ديفوار. والرئيس النيجيري سيزور لبنان قريباً.

لديكم قلق كبير من أن تنعكس الاضطرابات الكثيرة حول لبنان على الأوضاع فيه، وخوف من أن يدفع لبنان ثمن ديموقراطية الآخرين وقد دفعنا كفاية ثمن حريتنا وديموقراطيتنا ولا نريد أن ندفع ثمن حرية الآخرين، بل يجب المحافظة على نظامنا وحريتنا وسلمنا الأهلي. لبنان دفع ثمناً باهظاً في خلال ستين سنة، لأنه كان ديموقراطياً، واتخذ ساحة للصراعات. وأنتم وأهلكم من ضحايا الفواتير التي دُفعت.

القلق موجود جرّاء تحوّل الاضطرابات إلى تطرّف وأعداء العرب يعملون على ذلك لخلق أنظمة لا تعترف بالديموقراطيات.

يبقى لبنان واحة الاعتدال حيث يوجد فيه تفاعل وحوار بين الأديان والثقافات ولذلك أخذنا قرار «إعلان بعبدا» الذي يقضي بحياد لبنان عن الأزمات المحيطة به وقد استطعنا بفضله أن نحيد لبنان عن الأزمة في سوريا وإن شاء اللّه لن نسمح للحوادث الصغيرة بالتوسّع والانتشار. وعلينا التمسّك «بإعلان بعبدا» قولاً وفعلاً، وبالإعلام والموقف.

لم يحضر لبنان اجتماعات للمعارضة ولا للموالاة، وهذا ما سمح لنا باتخاذ موقف النأي بالنفس، مع تمنياتي بأن نحصل على حل سياسي ديموقراطي وخصوصاً في سوريا من دون عنف، ونتمنى على السوريين عدم التعرّض بالقصف للبنان وإذا كان هناك شك أحياناً بوجود مسلحين فهناك قرار من الدولة اللبنانية بأن يقوم الجيش بتوقيف عمليات مرور المسلحين والسلاح.

وقد سمعنا اليوم نفي من السوريين، وأنا أتمنى ذلك، ولكن معلوماتنا تقول بحسب الاتصالات التي قمت بها مع قيادة الجيش أنه حصل قصف من دون أي إصابات.

نحن مع الديموقراطية وتداول السلطة ولا نوجّه كلامنا ضد أي نظام.

وهناك بعض الثغرات والإشكالات في الطائف ويمكن أن تعالج على قاعدة

يبقى لبنان واحة الاعتدال حيث يوجد فيه تفاعل وحوار بين الأديان والثقافات

توزيع المسؤوليات وليس تنازع الصلاحيات، وهذا ما ساعدنا على تخطي الكثير من الصعوبات وسمح لنا بأن نعبّر عن مواقفنا في المواضيع الخارجية، ونتخطى الأزمة المالية العالمية ونحافظ على الازدهار.

لبنان بلد الانفتاح والاعتدال، وهذا ما أكد عليه الطائف ومن الطبيعي أن يكون هناك صراع بين التطرف والانعزال ولكن في النهاية سينتصر لبنان الاعتدال.

فيجب تحصينه ليستمر أكثر، لنتمكن من تأسيس دولة عصرية متطورة، عبر متابعة تطبيق بنوده كاللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن، في بعلبك والهرمل وعكار وبناء السدود وإلغاء الطائفية السياسية، أي أن نضع قوانين لا ترتكز على الطائفية في الاختيار بل على المواطنة أي المناصفة على قاعدة المواطنة، بالإضافة إلى مجلس للشيوخ يمثل العائلات الروحية. وهذه الخطوة يجب أن نصل إليها عاجلاً أم آجلاً. وإقرار قانون انتخابي هو أمر مهم جداً، ولا نريد قانوناً مذهبياً للانتخابات غريباً عن الصيغة اللبنانية. والقانون الحالي ينص على انتخاب المغتربين وأريد أن أخصص لهم قانوناً خاصاً جديداً من دون تحديد الطوائف، ويجب إشراك المرأة في المجلس النيابي ومجلس الوزراء ولو بنسبة ٢٥٪، إضافة إلى تمكين الشباب في سن ١٨ سنة من الانتخاب.

والأمر الآخر هو إقرار قانون استعادة الجنسية الذي أصبح جاهزاً للتوقيع إضافة إلى فصل النيابة عن الوزارة. وكذلك تطوير بعض القوانين وأهمها قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتحديث قانون الأحوال الشخصية أي إيجاد طريقة لتسجيل الزواج المدني من دون أن يتعارض ذلك مع المشاعر الدينية، كذلك إقرار قانون العنف الأسري ومنع العنف ضد المرأة، إضافة إلى إصلاح قانون الأحزاب والجمعيات.

وأيضاً إيجاد آلية شفافة لاستثمار الغاز والنفط، وهي ثروة أنعمها اللّه علينا لذلك تأمين صندوق سيادي لها من لحظة طرح الالتزام إلى بدء عمليات التنقيب، عندها يتحسّن الوضع الاقتصادي في لبنان وتأتي الاستثمارات إلينا.

والأمر المهم هو تعزيز الجيش اللبناني، وقائد الجيش يقول اليوم إن العسكر لا ينام، وهذا صحيح. فيجب تعزيز الجيش وحمايته وتحصينه وكل مَن يتطاول عليه يجب أن يُحاسب من قبل الشعب، على الأقل في

> لبنان بلد الانفتاح والاعتدال، وهذا ما أكد عليه الطائف ومن الطبيعي أن يكون هناك صراع بين التطرف والانعزال ولكن في النهاية سينتصر لبنان الاعتدال

الانتخابات، وليس ضروري من قبل القضاء. وهو يمثّل رمز وحدة الوطن ويتميز بتركيبته المكوّنة من كل الطوائف، وقد حارب إسرائيل إلى جانب المقاومة، وحارب في نهر البارد وقضى على الإرهاب. وأنتم هنا في لاغوس تبرّعتم لأهالي شهداء الجيش وأنا حوّلتها إلى صندوق موثّق لهذه العائلات. والجيش اللبناني يحبّ شعبه وشعبه يحبّه، وهو حافظ على الحرية والديموقراطية ولم يطلق النار على المواطنين العزّل رغم أنه تعرّض كثيراً للإهانات والانتقادات وهو أمر مهم يسجَّل للجيش اللبناني وللشباب اللبناني الذي تظاهر من دون أن يعتدي على الأملاك العامة. فالجيش بحاجة للتجهيز وهو بحاجة للمساعدة.

الجيش يدافع عن الأرض وعندما لا يستطيع ذلك، يستعين بالمقاومة

ويجب العودة إلى طاولة الحوار لإقرار الاستراتيجية الدفاعية التي تحمّلت مسؤوليتها أنا، فالجيش يدافع عن الأرض وعندما لا يستطيع ذلك، يستعين بالمقاومة. إلى حين أن يتمكن من منع الاعتداء على الأراضي والأجواء اللبنانية. عندها يكون وحده حامل البندقية للدفاع، ويساهم في عمليات الإنماء.

لقد تأخرنا كثيراً في المشاريع وهدرنا الفرص، فتجاذباتنا السياسية تؤخّرنا كثيراً لذلك يجب فصل هذه التجاذبات عن الاقتصاد. إبقوا موحدين هنا وكونوا خير ممثلين لوطنكم، وحاملين للرسالة التي يتميز بها لبنان والتي تحدث عنها البابا الراحل يوحنا بولس الثاني.

حافظوا على تقاليدكم وعلى الأرزة وزيت الزيتون اللبناني.

حافظوا على عروبتكم وعلى القضية العربية الأساسية وعلّموا أولادكم اللغة العربية.

حافظوا على إخلاصكم ومحبتكم لهذا البلد واحترموا قوانينه.

وأشكر أخيراً الرئيس النيجيري على حفاوة الاستقبال وعلى إعطائكم إطاراً للحياة الكريمة.

واذهبوا إلى لبنان وزوروا قصر بعبدا للتباحث وخذوا معكم نيجيريين بارعين في مجال الاقتصاد ولا تدعوا إسرائيل تكون أفضل منّا في هذا المجال.

وأبلغتنا اليوم لجنة الجالية اللبنانية أنها ستتابع العمل مع وزارة الخارجية لبدء العمل لبناء سفارة لبنانية في أبوجا.

ب. القسم الثاني: أوروبا

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في رومانيا
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في تشيكيا
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في اليونان

ب- القسم الثاني

أوروبا

الجالية اللبنانية في رومانيا

بوخارست، رومانيا ـ ٢٨ شباط ٢٠١٢

أقام سفير لبنان حفل استقبال حاشد للجالية اللبنانية في رومانيا لمناسبة زيارة فخامة الرئيس اللبناني إلى بوخارست ـ رومانيا بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٢.

الجالية اللبنانية في رومانيا

بوخارست، رومانيا ـ ٢٨ شباط ٢٠١٢

إني سعيد جداً للقائي بكم اليوم بعد أن تأخر هذا اللقاء سنة لتأجيل زيارتنا إلى رومانيا. إننا ندرك أن لديكم قلقاً كبيراً على الوضع في المنطقة العربية وعلى الوضع في لبنان. وما يحدث من اضطرابات في المنطقة العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي، ناتج عن التطور في مفهوم الحريات عند الشعوب، من حريات عامة أو حريات فردية، الذي بدأ عند تطور مفهوم تقنيات المعلومات والاتصال. والتحول القائم في الدول العربية باتجاه الديموقراطية هو ما نريده انسجاماً مع طبيعة النظام اللبناني الديموقراطي منذ ٧٠ سنة. إننا نريد هذا التطور لكي تصبح علاقتنا مع الدول العربية طبيعية مبنية على الاحترام المتبادل. علاقة مبنية بيننا وبين الدول الأُخرى على مستوى الدولة، وليست على أساس تبعية أو ارتهان أو رهن للداخل مع سياسة هذه الدول. هذه العلاقة الطبيعية ستتحقق بعد إرساء الأنظمة الديموقراطية في الدول العربية.

لذلك، فإن القلق الذي ينتابنا ليس مّما يجري من مطالبات ديموقراطية، فهذا ما نريده، بل مّما يحصل من عنف من أجل الانتقال من الأنظمة الحالية إلى الأنظمة الديموقراطية. القلق هو من التدخل الخارجي بأوضاع الدول، وإننا نأمل ألّا يتم هذا التدخل وخاصة العسكري منه وأن لا تؤخذ الديموقراطية ذريعة لكي تتدخل الدول في شؤون المنطقة العربية وتحاول وضع يدها على مصادر الطاقة ومصادر ثرواتها، أو أن يتم تجزئتها وتقسيمها بغية إراحة إسرائيل من القوة والوحدة العربية. إننا قلقون جرّاء عدم نظرة الغرب إلى الديموقراطية بمنظار واحد، مع تأكيدنا أننا نريد الديموقراطية وتداول السلطة، إلّا أننا نريد أيضاً أن ينظر الغرب إلى الديموقراطية بالمنظار نفسه، وألّا يقوم بما يقوم به حالياً حيث لا يضغط على إسرائيل لتطبيق الأُسس الديموقراطية التي يطالب بتطبيقها في الدول العربية. ففلسطين من وجهة نظر الغرب هذه لا يحق لها الانتماء إلى الأُمم

> نأمل أن لا تؤخذ الديموقراطية ذريعة لكي تتدخل الدول في شؤون المنطقة العربية وتحاول وضع يدها على مصادر الطاقة ومصادر ثرواتها

المتحدة أو الحصول على العضوية الكاملة رغم أن ١٣١ دولة أيّدتها في مسعاها ولم يمرّ مشروعها في مجلس الأمن في حين أن أي قرار آخر يحصل على ١٠٠ أو ١١٠ أصوات، وأقل أحياناً، يمرّ بكل سهولة.

يجب إلزام إسرائيل بالتزام الديموقراطية الأمر الذي يبدأ بتطبيق المبادرة العربية للسلام

من هنا، يجب إلزام إسرائيل بالتزام الديموقراطية الأمر الذي يبدأ بتطبيق المبادرة العربية للسلام التي خرج معظم من توافق عليها من قادة من الحكم في دولهم، في حين أنّ الآخرين باتوا في سنٍّ متقدم. وحان الوقت لإلزام إسرائيل بتطبيق المبادرة العربية وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، ولاسيّما حق العودة، وعدم التفكير بتوطينهم وخاصة في لبنان الذي لا يستطيع أن يحرمهم من حقهم بفلسطين أو أن يؤمّن لهم حياة كريمة فيه. يجب إلزام إسرائيل برفع الاحتلال عن أراضٍ محتلة في لبنان والجولان ومنعها من بناء المستوطنات في القدس أو تهويدها. وحينئذ ستكون الديموقراطية بخير، وستضمن الأنظمة الجديدة تطبيقها وعدم الذهاب إلى التطرف بسبب التطرف الإسرائيلي تجاه الشعوب العربية.

إن القلق أكثر على الوضع في سوريا وما يحدث هناك، فما يربطنا بسوريا هو علاقات مميزة، من حدود مشتركة وحدود واحدة. إن وضعنا مختلف عن كل الدول العربية لأن لبنان هو الدولة الوحيدة التي لها حدود واحدة مع دولة عربية هي سوريا. وهذا بالطبع، يؤثر على مشاعر الشعب اللبناني تجاه السوريين. كنا نتمنى لسوريا التحول إلى الديموقراطية وبسرعة ومن دون عنف، كما نتمنى وقف العنف فوراً من أي جهة كانت، وهذا مطلوب من الجميع. إن علاقتنا بالشعب السوري جيدة، بكل أطيافه وليس بفئة من دون أُخرى، لذلك موقفنا بعيد عن التطرف مع أي فئة دون أُخرى. من هنا كان موقف النأي بالنفس في الموضوع السوري، ونريد أن يتفقوا وألا يمتد الحريق هناك إلينا، بحيث أن أفضل طريقة لذلك هي في عدم تأجيجه بأقل الأثمان، وإذا استطعنا إطفاءه.

إننا نؤيّد كل الشعب السوري ونؤيّد الديموقراطية إلّا أننا لسنا مَن يتخذ القرار في مصير نظامه لأن الشعب السوري هو مَن يقرر ذلك. لذلك، دعوت السوريين مجدداً إلى الحوار، ورغم حصول الاستفتاء إلّا أن نتيجته تدلّ على أن الشعب السوري يريد الديموقراطية، ويجب استكمال هذا الاستفتاء بالحوار للانتقال إلى الديموقراطية وهو ما نصّت عليه المبادرة العربية الأُولى التي وافقنا عليها وأيّدناها. وندعو الإخوان العرب للمساهمة

في هذا الارتقاء الديموقراطي ودون تأجيج الحريق لأنه سيمتد إلى كل الدول، ونعبّر عن موقفنا في الندوات الإقليمية والدولية وفي لقاءاتنا مع المسؤولين في العالم إن على مستوى رؤساء أو على مستوى ديبلوماسي.

إن لبنان لا يجب أن يكون ساحة لأن يقتتل فيها أحد لا سوريين ولا غيرهم، ولا يجب أن يكون منبراً لأي طرف يريد التعكير على أي دولة أُخرى وفق المادة الثامنة من نظام الجامعة العربية. إننا مع الإجماع العربي، وللبنان دور الرسالة في المنطقة العربية وفي هذا الشرق، وعلينا أن نلعب هذا الدور بصدق وحماس وجدارة.

إن لبنان يحظى منذ العام ٢٠٠٨، وبعد انتخاب رئيس الجمهورية، باستقرار أمني على حدوده الجنوبية أو في الداخل، والحوادث المتفرقة التي تحصل يتم إخمادها بسرعة. وهذا أمر مهم ويشكّل نعمة عليه وشبكة أمان أرساها الطائف، إلّا أن ذلك يتطلب تحصيناً وحمايةً بالممارسة الديموقراطية الصحيحة. ونأمل أن تكون هذه السنة السبيل لنوحّد الجامعة الثقافية أو نضعها تحت مظلة هيئة وطنية كبيرة يترأسها رئيس الجمهورية.

لقد مارسنا ديموقراطيتنا بشكل صحيح منذ العام ٢٠٠٨ وبات لدينا سلطات منتخبة من دون تدخّل أحد لا الاحتلال الإسرائيلي ولا الوجود السوري. فالديموقراطية ممارسة وهي موقف مسبق من قبول الآخر ورأيه، وهذا لم يتيسّر لنا طيلة ٣٠ أو ٣٥ سنة. لذلك تحصل تجاذبات عند حصول أي استحقاق على أمل أن نعود إلى التجربة الصحيحة مع الممارسة.

ورغم ذلك تألفت ثلاث حكومات منذ العام ٢٠٠٨ واتخذت قرارات مهمة جداً لم تسلّط عليها الأضواء للانشغال بالتجاذبات الحادة بين السياسيين، فهناك تشريع كبير وهناك استحقاقات تنجز، علماً أنه بعد العام ٢٠٠٨ طرأت تطورات كبيرة أبرزها الأزمة المالية العالمية التي أثرت على لبنان رغم أننا حافظنا حتى العام ٢٠١٢ على معدل نموّ عالٍ بلغ تسعة في المئة وتراجع في السنة الماضية بسبب الاضطرابات المحيطة بنا، أما في هذا العام فالمؤشرات الاقتصادية واعدة جداً ونتوقّع نمواً مضطرداً حتى الأعوام المقبلة، كما أن التشريع يحصل في مجلس النواب، ومجلس الوزراء أقرّ قانون استعادة الجنسية وهو بحاجة لإقراره في مجلس النواب ووضعه موضع التنفيذ ولا أحد يتصور أن هذا القانون أُقرّ من أجل التوازن

> إن لبنان لا يجب أن يكون ساحة لأن يقتتل فيها أحد لا سوريين ولا غيرهم، ولا يجب أن يكون منبراً لأي طرف يريد التعكير على أي دولة أُخرى وفق المادة الثامنة من نظام الجامعة العربية

الطائفي، على الإطلاق، فإنه لن يغير شيئاً على هذا الصعيد، إنما أُنجز من أجل توسيع قدرة لبنان وامتداده إلى كل المغتربين في دول العالم أجمع وإشراكهم في اختيار سلطاتهم، كما أقرّينا في مجلس الوزراء قانون فصل النيابة عن الوزارة وهذه الخطوة ديموقراطية مهمة جداً نأمل أن تناقش وأن تُقرّ في مجلس النواب.

لقد جرى تحريك قطاع الانتاج والخدمات وإقرار مشروع التنقيب عن النفط وخطة الكهرباء والسدود المائية، كما أن القطاع الصحي يتحسّن بشكل مضطرد وأيضاً قطاع الشؤون الاجتماعية، وهناك تقدّم مهمّ على مسارات عدة، رغم أن الأوضاع المحيطة بنا لا تساعد، مع الأزمة المالية والتجاذب حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. ولكن بالنتيجة جرى تمويل المحكمة وجدد لها بشكل طبيعي وعادل وبلا إشكالات، ناهيك عن الربيع العربي الذي يؤثر حكماً على لبنان، والذي أدى إلى اضطراب في المنطقة وتراجع في معدلات النمو غير أن وضع لبنان بقي متماسكاً، كما أمنّا الحضور في المحافل الدولية عبر ترؤس لبنان لمجلس الأمن الدولي واستمرار عضويته غير الدائمة لسنتين وكان أداؤه مميزاً واستطاع أن يبرهن للعالم أنه بلد محبّ للديموقراطية ويعتنق القيم الإنسانية الحديثة المعاصرة وهي الحريات العامة وحقوق الإنسان ومناهضة التعصب والإرهاب، كما كان لنا دور مميّز عبر الحضور في بلاد الانتشار حيث قمت بعدة زيارات والتقيت الجاليات وشجعتهم على الاستثمار في لبنان والبقاء على ارتباطهم بوطنهم الأُم، وأيضاً على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، هناك تبادل للزيارات.

لقد استطعنا تجاوز الأزمة المالية، واحتياط مصرف لبنان يبلغ ٣٢ مليار دولار والودائع في المصارف اللبنانية بلغت ١٤٠ مليار دولار وهي بازدياد، وهذا مؤشّر على سلامة النظام المالي فيه، كما أن الدين العام كان حجمه ١٨٠٪ على الناتج المحلي وأصبح ١٣٠٪ ونحن نتطلع إلى تخفيضه لنسبة ١٢٠٪ وأقلّ.

كما أطلقنا عملية التنقيب عن النفط والغاز وهذا أمر مهم جداً، ومن اللحظة التي تبدأ بها رحلة التنقيب عن الغاز فإن الثقة ستزداد بالاقتصاد اللبناني كما ستتدفق الاستثمارات، ولحين بدء استخراج النفط علينا تحسين الاقتصاد اللبناني وخفض الدين العام إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي وهو المعدل المسموح به عالمياً.

> استطعنا تجاوز الأزمة المالية، واحتياط مصرف لبنان يبلغ ٣٢ مليار دولار والودائع في المصارف اللبنانية بلغت ١٤٠ مليار دولار وهي بازدياد

انطلاقاً من هذا الوضع هناك مكامن قوة لدى لبنان يجب المحافظة عليها هي:

١. الطائف، عبر روحية دستور الطائف الذي أرسى شبكة أمان للبنان، ولكن علينا تصحيح الثغرات لحماية هذا الدستور وليس لنزع صلاحيات من سلطة وإعطائها لأخرى، هناك ثغرات تجعل الأُمور تتوقف في مكان معيّن ولا نجد حلاً، لذلك يجب أن نتفق على إصلاح هذه الثغرات. أيضاً يجب استكمال تنفيذ الطائف وإقرار قانون انتخابات عصري يمثّل جميع الشرائح ويعكس الروح الميثاقية نفسها للدستور من خلال التمثيل في المجلس النيابي وبما يمنع انقسام الكتل السياسية باتجاهات مذهبية وطائفية، لذلك أطلب منكم تسجيل أسماءكم من أجل المشاركة في الانتخابات للعام ٢٠١٣ ونحن ملزمون بتأمين الاقتراع للمغتربين في الانتخابات المقبلة ولكن عليكم إبداء رغبة في المشاركة فيها. وعلينا تنفيذ اللامركزية الإدارية من أجل تحقيق الإنماء المتوازن تطبيقاً للطائف.

> علينا تصحيح الثغرات لحماية هذا الدستور وليس لنزع صلاحيات من سلطة وإعطائها لأخرى

٢. النظام المالي وهو مكمن القوة الثاني وسبق وتحدثت عنه وهذا يفترض حمايته.

٣. الاغتراب اللبناني، وهو مفخرة لبنان في الخارج وأينما ذهبت هناك انطباع جيّد، واليوم خلال محادثاتي مع الرئيس الروماني ورئيسي مجلس الوزراء والشيوخ عكسوا انطباعات جيدة جداً عنكم وأنا أفتخر بكم.

٤. الجيش اللبناني الذي برهن خلال السنوات الخمس الماضية أنه من أفضل الجيوش من حيث تصرفه وتعلقه بالقيم، وظهر ذلك عندما حصلت الاضطرابات في دول الجامعة العربية لجهة تصرفه مع المواطنين، فتصرفه راقٍ، وتصرف جيش للمواطن وللوطن وليس جيشاً للأنظمة، وللجيش الدعم المطلق لتنفيذ مهامه من قبل المجلس الأعلى للدفاع الذي أترأسه شخصياً ومن قبل مجلس الوزراء ومن قبلي أنا بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إن كل مكامن القوة هذه ما كانت موجودة لولا الشباب اللبناني الذي دعم الاغتراب والجيش والمقاومة وقاوم إسرائيل إضافة إلى وجوده في القطاع المدني، استطاع لبنان أن ينتصر على إسرائيل، لذلك أقول أن المثال الإسرائيلي ليس كالمثال اللبناني، وعندما يقول رئيس وزراء العدو أن لبنان

لن يكون على الخريطة الجديدة للعالم، أقول أبداً إسرائيل لن تكون على الخريطة، ليس خريطة العنف والإرهاب إنما خريطة الانفتاح والتعدد لأنها دولة عنصرية تزيل كل معالم الطوائف الأُخرى وتجعل الدولة الإسرائيلية دولة يهودية، في حين أن لبنان ينفتح أكثر فأكثر وهو الذي كرسّ عيد سيدة البشارة عيداً للمسيحيين والمسلمين يحتفلون به سنوياً، وبالأمس كرّر رئيس وزراء العدو القول بأن رئيس لبنان ومسؤوليه لا يعلمون ما عندهم، أنا أقول إن كنا نعرف أو لا نعرف المهم أنه هو يعرف حتى لا يعتدي على لبنان.

العالم يمرّ في مخاض كبير بين الانفتاح والانعزال، ولكن الانفتاح سينتصر والعولمة ستعزز الديموقراطية التي تجبر الدول على الانفتاح، ومن هذا المنطلق أقول إن الانتصار هو للبنان وللنموذج اللبناني وليس للدول المنعزلة كإسرائيل، أما مشكلة الأقليات التي يحكى عنها، فنحن في لبنان لسنا أقليات، هناك مجموعات متساوية متفقة وفق ميثاق عيش مشترك هو نموذج للعالم كله، وهذا ما يرعى شؤون لبنان، ولا خوف على اللبنانيين من بعضهم البعض وخاصة بعد دستور الطائف ولكن طبعاً في الشرق هناك أقليات، وأنا أطلب من الدول العربية إزالة هذا الخوف من نفوس الأقليات عبر الممارسة الصحيحة والخطابات الجيدة التي تدعو للانفتاح مثل خطابات الأزهر التي صدرت مؤخراً وهي تطور كبير باتجاه التعددية في العالم العربي، وهذا الانفتاح يفترض أيضاً إشراك هذه الأقليات في الحياة العامة وفي إدارة الشأن السياسي، وإراحة الأقليات يكون أيضاً عبر إشراكها وبنسب جيدة في إدارة النظام السياسي، هذا ما يطمئن الأقليات ويجعلها لا تهاجر من الدول العربية لأنه في عالم تعددي يجب أن تبقى أقليات العالم العربي لأنها من أبناء هذه الأوطان ودمها عربي مما يجعلنا نفتخر بها في تعدد الأديان في الشرق الأوسط، علينا الذهاب إلى المواطنة والتعددية ولتذهب الجامعة العربية إلى تعزيز موقفها عبر التضامن لكي تستطيع هذه الشعوب وهذه الدول مواكبة مناخ العولمة المستجد.

إن المستقبل للبنان ولكم ولأبنائكم ولشباب لبنان ونحن نعتز بتجربتنا، وعليكم أن تبقوا حملة رسالة انفتاح، حافظوا على القيم الإنسانية وعلى تقاليدكم وولائكم وإخلاصكم للوطن الذي تعملون فيه وقد أصبح لديكم نحو ثلاثة آلاف مؤسسة، بيننا وبينهم رابط دم وقد فتح قلبه لكم وأنا أعلم كم يكنّ الرئيس باسيسكو والشعب الروماني لكم وللأرز من محبة.

الانتصار هو للبنان وللنموذج اللبناني وليس للدول المنعزلة كإسرائيل

لقاء الجالية اللبنانية في
تشيكيا خلال حفل استقبال
أقامه القائم بالأعمال اللبناني

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

لقاء الجالية اللبنانية في تشيكيا خلال حفل استقبال أقامه القائم بالأعمال اللبناني

براغ، تشيكيا – ١ آذار ٢٠١٢

أنجزنا عملاً جيداً مع السلطات التشيكية وأسّسنا لمرحلة تعاون على كل المستويات التجارية والاقتصادية والثقافية والسياحية. وآمل أن نتابع الأمر عبر وزارة الخارجية والوزراء المختصين الذين رافقونا في الاجتماعات كي يكون تعاوننا مع تشيكيا أقوى ممّا هو عليه اليوم بكثير لأن هناك العديد من اللبنانيين الذين يقصدونها للسياحة ما يستوجب تعزيز الارتباط بين البلدين. كما طلبنا من الجانب التشيكي زيادة المنح المدرسية للطلاب في عدة مجالات، على أمل أن تنعكس الاجتماعات إيجاباً على وضع اللبنانيين هنا وفي لبنان لأن العالم لم يعد منغلقاً بل بات منفتحاً، وقد أصبح على الجميع الاشتراك في مشاريع تبادلية على كل المستويات. ونحن قادرون على ذلك من خلال اللبنانيين المنتشرين في دول العالم كافة وبثقافة الانفتاح التي نملكها والمطلوبة في كل النشاطات الدولية والتجارة والصناعة والسياحة.

إن القلق الأكبر يتعلق بما يجري حولنا في المنطقة ولاسيّما في سوريا والخوف من أن ينعكس على الأوضاع في لبنان. إنه قلقٌ مشروع إلّا أنه لا يجوز أن يتحول إلى خوف لأننا ندرك كيفية معالجة أمورنا بعدما مررنا بتجارب عديدة ودفعنا أثمانها، ولدينا ديموقراطية عمرها عشرات السنين يمكننا التباهي بها ويجب أن تساعدنا على الاستقرار الأمني والاقتصادي.

إن سوريا ستتحول إلى الديموقراطية ولا مناص من ذلك، إلا أننا لن نتدخل في كيفية حصول هذا التحول، لقد نظموا استفتاء وهو برغم تعدد الآراء حوله خارجياً، إلّا أنه بيّن أن كل الشعب السوري يريد الديموقراطية وهو يجب أن يستكمل بالحوار بين شرائح السوريين ليتوصلوا إلى الطريقة المثلى التي تؤمّن الديموقراطية الحقيقية.

> لدينا ديموقراطية عمرها عشرات السنين يمكننا التباهي بها ويجب أن تساعدنا على الاستقرار الأمني والاقتصادي

إننا مع الديموقراطية ومع حرية الشعوب في تقرير مصير نظامها. ونريد من الدول الغربية أن تدعم الديموقراطية في الدول العربية إلّا أننا نريد منها أيضاً أن تدعمها في فلسطين وتلزم إسرائيل بتنفيذها. إن للديموقراطية منظاراً واحداً ومعياراً واحداً ويتخوف من أن تتحول الديموقراطيات التي تتجه إليها الدول العربية إلى التطرف نتيجة الاستمرار في التعاطي مع القضية الفلسطينية على النحو القائم، لأن قضية فلسطين هي قضية عربية، قضية قومية عربية، وعلى العرب استرجاعها والعناية بها وعدم السماح باستعمالها. علينا كعرب العودة إلى الاجتماع حول هذه القضية الأساسية، والحفاظ على العروبة.

إن أحداث سوريا لا يجب أن تنعكس على لبنان إطلاقاً، فلبنان لم يعد ساحة لتصفية حسابات أي طرف. إننا نريد إطفاء الحريق في سوريا كي لا يطاول بيتنا وإذا لم نتمكن من ذلك فعلينا عدم تأجيجه، ولن نسمح بأن يصبح لبنان ساحة تصفية حسابات. ولا نقبل أن يكون منصة للتخريب على سوريا أو على غيرها من الدول العربية.

شهد لبنان استقراراً أمنياً واقتصادياً منذ العام ٢٠٠٨، حيث سجلت معدلات النمو ارتفاعاً لمدة ثلاث سنوات تراجعت في العام ٢٠١١ بفعل الأحداث، فيما تدلّ المؤشرات هذا العام مجدداً على ارتفاع نسبة النمو لتبلغ ٤٪ وربما أكثر. وهناك عدة عوامل أدت إلى هذا الاستقرار يجب معرفتها والمحافظة عليها وهي:

أولاً: دستور الطائف الذي أرسى مظلة أمان للبنان يجب المحافظة عليها بالتزامن مع تحصين الطائف عبر تصحيح الثغرات الدستورية التي عرقلت مسيرة الدولة في مرات عدة، من أجل الإبقاء عليه نظاماً صالحاً للبنان.

ثانياً: النظام المالي والمصرفي، الذي حافظ على العملة والاقتصاد الوطنيَّين والمؤشرات المالية والاقتصادية جيدة جداً لجهة الودائع واحتياط مصرف لبنان وانخفاض الدين العام قياساً إلى الناتج المحلي، وهذا أمر مشجع.

ثالثاً: الاغتراب، الذي يمدّ لبنان دوماً بالقوة الاقتصادية والسياسية جرّاء الانتشار اللبناني الذي نشر قضية لبنان في كل أرجاء المعمورة. وهذا ما شعرت به إن في رومانيا أو هنا في تشيكيا.

رابعاً: الجيش اللبناني، الذي أظهر أنه من أرقى الجيوش لجهة تعاطيه مع

دستور الطائف الذي أرسى مظلة أمان للبنان يجب المحافظة عليها بالتزامن مع تحصين الطائف عبر تصحيح الثغرات الدستورية التي عرقلت مسيرة الدولة في مرات عدة، من أجل الإبقاء عليه نظاماً صالحاً للبنان

الشعب وقد تبيّن أنه جيش للوطن وللمواطن وليس للأنظمة، وهذا عنصر أساسي يجب أن نحميه وأن نحصّنه عبر تسليحه لكي يبقى القوة المسلحة الوحيدة في الوطن. وقد بحثنا هذا الموضوع مع السلطات التشيكية والرومانية لأنها خفضت عدد جيشها وبإمكانها تزويد الجيش اللبناني بالعتاد الجيّد، كما علينا الاعتماد على أنفسنا في عملية تسليحه عبر خطّة لذلك ووفق برنامج، ويجب أن يحظى الجيش بالغطاء السياسي والوطني وعلى الجميع الالتفاف حوله وتأييد خطواته. إن السلطة السياسية تراقب أداءه وهي محضته الغطاء الكامل للقيام بمهامه وممنوع تناول هذا الرمز الوطني باتهامات أو شتائم.

في ظل مكونات القوة هذه يبقى الشباب اللبناني هو الأساس، لأنه هو الذي ذهب إلى الاغتراب، وهو الذي كان في الجيش وقاوم الإرهاب وصمد في لبنان رغم كل الأزمات التي مرّت وهو الذي قاوم إسرائيل ودحرها في حرب تموز ٢٠٠٦ وقبل ذلك أيضاً».

لقد سمعتم ما صدر عن قادة العدو من أن لبنان لن يكون على خريطة العالم الجديدة، ونحن نقول: إن إسرائيل لن يكون لها وجود على هذه الخريطة، ونحن نعرف أن هدفها منذ عشرات السنين هو إسقاط الصيغة اللبنانية التعددية لأنها نقيض لصيغتها العنصرية، وهي لأجل ذلك تشكك دائماً بالصيغة اللبنانية وتسعى إلى تأجيج الفتنة وقد ظهرت مقاصدها منذ سنوات عدة عندما أعلنت يهودية الدولة الإسرائيلية. هذه الدولة العنصرية هي التي لن يكون لها مكان في الخريطة الجديدة للعالم بينما الدول المتعددة والمتجذّرة في التاريخ مثل لبنان الذي يعود تاريخه إلى ستة آلاف عام ستبقى موجودة وسننتصر عليهم بالتأكيد، وإذا جددوا القول أن رئيس لبنان لا يعرف ماذا يوجد في لبنان، أقول لهم أنا أعرف وليس المهم أن أعرف أو لا أعرف، بل أن يعرفوا هم ماذا في لبنان حتى لا يكرّروا ما فعلوه في العام ٢٠٠٦.

عدم الدخول في لعبة الأقليات لأن لا أقليات في لبنان وهذا ما اتفقنا عليه في ميثاق العيش المشترك، هناك مجموعات من طوائف متعددة مرتبطة بميثاق مشترك لبناء وطن اسمه لبنان مميّز بنظامه، يصلح لأن يكون نموذجاً للعالم المتعدد القادم بنتيجة العولمة. إن على الدول العربية أن تحسم أمرها في هذا الموضوع عبر عدم معاملة المواطنين من طوائف أُخرى

لا أقليات في لبنان وهذا ما اتفقنا عليه في ميثاق العيش المشترك، هناك مجموعات من طوائف متعددة مرتبطة بميثاق مشترك لبناء وطن اسمه لبنان مميّز بنظامه، يصلح لأن يكون نموذجاً للعالم المتعدد القادم بنتيجة العولمة

وفق لعبة الأكثرية والأقلية، إنما أن تذهب باتجاه إيجاد مكان مرموق لهم في إدارة الشأن السياسي وأن تحفظ لهم مكاناً، وبذلك يكون الردّ الأساسي على صيغة إسرائيل العنصرية. وما يستدعي التفاؤل هو ما صدر عن الأزهر من وثائق في هذا الاتجاه عبر الدعوة إلى الانفتاح وقبول الآخر.

إن لبنان مع الديموقراطية الآتية ووضعنا إلى تقدّم لأن تعاطينا سيصبح مع الدول الديموقراطية مبني من دولة إلى دولة وبين المؤسسات والأطياف المختلفة في الدول العربية، لذلك فإن الأيام المقبلة واعدة للبنان وعلينا أن نبقى متماسكين ونعبّر عن وحدتنا الوطنية، وأن لا نندفع وراء أي أمر حتى نكون أداة في سياسة معينة. لدينا مبادئنا وتبيّن أننا قادرون على حفظها والعيش سوياً في ظل الطائف والتوفيق سيكون حليفنا.

مع أبناء الجالية اللبنانية في اليونان

أثينا، اليونان ـ ٧ كانون الأول ٢٠١٢

La morale exigeante fondée sur la notion de devoir de responsabilité et d'honneur.

قالها Alain Larcon أُستاذ الفلسفة في جامعة Nancy عن الجنرال ديغول، ويشرّفني القول بكل اعتزاز بأنها تطبّق على رئيس جمهورية بلادي العماد ميشال سليمان.

السفير اللبناني في اليونان

مع أبناء الجالية اللبنانية في اليونان

أثينا، اليونان ـ ٧ كانون الأول ٢٠١٢

شكراً لحضوركم وأشكر سعادة السفير على كلمته، وفي الحقيقة أتوجه إليكم وأنا سعيد جداً ولكنني لن أتوجه إليكم كمغتربين، أنتم قريبون من لبنان فبينكم وبينه ساعتان وبينما من بيروت إلى جبيل نمضي الوقت نفسه.

أنتم تعلمون تماماً ماذا يحصل في لبنان والشرق الأوسط، ولكن من المؤكد أنكم لا تعلمون لماذا لا يحصل ما تريدون ونريده نحن. فبعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٨ انطلق لبنان انطلاقة جديدة دون وجود أي قوّة فيه. انطلق لتطبيق الطائف في ظل جوّ من التفاؤل والفرح والأمل ببناء الوطن من دون وجود أي سلطة وصاية أو رعاية. وحقق لبنان بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ نسبة نمو بلغت ٩ في المئة وازداد الأمل بشكل كبير لدى الناس. وقصد المغتربون لبنان وأصبحوا متحمّسين للعودة إليه لكي يؤسّسوا ويبنوا فيه. وإذ تراكمت العواصف من حولنا بشدّة ممّا أخّر نموّنا، ولكننا أيضاً قصّرنا بواجبنا بالمحافظة على لبنان. ولكن الوقت لم يفت بعد للمحافظة على لبنان لكي يتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

عندما أزور أي بلد إغترابي، وألمس عن قرب إنجازات اللبنانيين المغتربين وأسمع من قادة الدول التي أزورها مدى احترامهم وتقديرهم لهم وكم يحبّون لبنان من خلال وجود هؤلاء اللبنانيين في هذه البلدان. أتساءل مثلكم لماذا هذا الشعب لا يستطيع بناء دولة حديثة مدنية، دولة مواطنة ودولة قانون؟ علينا التفكير بهذا الموضوع.

أيضاً أستعيد ما فعل شباب لبنان، فإضافة إلى أنهم بنوا المغتربات وخاصة دول الخليج منذ نحو خمسين عاماً، فقد حرّروا بلدهم، وهزموا أكبر آلة عسكرية موجودة في الشرق الأوسط، شباب لبنان حاربوا الارهاب وهزموا منظمة إرهابية واقتلعوها من جذورها. وشباب لبنان ثاروا وانتفضوا من أجل الحرية والسيادة والاستقلال قبل انتفاضات الربيع العربي وكانت انتفاضة راقية ديموقراطية وسلمية ومحترمة وحققوا الأهداف التي ناضلوا من أجلها.

أنا أيضاً لا أفهم لماذا هؤلاء الشباب ونحن معهم لم نستطع بناء دولة المؤسسات،

> عندما أزور أي بلد إغترابي، ألمس عن قرب إنجازات اللبنانيين المغتربين وأسمع من قادة الدول التي أزورها مدى احترامهم وتقديرهم لهم

هل هناك نقص في الكفاءات؟ لا أعتقد ذلك والدليل هؤلاء الشباب أنفسهم.
السؤال الكبير أيضاً هو أن لبنان لديه ديموقراطية عريقة عمرها عشرات السنين ولديه تداول للسلطة ويتشارك كل اللبنانيون في إدارة الشأن السياسي، لكننا لم نطبّق هذه الديموقراطية بشكل سليم واعتمدنا سياسة سيئة، فلماذا الممارسة السياسية سيئة؟ ربما يعود الأمر لنظامنا الانتخابي الذي لا يتلاءم مع روح الدستور، والروح الميثاقية التي ينص عليها.

لماذا الممارسة السياسية سيئة؟ ربما يعود الأمر لنظامنا الانتخابي الذي لا يتلاءم مع روح الدستور، والروح الميثاقية التي ينص عليها

كلنا آمنا ولا نزال بميثاق العيش المشترك الذي وضعه أجدادنا. فعدّلنا الدستور وفقاً لاتفاق الطائف بهدف تأمين العدالة بين كافة مكونات الشعب اللبناني ونزع الامتيازات. أقرّينا بالإجماع «إعلان بعبدا» لكي نحيّد لبنان عن كل التداعيات التي تحصل من حوله، ماذا ينقصنا لكي نطوّر بلدنا؟ هذا السؤال أيضاً يتطلّب التفكير.
لماذا هذا التقصير بحق بلدنا؟ هل لأنه لا يوجد حولنا مناخ ديموقراطي مما اضطرنا لممارسة ديموقراطية في ظل مناخ غير ديموقراطي، فبنينا سياستنا على ارتباط مع الخارج ومع الدول المحيطة بنا والتي ليس فيها تداول للسلطة. أم أن الدول الأُخرى بنت مراكز سياسية ومحاور في بلدنا لتوسّع قدرتها السياسية؟ السؤال جدير بالتفكير، والمعالجة وعدم الاستمرار بهذه السياسة. أم كما قلت لأن قانون الانتخاب لم يعد يتلاءم مع روح الدستور والميثاق، أم لأننا راهنّا على الخارج، هذا يربح أو ذاك يربح. ولبنان ينتظر على قارعة الطريق حتى يربح «فلان أو فلان» في الدول العربية؟ أم، وهذا هو الأسوأ، لأننا نتكبّر على بعضنا البعض. ونحتكر الشعارات الجيدة لنا وننتهم الآخر بالشعارات السيئة. ننسب لأنفسنا الوطنية، والشفافية والانفتاح وحب الحياة، ونقول عن شركائنا في الوطن أنهم العملاء والقتلة ويحبون الموت والفاسدين. لا، لا يجوز هذا الأمر، ليس هكذا يعيش الأبناء والشركاء في الوطن الواحد. وليس هذا هو العقد الاجتماعي الذي على أساسه بنينا هذه الدولة العظيمة التي تحبها كل الدول.
يجب علينا أخذ العبرة مما يحصل من حولنا، بالأمس حصلت فلسطين على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، نحن نهنّئ فلسطين ونعتبرها الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل وكان للبنان الدور الأساسي عبر ترؤسه مجلس الأمن في العام الماضي في تحقيق هذه العضوية.
هذه الخطوة يسعى إليها الفلسطينيون. أما نحن فلدينا استقلال ناجز وديموقراطية وسيادة فلنتمتع بما لدينا. لدينا ديموقراطية فيما الدول العربية

من حولنا تتلمّس هذه الديموقراطية تلمّساً ويسقط شهداء وضحايا وتسيل دماء ويلجأون إلى العنف والتطرف والإيديولوجيات والعقائد وهذا يحرف الشعوب نحو التطرف والفساد. علينا أخذ العبرة. كيف؟ فلنسقط رهاناتنا على الخارج ونضع مصلحة الوطن قبل كل شيء. ونجعل قراراتنا لبنانية فقط وتعبّر عن المصلحة اللبنانية فقط، وليس عن غيرها من المصالح.

دفعنا الغالي لستين سنة ثمن ديموقراطيتنا وجعلونا ملعباً يتصارعون عليه لا يجوز أبداً أن ندفع ثمن ديموقراطية غيرنا. لنحافظ على بلدنا ونبقَ مستقرين وأحراراً ومستقلين.

الأمر الآخر المطلوب منا هو التواضع في نظرتنا لشركائنا في الوطن، فشركاؤنا ليسوا عملاء ولا مأجورين هم نحن ونحن هم. نفتخر بتاريخنا العريق والقديم ونفتخر بحاضرنا وشبابنا ومن هم في الخارج الذين يرفعون اسم لبنان ونفتخر بقدموس وأمين معلوف. هؤلاء أبناءنا. هم ليسوا جبناء أو خائنين أو عملاء أو قتلة. لا أبداً. هؤلاء شركاؤنا في الوطن نفتخر بهم.

لذلك فلنجتمع إلى طاولة الحوار ولنقل ما نريد على هذه الطاولة. ولنفكر كيف سنجتاز هذا الوضع في ظل المخاض القائم في الدول العربية. اجتزنا عشرين شهراً، ويجب الآن التفكير بكيفية اجتياز الفترة المتبقّية. وآمل أن تنتهي سريعاً آلام الدول العربية وأن يتوقف سيل الدماء وألّا يتدخّل أحد من الخارج بشؤون الدول العربية وخصوصاً بالشأن السوري. لا يظنن أحد بأنه يستطيع لوحده اجتياز هذا الحاجز في هذه الفترة. بل يجب أن يتجاوزه مع شريكه في الوطن. فلنجتمع في مجلس النواب ولنناقش الحكومة ولنسائلها ولنطرح بها الثقة، ولنسقطها في المجلس، من دون وضع أي شروط مسبقة. فلنذهب ولنتحاور ولنحدد أية حكومة نريد لتأخذ هذا البلد إلى شاطئ الأمان.

فلنضع قانون انتخاب عصري يؤمّن الوحدة الوطنية، ويشبه دستورنا الميثاقي الفريد من نوعه وهو الدستور المطلوب في دول العالم بعد عشرين سنة. ولنبحث عن القانون الذي يتلاءم مع هذا الدستور دون التفكير بتأجيل الانتخابات. فلنضع القانون الانتخابي المناسب في القريب العاجل ولننتخب في حزيران. فيجب تأجيل الاصطفاف ورفع الصبغة السياسية عن الفرقاء السياسيين.

ونتساءل أيضاً عن سبب فتح جرح طرابلس. ولماذا نترك هذا الجرح ينزف دائماً؟ هل بسقوط عدد من اللبنانيين من منطقة باب التبانة وجبل محسن ننقذ إخواننا في سوريا؟ هل هذا هو الحل؟ لا أبداً ليس هذا هو الحل. فيجب الامتناع عن استعمال السلاح وتحريمه. ويجب أن نعيد الفرح إلى أحياء طرابلس الفيحاء وشوارعها. فلدينا جيش نثق به، وهو فريد من نوعه في العالم بتركيبته المتنوعة يضمّ في صفوفه

> فلنضع قانون انتخاب عصري يؤمّن الوحدة الوطنية، ويشبه دستورنا الميثاقي الفريد من نوعه

عسكريين من كافة الطوائف. حاربوا «كتفاً على كتف» إسرائيل والارهاب وحافظوا على الحريات والديموقراطية وأمّنوا حرية المتظاهرين. فهو جيش عظيم يمثل فعلياً حقيقة الميثاقية اللبنانية. فلنكلّف هذا الجيش حفظ الأمن في طرابلس ولنخضع لتعليماته. ولديه الغطاء الكامل من الحكومة، من دون أن نضع عليه شروطاً مسبقة، ونتهمه بالانحياز كلما نفّذ مهمّة.

ولدينا أيضاً قضاة وقضاة أكفاء، نشهد لهم بالعلم والمعرفة. فالشعب اللبناني أوكل إليهم إصدار الأحكام باسمه، فلنمنحهم الغطاء. وأطلب من الجميع وخصوصاً السياسيين أن لا يمنحوا الغطاء للمرتكبين وأن يدعوا القضاء يعمل باستقلالية. أنا أعطي القضاء الغطاء الكامل ليصدر الأحكام باسم الشعب اللبناني.

أطلب من الجميع وخصوصاً السياسيين أن لا يمنحوا الغطاء للمرتكبين وأن يدعوا القضاء يعمل باستقلالية. أنا أعطي القضاء الغطاء الكامل ليصدر الأحكام باسم الشعب اللبناني

أحبائي، إن لبنان على موعد مع فرص جيدة يجب أن نستعد لها. وأول فرصة هي التحول الديموقراطي الذي يحصل الآن في الدول العربية. وهي فرصة لنا كي نمارس ديموقراطيتنا في المناخ الجديد، وبشكل صحيح. فهم يتحولون إلى الديموقراطية ونحن لدينا هذه الديموقراطية ولكن يجب أن نمارسها بشكل صحيح. وهذا يحصل عبر تطبيق مبادئ ميثاق العيش المشترك بشكل صحيح، وعبر تطبيق «إعلان بعبدا» نصاً وروحاً. وأمامنا أيضاً فرصة اقتصادية وهي مخزون الغاز الذي اكتُشف في البحر والذي سيؤمّن فرصاً لأبنائنا، الذين سيتمكنون من تطوير لبنان، ويشجع المغتربين للعودة إلى بلادهم ويشجع شباب لبنان على البقاء في بلدهم بعد إنهاء تحصيلهم العلمي وبرأس مرفوع.

إن نظامنا الميثاقي جيد وعظيم وهو نعمة لأمثالنا من الدول ولكن هذه النعمة تحتم علينا وعلى كل طائفة ومذهب المبادرة إلى التقرب من بعضها البعض عند حدوث أي مشكلة. وأنا أشجع هذه المبادرات وأطلب من الجميع التجاوب مع المبادرين إلى تقريب وجهات النظر بين الطوائف وليس الاصطفاف وراء كل طائفة وتفضيل طائفة على أخرى.

أنا سعيد جداً اليوم بلقائكم. وقد لمست مدى تقدير ومحبة الشعب اليوناني والمسؤولين في هذا البلد وقيادته لكم، من رئيس الجمهورية، إلى رئيسي الحكومة ومجلس النواب. وأيضاً السلطة الكنسية الأرثوذكسية. عبركم يحبون لبنان محبة كبيرة ويتأملون به أكثر مما نتأمل نحن به.

وهذا ما علينا استثماره لكي نكون مخلصين تجاه هذه الدولة والتزام قوانينها. فاليونان وقفت دائماً إلى جانب القضايا العربية وإلى جانب لبنان بشكل دائم، خصوصاً في العام ٢٠٠٦ وفي فترة الثمانينات. وهي تشارك في قوات اليونيفيل في الجنوب.

ج. القسم الثالث: أستراليا

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في كانبيرا
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في سيدني
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في ملبورن

ج- القسم الثالث

أُستراليا

مع أبناء الجالية اللبنانية في كانبيرا

كانبيرا، أُستراليا ـ ١٦ نيسان ٢٠١٢

أقامت الجالية اللبنانية في كانبيرا حفل استقبال على شرف رئيس الجمهورية دعت إليه مختلف المغتربين اللبنانيين من ولايات أُسترالية عدة. التقاهم فخامة الرئيس وصافحهم فرداً فرداً.

مع أبناء الجالية اللبنانية في كانبيرا

كانبيرا، أُستراليا - ١٦ نيسان ٢٠١٢

قيل لنا إنكم أقلّ من هذا العدد، ولكننا نقول لكم أهلاً وسهلاً بكم. كان من المفترض أن يتم هذا اللقاء قبل ٥٠ عاماً، أي منذ الاستقلال، صحيح أنه تأخر، ولكنه حصل مع أبناء لبنان الأبطال الذين جاؤوا إلى أُستراليا طلباً للعيش الكريم، والذين بنوا الاغتراب وبنوا الدول التي لجأوا إليها، ورفعوا اسم لبنان عالياً، ونشروا رسالته.

أنا أعتز كوني أول رئيس جمهورية للبنان يلتقي بكم هنا في أُستراليا، وأتمنى أن أضعكم في أجواء الصورة الحقيقية لوطنكم الذي أحببتم، وأنا أدرك مدى القلق الكبير الذي يعتري كل لبناني وكل عربي في أرجاء المعمورة، على الوطن العربي، وقلقكم خصوصاً يتركز على لبنان بسبب التحولات التي تشهدها المنطقة والتي تسفر عن وقوع ضحايا، وخسارة الدول العربية لاقتصادها، وإهدار الفرص، إنما هذا الأمر ضروري وناجم عن التطور الذي يشهده العالم وتوق الشعوب إلى الديموقراطية، وآمل أن تعمّ الديموقراطية والسلام في العالم في أسرع وقت ممكن.

هذا هو المناخ اللبناني، فلبنان يعيش ديموقراطية منذ عشرات السنين، أما المناخ الديموقراطي الجديد في الدول العربية فهو مناخ سليم ويعزّز وضعنا لبنانياً ويتطلب منا ممارسة ديموقراطيتنا بشكل راقٍ وصحيح كي نطوّر البلد. إن علاقتنا مع الدول الشقيقة المحيطة بنا، هي علاقة سليمة مستندة إلى المؤسسات والمجتمعات وهذه علاقة صحية يجب أن تسود بين لبنان وأشقائه العرب. إن القلق الذي يعتريكم محق ومنطقي، فهو بسبب العنف الذي يحصل في بعض الدول وأتمنى أن ينتهي في أسرع وقت ممكن، لأن العنف يجب أن يكون خطاً أحمر للجميع، فاستخدامه غير مسموح لتحقيق المآرب السياسية أيّاً كانت الأطراف المعنية باستخدامه. ولديكم قلق من

> أنا أعتز كوني أول رئيس جمهورية للبنان يلتقي بكم هنا في أُستراليا، وأتمنى أن أضعكم في أجواء الصورة الحقيقية لوطنكم الذي أحببتم

التدخّل الخارجي في شؤون الدول العربية واتخاذ ما يحصل ذريعة لإضعاف الدول العربية لصالح إسرائيل. أما بالنسبة إلى سوريا بشكل خاص، فلدينا في لبنان قلق إضافي، بسبب ما يربطنا من علاقات مميزة جداً بهذا البلد تمتدّ جذورها بعيداً في التاريخ والجغرافيا، عندما يتألم السوري يتألم اللبناني دون تمييز بين سوري وآخر، واللبناني يشعر بالقلق تجاه جميع السوريين، وهو يقلق أيضاً من إمكان امتداد الأحداث إلى لبنان، ولكن، والحمد للّه بعد مرور أكثر من سنة على بداية الأحداث العربية، تمكنّا كلبنانيين من حماية الساحة اللبنانية والحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع تحويل لبنان إلى ساحة لتصفية الحسابات. هذا الموضوع يجب أن ينتهي وأعتقد أنه انتهى، فلبنان ليس ساحة لتصفية الحسابات أو للصراع، بل هو ساحة تلاقٍ لجميع الأشقاء العرب، ولبنان لن يكون منصّة أو قاعدة للتخريب أو الهجوم على أيّ دولة عربية وعلى سوريا تحديداً، وهذا ممنوع منعاً باتاً.

> لبنان ليس ساحة لتصفية الحسابات أو للصراع، بل هو ساحة تلاقٍ لجميع الأشقاء العرب، ولبنان لن يكون منصّة أو قاعدة للتخريب أو الهجوم على أيّ دولة عربية

إن ما يهمنا في سوريا هو الديموقراطية، وأظهر الاستفتاء الذي جرى أن الجميع في سوريا يرغب في الديموقراطية، ولكن على السوريين جميعاً التحاور لإيجاد الطريقة الأنسب لتطبيق الديموقراطية، ونأمل أن تأخذ المبادرة الحالية التي يقودها السيد كوفي أنان والمدعومة من الأمم المتحدة والمنبثقة من الجامعة العربية، مسارها إلى التطبيق الصحيح وأن تعمّ الديموقراطية في سوريا وأن يهدأ الوضع ويتوقف العنف في أقرب وقت ممكن.

الاستقرار اللبناني

منذ العام ٢٠٠٨، وبعد الانتخابات الرئاسية التي حصلت، نَعِم لبنان باستقرار أمني جيّد، بفضل اتفاق الطائف الذي حقّق شبكة أمان للوضع اللبناني وهذه نعمة يجب المحافظة عليها، كما يجب تطبيق الطائف بشكل صحيح. سمح لنا هذا الاتفاق بإعادة لعب دورنا في العالم في مجالات عدة إن كان عبر المغتربين اللبنانيين في دول العالم، أو في المنتديات الدولية أيّ الأمم المتحدة ومجلس الأمن (حيث كان لنا حضور لعامين في هذا المجلس كعضو غير دائم)، وفي الجامعة العربية والمنظمة الفرنكوفونية والمؤتمر الاسلامي والأونيسكو وغيرها من المنظمات، عدنا إلى ممارسة دورنا بشكل

طبيعي. وسنحت لنا الفرصة للدفاع عن القضايا العربية والقومية ولرفع الصوت أكان في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو الفرنكوفونية دفاعاً عن القضية الأم الأساسية أي قضية فلسطين.

استعادت المؤسسات الدستورية عملها في الداخل اللبناني ومارست دورها إن كان عبر الحكومة أو عبر مجلس النواب، وأُجريت الانتخابات البلدية والنيابية في مواعيدها، وحصل تشكيل حكومات مع كل استحقاق. صحيح أن الأمر يتطلّب وقتاً، ولكنه يسير بالشكل الصحيح. وعلينا بعد الفترة الطويلة التي غابت فيها الديموقراطية الحقيقية عن لبنان بعد الطائف، أن نتمرس ونتفاهم مع بعضنا البعض لممارسة ديموقراطيتنا في شكل صحيح.

إن المشاريع التي يتمّ التحضير لها عديدة، من الكهرباء إلى التنقيب عن النفط وإصلاح بعض القوانين وتحسين الطرقات والاستشفاء وخطط النقل، وغيرها. وهي مشاريع يتم وضع برامج تنفيذية لها تمتدّ لسنوات عدة. قد يتطلب إنجاز بعض هذه الأمور فترة من الوقت، ولكنها تدريجياً تسير نحو التنفيذ بشكل صحيح. إن التعثر في بعض المواضيع مردّه إلى ظروف عدة، ولكن الأمل مستمرّ والعزم والإرادة موجودان لمتابعة تنفيذ كافة الاصلاحات الضرورية. وقد استطعنا الوصول إلى قرارات مهمّة منها فصل النيابة عن الوزارة، وإصدار قانون استعادة الجنسية، وهناك أمر سيناقشه مجلس النواب قريباً وهو إصلاح قانون الانتخاب الذي يُعتبر القاعدة الأساسية لكل الاصلاحات، ولا يمكن حماية الطائف وتحصينه والحفاظ عليه للعيش في ظلّه عشرات السنين دون إجراء الاصلاحات الضرورية وفي مقدمها بشكل رئيسي قانون الانتخاب كي يصبح عصرياً ومشابهاً لنظامنا، بدل قانون انتخابي يفرّع الكتل السياسية المذهبية، قانون مماثل لدستورنا ويؤمّن التعددية في كل المذاهب، وعندما نصل إلى هذا الأمر سيشكّل ذلك إنجازاً طيباً وحميداً للبنان.

ونحن نستعد لطرح قانون اللامركزية، وأصبحت الأمور جاهزة، وفور الانتهاء من قانون الانتخاب، سيتمّ طرح قانون اللامركزية الادارية الذي ينصّ عليه اتفاق الطائف، ويتيح للمحافظات واتحادات البلديات أن تمارس مهامها الحقيقية وتطبّق الانماء المتوازن الوارد في اتفاق الطائف أيضاً، وهو أمر يترافق مع تحسين وتعزيز وضع الادارة المنهكة بفعل تراكم المشاكل منذ عشرات السنين، وسيتمّ تعزيزها بالعناصر الكفوءة، كما سيتم

> لا يمكن حماية الطائف وتحصينه والحفاظ عليه للعيش في ظلّه عشرات السنين دون إجراء الاصلاحات الضرورية وفي مقدمها بشكل رئيسي قانون الانتخاب كي يصبح عصرياً ومشابهاً لنظامنا، بدل قانون انتخابي يفرّع الكتل السياسية المذهبية

تعزيز المراقبة لدفع المواطن إلى القيام بواجباته دون إفساح المجال أمام الفساد أو التقاعس أو التأجيل.

ارتفاع نسبة النموّ

ومع الاستقرار الأمني، حافظ لبنان على استقراره الاقتصادي، وقارب النموّ في السنوات الأولى ٨ أو ٩ في المئة وهو معدل مهم جداً ومؤشر على متانة النظام الاقتصادي، إنما التطورات التي حصلت إن لجهة الأزمة المالية أو الأحداث التي شهدتها المنطقة، جعلت الاقتصاد يعاني من بعض الركود وتدنّى إلى مستوى ٢ في المئة، ولكنه لم ينهر. وهذا العام، تظهر التقديرات والمؤشرات أن النموّ سيرتفع مجدداً ويبلغ ٤ في المئة وهو أمر جيّد جداً.

لا تزال الودائع المصرفية مرتفعة في المصارف اللبنانية، وهذا بفضل المغتربين اللبنانيين المصرّين على الاستمرار بالثقة في بلدهم، والذين يودعون أموالهم في المصارف اللبنانية. وارتفع احتياطي مصرف لبنان إلى نحو ٣٤ مليار دولار، وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج الاجمالي المحلي، وهو أمر مشجّع. وبالتالي، أؤكد أن النظام المالي والاقتصادي متين إلى جانب النظام السياسي الذي حفظ الاستقرار الأمني.

لا تزال الودائع المصرفية مرتفعة في المصارف اللبنانية، وهذا بفضل المغتربين اللبنانيين المصرّين على الاستمرار بالثقة في بلدهم، والذين يودعون أموالهم في المصارف اللبنانية

الاعتزاز بالجيش

ويمكننا الاعتزاز أيضاً بوجود مؤسسة وطنية مهمة جداً هي الجيش اللبناني، أثبتت متانتها ووحدتها وتعلّقها بالمبادئ والقيم الانسانية التي تتباهى بها جيوش الغرب، والاضطرابات التي حصلت أظهرت أن الجيش اللبناني كان يتصرف بحق ومن أجل المواطن وأنه ليس جيش النظام أو السلطة، وهذا هو المهم.

إن الجيش اللبناني حارب الإرهاب، وتصدّى مع الشعب اللبناني للعدو الاسرائيلي وقاومه، مانعاً إيّاه من تحقيق مكاسب في لبنان، وجعله يعيد حساباته عند التفكير بالاعتداء على الأراضي اللبنانية.

كل هذه الأمور لم تكن لتتحقق لولا عنصر الشباب اللبناني المقدام وهو أساس الجيش والاقتصاد والمقاومة والاغتراب، وقد تمتّع بإرادة صلبة للدفاع عن لبنان وإعلاء شأنه في الداخل والعالم.

دور المغتربين

وأخيراً وليس آخراً، نعرب عن اعتزازنا بالاغتراب اللبناني وهو ما يقوله جميع اللبنانيين، نعتز بكم وبما قمتم به وبتضحياتكم، فقد تغلّبتم على عاطفتكم ومشاعركم وغادرتم بلدكم طلباً لحياة كريمة، وحافظتم على تعلقكم بوطنكم وأعليتم شأنه معنوياً واقتصادياً، ولعلّ المثال الأبرز في أُستراليا هو الحاكمة البروفسورة ماري بشير التي نعتز بها.

المغتربون اللبنانيون تبوأوا مراكز مهمة جداً عبر العالم، في حقول السياسة والقضاء والعلم والاقتصاد، ومن كبار هؤلاء جبران خليل جبران، وأمين معلوف عضو الأكاديمية الفرنسية ومن أشهر الكتّاب الأكاديميين، والكاتب دافيد معلوف وهو من الكتّاب المهمّين في أُستراليا، والبروفسور مايكل دبغي، والأستاذ كارلوس غصن، والأستاذ كارلوس سليم، وقافلة كبيرة من المغتربين الأشدّاء الأكفّاء الذين رفعوا اسم لبنان.

إن العالم يمرّ اليوم في مخاض كبير بين التعدد والانفتاح من جهة والانعزال والتقوقع من جهة ثانية. والمثال الصارخ هو في منطقة الشرق الأوسط، حيث تُعتبر إسرائيل مثالاً للانعزال ولبنان مثالاً للانفتاح.

إذا استطعنا المحافظة على وحدتنا ونظامنا الديموقراطي ومارسناه بشكل صحيح، فإن الرابح هو الانفتاح ولبنان سيهزم الانعزال والتقوقع. إن لبنان سينتصر بالتعددية وبنظامه المنفتح الذي يحتاج إليه العالم أجمع في الوقت الراهن، فالدول العربية بحاجة إلى نوع من النظام اللبناني بمقادير مختلفة إلى حدّ إشراك كافة مكونات المجتمع العربي في النظام السياسي دون الرجوع إلى عددها وسياسة عدّ الأرقام، ودون تركها مهملة لتغادر الدول العربية ويحل محلها آخرون من أقاصي الأرض. إن غنى المنطقة العربية هي كونها مهد الأديان ويجب أن تحافظ على هذه المكونات، كما يجب على العرب، خصوصاً لبنان، أن يعودوا إلى قضيتهم الأساسية، القضية القومية التي تجمع الدول العربية في وجه الاستبداد الاسرائيلي وتحصين الوضع العربي وكافة الدول العربية ليس فقط للدفاع عن قضية فلسطين، بل أيضاً لتوفير الاستثمارات داخل الدول لتحسين مستوى

> إن العالم يمرّ اليوم في مخاض كبير بين التعدد والانفتاح من جهة والانعزال والتقوقع من جهة ثانية. والمثال الصارخ هو في منطقة الشرق الأوسط، حيث تُعتبر إسرائيل مثالاً للانعزال ولبنان مثالاً للانفتاح

المواطن كي يستطيع بالفعل ممارسة السياسية وينتقل إلى الديموقراطية بطريقة راقية بعيداً عن العنف والقتل.

نتمتع في لبنان بكل عناصر النجاح، فالكفاءة موجودة والتعدد أيضاً والمناخ الملائم والانفتاح على العرب والغرب، ولدينا صلة الوصل مع العالم هي المغتربون بحيث يمكن للبناني تأمين الاتصال في أي وقت مع العالم عبرهم. ليس هناك من سبب لنفشل في إعادة تطوير نظامنا، ولو تطلّب الأمر وقتاً، وذلك أن الظروف تعمل ضد الواقع، ناهيك عن الاضطرابات في الشارع العربي والأزمة المالية جعلت الخطوات تتباطأ، إلاّ أن المستقبل أمامنا مفتوح الأفق، وآمل أن نشهد تطوراً كبيراً اعتباراً من نهاية العام الحالي.

أطلب منكم المحافظة على التقاليد التي حملتموها معكم، التقاليد الشرقية القائمة على الانفتاح بعضكم على البعض الآخر، وأن تتعاونوا وتتّحدوا في سبيل مصلحة جميع اللبنانيين المنتشرين ومصلحة لبنان، وأن تتعاونوا والأخوّة العرب لإعلاء شأن لبنان والمنطقة العربية.

لا يجب على الجمعيات والأندية والجامعة الثقافية والروابط أن تكون منقسمة، بل يجب أن تتكامل وأن يبذل الجهد لإعادة توحيد الجامعة الثقافية في العالم. إن تعزيز الارتباط بينكم واجب، تماماً كما أن تعليم اللغة العربية والنشيد الوطني لأولادكم وأحفادكم هو واجب مقدس، وفي الوقت عينه مَن أحبّ وطنه وتعلّق به، أحبّ بالتأكيد الوطن الذي احتضنه واحترم قوانينه. فيجب أن تخلصوا لقوانين أُستراليا الدولة التي حضنتكم طوال السنوات الماضية، واستقبلتكم حتى حين لم نقم بواجبنا تجاهكم ولم نتفقّدكم، يجب أن تخلصوا لقوانين هذا البلد.

لا تنسوا أنكم تتمتعون بحضور كبير، فشارل مالك مع الكاتب والمفكر ايربرت ايفان الأُسترالي اشتركا معاً في وضع نظام حقوق الانسان العالمي وهذا مدعاة فخر لأُستراليا.

أنا سعيد جداً بهذا اللقاء وكنت أحب ألاّ ينتهي، وأعلم تماماً مدى المشقّة التي تكبّدتموها للوصول، وأتمنى لكم أياماً طيبة وأن نلتقي في لبنان وأنا في انتظاركم في بعبدا.

عاش لبنان، عاشت أُستراليا.

أطلب منكم المحافظة على التقاليد التي حملتموها معكم وأن تتعاونوا وتتّحدوا في سبيل مصلحة جميع اللبنانيين المنتشرين ومصلحة لبنان، وأن تتعاونوا والأخوّة العرب لإعلاء شأن لبنان والمنطقة العربية

مع أبناء الجالية اللبنانية في سيدني

سيدني، أُستراليا ـ ١٨ نيسان ٢٠١٢

مهرجان فولكلوريّ لبنانيّ أقامته الجالية في «سيدني أولمبيك بارك» إحتفاءً برئيس البلاد

مع أبناء الجالية اللبنانية في سيدني

سيدني، أُستراليا ـ ١٨ نيسان ٢٠١٢

أوّد أن أشكركم على حضوركم رغم الطقس الماطر، وأنا سعيد جداً بوجودكم. صحيح أن هذا اللقاء كان يجب أن يحصل منذ زمن بعيد، ولكنني آمل أن يشكّل بداية لعمل جيّد سيقوم بيننا، وسبيلاً لعودتكم إلى لبنان بسلامة وكرامة إن شاء اللّه.

أعلم مدى قلقكم على الوضع اللبناني، ولكنني أطمئنكم أن ولادة لبنان تبدأ في الوقت الراهن، وتحديداً في ظل التحول نحو الديموقراطية الذي تشهده الدول العربية، من هنا، فإن دورنا بات مهماً جداً في المستقبل وسط هذا التغيير.

القلق من الوضع في المنطقة

إنّ شعارنا ومبدأنا قائمان على الديموقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان، ولكن القلق موجود بسبب العنف الذي يحصل في الدول العربية، وبسبب التدخّل الأجنبي والخوف منه، وهو أمر لا يصبّ في مصلحة الدول العربية وعلينا مقاومته كونه يصبّ في مصلحة إسرائيل. والقلق نابع أيضاً من ألّا تأخذ الأنظمة الجديدة في الاعتبار كافة مكونات المجتمع العربي، لذلك، فإن وصيتنا للجميع هي الحفاظ على كل المكونات في المنطقة العربية كي لا أقول أقليات، وإشراكها في إدارة الشأن السياسي كي تبقى في أرضها.

القلق أيضاً على سوريا الجارة الشقيقة والتي تربطنا بها علاقات تاريخية عميقة وروابط جغرافية، فالشعب اللبناني يكنّ المودة والصداقة للشعب السوري بأجمعه دون تمييز بين فريق وآخر، ونتمنى وقف العنف في أسرع وقت في سوريا والسعي إلى الديموقراطية التي يريدها الجميع، وهذا يحصل من خلال جلوسهم مع بعض، والتحاور والاتفاق على الوصول إلى هذه الديموقراطية وفق ما يرغبون دون تدخّل من أحد، ونأمل في هذا السياق، أن تثمر مبادرة المبعوث الأممي والعربي كوفي أنان في أقرب وقت ممكن.

إنّ رغبتنا هي إطفاء الحريق في سوريا ولكن إذا لم نستطع ذلك، فعلى الأقل علينا ألّا نؤجّجه كي لا يمتد إلى لبنان. لبنان لن يكون بعد اليوم

> أن ولادة لبنان تبدأ في الوقت الراهن، وتحديداً في ظل التحول نحو الديموقراطية الذي تشهده الدول العربية

ساحة لتصفية الحسابات لأيٍّ كان، كما لن يكون قاعدة انطلاق تخريبية ضد سوريا أو أي دولة عربية.

الحمد للّه أنّنا ننعم باستقرار أمني رغم حساسية الوضع الذي تمر به المنطقة، وقد تمكنا من تجاوز محاور عدة في الفترات الماضية ومنها الأزمة المالية التي ضربت العالم، والحرب على غزة، والسجال حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وقد اتخذ لبنان قرار البحث عن العدالة والحقيقة.

لعب لبنان دوره بجدارة، ودافع عن الحقوق العربية، وبخاصة القضية المحورية أي القضية الفلسطينية. كما دافع عن حقوقه أيضاً كي لا يأتي أي حل على حسابه أو على حساب حق العودة بالنسبة إلى الفلسطينيين

عودة الدور اللبناني

وبعد مرور أكثر من سنة على الاضطرابات في المنطقة العربية، حافظ لبنان على استقراره وهو سيستمرّ لأن اتفاق الطائف شكّل شبكة أمان بالنسبة إلى بلدنا، ولكن علينا تحصين الاستقرار والدستور الذي سمح لنا بإعادة لعب دور أساسي على الساحة الدولية، بعد التبادل الديبلوماسي مع سوريا وعودة لبنان إلى المنظمات الدولية وانتخابه كعضو غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١، وعضويته في الجامعة العربية ومنظمة الدول الفرنكوفونية وفي المؤتمر الاسلامي، وعدة منظمات دولية. لعب لبنان خلال هذه الفترة دوره بجدارة، ودافع عن الحقوق العربية، وبخاصة القضية المحورية أي القضية الفلسطينية. كما دافع عن حقوقه أيضاً كي لا يأتي أي حل على حسابه أو على حساب حق العودة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

منذ العام ٢٠٠٨، عادت المؤسسات الدستورية إلى ممارسة عملها بشكل طبيعي، وجرت انتخابات نيابية وبلدية وتمّ تشكيل حكومات متعاقبة. صحيح أننا شهدنا بعض التعثّر والنقاشات ولكنه كان تحضيراً لممارسة ديموقراطية أفضل. وشهد لبنان نمواً اقتصادياً خلال السنوات الثلاث (٢٠٠٨-٢٠١٠) وصلت نسبته إلى ٨ في المئة، وقد تراجع العام الفائت بسبب الأحداث التي حصلت في الدول المحيطة، ولكن المؤشرات الاقتصادية تعد بنسبة نموّ تصل إلى ٤ في المئة خلال العام الحالي. وعلى صعيد المشاريع، تمّ إقرار عدة مشاريع إصلاحية أولية منها مشروع قانون فصل النيابة عن الوزارة، وقد أحيل إلى مجلس النواب على غرار مشروع قانون استعادة الجنسية للمغتربين الذين فقدوها، وهذا الموضوع سوف يقرّ قريباً وأنا أتابع مراحله في مجلس النواب وهو سيعرض قريباً على الهيئة العامة للمجلس. ولكن في المقابل، على المغتربين تسجيل قيودهم فنحن نريد أن يستعيد اللبنانيون جنسيتهم، ليس لسبب سوى لدعم لبنان وتعزيز قوته عبر المغتربين المنتشرين في

دول العالم. وهناك أيضاً عملية واسعة لتحديث القوانين اللبنانية، ويتم خلال الأسبوع الحالي بحث مشروعي قانون يصبّان في الشق الاقتصادي وهما الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وتحفيز الاستثمارات في لبنان. كل هذه المشاريع تُبحث ويبقى المشروع الأهم وهو تحديث قانون الانتخابات وجعله قانوناً عصرياً وكفيلاً بتمثيل جميع اللبنانيين بشكل صحيح، وتأمين حق الانتخاب للمغتربين، وهذا أمر تقرّر في العام ٢٠٠٩ ونحن جادون في السعي إلى إقرار هذا القانون.

كما نستعد حالياً لطرح قانون اللامركزية الادارية الذي من شأنه تحقيق الإنماء المتوازن عبر المحافظات والبلديات واتحاداتها. وتتكبّ الحكومة على أمر بالغ الأهمية وهو وضع الخطط لقطاعات الخدمات والانتاج، للنقل العام، والكهرباء، وبناء السدود المائية، ومخطط التنقيب عن الغاز والنفط، والبحث عن الغاز والنفط، والعناية الصحية وإعانة العائلات الأكثر فقراً، إضافة إلى العمل الجاد لوضع قوانين وتحديث أخرى لمحاربة الفساد والرشوة والتقاعس الاداري.

كل هذه الأمور تتطلب وقتاً ولكنها وُضعت على السكة الصحيحة، وعلينا العمل معاً على تحصين الطائف وهو دستور جيّد للبنان، مع تصحيح بعض الثغرات الموجودة فيه، لصالح لبنان وليس لصالح أي أحد كي نعيش في ظلّه لمدة طويلة ولا نضطر إلى تغيير الدستور في وقت قريب.

لقد حافظ النظام المصرفي على الليرة اللبنانية وتجنّب الأزمات المالية الكبيرة، وإيداعات مصرف لبنان بلغت ٣٤ مليار دولار وهو رقم أكثر من جيّد بالنسبة إلى لبنان.

اعتماد على الجيش والشباب

أما الارتكاز فهو على الجيش اللبناني، الذي أثبتت الأيام صحّة مواقفه وتصرفاته وقد كان منذ زمن بعيد جيشاً للوطن والمواطن وليس جيشاً للنظام. حارب هذا الجيش الارهاب، وحاز على تضامن جميع اللبنانيين والتفافهم حوله ووقوفهم إلى جانبه، وبالأخص أبناء عكار والمنية وطرابلس. إن للبنان قوة تتمثّل في شبانه وشاباته، فهم مَن دعموا الجيش والمقاومة وتصدوا لإسرائيل وهزموا أكبر قوة في المنطقة العربية.

ويبقى للمغتربين اللبنانيين النصيب الأكبر، فهم يرفعون رأسنا واسم لبنان عالياً في كل الأوقات والأزمات، وجسّدوا رسالة لبنان التي اختصرها البابا يوحنا بولس الثاني بالقول «إن لبنان أكثر من وطن، إنه رسالة»، هذه الرسالة

أما الارتكاز فهو على الجيش اللبناني، الذي أثبتت الأيام صحّة مواقفه وتصرفاته وقد كان منذ زمن بعيد جيشاً للوطن والمواطن وليس جيشاً للنظام

التي يحملها المغتربون في مختلف دول العالم ويرفعون من خلالها اسم لبنان. ورسالة لبنان أيضاً تعددية وحضارية، وباتت اليوم مطلوبة وهي تناقض سياسة الانعزال التي تمارس في بعض الدول وبالأخص في إسرائيل التي تهدف إلى إسقاط صيغة لبنان المنفتحة، ولكن النصر سيكون حليف لبنان وصيغته.

إن لبنان يستمر بقوة المغتربين، وبقوة أبنائه في الخارج والداخل، وقد استضافتنا الحاكمة العامة لولاية «نيو ساوث ويلز» البروفسورة ماري بشير، وهي سيدة محترمة، وهناك العديد من اللبنانيين وصلوا إلى مراكز مرموقة وزارية ونيابية في أُستراليا وكافة دول العالم، فنحن نعتز بالمغتربين الذين يشكّلون «أوكسيجين» لبنان مهما اشتدت الظروف عليه.

إنّ مستقبلنا جيّد وعظيم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولكن رغم ذلك، فإن لبنان بحاجة لكم، ولا يمكنه أن يتطور إلّا إذا اعتمد على دعم الشباب المغترب. لقد غامرتم بذهابكم إلى دول أخرى، وعليكم أن تغامروا مجدداً بالعودة إلى لبنان حيث ننتظركم. إن الاستثمارات في لبنان يجب أن تكون لكم قبل غيركم، ولا يجب التخلي عن الأرض اللبنانية، فهي أغلى من كل أراضي العالم، إبنوا منازلكم عليها.

تلقّيت العديد من الاقتراحات من قبلكم، وهي بالفعل جيدة وتستحق النظر فيها والعمل قدر الامكان على تحقيقها، وأطلب منكم في المقابل العمل على أن تتوحدوا وتحسّنوا العلاقات في ما بينكم، عبر الجمعيات الأهلية والدينية والأندية والمؤسسات الاغترابية، ففي الاتحاد قوة. ويجب أيضاً تعزيز علاقاتكم مع الإخوة العرب، فقضيتنا العربية واحدة، ولطالما كان لبنان المدافع عن قضايا العرب واللغة العربية والقضية القومية المحورية أي قضية فلسطين.

أطلب منكم المحافظة على إخلاصكم لأُستراليا، فهو الوطن الذي تولّى حمايتكم واحتضانكم، جميعكم أوفياء للشعب الأُسترالي الذي التقيته ويملك محبة وتقدير كبيرين للجالية اللبنانية، وهو يعتز بمعرفة بعض الأشخاص منكم بالاسم. ولا يجب أن ننسى أنه في العام ١٩٤٨، وضع الأستاذ شارل مالك (قريب الحاكمة ماري بشير) بالتعاون مع الأُسترالي هيربرت ايفيت الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

إنّ هدف لقائنا بكم كان طمأنتكم على الوضع اللبناني، وبعد هذا اللقاء أصبحنا مطمئنّين، ونعود بإيمان أقوى بلبنان وبالاغتراب وبشباب لبنان بفضل تعلّقكم بالوطن ومسعاكم وتفكيركم بشؤون لبنان كلها. وأنا شخصياً أنتظر كل فرد منكم في بعبدا، فأهلاً وسهلاً بكم.

أطلب منكم في المقابل العمل على أن تتوحدوا وتحسّنوا العلاقات في ما بينكم، عبر الجمعيات الأهلية والدينية والأندية والمؤسسات الاغترابية، ففي الاتحاد قوة

مع الجالية اللبنانية في ملبورن

ملبورن، أُستراليا ـ ٢٠ نيسان ٢٠١٢

لقاء أبناء الجالية اللبنانية في مدينة ملبورن عاصمة ولاية فيكتوريا، أُستراليا في ختام زيارة الدولة التي قام بها إلى أُستراليا.

MELBOURNE

مع الجالية اللبنانية في ملبورن

ملبورن، أُستراليا - ٢٠ نيسان ٢٠١٢

من هنا، من أُستراليا، وهي النقطة الأبعد عن لبنان في العالم، علينا البدء بمسيرة العودة إلى الوطن، ليس بالجغرافيا فقط، بل بالارتباط به. وهنا يكمن مدى تقصير الدولة بحق المغتربين، وبتأخّر اللقاء ٦٠ عاماً، ولكن آمل أن تكون هذه بداية رحلة التعاون الطيب مع المغتربين الذين رفعوا اسم لبنان عالياً. أعلم مدى قلقكم على الوضع في لبنان والشرق الأوسط، ولكني أرغب في أن أطمئنكم أن كل ما يحصل اليوم هو نتيجة طبيعية للحريات العامة والتقدم العلمي والاتجاه نحو الديموقراطية، وهذا ما نرغب فيه، أي أن تتمتع الدول المحيطة بنا بالديموقراطية.

لا أحد يرغب في العنف لتحقيق الديموقراطية ولا الظلم ولا التدخّل الخارجي في الدول العربية ليؤمّن مصلحة إسرائيل. يتملّكنا خوف وقلق من ألاّ تتعاطى الأنظمة الجديدة بشكل صحيح مع مكونات المجتمع العربي، وهي مكونات أساسية من كل الطوائف ولا يمكن تسميتها بالأقلية، بل لها الفضل في المحافظة على القضية العربية والأنظمة الجديدة وعلينا إشراكها في إدارة الأنظمة السياسية، دون النظر إلى عدد الأشخاص بل بالاعتماد على الحضارة التي يمثلونها.

يعترينا القلق أيضاً على سوريا الجارة الأقرب، والتي تربطنا بها علاقات متينة جغرافية وعائلية وتاريخية، وأتمنى أن تتحول إلى ديموقراطية بسلام وهدوء، وأن يتحاور السوريون مع بعضهم البعض دون تدخّل أحد لإيجاد الطريقة الأنسب لتطبيق الديموقراطية. وفي غضون ذلك، نحن أصدقاء لكل الشعب السوري ولا نميّز أحداً عن آخر، ولا نتدخّل إلاّ في حال المساعدة على تهدئة الأوضاع، والأهم ألاّ نجعل لبنان ساحة لتصفية أي حسابات، فهذا الأمر انتهى ولا يجب أن نعود إليه مطلقاً، ولن يكون لبنان قاعدة انطلاق لأي عمل تخريبي ضد سوريا أو أي بلد آخر.

أود أن أطمئنكم إلى الوضع اللبناني الداخلي والدولي، فهو ينعم باستقرار أمني منذ العام ٢٠٠٨ وحتى اليوم، وتجاوز كل الأوضاع والمحن التي مرّت إن على صعيد الأزمة المالية أو الحرب على غزة أو الجدل حول المحكمة الدولية والتي تمّ التمديد

> يتملّكنا خوف وقلق من ألاّ تتعاطى الأنظمة الجديدة بشكل صحيح مع مكونات المجتمع العربي، وهي مكونات أساسية من كل الطوائف لها الفضل في المحافظة على القضية العربية

لها في شهر آذار بحثاً عن العدالة والحقيقة. كما تجاوزنا أيضاً الاضطرابات التي تحصل حالياً في الدول العربية وسوريا. وسبب الاستقرار هو اتفاق الطائف ودستوره الذي شكّل نظام أمان لكل الطوائف والمكونات وجعلها تشترك في إدارة شؤون السياسة اللبنانية.

وعاد لبنان إلى لعب دوره على الساحة العربية والعالمية، وكان عضواً لسنتين في مجلس الأمن ودافع عن القضايا العربية وعن قضيته أيضاً، وأثبت للعالم أجمع أنه لا يمكن أن تُحل قضية الصراع العربي – الاسرائيلي على حسابه، وأفهمنا الجميع أن الدستور اللبناني يمنع التوطين إذا ما أرادت إسرائيل حرمان الفلسطينيين من حق العودة.

أما في الشأن الداخلي، فانطلق عمل المؤسسات أكان في مجلس النواب أو مجلس الوزراء، والانتخابات تتمّ في موعدها الطبيعي بلدياً ونيابياً، وكذلك تشكيل الحكومات وإقرار المشاريع الاقتصادية والاصلاحات، وتحقق نموّ اقتصادي في السنوات الثلاث الماضية وصل إلى حدود الـ ٧ أو ٨ في المئة رغم تأخره قليلاً العام الفائت بسبب التطورات الأخيرة، إلّا أنه يعد هذه السنة بارتفاع جديد وهو أمر مشجّع، ونأمل أن يتحسن بعد هذه الزيارة، التي عاينا فيها مدى النشاط الذي يتمتع به المغتربون في أُستراليا، الذين شكلوا غرفة تجارة وصناعة وأعربوا عن استعدادهم للاتجاه باستثماراتهم إلى لبنان.

توصلنا أيضاً إلى إصلاحات لبعض القوانين وهو أمر انتظره اللبنانيون منذ زمن، وهناك الكثير ولكنه سيأتي تباعاً. فقد أُقرّ قانون استعادة الجنسية للذين فقدوا جنسيتهم لأسباب مختلفة، وأحلناه إلى المجلس النيابي، والمطلوب من الجميع تسجيل أولادهم وعدم التقاعس، وقد أعطينا التعليمات للسفارات لتسهيل العملية، وأطلب منكم شخصياً الاسراع في هذه العملية.

وأقرّ مجلس الوزراء قانون الفصل بين النيابة والوزارة، وقد أصبح في مجلس النواب، كما أُقرّت قوانين اقتصادية للشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ونستعد أيضاً لإقرار قانون انتخابي جديد لتمثيل اللبنانيين بشكل صحيح، وسنتابع بعد عودتنا عملية إصلاح القانون ذي الصلة، علماً أن حق المغتربين في الاقتراع تكرّس العام ٢٠٠٩ حيث ضمن المغتربون هذا الحق في الاقتراع للعام ٢٠١٣، ولا يمكن لأحد منعهم من الانتخاب.

ونعمل أيضاً على إقرار قانون اللامركزية الادارية وهو مطلب لبناني واغترابي، ومنصوص عليه في اتفاق الطائف، ويتم أيضاً وضع خطط لقطاعات الخدمات

توصلنا إلى إصلاحات لبعض القوانين وهو أمر انتظره اللبنانيون منذ زمن، وهناك الكثير ولكنه سيأتي تباعاً

والانتاج وهو أمر كان غائباً عن الاهتمام الحكومي في حقول النقل العام والطاقة والمياه والسدود والتربية والتعليم والرعاية الصحية والاهتمام بالعائلات الأكثر فقراً ومحاربة الفساد والرشوة، فالخطط موجودة وستتولى الحكومات المقبلة متابعة الخطط بدل التلهّي في الاتفاق على نصوص لوضعها.

وبالتالي يظهر الدور الكبير لاتفاق الطائف في إنهاء الحرب وترسيخ الاستقرار ويجب تحصينه وملء الفراغات التي ظهرت عبر التطبيق، وتصحيح ما يجب تصحيحه دون تردد ودون تفكير في مصلحة أحد. والمطلوب إيجاد حلول لبعض الأمور التي يصعب حلّها.

ويمكن القول إن وضع المصرف المركزي أكثر من جيد، فمجموع موجوداته حالياً، وللمرة الأولى في تاريخه، يصل إلى نحو ٣٤ مليار دولار ولم تصل موجوداته في السابق إلى نصف قيمتها الحالية. والودائع في المصارف اللبنانية بلغت ١٤٠ مليار دولار وهو رقم كبير يعكس مدى الثقة بالجسم المصرفي اللبناني ويحفزكم على الثقة بهذا القطاع أيضاً والاستثمار في لبنان.

هناك مؤسسة مهمة جداً سأتحدث عنها هي الجيش اللبناني، الذي برهن رغم الأحداث في المنطقة ومنذ سنوات وتحديداً منذ العام ٢٠٠٤ بأنه جيش الوحدة الوطنية الذي تعاطى مع شعبه بشكل راقٍ، وفرض الأمن والاستقرار، جيش الوطن والمواطن وليس جيشاً للنظام. حارب الارهاب، ودافع عن الوطن ووقف إلى جانبه أهل عكار وطرابلس والشمال ودعموه، في حين اعتقد البعض أن أزمة الفلسطينيين وقضية «فتح الاسلام» ستجعلان اللبنانيين يتخلون عن جيشهم، ولكن ما حصل هو العكس وتبيّن أنهما أمثولة لكل اللبنانيين بأن هذا الوطن موحّد وسيبقى كذلك.

ونتمتع أيضاً بقوى أمنية محترمة أصبح لديها جهوزية بعد إهمال طويل وتكشف الجرائم بسرعة وخلال أيام معدودة. وهذا يطمئن لأنه يقطع الطريق على الاغتيالات فلا عودة للاغتيالات في لبنان.

كل ذلك يدفعنا للحديث عن الشباب اللبناني المغترب والمقيم، الذي هو في الجيش والمقاومة وفي العمل. والاغتراب هو ثروة لبنان التي يتنفّس عبرها. وهذا ثبت خلال المحنة التي مرّ بها لبنان حيث قام الاغتراب بدور كبير. وهو جسّد رسالة لبنان التسامح والعدالة والعيش المشترك بين الأديان. وهذا ما تمارسونه، ويشكّل مفخرة للبنانيين نعتز ونتباهى بها.

إن لبنان بحاجة إلى الاغتراب «لقلبه ودمه»، حافظوا على الهوية اللبنانية، والأرزة والعلم والنشيد الوطني ورابطة الدم التي هي أقوى رابطة وسأخبركم لماذا. المثال اليوم على ذلك تجسّده باميلا. فهذه الصبية اللبنانية مصابة بسرطان الدم

> يظهر الدور الكبير لاتفاق الطائف في إنهاء الحرب وترسيخ الاستقرار ويجب تحصينه وملء الفراغات التي ظهرت عبر التطبيق، وتصحيح ما يجب تصحيحه دون تردد ودون تفكير في مصلحة أحد

تحتاج إلى زرع نخاع عظمي، وهي لا تجد مَن يتبرع لها بخزعة. وقالوا لها إن عليها أن تجد متبرعاً ذا جذور لبنانية، علماً أنه سيعاني من آلام نتيجة تبرعه. فالأمر أشبه بعملية فحص دم، ولكنه يحتاج إلى إجراء تجارب على عدة أشخاص، كي يتم اختيار مَن لديه المواصفات المطلوبة. ولكنها إلى الآن لم تجد هذا المتبرع. فهل نعجز نحن اللبنانيون عن تأمين دم لباميلا؟ أتوجّه عبركم إلى جميع اللبنانيين المقيمين والمغتربين ولاسيّما في أُوستراليا، وفور عودتي سأباشر حملة لإجراء الفحوصات للمتبرعين في لبنان حتى نجد متبرعاً ملائماً ونحن سنتكفل بالباقي، ولكن التحضير يحتاج إلى وقت وإلى متبرعين. وهذا الأمر سهل هنا في أُوستراليا لأن هناك سجلّ عالمي لهذا الموضوع.

لذلك أطلب منكم الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بالسجلّ: Australian bone marrow donor registry وتسجيل أسماءكم فيه. ومَن يريد معلومات دقيقة وواضحة عن الموضوع عليه الدخول إلى الموقع www.abmdr.org.au، وهَمّ باميلا هو أن يصبح لبنان مدرجاً في هذا السجلّ العالمي حتى يتمكن أي مصاب في هذا المرض من العثور على متبرع. وهذا عمل إنساني كبير.

حافظوا على الهوية اللبنانية وعلى الهوية العربية، لأن قوتنا تكمن في الجامعة العربية كي نستطيع أن نتماشى مع الوضع الجديد، ولاسيّما ما خصّ التعدد والعولمة، وأنا أعرف أنكم مثال في علاقاتكم مع بعضكم البعض ومع إخوانكم العرب.

لماذا انتم المثال؟ لأن أحداً لا يدافع عن القضية العربية إلا لبنان، وهذا ما طالبنا به في الجامعة العربية وخصوصاً في قمة بغداد الأخيرة.

أنتم في أُستراليا، هذا البلد الذي حضنكم وعلّمكم وكبرتم فيه كما نهضتم به، عليكم الاستعداد لكي تبنوا لبنان، فكما بنيتم هنا، ليس صعباً عليكم أن تبنوا لبنان، شرط إخلاصكم للقوانين الأُسترالية والبقاء محبين وأوفياء للشعب الأُسترالي.

آسف لعدم تمكني من زيارة كل الأماكن، ولاسيّما ما بنيتموه في هذا البلد من مؤسسات ثقافية واجتماعية. وقد قمت بزيارة جزء منها وإن شاء الله يقوم المسؤولون اللبنانيون بزيارات إلى أُستراليا، يتسنى لهم في خلالها زيارة الأجزاء الباقية والاطلاع على حاجات الاغتراب وما يقوم به لصالح لبنان.

أتينا إلى هنا متحمّسين، والآن نعود إلى لبنان ونحن أكثر إيماناً بقوة لبنان عبركم أنتم.

حافظوا على الهوية اللبنانية وعلى الهوية العربية، لأن قوتنا تكمن في الجامعة العربية كي نستطيع أن نتماشى مع الوضع الجديد، ولاسيّما ما خصّ التعدد والعولمة، وأنا أعرف أنكم مثال في علاقاتكم مع بعضكم البعض ومع إخوانكم العرب

د. القسم الرابع: أميركا

- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في البيرو
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في الأرجنتين
- لقاء أبناء الجالية اللبنانية في الأوروغواي

د- القسم الرابع

أميركا

أبناء الجالية اللبنانية في البيرو

ليما، البيرو ـ ٢ تشرين الأول ٢٠١٢

أنتم ذهب لبنان الأبيض؛ وعلى المغتربين في أميركا الجنوبية أن يُشكّلوا باب الدول العربية إلى هذه المنطقة، كما على اللبنانيين في بلدهم أن يُشكّلوا باباً لدول أميركا الجنوبية إلى العالم العربي.

أبناء الجالية اللبنانية في البيرو

ليما، البيرو - ٢ تشرين الأول ٢٠١٢

كل مرة أتواجد في دنيا الاغتراب وخصوصاً في دول أميركا الجنوبية، أشعر بحماس وشوق لرؤية اللبنانيين أو أحفادهم الذين تحمّلوا الصعوبات ومشقات السفر في زمن لم يكن فيه التنقّل سهلاً، ليصلوا إلى هذه الدول هرباً من الظلم وطلباً للحرية والعيش الكريم.

وغالباً ما أسأل عن هوية هؤلاء الأشخاص الذين اعتمدوا العولمة قبل أوانها بوقت طويل، وقبل أن يتحدث بها العالم حالياً. ويحملني هذا الأمر على التفكير بتاريخ لبنان، لأجد أنه ليس بالأمر الغريب على اللبنانيين. أليس الفينيقيون هم مَن حملوا الحرف والكلمة إلى العالم وبدأوا بالتالي بالعولمة؟ هذا سر عظمة وحضارة لبنان ونظامه الحديث الذي يعطي نموذجاً لمستقبل العالم الجديد إنما بجذور مغروسة في الماضي.

فتحية وألف تحية لهؤلاء الأبطال الذين غامروا وأتوا إلى بلاد العالم لبناء إمبراطورية لبنان الاغترابية. إن حضورنا اليوم هو للمشاركة في القمة الأميركية الجنوبية والدول العربية للتنمية المستدامة والتعاون والتكامل الاقتصادي. لم أحضر إلى هنا كممثّل للمجموعة العربية فقط، بل لأهمية هذا المؤتمر عالمياً وانعكاسه أيضاً على لبنان واللبنانيين. الانتشار اللبناني في أميركا الجنوبية سيشكل الفائدة الحقيقية للبنانيين، وسيكون المغتربون بوابة المنطقة العربية في هذه البلاد، كما أن اللبنانيين سيشكلون بوابة أميركا الجنوبية في اتجاه العرب.

إن لقاء مجموعة دول أميركا الجنوبية وهي من الأكثرية المسيحية، مع مجموعة الدول العربية التي تتشكل من طوائف عدة وبأكثرية مسلمة تحديداً، هو اجتماع لحوار الحضارات في العالم، خصوصاً في الوقت الذي نشهد فيه إساءات للأديان ورموزها وردود الفعل التي تحصل ردّاً على هذه الإساءات والتي يجب إعادة النظر فيها كلها، ويتطلع العالم لإزالة الألم والخوف بين الشعوب عن طريق الحوار.

إن أهداف هذه القمة العالمية ليس فقط التعاون الاقتصادي لأجل التنمية

> الانتشار اللبناني في أميركا الجنوبية سيشكل الفائدة الحقيقية للبنانيين، وسيكون المغتربون بوابة المنطقة العربية في هذه البلاد، كما أن اللبنانيين سيشكلون بوابة أميركا الجنوبية في اتجاه العرب

المستدامة بل للمشاركة في صياغة القرارات، فالنظام العالمي بحاجة إلى توازن، والفقر بحاجة إلى معالجة وأنظمة المنظمات المالية والدولية بحاجة إلى إصلاحات، وهذا المؤتمر يهدف إلى إقامة مؤسسة لتأطير التعاون بين أميركا الجنوبية والبلاد العربية للقيام بالإصلاحات الضرورية من أجل العدالة الاجتماعية للبشر. إن لقائي بكم، هو من أجل طمأنتكم إلى الوضع في لبنان جرّاء ما يحصل فيه، لأنني أعلم تماماً القلق الذي يساوركم جرّاء الأحداث التي حصلت في الآونة الأخيرة.

لقد دفع لبنان ثمناً باهظاً من حريته وديموقراطيته وشبابه واقتصاده للحفاظ على الديموقراطية التي مارسها لأكثر من ٧٠ سنة وتمّ خلالها تداول السلطة، وإن أجدادكم الذين هاجروا، دفعوا كما دفعتم أنتم أيضاً ثمن المحافظة على هذه الديموقراطية. نحن سعيدون بالتحول إلى الديموقراطية من حولنا ولكننا نريده أن يتم دون عنف وإراقة دماء ودون تدخّل خارجي في شؤون الدول، ومن أجل ذلك، اتخذنا قراراً في هيئة الحوار في لبنان أطلقنا عليه اسم «إعلان بعبدا» وينصّ على تحييد لبنان عن كل الصراعات التي تجري من حوله وفي العالم ومنع انعكاساتها السلبية على الداخل اللبناني، وألّا يكون ساحة لتصفية الحسابات وتوجيه الرسائل منه إلى الخارج كما كان يحصل في السنوات الماضية. وهذا الأمر دعانا أيضاً إلى رفض جعل لبنان منطقة آمنة من أجل تدريب أو تجهيز أو انطلاق عمليات عسكرية ضد سوريا أو مرور الأسلحة والمسلحين منها وإليها. هذا الموقف من شأنه أن يحمي لبنان يضاف إلى مظلة الأمان التي أرساها اتفاق الطائف عبر توزيع الشأن السياسي واعتماد الديموقراطية الميثاقية بين اللبنانيين.

اتخذنا قراراً في هيئة الحوار في لبنان أطلقنا عليه اسم «إعلان بعبدا» وينصّ على تحييد لبنان عن كل الصراعات التي تجري من حوله وفي العالم ومنع انعكاساتها السلبية على الداخل اللبناني

إن لبنان، وبعد العام ٢٠٠٨ الذي شهد انتخاب رئيس للجمهورية وخروج الجيش السوري من أراضيه وبعد الاضطرابات التي شهدها منذ العام ٢٠٠٥، ينعم باستقرار أمني ملحوظ، وإذا كانت الصورة التي ظهرت في وسائل الإعلام عن بعض الاضطرابات، مشوّشة منذ شهرين، فإننا لن نسمح لها بالاستمرار وقد تدخّل الجيش بالفعل، مع القوى الأمنية والقضاء، لقطع دابر الفتنة وإعادة تكوين الصورة الجميلة للبنان التي انعكست خلال زيارة قداسة البابا بالتنظيم والأمن ومشاركة كل الطوائف في استقبال الحبر الأعظم.

ومنذ العام ٢٠٠٨ وحتى الآن، عاد لبنان إلى دوره وحضوره الدولي في المنظمات الدولية والمجتمع الدولي وتمّ انتخابه كعضو غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين وترأس هذا المجلس لمرتين خلال هذه الفترة، وكان أداؤه أكثر من ممتاز. وعادت الممارسة الديموقراطية إلى طبيعتها، وأُجريت الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها لجهة الانتخابات على المستويات كافة وتشكيل الحكومات.

وانطلقت عجلة التشريع وسنّ القوانين ووضع الخطط لقطاع الانتاج والخدمات، والأهم كان تقديم مشروع لاستعادة الجنسية للبنانيين المنتشرين الذين فقدوا جنسيتهم، وهذا المشروع يناقش، وإن شاء اللّه يصار قريباً إلى إقراره في مجلس النواب.

وتزامناً مع هذا المشروع، جرى عمل جاد في وزارة الداخلية منذ تولي الوزير زياد بارود مسؤولية الوزارة لجهة إنجاز الملفات المرفوعة إليها لإعطاء الجنسية. وهناك أيضاً مشروع مهم جداً هو إشراك المغتربين في الانتخابات، والذي أُقرّ في العام ٢٠٠٩، على أن يطبّق في الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٣.

وقد وضع وزير الخارجية عدنان منصور خطة لممارسة هذا الحق الديموقراطي سيتمّ مناقشتها يوم الأربعاء المقبل ووضع الاعتمادات المالية من أجل البدء في تطبيقها، وبالتالي إن المطلوب منكم هو الاقبال على التسجيل في السفارات والقنصليات المعتمدة من أجل ممارسة هذا الحق.

وقد باشرت الحكومة منذ العام ٢٠٠٨ العمل على تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية للقيام بواجبها على أكمل وجه، وقد أُقرّ خلال الجلسة الفائتة برنامج لتسليح الجيش على مدى خمس سنوات يبدأ تطبيقه العام ٢٠١٣، ولا يزال بحاجة إلى موافقة المجلس النيابي.

كما تدرس هيئة الحوار خطة استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان، تضع سلاح المقاومة بتصرف الجيش في حال الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية فقط، وليس من أجل أي هدف آخر داخلياً كان أم خارجياً، ويكون استعمال هذا السلاح بطلب من الجيش عند حصول اعتداء وبقرار من السلطة السياسية.

إن هذا الأمر ضروري إلى أن تتمكن الدولة من تجهيز الجيش للدفاع عن لبنان، وهو أمر قد يتطلب سنة أو سنتين لتأمين الأسلحة اللازمة للجيش

تدرس هيئة الحوار خطة استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان، تضع سلاح المقاومة بتصرف الجيش في حال الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية فقط

للردّ على أي خرق أو اعتداء إسرائيلي، بما يحفظ كرامة وسيادة لبنان.
أما على المستوى الاقتصادي، فقد شهد لبنان منذ العام ٢٠٠٨ نمواً جيداً تباطأ أخيراً بسبب ما يحصل من أزمة مالية وما تشهده الدول العربية في الوقت الراهن. واستطاع النظام المالي اللبناني التصدي للأزمة المالية التي ضربت معظم دول العالم وبالأخص أميركا والدول الأوروبية، بفضل النظام المصرفي الجيّد، وبفضلكم أنتم أيها المغتربون عبر استثماراتكم ومساهماتكم في وطنكم الأم. ويبلغ احتياط المصرف المركزي حالياً ٣٢ مليار دولار وهو رقم لم يصل إليه سابقاً، كما أن قيمة الذهب الأصفر تبلغ نحو ١٧ مليار دولار، ناهيك عن الذهب الأبيض المتمثل بثروته الاغترابية.
أما الودائع والتحويلات بالعملة الصعبة في المصارف فبلغت أكثر من ١٢٠ مليار دولار، وتحويلات المغتربين السنوية للبنان هي ٧ مليار دولار ولذلك وصفتكم بالذهب الأبيض.
ويستعيد لبنان في الشرق الأوسط والدول العربية صورته كمستشفى وجامعة الشرق الأوسط نظراً إلى التحسن الكبير الذي يشهده على المستويين الثقافي والاستشفائي. وشكراً للّه أنه بالإضافة إلى النعم الطبيعية التي وهبها للبنان وهو ما ذُكر في نشيد الأناشيد، أنعم عليه أيضاً بثروة كبيرة وهي النفط وفي عرض البحر.
ونستعد حالياً لسن القوانين لمسيرة التنقيب عن النفط، وحين نباشر العملية، ستتدفق الاستثمارات إلى حين استخراج الغاز والنفط الذي سيكون الثروة الوطنية التي علينا المحافظة عليها لأولادنا وأحفادنا كي لا يضطروا إلى الهجرة كما فعلتم، لا بل كي يعود المغتربون إلى لبنان.
أحبائي، إن مستقبل لبنان جيّد وفرح وواعد وتنتظره فرصة سياسية هي الديموقراطية المستجدة على الشرق الأوسط، واستثمار الغاز والنفط، وأنتم ستشكلون بصورة دائمة، الفرصة الدائمة لبلدكم الأم. حافظوا على محبتكم للبنان وإيمانكم بوطن الأجداد، وعلى علاقتكم ببعض ومع الأشقّاء العرب، وعلى إخلاصكم وولائكم لبلدكم البيرو الذي نبني علاقات جيّدة معه.
شكراً لحضوركم وتحيتي لبقية اللبنانيين الذين لم يستطيعوا الحضور، وللجالية اللبنانية في تشيلي وللسلطات التشيلية وسأكون في انتظاركم على أمل اللقاء في لبنان.

إن مستقبل لبنان جيّد وفرح وواعد وتنتظره فرصة سياسية هي الديموقراطية المستجدة على الشرق الأوسط، واستثمار الغاز والنفط

مع أبناء الجالية اللبنانية في الأرجنتين

بيونس أيرس، الأرجنتين
٥ تشرين الأول ٢٠١٢

لا وجود لجالية لبنانية سورية
بل لجالية لبنانية وأخرى سورية
ولو أننا أشقاء

مع أبناء الجالية اللبنانية في الأرجنتين

بيونس أيرس: الأرجنتين – ٥ تشرين الأول ٢٠١٢

أشعر بسعادة كبيرة مع عقيلتي والوفد المرافق لوجودنا هنا بينكم، ومنذ تلقيت الدعوة للمشاركة في قمة «اسبا» في البيرو، كنت أتشوق إلى لقاء اللبنانيين في الأرجنتين، أولئك الذين تجذّروا في هذه الأرض بعد أن هاجر أجدادهم الأبطال من لبنان وتحمّلوا ساعات طويلة لا بل أياماً طويلة للوصول إلى هذا البلد.

تحية إلى أرواح هؤلاء الأبطال الذين أسّسوا هذه الإمبراطورية الاغترابية في العالم وفي الأرجنتين بصورة خاصة. إن مشاركتنا في قمة «اسبا» تعود إلى الأهمية التي تحملها بالنسبة إلى لبنان واللبنانيين في لبنان وخارجه، وإن مشاركتي في القمة لم تكن كرئيس للبنان، بل أيضاً كممثّل للجامعة العربية فيها لتقوية العلاقات بما يعود بالفائدة على لبنان وجميع العرب، وقد حرصنا على عدم التفريط بهذه الفرصة فاقترحنا إنشاء أمانة عامة لـ «اسبا» على أن يكون مقرّها في بيروت فنصبح بوابة أميركا الجنوبية في البلاد العربية كونكم أنتم بوابة الدول العربية في أميركا الجنوبية.

منذ العام ٦٤ التقى كبيران على أرض هذه البلاد المقدسة وهما الرئيس الراحل كميل شمعون والجنرال الراحل بيرون، وسمعنا أخباراً كثيرة عن الجالية اللبنانية واللبنانيين في الأرجنتين، وقد عاينا مدى الأهمية التي يحظى بها اللبنانيون هنا على الصعد كافة، والمراكز المهمة التي تبوّأوها، فنحن نعتز بكم.

> اقترحنا إنشاء أمانة عامة لـ «اسبا» على أن يكون مقرّها في بيروت فنصبح بوابة أميركا الجنوبية في البلاد العربية كونكم أنتم بوابة الدول العربية في أميركا الجنوبية

كلنا نعلم مدى القلق الذي يعتريكم بالنسبة إلى لبنان في ظل الظروف التي تمر بها الدول العربية، وخاصة مع وصول الصور البشعة عن الوضع في البلد الذي تحبون، وأود أن أطمئنكم أن الوضع الذي تشهده الدول العربية والتحوّل نحو الديموقراطية يصبان لمصلحة لبنان في المستقبل.

لقد دفع لبنان ثمناً كبيراً للديموقراطية والحرية والقيم، وأنتم أكثر من يعرفها لأن أجدادكم وآباءكم تركوا لبنان وقصدوا هذه البلاد طلباً للحرية والكرامة. وما رأيتموه من صور بشعة في الفترة الأخيرة عن لبنان، انتهت والوضع عاد إلى طبيعته، وقد شهدتم جميعاً الزيارة الأخيرة لقداسة البابا إلى بلدنا، وقد أثبت اللبنانيون جميعاً بالتفافهم حول الحبر الأعظم، إن لبنان دولة يمكنها أن تستقبل محبيها بالشكل الذي استقبلت به قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر.

إن لبنان منذ العام ٢٠٠٨، وبعد الاضطرابات التي حصلت وهزيمة إسرائيل وخروجها، وخروج الجيش السوري، بدأ يستعيد كل إمكاناته ليصبح بلداً متطوراً يحصل فيه الناس على حقوقهم، وبلد الحرية والقانون.

لا خوف على لبنان الذي هزم إسرائيل والارهاب، فمستقبله أفضل بكثير من ماضيه.

وحقيقة، أنجز لبنان منذ العام ٢٠٠٨ وحتى اليوم الكثير من الأمور، ومنها استعادة دوره وحضوره في المجتمع الدولي ورأس مجلس الأمن لمرتين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وحقق التبادل الديبلوماسي مع الشقيقة سوريا.

كما استعاد الممارسة الديموقراطية ونفّذ الاستحقاقات المتعلقة بالانتخابات وتشكيل الحكومات، إضافة إلى أن سَنّ التشريعات والقوانين أخذ طريقه إلى التنفيذ بشكل طبيعي. واليوم، هناك مشروع قانون لاستعادة الجنسية لمن فقدها عبر عشرات السنين، وهو أمر يهدف إلى توسيع قدرة لبنان، ويعكس افتخاره بمغتربيه المنتشرين في العالم.

وقررنا إشراك المغتربين في الانتخابات عام ٢٠١٣، وفي جلسة

لا خوف على لبنان الذي هزم إسرائيل والارهاب، فمستقبله أفضل بكثير من ماضيه

عقدها مجلس الوزراء أمس تحديداً، وضعت الاعتمادات اللازمة لتتمكن وزارة الخارجية من تنظيم هذه العملية وربط السفارات والقنصليات بها وبوزارة الداخلية اللبنانية.

أدعوكم إلى تسجيل أسماءكم في السفارة ليحق لكم التصويت، وهذا ينطبق أيضاً على كل مَن بحوزته ملفات لتسجيل أولاده للحصول على الجنسية أو لاستعادتها بعد فقدانها.

استعاد لبنان استقراره الأمني بقواه الذاتية من قوى أمن وجيش لبناني، وتعمل الدولة والحكومة على تعزيز هذه القوى لتمارس مهامها على كافة الأراضي اللبنانية دون الحاجة إلى أي مساعدة.

وفي ما خصّ الوضع الاقتصادي، فهو جيّد وشهد نمواً قارب معدله الـ ٨ و٩ في المئة خلال السنوات الماضية، ولكنه انخفض بسبب الأحداث التي تشهدها الدول العربية، ومع ذلك فهو قابل للنمو بسرعة كبيرة. كما صمد لبنان خلال الازمة المالية التي ضربت العالم، وزادت الودائع المالية، والسبب يعود إلى أن المغتربين يحوّلون أموالاً بشكل دوري إلى لبنان بما يقارب الـ ٧ مليار دولار، وهو رقم أكثر من جيّد بالنسبة إلى البلد، وارتفع احتياطي المصرف المركزي بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، على غرار قيمة احتياطي الذهب، وهما ضمانة أساسية للاقتصاد، ولكن الضمانة الأكبر هي أنتم أيها المغتربون ونعتبركم ذهب لبنان الأبيض.

لقد أعطى اللّه نعمة إضافية إلى النعم التي أغدقها عليه، وهي كميات كبيرة من النفط والغاز في البحر وقد بدأنا إجراءات التنقيب واستخراجها من أجل أولادنا وأولادكم ومن أجلكم لكي تعودوا إلى لبنان.

لا تخافوا على لبنان، فهو لا يزال مستشفى الشرق الأوسط وجامعته، ونحن نفتخر بالمستوى الذي يتمتع به لبنان على صعيد الطبابة والاستشفاء والجامعات. إن نظامنا الديموقراطي هو من الأفضل في العالم، وهو بفضل ما يحصل، يظهر للجميع أنه نموذج للعالم الجديد المتعدد الذي أنتجه التطور العلمي والعولمة.

إن لبنان وفق ما قال الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني هو بلد الرسالة، وبلد التلاقي كما قال عنه البابا بينيدكتوس السادس

لا تخافوا على لبنان، فهو لا يزال مستشفى الشرق الأوسط وجامعته، ونحن نفتخر بالمستوى الذي يتمتع به لبنان على صعيد الطبابة والاستشفاء والجامعات

عشر. في الصراع القائم بين الانعزال والانفتاح، ستكون الغلبة للانفتاح وللدول التي تعتمده، ولبنان منها.

كما سبق وقلت، تنتظر لبنان فرص سياسية واقتصادية مهمّة، علينا اغتنامها لتعزيز حضور لبنان وقوته، وهو أمر مطلوب من المقيمين قبل المغتربين ولكنكم أنتم الداعم الأكبر لهذه العملية.

لدينا بلد جميل، وقد وصفه نشيد الأناشيد بأجمل بلد في العالم، وتغنّى بأرز لبنان. لا تبيعوا أرضكم، فالأرض غالية جداً إن من الناحية المادية أو من الناحية العاطفية والمعنوية. حافظوا على العلاقة مع بعضكم مهما كانت طوائفكم ومناطقكم، وقوتكم تنبع من هذه اللحمة ومتانة العلاقات الاجتماعية والأندية والمؤسسات التي أنشأتم.

الشعب الأرجنتيني والحكومة الأرجنتينية يكنّان لكم الاحترام نظراً إلى العلاقة المتينة بين الطوائف وانفتاحكم على بعضكم. لا تدعوا السياسات المحلية السخيفة تثير الانقسام بينكم، حافظوا أيضاً على الروابط مع الأشقاء العرب جميعاً لأنهم يمدونكم بالقوة، وتحديداً مع الإخوة السوريين الذين يشاطرونكم الوجود في هذه الدول.

أنا مصرّ على هذا الكلام، وقد قلت لرئيسة الأرجنتين التي أكنّ لها كل الاحترام التقدير، إنه لا وجود لجالية لبنانية سورية بل لجالية لبنانية وأخرى سورية ولو أننا أشقاء، فهذا لا يعني انقساماً بيننا إنما التأكيد على وجود دولة لبنانية ودولة سورية.

في مطلق الأحوال، الشكر الكبير للرئيسة كريستينا دي كيرتشنر كونها تحب اللبنانيين وتقدّرهم وتعتبر أن الشعب اللبناني خلاّق، وهي تقف دوماً إلى جانب لبنان.

حافظوا على إخلاصكم لبلدكم الأرجنتين ووفائكم لهذا البلد العزيز المعطاء. وحافظوا على رابط الدم والقلب الذي يربطكم بلبنان، أرض الأجداد.

قبل وصولي إلى أميركا الجنوبية، التقيت بستّين أرجنتينياً من أصل لبناني، وآمل أن ألتقي العام المقبل بستمئة منكم وليس بستّين فقط، وأنا في انتظاركم في رئاسة الجمهورية، كما الوزراء».

«عاشت الأرجنتين، عاش لبنان». (قالها باللغة الإسبانية)

لا وجود لجالية لبنانية سورية بل لجالية لبنانية وأخرى سورية ولو أننا أشقاء، فهذا لا يعني انقساماً بيننا إنما التأكيد على وجود دولة لبنانية ودولة سورية

مع أبناء الجالية اللبنانية في الأوروغواي

الأوروغواي ـ ٧ تشرين الأول ٢٠١٢

مع أبناء الجالية اللبنانية في الأوروغواي

الأوروغواي ـ ٧ تشرين الأول ٢٠١٢

عندما تلقّيت الدعوة لحضور قمّة «اسبا» في البيرو، كممثل للمجموعة العربية، فكرت بأبناء الجالية المنتشرين في الأرجنتين والأوروغواي، وقرّرت المجيء للاطلاع على أوضاعهم وأن أكون قريباً منهم على خطى الرئيس الراحل كميل شمعون.

إن الطريق التي سلكها أجدادكم منذ أكثر من ١٢٠ سنة، والتي كانت تستغرق أشهراً طويلة من السفر، باتت في عصرنا أسهل، وبالتالي كان لا بدّ من حضور القمة نظراً إلى الفائدة التي سنجنيها من هذه القمة ومشاركة لبنان الفاعلة فيها.

إن أهداف هذه القمة مهمة لأنها ستكرّس التعاون بين الدول العربية وأميركا الجنوبية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والاشتراك في صياغة القرارات الدولية. فالنظام العالمي بحاجة إلى التوافق ويمكننا المشاركة في إصلاح هذا النظام وتحقيق الديموقراطية والعدالة الاجتماعية في كل دول العالم عبر إصلاح الأمم المتحدة.

وأعادت القمة صورة جيدة عن التعايش بين المسلمين والمسيحيين، كونها ضمّت أميركا الجنوبية ذات الغالبية المسيحية والدول العربية التي تضم كل الطوائف والأديان ولكنها ذات غالبية مسلمة، وهي صورة تعاكس تماماً تلك المنتشرة حالياً عن التعرض للأديان وهو ما نقف ضده بشكل مطلق.

إحدى الفوائد الأساسية للقمة هي أنها تضم مجموعتين تحويان عناصر كبيرة من الغذاء والطاقة، وعلى اللبنانيين في أميركا الجنوبية أن يكونوا بوابة العالم العربي في هذه المنطقة، كما على اللبنانيين في الوطن الأم أن يكونوا بوابة أميركا الجنوبية للعالم العربي، وخاصة إذا تمّت الموافقة على اقتراح لبنان جعل بيروت مقراً للأمانة العامة لـ «اسبا».

تغمرنا فرحة كبيرة أنا والوفد المرافق، للقائنا بكم ولاطلاعنا على أوضاعكم من خلال هذه الزيارة قدر الإمكان، وأردنا أن نطمئنكم على الوضع في لبنان بعد الفترة الصعبة التي تمرّ بها المنطقة العربية.

إن تحول الدول العربية نحو الديموقراطية هو أمر يصب في مصلحة لبنان في المستقبل، فهو بلد ديموقراطي منذ أكثر من ٧٠ سنة ولكن لم يكن باستطاعته ممارسة هذه الديموقراطية بشكل صحيح بسبب عدم تداول السلطة في الدول

على اللبنانيين في أميركا الجنوبية أن يكونوا بوابة العالم العربي في هذه المنطقة، كما على اللبنانيين في الوطن الأم أن يكونوا بوابة أميركا الجنوبية للعالم العربي، وخاصة إذا تمّت الموافقة على اقتراح لبنان جعل بيروت مقراً للأمانة العامة لـ «اسبا»

المحيطة وغياب الديموقراطية فيها. وللأسف، صيغة بعض المحاور والفئات السياسية في لبنان على ارتباط مع الدول المحيطة. ولهذا السبب تحول لبنان إلى ساحة للصراع بين الأنظمة العربية المجاورة، ولكن هذا الأمر توقّف ولم يعد لبنان مثل هذه الساحة، وتحوّلت السياسة اللبنانية محلية فقط وغير مرتبطة بأي أمر آخر.

لقد دفع لبنان ثمناً كبيراً لحريته وديموقراطيته، وأنتم أول مَن دفع هذا الثمن الباهظ من خلال هجرة أهلكم وأجدادكم طلباً للحرية والعيش الكريم. لن نسمح بعد اليوم أن يكون لبنان منصة لتوجيه رسائل لأحد، أو مكاناً لحماية أي نظام أو دولة سوى لبنان ولبنان فقط.

هذا القرار اتخذناه على طاولة الحوار في «إعلان بعبدا»، ونجحنا في تحييد لبنان عن كل الصراعات المحيطة، إذ لا نرغب في التدخّل في أمور غيرنا، كما لا نرغب في تدخّل أحد في أمورنا.

نحن دعاة سلام وديموقراطية، ونتمنى الاستقرار للدول العربية والديموقراطية دون أي عنف أو تدخّل خارجي، وأن تستجيب الدول والحكومات لإرادة الشعوب من خلال التوافق على نظام سياسي يجلب الخير لهم ولغيرهم في وقت لاحق.

احتلت إسرائيل لبنان لمدة ٢٢ سنة، وقد هجّرت الفلسطينيين إليه، ولكننا في النهاية هزمنا إسرائيل وتمكنا من تحرير الأراضي اللبنانية. وحاول الارهاب تحويل لبنان إلى قاعدة انطلاق له في الشرق الأوسط، واعتدى على الجيش اللبناني وذبح عسكرييه عام ٢٠٠٧ على طريق الشمال، ولكن الجيش واجه المنظمات الارهابية وقضى عليها واقتلع جذورها.

صحيح أن الجيش دفع ثمناً غالياً لهذا الانجاز الكبير، تمثّل بسقوط ١٨٠ شهيداً له، ولكنه أظهر للعالم مدى قوة الإرادة اللبنانية، فللمرّة الأولى تُقتلع منظمة إرهابية في العالم كما اقتُلعت «فتح الاسلام» من نهر البارد.

عام ٢٠٠٨، وبعد كل الأحداث التي شهدها لبنان والمنطقة، انتُخب رئيس للجمهورية اللبنانية، وبدأت رحلة بناء لبنان في ظل عدم وجود أي محتل أو صديق غير محتل على أراضيه. ومنذ ذلك الوقت، استعاد لبنان حضوره على الساحة العالمية بعد غياب لسنوات عدة، ومن خلال مشاركته في المنظمات العالمية ومنها الأمم المتحدة والفرانكوفونية ومؤتمر دول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية و«الاسبا»، كما انتخب في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وترأس هذا المجلس لمرتين وكان أداؤه رائعاً.

> هذا الأمر توقّف ولم يعد لبنان مثل هذه الساحة، وتحوّلت السياسة اللبنانية محلية فقط وغير مرتبطة بأي أمر آخر

وأقام لبنان علاقات ديبلوماسية مع سوريا تجسيداً لإرادة اللبنانيين منذ الاستقلال وأيضاً للإرادة السورية في الآونة الأخيرة، فارتفع العلم اللبناني في الشام كما ارتفع العلم السوري في بيروت.

واستعاد لبنان ممارسته للحياة الديموقراطية بشكل صحيح، إذ إن الانتخابات تتم في مواعيدها وعلى المستويات كافة: نيابية أو اختيارية وبلدية ونقابية أو حزبية أو لجان الطلاب في المدارس، كذلك الأمر تشكيل الحكومات في مواعيدها الدستورية.

وانطلق التشريع وسن القوانين ووُضعت الخطط لقطاعات الخدمات والانتاج، ولعلّ الأهم في هذا السياق استعادة الجنسية وحق الانتخاب للمغتربين.

الموضوع الأول بات في مجلس النواب حيث تتم مناقشته ونأمل إقراره في وقت قريب، وهو يسهّل على المغتربين الذين فقدوا ملفاتهم وأصبحوا غير مسجلين ودون جنسية، أن يستعيدوا جنسيتهم اللبنانية.

أما الموضوع الثاني، فتمّ إقراره ومن المفروض أن ينفّذ عام ٢٠١٣، وخلال الأسبوع الحالي تقرّر صرف الاعتمادات اللازمة لوزارة الخارجية لاتخاذ الاجراءات اللازمة مع السفارات لتأمين الاقتراع الالكتروني، وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها. أطلب منكم الاسراع في تسجيل أسمائكم وأسماء أولادكم في السفارات لاستعادة الجنسية.

ومنذ العام ٢٠٠٨ أيضاً، بات الأمن مستتباً برعاية الأجهزة الأمنية وعلى رأسها الجيش اللبناني، وقد أقرّينا الأسبوع الفائت برنامجاً ورفعناه إلى المجلس النيابي لتسليح الجيش اللبناني لمدة خمس سنوات، كي يستطيع بمفرده أن يمتلك السلاح في لبنان ويدافع عن أرض لبنان ضد الخطر الاسرائيلي وضد الارهاب، وضد أي خطر قد يتعرّض له لبنان.

هذا الوضع انسحب أيضاً على الوضع الاقتصادي في لبنان، فرغم الأزمة المالية التي ضربت أوروبا والولايات المتحدة، حافظ لبنان على مناعته ولم يسقط بالأزمة المالية بفضل النظام المصرفي اللبناني وبفضل إيداعات وتحويلات المغتربين إلى المصارف اللبنانية. وحقّق النمو الاقتصادي في الفترة السابقة ارتفاعاً بلغ نحو ٨ في المئة، ولكنه انخفض هذه السنة بسبب الأوضاع التي تشهدها الدول العربية. واحتياط العملات الأجنبية جيّد جداً، وفي مصرف لبنان هناك احتياطي بقيمة ٣٢ مليار دولار، وتبلغ قيمة الذهب احتياطي الذهب ١٧ مليار دولار، وفي المصارف هناك إيداعات تفوق ١٢٠ مليار دولار، وتشكّل تحويلات المغتربين ٧ مليار دولار في السنة.

> أقرّينا برنامجاً ورفعناه إلى المجلس النيابي لتسليح الجيش اللبناني لمدة خمس سنوات، كي يستطيع بمفرده أن يمتلك السلاح في لبنان ويدافع عن أرض لبنان ضد الخطر الاسرائيلي وضد الارهاب، وضد أي خطر قد يتعرّض له لبنان

وسبحان اللّه، فقد أنعم على لبنان نعمة إضافية، إذ تمّ اكتشاف كميات كبيرة جداً من الغاز وبعض كميات النفط في عرض البحر. أما النعمة الكبرى فهي أنتم، المغتربون اللبنانيون وأنتم برأيي «الذهب الأبيض».

إن لبنان يعتز بكم، واللبنانيون موجودون في كل دول العالم ويحتلون مراكز مرموقة ويحبون الأوطان التي عاشوا فيها وأكرمتهم، كما أنهم متعلقون بوطنهم الأم لبنان.

وأنا أنصح شباب لبنان كلّما يئسوا وضعف إيمانهم ببلدهم، أن يلتقوا بشباب الاغتراب كي يروا مدى تعلقكم بلبنان. لست أجامل إذا قلت لكم إنني شخصياً والوفد المرافق سنعود إلى لبنان بنبض أقوى بعد لقائنا بكم وبإخوتكم في الأرجنتين والبيرو.

علّموا أولادكم وأحفادكم اللغة العربية، فعندما زار البابا الراحل يوحنا بولس الثاني لبنان طلب من اللبنانيين التكلم بالعربية. وقال أيضاً: «لبنان أكبر من بلد، إنه رسالة»، وأيضاً قداسة الحبر الأعظم بينيدكتوس السادس عشر الذي زارنا منذ أسبوعين، قال: «إن لبنان بلد التلاقي». ونحن نعتز بهاتين الصفتين، وعلينا عدم السير في الاتجاه الخطأ، إنما أن نسير في هذا الاتجاه.

الأوروغواي بلد جميل، وسمّوه لجماله سويسرا أميركا الجنوبية ولبنان يسمّى سويسرا الشرق، ونشيد الأناشيد أشاد بجمال لبنان وشموخ أرزه. نحن سنقيم علاقات جديدة مع الأوروغواي وسنعقد اتفاقات جديدة وستجسّدون أنتم هذه الاتفاقات مع أقربائكم وأهلكم في لبنان.

إن المسؤولين في الأوروغواي وخاصة الرئيس موخيكا يقدّرونكم ويحبونكم كثيراً، وأنا قلت له صحيح أن الأوروغواي فازت ٤ مرات ببطولات كرة القدم، إنما لبنان سجّل هدفين في الأوروغواي: الأول اسمه كميل شمعون، والثاني اسمه ميشال سليمان، وننتظر أن يردوا بهدف من الأهداف ويزور موخيكا لبنان.

اليوم، زرنا النوادي والجمعيات التي تلتقون فيها، أدعوكم للمحافظة على علاقتكم مع بعضكم البعض وعلى ارتباطكم مسلمين ومسيحيين، لبنانيين وعرباً، مصيركم ومستقبلكم واحد. حافظوا على إخلاصكم للأوروغواي وعلى وفائكم للبنان، وأنتم أوفياء والأهم هو أن تحافظوا على أرضكم في لبنان وأن تحجزوا مكاناً لكم فيه حتى لا يأتي غيركم ويأخذ هذا المكان.

أشكر حضوركم وأقول لكم إلى اللقاء في لبنان، وأنا أنتظركم هذا العام والعام المقبل لزيارتي في القصر الرئاسي في بعبدا.

عاشت الأوروغواي، وعاش لبنان.

> أدعوكم للمحافظة على علاقتكم مع بعضكم البعض وعلى ارتباطكم مسلمين ومسيحيين، لبنانيين وعرباً، مصيركم ومستقبلكم واحد

الفصل الخامس: الحضور الوطني

أ. القسم الأول: الرئيس الجامع

ب. القسم الثاني: محطات مشرقة

ج. القسم الثالث: في بيدر الثقافة

الفصل الخامس: الحضور الوطني

أ. القسم الأول: الرئيس الجامع

- الإفطار الرمضاني السنوي
- لقاء ممثلي الطوائف الروحية في الأرجنتين
- الإفطار الرمضاني السنوي
- اختتام السنوية العاشرة لحديقة البطاركة في الديمان
- المؤتمر العام الأول لمسيحيي المشرق
- «ندوة» الاستقلال من الميثاق إلى «إعلان بعبدا»
- حفل رفع اثني عشر تمثالاً في سراي بعبدا تكريماً للرؤساء السابقين

أ - القسم الأول

الرئيس الجامع

الإفطار الرمضاني السنوي

القصر الجمهوري ـ ٢٥ تموز ٢٠١٢

الإفطار الرسمي الخامس في قصر
الجمهوري في بعبدا بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٢

الإفطار الرمضاني السنوي
القصر الجمهوري - ٢٥ تموز ٢٠١٢

دولة رئيس مجلس الوزراء،
أصحاب الغبطة والسماحة والمعالي والسعادة،
أيّها الحفل الكريم،

نلتقي مساء هذا اليوم الفضيل من أيّام شهر رمضان المبارك وفقاً لتقليد راسخ ومحفّز، في مشهديّة ترمز إلى التوافق والتلاقي وروح العيش المشترك بين مختلف شرائح المجتمع ومكوّناته؛ وأنتم تمثّلون على المستويين الروحي والزمني صورة لبنان في تنوّعه ووحدته.

وإذا ما كانت هذه المشهديّة تعبّر في واقعها عن تفاهم فعليّ بين القادة وأهل الرأي حول المبادئ والثوابت التي يقوم عليها وفاقنا الوطني، والتي عدنا وأكدنا عليها في «إعلان بعبدا»، فإنّه من المفترض، من منطلق الالتزام وحسن النيّة، أن تترجم هذه القناعات على صعيد خطابنا السياسي وممارستنا الديموقراطيّة ورغبتنا في التلاقي والحوار، وأن تنعكس على الأجواء العامة للبلاد وعلى مزاج الشعب وحراكه.

لقد ساهم مثل هذا التوافق منذ العام ٢٠٠٨ في تثبيت دعائم الاستقرار وإعادة الثقة الداخليّة والخارجيّة بلبنان، وتحقيق نسب مرتفعة من النموّ، إلا أنّه لم يحل دون حصول تعثّر لامس مراراً حدّ الجمود في عمل المؤسسات، وبروز توترات سياسيّة وأمنيّة على خلفيّات مذهبيّة أو إقليميّة خلال الأشهر المنصرمة.

لذلك فإنّ الالتزام بالثوابت لا يعفينا من واجب التفكير والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة الإشكاليّات التي لا تزال تعوّق مسيرتنا الوطنيّة وتحول دون تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي نتوق إليها.

ولا يتمّ التقدّم والإصلاح في بلد كلبنان إلّا من طريق الحوار والتوافق. فالأساليب العنفيّة، التي بات الشعب يرفضها، عاجزة عن فرض أيّ حلّ على مساحة الوطن، إضافةً لتعارضها مع الديموقراطيّة.

> إنّ الالتزام بالثوابت لا يعفينا من واجب التفكير والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة الإشكاليّات التي لا تزال تعوّق مسيرتنا الوطنيّة وتحول دون تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي نتوق إليها

أما العمل على فرض برامج ورؤى عن طريق الاعتماد على القاعدة الأكثريّة، فقد أعاقته لغاية الآن الاصطفافات الطائفيّة والمذهبيّة المعطّلة، وعدم قيام أحزاب سياسيّة عابرة فعلياً للطوائف، وغياب قانون انتخاب عصريّ وحديث.

لذا يقضي الواجب الوطني، وفقاً لما أقدّره وأحضّ كلّ واحد منكم عليه، من موقع مسؤوليتي كرئيس للبلاد، العمل على تشجيع أفرقاء هيئة الحوار الوطني على المضيّ قدماً، بالرغم من الصعوبات، في سعيهم الأساسي للتفهّم والتفاهم على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع يحتاج إليها لبنان في مواجهة العدوّ الإسرائيلي، ومعالجة موضوع السلاح من مختلف جوانبه، وقد أصبح في صلب النقاش الوطني.

ذلك أنّ مصلحة لبنان العليا والحاجة لحماية السلم الأهلي وإبقاء البلاد بمنأى عن التداعيات السلبيّة للأحداث الجارية في محيطنا، يفرضون على جميع الأفرقاء الإقبال على الحوار بعقل وقلب منفتحين حول مختلف المسائل الخلافيّة، والتخلّي عن مواقفهم المسبقة التي أعلنت، إن لجهة رفض مناقشة الموضوع الأساسي والوحيد المدرج على جدول أعمال هيئة الحوار، أو لجهة طلب إقرار هذا الموضوع الوحيد قبل مناقشته في هذه الهيئة التي تشكّل مظلّة واقية للواقع القائم.

حذارِ في هذا المجال من المواقف والقرارات الخاطئة المبنيّة على قراءات ملتبسة أو على حسابات ظرفيّة، إذ لا إمكان من منطق تاريخ مجتمعنا التعدّدي، لسيطرة فريق فئوي على آخر أو طائفة على طائفة أو مذهب على مذهب في لبنان، ولا غلبة للسلاح على أراضيه، مهما ترسّخت أو تقلّبت موازين القوى الداخليّة والإقليميّة.

ولتحدّد صناديق الاقتراع وروح المشاركة والتوافق في ما بيننا، لا صناديق الذخائر والسلاح، مستقبل شعبنا ومستلزمات تقدّمه وعزّته وهنائه.

وإنّها لمفارقة فعلاً أن يأتي هذا التعثّر في ديناميّة الحوار، في وقت يجتمع مجلس الأمن الدولي بالذات للإشادة بالدعوة إلى استئناف الحوار ولتشجيع القيادات السياسيّة على مواصلته، وكذلك فعل الاتحاد الأوروبي.

فلنستفد من الدعم الإقليمي والدولي الواضح من أجل عدم ربط استقرارنا بالرهانات على الخارج أو بالحسابات السياسيّة الضيّقة؛ والمضيّ تالياً في عمليّة بناء الدولة العادلة والقادرة، التي لا خلاص لأيّ فرد أو مجموعة من المجموعات في لبنان من دونها. فالدولة هي المساحة المشتركة لالتقاء اللبنانيين وخلاف ذلك مساحات مفروزة للمنازلات المفتوحة على المداخلات الخارجية.

فلنستفد من الدعم الإقليمي والدولي الواضح من أجل عدم ربط استقرارنا بالرهانات على الخارج أو بالحسابات السياسيّة الضيّقة؛ والمضيّ تالياً في عمليّة بناء الدولة العادلة والقادرة

من هذا المنطلق سأعاود اتصالاتي وجهودي اعتباراً من هذا المساء لضمان استئناف أعمال هيئة الحوار الوطني في السادس عشر من آب المقبل، محمّلاً جميع الأفرقاء مسؤوليّة أيّ تخلّف عن المساهمة الجادّة في تذليل العقبات، وتلافي الأزمات، وتبديد المخاوف، من خلال سلوكيّات الحوار وقواعده وآدابه.

وفي موازاة ذلك، ينبغي علينا العمل على الصعد المتكاملة التالية:

١- مواصلة البحث في سبل تنفيذ كامل بنود اتفاق الطائف من دون تردّد، والنظر في أيّ حاجة للتفسير وتحسين سير عمل المؤسسات، بالتوافق؛ من منطلق المصلحة العامة، واستناداً إلى الآليّات الدستوريّة، وصولاً إلى مرحلة قيام الدولة المدنيّة الضامنة للحقوق على قاعدة المواطنة من دون تفريق أو تمييز.

٢- الالتزام بكل مندرجات «إعلان بعبدا»، ولاسيما منها ما نصّ عليه من ضرورة العمل على تنفيذ ما سبق أن تمّ التوافق عليه من قرارات، «وتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة، ودعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادّي بصفته المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسّدة للوحدة الوطنيّة، بما يسمح بفرض سلطة الدولة والأمن والاستقرار».

٣- الإسراع في مناقشة مشروع قانون الانتخاب الجديد وإقراره وكذلك مشروع القانون الخاص باللامركزيّة الإداريّة الذي سنطرحه قريباً على طاولة النقاش.

> الإسراع في مناقشة مشروع قانون الانتخاب الجديد وإقراره وكذلك مشروع القانون الخاص باللامركزيّة الإداريّة الذي سنطرحه قريباً على طاولة النقاش

أيّها الأعزّاء،

نلتقي هذا العام والتحوّلات التاريخيّة الحاصلة في العالم العربي ما زالت تتوالى فصولاً. نتابعها باهتمام، لما لها من تأثير مباشر على حياة الشعوب العربيّة الشقيقة وعلى النظام العربي العام الذي ننتمي إليه، وإن كنّا قد آثرنا النأي بأنفسنا عن أيّ تداعيات سلبيّة ممكنة للأحداث وللنزاعات الإقليميّة، بما فيها الأزمة القائمة في سوريا التي ما زلنا نأمل في أن يتمّ إيجاد حلّ سياسي متكامل لها في أقرب الآجال، مخافة انزلاقها نحو مزيد من العنف والتشرذم والحروب.

وإذا كنّا نتمنى للشعوب العربيّة ما تتمنّاه لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة، فإنّ تثبيت دعائم هذه الديموقراطيّة وما يستتبعها من استقرار يستدعي على الصعيد الداخلي، إشراكاً عادلاً ومتكافئاً لجميع مكوّنات مجتمعات هذه الدول في إدارة الشأن السياسي العام بالنظر إلى قدراتها الحضارية وليس العددية؛ كما يستوجب على الصعيد الخارجي، الإسراع في

عمليّة إيجاد حلّ سلميّ عادل وشامل لكل أوجه الصراع في الشرق الأوسط ولقضيّة فلسطين على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام بعيداً من أيّ شكل من أشكال التوطين.

أيّها الحفل الكريم،

فلنتذكّر دوماً أنّ ما يجمعنا في الوطن هو أكبر بكثير مما يفرّقنا

نلتقي في مناسبة دينيّة كريمة تحمل كلّ معاني الرحمة والتسامح، وتذكّرنا بالحاجة إلى الاعتصام بالكلمة السواء وبفضائل الأخلاق والقيم.
وسيشرّفنا ويسرّنا استقبال قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر بمناسبة الزيارة الرعويّة والرسميّة التي سيقوم بها للبنان اعتباراً من الرابع عشر من أيلول المقبل، على خطى سلفه الراحل الطوباوي يوحنا بولس الثاني.
وهذا يستدعي من قبلنا تحضير بيئة مؤاتية لهذه الزيارة، من حيث إحاطة الزائر الكبير بالتكريم الذي يليق به وبما يمثّل وبلبنان، وتكريس أجواء وفاق حقيقي بين مختلف فئات الشعب اللبناني، تشهد أمام قداسة البابا وأمام الرأي العالمي الذي سيتابع الزيارة، على نجاحنا في المحافظة على خصوصيّة بلدنا كرسالة حريّة وعيش مشترك للشرق والغرب، في الوقت الذي تتنامى العصبيّات والفكر الأحادي في مناطق مختلفة من العالم.

أيّها الأعزّاء،

إنّ ميّزات بلدنا الفريدة كفسحة لقاء وانفتاح وحريّة وديموقراطيّة لم تنل منها الصعاب التي امتحنت إرادتنا بالعيش معاً في وطن عزيز، كريم، واحد.
فلنتذكّر دوماً أنّ ما يجمعنا في الوطن هو أكبر بكثير مما يفرّقنا،
ولنتطلّع نحو الأيّام الآتية بأمل ورجاء وتصميم، بعيداً عن أيّ خوف أو توتير مفتعل أو تهوّر أو غلوّ.
أكرّر لكم التهنئة بحلول شهر رمضان المبارك، أعاده الله عليكم وعلى اللبنانيين جميعاً بالخير واليمن والبركات.
عشتم
عاش لبنان
وكلّ عام وأنتم بخير.

مع ممثلي الطوائف الروحية في الأرجنتين

بيونس أيرس، الأرجنتين
٣ تشرين الأول ٢٠١٢

أول رئيس لبناني يزور الأرجنتين منذ أكثر من ستين عاماً بعد الزيارة التي قام بها الرئيس اللبناني الراحل كميل شمعون في العام ١٩٥٤.

مع ممثلي الطوائف الروحية في الأرجنتين

بيونس أيرس: الأرجنتين ـ ٣ تشرين الأول ٢٠١٢

> التكنولوجيا الحديثة والعولمة تلغيان كل الروابط بين الانسان ووطنه وبين الانسان والتراث الذي يزول ويضمحل مع تطور تقنيات الاتصال وتمدد العولمة ومظاهرها الجديدة

بقدر ما تبعد المسافة، بقدر ما تقترب القلوب من بعض ويزداد الحنين والشوق. وشعرت بالشوق الذي يختلج الأرجنتينيين من أصل لبناني ومن أصل عربي للقاء رئيس لبنان، وهذا الأمر موضع اعتزاز لأن التكنولوجيا الحديثة والعولمة تلغيان كل الروابط بين الانسان ووطنه وبين الانسان والتراث الذي يزول ويضمحل مع تطور تقنيات الاتصال وتمدد العولمة ومظاهرها الجديدة. لكنني شعرت أن الانسان العربي واللبناني تحديداً لا يزال مرتبطاً بقوة بالتراث والقيم والجذور وهذه ميزة مهمة لكي نستطيع مواكبة التطور، إذ لا يجوز الابتعاد عن التطور والعولمة بل أخذ الايجابيات منهما، فعلينا مواكبتهما لتعزيز التراث وقيمنا ليبقى مفهوم العائلة ومفهوم الوطنية موجودين. وهناك حيّز كبير من هذا الأمر متعلق بكم لأنكم أنتم رعاة هذه الرعايا، وتتحمّلون مسؤولية إرشاد الناس إلى الخط المستقيم من خلال دوركم كرجال دين ومسؤولي المدارس، وقد شاهدنا عيّنة من هذه المسؤولية خلال جولتي الصباحية.

إن حضوركم ترك في قلبي مشاعر كبيرة، ولكنه ترك أيضاً نوعاً من اللوم على المسؤولين اللبنانيين الذين كان يجب عليهم العمل أكثر في سبيل الوطن. الأمر الآخر الذي نشعر به اليوم هو أن الإلفة بين الأديان آخذة بالاضمحلال لا بل تنشأ توترات إضافية بين الطوائف والحضارات، وما شهدناه منذ فترة لجهة الإساءة إلى النبي محمد، والإساءات إلى السيد المسيح أيضاً، هي أمور تتعارض مع الحريات العامة وتتعرّض لها. وعلينا أن نوفّق بين التطور واحترام الحريات العامة وهو أمر تصونه الدول، لذلك طلبنا خلال قمة «اسبا ٣» تأييد الاقتراح

الذي سيرفعه لبنان عبر الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة لتحريم وتجريم الاساءة إلى الرموز والشعائر الدينية والأنبياء والرسل. من هنا، فإن عملكم مهم جداً لمواكبة عصر التكنولوجيا والتطور، وتلعبون دوراً أساسياً في جمع المغتربين والمنتشرين خارج البلد الأم.

أما في موضوع العلاقة بين الدول العربية، فيجب أن تسود العلاقة الطيبة في ما بينها جميعاً، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يحصّن نفسه من العولمة إذا لم يكن لديه حصناً أكبر من وطنه، وأعني بذلك الجامعة العربية والتكامل العربي في جوانب عدة. والمطلوب بالتالي المحافظة على العلاقة الطيبة بين المواطنين العرب في الاغتراب من كل الطوائف والجنسيات، وتضمّ الأرجنتين على سبيل المثال مواطنين من أصول عربية مختلفة، ويمكنهم في حال توطدت العلاقات الجيدة في ما بينهم، أن يقوموا بدور كبير وفاعل.

بتنا نعيش في عالم يشهد متطلبات كثيرة بفعل التطور، وهذا ينعكس عبر العولمة التي انتشرت في كل ميادين الحياة حتى اليومية منها، كما أنه يزيد حجم التعدد بين الدول، الأمر الذي يتطلّب طريقة جديدة في خوض غمار الحياة، والمشاركة في إدارة الشأن العام، ودستور لبنان صالح جداً لإدارة الشؤون الاجتماعية والعامة، وإذا أحسنا تطبيقه فهو يصلح ليكون نموذجاً يحتذى.

> التطور يتطلّب طريقة جديدة في خوض غمار الحياة، والمشاركة في إدارة الشأن العام، ودستور لبنان صالح جداً لإدارة الشؤون الاجتماعية والعامة، وإذا أحسنا تطبيقه فهو يصلح ليكون نموذجاً يحتذى

وخلال زيارة الحبر الأعظم إلى لبنان منذ أيام، شدّد على التلاقي بين الحضارات والديانات، كما أن الأزهر أصدر رسائل عديدة تصبّ في خانة الحوار والمشاركة من الطوائف كافة، وكانت محط تقدير من قبل الجميع.

إن مجتمعنا شرقي، مرتبط بالدين والقيم القائمة على احترام الخير واستبعاد الشر. والمطلوب من رجال الدين توعية مَن يلجأ اليهم حول الشؤون الاجتماعية، وأتمنى أن تدعوا دوماً، وفق ما تقومون به، إلى الخير والوئام والتعلق بالوطن، فالوطنية أقرب إلى الدين والانسان الوطني هو الذي يلتزم بالمبادئ الدينية، فلا فرق بين التعاليم الدينية التي تلقونها للمواطن والتنشئة الوطنية.

علينا بذل الجهود لتقريب المسافة بين الناس ووطنهم، فالعاطفة موجودة، ولكن على المستوى الحسي فإن الارتباط ضعيف، وفي لبنان

> التحول الديموقراطي في الشرق الأوسط سيحسّن ممارسة الديموقراطية في لبنان، ولعلّ سبب التوترات التي شهدها لبنان يعود إلى كونه كان يعيش في محيط غير ديموقراطي وبعيد عن تداول السلطة

نسعى جهدنا لنعيد تفعيل السفارات والبعثات الديبلوماسية وتزويدها بالوسائل الضرورية، وتأمين حق المغتربين في الانتخاب، وإعادة تسجيل مَن فقد جنسيته، ليس من أجل إعادة التوازن الطائفي فهو لن يتغير بفعل هذا الأمر، بل الهدف هو توسيع قدرة لبنان عبر ارتباطه باللبنانيين في دول الاغتراب، وإعطائهم الحافز والدافع للتعلق بوطنهم.

إن ما تشهده الدول العربية حالياً، يُعتبر وكأنه فترة مخاض في الشرق الأوسط للتحول إلى الديموقراطية وهو يصب في مصلحة لبنان. والتحول الديموقراطي في الشرق الأوسط سيحسّن ممارسة الديموقراطية في لبنان، ولعلّ سبب التوترات التي شهدها لبنان يعود إلى كونه كان يعيش في محيط غير ديموقراطي وبعيد عن تداول السلطة، وحاولت هذه البيئة بناء قوى سياسية مرتبطة بها في لبنان وهناك قسم كبير من اللبنانيين حاولوا بناء قوى سياسية مرتبطة بالقوى الخارجية على أساس عدم تداول السلطة. وقد حول هذا الأمر لبنان إلى ساحة صراع لفترة طويلة بفعل الترابط السياسي المتبادل بين

الداخل والخارج، وبالتالي، عندما تتحول الدول إلى الديموقراطية، تصبح العلاقة أفضل بين بعضنا والدول المحيطة بنا التي نحب والتي نرغب في إقامة علاقات مميزة معها، علاقات بين أشقاء وأخوة، إنما مبنية على المؤسسات والمجتمعات. وهكذا نخطو بشكل أقرب إلى الديموقراطية الحقيقيّة التي ينادي بها الجميع.

إن لبنان بالنسبة إلى العالم، يمثل نموذجاً خاصاً ومميزاً يصلح ليكون مثالاً للمستقبل، فلنحافظ عليه ولنتشارك جميعاً كسياسيين ومرجعيات دينية واجتماعية في تحصينه وتقبّل مظاهر العولمة دون المس بالحضارة الأساسية التي ورثناها وتمثل جذور ديموقراطيتنا.

وقد وصف لي أحد قادة الدول لبنان بالقول إن لدى هذا البلد ديموقراطية حضارية متطورة صالحة للمستقبل، وجذورها ضاربة في عمق التاريخ والتراث وهو وصف دقيق ونعتز به ولكن ينقصه حسن الممارسة والتطبيق.

العالم متجه نحو الانفتاح وليس الانعزال، وكل طائفة أو دولة تتقوقع على نفسها لن تجد لها مكاناً في العالم الجديد.

الإفطار الرمضاني السنوي

القصر الجمهوري ـ ١٦ تموز ٢٠١٣

الإفطار الرسمي السادس في قصر
الجمهوري في بعبدا بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١٣

الإفطار الرمضاني السنوي

القصر الجمهوري - ١٦ تموز ٢٠١٣

دولة رئيس مجلس الوزراء،
أصحاب الفخامة والدولة والغبطة والسماحة،
أيّها الحفل الكريم،

> أوحى الاستقرار وروح الوحدة الوطنيّة والوئام والانتظام الذين أحاطوا هذه الزيارة بمقدرتنا على وعي المصلحة العامة وتوحيد الرؤى وتخطّي الخلافات والمصالح الخاصة إذا ما عقدنا العزم على ذلك

منذ ما يقارب العام تشرّف لبنان بجميع أطيافه ومكوّناته باستقبال قداسة البابا السابق بينيدكتوس السادس عشر في مشهديّة ساهمت بإعادة البريق إلى وهج رسالته كحامل مشعل للحريّة والعيش الواحد.
وقد أوحى الاستقرار وروح الوحدة الوطنيّة والوئام والانتظام الذين أحاطوا هذه الزيارة بمقدرتنا على وعي المصلحة العامة وتوحيد الرؤى وتخطّي الخلافات والمصالح الخاصة إذا ما عقدنا العزم على ذلك.
وكان أطراف هيئة الحوار الوطني توافقوا في «إعلان بعبدا»، على ضرورة تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للأزمات الإقليميّة، وعدم السماح باستعمال لبنان مقرّاً أو ممرّاً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلّحين، ومتابعة البحث في بند الاستراتيجيّة الوطنيّة للدفاع...
كذلك تؤشّر بيانات القمم الروحيّة الإسلاميّة - المسيحيّة، ومضمون الرسائل التي وجهتموها، أصحاب الفضيلة، لمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، إلى قيم سامية، وحسّ وطني وروحي أصيل، من المفترض أن

يتحكّم بنفوس اللبنانيين جميعاً وطرق عيشهم وتعاملهم مع بعضهم؛ نبراسهم التسامح والحوار ومخافة اللّه، والولاء المطلق للوطن.

فما عساه الخطب الذي وضع المجموعات اللبنانيّة بمعظمها أخيراً، في وجه بعضها، وأضفى على لغة التخاطب لهجة التخوين والتهديد، وأطاح بالانتخابات النيابيّة، وعطّل نهج الحوار، وسمح لفئات مختلفة ومتعارضة بالانخراط في الأعمال العسكريّة على طرفيّ الحدود؟

إنّه لمن الضروري فعلاً، أن يعود كلّ واحد منّا إلى نفسه لمناسبة هذا الشهر الفضيل، للقيام بمراجعة نقديّة موضوعيّة لكلّ ما تسبّب به عن قصد أو غير قصد، من تشرذم وتأزّم ومخاطر احتراب، قبل أن يأتي وقت لا يفيد فيه الندم. في المقابل، يستمرّ المجتمع الدولي بتأكيد دعمه «إعلان بعبدا»، كما تجلّى ذلك في البيان الذي صدر منذ أيّام عن مجلس الأمن الدولي، بإجماع أعضائه.

ويفيد هذا الموقف، عن حرص جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بما فيها تلك التي تتصارع على الساحة الإقليميّة، على المحافظة على استقرار لبنان. فهل يكون هذا الحرص أكبر من حرص اللبنانيين أنفسهم على أمنهم وسلامتهم ومصالحهم؟

وبالرغم من ذلك، ومن إلحاحي من موقع المسؤوليّة على دعوة جميع الأطراف إلى العودة والالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، فإنّ المراوحة في معالجة هذه المسألة بالذات، واستمرار التجاذبات السياسيّة، يجب ألّا يؤدّيا في أيّ حال من الأحوال، إلى شلل في الحياة السياسيّة العامة، وتعطيل لعمل المؤسسات، في وقت ينتظر الشعب والهيئات الاقتصاديّة، معالجة فوريّة للمشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتفاقمة، ومتابعة لخطة الدولة الهادفة إلى معالجة مشكلة النازحين السوريين، ودعماً كاملاً للمؤسسات الشرعيّة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الوطنيّة الكبرى، خصوصاً لفرض الأمن، وحماية السلم الأهلي، ومواجهة العدوانيّة الإسرائيليّة، ومحاربة الإرهاب؛ هذه المؤسسة الجامعة التي يتوجّب علينا جميعاً إبراز دعمنا غير المشروط لها، والابتعاد عن أيّ شكل من أشكال التحريض على وحدتها وتماسكها، وهي التي اغتسل أبناؤها بدماء الشهادة والتضحية فداءً للوطن.

إنّه لمن الضروري فعلاً، أن يعود كلّ واحد منّا إلى نفسه لمناسبة هذا الشهر الفضيل، للقيام بمراجعة نقديّة موضوعيّة لكلّ ما تسبّب به عن قصد أو غير قصد، من تشرذم وتأزّم ومخاطر احتراب

ولقد جاء التفجير الإرهابي الذي طاول منطقة بئر العبد الأسبوع الفائت والتفجير الذي حصل اليوم على طريق المصنع ليدقّ جرس إنذار مقلق، ويضع كلّ صاحب موقع وقرار أمام مسؤولياته وواجباته الوطنيّة صوناً لمستقبل البلاد ووحدتها.

أيّها الكرام،

لقد بيّنت لي تجربتي في إدارة الحكم، عدداً من النواقص في آليّات اتخاذ القرار حول مواضيع دقيقة وحسّاسة ما أدّى إلى إعاقة عمل المؤسسات والسلطات وإلى الدخول في أزمات لم نتمكّن من إيجاد الحلول لبعضها، لذلك سأطرح للنقاش قريباً، اقتراحاً لتوضيح بعض مواد الدستور، مع التأكيد مجدداً على أنّ ذلك سيكون على قاعدة توزيع المسؤوليّات تأميناً لحسن سير عمل المؤسسات وليس على قاعدة تنازع الصلاحيّات.

إلا أنّ الجهد سيتركّز في الوقت الحاضر على تشكيل حكومة جديدة تحظى بثقة المجلس النيابي. ومن هنا، فإنّي أدعو الجميع إلى التحلي بالمسؤولية التي توجبها عليهم مصلحة البلاد للمشاركة في إدارة شؤون الدولة، وملاقاة السعي الدؤوب الذي يقوم به الرئيس المكلّف، بالعمل الجدّي لتسهيل مهمته وعدم رفع سقوف المطالب في وجهه، وإلى محضه الثقة التي تغني عن أيّ معادلة لضمان الحقوق المفترضة لهذا الطرف أو ذاك؛ مع التأكيد على أنّ الفراغ أو المراوحة للبقاء في الوضع الراهن لن يكونا أبداً من مصلحة الوطن، ولن يكونا تالياً البديل عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة، وعلى أنّ عامل الوقت أصبح داهماً وضاغطاً على هذه المصلحة.

إنّ الإصلاح أيّها السادة، هو إرادة وطنيّة، وإنّ أوّل إشارة عن صدق النيات في إرادة الإصلاح تنطلق من وضع قانون انتخابي دائم وحديث يمثّل الشعب على أفضل وجه، ويسمح بالمساءلة والمحاسبة وإعادة إنتاج السلطة.

من هنا المسؤوليّة الملقاة على عاتق المجلس النيابي بالعمل المستدام لإنتاج مثل هذا القانون، بما يعبّر عن الديموقراطيّة التي يتميّز بها لبنان، ويتضمّن أحكاماً تسمح بتقصير مدّة التمديد كي تتمكّن السلطة التنفيذيّة من الدعوة إلى إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن. أما الإشكالات التي

جاء التفجير الإرهابي الذي طاول منطقة بئر العبد الأسبوع الفائت والتفجير الذي حصل اليوم على طريق المصنع ليدقّ جرس إنذار مقلق، ويضع كلّ صاحب موقع وقرار أمام مسؤولياته وواجباته الوطنيّة صوناً لمستقبل البلاد ووحدتها

رافقت أعمال المجلس الدستوري وحالت دون بتّ المراجعة المقدّمة أمامه في شأن دستوريّة هذا التمديد، فهي تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في قانون إنشاء المجلس الدستوري، لناحية طريقة تعيين أعضائه ونظام عمله ودوره، بحيث تتأمّن له الاستقلاليّة التامّة بعيداً عن نفوذ السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، ويتأمّن لأعضائه كامل الحريّة في ممارسة مهامهم بعيداً عن أيّ تأثير سياسي.

كما يفرض واجب البحث عن الإصلاح والمساهمة بتحقيق الإنماء المتوازن للمناطق، الإسراع في اعتماد قانون اللامركزيّة الإداريّة بعدما انتهت اللجنة الخاصة التي شكّلناها لهذه الغاية من إعداد صيغة متكاملة لمشروع قانون بأحكامها.

أيّها الكرام،

إذ أعي الحاجة الملحّة إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف الذين يتشكّل منهم نسيج المجتمع اللبناني، كي لا يصبحوا أسرى لمواقفهم، بدلاً من التحلّي بسمة التفاهم التي يطالبهم بها مواطنوهم، فإنّي آمل في أن أدعو في الأيّام المقبلة إلى استئناف اجتماعات هيئة الحوار الوطني، لإعادة تأكيد الالتزام بثوابت «إعلان بعبدا»، واستكمال البحث في وضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه انطلاقاً من التصوّر الأوّلي الذي وضعته لهذا الغرض، وللبحث في المخارج المتاحة للأزمات الراهنة، على قاعدة التعقّل والاعتدال وتغليب مصلحة لبنان العليا على أيّ مصلحة أخرى أو اعتبار.

حسبي أنّ الحاجة إلى إطلاق حوار جدّي وشامل، والعمل على ترسيخ الديموقراطيّة وروح التوافق والاستقرار وشروط التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، وتغليب منطق الدولة ومرجعيتها في كلّ القضايا المتّصلة بالسياسة العامة للبلاد، أهداف تعبّر عن طموح الأكثريّة الغالبة للشعب اللبناني، وهو حلم قابل للتحقيق إذا ما توافر الجهد والعزم والإخلاص وتوحّدت القلوب والإرادات والقدرات.

أنّ الحاجة إلى إطلاق حوار جدّي وشامل، والعمل على ترسيخ الديموقراطيّة وروح التوافق والاستقرار وتغليب منطق الدولة ومرجعيتها أهداف تعبّر عن طموح الأكثريّة الغالبة للشعب اللبناني

أكرّر لكم التهنئة بشهر رمضان المبارك وكلّ عام وأنتم بخير.

اختتام السنوية العاشرة لحديقة البطاركة في الديمان

الديمان ـ ٤ أيلول ٢٠١٣

«... أنت فخامة الرئيس تتأثر بقلبك وبعواطفك، ولذلك أنت كالأرز، كلّما زادت النكبات كلّما ازداد قوةً وصلابةً، تتأثر فخامة الرئيس بالظلم وترفع لواء العدالة، تتأثر بالكذب ولا تقول إلا الحقيقة، تتأثر بوجع اللبنانيين وكل همّك العمل إلى الأمام...».

غبطة الكردينال الراعي

اختتام السنوية العاشرة لحديقة البطاركة في الديمان

الديمان ـ ٤ أيلول ٢٠١٣

ما نقوله يا صاحب الغبطة أنتم ونحن، سيتحقق بإذن الله لأنه الكلام الحقيقي والصادق وطالما غبطتكم موجود على رأس الكنيسة وأنتم على خطى البطريرك الحويك فإن لبنان سيخرج بخير من كل المحن التي يمر بها. إني أنتظر سنوياً هذا الموعد المفرح لأسير مسيرة قنوبين وأعود قوياً بفعل الروحانية التي أتزود بها من هذا المكان ومن مسار القديسين في وادي قنوبين والتي نراها في حديقة البطاركة سنوياً. والمسح الثقافي الشامل لتراث الوادي هو من أكبر المشاريع على المستوى الروحي وما تلاه من خطوات متعددة بهذا المشروع ليبقى لبنان مقصداً للسياح وللسياحة الدينية، كذلك صدرت إصدارات متعددة وأفلام فيديو عدة ونُشرت وعُمّمت، كما حصل اكتشاف للمغاور والمحابس وتم ربط هذه المعالم بطرقات لتسهيل وصول السواح، وهذا العمل ما كان ليحصل لو لم توجد الإرادة والإيمان من قبل الأشخاص الذين يعملون تحت رعايتكم، كما تم تطوير المكتبة ونؤسس حالياً لمعرض ومتحف من ضمن المشروع.

إن العمل تطلّب تضافراً وتعاوناً بين مؤسسات عديدة وأفراد ومؤسسات خاصة بهدف إيصال رسالة قنوبين إلى العالم وهي تتحدث عن دور لبنان كما أشار إليه قداسة البابا الراحل الطوباوي يوحنا بولس الثاني، الدور الرسالة وهذه الرسالة انطلقت حقيقةً من وادي قنوبين. إن جوهر وروحانية الوادي المقدس هما الأساس في إرادة الحياة وتحدي الظلم وهذا أكبر من قدراتنا، ويؤكدان لنا أنه بالإرادة يتحقق كل شيء.

نمرّ اليوم بظروف صعبة، ويجب أن تكون لدينا الإرادة التي تبدأ بالتضحية الذاتية وتمرّ بقول الحقيقة التي يجب أن تكون مجردة، علينا جميعنا الاقتداء بهذه الرسالة. وفي ١٦ آب غداة التفجير الظالم الذي حصل في منطقة عزيزة على قلبنا توجهتم يا صاحب الغبطة بعظتكم إلى السياسيين

> إيصال رسالة قنوبين إلى العالم وهي تتحدث عن دور لبنان الدور الرسالة وهذه الرسالة انطلقت حقيقةً من وادي قنوبين

والأفرقاء المتنازعين على الساحة اللبنانية، طالبين إليهم الاتعاظ من انفجار الضاحية وأبعاده وخفاياه وتحمّلهم المسؤولية الوطنية للقيام بدورهم، كما عبّرتم عن إرادة الشعب في رفض تسخير لبنان اللؤلؤة لمصالح شخصية ومذهبية أو خارجية وعبّرتم عن رفض الشعب لرهن حياته ومصيره للخلافات السياسية القائمة، وطبعاً ليس مفيداً أن يسمع اللبنانيون يومياً خطابات الفئات السياسية والردود عليها وهي خطابات متناقضة تشوّه سمعة لبنان والثقة به التي بناها القديسون في قنوبين، والتي نقلها المغتربون إلى الخارج حيث أقاموا المؤسسات وبنوا الدول وحققوا الأعمال الناجحة ونحن اليوم ندمرها بخطابات غير مدركين تأثيرها السيّئ على كل لبناني وعلى سمعة لبنان. لقد دعوت الجميع ليتركوا للمؤسسات التي بنيناها معالجة الأمور. فعلينا احترام المؤسسات الدستورية والوطنية التي اتفقنا على قيامها وفق العقد الاجتماعي، وعندما تقول كلمتها علينا تطبيق هذه الكلمة وعندما يتم تغيير سياسي، نقول عندها ربما بضرورة تعديل هذه المؤسسات أو القرارات، بحسب ما هو مستجد.

> ليس مفيداً أن يسمع اللبنانيون يومياً خطابات الفئات السياسية والردود عليها وهي خطابات متناقضة تشوّه سمعة لبنان والثقة به

إن البطريرك الحويك الذي نتذكره جداً في مثل هذه الأيام، توجّه إلى اللبنانيين عند إعلان دولة لبنان الكبير، مطالباً بحدود للبنان الكبير وفق حدوده التاريخية المعروفة وما يربط هذه مناطقه بعضها بالبعض الآخر وفق العلاقات الاجتماعية والتاريخية. ولهذا فإننا نطالب بكامل حدودنا وبالأراضي التي سُلخت عن لبنان وهذا حصل منذ مئة سنة، وليس من الصعب علينا الحفاظ على هذا النمط بروح واحدة وبقلب واحد وبفكر واحد وبدستور واحد وهو ما زال محفوظاً ولله الحمد.

لا فض فوك يا صاحب الغبطة إن كلامكم في ١٦ آب عظيم وهذا كلام توجه به قبلكم البطريرك الحويك إلى اللبنانيين مسلمين ومسيحيين وغبطتكم اليوم تقولون الحقيقة مجدداً، وأنا مؤمن بذلك وأنتم تعلمون موقفي جيداً وهو ليس بمستجد. حاولت وسأحاول أن أجمع الجميع في لبنان على موقف الاعتدال والشراكة الوطنية ولبنان الرسالة ولبنان الدور الرائد مدعوماً منكم ونحن الاثنان نقول الحقيقة وسيبقى لبنان.

عشتم وعاش لبنان.

المؤتمر العام الأول
لمسيحيي المشرق

الربوة ـ ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٣

المسيحيون المشرقيون باقون في هذه الأرض مهما اشتدّت الصعاب.
«المسيحيون هم جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسلمين، كما أن المسلمين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسيحيين».

المطران سمير مظلوم

المؤتمر العام الأول لمسيحي
العماد ميشال سليما

المؤتمر العام الأول لمسيحيي المشرق

الربوة ـ ٦ تشرين الأول ٢٠١٣

ليس المنفى أو الهجرة دائماً طريقاً أو سفراً. فللمنفى وجهان: داخلي وخارجي، والمسافة بينهما ليست مرئيّة تماماً.

غياب الحريّة منفى،

والغربة عن المجتمع وثقافته منفى،

إكراه السلطة الجائرة وعبء بعض التقاليد منفى،

الحاجة والعوز والفقر منفى،

استدامة حالات الحروب الأهليّة والخارجيّة منفى،

تكاد هذه الصورة الرمزيّة أن تنطبق على أحوال السواد الأعظم من مسيحيي المشرق وبلاد النيل، الذين شكّلوا ما يقارب الخمسة والعشرين في المئة من مجمل السكّان في أوائل القرن العشرين، ليتضاءل عددهم إلى نسبة ستة في المئة تقريباً في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل عنفيّة عديدة، قبيل وبعد انهيار الامبراطوريّة العثمانيّة، ثم اندلاع الصراع العربي – الاسرائيلي وسلطان الاستبداد والدكتاتوريّة، وتوالي الانتكاسات على أكثر من صعيد، بالرغم مما حملته النهضة وأدبيّات الفكر القومي الجامع من أمل بانتظام العلاقات بين مختلف مكوّنات المشرق العربي تحت راية العروبة الموحّدة والضامنة.

أما اليوم، مع اهتزاز الفكرة القوميّة، وتنامي الحركات الأصوليّة الرافضة للآخر المختلف، على محدوديّتها، عادت مشكلة الأقليّات، كما يعرّف عنها البعض، إلى دائرة التفاعل والاهتمام في ضوء سلسلة طويلة ولكن معزولة حتى الآن، من حوادث العنف والاعتداء.

إنّ الأخطار التي تهدّد مسيحيي الشرق مدار بحثكم اليوم، أصبحت معروفة، وأهمّها تقلّص في الوجود الديموغرافي والجغرافي ونزيف

> **إنّ الأخطار التي تهدّد مسيحيي الشرق أصبحت معروفة، وأهمّها تقلّص في الوجود الديموغرافي والجغرافي ونزيف الهجرة وتراجع الدور في القرار السياسي والاقتصادي باستثناء لبنان**

الهجرة وتراجع الدور في القرار السياسي والاقتصادي باستثناء لبنان، وارتفاع صوت العصبيّة الطائفيّة والمذهبيّة، واندلاع المسألة الدستوريّة بشأن مدى الفصل بين سلطة الدولة ومؤسساتها وأحكام الشريعة ومفاهيمها السياسيّة، بالتزامن مع الحراك الشعبي القائم، على ما يحمله من آمال ويشوبه من تطرّف وعنف. كما أنّ إصرار المسؤولين الإسرائيليين على تأكيد خيار يهوديّة الدولة يزعزع مبادئ التعدديّة ويكرّس مبدأ التمييز بين الشعوب مهدّداً كلّ مبادئ السلام القائم على العدل والمساواة ومنذراً بردّات فعل عشوائيّة قد تطاول أخطارُها المسيحيين.

> أنّ إصرار المسؤولين الإسرائيليين على تأكيد خيار يهوديّة الدولة يزعزع مبادئ التعدديّة ويكرّس مبدأ التمييز بين الشعوب مهدّداً كلّ مبادئ السلام القائم على العدل والمساواة

إلا أنّ ما يدعو إلى تبديد القلق هو أنّ التحوّلات العاصفة لم تكرّس في أيّ بلد الفكر الأحادي المطلق، حيث تبرز محاولات للتوفيق والمواءمة بين المفاهيم والنظم، كمثل ما ذهبت إليه وثيقة الأزهر مثلاً في الحديث عن الدولة الوطنيّة من دون تحديد صفات أخرى للدولة. وقال بعض الفقهاء والمفكّرين بالدولة المدنيّة أيّ الدولة غير التيوقراطيّة من دون أن تكون دولة محايدة بين الأديان. ومن الأمور المشجّعة على التفاؤل أيضاً أنّ لبّ المشكلة لا يكمن في المعتقد الديني بل في العصبيّة. فالخطر الأكبر للتطرّف والغلوّ إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى هو على الاعتدال وعلى الديموقراطيّة الحقّة وروح التسامح والإخاء التي طالما سادت على مساحة العالم العربي ووحّدت الشعوب والقلوب على قاعدة الانتماء القومي والقيم الروحيّة والإنسانيّة السامية.

وفي مطلق الأحوال فإنّ معركة الدساتير الجديدة يجب أن تركّز برأينا على ما يخدم وحدة المجتمعات وعزّتها والكرامة الإنسانيّة لكلّ فرد من أفرادها على قاعدة ما توصّلت إليه البشريّة من مكتسبات على صعيدي الحريّة وحقوق الإنسان بقطع النظر عن دينه أو لونه أو عرقه، على ما نصّ عليه الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الخاص بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات قوميّة أو إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة الذي أقرّته الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الأوّل ١٩٩٢.

إنّ نموذج الاستثناء اللبناني المميّز قد يشكّل منطلقاً لنظام اجتماعي وسياسي مشرقيّ جديد يؤدّي بتنوّعه وحريّاته الفرديّة والعامة إلى مطاف ينتهي بدولة المواطنة الحقيقيّة فلبنان تأسّس ككيان حريّة، وأنبت في العصر الحديث حريّات عدّة تأصّلت فيه، من حريّة المعتقد

إلى حريّة الرأي والتعبير وصولاً إلى حريّة الاجتماع وسائر الحريّات العامة المتعارف عليها في الأنظمة الديموقراطيّة الحديثة.

وإلى الحريّة، رعى الكيان اللبناني حماية الأقليّات، أقليّات الدين والرأي والموقف والسياسة، وجميع الأقليّات التي تباينت بالرأي والمعتقد مع الأكثريّة فاجتمعت فيه لصون معتقداتها ومواقفها. وشكّلت مكوّنات ثقافيّة وحضاريّة متنوّعة في إطار من الوحدة والإغناء المتبادل. وتم التعبير عن ذلك في النظام من خلال خصوصيّة التوازن والمشاركة في السلطة لجميع الطوائف.

إنّ الآباء المؤسّسين للنظام اللبناني أدخلوا في تجربتهم وعبر الميثاق الوطني بعداً جديداً على الديموقراطيّة هو ديموقراطيّة الجماعات، وهي التي تترك الحيّز المعهود للأفراد بحقوقهم وواجباتهم وتتعاطى في الوقت نفسه مع الجماعات، محاولة أن تقيم بينها لعبة سياسيّة قائمة على القبول المتبادل. كذلك فإنّ لبنان وخصوصيّة المسيحيين فيه كانا دائماً واقعاً حاضراً في حياة مسيحيي الشرق وفي نظرتهم إلى واقعهم ومستقبلهم. لبنان الكيان والنظام والنموذج لعيش الأديان والجماعات المختلفة، قام على العيش المشترك الاجتماعي والسياسي، أيّ العيش بين المسيحيين والمسلمين بالمساواة المطلقة كينونة وشرعاً.

العيش المشترك لا يعني تجاور المسلمين والمسيحيين في مكان واحد أو أرض واحدة أو دولة واحدة. فهذا التجاور الاجتماعي والمعيشي عمره في الشرق أكثر من ألف وأربعمئة سنة، إلاّ أنّه أعطي في لبنان بالذات صورته الفضلى، وقد غدا للشرق والغرب رسالة حريّة وعيش مشترك وتكامل مبدع. فالعيش المشترك ليس التعايش الاجتماعي في علاقاته الأفقيّة من تجارة وتجاور وتعامل. إنّ العيش المشترك هو العيش المشترك السياسي بعلاقاته العموديّة، أيّ علاقات الحاكم والمحكوم على قياس واحد من المساواة والمشاركة. إنّه مشاركة في الحكم والسلطة داخل إطار القبول والرضى المتبادل. فلا لتحكّم الأكثريّة الساحقة التي تؤدّي إلى هيمنة العدد، ولا للأقليّة المهيمنة التي ينتهي حكمها إلى الدكتاتوريّة.

إنّ العيش المشترك يعني عدم التقوقع على الذات أو الاستعلاء على الآخرين. إنّه يعني الدخول مع الآخرين في حوار دائم والتفاهم والتعامل معهم على قدم المساواة. إنّه يعني أيضاً تحقيق الذات مع

> **إنّ الآباء المؤسّسين للنظام اللبناني أدخلوا في تجربتهم وعبر الميثاق الوطني بعداً جديداً على الديموقراطيّة هو ديموقراطيّة الجماعات**

الآخر وليس ضدّه أو على حسابه أو ضدّ الذات أو على حسابها. في المقابل فإنّ المطلوب من الآخر المختلف تقديم الهويّة الوطنيّة على الهويّة الدينيّة واحترام الخصوصيّات وتعميم ثقافة التسامح والمحافظة على الأصل التاريخي لهويّة البلد المتعدّد ونواته الحضاريّة الأقدم بعيداً عن ثقافة أحقيّة الغالبيّة وغلبتها. إنّ هذا النموذج يحتاج دوماً إلى دولة قويّة بمؤسسات منبثقة عن عمليّة ديموقراطيّة سليمة.

إنّنا نعتقد مع شارل مالك بأنّه إذا سقطت المسيحيّة الحرّة في لبنان انتهى أمرها في الشرق الأوسط كلّه بل في آسيا وإفريقيا. وإذا تفشّت لدى المسيحيين عقدة الشعور الأقلويّ ورضخوا له، حكموا على أنفسهم بالذوبان وفقدان الذات، وحكم على تاريخهم بالانفتاح والإقدام والعيش الحرّ الذي بنوه مع إخوانهم في المجتمعات الشرقيّة على مدى قرون. ورغم الاعتداءات المتكرّرة في فترات معيّنة على غرار الخطف والاحتجاز المشينين للمطرانين بولس يازجي ويوحنا ابراهيم، والتي ننظر إلى مساعٍ حثيثة ونشطة لتحريرهما سالمين مكرّمين، وخاصة أني تلقيت رسالة من أمير قطر الشيخ تميم أكد فيها بذل جهوده القصوى للإفراج عن المطرانين في أقرب الآجال تماماً كما حصل مع اللبنانيين المفرج عنهم في أعزاز، فإنّنا على ثقة بأنّ مستقبل المسيحيين في الشرق هو استمرار لماضيهم في المنطقة، أيّ أنّه مزيج من المصاعب والإمكانات، الإخفاقات والنجاحات، ومحكوم دائماً بالتحدّي والاستجابة له. وهذا ما ينطبق على نظرة ارنولد توينبي إلى مجرى التاريخ البشري. بمعنى أنّ مستقبل الجماعات محكوم بقدرتها دائماً على الاستجابة للتحديات التي يفرضها عليها واقعها ومحيطها. وفي ظنّي أنّ التحدّي المطروح على المسيحيين في لبنان والشرق هو الحؤول دون أن يصبح الشرق منطقة رتيبة معقّمة حيث لا وجود لتنوّع الأديان وامتزاج الحضارات المثمر.

في ظنّي أنّ التحدّي المطروح على المسيحيين في لبنان والشرق هو الحؤول دون أن يصبح الشرق منطقة رتيبة معقّمة حيث لا وجود لتنوّع الأديان وامتزاج الحضارات المثمر

لقد أظهرت زيارة قداسة البابا السابق بيينديكتوس السادس عشر للبنان في العام ٢٠١٢، وقبلها زيارة قداسة البابا الراحل الطوباوي يوحنا بولس الثاني في العام ١٩٩٧، مدى حيويّة الوجود المسيحي في لبنان ونوعيّة الشراكة البنّاءة القائمة بين المسيحيين والمسلمين، بإرادة حرّة وواعية والتي يقع علينا واجب تعميقها وتثميرها. كذلك شكّل

الإرشادان الرسوليان الموجّهان إلى مسيحيي لبنان ومسيحيي الكنائس الشرقيّة خريطة طريق فعليّة لطبيعة علاقتهم بين بعضهم البعض، ومع إخوتهم المسلمين، وفي محيطهم العربي. ومن المفترض بهذه الإحاطات المرشدة والمضيئة أن تشكّل عناصر فرح وأمل ورجاء ومنطلقات لعزم جديد، لن تقوى عليه الشدائد، بالرغم من أجواء القلق الظرفيّة السائدة. وإذا ما اعتبرنا الهجرة غربة للفرد وخطراً وجودياً على الجماعة، وتفريطاً بما ائتمنّا عليه من أرض وإرث وقيم، فإنّ مستقبل المسيحيين المشرقيين لا يكون بالتقوقع والانعزال، لأنّ ذلك مخالف لطبيعة رسالتهم ولتاريخ تجذّرهم في الشرق ومساهمتهم في نهضته وعزّته ونضالاته؛ ولا يكون بالحماية العسكريّة الأجنبيّة، لأنّها مشروع بائد ومستفزّ ويتنافى مع عمق انتمائهم القومي؛ ولا يكون بما يسمّى «تحالف الأقليّات»، لأنّه منطق مواجهة مرفوضة ومشروع حرب دائمة ومدمّرة؛ ولا يكون بالتماهي بشكل عام مع الأنظمة غير العادلة والمتسلّطة، لأنّ فيه مشروع عداوة مع الشعوب ويتناقض مع روح الدين المسيحي الرافض لأيّ قهر أو ظلاميّة أو ظلم؛

مشروع المسيحيين في الشرق هو مشروع كلّ مواطن، إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، يتوق إلى الحريّة والعدالة والسلام والتنمية

بل يكون بتعزيز منطق الاعتدال والانفتاح ونهج الحوار في محيطهم، وكلّ جهد يهدف إلى بناء الدولة العادلة والحاضنة، التي تحترم حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، بما في ذلك حريّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة، والتي تسمح بمشاركة جميع مكوّنات المجتمع الحضاريّة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن أحجامها العدديّة، بل استناداً إلى ما تمثّله وترمز إليه من تنوّع مثري للذات العربيّة في أبعادها الفكريّة والثقافيّة والعلميّة.

مشروع المسيحيين في الشرق هو مشروع كلّ مواطن، إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، يتوق إلى الحريّة والعدالة والسلام والتنمية. على هذا أعاهدكم في يوم انطلاقتكم، وأتمنى النجاح لأعمالكم، تقدمون عليها بفكر مستنير محبّ، وعقل راجح وجامع، معزّزين بذلك فكرة الحوار بين الحضارات والثقافات والديانات الذي أقمتم له مركزاً مرموقاً في هذا الصرح بالذات وقد افتتحناه في ١٠ أيار ٢٠١١.

إنّكم أصحاب حقّ ورسالة وصاحب الحقّ لا يموت وناشر الرسالة لا يستسلم.

ندوة «منتدى بعبدا»
الاستقلال؛ من الميثاق إلى «إعلان بعبدا»

بيروت ـ ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣

تداعت مجموعة من اللبنانيين، أكاديميين، وإعلاميين، ورجال أعمال، وناشطين من المجتمع المدني تحت عنوان «منتدى بعبدا» من أجل عقدة ندوة تسلّط الضوء على أهمية «إعلان بعبدا» لصنع السلام اللبناني والخروج من الأزمة الراهنة والبحث عن وسائل لمأسسة هذا الإعلان وسبل تؤول إلى ترجمته على أرض الواقع.

«منتدى بعبدا» مبادرة مدنية تدفع باتجاه تغليب منطق الاعتدال والتهدئة، وتساهم في تدعيم الاستقرار، وتمد جسوراً بين المتباعدين، وتروّج لدور الدولة والمؤسسات الشرعية الحاضنة لحقوق المواطنين.

منتدى بعبدا
حياد
وحوار
لاستقرار
وازدهار

ندوة «منتدى بعبدا»
الاستقلال؛ من الميثاق إلى «إعلان بعبدا»
بيروت ـ ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣

أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء منتدى بعبدا الذين نظّموا هذا المؤتمر والذين أطلقوا نقاشاً واقعياً وجاداً ورفيع المستوى حول سبل تطبيق «إعلان بعبدا» ودعمه، لأنه يشكل، بنظري، بالإضافة إلى الاستراتيجية الدفاعية أو التصور الاستراتيجي الذي رفعناه وخلاصات المجموعة الدولية مقاربة جيدة تخدم مصالح لبنان العليا.

كما أشكر الحضور الكريم لهذا المؤتمر، وأخص بالذكر السفير الروسي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لمداخلاتهما. في الواقع، يصعب بعد المداخلات القيمة التي سمعتها إيجاد نقاط إضافية. لكني أود أن أضيء على عدد من النقاط في «إعلان بعبدا». أولا كيف أُقرّ الاعلان: لقد أُقر بالتوافق وبإجماع الحاضرين وتم التأكيد على هذا البيان في جلستين متتاليتين بعد الجلسة التي أُقر فيها الاعلان. فرجاء لا مجال لنقضه بل يجب العودة إلى البيت اللبناني الذي يحضن الجميع تطبيقاً له.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بظروف «إعلان بعبدا»، ولماذا أُقرّ. لقد أُقرّ الاعلان عندما بدأ يذهب سلاح ومسلحون من الشمال إلى سوريا. آنذاك، شعرنا بخطورة امتداد لبنان إلى الازمة السورية وضبطنا باخرة لطف الله فقررنا التحرك. وتمثّل التحرك الأول بذهابي إلى دول الخليج وخصوصاً إلى المملكة العربية السعودية حيث طلبت من خادم الحرمين الشريفين تحييد لبنان وعدم جعله منطقة لعبور الأسلحة والمسلحين. وجاء بعد أسابيع «إعلان بعبدا». من المفيد جداً أن نعرف هذا الظرف. و«إعلان بعبدا» أرسى حالة من الوفاق انسحبت على زيارة الحبر الأعظم البابا بينيدكتوس السادس عشر التي نعتبرها زيارة مهمة جداً في تاريخ لبنان التف في خلالها كافة اللبنانيين على بعضهم، وأعطت صورة مشرقة عن أمن الإدارة اللبنانية وكفاءتها والتفاف الشعب اللبناني حولها.

> تمثّل التحرك الأول بذهابي إلى دول الخليج وخصوصاً إلى المملكة العربية السعودية حيث طلبت تحييد لبنان وعدم جعله منطقة لعبور الأسلحة والمسلحين. وجاء بعد أسابيع «إعلان بعبدا»

أما الأمر الثالث فيتعلق بأهداف «إعلان بعبدا» الذي يتضمّن ١٧ بنداً، ١٥ منها لها معانٍ حوارية توفيقية، وهناك بندان إجرائيان، وهي تتناول الحوار والاستقرار والمؤسسات والقانون والجيش والقضاء والاقتصاد والاعلام والخطاب السياسي والطائف والعيش المشترك، الا أن الاهتمام الأساسي الذي يدور حوله الاعلان هو البند ١٢ القائل بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات ودرء الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة. إن «إعلان بعبدا» أقرّ سياسة التحييد الايجابي، ولم يقرّ سياسة النأي بالنفس التي هي ليست سياسة لبنان تجاه القضايا العربية. إن النأي بالنفس هو موقف لبناني يؤخذ تجاه قرار يُطرح في أحد المؤتمرات أو إحدى الندوات، فإما نوافق على ما يصدر وإما نعترض أو ننأى بأنفسنا في سبيل تحييد لبنان عن الأزمات وحالياً عن الأزمة السورية، إلّا أننا مهتمون بإيجاد الحلول لهذه الأزمة ونحضّر الاجتماعات التي تكون متوازنة وليست متحيّزة أو من طرف واحد.

الاهتمام الأساسي الذي يدور حوله الاعلان هو البند ١٢ القائل بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات ودرء الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة

إن «إعلان بعبدا» لم يتكلم عن الحياد. بل عن التحييد. فالحياد هو مطلب لكثير من اللبنانيين وأنا أحترمه. ولكن يلزمه إجراءات إضافية أخرى. وربما التحييد يكون انطلاقاً إما للقبول بالحياد أو الاكتفاء بالتحييد. لذلك، قال بالتحييد مع الالتزام بالقضية الفلسطينية وبالإجماع العربي وبالشرعية الدولية. وكذلك، فإن «إعلان بعبدا» ليس تحدياً لأحد لا بل هو مطابق تماماً لاتفاق الطائف ولا يخرج عنه بأي حرف منه بل يثبته وتحديداً في الفقرة الرابعة التي تنص في مجال العلاقات اللبنانية السورية على عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، وعدم جعل لبنان ممرّاً أو مستقراً للتخريب على سوريا أو بالعكس، فهذا ما ينص عليه اتفاق الطائف. إن «إعلان بعبدا» لم يقل أكثر من ذلك بل على العكس. وهنا أقول أن على سوريا ولبنان ألّا يقبلا عناصر أو مسلحين أو مرور مسلحين الأمر الذي يؤدي إلى إخلال بالأمن في الدولة الأخرى. فهذا ما يقول به اتفاق الطائف وليس فقط «إعلان بعبدا» الذي جاء ليُذكّر بهذا الأمر. ومن هنا، عندما هددت سوريا بالضربة العسكرية ردّاً على الهجمات الكيميائية، صدر أول تصريح لرئيس جمهورية لبنان الذي أكد فيه عدم الموافقة على تدخّل عسكري في سوريا أو أن يكون لبنان ممراً لهذه الضربة لا بالفعل ولا بردات الفعل. لقد كان الموقف الذي عبّرت عنه شخصياً واضحاً ومن أولى المواقف التي صدرت عن دول العالم. إن البند ١٣ من «إعلان بعبدا» يقول بعدم استعمال لبنان مقرّاً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين.

هذه هي ظروف «إعلان بعبدا» وقد رحّب بها الجميع وأرادوها. لذلك يجب عدم الابتعاد عنه، فإذا كانت هذه ظروفه وأهدافه فما هو مستقبله؟ إن الاعلان ليس إعلاناً ظرفياً. وهنا، أؤكد أننا سنكون بحاجة إليه أكثر في المستقبل. ومَن يراه اليوم أنه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له سيجد فيه قريباً قيمة كبيرة مضافة للبنان. إن أهداف منتداكم هي إحياء هذا الاعلان الذي اتُخذ كوثيقة رسمية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتم دعمه من قبل الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للجامعة العربية. ويطالب البعض في لبنان بإقراره في مجلس الوزراء تمهيداً لعرضه على الأمم المتحدة لحياد لبنان. هذا الأمر ليس مطروحاً حالياً، كما أن الاعلان لم يتكلم عن الاستراتيجية الدفاعية بل قال فقط بأنه يقتضي مناقشة هذه الاستراتيجية التي كانت موضوع ورقة تصوّر رفعتها شخصياً بعد ثلاث جلسات من «إعلان بعبدا». لذلك، عندما نعترض على الاعلان، لا يجب ربطه بالاستراتيجية الدفاعية بل يجب قراءة الورقة التي هي بين أيدينا. وهناك مجموعة لبنانية أخرى تطالب بإدخال جوهر «إعلان بعبدا» في مقدمة الدستور اللبناني. نعم إن

> مَن يراه اليوم أنه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له سيجد فيه قريباً قيمة كبيرة مضافة للبنان

مقدمة الدستور اللبناني لا تختلف كثيراً عن «إعلان بعبدا»، ويجب أن نعمل جميعاً على إدخال جوهر هذا الاعلان في مقدمة الدستور.

إن الأشهر المقبلة قد تحمل تطورات كبيرة وقد تكون هناك حلول ديبلوماسية للأزمة السورية عبر جنيف ٢ وما يتبعه، وقد تكون هناك حلول للملف النووي الايراني، وانفراج للعلاقات العربية الغربية ولكن يمكن أن يكون هناك أيضاً تدهور وتراجع لهذا المشهد الدولي، وربما يعود منطق الحل العسكري في سوريا ويزداد ويرتفع الضغط على إيران، ويمكن أيضاً أن يصبح هناك توتر سعودي إيراني. وهذا ما لا نتمناه. ولكن ما نتمناه هو أن نتطلع أين نحن من هذا الوضع. فهل نريد أن نربط مصير لبنان بالتوترات والمزيد من القوى الاقليمية، هل نريد أن نضع لبنان مجدداً في مهب الريح وبحالة المراوحة أم نريد تغليب مصلحته والاستقلال عن المحاور والصراعات واستعمال الحكمة الوطنية والذكاء اللبناني لتطبيق مندرجات «إعلان بعبدا»، والعودة إلى الحوار بأسرع وقت ممكن دون التنكر لما أقرته هيئة الحوار على طاولة الحوار سابقاً. واللّه ولي التوفيق. شكراً لالتزامكم ولجهودكم.

إن مقدمة الدستور اللبناني لا تختلف كثيراً عن «إعلان بعبدا»، ويجب أن نعمل جميعاً على إدخال جوهر هذا الاعلان في مقدمة الدستور

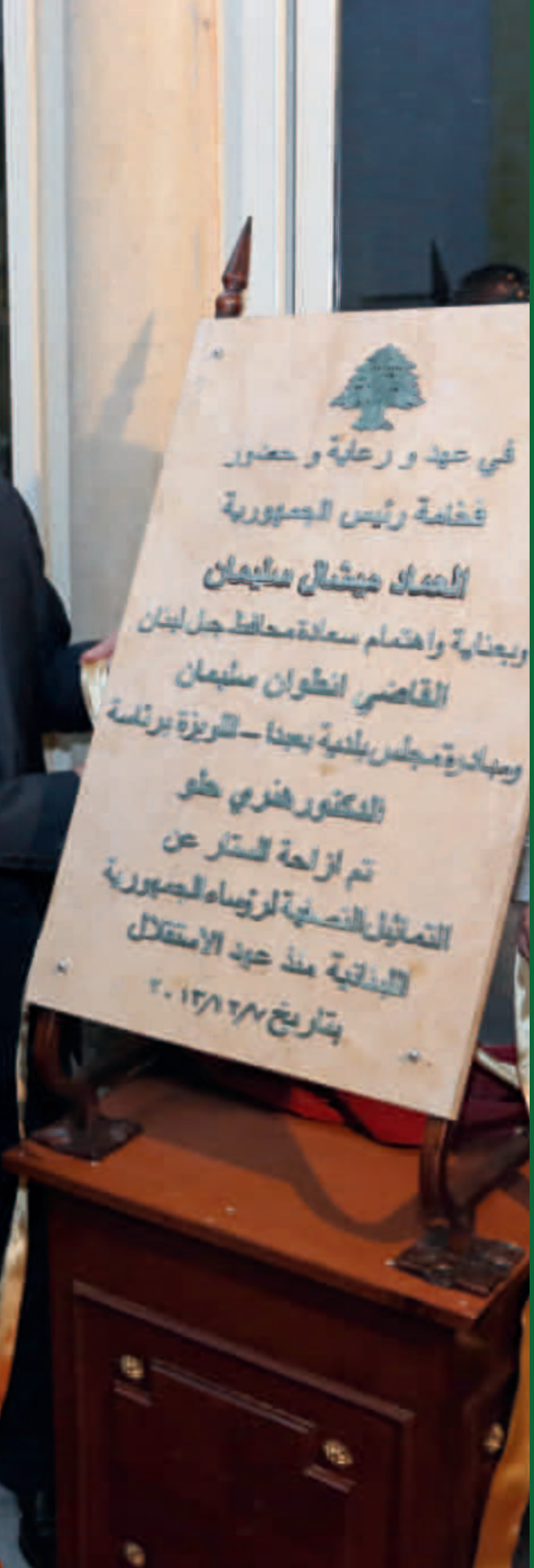

حفل رفع اثني عشر تمثالاً في سراي بعبدا تكريماً للرؤساء السابقين

بعبدا - ٧ كانون الأول ٢٠١٣

«أما أبرز العبر المتّصلة بمسيرة الرؤساء وبالجمهوريّة، فيتعلّق بأهميّة التمسّك بمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وهذا ما يسمح بإجراء مثل هذا الاحتفال، وهو ما ميّزنا طوال عقود عن غيرنا من الدول، في هذا الشرق المضطرب».

حفل رفع اثني عشر تمثالاً في سراي بعبدا تكريماً للرؤساء السابقين

بعبدا ـ ٧ كانون الأول ٢٠١٣

في تكريم الكبار توقٌ إلى الارتقاء معهم إلى أعلى مراتب الحضور والبقاء، خصوصاً حين تتزامن مناسبةُ تذكّرِ رجالٍ صاروا جزءاً من تاريخنا، مع رحيل كبير هندس مصيرَ بلده على قياس حلمه، فحوّل مجرى التاريخ في إفريقيا والعالم. إنَّه نلسون مانديللا المناضل والرمز لما سمّاه «أمة قوس قزح بسلام مع نفسها والعالم». وهي أمّة تشبه لبنان بجماعاته المتعدِّدة وبقدَرِه الصعب ورسالته الأصعب.

لم يستسلم مانديللا لواقعٍ ظهرَ القدر فيه أكبر من الخيار، فاندفع مؤمناً بأنَّ الشجاعة ليست غياب الخوف، بل هي الفوز على الخوف، واندفع كذلك في الكفاح والتحدّي وكسرِ المحرَّمات حتى قهرَ ذلَّ ثلاثمئة سنة من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والقارة السوداء. السجن لم يكسره والنصر لم يسكره، فانحنى له العالم رمزاً للإرادة والصمود والمقاومة، ورمزاً للتمرّد والتحرّر ثمَّ التسامح والمصالحة والغفران.

إن ما قاله وفعله نلسون مانديللا يبقى أهم مما قيل وسيقال فيه، لقد مات الرئيس والمناضل والسجين والزعيم وعاش الرمز والأسطورة.

بين بعبدا ولبنان، قصّة تختزن تاريخاً، مداميكُه محطّاتُ أحلام وتحديات وذكريات. قبل مئة وأربعين سنة، ارتفع السراي هنا مقرّاً للمتصرِّف، أدار منه حكم لبنان الصغير، الذي شكَّل نواة لما أصبح دولة لبنان الكبير. ومنذ أربع وأربعين سنة إرتفع فوق بعبدا القصر الجمهوري رمزاً للشرعيّة الدستوريّة وعنواناً لاستمرار الحكم الوطني.

اثنا عشر رئيساً في سبعين سنة من الاستقلال، جميعهم شاهدوا وشهدوا ومنهم من استُشهد...

صحيح أنّ تاريخهم في الحكم متروك لحكم التاريخ، إلا أنّ مبادرتكم برفع هاماتهم في هذا الصرح التاريخي، خطوة مشكورة لإخراج رجالنا الكبار، من تصنيف الخير والشرّ، والوطنيّة واللاوطنيّة، إلى مرتبة أخرى، تجعلهم أبطالاً لتراث ديموقراطي تراكمي شابه العنف، إلى حدّ المأساة، التي كانت أكبر وأقسى من الجميع، تعدّدت فصولها حروباً وويلات، فتماهى البطل والضحيّة، في إهانة قدريّة واحدة، لم توفّر لا الوطن ولا الحاكم ولا المواطن.

عائلات أصحاب الفخامة،
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والسيادة،
أيّها السيّدات والسادة،

لقاؤنا اليوم، ليس زيارة للتاريخ الساكن في حجارة هذا الصرح، بل هو لقاء على تجديد فكرة وقضيّة، اسمها لبنان الديموقراطي المتعدّد، السيّد، الحرّ والمستقلّ، مستنطقين تجارب الرؤساء السابقين، ومستخلصين العبر من العهود والأزمات التي توالت. أولى العبر، أنّ مشكلة الهويّة التي رافقت سنوات التأسيس، وأدّت إلى نزاعات وصراعات استدرجت تدخّلات خارجيّة، لم تكن سوى نتيجة التعثّر، لا بل الإخفاق في إنجاز بناء الوطنيّة اللبنانيّة، وتحديد موقع لبنان في المحاور الإقليميّة والدوليّة. من تحصّن داخل الكيانيّة اللبنانيّة الصافية، وتمسّك بفرض اللبننة على الشريك الآخر، استنهض عروبة حادّة عابرة للحدود، فتشابكت مطالب الشراكة الطائفيّة والسياسيّة، بمقتضيات السيادة الوطنيّة وعناصرها، فانقلبت الانتفاضات والأزمات الداخليّة، إلى أزمات إقليميّة ودوليّة، كما في الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٨ و١٩٦٩، وكلّ ما تلى سنة ١٩٧٥. لذلك فإنّ صحوة الهويّات الدينيّة والمذهبيّة، المهيمنة راهناً، على حساب الهوية اللبنانيّة والعروبة والدولة الوطنيّة في آن، هي وصفة جاهزة لحروب أهليّة دائمة. إنّ الوهم بتخطّي الوطنيّات والكيانات، وإلغاء الحدود في سبيل جهاد أُممي، أو نصرة طائفيّة، أو تورّط في نزاع خارجيّ، حماية لقضيّة أو لسلاح، لا يُسقط الدولة فحسب، بل يحطّم إمكان تكوين الهويّة الوطنيّة الجامعة، ويؤدّي إلى زوال الدولة والوطن معاً.

إنَّ استقرار لبنان، قاعدته عقد وطني واجتماعي حرّ، يؤمّن الشراكة السياسيّة والمصالح المشتركة، ويفتح الأزمات لتطوير اتفاق الطائف، لا بل تحصينه ضمن آليّاته، نحو دولة مدنيّة حديثة.

> أنّ مبادرتكم برفع هاماتهم في هذا الصرح التاريخي، خطوة مشكورة لإخراج رجالنا الكبار، من تصنيف الخير والشرّ، والوطنيّة واللاوطنيّة، إلى مرتبة أخرى، تجعلهم أبطالاً لتراث ديموقراطي تراكمي

يقودنا تنازع الهويّة، والصراع على السلطة، والموقع الإقليمي، إلى العبرة الثانية، التي أكدتها تجارب العهود السابقة، وعنوانها، حياد لبنان الإيجابي عن المحاور، وبكلام أدقّ، تحييده عن الصراعات، والتي ترجمت في انحياز لبنان إلى العرب إذا اتفقوا، والحياد بينهم إذا اختلفوا، وجسّدها ميثاق عام ١٩٤٣، الذي أكّد ضرورة إبعاد لبنان، عن منطق الأحلاف.

فكلّما حاد اللبنانيون عن الحياد والتحييد، وانجرفوا في لعبة المحاور، تعرّض الوفاق والميثاق للاغتيال، وانفجرت البراكين الكامنة، كما في الأعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨، ١٩٦٩ و١٩٧٥، ١٩٨٢ و١٩٨٣، والسلسلة الطويلة من المحطّات الصعبة، منذ العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم. لذلك، لا يجوز تحت ذريعة أية قضية داخلية، تشريع الأبواب لتدخلات أطراف خارجية، أو تأسيس مشاريع خارجية.

فالقاعدة الذهبيّة تبقى، في اعتماد سياسة خارجيّة، تعكس الثوابت الوفاقيّة الداخليّة، متجنّبين في ذلك، الاهتزازات الناتجة عن التغيير في موازين القوى، والنفاذ دائماً من الفجوة، بين الأحكام الدستوريّة والتوازنات الظرفيّة المتبدّلة، والسعي تالياً لتغيير المعادلة داخل النظام.

> كلّما حاد اللبنانيون عن الحياد والتحييد، وانجرفوا في لعبة المحاور، تعرّض الوفاق والميثاق للاغتيال، وانفجرت البراكين الكامنة

عبرة ثالثة، ناتجة عن الدور الطليعي، الذي قام به رؤساء الجمهورية، في مواجهة العدوانية الإسرائيلية، المتمثلة بالاحتلالات، والاعتداءات والخروقات المستمرة، وشبكات التجسس وعمليات الاغتيال، وآخرها العمل الانتقامي الحاقد، الذي حصل صباح الأربعاء الفائت. هذه العبرة مستوحاة من مناسبة استرجاع التجارب الرئاسيّة. إنّها ازدواجيّة السيادة وإمرة السلاح على أرض واحدة، وفي ظلّ دولة واحدة. فمنذ إباحة الحدود وانتقاص منطق السيادة، بعد اتفاق القاهرة العام ١٩٦٩، دخلت وتداخلت عناصر الاحتلال ودعوات التصدي له، وتناسلت الحروب، وتراجعت هيبة القوى الأمنيّة الشرعيّة وفاعليّتها، الأمر الذي لم ينتقص على الاطلاق، من مقدار الاعتزاز والافتخار بما تمّ إنجازه من تحرير على يد المقاومة، في ربيع العام ٢٠٠٠. وأدهى ما كشفته المراحل السابقة، أنّ أيّ سلاح خارج منظومة الدولة ووحدة قرارها، يتحوّل جزءاً من أدوات الصراع على السلطة أو الهيمنة، أو قوّة احتياط، لتسعير النزاعات والحروب الأهليّة. وذلك أيضاً، شأن أية مهمة، تنبري فئة أو قيادة لتنكبها، من دون الارادة الوطنية الجامعة.

من هنا، واجب مقاربة مسألة السلاح، من منطلق نهج الحوار، ومنطق الدولة،

بعيداً عن منطق الاتهام والتشكيك وعن سياسات العزل أو الهيمنة والإلغاء.
أما أبرز العبر المتّصلة بمسيرة الرؤساء، وبالجمهوريّة، سيداتي سادتي، فيتعلّق بأهميّة التمسّك بمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وهذا ما يسمح بإجراء مثل هذا الاحتفال، وهو ما ميّزنا طوال عقود عن غيرنا من الدول، في هذا الشرق المضطرب. إلّا أن حرصنا على توسيع قاعدة الحكم بتجديد الطبقة السياسية بالانتخاب وفقاً لقانون حديث يساهم بصحة التمثيل، لا يوازيه إلّا حرصنا على تطبيق الدستور والقوانين المرعية، كضمان لعدم الوقوع في إغراءات التمديد أو فخ الفراغ في المؤسسات على مستوياتها كافة، وخصوصاً في موقع رئاسة الدولة، رمز الوطن الواحد، والسقف الضابط للسياسة الخارجية وللمؤسسات الأمنية والقضائية والعسكرية والإدارية، والمساحة العازلة بقوة الدستور، بين مختلف الفئات والجماعات المتخاصمة والمتباعدة.

> إنّ التطوير والتأقلم مع مستلزمات الحداثة من داخل المؤسسات، أجدى وأرقى وأصحّ، من التغيير من خارج الشرعيّة الدستوريّة، ومن خارج منطق الحوار والتوافق

لذلك، ومع اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي، فإنّي أدعو القيادات المسؤولة والنواب، إلى تحمّل مسؤوليّاتهم، وعدم التنكّر للواجب والوكالة الممنوحة لهم من الشعب، بتأمين النصاب للجلسة الانتخابيّة، وتجنّب الوقوع في خطأ، لا بل في خطر الفراغ الرئاسي. ذلك أنّ تجربتي ١٩٨٨ و٢٠٠٧ أثبتتا أنّ الفراغ يفتح الباب لتسلّل الفوضى الأمنيّة والسياسيّة والدستوريّة، ولم يعد الشعب، ولا الهيئات الاقتصاديّة، ولا النقابات والعمّال، في وارد القبول بالمزيد من الأزمات السياسيّة، ومن التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي.
إنّ التطوير والتأقلم مع مستلزمات الحداثة من داخل المؤسسات، أجدى وأرقى وأصحّ، من التغيير من خارج الشرعيّة الدستوريّة، ومن خارج منطق الحوار والتوافق، الذي بني عليه الكيان اللبناني. وهذا التوافق يجب ألّا يكون سبيلاً إلى المحاصصة، واقتسام عائدات الدولة وخيرات الوطن. فضلاً عن أن شخصنة الاستحقاقات وتطييف المؤسسات يؤدّيان إلى فقدان شرعيّتها الوطنيّة الجامعة، وإلى اجتياح قوى الأمر الواقع أطر الدولة وحدودها.

أيها الحضور الكريم،

إنّ الحديث عن التوافق والتوافقيّة، يدفعنا إلى استحضار الحديث السائد راهناً، حيال مواصفات الرئيس العتيد الذي يريده الشعب قوياً بقوة الإرادة

الوطنية الجامعة، وبقوة الدستور، وبقوة حكمته وشجاعته وتجرده.

وقد أظهرت التجربة التاريخيّة، أن الوطن المحكوم بالموازين الدقيقة لا يحتمل الخيارات القصوى، على مستوى الرجال والعقائد والمؤسسات، ويتطلّب الاعتدال والشجاعة والحكمة، على كافة مستويات الحكم والمسؤوليّة.

وبقطع النظر عن الجدل القائم إن أيّ رئيس مؤتمن على الدستور وعلى واجب المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، يحتاج بالإضافة إلى إعلاء النبرة والصوت وسقف المطالب، إلى توفير مستلزمات النجاح لرؤيته السياسيّة، خصوصاً من خلال ضمان الأداة التنفيذيّة اللازمة، وتوضيح الصلاحيّات المنوطة برئيس الجمهوريّة، بالتماهي مع سلطة تنفيذيّة متجانسة وفاعلة، وسلطة تشريعيّة مراقبة وضابطة للإيقاعات. من هذه المبادئ، يستمد رئيس لبنان قوته، وليس من طائفته أو حزبه، وليس من الشارع أو تحالفات الخارج، أو عبر تركيز همّه وجهوده، على قطف نجاح سياسة شعبوية لمصلحته الشخصية.

أيّها السادة، إنّ الناس لا تعرف التاريخ الذي تصنعه، إلا بعد أن يصير تاريخاً، ولا بدّ لهذا التاريخ من أن يسجّل الحروب والمآسي التي ينجح الحاكم في تلافيها، لا فقط تلك التي يتسبّب بإشعالها.

> ولا بدّ لهذا التاريخ من أن يسجّل الحروب والمآسي التي ينجح الحاكم في تلافيها، لا فقط تلك التي يتسبّب بإشعالها

علينا جميعاً، أن ندرك أنّنا على أعتاب تحوّلات واستحقاقات تاريخيّة، في الشهور المقبلة، تمهّد لصناعة المستقبل. وما يفتح نافذة الأمل، هو الرهان على رغبة المواطنين، في تحييد أنفسهم ولبنان، عن منزلقات الفتنة والحروب، وعلى بشائر التسويات والحلول السياسيّة التي تطلّ على المنطقة، وعلى كون محيطنا العربي في مخاض يمكن، وإن طال الأمد، أن يحوّله إلى ما يشبه لبنان التعددي والديموقراطي والمنفتح والضامن للتنوّع المغني من ضمن الوحدة.

أنّنا على أعتاب تحوّلات واستحقاقات تاريخيّة، في الشهور المقبلة، تمهّد لصناعة المستقبل

السيدات والسادة،

تحيّة إلى رؤساء لبنان، الذين توالوا على خدمة الوطن بإيمان وإخلاص وثبات، وعهد جديد على أنفسنا، بالعمل على ترسيخ الديموقراطيّة وقيم الانفتاح، والحوار والعيش المشترك، وثقافة العدالة والسلام.

شكراً لبلدية بعبدا ورئيسها ومواطنيها
عشتم! عاش لبنان!

ب. القسم الثاني: محطات مشرقة

- مؤتمر لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣
- إطلاق التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً
- حملة «صوتنا للوطن - حق المغتربين في انتخابات ٢٠١٣»
- يوم الأغذية العالمي لسنة ٢٠١٢
- إطلاق وثيقة السياسة الشبابية
- تدشين واجهات السوق التجاري في جبيل
- المرحلة الأولى من أعمال توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت
- افتتاح جادة «الرئيس العماد ميشال سليمان»
- تدشين «القصر البلدي في الحازمية»
- مئوية تأسيس بلدية زوق مكايل
- الذكرى الخمسون لتأسيس معهد القضاة
- إطلاق خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان
- افتتاح مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة
- افتتاح مؤتمر «أرضي: غدٌ واعد»
- افتتاح ملتقى لبنان الاقتصادي في فندق فور سيزنس
- الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤
- حفل إطلاق مشروع قانون اللامركزية الإدارية

ب - القسم الثاني

محطات مشرقة

مؤتمر «لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣»

بيروت ـ ٩ كانون الثاني ٢٠١٢

نظمت وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع برنامج الحكم الصالح في برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP مؤتمراً حول قانون الانتخاب في لبنان تحت عنوان: «لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣». حضر فخامة الرئيس حفل افتتاح هذا المؤتمر في فندق فينيسيا ـ بيروت، بمشاركة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة ودولة رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والنواب والسفراء والشخصيات القانونية والقضائية وقيادات أمنية وممثلي الاحزاب والمجتمع المدني، وكانت له كلمة شاملة حول المفاعيل الميثاقية والوفاقية التي يحركها قانون الانتخاب في بلد متعدد له خصوصياته مثل لبنان.

مؤتمر «لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣»

بيروت ـ ٩ كانون الثاني ٢٠١٢

دولة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

تجتمعون اليوم، قبل أكثر من عام من انطلاق العمليّة الانتخابيّة، من أجل البحث في موضوع «لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابيّة ٢٠١٣»، وأنتم مجموعة من المفكرين وممثلي مختلف التيّارات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، يعوّل على مساهمتكم في بلورة رؤية توافقيّة فضلى تخدم قضية المشاركة والتمثيل النيابي الصحيح.

تعددت المحاولات منذ الاستقلال وحتى اليوم، للتوصل إلى إقرار قانون انتخاب يرضي تطلعات مختلف الفئات والطوائف والمذاهب اللبنانية، لا بل يراعي مخاوف هذه الفئات وهواجسها. وما زال مثل هذا القانون موضع دراسات واقتراحات وأبحاث ويأخذ حيزاً مهماً من ورش العمل، وأشغال اللجان المتعددة المكلّفة إعداد قانون عصري ومتطور، يسمح للبنان واللبنانيين بالمضي قدماً في ممارسة الديموقراطية الميثاقية التي هي ميزة نظامنا اللبناني.

سعياً لهذه الغاية، تم تشكيل الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب بقرار من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥، كذلك قامت وزارة الداخلية، وهي الوزارة المعنية مباشرة بهذا الموضوع، بجهود متتالية أفضت إلى تقديم مشروع قانون أصبح أخيراً قيد المناقشة في مجلس الوزراء.

لقد أظهرت تجربة العقود المنصرمة إشكاليات النظام الانتخابي الراهن، الذي يعود في ركائزه إلى العام ١٩٦٠. وقد تبين أن هذا القانون لم يعد يؤمّن صحة التمثيل لمكونات المجتمع اللبناني كافة، وبالتالي لا يتناغم مع ميثاق العيش المشترك وروح وثيقة الوفاق الوطني. كما يبدو جلياً أنه بعد التغيير الناتج عن اتفاق الطائف لم يؤدِّ هذا النظام إلاّ إلى تسهيل حملات التعبئة الطائفية وخلق

> إعداد قانون عصري ومتطور، يسمح للبنان واللبنانيين بالمضي قدماً في ممارسة الديموقراطية الميثاقية التي هي ميزة نظامنا اللبناني

بيئة تعزّز الاصطفاف المذهبي. فضلاً عن أنه شكّل حاجزاً منيعاً أمام التغيير الحقيقي، ولم يسمح بتجديد الحياة السياسية وبالتنوع على مستوى التمثيل داخل الطوائف والمذاهب. فالديموقراطية تشير في جوهرها إلى ثقافة سياسية وأخلاقية معيّنة، تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً ودورياً، وحصول تجدد على مستوى القيادات، كنتيجة طبيعية لمبدأ الاحتكام إلى الناخبين، ضمن نظام انتخابي ديموقراطي يسمح بالتحرر من أثقال الأنظمة الانتخابية المكبّلة للإرادات.

إن قانون الانتخاب يجب ألاّ يخرج عن بعض المبادئ الميثاقية التي لم يكن لبنان لينشأ ويحيا من دونها، كما لا بد له من أن يتماشى في الوقت نفسه مع التوجهات العصرية في دول العالم التي تملك خبرة طويلة في ممارسة الديموقراطية والتي تعتمد أنظمة انتخابية عصرية ومتطورة. لذا، ومن دون الغوص في تفاصيل النظام الأمثل والتقسيم الأفضل للدوائر الانتخابية، فإن أي محاولة لوضع قانون انتخاب جديد، تفترض احترام بعض المبادئ الأساسية التي تنبع من خصوصية لبنان ونظامه، وأن تقترب من مقاصد وثيقة الوفاق الوطني.

> أي محاولة لوضع قانون انتخاب جديد، تفترض احترام بعض المبادئ الأساسية التي تنبع من خصوصية لبنان ونظامه، وأن تقترب من مقاصد وثيقة الوفاق الوطني

لبنان أيها الأعزاء، اختار السير في ما اتفق عليه في الطائف وهو مدعو إلى حماية هذا الخيار والعمل على ترسيخه لأنه ينبع من الارادة الوطنية، كما أشرت إلى ذلك في خطاب القسم والتزمت العمل على تطبيقه.

لذا، فإن ما ورد في البند «ي» من مقدمة الدستور، يجب أن يشكل ركيزة أساسية لقانون الانتخاب، وهو الذي نصّ على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». ولطالما اعتبرنا أن ما يربط اللبنانيين من ميثاق وطني نتيجة إرادتهم واختيارهم الحر هو صنو الدستور.

كذلك، جاء في المادة ٢٤ من الدستور أن المقاعد النيابية توزَّع بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، وذلك إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي.

انطلاقاً من هذه الأحكام الدستورية، فإن النظام الانتخابي الذي يضمن صحة التمثيل لكافة مكونات المجتمع اللبناني يعبّر عن إرادة اللبنانيين بالعيش معاً والتي التزموها منذ الاستقلال. نظام يؤمّن مشاركة الطوائف والمناصفة الحقيقية والعيش المشترك، ويحافظ على الأنموذج اللبناني الحضاري، من دون أن يكرّس «الطائفية السياسية»، ويبعد الناخبين ما أمكن عن العصبيات وعن الخيار المذهبي.

كذلك، فإن المحافظة على وحدة الأرض والشعب والمؤسسات هي من الأهداف التي حدّدتها وثيقة الوفاق الوطني، والتي يجب أن يسعى إلى تحقيقها قانون الانتخاب، إضافةً إلى ضمانة العيش المشترك. فالانصهار الوطني هدف أساسي من المفترض بقانون الانتخاب أن يساهم بتحقيقه. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من دون السماح لكل فئة وفرد بالتعبير عن رأيه بحرية واختيار ممثليه. إذ إن شعور أي مجموعة من المجموعات المكوّنة للوطن بعدم قدرتها على اختيار مرشحيها وإيصالهم، يؤدي إلى تأجيج العصبيات الطائفية، وتقوقع كل فئة على ذاتها، ما يمنع انفتاح هذه المجموعات بعضها على البعض الآخر، ويعوّق تواصلها وتفاعلها، كما تقتضي ذلك رسالة لبنان وجوهر صيغته الحضارية.

إن قانون الانتخاب، إضافةً إلى ضرورة ضمانه لصحة تمثيل شرائح المجتمع كافة وتعبيره بصورة أفضل عن الميثاقية الدستورية وانسجامه مع روح الطائف، يفترض أن يضمن صحة التمثيل للمرأة أيضاً وبصورة جوهرية وكذلك لفئة الشباب، وأن يسمح بعملية انتخابية حرّة ونزيهة بعيداً من أي ترغيب غير مشروع أو تهديد. كما أن إنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية وضبط الانفاق الانتخابي، خطوتان جوهريتان ينبغي الاقدام عليهما، من دون أن نغفل واجب متابعة حق المغتربين اللبنانيين في الاقتراع ضمن المهل اللازمة، من منطلق حقهم الوطني، بعيداً عن أي اعتبار طائفي.

لقد تمكنت المجتمعات البشرية من الوصول إلى مرحلة متقدمة في مجال حماية الحريات وتحقيق العدالة. والعدالة تقضي بمساواة شرائح المجتمع وأفراده على السواء في إدارة شؤون الوطن، وهذه المساواة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الانتخابي.

ولتحقيق المساواة بين الناخبين، لا بدّ من أن يكون لصوت كل ناخب القدر نفسه من الفاعلية والتأثير في اختيار السلطة المنتخبة. وقد يكون اعتماد الصوت التفضيلي في مشروع القانون المعروض اليوم على مجلس الوزراء أحد وسائل تحقيق هذه المساواة.

كذلك، وبموازاة مفهوم العدالة الانتخابية، والتوازن الوطني، تبرز الحاجة إلى إنتاج سلطة متجانسة في ما بينها، قادرة على الحكم وإدارة شؤون الوطن، من دون أن تعترضها عقبات المصالح الخاصة والخلافات السياسية عند كل قرار يُزمع اتخاذه. بالإضافة إلى ذلك، نتطلّع إلى نظام انتخابي يسمح بتمثيل الأقليات في الدوائر الانتخابية احتراماً للتعددية.

العدالة تقضي بمساواة شرائح المجتمع وأفراده على السواء في إدارة شؤون الوطن، وهذه المساواة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الانتخابي

والصيغة التعددية للمجتمع اللبناني مرشحة اليوم للتعميم على عدد من مجتمعات دول العالم بفعل التقدم التكنولوجي وتقنية الاتصالات والعولمة؛ إذ إن انفتاح الدول على بعضها، والتطور العلمي، يؤديان إلى تكثيف هجرة المواطنين من بلد إلى آخر وتنامي حاجتهم للتمتع بالحقوق المترتبة عن واقع الاقامة. من هنا تبرز الحاجة في حال وجود مثل هذا التنوع، إلى اعتماد أنظمة انتخابية تحترم تعددية المجتمعات وعدم الاكتفاء بالمنطق الأكثري.

علماً أن أنظمة إدارة العالم قد تشهد في السنوات المقبلة تطويراً وتغييراً على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تقسيم الدوائر الانتخابية بالشكل المناسب وتحديد مفهوم النظام الانتخابي ومداه، كمثل النظام المطروح على بحثكم اليوم، معالجات من شأنها التوفيق بين إصرار البعض على الدائرة الأكبر وفقاً لمنطق الطائف، وحاجة البعض الآخر إلى نظام الدائرة الفردية وحرصهم على عدم طغيان الدائرة الكبرى على الخيار الفردي وهذا ما قد يساهم بحلّه الصوت التفضيلي.

أيها الأعزّاء،

نتطلع في هذه المرحلة إلى اعتماد قانون انتخابي يجعل من ديموقراطيتنا ديموقراطية أقرب إلى الانسانية تؤمّن تمثيل كافة شرائح المجتمع في المجلس النيابي بالصورة الفضلى. قانون عصري ومتطور، يعالج ما برز من سلبيات في القانون الراهن، ضمن ثوابت الدستور وخصوصية المجتمع اللبناني. ويقيني أنكم تعلمون أهمية التوافق على قانون يتّسم بصفة الثبات، ولا يتبدل مع اقتراب كل استحقاق انتخابي مع تبدّل التحالفات والظروف، لما للنظام الانتخابي من تأثير على الاستقرار وحسن أداء المؤسسات والوحدة الوطنية في لبنان.

إن قانون الانتخاب هو المدخل الصحيح للممارسة الديموقراطية السليمة ولكنه أيضاً خطوة أساسية من خطوات استكمال تطبيق اتفاق الطائف كاللامركزية الادارية والانماء المتوازن وغيرها. خطوات يقتضي السير بها بالتوازي مع مراجعة الثغرات والاشكالات الدستورية ضماناً لحسن تنفيذ الدستور نفسه، خصوصاً البند «ي» من مقدمته وصولاً إلى تسهيل دوران عجلة الادارة المتعثّرة واتخاذ القرارات الوطنية المناسبة في كافة الظروف، بما فيه خير المجتمع اللبناني.

شكراً.

نتطلع في هذه المرحلة إلى اعتماد قانون انتخابي يجعل من ديموقراطيتنا ديموقراطية أقرب إلى الانسانية تؤمّن تمثيل كافة شرائح المجتمع في المجلس النيابي بالصورة الفضلى

حفل إطلاق التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

القصر الجمهوري ـ ٥ حزيران ٢٠١٢

«اليوم البيئي العالمي»، هو اليوم الذي اعتمدته الأمم المتحدة لتذكير سكان العالم مسؤولين ومواطنين بقضايا البيئة، وتداعيات الإساءة إليها على الكرة الأرضية وعلى قاطنيها. لبنان يُعلن في هذا اليوم أنه قد أنجز تقريره الوطني لمؤتمر الريو + ٢٠ للتنمية المستدامة، وأنه قد ضمّنه اقتراحات لتحسين الحوكمة الدولية في موضوع التنمية المستدامة. كما وأنه سيشارك في المؤتمر بوفد رسمي رفيع المستوى.

حفل إطلاق التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

القصر الجمهوري ـ ٥ حزيران ٢٠١٢

العالم يستعدُّ للالتقاء تحت عنوان «المستقبل الذي نبتغي»، وعالمنا العربي يهدر ويصارع بحثاً عن المستقبل الذي يريد أن يبني – وبين المحاولتَين مفارقةٌ تعكسُ عمقَ الهوّة الفاصلة بين الحالتين: دول تدرس حلولاً لمشاكل ما بعد الحداثة، وشعوبٌ ومجتمعات تناضل للحصول على حقوق ومكتسبات ما قبل الدولة، أي الخبز والحرية.

ذلك أنَّ على كتفي لبنان والعالم العربي شيئاً من مشاكل الهوية سمة القرن التاسع عشر، وشيئاً من هموم الحداثة التي لازمت نهاية القرن العشرين، وأمامهما تحديات القرن الواحد والعشرين بكلِّ أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

على مدى العقود الماضية، بدت معاركنا تنميةً مستدامة لنزاعاتِ الماضي. انقلبت الثورات المفترضة قتالاً وحروباً داخلية، فتوسَّعت المسافة بين الحلم والحكم، وتمّ دفن الرأسمال العقلي في كهوف الماضي، أو جرى تصديره إلى العالم الجديد كي لا يسحقه إرث النزاعات القديم.

معروف أنّ تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية متلازم مع تحديث البنية السياسية. شرط التنمية إدارة رشيدة للسياسة، وغاية السياسة ترشيد الاقتصاد، ودور الاقتصاد تفعيل دورة العمل والانتاج، والانتاج يؤدي إلى تأمين سبل العيش الكريم، ما يخلق مواطناً حرّاً من العوز الذي يدفع إلى التبعية الاقتصادية التي قد توصل إلى تبعية سياسية. وتكتمل هذه التبعية بزبائنية تحشر الادارة والمرافق العامة بالأزلام والمحاسيب، فتتقلّص قاعدة الانتاج والنموّ وتزدهر مواسم الهدر والفساد والافساد، وتتضخّم دولة الدعم والحماية والرعاية، وتنتشر عناصر تدمير أسس المجتمع والدولة.

شرط التنمية إدارة رشيدة للسياسة، وغاية السياسة ترشيد الاقتصاد، ودور الاقتصاد تفعيل دورة العمل والانتاج، والانتاج يؤدي إلى تأمين سبل العيش الكريم

وعي جديد

إنّ مبدأ تنمية المواطنية المستدامة، مرتبط بنموّ الاقتصاد المستدام. فالتقدّم الاقتصادي شرطٌ للتطوّر والتحديث، كما أنه شرطٌ لثبات المجتمع وقوّة الدولة. لذلك فإنَّ المطلوب من الحراك العربي المتصاعد حالياً، إنتاج وعيٍ جديدٍ وعدم الوقوع في لعبة بناء المستقبل بحجارة الماضي. فمَن يفقد السيطرة على الحاضر، يعجز عن الامساك بمفاتيح المستقبل.

السيدات والسادة،

لا لمصادرة الشعور الجماعي للمواطنين التائقين إلى التغيير، باسم الدين والعرف أو العدد.

ولا لإحياء التنافس بين العقل والايمان، أو العلم والدين.

ولا لتأجيج الصدام بين الحداثة والتحديث والأصول والأصولية.

ولا لاستخدام التكنولوجيا لنشر إيديولوجيا الإلغاء والغلو والتطرف وتسعير المواجهة بين حرية التفكير وإباحة التكفير.

ولا لاستغلال ديموقراطية الأكثرية العددية لاغتيال الديموقراطية الإنسانية التعددية.

لا لاستغلال ديموقراطية الأكثرية العددية لاغتيال الديموقراطية الإنسانية التعددية

فلا شيء يجذّر الفقر والجوع والتخلّف أكثر من غياب الحريات والديموقراطية وعدم الاعتراف بالخصوصيات واحترام الآخر بمكوّناته الروحية والفكرية والسياسية والتاريخية.

لقد شكّل لبنان منذ نشوئه، نموذجاً صارخاً، رغم بعض الخلل والشوائب، لنجاح العلاقة والتزاوج بين النموّ والتطوّر والحريات السياسية والاقتصادية، ما جعله نقيضاً لدول كثيرة في محيطه. فدفع من جرّاء ذلك الثمن غالياً من أمنه وازدهاره بفعل الحروب الناتجة عن استغلال حرياته وأبوابه المفتوحة لاستيراد أزمات وحروب الآخرين وتضخيم التناقضات اللبنانية بحقنها بمقوّيات التداخل مع العوامل الخارجية.

تحديات التنمية

من هنا، فإنّ أمل اللبنانيين يصبو إلى تعميم نموذج بلدهم على الدول التي تشهد حالياً انتفاضاتٍ واحتجاجات، وكما في لبنان المباشرة فوراً بإشراك

مكونات المجتمع العربي في إدارة الشأن السياسي للدول العربية بالاستناد إلى القدرات الحضارية والثقافية والمعنوية التي تختزنها هذه المكونات وليس إلى قدراتها المادية والعددية، علّ التماثل بين الأنظمة يأتي بالخير على الشعوب، فتتحقّق المقولة التي سادت عن أن اكتمال سيادة وسلامة واستقلال لبنان مرتبطٌ بديموقراطية وحرية الجوار الشقيق والصديق.

لكن في الوقت نفسه عبّر التقرير الوطني للتنمية المستدامة في لبنان عن قلقه في هذا المجال، اذ يتحدّث عن أنَّ «إعادة قولبة العالم العربي في الأشهر السبعة عشر الماضية، تركت آثاراً مباشرة على الحياة الاقتصادية في لبنان، إذ تراجعت التجارة وتباطأت السياحة وزادت الأعباء الاجتماعية». كما أنّ التقرير يرسم صورة عن واقع أقسى حيث يقول: «إنَّ وضع لبنان بات أسوأ اليوم ممّا كان عليه قبل عشرين عاماً، ويعود ذلك جزئياً إلى التحوّلات العالمية على غرار تقلّبات العملات النقدية والارتفاع الحاد في أسعار المواد الأولية ولاسيّما النفط وإلى عوامل داخلية أيضاً على غرار الاستقطاب السياسي وغياب الرؤيا الشاملة للنمو والتنمية».

هذه المعطيات تفرض علينا تحديات ملحّة لتجديد مستوى التنمية المستدامة بعد سنوات التقهقر والمحنة. صحيح أنَّ الحكومات السابقة كما الحكومة الحالية عملت على مشاريع وقوانين وبرامج للتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والانمائية، غير أنَّ حجم المتراكم من المشكلات والأزمات يتطلَّب المزيد من الجهد والامكانات المادية والبشرية، مع التنويه في هذا السياق بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً عبر تقديم دعم مباشر لأكثر الفئات عوزاً وتقييم دخل واحد وسبعين ألف عائلة فقيرة في جميع أنحاء البلاد، كما تميزت الحكومة الحالية بإقرار العديد من التشريعات والمراسيم المتعلقة بالبيئة.

إنَّ أبرز شروط التنمية المستدامة تحقيق النمو الثابت والمتصاعد لحجم الاقتصاد والدخل الوطني والفردي في موازاة تقليص الدين العام والحدِّ من التضخّم، وذلك عبر زيادة كتلة العمل والانتاج، والحد من زيادات الأجور وتضخيم الكتلة النقدية

شروط التنمية المستدامة

أيها الحفل الكريم،

إنَّ أبرز شروط التنمية المستدامة تحقيق النمو الثابت والمتصاعد لحجم الاقتصاد والدخل الوطني والفردي في موازاة تقليص الدين العام والحدِّ

من التضخّم، وذلك عبر زيادة كتلة العمل والانتاج، والحد من زيادات الأجور وتضخيم الكتلة النقدية. كذلك فإنَّ سنوية الموازنة والشفافية في الأرقام وإزالة التشوّهات والخلل في المالية العامة، من شأنها أن تحفّز الاستثمار وتعزّز عوامل الثقة الداخلية والخارجية، ما يساعد على مضاعفة فرص العمل في وقتٍ يعيش ٢٤٪ من السكّان عند أو تحت خطّ الفقر حسب أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠٤.

ومن شروط التنمية المستدامة أيضاً رعاية الشباب وضخ طاقاتهم في عروق الإدارة والمؤسسات وتأمين مستلزمات العيش لهم في بلدٍ نصف سكانه تحت سنّ التاسعة والعشرين.

كذلك فإنَّ من شروط هذه التنمية، ليس استقطاب رؤوس الأموال والودائع المصرفية فحسب، بل جذب المهارات واستعادة اللبنانيين المنتشرين الذين يوفِّرون، عدا التواصل مع العالم، عائدات مالية تتجاوز ثمانية مليارات دولار سنوياً تساهم في تصحيح ميزان المدفوعات وتحسين مستوى الدخل القومي والفردي.

> من أبرز متطلّبات التنمية المستدامة تأمين البيئة التي كانت تشكّل الثروة شبه الفريدة للبنان

ومن أبرز متطلّبات التنمية المستدامة تأمين البيئة التي كانت تشكّل الثروة شبه الفريدة للبنان. لا يجوز أن تغطي المحميّات ٢,٥٪ فقط من الأراضي اللبنانية، فيما وطننا محميةً طبيعية شاملة ومتنوّعة. كما لا يجوز أن يقتصر الغطاء الأخضر على ١٣٪ من الأراضي، وأن تجمَّد خطة السدود وتتدفَّق مياهنا إلى البحر، وأن يتوزّع سبعة وعشرون مكبَّاً أساسياً للنفايات على امتداد الخريطة اللبنانية مضافاً إليها العديد من المكبات العشوائية فضلاً عن فائض مياه الصرف الصحّي حيث ٤٨٪ من الأبنية على الأقل تعتمد على الجور الصحية التي تعاني من مشاكل التسرّب وتلويث المياه الجوفية.

بيئات حاضنة

البيئة المستدامة لا تعتمد فقط على الشروع في الاقتصاد الأخضر وعلى تعيين نيابة عامة بيئية، بل تحتاج أيضاً إلى بيئة سياسية ووطنية نظيفة خالية من الطائفية والمذهبية ولغة التخوين والشتم والعصبية، وكلُّ ذلك في مناخٍ من الاستقرار الذي لا توفِّره سوى الدولة، ولا يحميه إلّا الوفاق والاتفاق على المبادئ الأساسية للنظام والقيم الأساسية المشتركة للعيش بأمن وحرية.

لا تنمية مستدامة من دون استقرار.

ولا استقرار من دون أمن.
ولا أمن من دون عدالة ومساواة.
ولا عدالة من دون قضاء.
ولا مساواة من دون المشاركة المتكافئة في السلطة وفي الحقوق والواجبات.
وإذا كان الاستقرار قاعدة ملازمة للنموّ، فإنَّ التنمية المستدامة تحتاج إلى استقرار أمني واجتماعي وتشريعي وضريبي ومالي. وقد أثبتت تجارب الحروب والأزمات أنَّ السبيل إلى الاستقرار الناظم للنمو والتنمية هو الحوار الدائم والمستدام.

> لا مساواة من دون المشاركة المتكافئة في السلطة وفي الحقوق والواجبات

أهمية الحوار

السيدات والسادة،

إن التغنّي بلبنان أرض حوار الحضارات والثقافات والأديان، يتطلّب منا استعادة تقاليد الحوار من دون عقد وخلفيات وشروط.
بالحوار نثبت وحدة المجتمع والدولة على أساس احترام التنوّع والتعدّد.

وبالحوار نتوافق على خطة استراتيجية دفاعية ترتكز إلى مقوِّمات القوة التي يتمتّع بها الجيش والقوى الأهلية المقاوِمة، وعلى آليات وضوابط انتشار واستعمال هذه القوى والسلاح بصورة عامة.

وبالحوار نتّفق على وحدة الأمن الوطني الكفيل بنزع الفتائل والذرائع وسلاح الفتن المتنقِّل.

وبالحوار ننسِّق معاً لممارسة دورنا في الحياد الإيجابي والتدخل الإيجابي إذا دعت الحاجة.

وبالحوار نطوِّر نظامنا المفتوح على التغيير من ضمن نصوص الدستور ووثيقة الوفاق الوطني، بعد استكمال تطبيقه من دون التورّط في أزمات جديدة أو تعديلات في أساسيات ميثاق العيش المشترك وتوازنات النظام.

إنَّ كلّ جيل جديد، هو شعب جديد حسب قول ألكسيس دي توكفيل.

لذلك، على اللبنانيين واجب المثابرة على التنمية المستدامة للبيئة الوطنية الجامعة، كي يبقى لهم وللأجيال لبنان الدائم لبنان الأخضر.

عشتم وعاش لبنان.

بالحوار ننسِّق معاً لممارسة دورنا في الحياد الإيجابي والتدخل الإيجابي إذا دعت الحاجة

حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً

القصر الجمهوري ـ ٧ آب ٢٠١٢

«طموحنا أن نحوّل هذا البرنامج إلى مؤسسة دائمة تعنى بفقراء لبنان وتطوّر البرامج لخدمتهم وتوجّه الخدمات إليهم بدل الدعم العشوائي الذي درجنا عليه لسنوات طويلة».

حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً

القصر الجمهوري ـ ٧ آب ٢٠١٢

أيّها الحفل الكريم،

في خضمّ الأزمات الاقتصاديّة والماليّة التي تهزّ العالم، وقد طاولت بصورة مباشرة وغير مباشرة معظم المناطق والدول، تتوضح أكثر من أيّ وقت مضى الحاجة إلى إنشاء شبكة حماية اجتماعيّة متينة تواجه صعوبات الضيقة الماليّة التي بات يعاني منها عدد متنامٍ من المواطنين.
وفي زمن الحركات المطلبيّة التي يؤجّجها مَزيج معاناة الفقر المعيشي ومحدوديّة التقديمات الاجتماعيّة وإشكاليّات الأداء السياسي، يرتسم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً كبارقة أمل على جبين اجتماعي يهدّده البؤس.
ثلاثة عشر ألفاً، وثمانمئة وتسع وعشرون عائلة من أصل ثلاثة وثلاثين ألف حالة درستها فرق وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ليست سوى باكورة العمل الجادّ، والتي تؤكد بدورها الوفاء بالوعد الذي أُعلن يوم إطلاق هذا البرنامج قبل عشرة شهور، حيث تمّ تأكيد العزم على بناء رأس المال الاجتماعي، كواجب وطني وأخلاقي، إضافةً إلى كونه شرطاً من شروط الاستقرار والسلم الأهلي.

> تمّ تأكيد العزم على بناء رأس المال الاجتماعي، كواجب وطني وأخلاقي، إضافةً إلى كونه شرطاً من شروط الاستقرار والسلم الأهلي

أيّها السيّدات والسادة،

ليس الفقر رغيفاً يشتهيه فم جائع، أو كساء يحتاجه جسد ضامر. إنّه منظومة متكاملة من الاحتياجات تفترض تلبيتها معالجةً في الجوهر لمجموعة من المسائل وفي طليعتها مشكلة البطالة، ومواضيع الأجور وغلاء

المعيشة والتضخّم، وتأمين السكن اللائق والتعليم المجاني والتغطية الصحيّة والتقاعد الميسّر وضمان الشيخوخة.

لقد رفع إرث الحروب والتهجير والحراك السكّاني الكلفة الاجتماعيّة على المواطن والدولة إلى مرتبات قياسيّة، ذلك أنّ استعراض مؤشّرات أحوال المعيشة في لبنان في خلال السنوات الثلاثين المنصرمة يوضح أنّ ٢٨٪ من اللبنانيين تحت خط الفقر الأعلى و٨ بالمئة منهم تحت خط الفقر الأدنى، بينما يستهلك عشرون في المئة نصف مجموع الاستهلاك وستون في المئة من سكّان المدن يعيشون في أحياء فقيرة، كذلك فإنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠١٢ كشف أنّ ٣٠٠ ألف شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائيّة، هذا فضلاً عن تسرّب الأطفال من المدارس، ومشهد أطفال الشوارع حيث ١٥٪ منهم لبنانيون و٥٥٪ أجانب، و٣٠٪ من ذوي الجنسيّة اللبنانيّة والأجنبيّة معاً، في وقت يبقى نحو ٤٥٪ من اللبنانيين من دون حماية اجتماعيّة.

هذا لا يعني أنّ الدولة غائبة عن المساهمة في التخفيف من معاناة أزمة مركّبة لها وجوه داخليّة وأخرى خارجيّة في عالم يعاني ارتدادات نموذج العولمة واقتصاد السوق وسطوة الشركات الكبرى وسيطرتها على الخيارات الاقتصاديّة والماليّة للدول.

في ظلّ هذه الارتدادات تتحمّل الدولة اللبنانيّة عبئاً كبيراً في حماية البيئة الاجتماعيّة الوطنيّة من الانهيار، فهي كأكبر ربّ عمل تحتضن أكثر من مئتي ألف موظف وأجير في كل الأسلاك الإداريّة والتربويّة والعسكريّة والقضائيّة، بالإضافة إلى ما يزيد عن ستين ألفاً من المتقاعدين، توفّر لهم قدراً لا بأس به من الرعاية في ميادين الصحة والتعليم ونظام التقاعد والشيخوخة.

فالدولة تدفع ما لا يقلّ عن ٧٣٣ مليار ليرة على الخدمات الصحيّة من خلال وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد في الإدارات الرسميّة. وفوق ذلك كلّه، فهي ما زالت تنفق على دعم بعض السلع الزراعيّة أو الصناعيّة والتجاريّة وحمايتها وتلبّي احتياجات الإغاثة والطوارئ، ولاسيما المفاجئة منها، كمساعدة النازحين السوريين أخيراً والخدمات التي يستفيد منها بطبيعة الحال اللاجئون الفلسطينيون منذ سنوات، كالكهرباء والمياه وسواها - مما لا

> في عالم يعاني ارتدادات نموذج العولمة واقتصاد السوق وسطوة الشركات الكبرى وسيطرتها على الخيارات الاقتصاديّة والماليّة للدول

تؤمّنه الأونروا - وينبغي في هذا السياق التنويه بعمل وزارة الشؤون الاجتماعيّة الحاضنة والداعمة للجمعيّات الأهليّة، وهي ساعدت في العام ٢٠١٢ فقط، ألفيّ طفل على استرجاع حياتهم والتخطيط لمستقبلهم.
لكنّ المشكلة التي واجهتها الدولة دائماً هي الإنفاق المتناثر والعشوائي، والافتقار إلى شبكات أمان منظّمة، وعدم التوازن بين ما تنفقه وما تحقّقه من مردود ونتائج، إضافةً إلى أنّها تحوّلت مموّلاً لخدمات فرضتها الأحداث، وعلى سبيل المثال من خلال المجالس والصناديق المختلفة، بهدف تخفيف النكبات ومعاناة المواطنين في ظروف استثنائيّة، في ظلّ انطباع رائج بأنّها بدت كخدمات ترعاها وتتقاسمها القوى السياسيّة وجمهورها من منطلقات شتّى.

أيّها السيّدات والسادة،

ربّ قائل إنّ سياسة الرعاية الاجتماعيّة والحماية الاقتصاديّة لا تتلاءم مع الشروط الضروريّة للمنافسة وتحفيز المبادرة والاقتصاد الحديث، بل تؤدّي إلى اقتصاد إسعافيّ غير منتج يشوّه ركائز أيّ مشروع إصلاحي. وقد صدرت مواقف من هذا القبيل. لكنّ التجربة أثبتت، مذ برزت قضيّة أحزمة البؤس قبل الحرب، أنّ بناء لبنان على واحات قليلة من الازدهار وسط أحياء فقيرة وأرياف مقفرة ليس مدخلاً للاستقرار السياسي والأمني حيث يشكّل البؤس الاجتماعي بيئة حاضنة لأنواع شتّى من الجريمة، بدءاً من الرذيلة إلى الإرهاب، وأنّه لا بدّ من معالجات آنية أوّلية. من هنا فإنّ ديموقراطيّة الخبز وعدالة توزيع الثروة، هما بوليصة التأمين على الأمن والسيادة والاستقرار، ومحفّز على التضامن الاجتماعي الذي يعبر الطوائف والمناطق ويعزّز الوحدة بين اللبنانيين، علاوةً على كونه واجباً إنسانيّاً وأخلاقيّاً.
لذلك ستظلّ المسألة الاجتماعيّة في صدارة جدول الأعمال الوطني، انطلاقاً من أنّ التقديمات الاجتماعيّة هي حقّ من حقوق المواطنة التي تقوم على مبدأيّ التكافل والرعاية، وحقّ للعمال والموظفين بوصفها من مكوّنات الأجر بمفهومه الاجتماعي.
تعمل الحكومة على تفعيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وعلى درس عميق لسلسلة الرتب والرواتب، وزيادة حصّة الأجور من الناتج المحلي من دون انعكاس على بيئة الاستثمار والإنتاج وزيادة العامل التضخّمي. كذلك سنحضّ المجلس النيابي على الإسراع في استكمال الإجراءات لضمان الشيخوخة وتأمين معاش تقاعد نهاية الخدمة ووضع قانون الضمان الاختياري موضع التنفيذ وتفعيل عمل

> أنّ بناء لبنان على واحات قليلة من الازدهار وسط أحياء فقيرة وأرياف مقفرة ليس مدخلاً للاستقرار السياسي والأمني

صناديق فروع الضمان الاجتماعي وتطويرها لمجاراة التحوّلات في مجال التأمينات الاجتماعيّة والتمهيد لمشروع التأمين الصحّي الشامل عبر وضع خريطة صحيّة على مستوى البلاد وتوسيع شبكات ومستويات التعليم الرسمي المجاني.
أما في مجال السكن، فعلى قانون الإيجارات الجديد أن يوازن بين متطلبات التطوير للاستجابة لاحتياجات السوق وبين أوضاع المستأجرين، بالإضافة إلى حلول أخرى على مستوى الإنماء المتوازن عبر تشجيع المواطنين من خلال قروض ميسّرة على التملّك والسكن خارج نطاق العاصمة والمدن الكبرى المكتظّة.
وإذا كانت السياسة عموماً في خدمة الاقتصاد والنموّ وليس الاقتصاد في خدمة السياسة ورجالها... وإذا كان المستقبل السياسي في لبنان واعداً، كما هو متوقع، في ظلّ التحوّلات الديموقراطيّة...
فإنّ مستقبل النموّ والاقتصاد يبدو أيضاً واعداً في ظلّ هذه الديموقراطيّة وما يمكن أن توفّره من انفتاح واستقرار، بالإضافة إلى أنّ مسيرة التنقيب عن النفط والغاز ستفتح آفاقاً مريحة للوطن الذي أنعم الله عليه بهذه الثروة لتضاف إلى الثروة الإنسانيّة والطبيعيّة التي خصّه بها.

أيّها السيّدات والسادة،

الفقر في الوطن غربة، والغنى في الغربة وطن. الثري ماله ضمانه أينما حلّ، أما الجائع فوطنه هو ضمانه.
حان الوقت لأن تتزاوج روح العدالة وروح الكرامة الإنسانيّة والوطنيّة. فالاستقلال والسيادة والحريّة والتحرير، كلّها تبدأ باستقلال المواطن عن العوز والحاجة وعن الارتهان للمرجعيّات السياسيّة أو الطائفيّة بغية الحصول على فرصة عمل في الإدارة العامة ومؤسسات الدولة.
ما يحتاجه لبنان هو انقسام من نوع آخر، أيّ حول شعارات اقتصاديّة لا سياسيّة، وإلى حركة اجتماعيّة ونقابيّة مستقلّة عن أيّ هوى طائفي أو حزبي وإلى إعادة بناء اقتصاده على أسس تؤدّي إلى إحياء الطبقة الوسطى كضمانة للتوازن ورافعة للنظام المدني.
تستحقّ وزارة الشؤون الاجتماعيّة منّا ومن المواطنين كامل التقدير على مضيّها في هذا المشروع الهادف بدعم دولي مشكور، ولنشبك الأيادي ونضافر الهمم، من أجل نهضة وطن مطبوع منذ القدم، على الشجاعة والعزّة والإقدام والإباء.

الفقر في الوطن غربة، والغنى في الغربة وطن. الثري ماله ضمانه أينما حلّ، أما الجائع فوطنه هو ضمانه

حملة «صوتنا للوطن- حق المغتربين في انتخابات ٢٠١٣»

جبيل ـ ٢٧ أيلول ٢٠١٢

«صوتنا للوطن – حق المغتربين في انتخابات ٢٠١٣» حملة من سلسلة نشاطات أطلقتها جمعية «بيت لبنان العالم» بهدف تعزيز روح التعاون بين اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين، وفي إطار سعيها لتمكين المغتربين من الاقتراع في الانتخابات النيابية وتشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لبنان. كذلك في إطار تشجيعهم على الدفاع عن القضايا والمصالح اللبنانية في مختلف بلدان الانتشار.

حملة «صوتنا للوطن- حق المغتربين في انتخابات ٢٠١٣»

جبيل - ٢٧ أيلول ٢٠١٢

أَحِبَّائي وَأَهلي عِندَ شاطِئِ الحَرفِ والكَلِمَةْ،

يَسعِدُني في هذِهِ المناسَبةِ الجامِعَةْ أَنْ أُرَحِّبَ بِكُمْ مُقيمينَ ومُغتَربينْ في المَدينةِ التي أُحِبّ والتي تَشهَدُ على عُمقِ حَضارَتِكُمْ.

وَعَشِيَّةَ المُغادَرَةِ إلى أميركا اللاتينيةْ حَيثُ الانتِشارُ اللبنانيُ فاعِلٌ ومُهِمْ أُحيِّي المُغتربينَ الذينَ أَطْلَقوا مَلْحَمَةً الاغتِرابِ اللبنانيّ وبَنُوا الدُوَلَ التي حَلّوا فيها وتَبَوَّأوا مَواقِعَ مُهِمةً في السياسةِ والاقتِصادْ والفَنِ والتِجارَةِ والثقافَةْ وسائِرِ مجالاتِ الحَياةْ. لم تَلتفت الدولَةُ على مَرِّ العُهودْ إلى هذِهِ القُدُراتْ ولم تسعَ إلى إشراكِها في عَمليةِ البِناءِ الداخِليّ، بَلِ اقتَصَرَ التَواصُلْ بَينَ جَناحي الوَطنْ مِن خِلالِ الأفرادِ والعائِلاتْ مِن دُونِ العَملِ على تَأطيرِ هذا التواصُلِ وتنظيمِهْ للإفادَةِ مِنهُ في كُلِ المجالاتِ والميادينْ. بالإضافَةِ إلى أنَّ المغتربينْ شَكَّلوا نَفَطَ لبنانَ الأَبيَضْ وذَهَبَهُ الاحتياطيّ في خِلالِ الأَزَماتْ فَقَد عَمَلوا دَوماً عَلى تَجميلِ صُورةِ الوطنْ كُلَّما أَمْعَنَ أَهلُ الداخِلِ في تَشويهِها.

> أنَّ المغتربينْ شَكَّلوا نَفْطَ لبنانَ الأَبيَضْ وذَهَبَهُ الاحتياطيْ في خِلالِ الأَزَماتْ فَقَد عَمَلوا دَوماً عَلى تَجميلِ صُورةِ الوطنْ كُلَّما أَمْعَنَ أَهلُ الداخِلِ في تَشويهِها

لقد عادَتْ عَجَلَةُ الدولةَ بِمؤسساتِها كافةً إلى الانطلاقِ منذُ العام ٢٠٠٨ وأَرسَتِ الاستقرارَ الأمنيّ والسياسيّ على كامِلِ مَساحَةِ الوَطنْ. كذلكَ استُؤنِفَتْ اجتماعاتُ هَيئَةِ الحِوارِ الوطنيّ لِلبَحْثِ في استراتيجيةٍ وَطنيةٍ للدفاعِ عَن لبنانْ.

وتَمَّ العَمَلُ على إعادَةِ الحُضورِ اللبنانيّ إلى الخَريطَةِ الدَوليّةْ بِالطُرقِ الديبلوماسيةْ وبِلَعِبِ دَورٍ مُمَيَّزْ في خِلالِ العَضويَةِ في مَجلِسِ الأَمنِ الدولي لعامَي ٢٠١٠ - ٢٠١١ وترؤسه مرَّتين.

وَينصَرِفُ هَمُّنا الأساسيُ اليومَ إلى تأمينِ التواصُلْ مَعَ المغتربينَ في دُوَلِ الانتشارْ لِتَوسيعِ مَدارِكِ الوَطَنِ الصغيرِ وَقُدُراتِهْ والاستعانَةِ بِخِبْراتِ شَبابِهِ لِبِناءِ دَولَةٍ عَصرِيَةٍ قَويةٍ وعادِلَةْ.

أَوَلَيسَ قانونُ الانتخابْ هُوَ الحَجَرُ الأَساسْ في النِظامِ الديموقراطيّ حَيثُ

الشَعبُ مَصدَرُ السُلطاتْ من خِلالِ مُمَثِليهِ بالاقتِراعْ؟
أَلا يُعْتَبَرُ انتخابُ المغتربينْ واستِعادَةُ الجِنسيَةْ حَقاً من حقوقِهِمْ وَتَعبيراً عن قرارٍ وإرادَةٍ للمُشارَكَةْ في إدارةِ الشأنِ العامْ؟ فَكَيفَ لنا أن نَطلُبَ مِنهُم كلَ شيء ولا نُبادِلُهم وَلَو بإعطائِهِمْ هذا الحَقْ؟
أَليسَ المغتربونَ مُكَوِّناً لبنانياً شاملاً يَحمِلونَ وَطَنَهُم في ضَمائِرِهِم وقُلوبِهِم وَباتَ تواصُلُهُم مَعَهُ أَسْهَلْ بِفِعْلِ تَطَوُّرِ تِقنياتِ الاتصالْ التي فَتَحَتِ البابَ أَمامَ العَولَمَةْ؟
هل يَسْهى عن بالِنا أنَّ الاغترابَ اللبنانيْ هو أَوَّلُ مَظْهَرٍ مِن مظاهِرِ العَولَمَةْ ألتي طوَّرَتْها اليومَ هذِهِ التقنياتْ وتكنولوجيا المعلوماتْ؟ وهل يُسْمَحُ في مَناخِ العَولَمَةِ المُتصاعِدْ أَن يُحْرَمَ المُغتربونَ حَقَّهُم في الانتخابْ؟
نَصَّ قانونُ انتخاباتِ العامِ ٢٠٠٩ على إشراكِ غَيرِ المُقيمينْ في أَولِ انتخاباتْ، فَمِنَ البَديهي تالياً مُمارَسَةُ هذا الحَقِ في العامْ ٢٠١٣.
وقد أَحالَتِ الحُكومَةُ إلى مَجلِسِ النوابْ مَشروعَ قانونِ انتخابْ يُؤَكِّدُ هذا الحَقْ.
وتُواصِلُ وَزارَةُ الخارجِيَةْ وَضْعَ الآلياتِ العَمَلِيَةْ لِتمكينِ غَيرِ المُقيمينْ مِن تَسجيلِ نُفوسِهِمْ في السَفاراتِ والقُنصلياتْ وهُم مَدعوونَ إلى المبادَرَةِ إلى ذلكْ تحضيراً لمُمَارَسَةِ هذا الحَقْ.
ولِيَكُنْ مَعْلُوماً أَنَّ استِعادةُ الجِنسيَّةْ وحَقَّ الانتخابْ لا يَهدِفانِ إلى قَلبِ المُعادلاتِ السِياسِيَةْ ولا إلى تَحقيقِ تَوازناتٍ طائِفِيَةْ. والأَمَلُ مَعقودٌ على السُلطَةِ الإشتراعيةْ لإقرارِ قانونِ انتخابٍ عَصريْ يَنْسَجِمُ مَعَ رُوحِ الدُستورِ وميثاقِيَتِهِ ويُجَنِّبُ الاصْطِفافاتِ المَذهَبِيةِ والطائِفِيَةْ وأحادية التمثيل ويُعَزِزُ العَيْشَ الواحِدْ.
ويُتيح كذلكَ المجالَ أَمامَ الشبابِ اللبناني والمُغتَربْ الذينَ بَلَغوا الثامِنَةَ عَشْرَةَ للانتخاب أُسْوَةً بِشبابِ الدُوَلِ التي يَعيشونَ فيها بِمَحَبَةٍ واحترامٍ وانفتاحْ.
دَعْوَتي إِلَيكُم ألاّ تَتَقاعَسوا،
الوَطنُ يحتاجُ إلى طاقاتِكُم ونجاحِكُم،
أَرضُكم لا تزالُ تَذْكُرُكُم وتَتَذَكَرُكُم فلا تَجْعلوها مُجَرَدَ ذِكرى في وُجدانِكُم،
غَامَرتُم وهاجَرتُم بَحثاً عنِ العيشِ الحُرِ الكَريمْ وكُنتُم رُسُلَ مَحبةٍ وانفِتاحٍ على الآخرينْ ورَسَمْتُمْ صورَةً مُشرِقَةً عن لبنانْ،
فَكما كُنتُم رِسالَةَ الوطنِ على مَرِّ السنينْ، كُونوا صوتَ الوطنِ اليومْ، وكُونوا على مُستوى رِسالَتِكُم الاغترابيةْ لِيَعْتَزَ بِكُم وَطنُكُم الأُمْ وتَفتخرونَ بِدَورِكُمْ بِأَنكُم تَتَحدَرونَ مِنه وتَنتمونَ إِليهْ.
عُشتم، عاشَ لبنان

الأَمَلُ مَعقودٌ على السُلطَةِ الإشتراعيةْ لإقرارِ قانونِ انتخابٍ عَصريْ يَنْسَجِمُ مَعَ رُوحِ الدُستورِ وميثاقِيَتِهِ ويُجَنِّبُ الاصْطِفافاتِ المَذهَبِيةِ والطائِفِيَةْ وأحادية التمثيل ويُعَزِزُ العَيْشَ الواحِدْ

يوم الأغذية العالمي

قصر الأونيسكو؛
بيروت ـ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢

تسعى الأمم المتحدة إلى تطبيق الخطة الموضوعة من قبلها لمكافحة الجوع على مستوى العالم، حيث يمكن القول بأن الحرب ضد الجوع قد بدأت بتحقيق بعض أهدافها، وأن عدد الذين يعانون من الجوع في العالم بدأ بالانخفاض. لمناسبة يوم الأغذية العالمي لسنة ٢٠١٢ نظمت وزارة الزراعة اللبنانية بالتعاون مع منظمة «الفاو» في قصر الأونيسكو في بيروت احتفالاً تحت عنوان «التعاونيات الزراعية تغذّي العالم».

يوم الأغذية العالمي

قصر الأونيسكو: بيروت ـ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢

أيّها الحفل الكريم،

نلتقي اليوم لنحيي معاً يوم الغذاء العالمي والذي يصادف مع ذكرى تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو».

إنّ لبنان يفخر أن يكون عضواً في منظمة تعمل منذ أكثر من نصف قرن في مجال مصيريّ كهذا لخدمة البشريّة، وأن يكون قد رأس إدارتها العامة الدكتور إدوار صوما، كما رأس مجلسها التنفيذي المرحوم النائب والوزير السابق جورج الهراوي، بالاضافة إلى المشاركة الفاعلة لوزير الزراعة السابق الدكتور عادل قرطاس في أنشطة المنظمة.

إنّ الغذاء حقّ لكلّ إنسان وهو حاجة أساسيّة للعيش كالماء والهواء، ولا يجوز أن يكون ١/٨ سكان العالم أي ٨٦٨ مليون شخص يعانون نقصاً مزمناً في الغذاء. وعلى رغم أن هذا الرقم يمثل انخفاضاً كبيراً في عدد الجياع الذين تجاوز عددهم بين عامي ١٩٩٠و١٩٩٢ مليار شخص، فإن الجهد لإحراز التقدم في مكافحة الجوع تباطأ منذ العام ٢٠٠٧ ما يهدد الأمن الغذائي في العالم، خاصة أن منظمة الأغذية أصدرت تحذيراً في شأن تعرّض دول العالم لأزمة غذاء كتلك التي شهدتها في عام ٢٠٠٨، وأن الاحتياطي العالمي من السلع الغذائية وصل إلى مستويات خطرة للغاية بسبب موجة الطقس السيّئ التي اجتاحت بعض الولايات المتحدة وأوكرانيا وروسيا وغيرها.

إنّ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وتغيّر المناخ، والحروب والنزاعات على أنواعها، أدّوا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، ولاسيّما الأساسيّة منها، ما زاد من نسبة الفقر والجوع الذي وصل إلى مستويات مقلقة.

إنّ لبنان يفخر أن يكون عضواً في منظمة تعمل منذ أكثر من نصف قرن في مجال مصيريّ كهذا لخدمة البشريّة

لقد كشفت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة أهمية ارتكاز اقتصاد الدول على القطاعات المنتجة وبالتحديد قطاعيّ الزراعة والصناعة.

من هنا ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الاهتمام اللازم عبر تأمين التمويل والدعم للمشاريع الزراعيّة، وبنوع خاص في البلاد والمناطق التي تتوفّر لديها مقوّمات الإنتاجيّة العالية من مياه ومساحات خصبة. ويفترض في هذا المجال التخطيط لتصويب رؤوس الأموال والجهود التدريبيّة وتأمين المواد اللازمة من بذور متنوّعة ومبيدات وأسمدة غير مضرّة للبيئة.

إنّ ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء بسبب ازدياد عدد السكان وتباطؤ في الإنتاج الزراعي العالمي يوجب إعادة النظر جذريّاً بمكوّنات الاستراتيجيّات المعنيّة بالأمن الغذائي العالمي. ويحتّم هذا الواقع مضاعفة الجهود والتعاون مع المنظمات الدوليّة التي تعنى بالحدّ من الفقر والجوع في العالم وعلى رأسها منظمة «الفاو».

إنّ تأمين الأمن الغذائي يبقى المسؤوليّة الأولى للدول عبر تطوير وتشجيع وتحديث الإنتاج الزراعي والحدّ من حالات الحرب والنزاعات المسلّحة، وتنمية ثقافة سلام مبنيّة على روح العدالة. إضافةً إلى بلورة آليّات جديدة تسمح بفرض احترام شرعة الأمم المتحدة وقرارات الشرعيّة الدوليّة وإرغام الدول التي تلجأ إلى العدوان والاحتلال على التراجع والانصياع للإرادة الدوليّة. وهذا ينطبق على إسرائيل، التي لم تتوقف منذ إنشائها عن اللجوء إلى العدوان ومختلف الممارسات التعسّفيّة ومنها تخريب مساحات زراعيّة شاسعة واقتلاع عشرات آلاف الأشجار وحرق البساتين وذلك لتهجير المزارعين وأهالي قرى بكاملها، للتوسّع وفرض الأمر الواقع. أوليس زرع القنابل العنقودية والألغام في أرض الجنوب شكلاً من أشكال الاحتلال المقنّع؟

ولا يلغي ذلك واجب العمل على تلافي النزاعات المسلّحة الداخليّة، من طريق اعتماد الديموقراطيّة وحسن ممارستها، بصورة تكفل المشاركة وحقوق الإنسان الأساسيّة، واعتماد نهج الحوار والتوافق والاحتكام إلى المؤسسات من أجل حلّ خلافاتها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن العدالة الاجتماعية مناخ ينبغي أن يسود المنظمات الدوليّة وأبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تحتاج إلى إعادة نظر جذريّة في

لقد كشفت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة أهمية ارتكاز اقتصاد الدول على القطاعات المنتجة وبالتحديد قطاعيّ الزراعة والصناعة

آليّات عملها ولاسيما ما يتعلق منها بنظام أخذ القرار من أجل التنمية المستدامة الحقيقية.

وفي مجال الأمن الغذائي بالذات، لا بدّ من أن نثني هنا على الجهود التي تُبذل من المجتمع الدولي وبالتحديد، من مجموعة العشرين (G20)، التي أقرّت خطة عمل في شأن تقلّب أسعار الغذاء العالميّة وتنظيم عمل أسواق السلع الأوليّة وتطوير أساليب الإشراف عليها.

لقد اختارت منظمة «الفاو» شعار «التعاونيّات الزراعيّة تغذّي العالم» كعنوان لنشاطات العام ٢٠١٢ وهو شعار قوامه العمل الجماعي، حيث إنّ المزارع اليوم أصبح بحاجة إلى اللجوء إلى الجمعيّات التعاونيّة التي تنظّم له عمله وتؤمّن له الأسواق لتصريف الإنتاج، وخصوصاً في ظلّ العولمة وانفتاح الأسواق بعضها على البعض الآخر وصعوبة المنافسة على الصعيد الفردي.

إنّ الدولة، وبالتحديد وزارة الزراعة التي تقوم بجهد كبير، والتي ترعى وتنظّم عمل الجمعيّات التعاونيّة، مدعوّة إلى المثابرة واقتراح التشريعات الحديثة لكي تتماشى هذه الجمعيّات مع الواقع الراهن.

أيّها الحضور الكريم،

الواقع هو أنّ التجارة والخدمات لهما الحصّة الأكبر في اقتصادنا، إلا أنّ هذا الأمر لا يعني إغفال القطاع الزراعي الذي يُعتبر المدماك الأول والرئيسي في تأمين الأمن الغذائي فضلاً عمّا يسمح به من ربط المواطن بأرضه وتراثه. وإن كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي لا تتخطّى الـ ٥٪. وهذه نسبة يجب زيادتها بسرعة وقد ارتفعت الآن إلى ٦,٥٪ ذلك لأنّ الزراعة ركن أساسيّ من الإنماء المتوازن.

كما نرى أنّ دعم القطاع الزراعي وتنمية الريف يجب أن يرتكزا إلى سياسات تؤدّي إلى برامج ترفع مستوى المزارعين عبر التدريب وتشجيع المصارف على ابتكار منتجات إئتمانيّة وقروض خاصة بالمزارعين أفراداً وجمعيّات، كما تؤدّي إلى حلّ مشكلات نقل المحاصيل من مراكز الإنتاج إلى الأسواق بفاعلية وسرعة وبكلفة مخفّضة. ومن الضروري أيضاً إجراء دراسة معمّقة لأسباب ضعف مستويات التصدير للمنتوجات الزراعيّة اللبنانيّة وأخذ التدابير اللازمة لإزالة العقبات أمام دخولها الأسواق الأجنبيّة.

الواقع هو أنّ التجارة والخدمات لهما الحصّة الأكبر في اقتصادنا، إلا أنّ هذا الأمر لا يعني إغفال القطاع الزراعي الذي يُعتبر المدماك الأول والرئيسي في تأمين الأمن الغذائي

لا شكّ في أنّ المنافسة قويّة، لذلك يجب التفكير بمنتوجات جديدة والحدّ من إنتاج ما هو عرضة لمنافسة قويّة، وكون مساحة الوطن الصغيرة تحتّم علينا التركيز على نوعيّة الإنتاج وليس على الكميّة، فمن الضروري تشجيع البحوث والدراسات لتطوير زراعاتنا وابتكار أصناف جديدة ذات قيمة مضافة.

إنّ غالبية المناطق الفقيرة هي مناطق زراعيّة، ونسبة كبيرة من هذا الفقر ناتجة عن ضعف الموارد المتوفرة للقطاع الزراعي. لذلك بدأت الدولة تطبيق استراتيجيّة النهوض بالقطاع الزراعي منذ العام ٢٠١٠، واستطاعت إنجاز العديد من المراحل الأساسيّة من هذه الاستراتيجيّة، إن على صعيد تطوير البنى التحتيّة الزراعيّة أو وضع الدراسات والأبحاث وإصدار التشريعات اللازمة وتطويرها. وكلّ هذا المجهود يصبّ في ضرورة إعطاء المزارع اللبناني ومجمل قطاعات الزراعة اللبنانيّة، قدرة للاتكال على نفسها والسماح لها بالاستغناء تدريجاً عن شتّى وسائل الدعم والتعويض عن عدم الكفاءة وضعف القدرة التنافسيّة.

أيّها الحضور الكريم،

لا يمكن فصل الأمن الغذائي عن موضوع في غاية الأهميّة وهو سلامة الغذاء. فصحّة المواطن تبقى من أولويّات اهتماماتنا. لذلك يجب تفعيل دور الرقابة لدى تصدير المنتجات الغذائيّة واستيرادها وكيفيّة تصريفها ومراقبتها، واللجوء الدائم إلى المختبرات المعتمدة والتزام المعايير الدوليّة. وفي ضوء هذه التوجهات لا بدّ من شكر القيّمين على هذا الاحتفال وبصورة خاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» ووزارة الزراعة وعلى رأسها الوزير الكفوء والنشيط الدكتور حسين الحاج حسن، وأتمنى أن يكون هذا اليوم، «يوم الغذاء العالمي» بمثابة انطلاقة جديدة ليس لإعادة الاستقرار في أسواق السلع الغذائيّة العالميّة فحسب، بل للحدّ المنشود من الجوع والفقر في العالم.

لا يمكن فصل الأمن الغذائي عن موضوع في غاية الأهميّة وهو سلامة الغذاء. فصحّة المواطن تبقى من أولويّات اهتماماتنا

عشتم عاش لبنان.

إطلاق وثيقة السياسة الشبابيّة في لبنان

القصر الجمهوري

١ كانون الأول ٢٠١٢

إنها نقطة انطلاق صوب ورشة حوار مفتوح على مستوى الوطن لإعادة تكوين القواسم المشتركة التي تعبّر عن المصالح الجوهرية التي تجمع بين اللبنانيين. على الشباب أن يخرجوا من طوائفهم إلى الوطن، وأن يكونوا الطائفة التاسعة عشرة الأقوى والأكبر في لبنان.

إطلاق وثيقة السياسة الشبابيّة في لبنان

القصر الجمهوري ـ ١ كانون الأول ٢٠١٢

نجتمع اليوم في مناسبةِ إطلاق وثيقة السياسة الشبابية على وقعِ مفارقات ثلاث:

الأولى: أزمة وطنية ناتجة عن تعثّر الحوار وعجز السياسة عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من حال المراوحة الراهنة.

الثانية: انتفاضاتٌ عربيةٌ شعبية وشبابية تحاول تلمّس التغيير واعتلاء منابر ومواقع السياسة بوسائل بعضها غير سياسي.

الثالثة: صراع عالمي بين الانفتاح والتنوّع والتطوّر من جهة والانعزال والتعصّب والتسلّط من جهة أخرى، وإن تكن الغلبة كما يُعلّمنا مسار التاريخ للانفتاح والتقدّم. وما تأييد مئة وثمانٍ وثلاثين دولة لفلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة إلّا علامة من علامات هذا المسار. فالتهنئة والتحية من شباب لبنان إلى شباب فلسطين. وإذا كان بدء العقل هو التساؤل، وإذا ما وعينا واقعنا اللبناني القلق، وجوارنا العربي المتفجِّر، تصبح الأسئلة مشروعة عن جدوى إطلاق الوثيقة، فيما السياسة المنطوية على كل عناصر الانقسام والشحن والتوتر، تهدَّد بدفعِ الشباب إمّا إلى خارج السياسة أو للخروج عنها إلى العنف المادي والمعنوي، أو إلى التخرّج من الجامعات للخروج من الوطن.

صراع عالمي بين الانفتاح والتنوّع والتطوّر من جهة والانعزال والتعصّب والتسلّط من جهة أخرى، وإن تكن الغلبة كما يُعلّمنا مسار التاريخ للانفتاح والتقدّم

أيها الشبان والشابات،

ليست هذه البداية إعلانَ يأسٍ أو استسلام، بل دعوة إلى التبصّر في ما نحن فيه من شبه قطيعةٍ وانقطاع، بينما تقترب منّا نار الجوار، وتدهمنا الاستحقاقات الاقتصادية والمالية والدستورية.

لقد أدّت السياسة عندنا بحساباتها وانقساماتها ومحاصصاتها إلى تهميش كلِّ فعلٍ سياسي نبيل وتنفير الشباب وإبعادهم عن الشأن العام أو عرقلة وتأخير كلِّ برنامج أو سياسة هادفة إلى التطوير والتقدّم والإنماء. لكن عندما يكون ستون في المئة (٦٠٪) تقريباً من العالم العربي وكذلك لبنان تحت سنِّ الثامنة والعشرين، تصحُّ مقولة إنَّ كلَّ جيل جديد هو شعب جديد. ولأنّ المستقبل لا يبنى بحجارة الماضي، ولأنّ قنبلة الشباب توشك على الانفجار، وكي لا يدهمنا المؤجل من المشكلات والحلول ونحن ننتظر جلاء صورة التحوّلات الاقليمية والدولية، صمَّمنا على تجاوز الواقع الصعب لنبني وقائع جديدة تؤسس لمستقبل مختلف قوامه عنصر الشباب واحتياجاته. فكان إنجاز الوثيقة بجهد مميز من وزير الشباب والرياضة وهي تتناول مجمل الجوانب المتعلِّقة بتحسين فرص المشاركة الشبابية في السياسة والاقتصاد وتحسين مستوى التعليم والصحة وفرص العمل وتحفيز الاندماج الاجتماعي وإزالة كل العوائق القانونية والادارية الآيلة إلى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.

> آن الأوان أيضاً لتخلّي الشباب عن العيش بالوكالة لحساب الآخرين، سواء كان ذلك حزباً أو طائفةً أو عشيرةً أو جماعةً أو دولة أخرى

لقد ولّى زمن الانتظار، فإن عشنا يومَنا بالعمل والاقدام، سلِمَ لنا غدُنا وإلّا فقدنا قيادةَ المصير. وبدلاً من النظر إلى الكتلة الشبابية الكبيرة باعتبارها مشكلة ينبغي البحث عن حلول لها، آن الأوان للتعامل معها باعتبارها مورداً رائعاً ينبغي استثماره ليكون هو نفسه حلاً لمشكلتنا شبه المستعصية في السياسة والاقتصاد والاجتماع. وآن الأوان أيضاً لتخلّي الشباب عن العيش بالوكالة لحساب الآخرين، سواء كان ذلك حزباً أو طائفةً أو عشيرةً أو جماعةً أو دولة أخرى.

إنَّ الشباب صيغة حيوية ودلالة سياسية لا شريحة عمرية فحسب. فالكائن الشبابي الحديث هو انفراد وتمرّد ومغامرة وانسلاخ عن كلِّ فكر جماعي وتوحّد موهوم. فلا يمكن أن يطالب الشباب بالحرية والكرامة داخل قفص الهويات والفكر الأحادي، ما يؤكد الحاجة إلى ثورة ثقافية يكون من بين مهماتها تعميم قيم التنوير وبناء بدائل لثقافة التأييد الأعمى والطاعة والخوف. كذلك فإنَّ انكفاء الشباب إلى عقيدة واحدة وسياسة واحدة ولغة واحدة، إنما هو السير بعكس التاريخ والمسار العالمي الشامل الذي يبدعه تقصير المسافات ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي وتمازج الحضارات والشعوب. وأكبر جريمة تُرتكب على حساب الانسان في وطننا هي الانغلاق

على الذات والابتعاد عن الحوار الحياتي والثقافي والسياسي ما يؤدي إلى التجديف الحضاري والتحنيط الفكري والتوتر الأهلي. لقد دخل العالم العربي عصر الثورات والانتفاضات والحركات الشبابية والاضرابات بهدف تحقيق واقع دستوري جديد، فيما لبنان السبّاق في الديموقراطية والحريات والدستور يعاند للدفاع عن تقاليد دستورية لن نسمح بالتلاعب بأُصولها أو المسّ باستحقاقاتها ومواعيدها.

أيها الشباب، في هذه المرحلة تبحث المجتمعات عن رؤساء لا يصادرون السلطات، وعلى سلطة واحدة تجمع عناصر قوة الدولة وتحترم الفصل بين السلطات. وتريد قادةً يحترمون مجالس النواب المنتخبة والقضاء المستقلّ ومصلحةَ الوطن لا مصالح أوطان الآخرين. يريد الشباب في المجتمعات الحديثة مطلباً أساسياً هو الكرامة. والكرامة تعني العيش أولاً، والعيش لا يكون سوى بالإنتاج والخروج عن البطالة من دون الاتكال على المساعدات والهبات أو التفتيش عن باب للهجرة والاغتراب. وفي هذا السياق لا بدَّ من الالتفات إلى الواقع الخطير الذي أشارت إليه وثيقة السياسة الشبابية التي تحدّثت عن أَنَّ نسبة الشباب من بين العاطلين عن العمل تبلغ ٦٦٪ في لبنان.

صحيح أنّ واجب الدولة يحتِّم عليها محاصرة مشكلة البطالة المتفاقمة ومعالجتها، وقد بدأت الوزارات المعنية بلورة خطط تنفيذية في خلال السنوات الخمس المقبلة، لكنَّ ذلك يستوجب أيضاً تعاوناً من الطبقة السياسية لتخفيف التشنّج وتحييد لبنان عن الأزمات المتتالية، إذ لا يجوز أن يهدر الشباب سنوات العمر للحصول على ورقةٍ تعلّق على جدار في انتظار فرصة عمل لا تأتي في سوق عملٍ مقفلة ومتراجعة، ما يؤدي إلى الاحباط والخيبة والاعتكاف الاجتماعي والوطني.

على الدولة أن تواصل العمل لتوفير البيئة المناسبة للشباب وتحسينها في مختلف الميادين. واستيعاب الكفاءات في الادارة وفق آلية تبتعد عن الزبائنية والمحسوبية، ومعالجة مسألة سلسلة الرتب والرواتب بما لا يؤدي إلى تعريض الأمن المالي والاقتصادي للأذى، وستنفتح آفاق عمل جديدة للشباب في إطار عمل قطاع استخراج النفط وموارده، بالإضافة إلى تعزيز فرص الاستثمار وتأمين الخدمات اللازمة على أنواعها. وعلى الدولة الاستمرار في الدفع والضغط من أجل توفير مساحة أكبر لإشراك الشباب

> في هذه المرحلة تبحث المجتمعات عن رؤساء لا يصادرون السلطات، وعلى سلطة واحدة تجمع عناصر قوة الدولة وتحترم الفصل بين السلطات

في العمل السياسي والوطني من خلال وضع الآليات الضرورية للاقتراع اعتباراً من عمر الثامنة عشرةَ. والترشيح من سن الواحد والعشرين.
غير أنَّ واحداً من أهم أسباب الواقع الراهن الصعب أنَّ اللبنانيين منقسمون وراء قادتهم حول شعاراتٍ سياسية لا تأخذ في الاعتبار وقائع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية حيث على السياسة أن تعمل لتجنّبها.
وبما أننا نقترب من موعد الانتخابات النيابية التي سنصرّ ونجهد لإجرائها، وحيث أنّ ميزة الشباب الاقدام على التغيير وعدم الاقامة في الماضي، قد يكون من الضروري الضغط على الأقطاب والمرشحين بالوسائل الديموقراطية بغية إنتاج وعي جديد يأخذ في الاعتبار احتياجات الجيل الجديد وتطلعاته لمخاطبة المستقبل بروح التقدّم البعيد عن العصبيات التي تنشئ أصوليات أو تحفظ مواقع سياسية أو حزبية أو فئوية. كما لا بد لنا من أن نعمل على إقرار قانون عصري جديد ينسجم مع روح الدستور.

على الدولة أن تواصل العمل لتوفير البيئة المناسبة للشباب وتحسينها في مختلف الميادين. واستيعاب الكفاءات في الادارة وفق آلية تبتعد عن الزبائنية والمحسوبية

يا شابات لبنان وشبانه،

لأنكم حررتم لبنان وهزمتم أعتى آلة عسكرية وقهرتم الارهاب ولم تسمحوا بأن يرهبكم أو يكسركم، ولأنكم قررتم في لحظة ربيع استعادة قراركم وحريتكم، ولأنكم بنيتم المغتربات ونجحتم ونشرتم فيها النجاح والعلم والثقافة،
من أجل ذلك لا تكونوا يا شباب لبنان صدى الجماعة والجموع أو صرخة تردِّد ما يهتف به الآخرون.
أرفعوا قبضات تمرّدكم عالياً ولا تقبعوا أو تقعوا في قبضة ملهم أو حامل أوهام.
كونوا الكتلة العابرة للطوائف والطبقات والمناطق والمذاهب. كتلة تاريخية تلتقي حول قيم ومبادئ تمهِّد للعبور إلى المستقبل الواعد.
لا تقبلوا تقليد أخطاء السابقين وتكرارها بحجة عدم الخروج عن النصّ الاجتماعي أو السياسي المقدّس.
لا تستسلموا لركوعٍ قابع في نفوس قلقة بسبب الخوف من الآخر أو التخويف منه. أرفضوا العيش في الحياة على هامش الحياة أو التقوقع في جلباب

الصمت والرضوخ. تجاوزوا الحواجز النفسية واكسروا الجدران، لأنّ تحديد الانسان قائم على أنه مجموعة صلات تمتدّ إلى كلِّ إنسان.

لا تخافوا المغامرة وكسر المحرّمات المصطنعة. غادروا الأوهام التي افتعلها محترفو صناعة الاستتباع والدكتاتورية والاستبداد فتتخلصوا من الأوضاع التي فُرضت عليكم.

لا تكرّروا ما فعله جيل الشباب قبلكم، عندما انساق فصار وقودَ الحرب وضحية التسويات.

لا تتورّطوا في مغامراتٍ أمنية وعسكرية في داخل لبنان وخارجه تحت عناوين أو لأجل أهداف غير متوافق عليها وطنياً، ولا تساوموا على السيادة والمبادئ الوطنية المتفق عليها منذ الاستقلال والمكرسة في وثيقة الوفاق الوطني.

كونوا عين المراقبة وجهاز المحاسبة المدني لجميع الفاسدين والمفسدين في الدولة والمجتمع. عاقبوهم بالتشهير والاشارة إليهم بالبنان وحض النيابات العامة على التحرك ضدهم.

لا تضحّوا بأنفسكم وبلبنان من أجل الآخرين.

لا تخافوا المغامرة وكسر المحرّمات المصطنعة. غادروا الأوهام التي افتعلها محترفو صناعة الاستتباع والدكتاتورية والاستبداد فتتخلصوا من الأوضاع التي فُرضت عليكم

يا شباب لبنان،

الزمن ليس حليفنا إلى الأبد.
إنَّ تاريخاً ينتهي الآن أمام أعيننا في العالم العربي، ولم يتبلور حتى الآن مسار التاريخ الجديد. فعوض الجلوس في قاعات الانتظار، أو توقّع الانتصار لهذا المحور أو ذاك، علينا القفز فوق الوقائع الآنية من دون تجاهل الواقع، فنعزِّز مؤسساتنا وننجز الاستحقاقات ونعاود الحوار. فوطننا على موعدٍ مع فرصٍ واعدة في الممارسة السياسية المتحررة من المحاور والتبعية مع بدء مسار استتباب الديموقراطية وتداول السلطة من حولنا، بالإضافة إلى تكريس دور لبنان الرسالة مع انتصار الانفتاح على الانعزال والتطرف. وهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو والتطور الاقتصادي بالتزامن مع انطلاق عملية التنقيب عن النفط والغاز على أسس شفّافة ومتجردة. وهكذا يصبح المستقبل خليقاً بجيل الشباب لا بجيل الخريف في عزِّ انتظار الربيع.

عشتم وعاش لبنان.

وطننا على موعدٍ مع فرصٍ واعدة في الممارسة السياسية المتحررة من المحاور والتبعية مع بدء مسار استتباب الديموقراطية وتداول السلطة من حولنا

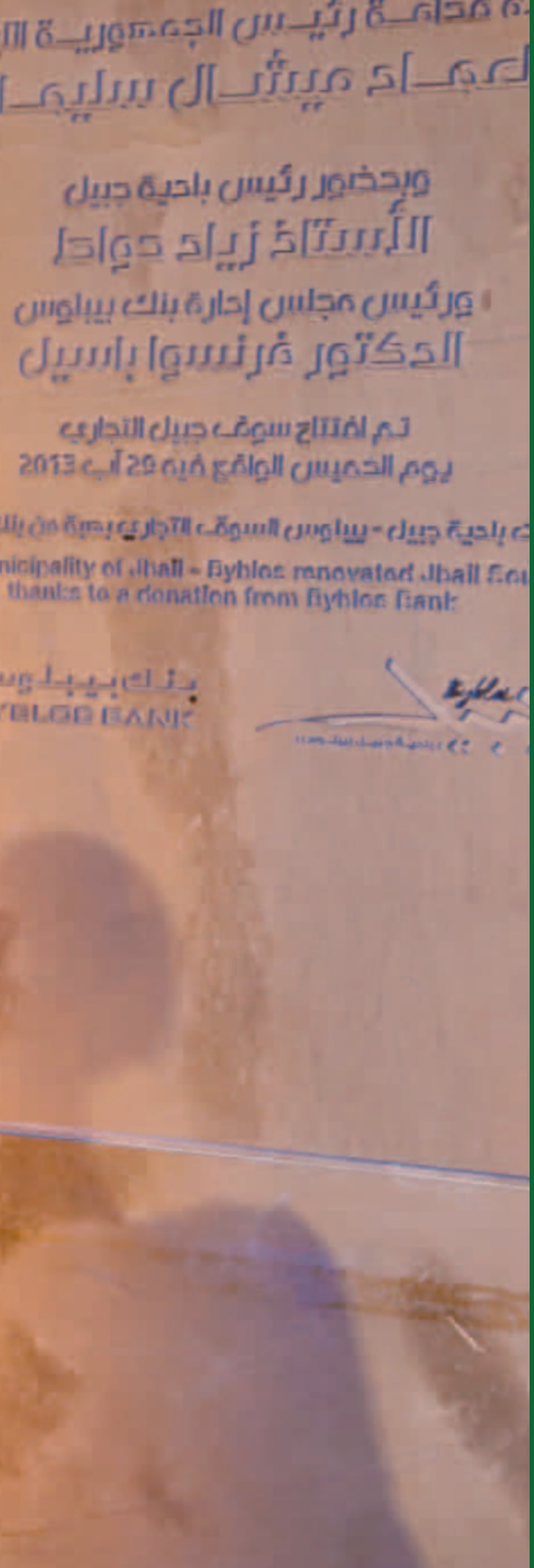

حفل تدشين واجهات السوق التجاري في جبيل

جبيل ـ ٢٩ آب ٢٠١٣

هو مشروع حيوي تجميلي ثقافي سياحي وتجاري يعني كل فئات المجتمع، إنه مشروع جمالي للسوق التجارية لمدينة يزيد عمرها عن ٦ آلاف سنة من الحضارة والتاريخ، وهو اقتبس من التاريخ والثقافة لإبراز جمالية مدينة جبيل مع الحفاظ على روحها وقديمها.

حفل تدشين واجهات السوق التجاري في جبيل

جبيل ـ ٢٩ آب ٢٠١٣

نجتمع هذه الليلة لافتتاح أسواق جبيل التجارية بحلتها القديمة الحضارية، ونجتمع في ظرف يمر فيه الوطن بصعوبات واضطرابات، والمنطقة العربية بكاملها تمر بالاضطراب والفتن الموجهة إلى لبنان عبر التفجيرات والحوادث المتنقلة من منطقة إلى منطقة، وعبر تعطيل الاستحقاقات الدستورية وشل الحياة الاقتصادية، أما الرد على هذه المحاولات فيكون بالوقوف أولاً إلى جانب أهالي الشهداء والمتضررين الذين يسقطون في هذه الأحداث والمضي قدماً بالإنماء والمبادرات الفردية على كل المستويات من أجل إنماء المناطق المحرومة والمحتاجة على مستوى الأفراد والسلطات اللامركزية، وخصوصاً سلطات البلدية، والمطلوب للرد على هذه المحاولات المزيد من الالتفاف والوحدة الوطنية وهذا الكلام أقوله في جبيل، هذه المدينة التي هي معقل الوحدة الوطنية، والرد يكون بتشكيل حكومة جامعة وبالتزام «إعلان بعبدا» والجلوس إلى طاولة الحوار لمناقشة كيفية تنفيذ هذا الاعلان وكيفية إقرار كافة الاجراءات التي تحصل.

التنكر «لإعلان بعبدا» في غير محله، فهذا الإعلان هو تطبيق لوثيقة الطائف وليس إلا تطبيقاً للدستور اللبناني. وهو تجديد التزام اللبنانيين بالميثاق الوطني الذي تم التوافق عليه في العام ١٩٤٣ وبوثيقة الوفاق الوطني في الطائف، وهذا الاتفاق ناقشناه وأُقرّ عندما بدأت الأحداث في سوريا وبدأ التدخل في هذه الأحداث في سوريا، وكان القصد منه تجنيب

التنكر «لإعلان بعبدا» في غير محله، فهذا الإعلان هو تطبيق لوثيقة الطائف وليس إلا تطبيقاً للدستور اللبناني. وهو تجديد التزام اللبنانيين بالميثاق الوطني الذي تم التوافق عليه في العام ١٩٤٣ وبوثيقة الوفاق الوطني في الطائف

لبنان تداعيات هذه الأحداث. الطائف أقرّ العلاقات المميزة مع سوريا ونص على أن هذه العلاقات تتجسد باتفاقات تعقد بين البلدين، والعلاقات المميزة لا تتم عبر تحفيز أو دعم فريق ضد آخر، بل يجب أن تكون مع كافة أبناء سوريا ولذلك علينا الابتعاد عن التدخل بالمشاكل، لا بل تقديم المساعدة لحل الأزمة في سوريا. والعلاقات المميزة تبنى على الاحترام بين الدول وعبر الحكومات وليس عبر الأحزاب. وتبنى عبر المؤسسات. هكذا تبنى العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا. الطائف تكلم أيضاً عن تهديد أمن البلدين، سواء عبر إيواء مسلحين أو إرسال مسلحين. ثوابتنا معروفة وهي إيجاد حل سياسي للوضع في سوريا وعدم التدخل العسكري الأمني هناك. ندين القصف الكيميائي أشد الإدانة ولكن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يتخذا القرار المناسب في هذا الشأن، والطائف كرّس أيضاً الديموقراطية الميثاقية التي عاشها لبنان عشرات السنين وأعني مشاركة الطوائف في إدارة الشأن العام، ليس بالنظر إلى عدد هذه الطوائف ولكن بالنظر إلى الحضارة التي تحملها، وإرسائها شبكة أمان سياسية. لذلك لا مبرر للاقتتال وللفتنة وليس هناك مطالب عند أي فئة أو طائفة في لبنان في إسقاط نظام أو تغيير دستور، لذلك فإن افتعال المشاكل ليس حقيقة شأناً لبنانياً.

لا مبرر للاقتتال وللفتنة وليس هناك مطالب عند أي فئة أو طائفة في لبنان في إسقاط نظام أو تغيير دستور، لذلك فإن افتعال المشاكل ليس حقيقة شأناً لبنانياً

دفعنا عشرات السنين ثمن ديموقراطيتنا هجرة اقتصاد وأمن ودمار، علينا ألّا ندفع ثمن ديموقراطية غيرنا، بل بالعكس يجب أن نكون المثال للجميع. يتقاتلون في بعض الدول لإجراء انتخابات من أجل الديموقراطية وحتى انتخابات بلدية فلماذا نتقاتل نحن؟ هل لكي نخسر ديموقراطيتنا، هذه الديموقراطية الميثاقية التي أصبحت مثالاً للعالم، وأؤكد لكم أن ديموقراطية لبنان أصبحت اليوم حاجة للعالم المتعدد والمتنوع الذي تغزوه فكرة العولمة الناتجة عن التطور العلمي. أما الدستور الذي جاء بعد الطائف فقد وزع الصلاحيات على المؤسسات الدستورية، وراعى الميثاقية، لذلك لا يجوز لأي فئة أو سلطة أن تحجب عن السلطة الأُخرى صلاحياتها المنصوص عنها في دستور الطائف، وإلّا نكون ضربنا جوهر هذا الاتفاق. وإحدى هذه الصلاحيات تأليف حكومة من قبل رئيس الحكومة المكلف ورئيس الجمهورية، فرئيس البلاد يجري الاستشارات، ويتم تكليف رئيس الحكومة، الذي نال والحمد لله ١٢٤

صوتاً في ثقة عامرة به. لذلك نريد حكومة جامعة، الرئيس المكلف أجرى استشاراته واطلع على المواقف والمطالب والكرة أصبحت بينه وبين رئيس الجمهورية، وتعطيل تأليف الحكومة ليس عملاً ديموقراطياً وهو يعطّل صلاحيات هاتين السلطتين، فجوهر الديموقراطية وروح الدستور هما ضد التعطيل والمقاطعة وضد تعطيل النصاب كما حصل مرات عدة في الفترة الأخيرة، وفلسفة الديموقراطية هي ضد التعطيل بل هي بالالتقاء والمناقشة وليس المقاطعة، والعقد الاجتماعي الذي أبرم بين اللبنانيين يتجسد بالدستور وأنتج مؤسسات اتفقنا جميعاً على أن تقوم بالعمل المطلوب منها، المؤسسة التشريعية يجب أن تشرّع القوانين دون أن تمدد لنفسها، ومجلس الوزراء يعالج شؤون الناس، فلا تُعطل شؤونهم بالتجاذب السياسي داخل المجلس، والأمن منوط بالجيش والقوى الأمنية دون سواها، فلا نحاول أن نضع أيدينا على هذه الأجهزة وإذا لم نستطع فعل ذلك نشتمها ونشكك بولائها فنقتل جنودها وضباطها، نحن اتفقنا على أن القوى الأمنية تعالج الأمور الأمنية فلنلتزم بما اتفقنا عليه، أو ننشئ أجهزة رديفة إلى جانب القوى الأمنية وننظّم السلاح. لهذا يجب أن نصل إلى مرحلة وحدة الجيش اللبناني الذي يملك السلاح للدفاع عن الأرض والحفاظ عليها، فهذا حق حصري للجيش وللأجهزة الأمنية ولا يجوز أن نلجأ إلى الأمن الذاتي مهما كانت الحوادث، فالأمن الذاتي مرفوض ويؤدي إلى مساوئ أكثر من الإيجابيات، والأجهزة الأمنية بحاجة إلى تعاون المواطنين من دون أن يقوموا بالتفتيش والتحقيقات، بل عليهم مساعدة الجيش والقوى الأمنية لمنع حصول التفجيرات وارتكاب المجازر».

وتحدث الرئيس سليمان عن دور القضاء قال: «لا يجوز عندما يوقف القضاء متهماً أو مطلوباً أن نقوم بتهديده ونقطع الطرقات ونكسّر الدنيا لأنه تم توقيف شخص وهو بنظر هذا القضاء مرتكب.

فرحنا كثيراً عندما أصبح هذا المجلس ينظر بدستورية القوانين فرحنا نعطّل النصاب، هذا ليس أمراً مشروعاً أو ديموقراطياً فنحن مقبلون على استحقاقات وهناك تعطيل ومقاطعة بشكل دائم، وهناك انتخابات رئاسة الجمهورية، فتعطيل النصاب غير مقبول وعندما نقوم بذلك نعطّل شؤون الناس وهذا لا يجوز.

لا يجوز أن نلجأ إلى الأمن الذاتي مهما كانت الحوادث، فالأمن الذاتي مرفوض ويؤدي إلى مساوئ أكثر من الإيجابيات

السياسة الخارجية منوطة برئيس الجمهورية والحكومة، فلا نحاول إحراج الرئيس ومحاصرته، هناك لبنانيون في الاغتراب أكثر مما يوجد في لبنان فلماذا التعرض إلى الدول ومقاطعتها؟ وما هي مصلحة لبنان في أن يقاطع دول العالم قاطبة، سبق وقلت أنهم يستطيعون مقاطعة الرئيس لكنهم لا يستطيعون عزله، التهديدات والتخويف لن تجعل قرار الرئيس يختلف عما كان عليه، أقصى ما يمكن فعله هو حجز الرئيس في سجنه ومنعه من قول الحقيقة، ولكن أنا سأخرج وسأستمر في تنقلاتي لأنه لا يمكن عزل الرئيس، في بعض الأحيان كانت هناك مواقف لزعماء لبنانيين ليسوا مع الرئيس في السياسة، لكنهم قالوا كلا. وهناك بعض الذين قالوا: لا تمنحوا الرئيس حتى شرف سقوط الصاروخ على بعبدا، والحقيقة أن هذا الصاروخ سقط بالقرب من الحرس الجمهوري، لكن أقول أن مقولة سقوط الصاروخ على بعض العناصر في بقعة ما لم تمر على أحد وأنا لست بحاجة إلى شرف تلقّي صاروخ إطلاقاً، وأنا أعتبر أن كل صاروخ يسقط على كل منزل لبناني يكون قد سقط على منزلي، فالكلمة الحقيقية الصحيحة هي ملكي أنا وهي تعبير عن كلام الشعب اللبناني، وعلى الجميع أن يعرف أنّ شباب لبنان غير مرتاح، يريد العمل في بلده وليس في بلدان الاغتراب.

أنا أعتبر أن كل صاروخ يسقط على كل منزل لبناني يكون قد سقط على منزلي، فالكلمة الحقيقية الصحيحة هي ملكي أنا وهي تعبير عن كلام الشعب اللبناني

نصّ الدستور في مقدمته على التزام لبنان الشرعية الدولية وشرعة حقوق الانسان، من هذا المنطلق كان استقبالنا للنازحين السوريين، ونحن سبق وقلنا أن السوريين استقبلوا كل اللبنانيين في حرب تموز دون تمييز، ونحن اليوم نستقبل السوري الجائع والمريض والخائف، لكن بعد مرور سنتين ونصف السنة على الشرعية الدولية حماية لبنان وأهله لكي يبقوا في لبنان، لذلك نحن سنتخذ تدابير لضبط عملية النزوح التي أصبحت تولّد مشاكل اجتماعية وأمنية واقتصادية وأخلاقية للأسف، ليس لأنهم سوريون بل لأنهم مشردون، ونسعى إلى عقد مؤتمر دولي لدعم لبنان في مواجهة كل ما يجري من أحداث في ٢٥ أيلول المقبل.

نعود إلى مدينة جبيل العريقة، مدينة الانفتاح والعيش المشترك مدينة الحرف والثقافة، التي أعطت اسمها للتوراة وللمكتبات، والتي عرف سكانها العولمة منذ آلاف السنين وهاجر الفينيقيون ونشروا حضارتهم وأبجديتهم في أرجاء المعمورة. جبيل نموذج لما يجب أن تكون عليه المدن

ولبنان حجراً وبشراً، نموذج الثقافة والديموقراطية والعيش المشترك، فعلاً هي أحلى مدينة في العالم والجوائز التي تحصدها يجب أن تكون حافزاً للمحافظة على المدينة لتصبح أحلى كما هو شعار بلديتها، فرحي اليوم كبير في أن أرى مدينتي بهذه الحلة الجديدة وأملي أن يتكاثر الخير على أهل المدينة والقضاء وتهنئتي للمجلس البلدي بكل أعضائه ولرئيسه المقدام زياد الحواط وكامل التقدير للأفراد والمؤسسات الذين ساهموا بهذا العمل العظيم. وأدعو كافة الجبيليين القادرين إلى المساهمة في إنماء مدنهم وبلداتهم.

قال لي المغترب اللبناني كارلوس سليم أنا لا أملك هذه الثروة بل وكيل عليها، فأنتم أيضاً وكلاء، قدّموا لمدنكم وقراكم ما تستحق. وأخص بالشكر مؤسسة بنك بيبلوس التي اتخذت المدينة اسماً لها، ولرئيس هذه المؤسسة الدكتور فرنسوا باسيل الذي له كل الشكر والمحبة، ليس فقط للمساعدة في جبيل وفي غيرها بل أيضاً للدور الذي قام به كرئيس لجمعية المصارف. فالنظام المصرفي اللبناني حمى الاقتصاد وهذا بفضل حكمة رئيس هذه الجمعية وأعضائها الذين التزموا قوانين المالية الدولية ولم يفرّطوا بسمعة لبنان. ندعوكم للاستمرار بمساعدة الشباب فهناك مؤسسات صغيرة ومتوسطة عليها ديون للبنوك فليتم تسهيل جدولة ديون هذه القروض، وهناك الشبان والشابات الذين اشتروا منازل بقروض سكنية وبعضهم متعثّر في الدفع، فلنعطهم فرصة الرحمة في تسديد الديون وأطلب من الدكتور باسيل ألّا تضع المصارف يدها على الأملاك المرهونة للمواطنين المتعثرين.

كم أُحب أن تكون جبيل بأجراسها ومآذنها كما كانت زمن صور وصيدا عبر العصور والحقبات المتوارية وزمن لحفد وعاميتها وبطاركة إيليج أمثولة يتعلم عبرها اللبنانيون كيف يعاملون إخوانهم في الوطن وكيف يتضافرون ويتعاونون ويشدون أزر بعضهم البعض ويدرأون الأخطار عن وطنهم وديارهم وحرماتهم، وكيف يكرسون ذواتهم لوطنهم وليس لغيره مهما كانت الدوافع والإغراءات، ومهما عصفت الأخطار والمصائب.

كم أُحب أن تكون جبيل بأجراسها ومآذنها كما كانت زمن صور وصيدا عبر العصور أمثولة يتعلم عبرها اللبنانيون كيف يعاملون إخوانهم في الوطن

حمى الله لبنان عاشت بيبلوس وعاش لبنان.

Byblos
بنك بيبلوس
جبيل
إفتتاح
سوق
جبيل
التجاري
بنك بيبلوس

افتتاح المرحلة الأولى من أعمال توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت

بيروت ـ ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣

القسم الجديد من محطة المستوعبات في مرفأ بيروت هو أهم مشروع حضاري في المنطقة على مستوى حركة الموانئ العربية والإقليمية، ولبنان يتصدّر الموقع الأساس في هذا المشروع.

افتتاح المرحلة الأولى من أعمال توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت

بيروت ـ ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣

أيها السادة،

قد يبدو حدثاً عادياً افتتاح مشروع جديد في مرفق عام، غير أن ما جعل الحدث يستحوذ قدراً عالياً من الاهتمام، هو الإرادة الجماعية للسير قدماً بالإنماء والإعمار، بدل التقوقع في قاعات الانتظار، أسرى للصراعات الإقليمية والخارجية ورهائن لنتائج الأحداث فيها.

ولم يكن أمراً عادياً الإجماع الدولي في كنف أرفع شرعية دولية في الأمم المتحدة لدعم لبنان والحفاظ على كيانه واستقراره، والمساعدة في تنمية اقتصاده. وأهمية هذا الدعم أنه لم يكن فقط لتأمين المساعدات لإيواء النازحين السوريين، بل أن أهميته اللافتة، تكمن في اعتراف المجموعة الدولية بحق لبنان في التعويض عليه عن الخسائر المترتبة عن تداعيات الأزمة السورية. وأقول للمشككين والقلقين أن الفائدة من اجتماع نيويورك، ستنسحب على الوطن إذا ما تمت متابعتها، وليس على شخص رئيس الجمهورية، وهذا طبعاً يتطلب وقتاً يمتد إلى ما بعد انتهاء ولايتي الرئاسية إذا ما حظي بعناية الرئيس المقبل والحكومات المتعاقبة.

> أن أهميته اللافتة، تكمن في اعتراف المجموعة الدولية بحق لبنان في التعويض عليه عن الخسائر المترتبة عن تداعيات الأزمة السورية

أيها السادة،

إن التنمية المستدامة التي وضعها لبنان لنفسه تجد منبعاً لها في ما ورد في مقدمة الدستور، وما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني، جنباً إلى جنب مع وجوب اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة ضمن خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد تتضمن تعزيز صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتحسين موارد البلديات وتحقيق استقلالها المالي والإداري، ومع إعطاء الأفضلية لإعادة تأهيل البنى التحتية وتحديثها كالمرافئ والمطارات. فاللامركزية الإدارية تشكل الإطار الصالح للإنماء المناطقي الفعلي، بعيداً من المحسوبيات ومن التداعيات الناتجة عن أزمات الحكم

والحكومة والتعقيدات المرافقة لقرارات السلطة المركزية المشبعة بالتسييس والنفعية. إنها لامركزية قادرة على استثمار الموارد المحلية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والتوازن في الإنفاق في ظل تعثّر التنمية الاقتصادية التي تعيشها الدولة المركزية.

وما يميز هذا الحدث أيضاً أنه أتى ثمرة تعاون بين الدولة والقطاع الخاص بالتكافل والتضامن لإنجاز المرحلة الأولى من مشروع التوسعة في مرفأ بيروت، ما يجعل منه مثالاً يحتذى به للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتجربة يمكن تعميمها على العديد من المشاريع والاستثمارات التي خططت لها الدولة ورسمتها في «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» التي أوجدت الحلول للمخاطر والمشكلات والتحديات التي تواجه الكيان اللبناني في كل قطاعاته المنتجة منها والخدماتية.

ما يميز هذا الحدث أيضاً أنه أتى ثمرة تعاون بين الدولة والقطاع الخاص بالتكافل والتضامن

وفي هذا المجال أدعو السلطتين التشريعية والإجرائية إلى الإسراع في إنجاز مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإقراره في أقرب فرصة بالتوازي مع وضع الإصلاحات البنيوية والإدارية التي وافق عليها مجلس الوزراء عند إقراره سلسلة الرواتب في أطرها القانونية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ والعمل على وضع نظام ضريبي حديث يخفف عبء الضرائب غير المباشرة على المواطنين ويؤمن الايرادات للموازنة.

الحضور الكريم،

لقد تمكن لبنان بفضل إرادة أبنائه والقيمين على مؤسساته، من النجاح في ابتداع حلول مرنة جنّبته المخاطر الناجمة عن التكامل المتنامي للتجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية بين الدول، حيث أنه وبالرغم من ذلك ومن الأحداث المؤلمة التي شهدتها منطقتنا فإن مؤشرات المؤسسات العالمية لحظت نمواً في هذا العام يفوق نسبة اثنين في المئة وارتقبت ارتفاع هذه النسبة إلى أربعة في المئة العام المقبل. وليس غريباً على بلدنا العريق في ديموقراطيته، الذي تميّز بفاعلية مؤسساته منذ فجر الاستقلال، أن يبقى قادراً على الحياة بالرغم من قساوة الظروف التي مرّت على لبنان في تاريخه الحديث. فعلينا أن نكون أوفياء لديموقراطيتنا، وأن نحترم الاستحقاقات الدستورية، وأولها الاستحقاق الرئاسي المقبل، وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها على قاعدة المناصفة ومشاركة الطوائف كلها في إدارة الشأن العام، لأن لبنان كان وسيبقى رسالة للعالم ومثالاً للبلد الأكثر تنوعاً. كذلك علينا أن

نثابر متكافلين متعاضدين على الحفاظ على مؤسساتنا وحمايتها من كل جنوح أو فساد، لتعزيز بنيان دولتنا التي تبقى الضامن الوحيد لوحدتنا الوطنية والانتظام العام في البلاد.

فالعمل المؤسساتي هو ضمان وحدة لبنان وسيادته، ونجاح المؤسسات في أي بلد كان، لا يؤتي ثماره إلا بتكامل جهود السلطات الرسمية ومسؤولي المؤسسات مع جهود القادة السياسيين وأفراد الشعب الذي هو مصدر السلطات.

فالمسؤولية تقع أولاً على القادة الرسميين لممارسة الحكم الرشيد، والتحلي بالقدرة على القرار السليم ضمن مبادئ الشفافية والثواب والعقاب، بدءاً من رأس الهرم مروراً بالسلسلة الوظيفية في الوزارات والإدارات وصولاً إلى كل عامل رسمي مهما كان مركزه.

وعلى القادة السياسيين الاستمرار بالتحاور والتشاور للتفاهم على الرؤى الوطنية والخطط الإنمائية وعلى أولويات السياسة العامة، والاقتناع بالتسليم بحكم القانون والدستور والايمان بمؤسسات الدولة، لأن أسوأ صور الأوطان هي التعاطي الصوري مع المؤسسات وكأنها أطر فارغة تتلاعب بتركيبتها سياسات النفوذ، وتحرّكها الأجندات الخاصة.

وعلى كل فرد من أفراد الشعب مسؤولية القيام بنقد ذاتي لخياره في اختيار ممثليه في البرلمان، فهل هو أحسن الاختيار بانتخاب مَن ساهم في رفع شأن لبنان؟ وهل مَن انتخبه ساهم باستقرار البلد وتحييده عن الأزمات الخارجية؟ أم كان رهينة قرارات الخارج ومصالحه؟

وعلينا جميعاً العمل الدؤوب والتعاون لوضع الأساس المتين لورشة الاصلاح الوطني وبناء مداميكها المتراصة من دون كلل أو ملل، بدءاً بتشكيل حكومة جديدة وإعادة الروح إلى اجتماعات المجلس النيابي.

والإصلاح هو عملية متكاملة ومستمرة يتطلب إرادة وطنية جامعة، وإيماناً عميقاً بأهمية القضاء على الفساد بكل أشكاله والتكيف مع الحداثة والتطوير على أكثر من صعيد اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي لمواجهة متطلبات التقدم العلمي واستشراف معالم المراحل المستقبلية، وتعميم ثقافة التقيد بالقوانين بدل ثقافة الفساد التي تفشّت أخيراً في مجتمعنا وفي بعض مؤسساتنا.

والاصلاح الاداري بالإضافة إلى كونه مسؤولية رسمية في الدرجة الأولى، فهو في الوقت نفسه مسؤولية سياسية بامتياز ترتكز أساساً إلى الفصل بين السياسة والادارة والوزارة، والاقتناع بوجوب رفع أيدي السياسيين عن الادارة وعدم رهن الموظفين لنفوذهم ومصالحهم.

> على كل فرد من أفراد الشعب مسؤولية القيام بنقد ذاتي لخياره في اختيار ممثليه في البرلمان

وإن أوضح صورة عن سلبيات التدخل السياسي في الادارة هي استمرار الشغور في إدارات الدولة ومجالس إدارة مؤسساتها، وإن أكثر شاهد على ذلك ما تعانيه الإدارات العاملة في مرفأ بيروت من شغور فيها بعدما عجزنا عن تعيين أعضاء المجلس الأعلى والمدير العام للجمارك، لعدم تمكن الحكومة من الاستمرار بتطبيق آلية التعيينات بسبب تنكر البعض لروح هذه الآلية وربط تنفيذها بطلبات ذات طابع سياسي لا تتماشى معها.

وإني إذ أبارك الجهود التي بذلتها وزارة الأشغال العامة والنقل برئاسة الوزير العريضي الذي نشكره دوماً على اهتمامه بشؤون الانماء في أرجاء الوطن، وإدارة المرفأ وكافة العاملين في مشروع توسعة مرفأ بيروت، أدعوكم إلى المزيد من العطاء والجهد لتطوير البنى التحتية وتحديثها في هذا المرفأ الكبير الذي ارتبط وجوده بوجود لبنان منذ أقدم العصور، والذي تم تصنيفه في طليعة المرافئ في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وعاملاً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني.

أيها السادة،

كلمة من القلب أقولها للجميع فلنحافظ على وطننا وعلى وحدتنا التي دفعنا الكثير من أجلها، ولنتصالح مع أنفسنا كي نتصالح مع القانون ونجعله الناظم الوحيد لأعمالنا وقراراتنا، ونسير بخطىً أسرع في مكافحة الفساد، وصون المؤسسات، ولنترك للقضاء ولأجهزة الرقابة سلطتهم المتجردة للحكم على أفعالنا وتصحيح كل خلل أو جموح في تصرفاتنا.

> ولنتصالح مع أنفسنا كي نتصالح مع القانون ونجعله الناظم الوحيد لأعمالنا وقراراتنا

وكلمة حق أكررها، لا تفسدوا ما وهبنا الله من نعم في وطننا وتعالوا نضع التباينات السياسية جانباً لنتفق على إنقاذ بلدنا من خلال الحوار الدائم وقبول الآخر، وعدم التنكر للنتائج التي نتوصل إليها في جلسات الحوار، خصوصاً إذا كانت تعزز الميثاقية وتساهم بتطبيق الدستور كمثل «إعلان بعبدا»، الذي ينص على تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية وهذه السياسة التي اعتمدناها هي محط اعتزاز ولا يقررها إلّا اللبنانيون وليس لأحد أن ينتقد سياسة لبنان في النأي بالنفس.

العواصف لا تدوم ولكنها تترك وراءها دائماً الخراب والدمار، فاتقوا اللّه وجنّبوا لبنان الأخطار التي تعصف في محيطنا قبل أن تتحول العواصف إلى طوفان لن يسلم أحد من طغيانه.

عشتم وعاش هذا الوطن آمناً مستقراً.

افتتاح جادة «الرئيس العماد ميشال سليمان» في بعبدا

بعبدا ـ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٣

افتتاح جادة «الرئيس العماد ميشال سليمان» عند مستديرة الريحانية – بعبدا بقرار مشترك من رئيسي بلديتي الحازمية وبعبدا، ومساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

رئيس
مان
الجمهورية اللبنانية
برعاية وحضور
فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
تم افتتاح جادة الرئيس
العماد ميشال سليمان
بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤

افتتاح جادة «الرئيس العماد ميشال سليمان» في بعبدا

بعبدا ـ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٣

إن الاحتفال هو مناسبة لتذكر بعض القضايا ولو كانت شخصية، وسوف أعود بالذاكرة إلى الماضي كما سأتطلع إلى الأمام. سوف أعود إلى العام ١٩٦٧ عندما كان عمري ١٨ عاماً، سلكت هذا الطريق للمرة الأول مرة في حياتي حين التحقت بالمدرسة الحربية. وعند دخولي إليها، شعرت بعد ساعتين أنني أرغب في العودة، وحاولت أن أوقف سيارة لتقلّني دون أن أوفق، وتم إطلاق صافرة الدخول والتحقت بالجيش اللبناني وخدمت لمدة ٤١ عاماً.

تخرجت من المدرسة الحربية وسلكت درب الشرف والتضحية والوفاء، في كافة أنحاء لبنان في الجنوب والشمال والبقاع، وقمت بواجبي على أكمل وجه على قدر إمكاناتي. وعدت مجدداً إلى المدرسة الحربية بصفة مدرب وخرّجت على التوالي ألف ضابط، وعدت إلى ثكنة الفياضية كضابط في اللواء العاشر وكقائد له فيما بعد.

وبعدها سلكت هذا الطريق أيضاً حين خدمت في وزارة الدفاع – قيادة الجيش كأمين عام للأركان وبعدها كقائد للجيش. خلال هذه السنوات الـ ٤١ التي خدمت فيها، قطنّا، عائلتي وأنا، في الحازمية وتلة الريس وبعدها في منزل قائد الجيش. وقادني القدر بعد هذه الفترة إلى بعبدا، إلى مقر الرئاسة في قصر بعبدا، وفي ٢٥ أيار المقبل سوف أنتقل إلى منزلي الجديد في بعبدا أيضاً على تلة اليرزة.

في هذه المحطات، كان ضميري مرتاحاً، وقد قمت بواجبي وبذلت كل جهدي في سبيل الجيش والشعب والوطن، وسيادة لبنان واستقلاله، وكرامة اللبنانيين وأمنهم، وأعتبر أنني كنت شفافاً في مسيرتي وحافظت على المال العام. ولأن حكايتي طويلة مع هذا الطريق وهذه البقعة العزيزة من لبنان، أنا سعيد جداً اليوم لأنني أشهد تأهيلها الذي كان يجب أن يتم قبل ٢٠ سنة، ولكن لا بد أنه سيلبي جزءاً من حاجة اللبنانيين، وأُعبّر عن شكري وامتناني الكبيرين لتسمية هذه الجادة باسمي، لأنها تمر بين المؤسسات والبلدات العزيزة على قلبي.

الشكر الجزيل هو لسمو الأمير صباح الأحمد الصباح الذي أعطى توجيهاته

> في هذه المحطات، كان ضميري مرتاحاً، وقد قمت بواجبي وبذلت كل جهدي في سبيل الجيش والشعب والوطن

للصندوق الكويتي للمساعدة وتأمين القروض المناسبة لإنشاء هذا المشروع ومشاريع أُخرى عديدة لست بصدد ذكرها الآن، والشكر أيضاً للصندوق الكويتي برئاسة السيد عبد الوهاب البدر ولوزارة الأشغال وعلى رأسها وزير الأشغال وأخص بالشكر أيضاً مجلس الانماء والاعمار الذي سهر على تنفيذ هذا الطريق بشكل جيد، ومديره ورئيسه السيد نبيل الجسر.

كما أشكر أهالي بلدة الحازمية وبعبدا والبلدات المجاورة لتحمّلهم مشاق تنفيذ هذا الطريق، حيث تعرقلت أعمالهم ومرورهم عليها لمدة سنتين وأكثر.

والشكر الجزيل أيضاً لمجلسي بلدية بعبدا والحازمية، ورئيسي البلديتين الدكتور هنري حلو والأستاذ جان الأسمر على الجهود التي بذلاها والدعم الذي يقدمانه للقصر الرئاسي أثناء زيارة الضيوف الرسميين والرؤساء له، وهذا عمل مستمر منذ عدة سنوات، وأنا أعلم مدى المساهمات التي تقوم بها البلديتان، إضافة إلى البلديات الأُخرى المجاورة، وأخص بالذكر الزيارتين المهمتين إلى بعبدا: زيارة البابا يوحنا بولس الثاني الذي سيحتفل بتطويبه في ٢٧ نيسان المقبل، وزيارة البابا بينيدكتوس السادس عشر الذي زارنا العام الفائت، وسيتم تطويبه بالتأكيد لأن لبنان وطن القديسين.

أحبائي،

إن الوطن يمر بصعوبات من الداخل وأُخرى من الأزمات الموجودة حوله، ولكن رغم كل ذلك تستمر عملية الانماء وتتواصل وكنا دشّنا بالأمس مرفأ بيروت، وهو مرفق حيوي مهم جداً للبنان، كما دشّنا مرفأ طرابلس، وهناك العديد من المشاريع والطرق وبناء السدود ومعامل الكهرباء والتنقيب عن الغاز والأوتوستراد العربي الذي أُنجز نحو ٧٠ في المئة منه، ومستديرة المكلس لتسهيل السير حول المنطقة وتم إنجاز نحو ٧٥ في المئة منها أيضاً، وعدة طرق في كافة المناطق اللبنانية، ولن أتوقف عند مشاريع أُخرى كمحطة التكرير ومشاريع السدود المائية.

إن الوطن يمر بصعوبات من الداخل وأُخرى من الأزمات الموجودة حوله، ولكن رغم كل ذلك تستمر عملية الانماء وتتواصل

النمو أيضاً في لبنان لا يزال معقولاً نسبة إلى الظروف التي نمر بها، وقد بلغ هذا العام وفق التقارير ٢ في المئة، على أن يكون بإذن الله العام المقبل ٤ في المئة. ومتوسط الدخل الفردي في لبنان يقارب ١٠ آلاف دولار، وهو متوسط مرتفع.

ورغم كل الأوضاع والاضطرابات من حولنا وخاصة ما يجري في سوريا، فإن

الاستقرار في لبنان موجود، ويتم تطويق الحوادث التي تحصل بسرعة ومنعها من الامتداد إلى باقي المناطق وهو أمر جيد بحيث أمكننا بعد سنتين ونصف من الاضطرابات في المنطقة أن نحافظ على حد معقول من الاستقرار الأمني في لبنان. طبعاً إن نظامنا الديموقراطي هو من أمن الحماية للاستقرار، وشكّل دستور الطائف مظلة أمان وضمانة لهذا الاستقرار. من هنا دعوتي إلى التطلع إلى المستقبل، مستقبل الوطن وأولادنا والأجيال، وهو يتطلب عدة أمور أهمها:

- تسهيل تأليف الحكومة، بما يُحقق ما أكدت عليه لجهة قيام حكومة الوحدة الوطنية الجامعة، وبالتالي يجب على الجميع تسهيل التأليف لتبقى هذه الفكرة ممكنة، لأنه إذا وضعنا تعقيدات، فلن تبقى هذه الفكرة موجودة وهو أمر لا يجوز.
- معاودة الحوار انطلاقاً من المقررات السابقة التي اتُخذت فيه، ولا يمكننا التخلي عن أمور أُقرّت في الجلسات السابقة، لذلك أي حوار يجب أن يعاود ضمن المقررات السابقة وأعني هنا «إعلان بعبدا» بدرجة أولى، وهو لا يختلف بحرف واحد عن الدستور وميثاق الوفاق الوطني، ولكن تم تجديد الميثاقية من قبل أعضاء هيئة الحوار.
- قانون الانتخاب، وقد سعدت جداً عند سماعي كلاماً منسوباً لرئيس مجلس النواب لجهة إقرار القانون وتقصير الولاية. طبعاً يجب تقصير الولاية وما حصل لجهة التمديد وتعطيل المجلس الدستوري عن الانعقاد كان خطأً كبيراً بحق الديموقراطية ودولة القانون والدستور في لبنان.

لا يجوز مقاطعة مجلس النواب، لأن المقاطعة ليست عملاً ديموقراطياً، وإن كانت مع تعطيل النصاب عملاً قانونياً. فالديموقراطية تنص على الالتقاء والتصويت وليس على المقاطعة. فليسمحوا لي، ولا يقول لنا أحد أن المقاطعة عمل ديموقراطي، وكذلك تعطيل النصاب. فهذا العمل ينتج فقط بفعل قوة قاهرة، كمرض يجتاح البلاد، أو كارثة طبيعية، أو احتلال... ولكن يتم تحديد جلسات متتالية في اليوم نفسه ويبقى النصاب متعذراً. لا يجب وضع المقاطعة نصب أعيننا، فيتم تعطيل انتخاب الرئيس أو الجلسات النيابية أو انعقاد المجلس الدستوري. كلا، كل هذه الأعمال غير ديموقراطية، وأنا مستعد لمناقشة هذه الفكرة.

> لا يجوز مقاطعة مجلس النواب، لأن المقاطعة ليست عملاً ديموقراطيا

- إقرار اللامركزية الادارية.
- متابعة تنفيذ وملاحقة قرارات مجموعة الدعم الدولية التي أُنشئت في نيويورك وهي تنص على بنود بسيطة هي: دعم العملية السياسية في لبنان،

ودعم الاقتصاد والمؤسسات، المساعدة على تحمّل أعباء النازحين لتأمين عودة آمنة لهم. وهذه المساعدة ليست بالمال فقط، بل عبر إعادة مَن يمكن إعادته إلى أماكن آمنة. صحيح أن الأمر ليس سهلاً ولكن هذه هي القرارات. كما يمكن إنشاء مخيمات للاجئين في سوريا ومحاولة توزيع الأعباء العددية على الدول القادرة.

أما الأمر الرابع، وهو أمر عزيز على قلبي، فهو اتخاذ قرار بدعم الجيش اللبناني، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا، وهذا يعني ضرورة إقرار الاستراتيجية الدفاعية، لأنه عندما يصبح للجيش القدرة الكافية للدفاع، فيجب على كل الأسلحة والقدرات التي كان يحتاجها سابقاً، أن تنضوي في المجتمع المدني وتقلع عن واجب الدفاع عن الوطن.

- إدارة الدين العام.
- الاصلاحات الدستورية والقانونية والادارية والاقتصادية.
- متابعة مسيرة التنقيب عن الغاز وهي مسيرة تدار بشكل جيد باعتراف كافة العاملين بهذا القطاع ولكنها تتطلب التروّي. لن أدخل في التفاصيل ولكن استخراج الغاز عدا عن كيفية التلزيم المتدرجة والمبالغ التي يمكن أن نجنيها في الخبرة التي تكتسبها الدولة مع الوقت، ومسألة الاغراق الاقتصادي وإلغاء القطاعات على غرار ما حصل في دول عدة مثل هولندا. وحين كنت في ساحل العاج، كانوا متحسبين في عملية استخراج النفط لعدم أذية الزراعة الريفية. نحن نملك الصناعة التي قدمت الكثير للبنان في الفترة الأخيرة، إضافة إلى الزراعة والسياحة. وإذا اهتممنا بالنفط فقط، ستتراجع القطاعات الأخرى ونبقى أمام التضخم المالي دون الاستفادة من شيء، وتصبح أسعارنا غالية ولا يمكننا بالتالي المنافسة. وهناك أيضاً صياغة القوانين التي ستظهر عبر التجربة المتدرجة، ولا يجب بالتالي التسرع في هذا الموضوع.
- حماية البيئة للمحافظة على لبنان الأخضر والمياه الصافية والهواء المنعش الذي سنتركه لأولادنا.

> حماية البيئة للمحافظة على لبنان الأخضر والمياه الصافية والهواء المنعش الذي سنتركه لأولادنا

في النهاية، هناك قول حول الاقتصاد: بدل محاربة الأزمات الاقتصادية، علينا إدارة المخاطر بصورة منظمة واستباقية. وأرى أنه هذا يصح ليس فقط في الاقتصاد، بل بكل الأمور. فبدل محاربة الأزمات، دعونا نعرف كيفية إدارة المخاطر على لبنان اقتصادية كانت أو أمنية أو سياسية. وشكراً.

تدشين القصر البلدي في الحازمية

الحازمية ـ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٣

تدشين القصر البلدي في الحازمية في إطار تشجيع البلديات وتأكيد دورها كوحدات لامركزية على صعيد الإنماء المتوازن، حتى لا يبقى مجرد شعار يُطرح في التداول السياسي فقط.

الطابق الأرضي
المُخْتار
أمين السِّر
مُساعد أمين السِّر
المُحاسِب
أمين الصَّنْدوق
الجُبَاة
مُراقِب الرُّسوم
مُراقِب صُحّي
تقديم الطَّلبات
الإسْتِعْلامات
الشُّرطَة والحَرَس
كافتيريا
الطابق الأول
الرَّئيس
نائب الرَّئيس
قاعَة أعْضاء المَجْلِس البَلدي
مَكْتَبَة سَعيد فَرَيْحَة
لِجْنَة التُّجّار
رَئيس الدّائِرَة الإدارية
رَئيس الدّائِرَة المالية
دائِرَة الهَنْدَسَة والأشْغال
المَعْلومَاتِيَة
الطابق الثاني

تدشين القصر البلدي في الحازمية

الحازمية ـ ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٣

شكراً على هذا الاحتفال المميز. أنا مواطن مقيم في الحازمية منذ عام ١٩٩٠ ولا أزال، أدفع الضرائب وأستفيد من خدمات بلدية الحازمية وأقوم بواجباتي إزاء هذه البلدية. لذلك، أنا موجود اليوم لأشكر أهل الحازمية أولاً على تقبلهم وجودي ووجود عائلتي وابنتي بينهم. أوجه الشكر لأهل الحازمية لتكبدهم العناء خلال سنتين أثناء تأهيل طريق الصياد باتجاه اليرزة وطريق الشام، من ازدحام السير وتعطيل الأعمال، ولكن النتيجة إن هذا الطريق أصبحت مفيدة وتساهم في حل أزمة السير، وفي المستقبل القريب إن شاء الله، ينتهي انتهاء العمل بمستديرة المكلس وتُحل الأزمة بدرجة كبيرة.

هذا الطريق مهم ويحضن على ضفتيه مؤسسات الجيش اللبناني من وزارة الدفاع إلى الكلية الحربية وثكنة شكري غانم، ونحن نقدّر هذه المؤسسات. كما يربط الطريق مختلف المناطق اللبنانية ببعضها، تماماً كما أن الحازمية هي مدينة العيش المشترك التي تضم كل الطوائف ومقار مرجعيات دينية للطوائف كافة وهو أمر يميز لبنان ومدينة الحازمية.

مبارك لكم إنشاء القصر البلدي وتجهيزه، حيث يأمل المواطن من خلاله ومن خلال الوسائل المتوفرة فيه أن يتم تسهيل معاملاته. لكن التهاني بالمبنى لا تكفي وحدها، بل يجب أن يقوم المبنى والمسؤولون فيه، أي أعضاء المجلس البلدي ورئيسه بواجبهم تجاه المواطن الذي انتخبهم ليكونوا خداماً لأهالي المدينة.

وعلى البلدية أن تقوم بدرجة أولى بخدمة الناس والمحافظة على التنظيم المدني، وعلى القانون، وعلى البيئة التي يعتبر الحفاظ عليه أمراً مهماً جداً، وهي مسؤولية تبدأ تحديداً بالمجلس البلدي، خصوصاً وأن مدينة الحازمية

> يجب أن يقوم المبنى والمسؤولون فيه، أي أعضاء المجلس البلدي ورئيسه بواجبهم تجاه المواطن الذي انتخبهم ليكونوا خداماً لأهالي المدينة

تضم قناطر زبيدة كتراث لبناني، وجانباً من مقلب الوادي لجهة المدينة.
يجب أن تكون البلدية العين الساهرة على الأمن والمراقبة، فالشرطي البلدي هو أول مَن يمكن أن يشاهد أي مخالفة ويضبطها، ويبلّغ القوى الأمنية عنها. فإذا انطلقنا بشكل صحيح من هذا المكان، يمكننا تسهيل عمل القوى الأمنية بشكل كبير، والتجهيزات التي وضعت كالكاميرات وأجهزة المراقبة، ليست سوى وسائل مساعدة إنما العنصر البشري هو الذي يجب أن نسعى إلى تأهيله وتوعيته على مسؤوليته المدنية والوطنية ليقوم بواجبه بشكل صحيح من حارس الليل إلى الشرطي الذي يقوم بالدورية.
وحين كنت أقوم بتمرين السير في وادي بيروت، كنت أشاهد شرطة بلدية الحازمية تقوم بدوريتها على الطريق الترابي الذي كان موجوداً. كل هذه المواضيع والخدمات الأخرى التي تقوم بها البلدية من صحية واجتماعية وثقافية، تتعزز كعمل بلدي بشكل كبير عند إقرار اللامركزية الادارية. ونحن، كما قال وزير الداخلية، بصدد إنهاء المشروع، ودرست لجنة على مستوى رفيع هذا المشروع بالتعاون مع وزير الداخلية والوزارة بإشراف رئاسة الجمهورية وقانونيين واختصاصيين، وسيقدم الملف فور تشكيل الحكومة ليأخذ مجراه القانوني.

> تساعد اللامركزية كثيراً العمل البلدي وتتيح للمواطن مراقبة الأموال التي يدفعها، ومحاسبة الأشخاص الذين ينتخبهم

تساعد اللامركزية كثيراً العمل البلدي وتتيح للمواطن مراقبة الأموال التي يدفعها، ومحاسبة الأشخاص الذين ينتخبهم. ونأمل أيضاً أن تعزز اللامركزية لدى المواطن خياره الانتخابي، لأنه سيعلم أن مَن ينتخبه في مجلس القضاء أو مجلس الوحدة المركزية التي ستقر أو المجلس البلدي، سيقرر أموراً تتعلق بأمواله وأمنه وراحته.
ليست المركزية شكلاً من أشكال الفدرالية، إنما متطلبات الحياة والتطور التقني وحاجات الناس المتعددة، جعلت من الضروري في كل المؤسسات وعلى مستوى الادارة إنشاء وحدات لامركزية تعمل بشكل ذاتي تقريباً، وحينها تخف تعقيدات عمل السلطة المركزية، وعند حصول أزمات سياسية أو دستورية، قد تتحرر هذه الوحدات المركزية من التعقيدات السياسية العليا.
أجدد شكري للمجلس البلدي والقرار المشترك الذي اتخذه مع بلدية بعبدا بتسمية هذا الشارع باسمي، وأشكر أهل الحازمية، وأعرب عن أملي بأن تشاهدوا إنجازات أخرى على يد مجلس بلديتكم.

مئوية تأسيس بلدية
زوق مكايل

زوق مكايل ـ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٣

مئة سنة على إنشاء بلدية زوق مكايل ١٩١٢ ـ ٢٠١٢، وخمسون سنة على رئاسة المحامي نهاد نوفل لمجلسها البلدي ١٩٦٣ ـ ٢٠١٣. انتقل مقر البلدية من غرفتين في ساحة كنيسة مار جرجس إلى أول قصر بلدي في لبنان والعالم العربي، وهو استقبل في مرحلة من المراحل مكاتب القصر الجمهوري التي باشرت أعمالها من قصر الزوق.

مئوية تأسيس بلدية زوق مكايل

زوق مكايل ـ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٣

دولة رئيس مجلس الوزراء،
غبطة البطريرك،
السيدات والسادة،
أيها الشابات والشبان،

قبل قرنٍ، يوم كانت الزوق ومعظمُ لبنان بضع صنوبرات وسنديانات تحضنُ النسيمَ وتبسطُ الفيءَ، وجوقة أنوالٍ تعزف الخيطان والألوان، نشأت بلديةٌ حوّلت بعد سنوات، بلدةً صغيرةً نموذجاً جميلاً لبلد صار كبيراً في التاريخ والجغرافيا.

من الزوق، خرج أول وزير خارجية للبنان المستقلّ، ومن الزوق، اختار مقراً للجمهورية، رئيسٌ رفض أن يكون الدستور سلعةً، والقانون صفقة، فباشر محاولةَ بناء دولةٍ ومؤسساتٍ، قبل أن يتقهقر الوطن إلى دولة المحاولات المهدورة والمستحيلات الدائمة. أنّه الرئيس فؤاد شهاب، الحاكم الذي عرف حدود الحكمة، وأدرك حدود الحكم المتوازن والتوافقي.

ليس عادياً أن تعمِّر إدارة بلدية أو سلطة محليّة مئةَ سنةٍ في أزمنة استثنائية وظروف غير عادية، وتصبح نموذجاً في الادارة المحلية الرائدة والحديثة.

وقد تبرعم أول اتحاد بلدي في زوق مكايل سنة ١٩٧٧، وأولَّ مقر بلدي في لبنان والعالم العربي بني فيها، وكذلك مقرّ الرياضة والمسرح وبيت الثقافة والشباب والمدرّج الروماني والبيت الحرفي والسوق العتيق، وبيوت الشعراء والأدباء من أبناء البلدة، بالإضافة إلى المستديرات والحدائق العامة، ما شجّع منظمة الأونيسكو على منح البلدية جائزةً «مدينة من أجل السلام» عن العالم العربي. ويقف خلف ذلك كله مسؤولون وعلى رأسهم رئيس البلدية ورئيس اتحاد بلديات كسروان الفتوح الأستاذ نهاد نوفل.

السيدات والسادة،

تقودنا تجربة بلدية زوق مكايل، إلى الإضاءة على إيجابيات العمل المحلّي الذي تضطلع به هيئات منتخبة تمثّل واقع بيئتها الاجتماعية وتتحسّس احتياجات أهلها وخياراتهم التنموية والعمرانية. هذا الواقع يعيد الاعتبار إلى ضرورة العمل بإلحاح لإقرار مشروع اللامركزية الإدارية الذي أنجزته لجنة بإشراف رئاستي الجمهورية والحكومة بالتعاون مع وزارة الداخلية. هذا المشروع المستند إلى ما ورد في اتفاق الطائف، يعطي للمناطق أوسع الصلاحيات، لكنّه يبقيها ضمن الدولة الواحدة، وهو مشروع يقترح استحداث مجالس منتخبة بالكامل حائزة على الاستقلالين الإداري والمالي، ويبقي في الوقت نفسه على البلديات كوحدات لا مركزية أساسية ولا يمس بصلاحيتها أو بأموالها ويعتمد القضاء كمساحة لا مركزية. كذلك فإن المشروع ينشئ صندوقاً لا مركزياً يحلّ محلّ الصندوق البلدي المستقل ويكون أعضاء مجلسه منتخبين ويعمل وفقاً لقواعد منهجية ولمعايير توزيع تعتمد مؤشرات موضوعية تراعي الإنماء المتوازن وتحفيز النمو المحلي.

تقودنا تجربة بلدية زوق مكايل، إلى الإضاءة على إيجابيات العمل المحلّي الذي تضطلع به هيئات منتخبة

أيها السادة،

إنّ اللامركزية الإدارية الموسّعة تشكل أفضل إطارٍ كي يمسك المجتمع الأهلي بقضاياه ومتطلباته بعيداً عن الرهان على السلطة المركزية وتعقيدات القرار لديها، أو الاسترهان لأطراف داخل السلطة إمعاناً في تعميق الالتحاق والزبائنية النفعية أو السياسية. وفي بلد مثل لبنان، يعاني أزمات حكم وحكومة شبه متواصلة، ما يؤدي إلى شلل مديد في عمل السلطة المركزية التشريعية والتنفيذية، فإن الاستقلال الذاتي للوحدة اللامركزية، يحميها من التعطيل، وفقدان المبادرة والقرار، الأمر الذي يتيح إنماء مستداماً واستقراراً واستمراراً في العمل والتطوير.
تساهم اللامركزية والمنافسة في العمل في إطار السلطة المحلية، بإنتاج وعي جديد، يفرز قيماً قائمة على الإبداع والتحديث. فالهيئات المحليّة

تمهّد الطريق للممارسة العملية المفتوحة على آفاقٍ إنمائية وسياسية تنافسية، بدلاً من سلطة الاحتكار والسيطرة التي يفرضها القرار المركزي. كذلك، قد تساعد اللامركزية في إبراز نخب اجتماعية تساهم بتنقية الحياة الوطنية وإدارة الشأن العام من التشوّهات وعناصر التفلّت والفوضى التي أضافها إلى مجتمعنا، وقوع الوطن عقوداً أسيراً للصراعات الخارجية والممارسات الميليشياوية الداخلية. وهي استطراداً، تتيح تمريناً على الاختيار بين رجال وبرامج وعلى المراقبة والمحاسبة، وهي قاعدة يجب أن تعمم وتتأصّل في جميع مجالات الهيئات التمثيلية، ولاسيّما منها النيابية، حيث الحريّ بالناخبين مواكبة مَن منحوه الثقة وملاحقته.

الشابات والشبان،

أليس حريّاً بكل مواطن، وعندما تعصف بنا الأزمات، دستورية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو طائفية أن يعود إلى ذاته ويسأل نفسه:
هل اخترت من عمل على تحييد لبنان عن أزمات الخارج، أم الذي جعل منه ساحة، وساهم بإقحامه في صراعات المحاور؟ هل اخترت مَن سعى لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بدولة لبنان أو الذي أفسد علاقاته الدولية والاقليمية والعربية؟
هل اخترت مَن حافظ على سمعة الوطن وصورته في الخارج مساهماً بجذب المغتربين والمستثمرين والسياح، أم الذي ظهّر وجه لبنان دولةً للفساد والخطف وتجّار المخدّرات وقطع الطرقات ومرتعاً للإرهابيين والتكفيريين؟ عندما تعصف الأزمات، علينا أن نسأل أنفسنا مَن انتخبنا.
هل اخترت ممثلين يعملون على التقريب بين اللبنانيين وتفعيل المؤسسات الرسمية والأهلية، أم مَن تقصّد تأجيج التوتر المذهبي واتّخذ من المحاصصة واستغلال إدارات الدولة مجالاً لتوسيع نفوذه ومصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة؟
إن ورقة الاقتراع في الانتخابات، يجب أن تكون جردة الحساب الضرورية لإبراء الذمة أو تكوين مضبطة اتهام. وأصدقكم القول، إنّه من دون محاسبة لا إصلاح ولا مصلحين بل مصالح عابرة للخلافات ولكلّ العهود.
اللامركزية تخفّف عن المركز وتنعش المراكز في مختلف المناطق، فنتلافى

إن ورقة الاقتراع في الانتخابات، يجب أن تكون جردة الحساب الضرورية لإبراء الذمة أو تكوين مضبطة اتهام

زحمة المعاملات وازدحام السّير وتبديد الثروة الوطنية وهدر الوقت والصحة والمال. واللامركزية تحقّق العدالة في العائدات والواردات، والتوازن في الإنفاق. والأهم، أنّ اللامركزية تساهم بتأمين الشفافية وتعميمها وتكشف الفساد وتحدّ منه، وكلّ هذه العوامل تؤدي في المحصّلة إلى النمو الاقتصادي. فعوض إنفاق المال ومراكمة الدين العام، في التوزيع السياسي وشراء الذمم، في إطار تقديم الخدمات والمنافع على حساب الدولة، على حسابكم أنتم أيها الشباب، فليوزّع هذا المال على هيئات محلية منتخبة ومنتجة، قادرة على تشكيل قاعدة تنموية تحقّق ما نصبو إليه منذ عقود من إنماء متوازن.

لكنّ تحقيق ما نريده من تطلعات ورؤىً ومشاريع وقوانين، يحتاج إلى سلطة تنفيذية قائمة، وإلى سلطة تشريعية مواكبة. فكيف يستقيم الأمر في مناخ التعطيل الحكومي والتباين، والعجز عن التوافق على حكومة جديدة تنتشل البلاد من السياسة الانتظارية والرهانية على المسألة السورية وتطوراتها وغيرها من المسائل، وتعيد ضخّ الحياة في الإدارة والأجهزة المختصة، بدءاً بتعيين المحافظين والقائمقامين وملء سائر المراكز الشاغرة، وصولاً إلى إقرار الموازنات المتراكمة ومشاريع القوانين المنتظرة في الأدراج وأبرزها قانون انتخاب جديد في أقرب الآجال وتقصير ولاية المجلس الممددة وهذا أمر مهم.

كيف يستقيم الأمر في مناخ التعطيل الحكومي والتباين، والعجز عن التوافق على حكومة جديدة تنتشل البلاد من السياسة الانتظارية والرهانية على المسألة السورية وتطوراتها

أيها السادة،

ليس مقبولاً أن يبدو لبنان في مرحلةِ تقرير المصائر في المنطقة، كأنه معلّق على مصير الآخرين. وليس مسموحاً أن تلتقي الإرادات الدولية، وتكون عيون الخارج على وطننا لمساعدته على إبعاد تأثير الأزمات الإقليمية عنه، بينما بعض اللبنانيين، يكرّر أخطاء الماضي في الرهان على الخارج أملاً في تغيير توازنات أو معادلات، وحنيناً لاستعادة دور أو موقع، فضلاً عن التمادي في تجاهل «إعلان بعبدا»، الذي أعاد تكريس روح الميثاق الوطني، لجهة تحييد لبنان عن المحاور والصراعات الإقليمية والدولية. وشكّل معبراً إلزامياً لمعاودة الحوار الوطني.

لقد شكّل مؤتمر دعم لبنان الذي عُقد في نيويورك الشهر الفائت، سابقة

> أعمل بصدق وجدية على تأمين الظروف والشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وتسليم الأمانة «استثنائياً ولمرة واحدة» منذ أكثر من أربعين عاماً، منذ ١٩٧٦ في شكلٍ طبيعي وهذا ما سأعتبره إنجازاً كبيراً

تاريخية نادرة، توازي في أبعادها السياسية والرمزية، المحطات التأسيسية الحاسمة في عمر لبنان الحديث. فليس حدثاً عابراً أن تلتقي دول كبرى، تتبارز على المصالح والنفوذ في ساحات مجاورة، على تأكيد النأي بلبنان عن الصراعات والنزاعات.

كذلك ليس أمراً عادياً، اجتماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والأمينين العامّين للأمم المتحدة والجامعة العربية، ورئيس البنك الدولي وهيئات أخرى، في سبيل هدف وحيد يتعلّق بتأمين مظلّة دولية ضامنة للكيان اللبناني المستقل والمستقر، بحدوده ونظامه، وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ودعم الجيش اللبناني. وقد أبدى الجميع بالإضافة إلى ملوك ورؤساء الدول حرصهم على إنجاز الاستحقاقات الدستورية بسلاسة وهدوء في مواعيدها المحددة. وأنا أؤكد في هذا المجال أنني أعمل بصدق وجدية على تأمين الظروف والشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وتسليم الأمانة «استثنائياً ولمرة واحدة» منذ أكثر من أربعين عاماً، منذ ١٩٧٦ في شكلٍ طبيعي وهذا ما سأعتبره إنجازاً كبيراً.

الحضور الكريم،

صحيح أن مؤتمر دعم لبنان اقتصر حتى الآن على الناحية السياسية والديبلوماسية، إلا أن المجتمعين ثبّتوا الاعتراف بأن للبنان حقاً وديناً في ذمة المجتمع الدولي، يوازي بتقدير البنك الدولي أكثر من سبعة مليارات ونصف مليار دولار، كتعويضات ناتجةٍ عن أضرار الأزمة السورية وتداعياتها.

صحيح أن لا وقت للحقائق الصعبة في لحظة ذكرى وأمنيات جميلة، لكنّ إنعاش الذاكرة والوعي ضروريان. ذلك أن الدوران والمراوحة في دوّامة مشكلات الحاضر، قد يقضيان على الأمل بلبنان المستقبل، فيتدحرج حلمنا إلى حدَّ الحنين إلى استعادة لبنان الأمس، والحياة لا تقيم في منازل الأمس.

شكراً والسلام عليكم.

الذكرى الخمسون لتأسيس معهد القضاة

بيروت ـ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٣

لا بدّ من السعي الحثيث للنهوض بالقضاء بشراً وحجراً عبر مراجعة ذاتية دورية وقراءة دقيقة وموضوعية لاستشراف دوره في المستقبل. وعبر ورشة كاملة لمعالجة مكامن الخلل في الجسم القضائي، كفيلة بنقل القضاء الوطني إلى الفعالية والاستقلالية المرجوتين ليقوم بدوره كاملاً.

رئيس مجلس القضاء الأعلى

الذكرى الخمسون لتأسيس معهد القضاة

بيروت ـ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٣

أصحاب الدولة والسعادة،
السيدات والسادة،

يرتدي هذا اليوم ثوب الحقّ والعدالة نصرة للمظلوم وتثبيتاً للاستقرار الاجتماعي. وإذ نطوي صفحة لنفتح أخرى في كتاب القانون ومعرفته، فذلك يزيد من تصميمنا ويؤكد عزيمتنا على المضيّ قدماً في ترسيخ مبادئ وقيم الجمهوريّة، والتي أردناها سيّدة، حرّة وديموقراطيّة. ومن المسلّم به أنّ تحصين تلك القيم لا يتمّ سوى باستقلال السلطة القضائيّة، التي وفقاً لما أشرنا إليه في خطاب القسم، لا يقتصر دورها على الفصل بين المتقاضين فقط بل إرساء مناخ عدالة، يوفّر ملاذاً لكلّ صاحب حقّ، وانتظاماً عاماً لكلّ مرافق الدولة، فالأيادي البيض سمة العدل، «والعدل أساس الملك».

إنّ معهدكم، الذي انطلق بعد عقدين من نيلنا الاستقلال هدف وما برح إلى إعداد وتخريج رجال قانون مختزنين علماً ومعرفة. لم يستنكفوا يوماً عن دورهم في إحقاق الحقّ، وبرغم الصعاب لم يتركوا الميدان وكانت لهم في أحلك الظروف مواقف أهل الجرأة والسؤدد. أعلم أنّ ما يعترض عملكم شاق، وأنّكم في كلّ يوم في تحدٍّ دائم مع الذات ومع الغير.

دعوتي إليكم، وأنتم الحريصون على القسم والرسالة ألا تتركوا الخوف يلج إلى قلوبكم فتحجموا، ولا تجعلوا للمحاباة حيّزاً في عقولكم فتخطئوا، ولا تشقّوا للمغريات طريقاً في ضمائركم فتجنحوا.

ممّن تخافون؟ ممّ تخافون؟

لا تتركوا الخوف يلج إلى قلوبكم فتحجموا، ولا تجعلوا للمحاباة حيّزاً في عقولكم فتخطئوا، ولا تشقّوا للمغريات طريقاً في ضمائركم فتجنحوا

لا تخافوا... فأنتم تحكمون باسم الشعب اللبناني، ولا يعود لكم بالتأكيد، البحث عن الملاءمة السياسيّة في الأحكام، وهذا ما طلبته إليكم في خطاب الاستقلال الذي ألقيته أمامكم العام الفائت في قصر بعبدا.

وما أحوجنا اليوم إلى الأحكام الحازمة والعادلة، حيال مخططي ومنفذي الاغتيالات ومرتكبي المجازر في الضاحية الجنوبية، وفي طرابلس، هذه المدينة العزيزة، التي افتتحنا فيها قصراً للعدل مكتمل المواصفات في العام ٢٠١١، وهذا بات يحتّم ترسيخ العدالة وتطبيق القانون، واقتلاع المتاريس والدشم ووقف النزف المستمر. ومن الملح أيضاً وبالتنسيق مع القوى العسكرية ملاحقة مرتكبي أعمال الخطف والاعتداءات على ضباط الجيش اللبناني وجنوده ومعاقبتهم، ومن دون أن ننسى بالتأكيد القضاة الأربعة الشهداء. فلنهزّ عصا العدالة ونضرب بها ليطمئن المواطن إلى غده ومستقبله، ويرتدع المجرمون.

فلنهزّ عصا العدالة ونضرب بها ليطمئن المواطن إلى غده ومستقبله، ويرتدع المجرمون

وبيروت «أمّ الشرائع وحاضنة الحقّ ومرضعة القوانين» والتي أطلقنا من على أرضها في ذكرى مئوية جامعة القديس يوسف جائزة «بيروت أمّ الشرائع»، لم تكن، ظاهرة تميز فريدة في دنيا القانون. فقد كان لبنان كذلك رائداً في مجال إنشاء «معهد الدروس القضائيّة» مثلما كان في مجالات عدّة، في طليعتها السير في نظام ديموقراطي لم تستطع أن تنال منه المتغيّرات الإقليميّة إن في أنظمة الحكم وإن في الحروب المتتالية، وخصوصاً تحديات الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته. صحيح أنّ ممارستنا للديموقراطيّة إنما نتجت عن قناعاتنا وكانت انعكاساً لثقافة أساسها احترام حريّة الرأي والرأي الآخر، لكنّ الصحيح أيضاً أنّ الحفاظ على نظامنا الديموقراطي لا يكون إلا بوحدتنا وإصرارنا على المضيّ بالميثاق الذي ارتضيناه، وعيشنا الواحد الذي يُقدم اليوم مثالاً لإغناء المجتمعات والأوطان، انطلاقاً من تنوّع الثقافات والأديان. كما أنّه يشكّل حلاً للكثير من المعضلات التي تواجه بلداناً عدّة، وخصوصاً تلك المتّسمة بالتعدديّة مع تنامي حركات التبادل البشري بين الدول بفعل العولمة.

من هنا، من هذا الصرح وما يمثّله كركيزة أساسيّة للبناء الديموقراطي، دعونا لا نهدم بأيدينا أعمدة هذا البنيان، إن بمقاطعة المجلس النيابي، أو بتعطيل تأليف الحكومة، وتعطيل نصاب المجلس الدستوري، أو غداً بتعطيل هيئات المحاكمات، أو لا سمح الله تعطيل نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهوريّة.

إنّ مهمتنا التاريخيّة، تقضي بالحفاظ على حرمة هذا البنيان وقدسيته لنثبت لذواتنا أننا حريصون على الأمانة فالتاريخ وما نعاصره يشهدان على الدمّ المراق في سبيل الوصول إلى ما بدأنا به نحن منذ الاستقلال. علينا أن نثبت لأنفسنا وللعالم، للصديق قبل العدو، أننا نستحقّ هذا الوطن الفريد والمميّز في نظامه، وسط هذا الشرق المضطرب، قبل أن نفتقد ما نملكه من أطر عيش حرّ وكريم، فلا تعود تنفع معها مشاعر الندم.

لقد لقي ما أشرنا إليه في افتتاح السنة القضائيّة عام ٢٠١٠-٢٠١١، من وجوب أن يصلح القضاء نفسه بنفسه، اهتماماً جدياً من قبل القيمين عليه، أي وزارة العدل وعلى رأسها وزير العدل، ومجلس القضاء الأعلى والهيئات التأديبية والتفتيش القضائي وكافة الهيئات القضائية الأخرى، عبر تفعيل عمل المجلس التأديبي واتخاذه قرارات حاسمة وفاعلة، وتطبيق للمادة ٩٥ من تنظيم القضاء، والمتعلقة بأهليّة القاضي، وغيرها من التدابير التي تحصّن النزاهة، وحسن اختيار القضاة لكي تبقى العدالة أيقونة مشرقة سامية قولاً وفعلاً. فالمشكلة ليست فقط في ما قد يعتري الجسم القضائي من وهن في مكان ما، أو من علّة في مكان آخر، بل قد تكون في عدم التنبّه لما يجري، والإهمال تالياً في معالجته جذريّاً. فبعدما تمّ الإيفاء بوعدنا بتحسين أوضاع القضاء والقضاة بما يليق بهم، يجدر تكثيف الجهود للاستمرار في رفع مستوى الإنتاجيّة ومتابعة ملف إصلاح السجون، وإصدار الأحكام بما يليق بلبنان وسمعة العدل والقضاء فيه، وأنا أعلم أنكم تتابعون هذا الموضوع بجدية.

> علينا أن نثبت لأنفسنا وللعالم، للصديق قبل العدو، أننا نستحقّ هذا الوطن الفريد والمميّز في نظامه، وسط هذا الشرق المضطرب

السيدات والسادة،

نحتفل باليوبيل الذهبي للمعهد، فيما نواجه تحديات مصيريّة، وما يحصل في سوريا من حوادث منذ ما يزيد عن سنتين، وما أسفر عنه من تدفّق أعداد غير مسبوقة من اللاجئين، يرخي بظلاله على وطننا بتفاقم الأزمات من أمنيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. ولا يمكن تداركها والتخفيف من سلبيّاتها وآثارها، سوى بتأكيد ثوابتنا الوطنيّة، والتمسّك بوحدتنا وبسلمنا الأهلي، والالتزام بما أجمعنا عليه وتضمّنه «إعلان بعبدا» الذي خصص البند ٦ «لدعم سلطة القضاء».

عاجلاً أم آجلاً، ستنتهي المرحلة الانتقاليّة العاصفة التي تجتاح المنطقة، وستكون الغلبة للحوار، ومن الأجدر بنا تفادي كلفة أيّ نزاع عبثي والجلوس معاً اليوم بإرادة جامعة، لاجتراح الحلّ بصورة استباقيّة والحدّ من الأضرار اللاحقة بنا، وتوفير مخاطر التشرذم والانقسام وتلافيها.

عاجلاً أم آجلاً، ستنتهي المرحلة الانتقاليّة العاصفة التي تجتاح المنطقة، وستكون الغلبة للحوار

إنني على يقين، أنّ البلد الذي آمن قادته بالمؤسسات فأرسوها وعملوا لها، وفي طليعتها «معهد الدروس القضائيّة» و«كلية المدرسة الحربية»، وللصدف أن مؤسس هاتين المؤسستين العظيمتين هو الرئيس فؤاد شهاب، وذكرتهما نظراً للتكامل بينهما، أي تكامل القضاء والقوى الأمنية، وأنّ وعي القوى الحيّة قادر على تجاوز المحن وتحقيق أحلام العيش الكريم والأمن الذي يتوق إليه الشعب على قاعدة العدل.

عشتم وعاش القضاء سليماً معافى.

إطلاق خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان

القصر الجمهوري
٧ تشرين الثاني ٢٠١٣

«لقد أولى لبنان مشكلة عمالة الأطفال الاهتمام الكافي، فصادق على كل الاتفاقات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الطفل ومكافحة عمالة الأطفال. ولم تتوقف مسؤولية الدولة على المصادقة على تلك الوثائق وإصدار التشريعات اللازمة لتطبيقها، بل بذلت ما في وسعها لتطبيقها بالتعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وبالتنسيق والتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص».

إطلاق خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان

القصر الجمهوري ـ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣

أيها الحفل الكريم،

لا تفارق مخيلتي المشاهد المؤلمة والمؤثرة لِباقةٍ من أطفال بلادي تلاعبت بمصيرهم أمواج بحر إندونيسيا، ولا تنفك تتدافع في ذاكرتي صور أطفال قضت عليهم يد الإرهاب في شوارع طرابلس والرويس، وعانوا الكثير من الخوف والإصابات في الصراعات المسلّحة، وصور آخرين مشردين في الشوارع يلتمسون إحسان المارة أو يتعاطون أقسى الأعمال وأرذلها وأسوأها الاشتراك في قتال الشوارع. إنهم أطفالنا فلذات أكبادنا، اختصرت الأحداث أعمارهم بساعات عذاب وقهر، وأردتهم ضحايا الانحراف، الذي حلّ محل عطف الأم وحنان الأب ونحن عنهم غافلون.

إن أولادنا وأطفالنا لا يريدون منا الكثير، هم يريدون العيش الطبيعي الهادئ في بيئة تحميهم من ظلمها، وأسرة تحضنهم وتجنبهم عنفها الأسري، ومدرسة تأويهم وتلقنهم مبادئ الأخلاق الحميدة.

يريدون منا منع القنص على ملاعبهم الضيقة وأسرّتهم البالية في شوارع التبانة وجبل محسن. يريدون منا الاقتصاص من الذين زرعوا المتفجرات في طريقهم إلى الضاحية وإلى جامعي التقوى والسلام.

هم لا يطلبون إلا مجتمعاً يديره رؤساء لا يصادرون السلطات ولا يتعسفون في استعمالها، ومؤسسات دستورية مسؤولة تحترم الفصل والتكامل بين السلطات، وقادة يحترمون الدستور وحكم القانون ويضعون في أولوياتهم مصلحة الوطن والمواطنين، وليس مصلحة الآخرين في

بلدان أخرى، والرهان على انتصار هذا المحور أو ذاك في تلك البلدان. وأطفالنا يحلمون بوطن يجتمع أبناؤه متعاضدين متكافلين لرفع شأن وطنهم بدل أن يكونوا قطعاناً منقسمين وراء قادتهم حول شعارات سياسية لا تشبع ولا تغني عن جوع غير مبالين بما يعانيه الناس من أزمات اجتماعية ومعيشية.

ولكن واقع الأمر بعيد كل البعد عن حلمهم، وهم لا يعرفون لا السبب ولا المبرر لدوام هذا الواقع، فقد تعددت الأسباب وتشعّبت، ولكن النتيجة تبقى واحدة، والضحايا هم أنفسهم أحداث يانعون وأطفال أبرياء، إما بسبب الفقر والجهل والتخلف أو جراء التقاتل العبثي أو تفشي الرذيلة وتردي الأخلاق.

والبرنامج الذي نطلقه اليوم للحد من مخاطر عمل الأطفال هو واحد من سلسلة برامج خططنا لها لمكافحة الآفات التي تغلغلت في السنوات الأخيرة في مجتمعنا الذي يسيطر عليه القلق، ويعيش أكثر أزماته استعصاءً على الحل بعدما تعثّر الحوار وبسبب التنكر لما توصل إليه المتحاورون، فعجزت السياسة عن إيجاد الحلول للخروج من حال المراوحة الراهنة.

واشتد الأمر سوءاً، بعدما سيطرت الفوضى وعدم الاستقرار في محيطنا العربي، وبعدما اشتد الصراع العالمي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، في خضمّ أزمات اقتصادية ومالية هزّت دول العالم بأسره. وزاد في الأمر حدةً ظاهرة العولمة التي خلقت معطيات جديدة فاجأت في تحدياتها الدول النامية، فلا هي قادرة على تجاهلها ولا على مواجهتها عشوائياً.

> أطفالنا يحلمون بوطن يجتمع أبناؤه متعاضدين متكافلين لرفع شأن وطنهم بدل أن يكونوا قطعاناً منقسمين وراء قادتهم

السيدات والسادة،

لقد أولى لبنان مشكلة عمالة الأطفال الاهتمام الكافي، فصادق على كل الاتفاقات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الطفل ومكافحة عمالة الأطفال. ولم تتوقف مسؤولية الدولة على المصادقة على تلك الوثائق وإصدار التشريعات اللازمة لتطبيقها، بل بذلت ما في وسعها لتطبيقها بالتعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وبالتنسيق والتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص.

إن مشكلات الأطفال لم تكن يوماً وليدة ذاتها بل كانت نتيجة حتمية لتأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأمنية والسياسية على مكونات مجتمعنا، بدءاً من العائلة بكاملها: الأب والأم والأشقاء الشباب، إلى المدرسة والجامعة بكل مكوناتها، وصولاً إلى سوق العمل وبرامج التنمية على اختلافها، وإلى خياراتنا السياسية.

هذه الخيارات يجب:

- أن تؤدي إلى إعادة علاقاتنا الدولية إلى سابق عهدها واستعادة تدفق الاستثمارات والسياح.
- أن تضع حدّاً للفساد والتعطيل الاداري والدستوري.
- ألّا توفر الذرائع وتحول دون تنامي البيئات الحاضنة للإرهاب والتكفير.
- أن تجمع عناصر القوة والقدرات الوطنية في استراتيجية وطنية واحدة للدفاع عن لبنان ومنع خروقات العدو بكل أشكالها، ولاسيما منها أعمال التجسس التي يقوم بها.
- ألّا تورط لبنان في لعبة الأمم وصراعاتها بل تحيّده عن التداعيات السلبية لصراعات المحاور والدول.

سيداتي سادتي، إنه «إعلان بعبدا» الذي أُقرّ بالإجماع، وتبنته أرفع المراجع الدولية. إن تصويب الخيارات السياسية يهيئ لنا المناخ للتصدي لهذه المشكلات من طريق وضع خطة إنماء وطنية شاملة وسياسة اجتماعية متكاملة تتجاوز في بعدها واتساعها مسائل الخدمات ومتفرعاتها، إلى تخطيط للتطوير ضمن برنامج وطني شامل للتنمية.

> إن مشكلات الأطفال لم تكن يوماً وليدة ذاتها بل كانت نتيجة حتمية لتأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأمنية والسياسية على مكونات مجتمعنا

أيها الحضور الكريم،

إن مسؤولية إدارات الدولة ومؤسساتها كبيرة جداً في رسم مثل هذه الخطة وتطبيق مضامينها، معتمدة نوعاً من اللامركزية في مقاربة الأوضاع الاجتماعية والإنسانية، بالتنسيق والمشاركة الفاعلة بين إدارات الدولة ومكونات المجتمع المدني.

وهذه المسؤولية ليست محصورة، كما يدل اسمها، بوزارة الشؤون الاجتماعية بل تشمل تقريباً كل الوزارات، ولاسيما منها الصحة، التربية، الاقتصاد والتجارة، العمل وغيرها من الإدارات، وبالأخص، المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنمية الحوار بين مختلف مقومات البلاد، وتأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في صنع القرار، لصوغ السياسة العامة للدولة، في كل المجالات المتعلقة بالإنماء الاقتصادي والبشري.

وإن أهم ترجمة عملية لهذه الخطة، تقوم على تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لمواجهة الأوضاع التي تعاني منها نسب عالية من المواطنين، واستيعاب الحركات المطلبية التي أججتها معاناة الفقر المعيشي ومحدودية التقديمات كما يقتضي استكمال التشريعات والنصوص التنظيمية التي تؤمّن حقوق المرأة، في المجالات كافة، وإيجاد برامج دعم مباشر لذوي الاحتياجات.

ونفّذت الحكومة برامج كثيرة في هذه المجالات، كان أهمها «البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً» الذي أطلقناه صيف العام الفائت من هنا مع وزارة الشؤون الاجتماعية، والذي شكّل بارقة أمل في مكافحة البؤس والعوز.

كذلك أطلقنا بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة «وثيقة السياسة الشبابية» الهادفة إلى تأمين احتياجات الشباب والجيل الجديد وتلبية تطلعاته لمخاطبة المستقبل، بروح الانفتاح والتقدم البعيد عن التقوقع والعصبيات، للحد من تنامي هجرة الشباب. وأطلقنا كذلك مع الوزارات المختصة والمؤسسات الدولية المعنية الجائزة اللبنانية للامتياز، والتقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والحملة الوطنية للتوعية على العنف ضد الأطفال والوقاية من سرطان الثدي.

هذه البرامج والحملات الصحية والتربوية والاجتماعية وغيرها انطلقت من باحات القصر الجمهوري وقاعاته، بالإضافة إلى نشاطات عدة هدفت إلى خير المجتمع والمواطن.

> يقتضي استكمال التشريعات والنصوص التنظيمية التي تؤمّن حقوق المرأة، في المجالات كافة

الحضور الكريم،

انطلاقاً من اقتناعنا بأن التقديمات الاجتماعية هي حق من حقوق المواطنة التي تقوم على مبدأي التكافل والرعاية، وهي أيضاً حق للعمال والموظفين، بوصفها من مكونات الأجر بمفهومه الاجتماعي، فإنني أدعو الجميع إلى السير قدماً وبالهمّة والاندفاع نفسيهما لاستكمال مسيرة العطاء لكي تظل المسألة الاجتماعية في صدارة جدول الأعمال الوطني.

كذلك أدعو المجلس النيابي والوزارات المختصة، إلى الإسراع في إقرار المشاريع المتعثرة في الادراج، بينما المواطن ينوء تحت عبء الغلاء والمتطلبات الحياتية وهي:

- إقرار سلسلة الرواتب. إقرار القانون المتعلق بالعنف الأسري. إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المعوّقين من رسم جوازات السفر الشخصية، واستخدام العامل في الخدمة المنزلية.
- استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية لضمان الشيخوخة، والعمل على تطبيق قانون الضمان الاختياري بطريقة أكثر فاعلية مع أفضل ملاءة مالية، تمهيداً لتحقيق مشروع التأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى إقرار قانون التقاعد.
- العمل على تعديل قانون الأحداث بما يتلاءم مع أحكام ومبادئ الاتفاقات الدولية، من أجل استبدال السجن بإصلاحيات ومراكز لإعادة تأهيل مَن جرى استغلالهم، تمهيداً لبناء مستقبل زاهر وحياة كريمة لأطفالنا.

استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية لضمان الشيخوخة، والعمل على تطبيق قانون الضمان الاختياري بطريقة أكثر فاعلية

السيدات والسادة،

إن تأمين حقوق الانسان والحريات العامة والاستقرار الشامل ينطلق من مجتمع يكفل استقلالية الفرد عن العوز والحاجة، وعن الارتهان لذوي النفوذ وأصحاب رؤوس الأموال.

مجتمع تعززت فيه عملية محاصرة مشكلة البطالة للشباب ومشكلة العمل القاسي للأطفال، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة التسرب المدرسي.

مجتمع تأمنت فيه المساواة بين الرجل والمرأة.

وهذا يتطلب من مؤسسات الدولة العمل الدؤوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، ويتطلب من الطبقة السياسية تخفيف التشنج وتحييد لبنان عن الأزمات والمحاور، رحمة بأطفال بلادي ومستقبلهم.

عاش لبنان وعاش فيه أطفالنا بهناء وأمان.

افتتاح مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة

بيروت ـ ٦ كانون الثاني ٢٠١٤

رعى فخامة الرئيس حفل افتتاح غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان دعماً لتلك البيئة التي ما زالت تُنتج رجال أعمال مؤمنين بلبنان وبشعبه، وحريصين على اقتصاده ومستقبله.

برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال سليمان
تم تدشين هذا المقر بعد تحديثه
في عهد رئيس مجلس الادارة الاستاذ محمد شقير
الإثنين في ٦ كانون الثاني ٢٠١٤

افتتاح مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة

بيروت ـ ٦ كانون الثاني ٢٠١٤

يسرّني أن أفتتح معكم اليوم مقرّ غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، بعد تحديثه، وأن نجدّد معاً، التزامنا كلّ مبادرة إيجابيّة وبنّاءة، وعزمنا على مواصلة العمل، من أجل ترسيخ مداميك استقرارنا وتقدّمنا.

ينطوي الحدث على معانٍ عديدة، أحدها المقدرة على تغذية قدرات التطوّر، من خلال الجذور المغروسة في العراقة والتاريخ، إذ أُنشئت غرفة بيروت في العام ١٨٨٧، وافتُتح هذا المقرّ بالذات عام ١٩٧٢، وها نحن ندخل به إلى العالم الرقمي. والعبرة الأخرى هي في التوافق الكفيل بتحقيق المصلحة العامة، وتخطّي الخلافات، إذ نجح أعضاء الغرفة ومجالس إدارتها المتتالية، في تثبيت روح التعاون والأخوّة والتضامن في ما بينهم.

أيّها السيّدات والسادة،

نواجه اليوم، مجموعة من التحديات، ومنها معضلة اللاجئين السوريين، والتداعيات السلبيّة للأزمة السوريّة.

كذلك يتوجّب علينا، تكثيف الجهود لضبط الأمن ووقف التفجيرات الإرهابيّة، كالتي حصلت في الأسبوع الفائت، من اغتيال للوزير شطح، وتفجير في حارة حريك، أوديا بحياة عشرات المواطنين الأبرياء، ومحاولة قتل الكلمة من طريق إحراق مكتبة السائح للأب سرّوج، والتخفيف من حدّة الخطاب السياسي، وجمع الشمل وذلك في إطار «إعلان بعبدا»، ولا بد من أن نسأل أنفسنا هل بذلنا الجهد المطلوب لحماية وحدتنا الوطنية؟ هل

> ولا بد من أن نسأل أنفسنا هل بذلنا الجهد المطلوب لحماية وحدتنا الوطنية؟ هل تصرفنا بمسؤولية توازي التكليف الذي منحنا إياه المواطنون المؤيدون والمحازبون؟

تصرفنا بمسؤولية توازي التكليف الذي منحنا إياه المواطنون المؤيدون والمحازبون؟ هل ندرك أن الأشلاء التي تتطاير في لحظة انفجار وكائناً مَن كان الفاعل، قد تكون لعزيز أو حبيب أو مؤيد أو محازب؟

أما التحدي الثالث، فهو ضرورة القيام بورشة إصلاحيّة شاملة، تهدف إلى إطلاق رؤية اقتصاديّة خلّاقة، تتناغم مع الواقع، وتعدّ لمستقبل حاضن لتنمية مستدامة، تكافح البطالة والفقر وتؤمّن الرفاهية والتقدّم.

إنّ الطريق لتحقيق هذه الأهداف، يمرّ حكماً عبر مؤسسات قويّة متراصّة، تقوم بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، وتلتقي إنتاجيّتها بإنتاجيّة قطاع خاص، لا بدّ من إشراكه في وضع السياسات الملائمة، بعيداً عن السياسة، ويستحيل ذلك من دون تشكيل حكومة قادرة على إدارة الشأن العام، وإعادة طمأنة المستثمرين، ومواكبة الاستحقاقات الدستوريّة، من انتخاب رئيس للجمهوريّة، وتنظيم انتخابات نيابيّة، تُشكّل على أثرها حكومة، يفترض بها إعادة بناء الثقة وصوغ بيان وزاري، تبرز فيه المراحل العمليّة الواجبة التنفيذ، تمكيناً لاستكمال عمليّة الاستنهاض والإنقاذ.

أما التحدي الثالث، فهو ضرورة القيام بورشة إصلاحيّة شاملة، تهدف إلى إطلاق رؤية اقتصاديّة خلّاقة، تتناغم مع الواقع، وتعدّ لمستقبل حاضن لتنمية مستدامة، تكافح البطالة والفقر وتؤمّن الرفاهية والتقدّم

سيداتي سادتي،

لدينا حساب أمام الشعب نؤديه حول الشأن الوطني. كذلك علينا أن نحترم ذكاء المواطنين ونصدقهم القول والفعل. فهل يسمح لنا أن نكون أقل حرصاً على وطننا من حرص المجتمع الدولي والدول الشقيقة على استقرارنا السياسي والأمني والاقتصادي؟

بالله عليكم هل يعقل أن تكون مبادرة المجموعة الدولية والمملكة العربية السعودية وإيطاليا قريباً، لدعم لبنان وجيشه تهدف إلى التمديد؟ أو إلى المقايضة بحكومة من لون معين وشكل معين؟ سياسية كانت؟ أم تكنوقراط؟ أم حيادية؟

هل نستطيع إقناع الناس، أن هذه الدول، هي بحاجة، من أجل استقرارها إلى التمديد لرئيس الجمهورية أو إلى حكومة معينة في لبنان؟

وبالتالي أيها السادة، هل أن إبقاء الوطن من دون حكومة جديدة وإبقاء الحكومة المستقيلة، وأنا وقّعت مراسيمها، يؤمّن انتخاب رئيس للجمهورية

قبل ٢٥ أيار أم العكس؟ وهل أنه في حال عدم التوافق على حكومة جامعة كما أردت طوال عشرة شهور يحتّم علينا أن نبقى من دون حكومة؟ هل أن التوافق على الحكومة يعني تحقيق الوفاق الوطني؟ وإذا تعذّر تشكيل حكومة سياسية جامعة، ألا يحق للبنانيين الذين لا ينتمون إلى أطراف وأحزاب سياسية، أن يساهموا من ضمن حكومة حيادية بإنهاض البلد وحمايته؟ هل هم محرومون من حقوقهم الوطنية والسياسية؟ وهل هؤلاء يضربون وحدهم الوفاق الوطني؟

بالله عليكم، هل يقتصر دور رئيس الجمهورية على أن يستمر في رفض التشكيلات التي يقترحها رئيس مكلف من قبل ١٢٤ نائباً؟

وما هي المدة القصوى التي يملكها رئيس الجمهورية في التأجيل إذا لم يكن في يديه حل آخر؟

هل أنتم مقتنعون أن تشكيل الحكومة يتحكم بانتخاب الرئيس؟ كلا، المواطن أذكى من ذلك.

المواطن يعلم كيف تم تعطيل الاستحقاقات، وكيف تم اللجوء إلى التمديد، وتعطيل المجالس، وإفقاد النصاب، إلى ما هنالك من صعوبات وتعقيدات...

رغم ذلك، فإن باب التشاور ما زال مفتوحاً ونأمل في أن يتوصل رئيس الحكومة المكلّف في أقرب وقت ممكن إلى إيجاد صيغة جامعة تُخرج البلاد من أزمتها الدستورية.

سيداتي سادتي،

لقد قامت الدولة منذ مطلع هذا العهد، بطرح إطار شامل، للعمل الوزاري والتشريعي الخاص بالشأن الاقتصادي.

تمّ التأكيد أولاً، أنّه لا بدّ من وضع تصوّر يسمح بالحدّ من التقلّبات، عن طريق تركيز مصادر الثروة الإنتاجيّة، من صناعة وتجارة وزراعة، وذلك لإعادة توازن فُقد لمصلحة الاقتصاد الريعي والخدمات على أن يبقى الحرص قائماً على الحفاظ على حيويّة القطاعات العقاريّة والمصرفيّة.

إنّ أوّل شرط لذلك، هو استقطاب الاستثمار، وإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتسهيل وتسريع تطوير البنى التحتيّة والخدمات

لا بدّ من وضع تصوّر يسمح بالحدّ من التقلّبات، عن طريق تركيز مصادر الثروة الإنتاجيّة، من صناعة وتجارة وزراعة

العامة، إلى القيام بتحديث شامل للهيكليّة الضريبيّة، لتأمين استمراريّة في تحديد العبء الضريبي على المستثمر، والسماح له بالتخطيط على الأمد الطويل. ينتج عن ذلك، ضرورة إعادة نظر في المبادئ كما في آليّات وضع موازنة الدولة.

إنّ للأسواق الماليّة أيضاً، دوراً أساسياً في تفعيل الاستثمار، لأنّها تسمح للادّخار الوطني، كما لصناديق الاستثمار، بتمويل الشركات المحليّة، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، من دون إثقال أعباء المصارف الائتمانيّة. فمن الضروري إذن، تفعيل الجهاز الذي أُحدث لهذا الغرض في العام الفائت، واشتراك هيئات القطاع الخاص، من غرف ومنظمات اقتصاديّة في هذا التفعيل.

نتوقع أن يكون لمجرّد توقيع عقود التنقيب عن الغاز، ردّة فعل فوريّة إيجابيّة للغاية، تترجم بتدفّق مبالغ مهمة إلى لبنان

على صعيد آخر، نتوقع أن يكون لمجرّد توقيع عقود التنقيب عن الغاز، ردّة فعل فوريّة إيجابيّة للغاية، تترجم بتدفّق مبالغ مهمة إلى لبنان. لذلك نرى من الضروري، التوصّل إلى حلّ سريع لأيّ نزاع على الحدود البحريّة، بشكل يحفظ حقوق لبنان.

هذا مع التنبيه إلى أن التسرع في التلزيم، يحوّل نعمة الغاز والنفط إلى نقمة. التخمة تحول دون الحصول على أسعار تنافسية، كما تقضي الفورة النفطية على سائر القدرات الاقتصادية، وتكشف عجز الدولة وأجهزتها عن مواكبة فورة استخراج الغاز، من النواحي الفنية والعلمية والمالية والاقتصادية والادارية والبيئية.

يحتاج لبنان اليوم، وفقاً لما أظهرته الدراسات، إلى ما يقارب سبعة مليارات دولار، لمجابهة عواقب الأحداث في سوريا على مجمل الاقتصاد اللبناني. وقد وضع البنك الدولي، خريطة طريق مفصّلة، ومشروع قنوات تمويل ممكنة، عبر هبات تدفع في صندوق ائتمان متعدد الجنسيات، أو مباشرة في إطار اتفاقات ثنائيّة. وإننا نعمل منذ اجتماع المجموعة الدوليّة لدعم لبنان في ٢٥ أيلول الفائت، على المواكبة السياسيّة الدوليّة والمحليّة، لتأمين الدعم لهذا التمويل. كذلك، اقترحنا إصدار سندات خاصة بالاستثمار في تحسين البنى التحتيّة حصراً، يضمنها عدد من البلاد المانحة.

أما على الصعيد البنيويّ، فإنّي على يقين، بأنّ اللامركزيّة الإداريّة تبقى، أفضل سبيل لدفع عجلة الاقتصاد المحلي، وتساهم بامتصاص بطالة الشباب، وتوفير الإنماء المستدام والمتوازن وقد تسمح اللامركزيّة

بالمحاسبة والمساءلة، بصورة أفضل مما يبدو عليه الحال، على مستوى الدولة المركزيّة ككلّ.

تلعب غرف التجارة والصناعة والزراعة دوراً محورياً في الاقتصاد. وقد اضطلعت هذه الغرفة بالتحديد، بدورٍ رائدٍ في تعزيز العلاقات التجاريّة مع دول المنطقة، كما ومع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولا بدّ من الاستفادة من هذه الإنجازات، لإبرام اتفاقات ثنائيّة لتشجيع الصادرات، وفتح أسواق العالم للسلع والخدمات الوطنيّة، مستفيدة من مكانة الجاليات اللبنانيّة، التي تشكّل عنصراً أساسيّاً فاعلاً وثروة اقتصاديّة لا تقدّر.

لقد حان الوقت لمجابهة كل هذه التحديات من خلال إدارة سليمة للمعادلة الإنتاجيّة بكامل عناصرها، من قطاع عام ومن جمعيّات ونقابات عمّاليّة وهيئات اقتصاديّة.

لقد حان الوقت لمجابهة كل هذه التحديات من خلال إدارة سليمة للمعادلة الإنتاجيّة بكامل عناصرها، من قطاع عام ومن جمعيّات ونقابات عمّاليّة وهيئات اقتصاديّة

وللغرفة، أن توظّف هذه الحيويّة التي تتميّز بها للوصول إلى هذا الهدف، والمساهمة في الحفاظ على سلامة الاقتصاد اللبناني الحرّ.

وإذ أتقدّم من رئيس الغرفة والاتحاد، ومن أعضاء مجلس الإدارة، ومن خمسة عشر ألف شركة ومؤسسة منتسبة إليها، بالتقدير على ما أنجزوه في سبيل الاقتصاد اللبناني، ونموّ حركة التجارة والصناعة والزراعة، أعاهدكم بألا نوفّر أيّ جهد، كي نعطي الأولويّة لهناء المواطن وأمنه واستقراره، آملاً في ألا يسمح الشعب اللبناني، بخطف أحلامه وتعريض مستقبله ومستقبل أبنائه للخطر، من قبل مَن يسعى لجرّه نحو منزلقات الفتنة والاقتتال. لكم مني مطلع هذا العام الجديد، أطيب التمنيات، وحسبي بأننا سنتمكّن بوعينا وتضامننا وثباتنا، من تخطّي كل الصعوبات. شكراً.

افتتاح مؤتمر «أرضي: غدٌ واعد»

جامعة الروح القدس:

الكسليك – ٢٨ شباط ٢٠١٤

«إن رعايتكم الكريمة للمؤتمر
وحضوركم الشخصي والمخاطر التي
تحملتموها للتنقل في هذه الظروف
الصعبة هي فعل شجاعة وتواضع وإصرار
على عيش هموم اللبنانيين
ومشاكلهم...».

مدير عام جمعية غد واعد
الأستاذ نوفل ضو

افتتاح مؤتمر «أرضي: غدٌ واعد»

جامعة الروح القدس؛ الكسليك – ٢٨ شباط ٢٠١٤

ليس التاريخ سوى قصّة العلاقة الأزلية بين الجغرافيا والديموغرافيا. إنّها جدلية الإنسان والأرض. لا أحد يأتي من اللامكان، أو يقيم معلّقاً بين فناء وفضاء. فالأرض هي العنصر الأساس، لتجسيد الانتماء وإشهار الهوية.

أيها السيّدات والسادة، أبنائي الأحباء، الطالبات والطلاب،

لقاؤنا اليوم، حول «أرضِي: غدٌ واعد»، يجمع المعنى في المبنى. فنحن في صرحٍ منبثقٍ من مؤسسة رهبانية، بينها وبين الأرض اللبنانية رابط روحي ومادي. رهبانها بنوا الأديرة على قمم الجبال وفي قعر الأودية، وفتّتوا الصخور وجلّلوا المنحدرات، حتى غدت مواقع أديارهم، كأنها ترسم خريطة لبنان الكبير. من دير السيِّدة في بلدة منجز في عكار شمالاً، إلى دير سيدة البشارة في رميش جنوباً، إلى عالم الانتشار. وقد قال فيهم الأديب مارون عبود: «هم الذين صيَّروا أرض لبنان جنّة غنّاء، بعدما كانت صخوراً صمّاء، ينحدر عنها السّيل، ولا يرقى إليها الطيّر».

أيها السيّدات والسّادة،

إنّ الأرض والشعب والقيم المشتركة، هي الثلاثية الذهبية الدائمة للوطن، واللازمة لربط ماضيه بمستقبله. فالاحتفاظ بالأرض والحفاظ عليها واجب مقدّس، لتأكيد الوطن الواحد والنهائي لجميع أبنائه، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور، والمعترف بها دولياً. وهذا لا يتعارض مع الحق في التنقل والإقامة، لا بل يحول دون التجزئة والتقسيم والتوطين، وفق الفقرة «ط» من مقدمة الدستور.

الأرض والشعب والقيم المشتركة، هي الثلاثية الذهبية الدائمة للوطن، واللازمة لربط ماضيه بمستقبله

كذلك، فإنّ حماية الأرض من التشويه، والسطو على الأملاك العامة، والعبث بالتراث وعشوائية العمران، ومكبات النفايات وتهديد التوازن البيئي والإيكولوجي، تقتضي إعلان حال طوارئ وطنية، رسمية وأهلية، وهي الأهم من أجل بقاء لبنان.

أمّا وحدة القيم، فضمانها وحدة القانون، وعدم الاستنساب في تطبيقه، وفق الظرف والمكان، والحاجة السياسية أو الطائفية أو المناطقية. ووحدة القانون والانماء المتوازن، لا يحميها سوى المؤسسات الشرعية، التي لا شريك لها، في القرار والتنفيذ سياسياً وعسكرياً.

الحضور الكريم،

لقد أراد منظمو هذا المؤتمر، إعادة الاعتبار إلى فكرة العمل والانتاج، وتحديث أساليب العمل الزراعي. فمنذ اندثار اقتصاد الحرير في جبل لبنان، وتراجع المساحات المزروعة، انحصرت الإفادة من قيمة الأرض في المضاربات العقارية.

إن الأرض، هي إرثٌ وطنيّ وجماعيّ، تضم رفات الآباء والأجداد، وهي أشبه بوديعةٍ ثمينة، ينبغي الحفاظ عليها وحمايتها، وإعادة اكتشافها واستثمارها، من خلال خطةٍ تنمويةٍ شاملة، لا تتم إلا برفع مستوى الانتاج المادي والصناعي والزراعي، وليس بالاتجاه إلى أسواق الأسهم والمضاربات. ليس من العافية في شيء، أن تتكدّس الأرصدة النقدية وتزدهر المبادلات المالية والمصرفية، على أهمية ملاءة المصارف، في حين يتراجع الانتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي، وتُستنزف الدولة في مواردها بالرواتب، والفوائد على الدين والسندات الخارجية، ويُستنزف المجتمع في إمكاناته، فتزدهر البطالة والهجرة، ويصبح التصدير الوحيد من لبنان إلى خارجه، هو تصدير الأبناء والأدمغة والأيادي العاملة.

لا يختصر الاقتصاد بجوانب مالية ونقدية، وليس مقبولاً أن تشكّل فاتورة الاستيراد أكثر من ٢٠ مليار دولار، وأن يقتصر التصدير على ملياري دولار. كذلك، ليس مقبولاً أن تشكل موازنة الزراعة، نحو ١٪ من الموازنة العامة وقد كانت أقل من ١٪ بكثير. ولا يكفي الاعتماد على الرديات المالية، والخدمات الترويجية، التي تقدمها مؤسسة إيدال ضمن برنامج EXPORT

ليس من العافية في شيء، أن تتكدّس الأرصدة النقدية وتزدهر المبادلات المالية والمصرفية، على أهمية ملاءة المصارف، في حين يتراجع الانتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي

PLUS، كما أن تطبيق سياسة الحماية والدعم للقمح والشمندر السكري، ليس الحل السحري، لتحفيز العمل الزراعي وتطويره بالأساليب الحديثة التي تساهم بزيادة المحاصيل، وتقتصد في استهلاك الموارد الطبيعية وأهمها المياه. ولا بد من الاشارة في هذا المجال، إلى أنّ واحداً من الأسباب الأساسية، لاندلاع حركات الاحتجاج العربية خصوصاً في سوريا، يعود إلى الضغوط البيئية والمناخية والسكانية، وأهمّها الجفاف الذي أدَّى إلى نزوحٍ سكاني عن مناطق شاسعة، وتركّزٍ ضخم للكتل البشرية في أحزمة بؤسٍ حول العواصم والمدن. كذلك فإنَّ معظم النزاعات في الشرق الأوسط وإفريقيا، يتمحور حول منابع المياه، كما في حوض النيل، بالإضافة إلى صراعات القبائل والجماعات الأهلية، على مساحات الرعي والزراعة. من هنا، وجوب العمل الملحّ، لترشيد استهلاك مياهنا، وتطوير وسائل الاستخدام والري، بالإضافة إلى متابعة خطة إنشاء السدود والبحيرات الاصطناعية، والتوجه نحو تصنيع المواد الزراعية كشرطٍ لازم لإنقاذ الزراعة وتوسيعها.

وحيث إننا في مؤسسة رهبانية عريقة، أشير إلى ما ورد في توصيات مجمع الكنيسة المارونية في العام ٢٠٠٦، عن فكرة تطوير الشراكة القديمة بين الأوقاف والأديار من جهة، والعلمانيين من جهة أخرى، وذلك لناحية استثمار أملاك الأديار، وإقامة تعاونيات زراعية، ومحترفات مهنية، ومصانع صغيرة، تؤدي إلى تشجيع المزارعين والشباب بنوعٍ خاص، على العودة إلى الريف واستغلال الأرض بطريقة مجدية.

أيها السيّدات والسّادة،

الاقتصاد هو جوهر السياسة، والسياسة ما هي إلا إدارة الاقتصاد، وموارد الوطن وطاقات المجتمع وإنتاجه. إن حيوية المجتمع اللبناني والمبادرات الذاتية، ساهمت بالحفاظ على حدٍّ معقول من النمو، لن يدوم طويلاً، إذا لم يتم استدراك التباطؤ والتراجع في عمل المؤسسات السياسية والإدارية، في أسرع وقت ممكن. من هنا، تبرز الحاجة الماسة إلى التزام الاستحقاقات الدستورية، من انتخابات رئاسية، وتشكيل حكومات فاعلة، وإجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها.

تبرز الحاجة الماسة إلى التزام الاستحقاقات الدستورية، من انتخابات رئاسية، وتشكيل حكومات فاعلة، وإجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها

وفي هذا المجال، وفي مناسبة مناقشة البيان الوزاري، أدعو الجميع، إلى عدم التشبث بمعادلات خشبية جامدة تعرقل صدور هذا البيان. أما بالنسبة إلى ما حصل من تجاوز للمطلب القاضي بإدراج «إعلان بعبدا» صراحة في البيان نفسه والاكتفاء بذكر ضرورة تنفيذ مقررات هيئة الحوار الوطني التي انعقدت في القصر الجمهوري في بعبدا، أُطمئنكم وأؤكد لكم، أن «إعلان بعبدا»، أصبح من الثوابت، وبمرتبة الميثاق الوطني، وهو تالياً يسمو على البيانات الوزارية، التي ترتبط بالحكومات، وستُظهر الأيام، أن الجميع مستقبلاً سيحتاجون هذا الإعلان ويطالبون بتطبيقه.

هذه الاستحقاقات ليست فقط لحفظ الأمن وتسيير عجلة الدولة، بل لمواكبة العمل الدولي لمساعدتنا، وأقرب مواعيده المؤتمر الثاني، للمجموعة الدولية لدعم استقرار لبنان السياسي والاقتصادي والأمني، وتزخيم الصندوق الائتماني الذي أطلقه البنك الدولي، هذا المؤتمر سينعقد في باريس الأسبوع المقبل، بعد المؤتمر الأول الذي انعقد في نيويورك في أيلول ٢٠١٣ وسيعمل أيضاً لإيجاد حل لعودة النازحين السوريين إلى ديارهم، بعد تفاقم قضيتهم، التي أُضيفت على مأساة اللاجئين الفلسطينيين، التي يتحمّل لبنان أعباءها منذ ستة وستين عاماً. وفي هذا السياق، ومع حفظ كامل التقدير لنظرية الأب لامنس عن الوطن الملجأ، أو مقولة ميشال شيحا عن أننا أرضٌ موعودة للأقليات القلقة، فإن تثقيل المجتمع اللبناني بنسبة من النازحين واللاجئين، توازي الثلث، قياساً على عدد السكان الأصليين، يشكل في ذاته خطراً مستداماً على الأرض وثرواتها، وعلى التوازن السكاني والطائفي، والاندماج الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. لذلك، لا بد من التأكيد على التشدد في تطبيق قانون تملّك الأجانب، وعدم الالتفاف على نصوصه، بالإضافة إلى عدم القبول بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضنا. كما أن إقرار المشاريع المتعلقة باللامركزية الإدارية، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحريك عجلة الموازنة، والموافقة على سلسلة الرتب والرواتب، وتوسيع اقتصاد المعرفة، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم المدرسي والجامعي، التي أُقرّت في مجلس الوزراء، تحت خطة عنوانها، «جودة التعليم من أجل التنمية» ورسملة المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كلها تلاقي المبادرات الذاتية والفردية وتحفّزها.

> سيعمل أيضاً لإيجاد حل لعودة النازحين السوريين إلى ديارهم، بعد تفاقم قضيتهم، التي أُضيفت على مأساة اللاجئين الفلسطينيين ، التي يتحمّل لبنان أعباءها منذ ستة وستين عاما

أيها الحضور الكريم،

إنّ كل الجهود للثبات في الأرض والتشبّث بها، وبما تحمله من تراث مادي ومعنوي، لا تكتمل إلا بإحياء الروابط بين المغتربين في بلاد الانتشار، وأرض الجدود والجذور، وذلك من خلال مبادرات حكومية ونيابية، تتناول تعجيل بت آليات استعادة الجنسية، ولا أعلم أين يدور هذا المشروع في المجلس النيابي وتسجيل المغتربين، في سبيل تشجيعهم على شراء الأراضي والبيوت في الوطن الأم، وإقامة مشاريع التوأمة بين أماكن إقامتهم وبلداتهم الأصلية. هذا الارتباط الاغترابي بالمصير الوطني، يدعمه أيضاً وجوب اشتراك المنتشرين بالعملية الانتخابية. وقد أوجد قانون الانتخاب الذي أقرّه المجلس النيابي في العام ٢٠٠٩ والحكومة السابقة، للمرة الأولى، الإطار الخاص بهذه العملية. وعلى وزير الخارجية أن يواجه تحدي تسجيل عدد كبير من المغتربين، فلا يعقل أن يسجل فقط ١٠ آلاف لانتخاب المغتربين، نحن نتوقع ١٠٠ ألف على الأقل. وأطلب من الحكومة الجديدة، ومن المجلس النيابي، المباشرة سريعاً بدرس قانون الانتخاب وإقراره لتجديد الطبقة السياسية قبل نهاية الولاية الممددة للمجلس الحالي.

إنّ كل الجهود للثبات في الأرض والتشبّث بها، وبما تحمله من تراث مادي ومعنوي، لا تكتمل إلا بإحياء الروابط بين المغتربين في بلاد الانتشار

كما أدعو هيئة الحوار الوطني إلى معاودة جلساتها بعد نيل الحكومة ثقة المجلس النيابي لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للدفاع عن أرضنا التي تعتدي عليها إسرائيل باستمرار وتحتل أجزاء عزيزة منها كما فعلت بالأمس ولمجابهة الإرهاب الاجرامي وضبط السلاح المستشري في كافة المناطق، وقد قدّمت تصوراً بهذا الموضوع يهدف إلى حشد القدرات القومية بإمرة الدولة ومرجعيتها ويعتمد على تسليح الجيش اللبناني. وأعتز أن مشوار تسليحه قد انطلق في عملية غير مسبوقة بدأت من الهبة السعودية وستُستكمل في مؤتمرات فرنسا وإيطاليا ودول أُخرى ما يعطي هذا التصور صدقية كبرى وقابلية جدية للتنفيذ.

أيها السيّدات والسّادة،

أرض لبنان، كانت وستظل، وبالرغم من كل الحروب والأزمات، أرض العيش الحر المشترك. لذلك ينبغي الحفاظ عليها، لتبقى الرسالة ويبقى

الحوار بين الجماعات والأديان. إن المستقبل ليس معطىً حتمياً قائماً بذاته، بل هو ما نصنعه بإرادتنا. إن مبادرتكم في هذا المؤتمر تدلُّ على أنه لو انتهت أشياء كثيرة، فما زال هناك، مَن لا يريد أن يرى في مشهد اليباس المتمدّد، إلا الأرض القابلة للزرع من جديد. فلنستمر معاً في نقش الأحلام على حجارة الواقع الصعب، علَّنا نلمح قراءة أملٍ قريب، في جبين الحاضر العابس.

افتتاح ملتقى لبنان الاقتصادي في فندق فور سيزنس

بيروت ـ ٨ آذار ٢٠١٤

«فخامة الرئيس شو صعبة تلبق لحدا بعدك الفخامة، فخامة العقل وفخامة الاتزان والوطنية. لقد رأيناك تجوب العالم تستدر استقراراً لبلدنا، وسمعناك في الداخل تحذّر الأطراف من العرقلة ومن استمرار ترداد الشعارات البالية...».

محمد شقير
إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

افتتاح ملتقى لبنان الاقتصادي في فندق فور سيزنس

بيروت ـ ٨ آذار ٢٠١٤

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
معالي السيّد عمرو موسى،
الضيوف الكرام،
السيداتُ والسادة،

قد يبدو هذا المنتدى حدثاً عادياً، غير أن ما جعل الحدث يستحوذ على هذا القدر من الاهتمام، هو الإرادة الجماعية، للسير قدماً في الإنماء والإصلاح، بدل التقوقع في قاعات الانتظار، أسرى للصراعات الإقليمية والخارجية، ورهائن لنتائج الأحداث فيها.

فعلى مرّ السنين، أظهر لبنان قدرة وملاءمة مميزتين في إدارة شؤونه، في أكثر أوقات الشدة، وفي خلال أزمات طال أمدها في بعض الأحيان.

لكن الانغماس في معالجة الحالات الطارئة، حال دون استكشاف السبل الكفيلة بإدخال الإصلاحات البنيوية في اقتصادنا، ومنعنا من التفكير الجدّي في وضع الرؤى والخطط، للسياسات الاقتصادية الهادفة إلى التنمية المستدامة، فانحصر اهتمامنا بتجنّب الانهيار وتأجيل الأزمات الضاغطة على الوضع المالي.

إن الأداة الأساسية لمعالجة مواطن الضعف لدينا، تكمن في إعداد موازنات متينة ومتبصّرة، يتفرّع عنها العديد من السياسات القطاعية المفروض أن تكون متمّمة للنظام الضريبي وهيكل الإنفاق. وإن هكذا موازنة، تشكّل في حال تطبيقها، المنصة الأساسية لقولبة السياسات الماكرو - اقتصادية.

> أظهر لبنان قدرة وملاءمة مميزتين في إدارة شؤونه، في أكثر أوقات الشدة، وفي خلال أزمات طال أمدها في بعض الأحيان

من هنا، تبرز ضرورة وضع النصوص القانونية، التي تقضي بإجراء مراجعة سنوية للواقع الاقتصادي، بمعاونة القطاع الخاص، لوضع الأسس المناسبة لهندسة الموازنة وإدارة الدين العام.

الحضور الكريم،

آن الأوان لوضع سياسات اقتصادية جريئة وعقلانية، وإجراء إصلاحات شاملة، تهدف إلى زيادة الواردات وترشيد الإنفاق، وعدم التمسّك بالنماذج الاقتصادية الميؤوس منها، التي أدت في الماضي إلى بعثرة قدراتنا وثرواتنا الطبيعية.

وهذا ما يدفعنا، إلى التفكير الجدي، بإعادة درس سياسة الدعم، وبضرورة اعتماد أنماط الخصخصة الملائمة لبعض المرافق، لتحسين نوعية الإنتاج، وتخفيض كلفة الخدمات على المواطنين. كذلك ينبغي الإسراع بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع الأطر الناجحة لتوجيه الاستثمارات المحلية والخارجية، باتجاه القطاعات الخدماتية، بدلاً من توجيهها نحو الودائع المصرفية الجامدة، أو حصرها بقطاعات البناء وأماكن الترفيه فقط.

كل ذلك، يتطلّب وضع خطة إنمائية موحّدة وشاملة، قادرة على تحقيق الإنماء المتوازن اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً، على أن يتفرّع عنها، خطط قطاعية لإنجاز البنى التحتية، وحماية البيئة، وتنظيم معالجة النفايات الصلبة والسامة، وإنتاج الطاقة الصديقة للبيئة، والاعتماد على استعمال الغاز كونه أقل كلفة وأكثر نظافة. ويتطلب أيضاً تطوير شبكات الطرق ووسائل النقل العام، ما سيخلق دورة اقتصادية متكاملة، تؤدي حتماً إلى تحسين الإنتاجية بشكل عام، وإلى تخفيض كلفة الإنتاج على أنواعه، ما سينعكس إيجاباً على إنماء المناطق كافة، خصوصاً مع اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة، والتي يسعدني أن أُعلمكم أنه سيتمّ إطلاق مشروعها المتكامل من القصر الجمهوري في خلال الأيام القليلة المقبلة.

هذه التنمية الاقتصادية والإنمائية، لا بدّ من أن تتزامن مع تطبيق الخطط التي وضعناها للتطوير المجتمعي، ومتابعة تحديث النظم التربوية والشبابية، ومع الإسراع بإقرار سلسلة الرواتب، وتنفيذ الإصلاحات

ينبغي الإسراع بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع الأطر الناجحة لتوجيه الاستثمارات المحلية والخارجية، باتجاه القطاعات الخدماتية

البنيوية والإدارية المتلازمة معها. أما الأفضلية القصوى، فيجب أن تعطى للمضي قدماً في مسيرة التنقيب عن النفط والغاز لاستثمار هذه الثروة التي أنعم الله علينا بها، ما سيفتح أفاقاً جديدة لتمتين الاقتصاد الوطني وتأمين راحة المواطنين ورفاههم.

السيدات والسادة،

ليس من الصعب تأمين الأموال الضرورية لتمويل هذه البرامج، إذا أحسنّا إختيار سبل تأمين الموارد الملائمة لها بصورة واقعية، بغية عدم إرهاق الموازنة بالعجز والمديونية. وإذا كان تمويل جزء كبير من المشاريع متاحاً من خلال إشراك القطاع الخاص، فالعمل على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار، من شأنه تعزيز الثقة بمؤسساتنا الوطنية، وتحفيز اللبنانيين المغتربين على المشاركة في إنماء وطنهم الأم، شرط أن يتم تزويدهم المعلومات التي يحتاجونها عن مقومات الاقتصاد، وعن الحوكمة والإدارة الرشيدة التي نعتمدها.

إن تحقيق هذه الأمور، هو رهن بالتوافق السياسي والأمن والاستقرار، ولكن هل الاختلاف السياسي وزعزعة الأمن وتقويض الاستقرار نكبة قدرية دائمة يُفترض بنا أن نتعايش معها؟ هل هذه الحجة هي سبب وجيه للاستمرار في تأجيل الإصلاحات الضرورية، ومعالجة احتياجات الشعب الملحّة؟

لقد أثبت التاريخ، أننا نكون أقوى عندما نكون متفقين على قضايا المصلحة الوطنية. وفي إطار سعينا وراء هذه الوحدة، وبحبر الحوار، كتبنا «إعلان بعبدا» الذي أصبح وثيقة معبّرة عن الإرادة اللبنانية الجامعة، ومرجعاً لكافة البيانات الدولية، سواء في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو حكومات المجتمع الدولي.

إن هذه القيمة الوطنية المنبثقة من الحوار الوطني، جعلت من «إعلان بعبدا» نقطة ارتكاز لإنشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان، وللعملية التي أطلقتها من نيويورك وباريس لأجل مساعدة لبنان، والحفاظ على استقراره وأمنه، ودعم اقتصاده والتخفيف من معاناته في استضافة اللاجئين السوريين.

> العمل على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار، من شأنه تعزيز الثقة بمؤسساتنا الوطنية، وتحفيز اللبنانيين المغتربين على المشاركة في إنماء وطنهم الأم

وعلى هذه الخلفية بالذات، نسجنا التوصيات والسياسات والخطوات العملية لمساعدة لبنان، بما في ذلك، الهبة السعودية المخصّصة للمساهمة في إعادة تجهيز الجيش اللبناني، والمؤتمر الخاص بالبعد الأمني المزمع عقده في روما في خلال الأسابيع المقبلة. هذه الخطوات والخلاصات بُنيت على دراسات أجراها البنك الدولي، وخريطة طريق للمشاريع والبرامج التي وُضِعت بالتعاون مع الوزارات المختصة، وإنشاء صندوق ائتماني متعدد المانحين، بدأ باستقبال التبرّعات، فضلاً عن العديد من مبادرات ومساعٍ ديبلوماسية، اتخذتها بلدان عدة، دعماً للبنان. فمن الواجب الوطنيّ إذاً، المتابعة بدينامية مسار التنفيذ، من قبل الحكومات المتعاقبة، للإفادة من النتائج التي يمكن الحصول عليها، بدل الوقوف على رصيف الانتظار الطويل لوصولها.

وفي إطار سعينا وراء هذه الوحدة أيضاً، تغلّبنا على الصبر، وتخلّينا عن السقوف العالية، وشكّلنا حكومة للمصلحة الوطنية حكومة توافقية متوازنة، لا ثلث معطلاً فيها ولا تفرّد، نعقد عليها أمالاً كبيرة. فلنكتب البيان الوزاري بهذا الحبر نفسه، حبر الحوار، حبر التوافق، الحبر الذي كُتب به البند «ي» من مقدمة الدستور، فلنكتب البيان الوزاري في أقرب وقت، لتنطلق الحكومة في معالجة شؤون الوطن والمواطنين.

تغلّبنا على الصبر، وتخلّينا عن السقوف العالية، وشكّلنا حكومة للمصلحة الوطنية حكومة توافقية متوازنة، لا ثلث معطلاً فيها ولا تفرّد

الحضور الكريم،

علينا أن نثابر متكافلين متضامنين، على الحفاظ على مؤسساتنا وحمايتها من كل جنوح وفساد، لتعزيز بنيان دولتنا، التي تبقى الضامن الوحيد لوحدتنا الوطنية وللانتظام العام في البلاد.

كذلك علينا واجب احترام مواعيد الاستحقاقات الدستورية المقبلة، لاسيما منها، إجراء الانتخابات الرئاسية قريباً، وإجراء الانتخابات النيابية على قاعدة المناصفة والتمثيل الشعبي الصحيح.

أتمنى لكم التوفيق في مساعيكم، وآمل في أن يُقرّ منتداكم سلسلة من التوصيات العملية، التي قد تعود بالفائدة على لبنان ودول المنطقة.

الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤

القصر الجمهوري ـ ١١ آذار ٢٠١٤

«يفتخر الاتحاد الأوروبي في كونه شريكاً رئيسياً للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي أنجزناه معاً في مجال الجودة والامتياز، وهما أمران أساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية في لبنان».

السيدة أنجلينا إيخهورست

سفيرة الاتحاد الأوروبي

الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤

القصر الجمهوري ـ ١١ آذار ٢٠١٤

تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع إطلاق اللامركزية الإدارية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، إذا ما أردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن أن تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجّع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي، إضافة إلى القطاعات الإدارية. إن هذه الجائزة تُمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون.

فبالنسبة إلى التوقيت، إن ١٥ آذار يصادف اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن أن تكون هذه المناسبة، أو في إطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك أن جائزة الامتياز ستؤول إلى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصد نتائجها. ومن الأنشطة التي يتضمّنها هذا اليوم العالمي: التضامن بين المستهلكين بالدرجة الأولى بدعم من المنظمات الدولية من خلال التشديد على احترام بعض الحقوق الأساسية للمستهلك، والحد من استغلال السوق وتعزيز العدالة الاجتماعية، أو بالأحرى تخفيض اللاعدالة، إضافةً إلى الحفاظ على حقوق المستهلك، وأبرزها السلامة، واختيار السلعة والمعرفة وإبداء الرأي والتعويض عليه في حال الضرر، إلى إشباع احتياجاته الأساسية والتثقيف والعيش في بيئة صحية سليمة.

في لبنان، أقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة في العام ٢٠١١ في الجامعة الأميركية حول سلامة المأكولات. ولا شكّ في أن ندوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الأخطاء كتسميم المواطنين أو إيقاع الضرر بهم. وفي العام ٢٠١٣ نظّمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس-الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظّم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع

> إن هذه الجائزة تُمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون

اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية.

ولجهة التوقيت أيضاً لا بدّ من الإشارة إلى أنه يتم حالياً صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو أسبوع أن هذا البيان يجب أن يُكتب بحبر الوفاق الوطني، أي بالحبر ذاته الذي كُتب به «إعلان بعبدا». وهذه القاعة بالذات تقرّر فيها «إعلان بعبدا»، وقرارات الإعلان معلّقة على مدخلها. وهي أيضاً قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، و«إعلان بعبدا» في ميثاقيّته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما. إنّ هذه الرمزية مهمة جداً لكن، ويا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما أنشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم أيضاً ما اتفقنا عليه، مع أهمية ما تمّ الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبِل بكل شيء منّا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفّق لذلك، لكننا لم ننفّذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة عليّ أن أقول إنه في الأنظمة الديموقراطية، الأهم هو قبول النتائج، فعندما يجرى أي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الأمر إذا ما وضعنا معايير معينة فعلينا أن نقبل بها لا أن نسير بها إذا ما أعطتنا نتائج لمصلحتنا، ونتنكّر لها في حال العكس. من هنا فإن الأهم يبقى أن ننفّذ ما نتوافق عليه. وأُكرّر القول إنه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثّرت، ولكن أمرها استُكمل في الخارج، وهذا أمر لا يجوز. كذلك تمّ الكلام عن ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفّذ أي أمر بشأنهما. ربما لسنا لوحدنا مسؤولين عن الأمر الذي يتعلق بأطراف أُخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الأطراف التي باستطاعتنا أن نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا أن نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل.

> علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبِل بكل شيء منّا لكننا لم ننفّذ مقررات الحوار

والمقرر الأخير يتعلق «بإعلان بعبدا» الذي تعرّض لتراجع البعض عن تأييده، وأهميته تتعلق بموضوع لقائنا اليوم. فالجائزة التي نحتفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من «إعلان بعبدا» يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وأن هذا الإعلان كان السبب الأساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ أيلول الماضي، ومن ثم في

باريس في ٥ آذار، والتي صدر عقبها نتائج مهمة للبنان. ومَن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهماً في إفشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها أكبر ممثلي العالم، والأهم فيها تمثّل في تبنّي السياسة اللبنانية والتركيبة اللبنانية والنظام اللبناني، إضافةً إلى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، إلى إنشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضرّرت من جرّاء الأزمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار.

إن هذا الأمر بحاجة إلى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة أن تلاحقه وتسعى إلى تكوين دعم لتأمين الهبات. كلا نحن لم نذهب إلى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومَن تصوّر ذلك فهو مخطئ، ولكن أيضاً فإن مبلغ ٣ مليارات دولار الذي قُدّم هبة للجيش اللبناني أمر يتلاقى مع أهداف المجموعة الدولية وخلاصاتها. وهي أكبر مساعدة ترد إلى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال إلى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من أحد يمكنه أن يقول بعد اليوم إنه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات إلى الجيش لئلا يقع في أيدي إرهابيين أو منظمات أو ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على إسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة والتي لم تعد موجودة. لكن إذا ما قصّرنا ولم نستفد من ذلك فالحق يكون علينا.

إن الأمر ليس صعباً، إذ على الحكومات أن تشكّل لجاناً للمتابعة وتقوم بالاتصالات اللازمة عبر السفراء والمنظمات وتلتقي بمسؤولين في الخارج وفي بلدان الاغتراب وتشجّع على المساهمة في الصندوق.

هذا فيما يتعلق برمزية هذا المكان الذي جرى فيه إعلان مهم ومفيد للبنان وأمنه وسياسته واقتصاده. ومَن لا يعتبره الآن مفيداً سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقاً. ومع الصبر يتمّ تحقيق كل أمر.

أما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاعين الخاص والعام معاً تتضمن الأهداف الآتية: الكفاءة في الإدارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية إلا أنها تعرضت لبعض العراقيل، لكنني لم

مبلغ ٣ مليارات دولار الذي قُدّم هبة للجيش اللبناني أمر يتلاقى مع أهداف المجموعة الدولية وخلاصاتها. وهي أكبر مساعدة ترد إلى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال

أقبل بأي تعيين إلّا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء عن أن الوزارات لا تقوم على المستشارين، ولكن الوزير يرتكز عليهم، فالوزارات ترتكز على الإدارة، والمستشار لا يمكن أن يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر. أنا لديّ خبرة كبرى في الإدارة وأعرف كم أن هذا الأمر يعطّل هيبة الوزير وهيبة الوزارة ويمنع الاندفاع وانتماء الموظفين لوزارتهم. من هنا يجب على هيكلية الادارة أن تلعب دورها، وعندما نريد تعيين موظف، علينا اللجوء إليها. وأُعطيكم مثالاً على ذلك، أنه عندما أردنا تعيين قائمقامين، طالبت كل جهة بتعيين قائمقام من خارج وزارة الداخلية ولم أقبل بذلك، فبقي الموجودون بالوكالة كي يعرف الموظف في الإدارة أنه بإمكانه أن يصل فيعمل بجهد لبلوغ هذا الهدف. من هنا على الوزراء أن يهتموا بمسألة الاستقرار الإداري. كذلك يجب هيكلة المعاملات الإدارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث هناك إشكال يقوم على معرفة ما إذا كان المشروع المحوّل بهذا الخصوص إلى المجلس النيابي قد تمّ تحويله بشكل قانوني أو لا. وهناك مشروع آخر بخصوصه في مجلس الوزراء حصل بشأنه خلاف على جنس الملائكة.

يجب أيضاً تعزيز قطاع الاتصالات وإطلاق اللامركزية الإدارية

يجب أيضاً تعزيز قطاع الاتصالات وإطلاق اللامركزية الإدارية ونأمل في أن ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الأسبوعين المقبلين لنقوم بإطلاقه، وإكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية، وتوسيع هذا الموضوع إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب أن تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعداً، مع المحافظة على ميزاتها، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الأفضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

أما الامتياز الأكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبّه إليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. وأُسرع بالقول؛ إن إدارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. إن إدارة عملية النفط هي جيدة جداً وآمل في أن تتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تمّ سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها أقوى كلما كان الأمر أفضل، وهي تمّ تعيينها على أساس الكفاءة وتقوم بعمل جيّد. وعندما يسأل أحدهم: «هل

تحرز أن نغيّر الوزير على شهر؟»، يكون الجواب: إن هناك مديراً عاماً إلى جانب الهيئة الناظمة التي عليها العمل لتأمين الاستقرار. وقطاع النفط يجب أن يعتمد على مبادئ مهمة أبرزها: إنشاء شركة وطنية للنفط وهو أمر ضروري، لإبعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمّر بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تمّ اكتشاف كميات كبرى من النفط، لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجه وهذا ما نعيشه حالياً تقريباً.

ومن المبادئ أيضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة، إذ لا يجوز حصر الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأُخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج أنهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلّا يتمّ قتل القطاعات الاقتصادية الأُخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموّه مع إنماء قطاع النفط. وهذا يتطلب إيجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ أو ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الأمر أفضل. أنا لست خبيراً بذلك ولكنني استدعيت خبراء من الخارج، واستمعت إليهم بدقة، وبالطبع فإن وزارة النفط استمعت إلى خبراء كذلك ولديها المعلومات عينها.

يجب علينا أيضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية ألّا تتجاوز ٣٠٪ من الناتج المحلي ونحن علينا أن نضبطها، ذلك أنه إذا فاقت الإيرادات النفطية هذا المعدل يتم إلحاق ضرر بالاقتصاد، إلى ذلك،

> دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة، إذ لا يجوز حصر الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأُخرى

يجب ألّا تتخطى على نسبة استخدام العائدات السنوي ٤٪. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الأرض أعطانا إياها الله، وعلى المواطنين أن يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها.

للبنان امتياز كبير في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجدداً، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو بحدود ٤٪ في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيداً مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خفّ السجال السياسي فهو يفيد أكثر من جائزة الامتياز. وإذا ما تمّ إقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكلٍ جيّد.

إنني شاكر لكل الذين بذلوا جهوداً لمتابعة تقليد منح هذه الجائزة ومن بينهم وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الأوروبي ولجنة الحكام والفاعليات الاقتصادية من نقابات وغرف تجارة وأصحاب مؤسسات مصرفية وخدماتية وجمعية الصناعيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي... وأهنّئ مَن فاز بهذه الجائزة مثنياً على روح المبادرة لديهم ولدى مؤسساتهم وهي منتشرة في مختلف البلدان وتحمل إسم لبنان. في المرة الأولى لمنح هذه الجائزة كان العدد يبلغ ٢٥ مؤسسة وفي المرة الثانية وصل إلى ٣٤، واليوم نحن أمام ٣٠ مؤسسة. صحيح أنّ العدد يفوق ما كان عليه في المرة الأُولى إلّا أننا تراجعنا عن المرة الثانية، وطموحنا أن نصل إلى ١٠٠، وعلينا أن نعرف أسماء المؤسسات التي تعرض بضاعتها لأنها تجرؤ على المشاركة في المنافسة وهي واثقة من تميّزها وراغبة في المنافسة.

حفل إطلاق مشروع قانون اللامركزية الإدارية

القصر الجمهوري ـ ٢ نيسان ٢٠١٤

المشروع أعدّته لجنة خاصة برئاسة الوزير زياد بارود، شكلتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وعملت على مدى شهور بإشراف رئاسة الجمهورية اللبنانية.

حفل إطلاق مشروع قانون اللامركزية الإدارية

القصر الجمهوري - ٢ نيسان ٢٠١٤

أهمية هذا القانون تكمن في أنه يؤمّن الإنماء المتوازن

إنّ أهم قانونين بعد الدستور اللبناني هما قانون الانتخاب وقانون الموازنة، ولكن اللامركزية الإدارية التي ورد ذكرها في اتفاق الطائف ترتدي الأهمية نفسها لهذين القانونين، لأنها تطال قانون الانتخاب وتتداخل معه وتطال الموازنة لجهة تأمين متطلبات الادارات ومتطلبات الناس.

أهمية هذا القانون تكمن في أنه يؤمّن الإنماء المتوازن، ووفقاً للدستور الإنماء المتوازن هو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة التي تحدّث عنها وزير الداخلية وعرضها أيضاً الوزير السابق بارود.

هذه اللامركزية تعزّز الوحدة الوطنية وتؤمّن التنوع الذي يميّز لبنان ضمن هذه الوحدة من دون أن تلامس طبعاً الفيدرالية أو أي نوع من أنواع التقسيم. وهنا أقول أنّ في فنلندا مثلاً التي زارنا رئيسها بالأمس لديهم ٣٦٤ حكومة، وجميعنا نعلم أنها دولة موحّدة وفي كامل وحدتها الوطنية. لذلك هذا الأمر لا يخيف أبداً. ومن مميزات هذا القانون أيضاً أنه يعطي أوسع الصلاحيات للمجالس المحلية.

وأما إيجابيات هذا القانون فهي العمل المحلي والقدرة المحلية على إشراك الهيئات المنتخبة في اتخاذ القرارات التي تطال الأقضية، أي بمعنى آخر الإنماء المتوازن.

ومن ميزاته أن المجتمع الأهلي يمسك بقضاياه الخاصة من خلال هذه المجالس، ويبتعد عن الزبائنية والنفعية والاسترهان للسلطات السياسية، ويتجنب التعطيل الذي تمر به في أوقات كثيرة الدولة اللبنانية بحسب الواقع.

أما الأمر الثالث لأهمية هذا الموضوع هو ممارسة الديموقراطية، ونحن طبعاً لا نمارس الديموقراطية بالشكل الجيّد، فنحن ننتخب ولكن لا ننتخب كما يجب أن نفعل. وأعتقد أنّ انتقال هذا الموضوع إلى اللامركزية سيحسّن من ممارسة الشعب اللبناني للديموقراطية. وأيضاً هناك أشياء مهمة وردت في هذا المشروع، كاعتماد النسبية والأكثرية، وهذا أمر جيّد.

وإشراك المرأة أمر مهم جداً، في التمثيل وفي اتخاذ القرار، وقد عجزنا لغاية الآن في المجلس النيابي وفي مجلس الوزراء عن تحقيقه، فلا بدّ من أن تأتي هذه المشاركة في المجالس المحلية. وفي المناسبة نحن نسمع اليوم صرخة متعلقة بقانون العنف الأُسري، وقد وصلت هذه الصرخة إلينا، وسندرس هذا الموضوع بالتنسيق مع المجلس النيابي لمحاولة إدخال بعض التعديلات المطروحة على هذا القانون.

إنّ إشراك المقيمين في البلديات في انتخاب المجالس التابعة لهم أمر مهم جدا

ومن ميزات هذا القانون أيضاً إشراك الشباب بالاقتراع وليس فقط بالانتخاب. ولقد ذكر أن سن الشباب يجب أن يكون ١٨ سنة، ولكن عندما زرت البرازيل رأينا أن البرازيليين من أصل لبناني ينتخبون من عمر ١٦ عاماً اختيارياً، ومن عمر ١٨ سنة يصبح الانتخاب إجبارياً ويتحمّل مَن لا ينتخب المسؤولية. فعلى الأقل يجب في لبنان أن نخفّض السن إلى ١٨ سنة كمرحلة أولى.

إنّ إشراك المقيمين في البلديات في انتخاب المجالس التابعة لهم أمر مهم جداً، وأعتقد أن مدة الإقامة حُدّدت بست سنوات، يصبح بعدها قادراً على الترشح والانتخاب وهذا كله يؤدي إلى تقليص الهوّة بين السلطة والشعب.

ومن إيجابيات هذا القانون، ما يتأتى من المنافسة وتحفيز الأداء على كل المستويات وهذا يخلق وعياً ويفرز قيماً قائمة على الإبداع ويخلق نخباً اجتماعية في كل المناطق، ولا بدّ هنا من أن يظهر دور الشباب عند هذه الممارسة وتتعزّز المبادرة الفردية.

وأشرنا إلى أن اللامركزية هي حلقة من حلقات الإنماء المتوازن المذكور في الدستور وفي مقدمته. وقد أصبحت ضرورية بعدما تعثّر هذا الإنماء على مستوى الدولة المركزية، التي فشلت لغاية الآن في تحقيقه، لجهة توزيع الثروات والتوازن في الإنفاق. والصندوق اللامركزي له عائدات متعددة،

ونتكل أيضاً على أن يكون لعائدات النفط في المستقبل دور في تعزيز هذا الصندوق وتسديد حاجات المناطق من الإنماء بشكل جيّد. وهدف هذا الصندوق تطوير وتنمية الأقضية والبلديات.

وهناك أمر مهم أيضاً ضمن المشروع وهو جهاز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي له أهميته على مستوى الدولة، فهناك مشروع قانون في المجلس النيابي يجب تحريكه.

وهذه الشراكة تعزّز فرص العمل للشباب، ومَن لديه الكفاءة يدخل عبر القطاع الخاص إلى العمل في مشاريع الدولة، ما يؤدي إلى تخفيف الهجرة، وتعزيز الدورة الاقتصادية، وتستعيد القرى والبلدات أبناءها المنتشرين في الخارج لإظهار كفاءاتهم في الداخل.

أما الأمر السادس في هذا المشروع، هو الشفافية، أي المحاسبة والمراقبة، حيث يصبح المواطن بذلك أقرب إلى محاسبة الذين انتخبهم وتولوا شؤونه.

والقانون يتحدث أيضاً عن المستوى العلمي، وهذا أمر جيّد على مستوى الإدارة ويعزّز الكفاءة، ويضع آليات لتحديث هذه الإدارة أي ترشيد الإدارة والحوكمة، من خلال الأجهزة التي وضعها بتصرف الإدارات المحلية كجهاز الإحصاء، وجهاز الحوكمة المحلية وآخر للمعلوماتية، وللسلامة المرورية، وجهاز لمشاريع وأنظمة وقوانين تحديث الإدارة.

أما الأمر السابع والمهم فهو الأمن. ونحن نذكر هذا الموضوع اليوم، وقد نفّذ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي خطة أمنية محكمة في طرابلس ونجحوا في تطبيق هذه الخطة، والتي استطاعت أيضاً تفكيك وتعطيل شبكات الإرهاب والإنتحار والتكفير بصورة سريعة. واليوم تفرض هذه القوى الأمن في طرابلس، ولذلك أقول إن إنشاء جهاز شرطة على مستوى القضاء هو أمر مهم وفائق الأهمية بضبط الأمن. فالجريمة تبدأ في الضيعة وفي الشارع، والشرطي البلدي هو الأكثر علماً بما يحصل في الشارع. وعندما نعطي القضاء جهازاً للشرطة مع مركز للتدريب يصبح لدينا فعلاً أمن، وعندما تحصل أمور مهمة تتدخّل القوى المركزية مثلما يحصل الآن على مستوى طرابلس، لأن القوى المركزية لديها مهمات كثيرة منها ضبط الحدود. وهذا مشروع جدّي وسيكون لهذه الشرطة صفة الضابطة العدلية، وهذا الأمر يساعد كثيراً على ضبط الأمن.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعزّز فرص العمل للشباب

أنا أشكر اللجنة التي عملت على إنجاز هذا المشروع، وعلى جهودها التي واكبتها شخصياً. وأشكر رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي كانت لديه مبادرة لتأليف هذه اللجنة ووزير الداخلية السابق الذي واكب هذا المشروع. وأنا أتكل كثيراً على وزير الداخلية الحالي وعلى رئيس الحكومة الذي تبنّى هذا المشروع، للعمل على إخراجه، علماً أن الوقت لا يسمح بذلك، ولكن سيُرفع هذا المشروع إلى الحكومة ليصبح اقتراح قانون بعد أن يُقرّ، وفي هذه الأثناء أطلب من الهيئات المحلية ومن المواطنين أن يدخلوا إلى الموقع الإلكتروني الذي يعرض فيه هذا المشروع لتقديم ملاحظاتهم خلال ١٥ يوماً. وخلال مهلة ٣ أو ٤ أسابيع يستطيع مجلس الوزراء أن يعقد جلستين أو ثلاث لإقرار هذا المشروع قبل انتهاء الولاية.

> تطبيق الطائف يلزمه التحصين، باستكماله وبالنظر في الثغرات الدستورية

إن الوقت الذي أتحدث عنه، هو ضيّق، لأننا في مرحلة استحقاقات. استحقاق رئاسة الجمهورية الذي دخل منذ ٥ أيام في المهلة، واستحقاق انتخابات المجالس البلدية التي ليست ببعيدة. وهناك مهل لإعداد الاجراءات وتحضير الانتخابات ناهيك عن ضرورة إقرار قانون عصري للانتخابات، حيث هناك مشروع يعتمد على النسبية موجود في مجلس النواب.

لذلك يجب أن نندفع ونجعل هذه المناسبات الانتخابية مناسبات فرح للّبناني.

أما الأمنية الثانية، فهي استكمال تطبيق اتفاق الطائف عبر إنشاء مجلس للشيوخ ووضع قانون انتخابات نيابية، وطبعاً إلغاء الطائفية السياسية بإرادة اللبنانيين جميعاً الذين يريدون المناصفة، ولكن القاعدة الطائفية في الانتخاب يمكن تجاوزها وإرساء قاعدة وطنية والإبقاء على الطوائف داخل المجالس النيابية ومجالس الشيوخ مناصفة.

وإكمال تطبيق الطائف يتعلق بإطالة عمر الطائف. هذا الدستور أرسى حالة استقرار جيدة في لبنان ولكن يلزمه التحصين، باستكماله وبالنظر في الثغرات الدستورية، ليس على قاعدة تنازع الصلاحيات بل على قاعدة توزّع المسؤوليات. فهناك ثغرات في الدستور تعطّل عجلة الدولة.

ولدينا في رئاسة الجمهورية مشروع متكامل تمّ درسه من قبل إختصاصيين وسنطرحه، وطبعاً تعثّر عجلة الحكم خلال السنوات الأخيرة بعد أربعين عاماً من تعثّر آخر. فقبل الطائف كان هناك تعثّر أمني وحرب أهلية

ووجدنا أنفسنا وحيدين منذ ٢٠٠٨ وهذا عظيم جداً، ولكن لقد تعثّر معنا تطبيق السياسة وتطبيق الدستور وتعثّرت الاستحقاقات الدستورية وضاعت الأولويات

ومؤسسات منقسمة ولا انتخابات. ومن بعد الطائف بات هناك راعٍ لهذا الأمر، ووجدنا أنفسنا وحيدين منذ ٢٠٠٨ وهذا عظيم جداً، ولكن لقد تعثّر معنا تطبيق السياسة وتطبيق الدستور وتعثّرت الاستحقاقات الدستورية وضاعت الأولويات.

فالثغرات يجب أن تعالج بذهنية الانفتاح ولدينا رزمة إصلاحات من الممكن أن ينظر فيها وسأضعها بتصرف مجلس الوزراء، إذ إن الحكم استمرارية، وعلى الرئيس القادم والحكومات القادمة أن تتابع هذا الموضوع بنظرة إيجابية.

أما الأمر الأخير فهو متابعة الحوار. وعقدنا بالأمس جلسة وبدأنا التحدث بموضوع الاستراتيجية الدفاعية وسنعقد جلسة أخرى، أو لا نعقد، ومن الأفضل أن نعقد، فإذا انتُخب رئيس للجمهورية قبل هذه الفترة نقرّر ما إذا كان هناك ضرورة لعقد الجلسة أم لا، فالمهم أن يستلم العهد الجديد هذا البيرق، وتتم مناقشة الاستراتيجية مع

الرئيس الجديد، وأنا أصر على الرئيس الجديد، فالرئيس الجديد وهيئة الحوار يجب أن يتابعا ما تقرّر في الحوار. أي مواكبة المحكمة الخاصة لغاية صدور أحكامها، وتحديد الحدود وفقاً لما اتُفق عليه على طاولة الحوار، ونزع السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات وضبطه داخلها، وتطبيق ميثاق الشرف الذي اتفقنا عليه في بعبدا والذي اقترحه المرحوم غسان تويني. وأيضاً تطبيق «إعلان بعبدا» ومناقشة الاستراتيجية مع الرئيس الجديد.

نعم الرئيس الجديد، رئيس قوي وليس رئيساً ضعيفاً بل رئيس لبناني، عربي، توافقي إذا أمكن، أو ينتمي إلى خط سياسي لبناني مكتمل الولاء للبنان.

إضافةً إلى ذلك، والأهم من كل ذلك أن يكون رئيساً كبيراً بحجم لبنان المقيم ولبنان الاغتراب لكي يقوم بواجباته بالشكل الصحيح. ولا يمكن المباشرة ببناء الدولة من دون مقاربة الاستراتيجية الدفاعية لتحصين لبنان ولحماية الجميع بمَن فيهم المقاومة.

ج. القسم الثالث: في بيدر الثقافة

- حفل تخريج طلاب جامعة سيدة اللويزة
- وضع الحجر الأساس للمبنى الأكاديمي والعلاجي في الجامعة الأميركية في بيروت
- مئوية كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف
- المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف
- تكريم الكاتب والروائي الكبير أمين معلوف
- مؤتمر «الحوار الحقيقة والديموقراطية»
- مهرجان الأبجدية الشعري الأول في جبيل

ج - القسم الثالث

في بيدر الثقافة

حفل تخريج طلاب
جامعة سيدة اللويزة
زوق مصبح ـ ١٣ تموز ٢٠١٢

رعاية وحضور الحفل الذي أقامته جامعة سيدة اللويزة في قاعة الجامعة – زوق مصبح بمناسبة يوبيلها الفضي وتخريج طلابها للسنة الدراسية ٢٠١١ – ٢٠١٢.

حفل تخريج طلاب جامعة سيدة اللويزة

زوق مصبح ـ ١٣ تموز ٢٠١٢

حضرة رئيس الجامعة،
أيّها المتخرجات والمتخرجون،
أيّها الحفل الكريم،

هنيئاً لجامعة سيّدة اللويزة عيدها الخامس والعشرون؛
ونحن وإن كنّا نحتفل اليوم ببهجة وبهاء، باليوبيل الفضّي لهذا الصرح التربوي والأكاديمي العريق وبتخرّج ألف طالب من طلابه الأعزّاء للسنة الدراسيّة ٢٠١١-٢٠١٢، فإنّنا ندرك جيّداً أنّه لا يسعنا فصل الجامعة بطبيعة الحال عن بيئتها، وعما يحوطها من أحداث، وعن الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي يطغى على نفوس الناس وهمومهم.
وإذا كان من الطبيعي أن تتأثّر الجامعة بهذه الأحداث، فإنّه يؤمل منها دوماً، في أن تؤثّر بدورها في الحراك الوطني، وأن تدفع بالمسار الفكري والعمل السياسي باتجاه بلورة رؤى مشتركة، مبنيّة على الروح الوطنيّة والقيم، وعلى مجموعة مبادئ ونظم تساعد في تحقيق العدالة والسلام والتنمية البشريّة المستدامة.
وهذا ما فعلته جامعة سيّدة اللويزة بجدارة، من خلال الندوات والمؤتمرات والأنشطة العديدة التي نظّمتها، طوال الخمس والعشرين سنة المنصرمة، إضافةً لالتزامها الدؤوب برسالتها التربويّة، وعملها الدائم من أجل خير الشبيبة والطلاب، ونضالها المشهود في سبيل الاستقلال والسيادة والحريّة وحقوق الإنسان. وهي ستكون مع كلّ لبنان في شهر أيلول المقبل، في استقبال قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر، الذي يقوم بزيارة رسميّة ورعويّة للبنان، لنثبت مجدداً أنّ لبنان هو رسالة حريّة وعيش مشترك، لا مجرّد بلد كغيره من البلدان، كما دعانا من حريصا الراحل الكبير الطوباوي يوحنا بولس الثاني.

> إذا كان من الطبيعي أن تتأثّر الجامعة بهذه الأحداث، فإنّه يؤمل منها دوماً، في أن تؤثّر بدورها في الحراك الوطني، وأن تدفع بالمسار الفكري والعمل السياسي باتجاه بلورة رؤى مشتركة، مبنيّة على الروح الوطنيّة والقيم

أيّها الأعزّاء،

اليوبيل الفضّي لجامعة سيّدة اللويزة مناسبة طبيعيّة للإعراب عن التقدير للآباء المؤسسين على شجاعتهم ورؤيويتهم وإقدامهم، برعاية من الكنيسة الأمّ التي حرصت منذ القدم على إحاطة أبنائها بالخير ودفعهم باتجاه مقاصد العلم والفضيلة؛

وتقدير مماثل للذين توالوا على إدارة هذه الجامعة العزيزة والقيّمين عليها، وعلى رأسهم، منذ انطلاقتها، صاحب شعار شركة ومحبة ابن الرهبانية المريمية غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، وقدس الأب العام بطرس طربيه ومجلس المدبّرين ومجلس الأمناء، والرئيس الحالي الأب وليد موسى، لبعد نظرهم وحرصهم على التوسيع والتحديث ورفع المستوى التربوي والأكاديمي للـ NDU، بدعم من محبّيها وأصدقائها في لبنان ودول الانتشار. وقد أصبحت جامعتكم من أوسع الجامعات وأكبرها مساحة وأحسنها تجهيزاً، في موازاة جودة بنائها الإنساني الداخلي.

آمل بهذه المناسبة في أن تتمكّن الجامعة في لبنان من تخصيص مساحة أوسع للبحث العلمي والابتكار، والعمل على توفير الإمكانيّات اللازمة لذلك، بدعم من الدولة ومن القطاع الخاص، وأنتم تعلمون أنّ الدول المتقدمة تخصّص ما بين ٢ و٤ بالمئة من ناتجها الوطني الإجمالي لأغراض البحث العلمي.

وإنّي على يقين أيضاً بأنّ الجامعة ستحرص كذلك باستمرار، على إنشاء فروع واختصاصات تتلاءم مع الاحتياجات الفعليّة لسوق العمل، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا الجديدة والسياحة والزراعة والصناعة وتقنيات استثمار النفط والغاز، بحيث لا تشكّل هذه الاختصاصات جوازات سفر أو تأشيرات خروج للهجرة والاغتراب؛ بل حافزاً للتشبث بالوطن وعدم بيع الأرض التي ورثناها عن الأجداد.

مع العلم أنّ الدولة تعي ما يقع على عاتقها من مسؤوليّة في هذا المجال، وهي ستمضي قدماً في الإجراءات الآيلة إلى استثمار ما تختزنه مناطقنا البحريّة من ثروات طبيعيّة، وإقرار مشروع قانون اللامركزيّة الإداريّة، إلى غيرها من المشاريع المحفّزة للنموّ الاقتصادي وللإنماء المتوازن للمناطق.

> آمل في أن تتمكّن الجامعة في لبنان من تخصيص مساحة أوسع للبحث العلمي والابتكار، والعمل على توفير الإمكانيّات اللازمة لذلك، بدعم من الدولة ومن القطاع الخاص

أيّها الحفل الكريم،

نعيش منذ العام ٢٠٠٨، وللمرة الأولى منذ العام ١٩٧٥، سنوات متتالية خالية على السواء من الاقتتال الداخلي، ومن الاحتلال الإسرائيلي لمعظم أراضينا، ومن أيّ وجود عسكري أجنبي، ما عدا ما تضطلع به قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب من مهمة حفظ السلام، مع تسجيل ارتفاع مطّرد في نسب النموّ الاقتصادي لغاية عام مضى.

ومع ذلك، أعلم ما يعتمل في نفوسكم ونفوس المواطنين من مخاوف وهواجس بشأن أمنهم وسلامتهم وكيفيّة توفير سبل العيش الكريم لأبنائهم، في ضوء ما شهدته الشهور الماضية من توتّر وتفلّت نعمل جاهدين على ضبطه وكشف ملابساته.

وأعلم ما يتداوله الناس من انتقاد للدولة والسياسيين، وقد تدنّى الخطاب السياسي، وحال الوقت المستهلك لتشكيل الحكومات المتتالية والتناقضات والتجاذبات في داخلها، دون تحقيق العديد من الوعود الواردة في بياناتها الوزاريّة؛ في ظلّ عدم كفاية الصلاحيّات وملاءمتها مع مسؤوليّات رئيس الدولة لتمكينه من الدفع بالقرارات والأمور باتجاه ما قد تقتضيه الظروف من حسم.

وبالرغم من ذلك، فإنّ البكاء وجلد الذات لا يليق بشعب أبيّ، مكابر، شجاع؛

والاكتفاء بالانتقاد وبإلقاء اللائمة على الآخرين، لا يجدي ولا يفيد،

فليتحمّل كلّ فرد من أفراد المجتمع، وكلّ مكوّن من مكوّنات الدولة والوطن، مسؤولياته في هذه المرحلة المفصليّة من تاريخنا؛

وليقدم أهل الرأي على بلورة فكر نهضوي واقتراحات حلول، تساهم بإخراج النظام السياسي مما وقع فيه من مآزق على صعيديّ الممارسة وتوزيع الصلاحيّات؛

ولتعمد أجهزة الدولة من جيش وقضاء وهيئات رقابة على فرض سلطة القانون على كلّ مخالف أو مرتكب، بغطاء كامل، من أهل الحكم وأصحاب القرار، على ما هو مفترض، وكما أدعوها لذلك وأحضها عليه؛

وليمارس الشعب حقّه في المساءلة والمحاسبة، ما دمنا ننعم بنظام

نعيش منذ العام ٢٠٠٨، وللمرة الأولى منذ العام ١٩٧٥، سنوات متتالية خالية على السواء من الاقتتال الداخلي، ومن الاحتلال الإسرائيلي لمعظم أراضينا، ومن أيّ وجود عسكري أجنبي

ديموقراطي يضمن الحريّات ويسمح للمواطنين بإعادة تكوين السلطة بصورة دوريّة وسلميّة، في وقت تنتظرنا استحقاقات دستوريّة جديدة عاميّ ٢٠١٣ و٢٠١٤ سنلتزم بها.

كما أتطلّع لأن أراكم أيّها الشابات والشبّان، تمارسون حقّكم في الانتقاد والمساءلة والاعتراض، وتلتزمون واجبكم في الاقتراح والاقتراع، ولا تلوموا السياسيين الذين سمحتم بانتخابهم، فساوموا أو استهانوا بمصالحكم ومستقبلكم، إذا ما تقاعستم أنتم عن أداء واجبكم الانتخابي، أو إذا لم تحسنوا اختيار الأجدر والأشرف من بينهم.

أما الفتنة التي يخشاها البعض فليس لها من أفق سياسي موضوعي في لبنان، ما دمنا توافقنا في الطائف على مشاركة متوازنة في السلطة لمختلف الفئات التي يتشكّل منها المجتمع؛

كما توافقنا في «إعلان بعبدا» على دعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادي، والتمسّك بميثاق الطائف، وتحييد أنفسنا عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة، وعدم السماح باستعمال لبنان مقرّاً أو ممرّاً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلّحين، والتزام قرارات الشرعيّة الدوليّة، واستمرار السعي للتوافق على استراتيجيّة وطنيّة دفاعيّة ومن ضمنها موضوع السلاح من مختلف جوانبه.

وأخيراً حان الوقت ليتخلّى الجميع عن ارتباطاتهم أو رهاناتهم الخارجيّة ويلتزموا «إعلان بعبدا» ويجاهروا به ويدافعوا عنه.

ولا داعي تالياً لخوف محبط ومربك، بل عزم وإرادة وتصميم على عدم الوقوع في شرك الفتنة، وهي لن تقع؛ وحرص على مواصلة الحوار وإعادة بناء جسور الثقة بالدولة وتعزيز بنيانها ومؤسساتها الضامنة الوحيدة للعدالة والوحدة الوطنيّة والانتظام العام.

وفي خضمّ التحوّلات التي تجري في محيطنا العربي فقد حان الوقت ليقطف لبنان ثمار نضال شعبه من أجل الحريّة والديموقراطيّة...

حان الوقت ليخرج لبنان من كونه ساحة تتصارع عليها الأمم... أو ساحة تجارب للأصدقاء والأشقاء...

حان الوقت لعودة لبنان جامعة الشرق الأوسط ومشفاه، ورسالة سلام وحوار وثقافة ومحبّة، وفقاً لما كان ولما يجب أن يبقى عليه...

> أتطلّع لأن أراكم أيّها الشابات والشبّان، تمارسون حقّكم في الانتقاد والمساءلة والاعتراض، وتلتزمون واجبكم في الاقتراح والاقتراع

أنّ الثقافة الإنسانيّة الحقّة، الضامنة للنجاح والهناء، هي تلك التي تسمح للأفراد والمجتمعات المتقدّمة والمستنيرة، بتلافي الوقوع في دائرة خطرَين متوازيَين: خطر التطرّف وخطر اللامبالاة أو الانطواء على الذات

أيّها المتخرجات والمتخرجون،

تحتفلون في هذا الصرح الجامع، مع مَن يحوطكم من أهل وأحبّاء، بنجاح أحرزتموه بجهدكم ومثابرتكم، وتستعدّون للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التفاعل مع الحياة، بما تحتويه من تحديات وآمال، متسلّحين بالمعرفة والعلم، والإيمان.

فهنيئاً لكم هذا الإنجاز، وتنبّهوا، إلى أنّ مساركم الجديد يتطلّب مواصلة تحصين الذات بالثقافة والخبرة والتأهيل وتطوير المعارف والمهارات.

وفي زمن العواصف والتقلّبات، ستحتاجون إلى الحكمة والتبصّر، بمقدار ما ستحتاجون إلى شجاعة الشباب وإقدامه.

حسبي أن تتذكّروا، أنّ الثقافة الإنسانيّة الحقّة، الضامنة للنجاح والهناء، هي تلك التي تسمح للأفراد والمجتمعات المتقدّمة والمستنيرة، بتلافي الوقوع

في دائرة خطرَين متوازيَين: خطر التطرّف وخطر اللامبالاة أو الانطواء على الذات؛ وأعلم كم تركّز جامعتكم على أهميّة «الشخصيّة الثقافيّة» التي يحملها طلابها.

أقدموا بذكاء إذاً، وبكثير من الشجاعة والحكمة.

ومع انفتاحكم على الحداثة، لا تتخلّوا عن مجموعة التقاليد والقيم الروحيّة والأخلاقيّة والعائليّة والوطنيّة التي صقلت ذواتكم ومكّنت الشعب اللبناني عبر التاريخ من التماسك والصمود والمحافظة على كيانه وخصوصيّته وعنفوانه.

حافظوا على إيجابيتكم وعزمكم والإيمان وضعوا نصب أعينكم مصلحة لبنان ولا تدعوا مصلحة تعلو عليها كما لا تعلو شجرة على شموخ الأرز.

عشتم عاشت جامعة سيّدة اللويزة عاش لبنان.

وضع الحجر الأساس للمبنى الأكاديمي والعلاجي في الجامعة الأميركيّة في بيروت

بيروت ـ ٢٥ أيلول ٢٠١٢

«رؤية ٢٠٢٠»: خطة طموحة للمركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت يمتد تنفيذها على مدى السنوات التسع المقبلة وتتضمن إقامة مراكز امتياز ومراكز تخصصية، تواكب احتياجات المجتمع في لبنان والمنطقة العربية.

«إن الاستثمار في مجمع الجامعة الأميركية الطبي ٢٠٢٠، وتحديثه وتوسيعه، سيُحدث تحولاً في محيطه، كما أن التوسع في التوظيف بدأ يستقطب إلى لبنان أطباء وباحثين ذوي كفايات ومهارات عالية، مما يؤثر إيجاباً على نطاق ونوعية الرعاية التي يتم توفيرها للمرضى في لبنان والمنطقة... ويساهم كذلك في الاقتصاد اللبناني، ويشكّل تعبيراً عن الثقة ببيروت وبلبنان».

رئيس الجامعة الأميركية

الدكتور بيتر دورمان

VOLVO
AUBMC

وضع الحجر الأساس للمبنى الأكاديمي والعلاجي في الجامعة الأميركيّة في بيروت

بيروت ـ ٢٥ أيلول ٢٠١٢

أصحاب المعالي والسعادة،
رئيس وأعضاء مجلس الأمناء،
رئيس الجامعة الأميركية في بيروت،
السيدات والسادة،

في كلّ مرة كما في كلّ وقت، يشكّل اللقاء لوضع الحجر الأساس مناسبة لنفرح بحجر الزاوية إيذاناً بصرح يعلو فينضم إلى أمثاله من ضمن عمل تكاملي، وإن كان يحمل معه فرقاً يدلّ إلى خصائصه، إلا أنّ أيّ اختلاف لا يعني الإخلال بالنظم، بل هو إغناء لتنوّع الثقافات والبرامج، فلا شكّ في أنّ الجميع يسعون إلى الأفضل مسخّرين لذلك كلّ الطاقات. وفي مشهديّة متميّزة نرى ما يذخر به الوطن من تنوّع وغنى أكاديمي لم يكن ليحصل لو لم نؤمن بحريّة التعليم، لنؤمّن آفاقاً يتطلّع إليها كلّ طالب وباحث ومهتم.

في مشهديّة متميّزة نرى ما يذخر به الوطن من تنوّع وغنى أكاديمي لم يكن ليحصل لو لم نؤمن بحريّة التعليم، لنؤمّن آفاقاً يتطلّع إليها كلّ طالب وباحث ومهتم

عندما أقدمتم في العام ١٨٦٧، في بيروت، على افتتاح كليّة وإدارتها، لم تكن خطوتكم في المجهول. ومسيرتكم لم تكن في الظلام، بل كانت واضحة المعالم أمامكم، انطلاقاً من رسالة إنسانيّة سامية، ووفقاً لرؤية طليعيّة ولأهداف تعملون على تحقيقها بالتضحية والخدمات التي لم تتوقّف، بالرغم من الصعوبات والتحديات. ومن أبرز هذه الخدمات تلك التي قدّمها المركز الطبي الذي منذ إنشائه في العام ١٩٠٢ واكب وبلسم الكلوم التي آلمت بالوطن والمواطن في خلال الفترات الصعبة من حروب واقتتال.

إنّكم كما أسلافكم لم تألوا جهداً إلا وبذلتموه، في سبيل بناء شخصيّة الإنسان الواعد، فآمنتم بقدراته، ووفّرتم له الفرص وصقلتم مداركه.

لقد عايشتم مراحل لبنان المختلفة والمتقلّبة، الهادئة والعاصفة، لكنّ رسالتكم

بقيت راسخة ومستمرة طوال تلك العقود، وهذا نابع من تصميمكم وإيمانكم بشباب لبنان، فانطلقوا من جامعتكم وكلياتكم إلى ميادين العمل هنا، وفي العالم العربي، كما في كلّ أصقاع الدنيا. وبقيتم على هذا الساحل قبالة المتوسط المتصل بالقارات، منارة علم وثقافة تشعّ ولا تخفت، لا بل منبعاً للفكر القومي، ومصنعاً لأحلام الأمّة، على مساحة لبنان والعالم العربي، الذي يتلمّس اليوم خياراته الفضلى، المنفتحة على ما نأمل، على الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة الحقّة.

لم يكن لبنان يوماً إلا فضاء رحباً للرأي والرأي الآخر، ملتزماً حريّة الفرد ومعتقده، موفّراً لكلّ جماعة من مكوّنات الوطن كامل حقوقها، ليبرالياً على انفتاح في سياساته واقتصاده ونظمه الاجتماعيّة وبرامجه التربويّة. أوليس هذا المناخ من الديموقراطية والحرية والتحرر هو المحفّز لبيئة العلم والتطور؟

لم يكن لبنان يوماً إلا فضاء رحباً للرأي والرأي الآخر، ملتزماً حريّة الفرد ومعتقده، موفّراً لكلّ جماعة من مكوّنات الوطن كامل حقوقها

إنّ احترام الدولة من خلال قوانينها لخصائص كلّ ثقافة، إضافةً إلى تمازجها مع سائر الثقافات جعل من هذا الوطن واحة، كادت أن تكون وحيدة، للديموقراطيّة المرتجاة من كلّ شعوب المنطقة، وهي ديموقراطيّة لا يسعها إلاّ أن تكون تشاركيّة، وأن لا تسمح بالوقوع في شرك أيّ تطرّف أو انكفاء. ديموقراطية إنسانية تغنى من نبع الحضارات التي تزخر بها مكوّنات المجتمعات الحديثة المتنوعة في مناخ التعددية المتلازم مع دنيا العولمة التي فرضها التطور العلمي المتصاعد.

وإذا كانت الحريّة بكل أبعادها الشخصيّة والمدنيّة حقاً تكفله القوانين الدولية والوطنية والدستور اللبناني، فهي تتوقّف على مساحة الكون عند حريّة الآخرين، وتفترض احترام ذواتهم البشريّة وكرامتهم ودينهم ومعتقداتهم، بعيداً عن أيّ تزمّت أو استكبار أو تمييز. وإننا نعلم جيداً أن جامعتكم كانت رائدة في زرع ثقافة الانفتاح بين الطوائف واحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية وما يستتبع ذلك من عدم الإساءة إلى رموز الأديان ومعتقداتها وأنبيائها ورسلها وقديسيها.

نعم لقد عانى وطننا وعلى مدى ستة عقود وأكثر، من نعمة الديموقراطيّة وسط هذا الشرق. إنّ تلك النعمة جعلته موضع أطماع وربما سمحت هي بالاستقواء عليه وتعريضه لأزمات هدّدت في كثير من الأحيان وجوده وكيانه، أكان ذلك في المصالح المتضاربة للدول، والذي أدى إلى استحضار صراع الأنظمة على ساحاته، أو في مشاريع وخطط رسمت في ليل لضرب صيغة العيش الواحد. وإذا كنا توافقنا على ألاّ يكون لبنان بعد اليوم ساحة لهذه الصراعات أو منصة لتبادل الرسائل، فعلينا ألاّ نسمح بتقديم استقرارنا فدية على مذبح الربيع العربي.

أضف إلى ذلك تداعيات الظلم الذي حلّ في فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي الذي تلاه والذي تسبّب بتدفّق مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وبإهدار الكثير من طاقاته وقدراته. لكن كلّ تلك الأمور لم تثنِنا عن المضيّ في الحفاظ على القيم الإنسانيّة. وقد غلبت ثقافتنا أيّ انهزام، وتمازج الثقافات حصّن الإنسان والوطن. وإن كانت الهجرة تبقي الوجع في قلوبنا فإنّ ما يعوّض علينا أمران أساسيان:

الأوّل: إنّ الشباب اللبناني قدّم ويقدّم مثالاً يحتذى في العلم، وقد أدّت وتؤدّي مساهماته في كلّ مجالات العمل وأينما حلّ إلى إبداع وتألّق.

الثاني: إنّ هذا النزف لم يثنِ المؤسسات التعليميّة والجامعيّة وعلى رأسها الجامعة الأميركيّة من اندفاعها لتعزيز إمكاناتها ووضعها في خدمة الطلاب، وهي تساهم اليوم بمشروعها الجديد في توفير فرص عمل عديدة، وفي تحفيز الطاقات الشابة للبقاء على أرض هذا الوطن المتجذّر في تاريخ الحضارة والثقافة والعلوم.

إنّ عمق الالتزام وترجمته في القضايا التي تهمّ الإنسان والمجتمع لم تغب عنه الجامعات في لبنان وبخاصة الجامعة الأميركيّة، إذ نشطت الحركات الطلابيّة وواكبت الأحداث في مختلف مراحلها. هذا الحراك طبع عالمنا العربي ولا يزال برهاناً ساطعاً على احترام إرادة الشباب والتعويل على هممهم ودورهم الفاعل وتوقهم إلى التغيير البنّاء. وانه لمدعاة اعتزاز أن نرى أن الجيل المخضرم من المثقفين العرب تخرّج من جامعات لبنان وخصوصاً هذه الجامعة.

لقد وعت إدارة الجامعة والقيمون عليها المسؤوليّات الملقاة على عاتقهم، فكانوا آذاناً صاغية وعيوناً يقظة وأيدٍ لا تكلّ. وكانت الإدارة وعند كلّ مفصل جاهزة للمبادرة ترفد مؤسساتها بكلّ جديد خدمة للعلم ونفعاً لمن هم بين جدرانها.

لقد اشتهر لبنان من جملة ما اشتهر به وقبل أن تعصف به رياح الفتن، بأنّه جامعة الشرق ومستشفاه، وقد استطاع أن يحافظ على سمعته تلك، وسيستمرّ بفضل ما يقوم به كلّ مَن يعي قيمة لبنان ورسالته، ودوره الذي يكاد أن يكون فريداً في هذه المنطقة. إنّ مثل هذه الصروح ما هي إلّا قلاع تحمي هذا الدور، ولاسيما منها تلك التي تعتني بصحة الجسد وصحة العقل في آن.

يحضرني في هذه المناسبة المطبوعة على مقاصد العزم والعلم والعمران، القول الشهير «العقل السليم في الجسم السليم»، وهو صحيح في المبدأ والفعل. فما بالكم في مجتمع سليم يقوم من خلال مبادرات كالتي نراها اليوم، من خلال

> إنّ الشباب اللبناني قدّم ويقدّم مثالاً يحتذى في العلم، وقد أدّت وتؤدّي مساهماته في كلّ مجالات العمل وأينما حلّ إلى إبداع وتألّق

عقول تملك رؤية للمستقبل، وأعمال تحى بالإنسان لمعرفة أكثر، وتفهّم أفضل.
أعمال صالحة همّها كرامة الإنسان تجسّد رسالة الطبّ وما يقسم عليه الأطبّاء ومنها المساواة أمام المرض بين البشر والدفاع عن الحياة.
إنّ ما نشهده اليوم من زرع طيّب، ما هو إلا أمل جديد بشجرة خضراء ستنمو باسقة وستنعم بظلّها، شجرة تضاف إلى أخوات لها ليتشكّل ربيع لبناني آخر سيمتدّ أثره في محيطنا.
وأنتم أيّها السادة، بالتزامكم الكريم هذه المبادرة البنّاءة، وقد جئتم من الولايات المتحدة ومن أقطار مختلفة من العالم، فإنّكم تجسّدون قيم التضامن والتعاضد التي نسعى لتعزيزها من أجل تدعيم بنيان وطن يستحقّ منا كلّ تضحية؛ وقد تمكّنا إلى حدّ بعيد من ترسيخ صورته كرسالة للحريّة والعيش معاً، من ضمن الثوابت والقيم المشتركة والموحّدة، وهذه الرسالة تتكامل مع ثقافة السلام المبنية على ثقافة العدالة التي آمنّا بها دائماً.
ويسعدنا أن تكون زيارة قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر للبنان قد أعادت البريق إلى وهج هذه الرسالة، وألقت الضوء من جديد على خصوصيّة موقعه ودوره الرائد في محيطه.

تمكّنا إلى حدّ بعيد من ترسيخ صورته كرسالة للحريّة والعيش معاً، من ضمن الثوابت والقيم المشتركة والموحّدة، وهذه الرسالة تتكامل مع ثقافة السلام المبنية على ثقافة العدالة التي آمنّا بها دائماً

أيّها الأعزّاء،

هنيئاً للجامعة الأميركيّة في بيروت مشروع مركزها الجديد،
وهي ما برحت تعلي صروح العلم منذ ما يقارب القرن ونصف القرن،
توسّع مساحات الاختصاص والبحث العلمي
ترفع من مستوى الجودة والكفاءة،
تتمسّك بمساحاتها الخضر...،
من ضمن الوفاء لرسالتها التربويّة العريقة،
وللقيم التي نشأت عليها وآمن بها الآباء المؤسّسون...
إنني واثق أنّه منذ اللحظة ولغاية العام ٢٠٢٠، تاريخ اكتمال مكوّنات البناء، بأننا سنكون جميعاً مسؤولين ومواطنين، متابعين لهذا الإنجاز وداعمين له، واثقين بأنّه سيساهم بامتياز بإعلاء شأن لبنان وتمتين ركائزه العلميّة والثقافيّة والحضاريّة.

عشتم، عاشت الجامعة، عاش لبنان.

احتفال مئوية كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف

بيروت ـ ١٨ نيسان ٢٠١٣

لمناسبة مرور مئة سنة على إنشاء كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت، نظّمت الجامعة بالاشتراك مع أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية (معهد فرنسا)، وجامعة جان مولان ـ ليون حفل تسليم جائزة «بيروت أم الشرائع»، وهي جائزة استحدثتها الكلية وتمنحها للمرة الأولى هذا العام، وقد استوحت اسمها من مدرسة الحقوق الرومانو ـ بيزنطية التي أُنشئت في أوائل القرن الثالث ودمّرها زلزال العام ٥٥١. «مدرسة بيريت» التي أعطت لبيروت اسم «أم الشرائع».

احتفال مئوية كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف

بيروت ـ ١٨ نيسان ٢٠١٣

على أرضك يا بيروت،
يا «حاضنة الحق ومرضعة القوانين»،
يا «أم الشرائع»،
على أرضك المجبولة بحضارة التاريخ ودماء شهدائنا الأبرار، أقف اليوم، ومن على هذا المنبر العلمي والوطني لنحيي معاً مئوية تأسيس كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين. هذه الكلية، التي ساهمت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في إضاءة شعلة الحق في لبنان وفي تنشئة الروح القانونية والوطنية لدى طلابها كافة حيث تخرّج منها مَن شارك في وضع نصوص الدستور اللبناني العائد للعام ١٩٢٦، وهو الأقدم في الشرق الأوسط، ومعظم التشريعات القانونية في الحقول كافة، لا بل إن معظم قادة لبنان وكبار رجال القانون فيه تخرّجوا من هذه الكلية الرائدة وكانوا أوفياء للقيم العلمية والانسانية التي اكتسبوها في سبيل عزة لبنان وبقائه.

آن الأوان كي يستعيد لبنان حقه التاريخي من خلال الطلب من مجلس الأمن الدولي وسنداً لمعاهدة لاهاي سنة ١٩٥٤ في إعلان مدينة بيروت مدينة للحق وجزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري العالمي

وفي هذه المناسبة أتوجه بالشكر إلى مجلس جامعة القديس يوسف على القرار العلمي الكبير الذي اتخذه بإنشاء «أكاديمية بيروت أم الشرائع» وإطلاق هذه المبادرة الحضارية المميزة لمناسبة مرور مئة عام على تأسيس كلية الحقوق وذلك للتأكيد على اعتزاز الجامعة بتاريخ لبنان وحضارته كي يبقى صرحاً للحق والعدل والسلام.

ولا يسعنا اليوم إلّا أن نهنّئ إدارة الكلية على مبادرتها المميزة بإطلاقها جائزة «بيروت أم الشرائع» التي مُنحت لرجال قانون فرنسيين ولبنانيين وعرب أثروا المكتبة القانونية، إضافة إلى تقديم القانون المدني الفرنسي الصادر عن دار DALLOZ الفرنسية مترجماً إلى اللغة العربية، وهي مبادرة سوف يكون لها التأثير المعنوي في إعلاء دور لبنان القانوني على

الصعيد العالمي. وهنا أود أن أؤكد أمامكم جميعاً بانه آن الأوان كي يستعيد لبنان حقه التاريخي من خلال الطلب من مجلس الأمن الدولي وسنداً لمعاهدة لاهاي سنة ١٩٥٤ في إعلان مدينة بيروت مدينة للحق وجزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري العالمي.

السيدات والسادة،

أود أن أتوجه بتحية إلى الآباء اليسوعيين الذين ساهموا بصورة فاعلة في إغناء الثقافة والعلم في لبنان وتركوا أثراً لن يمحى في قلوب اللبنانيين، وقد وهبت جمعيتهم العريقة للكنيسة حبراً أعظم مطبوعاً بروح التواضع والخدمة والعطاء، هو قداسة البابا فرنسيس.

كذلك أتوجه بعبارات التقدير إلى رئيس جامعة القديس يوسف ومجلسها الكريم وإلى عميد كلية الحقوق وأساتذتها متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والنجاح، مؤكداً أن التاريخ سوف يُكتب بحروف من ذهب ما أنجزوه في خدمة الحق وخدمة لبنان، لأن تقدّم الدول يكمن في تقدّم جامعاتها ومراكزها العلمية ولأن الثقافة تبقى الركيزة الأساسية لكل إبداع إنساني.

وإلى أبنائي الطلاب أقول:

إن مستقبل لبنان بين أيديكم، أدعوكم إلى المحافظة على تراثه وخصوصيته،

- تمردوا على رياح التشرذم والتفرقة والاحباط ولا تسمحوا لأيٍّ كان بتغيير وجه لبنان المميز في هذا الشرق.
- أخرجوا من الحصون المذهبية التي شيّدها أمراء الحرب والسياسة، لا بل أُهدُموها.
- تمسّكوا بأرضكم لأنها رمز صمودكم ووجودكم ولا تضعفوا أمام شهوات الهجرة وإغراءاتها.
- أدعوكم إلى المساهمة في بناء دولتكم دولة يجهد مسؤولوها في تطبيق القوانين والدستور ولا يجتهدون لعدم تطبيقها والالتفاف عليها.
- لا تخافوا من الحوار لأنه سلاح الأقوياء ولا تنغلقوا على أخيكم في الوطن لأن الانغلاق هو سلاح الضعفاء.
- طبّقوا قيم العدل والتوازن ولا تخافوا ظالماً أو مستبداً أو مكابراً أو متعالياً بل خافوا عليه.

> إلى أبنائي الطلاب أقول: أخرجوا من الحصون المذهبية التي شيّدها أمراء الحرب والسياسة، لا بل أُهدُموها

السيدات والسادة،

إن لبنان هو وطن الحرية والرسالة، إنه وطن الحاجة والضرورة؛ فهو لم يبنَ على قاعدة العدد ولا على مبدأ الدين، وإنما على أسس الوفاق والتوازن والمناصفة ضمن صيغة العيش المشترك التي أكدت عليها الفقرة (ي) من مقدمة الدستور وذلك في إطار نظام برلماني قائم على مبدأ الفصل والتعاون والتوازن بين السلطات، نظام قادر على تأمين الاستقرار ومشاركة الجميع في صنع القرار الوطني الواحد والجامع وذلك عندما يتم تطبيق نصوصه بشكل متوازن وموضوعي تداركاً للوقوع في إشكالات دستورية ووطنية.

وإذا نادينا بالوفاق الوطني فإن ذلك لا يعني ولا يمكن أن يعني توافقاً على أخطاء أو خطايا باسم الوفاق. فلا لبنان المسيحي هو ضمان للمسيحيين ولا لبنان المسلم هو ضمان للمسلمين؛ وحده لبنان، دولة القانون والمؤسسات، لبنان العيش المشترك، الحر، السيّد على كامل ترابه الوطني بجيشه اللبناني فقط، هو الضمان الوحيد لجميع اللبنانيين.

فمن هذا المنطلق دعوت وأدعو القيادات الوطنية وخصوصاً في هذه الظروف الداخلية والاقليمية الدقيقة إلى تفعيل لغة الحوار والاعتدال وتغليب مصلحة لبنان فوق أية مصلحة وبناء الثقة المتبادلة فيما بينها، وصولاً إلى قواسم مشتركة تحفظ الكيان والاستقلال.

أدعوها إلى التضامن والالتزام بما توافقنا عليه جميعاً في «إعلان بعبدا»، الذي أصبح التزاماً ميثاقياً وطنياً ووثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، حيث لاقى ترحيباً من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وهو إعلان يجدر تحصينه، وإدراج بعض من بنوده من ضمن أحكام الدستور ومقدمته وخصوصاً لجهة تحييد لبنان عن الصراعات الاقليمية والدولية، لحماية وحدته الداخلية، وهي سياسة حكيمة، سارت عليها الدولة اللبنانية منذ عهد الاستقلال، من دون أن يشمل هذا التحييد دور لبنان الداعم للقضية الفلسطينية، وصولاً إلى تأمين الاعتراف الدولي الصريح بالدولة الفلسطينية القابلة للحياة على التراب الفلسطيني، خصوصاً وأن توطين الفلسطينيين في لبنان هو خطر، ليس فقط على قضيتهم، بل كذلك على وحدة لبنان واستقراره، وهو ما توافق عليه اللبنانيون في مقدمة الدستور. من هنا أبادر إلى القول أن استقرار المنطقة بأسرها وتحوّلها إلى الديموقراطية الصحيحة، لن يتأمّن إلّا

> فلا لبنان المسيحي هو ضمان للمسيحيين ولا لبنان المسلم هو ضمان للمسلمين؛ وحده لبنان، دولة القانون والمؤسسات، هو الضمان الوحيد لجميع اللبنانيين

عند إقرار مبادئ الديموقراطية في فلسطين وتطبيقها، وإقرار السلام العادل والشامل لضمان الحقوق المشروعة لشعبها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام.

السيدات والسادة،

يوم أقسمت اليمين الدستورية، أقسمت على المحافظة على الأمة اللبنانية واستقلالها وسلامة أراضيها ودستورها وقوانينها، والتزاماً بهذا العهد سوف أستمر في القيام بواجبي الدستوري في سبيل المحافظة على وحدة الوطن وسيادته على أرضه وقراره وسياسته الداخلية والخارجية واستقرار نظامه البرلماني، وعلى دستورية التشريع وميثاقيته ودورية الاستحقاقات، وكلّي أمل في أن يتوصل المجلس النيابي إلى إقرار قانون انتخابات نيابية يؤمّن صحة التمثيل وعدالته وتنوعه، سنداً لأحكام المادة ٢٤ من الدستور، ويتيح للمرأة تمثيلاً عادلاً، ويعطي حق الاقتراع للشباب من عمر ١٨ سنة، وحق الترشح لعمر ٢١ سنة، قانون انتخابي يلتزم صيغة العيش المشترك، لا بل الحياة الوطنية المشتركة، كي يأتي منسجماً مع روح الميثاق الوطني وصولاً إلى إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة. وإذا كان مفهومنا لإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاءٌ للتقاسم السياسي والحصص الطائفية، فيجب ألا نتخلّى عن المناصفة بين الطوائف سبيلاً إلى إغناء النموذج اللبناني. كما يجب ألا يغيب عن بالنا أن الشراكة بين الطوائف تتيح لكل طائفة ومذهب أن يؤثرا في الخيارات المعتدلة للطوائف والمذاهب الأخرى تأثيراً أكبر بكثير من ذلك الذي يوفّره فسخ هذه الشراكة من طريق اعتماد قوانين انتخاب مذهبية على افتراض أنها تؤمّن المناصفة الفعلية.

إن الهدف الأساسي الذي سوف نسعى إليه وخصوصاً بعد الانتخابات النيابية المقبلة، هو مباشرة ورشة التطوير على صعيد إقرار مشروع قانون اللامركزية الادارية الذي انتهينا تقريباً من إعداده، وكذلك على صعيد تحصين نصوص الدستور اللبناني ومقدمته سواء لجهة سد الثغرات المتعلقة بمبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو في علاقة رئيس الجمهورية بكل منهما وذلك من منطلق التطبيق الكامل والفاعل لأحكام المادتين ٤٩ و٥٠ والمواد الأخرى من الدستور تفادياً للوقوع في إشكالات دستورية وأزمات وطنية.

> سوف أستمر في القيام بواجبي الدستوري في سبيل المحافظة على وحدة الوطن وسيادته على أرضه وقراره وسياسته الداخلية والخارجية واستقرار نظامه البرلماني، وعلى دستورية التشريع وميثاقيته ودورية الاستحقاقات

كذلك لا بدّ من أن يعكف الجميع على إصلاح القوانين وتحديثها، ومن بينها قانون الجمعيات والأحوال الشخصية، واتخاذ القرار الشجاع بتسجيل الزواج المدني الذي يُعقَد اختيارياً في لبنان احتراماً للحريات العامة ولشرعة حقوق الانسان.

السيدات والسادة،

لا يزال لبنان يرزح تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من أراضيه في جنوبنا الغالي، بالاضافة إلى الخروقات اليومية والتهديدات المتكرّرة.
إن حقنا لا بل إن واجبنا الوطني يكمن في العمل على استرجاع أرضنا المحتلة بكافة الوسائل المشروعة المتاحة أمام الدولة اللبنانية، المؤتمنة دستورياً على مصير الوطن، والتي يحق لها مقاومة كل محتل لأراضيها في إطار التصور الاستراتيجي الذي وضعناه في متناول الشعب اللبناني وهيئة الحوار الوطني المدعوة إلى مناقشة هذا التصور وإقراره.
إن المرحلة الدقيقة التي يمر بها شرقنا الحبيب تفرض على الجميع وعلى جامعة الدول العربية بالذات دعم أي سعي للإصلاح، من خلال الحوار الداخلي الموضوعي والشامل، وصولاً إلى تجسيد الارادة الحقيقية للشعوب العربية بالطرق السلمية والديموقراطية؛ وتالياً فإن أي إصلاح ومهما كانت ظروفه وأسبابه، يجب أن يحافظ على التنوع الحضاري والديني للمكونات الاجتماعية العربية كافة، وإشراكها في إدارة الشأن الوطني والسياسي، بغض النظر عن عددها استناداً إلى تراثها وتجذّرها التاريخي والحضاري في الوطن العربي؛
كما على الجامعة العربية والأمم المتحدة حماية لبنان من تداعيات الأزمة السورية، ولذلك دعوت في مؤتمري الكويت والدوحة الأخيرين إلى انعقاد مؤتمر دولي لمعالجة المشكلة المتفاقمة للنازحين السوريين، ولتأمين المساعدات الانسانية لهم أولاً، والعمل من خلال مؤتمر دولي على تقاسم الأعباء انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الجماعية والتفكير بتوزيع الأعداد الاضافية المحتملة على الدول، أو إقامة مخيمات إنسانية داخل الأراضي السورية بعيداً عن مناطق الاشتباكات وتأمين الرعاية الاجتماعية والحياتية لها بمعاونة الأمم المتحدة، في انتظار إيجاد الحل السياسي الذي سيسمح بعودتهم إلى وطنهم بكرامة وأمان. ذلك لأن لبنان لا يمكنه منفرداً تحمّل هذا الواقع المفتوح على كافة الاحتمالات.

إن أي إصلاح ومهما كانت ظروفه وأسبابه، يجب أن يحافظ على التنوع الحضاري والديني للمكونات الاجتماعية العربية كافة، وإشراكها في إدارة الشأن الوطني والسياسي، بغض النظر عن عددها استناداً إلى تراثها وتجذّرها التاريخي والحضاري في الوطن العربي

أيها الاعزاء،

إننا والحق أكثرية، هذا هو شعارنا.
إننا متشبّثون بصيغتنا وبأرضنا لأنها أرض الحضارة والقداسة.
فلنكن قلباً واحداً في حب لبنان، وعقلاً واحداً في خدمة لبنان، من أجل أن يبقى رمزاً للحرية والديموقراطية، وليبقى شعب لبنان صرخة للحق والعنفوان.
هنيئاً لكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف مئويتها،
وهنيئاً لبيروت استمرارية احتضانها لصروح العلم والعدالة والقانون.

عاشت الجامعة، عاش لبنان.

إننا متشبّثون بصيغتنا وبأرضنا لأنها أرض الحضارة والقداسة

حفل تسليم الشهادات بمناسبة المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف

بيروت ـ ٢٠ تموز ٢٠١٣

دعوة للخريجين من موقع المسؤولية:
بألاّ يسمحوا للقوى المتشددة أو المتهورة أو المرتهنة من أن تجرهم إلى آتون العنف في داخل البلاد أو خارجها، وألا يقعوا في دائرة خطري التطرف، أو الإحباط والخوف والمقاطعة والانكفاء.

100
amous des

حفل تسليم الشهادات بمناسبة المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف

بيروت ـ ٢٠ تموز ٢٠١٣

حضرة رئيس الجامعة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات العمداء،
أيّها المتخرجات والمتخرجون،
أيّها الحضور الكريم،

من حقبة تاريخيّة متباينة إلى أخرى، وفي خضمّ الأزمات والحروب المتتالية التي تعرّض لها لبنان بعد ارتقائه إلى السيادة الدوليّة عام ١٩٤٣، مضت الجامعة اليسوعيّة قدماً في بناء صروح المعرفة والعلم والثقافة، غير آبهة بما أحاطها من تقلّبات وصعوبات وتحديات.

وما احتفال تخريج طلاب كليّة الطبّ في عيدها الثلاثين بعد المئة، وطلاب كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة وكليّة الهندسة في عيدهما المئة، سوى دليلٍ على ما اكتسبته جامعتكم، في مختلف كلّياتها ومعاهدها وفروعها، من قدرة على التكيّف والتطوّر والتقدّم، ومن رونق ومكانة على مساحة الوطن، كما وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما وقد بذلتم الجهد، أيّها الشابات والشباب، واستحقّيتم بجدارة، شرف النجاح والتألّق، فحقّكم على الدولة، وأنتم تتسلّمون شهادات التخرّج، أن توفّر لكم بيئة آمنة ومستقرّة وملائمة لتحقيق طموحاتكم والآمال؛ كما هو حقّ الجامعات عليها أن تحوطها بالاهتمام والرعاية والدعم.

إلا أنّه بالرغم من السنوات السعيدة الأولى للاستقلال، التي شهدت ارتفاعاً لبنيان المؤسسات العامة، وتقدّماً اقتصاديّاً واجتماعيّاً ملموساً، وإنتاجاً ثقافيّاً مميّزاً، سرعان ما تعثّرت مسيرة الدولة الفتيّة، وطاول العنف والدمار معظم أرجاء الوطن، وشلّت الحروب والاعتداءات أذرعته

أما وقد بذلتم الجهد، أيّها الشابات والشباب، واستحقّيتم بجدارة، شرف النجاح والتألّق، فحقّكم على الدولة، أن توفّر لكم بيئة آمنة ومستقرّة وملائمة لتحقيق طموحاتكم والآمال

وأوصاله طوال عقود، حتى جاء اتفاق الطائف ليعيد تأكيد جوهر الصيغة التوافقيّة التي بني عليها لبنان، على قاعدتيّ الدستور والميثاق الوطني.

وها نحن اليوم، بعد سنوات من الاستقرار وارتفاع نسب النموّ، وبالرغم من إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة قرارنا المستقلّ، نفشل في إقرار قانون انتخابي جديد، ونتخاذل في إجراء الانتخابات النيابيّة في مواعيدها وفقاً لما تقتضيه الديموقراطيّة وواجب التداول الدوري للسلطة، ونتعثّر في عمليّة تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة المجلس النيابي، بينما لا تزال تتربّص بنا مخاطر التطرّف والفتنة والعنف.

لقد سعى الباحثون لتشخيص هذا الخلل في آليّة عمل النظام اللبناني، لا بل في حياتنا الوطنيّة العامة، فاعتبر البعض بأنّه مجرّد أزمة نموّ طبيعيّة وعارضة، داعين إلى المثابرة والثبات في اختبار الصيغة وتطبيقها؛ بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتباره خللاً بنيويّاً كيانيّاً يصعب إصلاحه، ولا بدّ تالياً من إعادة النظر في جوهر تركيبته وفلسفته.

والواقع أنّ بعض الدول القائمة على التعدديّة والتنوّع الطائفي أو المذهبي أو الاثني، وفي غياب الفكر القومي الجامع، انساق نحو الدكتاتوريّة للحفاظ على وحدته واستقراره، وهذه أنظمة باتت على تراجع وانكفاء، ولم تأتلف يوماً مع أطباع اللبنانيين المتّسمين بعشقهم للحريّة. واستقرّ خيار البعض الآخر، وفقاً لما قضت به خصوصيّته وظروفه التاريخيّة، على نظام الفدرالية؛ بينما انزلقت مجموعة دول أخرى، نحو التقسيم، أو إلى أتّون حروب أهليّة عبثيّة معدومة الأفق.

أما وقد اختار اللبنانيون من جهتهم الديموقراطيّة الميثاقيّة عام ١٩٤٣، في إطار جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تعتبر الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستوريّة، وعادوا وأكدوا عليها في وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩ بعد عقود من التقاتل والاحتراب، منوّهين بأن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، فإنّ الحكمة والواقعيّة السياسيّة تقتضيان، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضيّ قدماً، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولاً وفق خطة مرحليّة، إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة التي يحلم بها كلّ متحفّز إلى الإصلاح والحداثة والتقدّم.

ليس الظرف على وجه اليقين، في ظلّ العواصف الإقليميّة والأخطار

ها نحن اليوم، بعد سنوات من الاستقرار وبالرغم من إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة قرارنا المستقلّ، نفشل في إقرار قانون انتخابي جديد، ونتخاذل في إجراء الانتخابات النيابيّة في مواعيدها

المحدقة، وشيوع منطق التقوقع والانعزال، في مقابل منطق الاستقواء والهيمنة، ظرف تعديلات ميثاقيّة أو إعادة تأسيس وتكوين، بل مرحلة تحسين شروط الإدارة السليمة والممارسة السياسيّة والحكم الرشيد؛ بشكل يسمح للدولة بالاضطلاع بكامل مسؤولياتها والوصول بالبلاد إلى شاطئ الأمان. كما يمكن المباشرة بإجراء حوار معمّق لتوحيد خيارات اللبنانيين حول القضايا الوطنيّة الأساسيّة، بما يكفل حالة مستدامة من الاستقرار والنموّ الاقتصادي والاجتماعي؛ علماً بأنّ «إعلان بعبدا» أكد ضرورة التمسّك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسيّة ثابتة.

وتفترض مرحلة التمكين هذه، الإقدام على الخطوات الآتية، في ضوء ما أظهرته تجربة السنوات المنصرمة من نواقص وشوائب ومعوّقات في آليّة الحكم، أيّ في آليّة اتخاذ القرار وسبل تنفيذه:

١- العمل على توضيح كل الإشكالات الدستوريّة التي أعاقت لغاية الآن عمل المؤسسات، بسبب نواقص في المندرجات، أو غموض في النصّ أو التباس في التفسير، وذلك بهدف تحسين شروط إدارة الدولة وتحريرها من القيود. ولقد أنجزنا دراسة كاملة ومستفيضة حول مجمل هذه التوضيحات والتعديلات، تمهيداً لعرضها على طاولة التداول والنقاش، وإقرارها بأكبر قدر من القناعة والتوافق.

٢- بصورة موازية، فقد انتهينا من إعداد مشروع قانون متكامل للامركزيّة الإداريّة، بما يضمن الإنماء المناطقيّ المتوازن، والتنوّع القائم من ضمن الوحدة.

أما على الصعيد الآنيّ فسنكرّس كامل الجهد من أجل تحقيق الأهداف الوطنيّة الملحّة الآتية:

١- إقناع مختلف الأطراف في الداخل اللبناني، بأنّ مصلحة الوطن ومصلحتهم بالذات، هي في المحافظة على استقرار لبنان، بالالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، الذي ذهب البعض إلى حدّ طلب إدخال جوهره في مقدّمة الدستور، وتالياً تحييد بلادنا عن الصراعات والمحاور الإقليميّة والدوليّة، أيّ عن لعبة الأمم، وعن التداعيات السلبيّة المتنامية والضاغطة للأزمة السوريّة. وفي وقت يلقى فيه هذا السعي دعماً دوليّاً واضحاً، كما تجلّى ذلك في البيان الأخير لمجلس الأمن

إقناع مختلف الأطراف في الداخل اللبناني، بأنّ مصلحة الوطن ومصلحتهم بالذات، هي في المحافظة على استقرار لبنان، بالالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، الذي ذهب البعض إلى حدّ طلب إدخال جوهره في مقدّمة الدستور

الدولي، فإنّ المزيد من الجهد ما زال مطلوباً للتوصل إلى توافق إقليميّ فعليّ حول هذا الموضوع.

٢- تكثيف عمليّة التشاور لتشكيل حكومة جديدة تحافظ على الاستقرار وتعالج الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الناتجة عن تفاقم أعداد اللاجئين السوريين، وتهتمّ بإعلاء شأن التربية والتعليم الجامعي، وتواكب الاستحقاقات السياسيّة والتطوّرات الإقليميّة بوعي وحكمة وحزم، وترضي الرأي العام وجيل الشباب. ولا يحق لأيٍّ منا تعطيل هذا الاستحقاق تحت وطأة رفع سقوف المطالب. فالشعب والدستور هما مصدر السلطات.

٣- إعادة جمع أطراف هيئة الحوار الوطني، للبحث بشكل مسؤول وجادّ في أفضل السبل الكفيلة بخدمة مصلحة لبنان وإدارة شؤونه، وقد تقدّمتُ العام الفائت من الهيئة بمشروع الإعلان الذي أُقرّ وعُرف «بإعلان بعبدا»، وبتصوّر أوّلي لاستراتيجيّة دفاعيّة وطنيّة عمادها الجيش اللبناني، يعالج من ضمنها موضوع السلاح، وفي هذا مصلحة أساسية للوطن تجمع القدرات وتحد من الفوضى والخلافات والتجاذبات، وتعزز موقع الدولة ودورها، فتتصرف هي وحدها بهذه القدرات.

> جمع أطراف هيئة الحوار الوطني، للبحث بشكل مسؤول وجادّ في أفضل السبل الكفيلة بخدمة مصلحة لبنان وإدارة شؤونه

في موازاة ذلك، سأستمرّ، بحكم المسؤوليّة الدستوريّة الملقاة على عاتقي، بدعمكم، وبدعم المؤسسات الشرعيّة والقوى الحيّة الملتزمة مشروع الدولة، في الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله واستقراره في وجه أيّ تهديد أو اعتداء أو ارتهان أو تبعية وإخراجه من عقدة الخوف. من جهتكم لا تسمحوا للقوى المتشدّدة أو المتهوّرة أو المرتهنة من أن تجرّكم من جديد إلى أتون العنف والحروب في داخل البلاد أو خارجها ودروب الهجرة والخنوع، وهي أقليّة وفقاً لكل الإحصاءات. ولا تدعوا حالة المراوحة الظرفيّة التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر، بسبب الممارسة السياسيّة الخاطئة أو الارتهان للمصالح الخارجيّة أو الخاصة، من أن توقعكم في دائرة خطرين متوازيين: خطر التطرّف أو خطر الإحباط والخوف والمقاطعة والانكفاء.

فقد سبق أن تخطّى لبنان الكثير من الصعوبات والأزمات في خلال تاريخه الطويل، وتمكّن من المحافظة على جوهر كيانه وقدراته، بفضل شجاعة أبنائه وصلابتهم وإيمانهم العميق بأنفسهم وبمقدرتهم على المقاومة والتقدّم والارتقاء. لذا جئت أحضكم هنا، على العمل على تحسين فرص وشروط التقدّم والإصلاح في لبنان، من طريق الانخراط بصورة أفضل وأكثر فعالية، في هيئات المجتمع

المدني، وفي أيّ حراك سلميّ ضاغط يكفله القانون، للتأثير على مواقف أهل السياسة وأصحاب القرار، بانتظار المساهمة المباشرة في عمليّة المساءلة والمحاسبة وإعادة إنتاج السلطة، من خلال الانتخابات التي يجب التحضير لها وإجراؤها في أقرب الآجال. كما أدعوكم الى الإقدام بشغف وصدق وروح رسالة وتضحية، على كلّ ما من شأنه أن يداوي وأن يبني وأن يرسّخ، على قاعدة الحقّ والعدالة، ليس فقط في ميادين اختصاصكم في الطبّ والهندسة والقانون، بل كذلك في المجالين السياسي والاجتماعي، من منطلق الاستحقاق والكفاءة، وفي كلّ مجال يرفع من قيمة الإنسان وعزّته وكرامته وأخلاقيّاته. جيلنا لم يقدّم بل ارتضى الواقع ولم يثمر الوزنات، فباللّه عليكم افعلوا أنتم.

> جيلنا لم يقدّم بل ارتضى الواقع ولم يثمر الوزنات، فباللّه عليكم افعلوا أنتم

أيّها المتخرجات والمتخرجون،

كم أسعدني عندما زرت ساحل العاج مطلع هذا العام أن يكون مهندس أكبر كاتدرائيّة في العالم في مدينة Yamossoukro من أصل لبناني.
وأن يكون أبرز الأطباء في مستشفيات العالم، في الشرق والغرب، ممّن تخرّجوا من هذه الجامعة بالذات؛ ومن عزيز جامعاتنا الوطنيّة، الرسميّة والخاصة؛
وأن يكون أحد متخرجي جامعتكم، قد تبوّأ لسنوات، منصب عميد كليّة الحقوق في جامعة Lyon العريقة،

وقد أبلغ إليّ عمدة مدينة Bordeaux رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق Alain Juppé عندما زارني منذ أيّام، أنّه اختار مهندساً لبنانيّاً من متخرجي جامعتكم كي يشرف على أعمال تجديد معالم مدينته، وهذا غيض من فيض.

وإذا كان الانتشار مصدر ثروة واعتزاز لنا كلبنانيين، فهذا لا يمكن أن يثنينا عن مسؤوليتنا الأساس، في أن نبني معاً، لكم وللأجيال الطالعة، وطناً نفتخر به ونتجذّر فيه، يليق بمواهب أهله وأمجادهم، على هذه الأرض الطيّبة بالذات، التي طبعت شخصيّتكم وجوهر ذواتكم، بما تتميّز به من حضارة وعراقة وقيم روحيّة وإنسانيّة وجمال.

هنيئاً لكم ولأهلكم ومحبّيكم أيّها الطلاب المتخرّجون في كليّات الطبّ والحقوق والعلوم السياسيّة والهندسة في ذكرى مئوياتها، علماً أن مسيرتكم الفعلية بدأت الآن بحثاً ودرساً وبذلاً وتضحية للتألق والابداع في عصر التقدم والتطور العلمي والمنافسة الشريفة.

هنيئاً لكم يا أهل الفكر والعلم والأدب المشرفين على شؤون هذه الجامعة الكريمة؛ وإلى مواعيد جديدة من مواعيد النجاح والتميّز والفرح.

عشتم

عاشت الجامعة

عاش لبنان.

وإذا كان الانتشار مصدر ثروة واعتزاز لنا كلبنانيين، فهذا لا يمكن أن يثنينا عن مسؤوليتنا الأساس، في أن نبني معاً، لكم وللأجيال الطالعة، وطناً نفتخر به ونتجذّر فيه، يليق بمواهب أهله وأمجادهم

تكريم الكاتب والروائي الكبير
أمين معلوف

القصر الجمهوري
٩ تشرين الثاني ٢٠١٣

«من ميزات لبنان أنه لا يتنكر لمغتربيه ولا ينساهم بل يعتز بهم، ومن ميزات مغتربينا أنهم لا يتنكرون لوطنهم الأول ولا يكفرون به بل يعتزون به وبالقيم التي تأسّس من أجلها».

أمين معلوف

تكريم الكاتب والروائي الكبير أمين معلوف

القصر الجمهوري ـ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٣

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري العميق أن أرحب بكم في القصر الجمهوري لتكريم مفكّر وشاهد ورمز، ما انفك يوماً عن الدفاع عن سلطة الكلمة وقيم الأفكار.

أمين معلوف،

أن نستعرض حياتكم يعني أن نبرز وحدتها في تنوعها. فهي كانت دوماً مكرسة بالكامل للإصغاء إلى «عمق الكيان البشري». إنها طريقتكم الخاصة بأن تكونوا كاتباً يثبت أن عالمنا متجذر في وفاء أصيل «للنفوس الحرّة والمتساوية». ذلك أنّ الحياة المخطوطة بالكلمات عنوان آخر للحرية، بوجه كل أولئك الذين يكوّنون قناعات تعتمد على طرق مغايرة.

وها فعل إيمانكم أمامنا، يتلخّص بكلمة واحدة: التسامح. وهي ليست عقيدة ولا إيديولوجية ولا ديانة للذين لا يريدون الانتماء إلى أي ديانة، كما أنها ليست تنازلاً من الأقوى تجاه الآخر المختلف. إنّ التسامح، وفق رؤيتكم، هو فن العيش معاً والتزامٌ يواصل التعلّم والاختبار في قبول الاختلافات.

> إنّ التسامح، هو فن العيش معاً والتزامٌ يواصل التعلّم والاختبار في قبول الاختلافات

ولدتم في لبنان في ٢٥ شباط ١٩٤٩، في عائلة مربّين، والتزمتم قيمها من خلال عملكم كمراسل صحفي في صحيفة «النهار»، غطّيتم أماكن اللهيب في عالمنا، من أثيوبيا إلى الموزامبيق، ومن إيران إلى الأرجنتين، ومن البلقان إلى المعركة الأخيرة في سايغون، سنوات قليلة قبل اندلاع الحروب في لبنان.

ومن بيروت المذبوحة إلى باريس الهانئة واصلتم عملكم الصحفي، وتحديداً في صحيفة «Jeune Afrique» حيث تسلّمتم رئاسة تحريرها وكنتم كاتب

افتتاحياتها قبل أن تكرّسوا ذاتكم، انطلاقاً من العام ١٩٨٤ لكتابة القصص والأبحاث ونصوص الأوبرا.

وفي العام ١٩٩٣ توّجت جائزة «غونكور» الفرنسية الشهيرة كتابكم «صخرة طانيوس»، قبل أن تنالوا الجائزة الأوروبية للأبحاث على كتابكم «الهويات القاتلة» في العام ١٩٩٨، وجائزة أمير استوريا للأدب على مجمل أعمالكم في العام ٢٠١٠.

وحصلتم على شهادات دكتوراه فخرية من الجامعة الكاثوليكية في لوفان – بلجيكا، وجامعة تاراغونا في إسبانيا، وايفورا في البرتغال، والجامعة الأميركية في بيروت، قبل أن تضمّكم الأكاديمية الفرنسية إلى خالديها في ١٤ حزيران ٢٠١٢ خلفاً للفيلسوف كلود ليفي – ستراوس.

«بعد قرقعة الطبول تأتي زقزقة اللغة!» هذا ما كتبتم، وأراكم من خلاله تتحدوّن على الدوام، بلهجتكم، سكينة قاعات الأكاديمية الفرنسية، مؤكّدين أنّ «هذه الزقزقة لا تأتيكم من لبنان، بل تعود إليكم». وها إنّي أرى أجيالاً من اللبنانيين والفرنسيين يأتون ويأتون ليصفّقوا لكم على هذه الحقيقة.

ذلك أنه بين لبنان وفرنسا ليس هناك من صدفة ولا من طرفة عين لمناسبة، ولكن قصة «عودة أبدية» على اسم رابطة محبة متجذّرة في مئات السنين ومنسوجة من قطع سماء صافية وقمم مشعة.

فحيث تفرض الحياة ذاتها وتدعو للنضال والتفكير والايمان والشجاعة يكون لبنان وفرنسا معاً. وحيث تستوجب تحية «الجذور»، تكريماً وتقديراً، يكون لبنان وفرنسا معاً. وحيث يرتفع جدار بين العوالم الثقافية تؤكدون العزم على «سحقها والمساهمة في تدميرها».

هذه «قناعتكم في الحياة وقناعتكم في الكتابة، حتى بتم أنتم ذاتكم قصصكم. فأنتم في آن معاً «ليون الافريقي» (١٩٨٦)، و«سمرقند» (١٩٨٧)، كما أنتم «أدريانا ماتر» (٢٠٠٦) و«إميلي» (٢٠١٠). فأنتم هذه المعادلة اللبنانية المنسوجة بجراح ذاتية ومنفى اختياري حملتموه نحو آفاق فرنسا ومنها إلى أوروبا والعالم.

معكم ومن خلالكم اتخذت علاقاتنا الثقافية مع فرنسا وأوروبا والعالم عمقاً واعياً إضافياً يجمع بين العقل والفكر والاختبار، كما يجمع بين الوحي والتقارب، وقد استنار بالجوهري.

فحيث تفرض الحياة ذاتها وتدعو للنضال والتفكير والايمان والشجاعة يكون لبنان وفرنسا معا

في هذه «الجغرافيا المتحركة» بقيت روابطكم الأصيلة ثابتة وقوامها: الافتخار اللبناني بـ «إرث الحجارة».

في هذه «الجغرافيا المتحركة» بقيت روابطكم الأصيلة ثابتة وقوامها الافتخار اللبناني بـ «إرث الحجارة». تلك الحجارة التي بنيتم عليها كتابكم «سلالم المشرق»، جاعلين منها أبداً مراجع ومصادر.

وها أنتم، مع مطلع الألفية الجديدة، تقترحون في كتابكم «تزعزع العالم» كيفية الخروج من المآزق والحقبات الصاخبة، معلنين في كتابكم «التائهون» حق العودة الذي يُقنع به كل وطن أبناءه.

أن يشكل حضوركم وهج كرامة، فهذا مدعاة افتخار للبنان! وأن يقرأ لبنان من خلال كلمتكم عبق الذاكرة فهذا يسعده بشكل إضافي! وأن يعمّق من خلالكم رسالته بين شرق يبحث عن ذاته وغرب مزهو بذاته، فهذا يغدو خلقاً جديداً وفداء يبقى من خلاله لبنان وفياً لذاته في زمن الشك والألم والدماء الذي نعيشه.

إنها أفعال إيمان إضافية بالمستقبل! من خلالها لم تتخلّفوا، وأنتم الكاتب اللبناني باللغة الفرنسية الآتي بانتمائكم وتقاليدكم، عن توقيع النداء الذي يدعو لإيجاد «أدب عالمي» تنفتح من خلاله فرنسا والفرنكوفونية والأكاديمية الفرنسية أكثر فأكثر على شخصيات أصبحت منارات كأمثالكم.

السيدات والسادة،

«هنالك نوعان من القدر: القدر العمودي والقدر الأفقي»، هذا ما ذكرتموه في كتابكم «الهويات القاتلة». لقد عرفت كلمتكم الموحّدة أن تجمع الطرفين معاً.

وها أنّ لبنان اليوم يحيي قيمة مساهمتكم.

ويطيب لي من خلال إصدار طابع بريدي يحمل صورتكم قريباً، ومن خلال منحكم وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر أن أحييكم وأقول لكم كم أنّ لبنان ينتظر أكثر فأكثر منكم.

فمن أجله، أيها الصديق أمين، انطلقوا إلى القمم!».

ثم ألقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية باللغة العربية:

«أيها الحفل الكريم،

إنه لمن دواعي سروري العميق أن أرحب بكم في القصر الجمهوري لتكريم

رمز حمل فكره شعلة من لبنان إلى آفاق العالم ليكبر بالتحدي ويبني عمارات له من فكر وعقل وقلب.

أمين معلوف، خلاصة وحدة في التنوع وشاهد فاعل في عصر خلق من حروف جمالاً ومن انطباعات لبنانية مشرقية منارات من رموز وحضارة.

فبكثير من العناية، جعل أمين معلوف عبر رواياته وأبحاثه وحوارات الأوبرا التي وضعها شهادة لزمننا مفعمة بقيم الروح وفعل الحق.

هو فعل إن لم يكن على تماس بالواقع فإنه يبقى نسج خيال.

لكن أمين معلوف شاء، بفعل إرادي، أن يؤكد أن وطننا وشرقنا وعالمنا بحاجة إلى إيمان فاعل به تفتح الأبواب والقلوب الموصدة، بفعل التسامح، على دروب الحياة والتضامن والإخاء.

حسبي أن ينهل كثيرون من عشاق اللغة الفرنسية ومن قرّاء فكر معلوف المترجم إلى لغاتهم، فيلتمسوا اندفاعته الحية من أجل توسيع مساحات الشهادة للحياة وللمحبة وللقيم فيجعلوا منها مادة نقاش وحلقات توعية وإصغاء ودراسة، يدعمون من خلالها حفاظهم على ذواتهم وهوياتهم.

على اسم لبنان ومن أجل إعلاء هذا الاسم، يطيب لي، أيها الصديق أمين، أن أكرمكم اليوم من خلال طابع بريدي يحمل صورتكم ويصدَر قريباً، ومن خلال منحكم وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر.

> أمين معلوف شاء، بفعل إرادي، أن يؤكد أن وطننا وشرقنا وعالمنا بحاجة إلى إيمان فاعل به تفتح الأبواب والقلوب الموصدة، بفعل التسامح

مؤتمر «الحوار الحقيقة والديموقراطية»

جبيل ـ ٤ كانون الأول ٢٠١٣

نظّم المركز الدولي لعلوم الانسان – بيبلوس بالتعاون مع الاتحاد الفلسفي العربي مؤتمراً بحثياً تحت عنوان «الحوار الحقيقة والديموقراطية. يعمل المركز تحت رعاية منظمة الأونيسكو، وقد دعي للمشاركة في المؤتمر باحثون ورجال علم من عدة دول حول العالم هي الهند، ومصر، والمكسيك، والعراق، والتشيلي، والأردن، وفرنسا، وفلسطين، ومالي، والجزائر، وتركيا، والمغرب، وبلجيكا وبلغاريا.

مؤتمر «الحوار الحقيقة والديموقراطية»

جبيل ـ ٤ كانون الأول ٢٠١٣

دولة الرئيس،
أصحاب المعالي،
سيداتي سادتي،

أرى فيكم اليوم، لبنةً أساسيةً في مداميك بناء لبنان كمركزٍ لحوار الحضارات والثقافات، وهو مسارٌ اخترت السير فيه منذ تسلمي مسؤولياتي، إيماناً مني بأن الكيان اللبناني، إنما يقوم في الأساس على فلسفة الحوار والوفاق والعيش المشترك. لقد عبّرت من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول العام ٢٠٠٨، عن طموح لبنان لأن يصبح مركزاً دولياً لإدارة حوار الحضارات والثقافات، بما يتناسب مع دوره كجسر تواصل بين الشرق والغرب، وانطلاقاً من ميزاته الفريدة، وتنوّعه الغني، وتجربته المتجذرة في التوفيق بين الوحدة والتعدد، والمعاصرة والأصالة، وخصوصية الانتماء والمواطنة.

أدعوكم اليوم، ولمناسبة هذه الانطلاقة الجديدة، إلى أن تضعوا نصب عيونكم رؤيةً استراتيجية لمهمتكم، ترتبط بصورة لبنان المتميز والطليعي، في كل ما يتعلق بقضايا الإنسان.

أدعوكم إلى أن تستفيدوا من تعاونكم مع الاتحاد الفلسفي العربي، ومن الرعاية المشكورة لمنظمة الأونيسكو، وما توفره من أفقٍ واسعٍ، يربطكم بشبكةِ تواصلٍ عالمية، مع سائر المراكز الحضارية والفكرية، المهتمة بقضايا الإنسان، بهدف ضمان التنمية المستدامة للجماعات البشرية، وبهدف تعميم قيم التسامح والعدالة.

لقد دأبت منظمة الأونيسكو، على تعميق علاقات الثقة والانفتاح بين الشعوب، عبر رعايتها مجموعة واسعة من النشاطات الفريدة، في المجالات الثقافية والتربوية والإعلامية.

إيماناً مني بأن الكيان اللبناني، إنما يقوم في الأساس على فلسفة الحوار والوفاق والعيش المشترك. لقد عبّرت من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول العام ٢٠٠٨، عن طموح لبنان لأن يصبح مركزاً دولياً لإدارة حوار الحضارات والثقافات، بما يتناسب مع دوره كجسر تواصل بين الشرق والغرب

أيها السادة،

لقد ثبُت بالفعل، أن الديموقراطية المستندة إلى مبدأ الأكثرية العددية، بحاجة إلى تحديث، يجعل منها أكثر تمثيلاً وعدالةً، وأكثر إنسانية

انطلاقاً من هذه الرؤية للبنان ولموقعه في محيطه وعلى خريطة العالم، وتأسيساً على هذه المبادئ والقيم الإنسانية، وضعنا منذ البداية، مجموعة أهداف استراتيجية، كان في مقدمها تعميم نهج التلاقي والحوار، وتطوير ممارستنا الديموقراطية، حتى تصبح أكثر عدالةً وتمثيلاً.

وهذا الحوار إذا كان صادقاً وصريحاً، يوصل بالتأكيد إلى مشتركات هي في ذاتها حقيقة تنبع من المعتقدات والتقاليد والحضارات.

إنها مشتركات تجمع المكونات المتنوعة للشعب، حول مفاهيم وطنية تتعلق بالسيادة، وتتعلق بالحرية، وتتعلق بتحديد المخاطر والأعداء والأصدقاء، وتتعلق بالعلاقات الدولية، ولا يجوز أن نفسد في علاقاتنا التاريخية مع دولة عزيزة، وشعبها، وهنا أعني المملكة العربية السعودية من طريق توجيه التهم إليها جزافاً من دون أي سند قضائي أو حقيقي أو ملموس، أو عبر التدخل في أزمات دولة أخرى وأعني سوريا، لمناصرة فريق ضد آخر، وهذا التدخل من أي طرف أتى هو أيضاً مدان وكل هذا يجري للأسف وعدونا ينتظر ويحقق أهدافه الهدف تلو الآخر، واليوم حقق هدفاً من أهدافه. فلنعتبر ماذا نفعل في وطننا في هذه الأيام. هذه الأهداف تتعلق كذلك بتحديد وجهة السلاح وكيفية الإفادة من القدرات الوطنية للدفاع عن السيادة والأرض، وأبرزها طاقات الشباب ومعاني التضحية والاستشهاد.

أما في موضوع تطوير الممارسة الديموقراطية، فقد تحدّثت الورقة الخلفية لمؤتمركم، عن حيّزٍ واسعٍ تشغله الديموقراطية في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي، وعن فكرة الديموقراطية التي لا تزال تنمو وترتقي، بالتلاؤم مع المجتمعات المختلفة وظروفها. ولقد ثبُت بالفعل، أن الديموقراطية المستندة إلى مبدأ الأكثرية العددية، بحاجة إلى تحديث، يجعل منها أكثر تمثيلاً وعدالةً، وأكثر إنسانية. ديموقراطية تتناسب مع مقتضيات العولمة والانفتاح، الناتجة عن حجم التطور العلمي، الذي شهدته وسائل التواصل، وعن سهولة انتقال الأشخاص واندماجهم في مجتمعات جديدة، مغايرة لتلك التي نشأوا وتعلّموا فيها.

لقد غدت المدن الكبرى حول العالم، تجمعات بشرية متعددة الثقافات والحضارات، وهذا التنوع يتمدد بسرعة إلى مناطق أوسع على مساحة

الكرة الأرضية، فضلاً عن تلك المجتمعات التي عرفت التنوّع منذ نشأتها مثل لبنان. ولا بد تالياً من قيام ديموقراطية جديدة، تتناسب مع هذا التنوّع والعولمة، اللذين أصبحا حقيقة قائمة وواقعاً ملموساً، وتسمح بإشراك كافة المكونات في الحياة السياسيّة، وفي إدارة الشأن العام، بالنظر إلى قدراتها الحضارية، وليس نظراً لحجمها العددي. هذه الديموقراطية الجديدة تعزز فكرة المواطنة والتنوّع من ضمن الوحدة، وصولاً إلى الدولة المدنية، الضامنة لحقوق المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، ومن دون أن تكون نسخة واحدة جامدة تنسحب على كافة المجتمعات.

وفي عالم اليوم أصبح العديد من الدول يدير مبدأ «التنوّع من ضمن الوحدة»، كمقاربة تتوافق مع المعادلات الجديدة، التي فرضها عالم الاتصالات وسهولة التواصل والانتقال. وهذه المقاربة، يعزّزها اعتماد مبدأ النسبيّة في القوانين الانتخابيّة، كما تعزّزها اللامركزيّة الإداريّة، لما تساهم بتحقيقه من تنمية مناطقيّة متوازنة ومستدامة. كذلك فإن التنوع ضمن الوحدة يحول دون ذوبان الدول الصغيرة في دنيا العولمة، كما يجنبها في الوقت نفسه التقوقع والانعزال.

> إن التنوع ضمن الوحدة يحول دون ذوبان الدول الصغيرة في دنيا العولمة، كما يجنبها في الوقت نفسه التقوقع والانعزال

أيها الأعزّاء،

إنّ استقرار الدول وهناء شعوبها، يتوقّفان إلى حدّ كبير، على طبيعة العقد الاجتماعي، الذي قد تعتمده المكوّنات المختلفة، لهذه الشعوب، ويتوقّفان كذلك، على مدى توصّلهم إلى فهم مشترك لمفردات هذا العقد ومصطلحاته، حتى إذا ما تمّ ذلك، أمكن القول، إنّ هذا التوافق فعليّ وقائم، لأنّه مبنيّ على الحوار والمعرفة، أيّ على الحقيقة، وهو تالياً ملزم بامتياز للأفراد والمجموعات، ويؤسّس لممارسة ديموقراطيّة سليمة، ولانتظام في عمل المؤسسات.

هذه المعادلة، تصلح في أيّ مجتمع من المجتمعات، كما تنطبق على لبنان، الذي توافق أبناؤه منذ العام ١٩٤٣، على ميثاق وطنيّ جامع، إلا أنّهم لم يتعمّقوا ربما في مفاهيمه، ولم يلتزموا دوماً مندرجات هذا الميثاق وروحه، حتى إذا ما ابتعدوا عنه، كما حصل مراراً في تاريخهم المضطرب، وقعوا في شرك الفتنة والتقاتل والاحتراب.

تطرح هذه الإشكاليّة، مسألة البحث من جهة، عن كيفيّة بناء الدولة، التي هي

عنصر أساسي لقيام الأوطان، وللمحافظة على الاستقلال، على ما ذهب إليه وطالب به الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب، عندما دعا إلى بناء «دولة الاستقلال». إلا أنّ الواقع الاجتماعي المؤسف، الذي بات مطبوعاً بالطائفيّة والمذهبيّة، وروح التبعيّة والارتهان، ومشوباً بالفساد والمحسوبيّة، وسوء الممارسة الديموقراطيّة، يفرض علينا جميعاً، العمل بشكل ممنهج وحثيث، لبناء «مجتمع الاستقلال»، أيّ مجتمع المعرفة والثقافة، والفكر المستنير والعدالة، والحوار المبني على الحقيقة، والحريّة وحقوق الإنسان. ذلك أنّه يصعب بناء الدولة، إذا لم نسعَ بصورة موازية، إلى بناء قدرات الإنسان الثقافيّة والفكريّة والخلقيّة.

إنّ للقطاع الخاص، ولاسيما منه المؤسسات التربويّة ووسائل الإعلام، والاتحادات الفلسفيّة كاتحادكم، وللمجتمع المدني، والقوى الحيّة بشكل عام، إلى جانب المؤسسات الرسميّة والوزارات المعنيّة، دوراً أساسيّاً في بناء هذا المجتمع الجديد.

إنّ للقطاع الخاص، ولاسيما منه المؤسسات التربويّة ووسائل الإعلام، والاتحادات الفلسفيّة كاتحادكم، وللمجتمع المدني، والقوى الحيّة بشكل عام، إلى جانب المؤسسات الرسميّة والوزارات المعنيّة، دوراً أساسيّاً في بناء هذا المجتمع الجديد

أيها السادة المشاركون،

لقد جئتم، مندفعين من مناطق ودول متعدّدة، لكي تتفاعلوا فيما بينكم، ومع أترابكم من لبنان، وتتبادلوا تجاربكم، وخبراتكم، وواسع علومكم. فلطالما حمل العلماء والمفكرون مشاعل المعرفة والنور، وساهموا فعلياً بتكوين الحضارات والثقافات. أما وقد اخترتم لمؤتمركم عنوان الحوار، الحقيقة، والديموقراطية، فإنني أرى أن مهمتكم سوف تكون شاقة ومحفّزة على السواء، حيث سيكون عليكم معالجة مجموعةٍ من الإشكاليات البحثية، المطروحة بقوة على بساط البحث والتشريح، على امتداد الوطن العربي، وفي العالم، كما عندنا في لبنان. أنا على ثقة بكفاءتكم وقدرتكم وقدرة المسؤولين عن هذا المركز، من رئيس مجلس الادارة، إلى رئيس المركز والمجلس التنفيذي، على الخروج بتوصياتٍ ومقترحاتٍ علميةٍ رفيعة، وأتوقّع أن تتضمن استراتيجياتٍ قابلة للتطبيق، يمكن وضعها بتصرف صانعي القرار وأصحاب الحل والربط، لعلهم يجدون فيها فائدةً مرجوة، تخدم أجيال الغد وشباب لبنان، وقيمة مضافة في مجالات العلوم الانسانية، ويكون عملكم وجهدكم في خدمة لبنان وشعب لبنان.

عشتم، عاش لبنان.

مهرجان الأبجدية الشعري الأول في جبيل

لبنان: جبيل ـ ٣٠ آذار ٢٠١٤

«لقد جعلتم علاقتكم بوطنكم كعلاقتكم بربّكم، فاعتبرتم المسؤولية واجباً، ومارستم الحساب في محاسبة الضمير فغدوتم الرئيس المطبوع على التوافق، يحاور ولا يجادل ويعمل بالمبدأ القائل: أنر الزاوية التي أنت فيها، خصوصاً وأنّ في مجتمعنا زوايا مظلمة كثيرة».

الدكتور نوفل نوفل

رئيس المجلس الثقافي - جبيل

جان الأبجدية الشعري

مهرجان الأبجدية الشعري الأول في جبيل

لبنان: جبيل ـ ٣٠ آذار ٢٠١٤

لن يخيف الإرهاب والإجرام جيشنا، ولن يثني إرادتنا على مواجهته وبذل الأرواح والدماء على مذبح الدفاع عن الوطن وحماية اللبنانيين وأرزاقهم وممتلكاتهم.

عندما أقسم هؤلاء الجنود الأبطال قسم الشرف والتضحية والوفاء، كانوا ينتظرون ما يتربص بهم المجرمون والإرهابيون. ومهما غال المغالون فإن وطناً لديه جيش كالجيش اللبناني هو الذي سينتصر، والسلم على الحرب سينتصر، والإيمان على التكفير والإلحاد سينتصر.

أطلب من السادة الكرام الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الجيش الذين سقطوا بتفجير الأمس.

أيها الأصدقاء،

يوم أبحرت سفن الأبجدية، من على الرمال الذهبية لشاطئ جبيل، انطلقت العقول والألسن والقلوب، في شعاع واسع من أفكار نيّرة تقود بجرأة واندفاع، العالم الراقد آنذاك، نحو ثورة مشحونة بعوامل التجدد الثري ومواجهة الجهل والمعتقدات المتحجرة، لتصير إطاراً برّاقاً لحضارات الشعوب وثقافاتها ووسيلة لنقلها من جيل إلى جيل.

لقد استحوذت اللغة العربية على نصيب وافر من فوائد تلك الأبجدية، كما استحوذ الشعر العربي، بدوره، على حيّز شاسع من تلك الفوائد، في خلال رحلته الشيّقة، من عكاظ إلى المربد، مروراً ببيروت والقاهرة ودمشق والكويت، ولقاءات أُخرى، في مرابع شعرية عديدة زيّنت حواضر عربية زاهرة.

إن للأبجدية، التي نحتفل معكم أيها الأصدقاء بعيدها اليوم، محطة مضيئة في مدينة الحرف والحضارة. فقد اعتمد مجلسكم الثقافي، هذا العيد نشاطاً بارزاً يشير إلى استعادة لبنان وهج مركزه الثقافي. وهنا لا

إن للأبجدية، التي نحتفل معكم أيها الأصدقاء بعيدها اليوم، محطة مضيئة في مدينة الحرف والحضارة

يغيب عن البال أن في جبيل للشعر صوامع ومناسك وصنّاجات يشكلون لائحة طويلة مُمَّن كرمتموهم أو ستكرمونهم في المستقبل.

كذلك تزخر جبيل بصروح العلم العريقة والمحترفات الفنية التي تخرّج من رحابها رجالات دين ودولة، وعلم وفن، وأدب وثقافة. فبالإضافة إلى الجامعة اللبنانية - الأميركية الذائعة الصيت، والمركز الدولي لعلوم الإنسان الذي أُعيد إطلاقه في أيار الفائت، انضمّ منذ العام ٢٠١١ المعهد الوطني للعلوم التطبيقية في نهر ابراهيم (جامعة الـ CNAM) والذي يؤسّس لنهضة علمية واعدة تساهم في تطوّر المنطقة وإنمائها. كما أن إطلاق فرع لكلية العلوم في عمشيت هو البرعم الذي نأمل في أن يتفتّح ويزهر تجمّعاً كبيراً لعدد من كليات الجامعة اللبنانية، نعمل لتحقيقه في قرية إده، وكلّها تصبّ في مصلحة المواطن اللبناني ومستقبل أولاده.

كذلك تزخر جبيل بصروح العلم العريقة والمحترفات الفنية التي تخرّج من رحابها رجالات دين ودولة، وعلم وفن، وأدب وثقافة

إنّ للأبجدية هذه، الدور الرائد في تجسيد الأفكار التي ينتجها العقل البشري، وفي حفظها وتعميمها، كما أنّها شكّلت وتشكّل أداة التواصل بين جميع طبقات البشر، من كل الأجناس والألوان والتوجهات، مما جعلها اللبنة الأولى في بناء العولمة التي تعيش البشرية في كنفها اليوم. فقد عوّل عليها الفلاسفة والعلماء والمصلحون والقانونيون ورجال الدين، ليصبح للفلسفة أبجديتها، وللعلم أبجديته، وكذلك للقانون وللديانات السماوية وللمادية الإلحادية.

كذلك أصبح للسلم أبجديته، وللحرب أبجديتُها، ما منحها التأثير الفاصل في مجرى النزاعات والحروب، وصوغ الاتفاقات، وفي إدارة نتائجها ومفاعيلها في الشرق والغرب.

لقد حلّ الحرف في التعبير محل الرسوم والنقوش. الحرف الذي التصق بالحبر الذي يراق على الطروس التي تضمّ بجرأة وثبات أي دستور أو ميثاق أو اتفاق أو إعلان، «كإعلان بعبدا» مثلاً، الذي اعتمدته المرجعيات الدولية، في كل مقارباتها لأوضاع لبنان، وأخيرها وليس آخرها، الإعلان الختامي لقمة الكويت العربية الأسبوع الفائت. فاختزل الحرف المكان والصوت، والزمان عند المبصرين، وحلّ محل البصر عند المكفوفين. وأحدثت الأبجدية انقلاباً في التشريعات والاحصاءات والتبادل الثقافي، وفي التلاقي والتحاور بين الناس جماعات ومجتمعات.

وطاول هذا الانقلاب، المجال السياسي، إذ أصبح للسياسة كذلك أبجديتها،

نتكئ عليها ونسير على هديها في تعاطينا ومعالجتنا للأمور الوطنية، تحت مروحة واسعة من العناوين، باتت قوتنا اليومي.

فمفاهيم الحرية والديموقراطية والسيادة والاستقلال، التي تتوّج العمل الوطني، هي قيم لن نتهاون بها أو نتنازل عنها، إلى جانب التزام الحياد والنأي بالنفس عن المستعرِ من نيران الجوار. كذلك يقتضي إعادة إحياء إدارات الدولة ومؤسساتها وتنظيمها، وإقرار اللامركزية الإدارية التي تخفّف معاناة الناس، وتحصين الوطن، قلماً وبندقية ومصرفاً وميزان عدالة. أما تحصين الدستور، الذي أُقرّ في الطائف، والذي لا تزال الحاجة ماسة إليه، فهو لا يزال همّاً وطنياً، يتطلّب النظر في الإشكالات والثغرات الدستورية التي تعوّق دوران عجلات الدولة. كما ينبغي علينا استكمال مناقشة الاستراتيجية الدفاعية، انطلاقاً من التصوّر الذي رفعناه إلى هيئة الحوار الوطني، والذي يقينا الأخطار والأطماع الاسرائيلية، وشرّ العواصف المحيطة بنا، وخطر السلاح المستشري، وخطر الإرهاب الأعشى الذي يأكل أول ما يأكل الشباب الذي لم يعد يقدّر قيمة الحياة التي وهبه إياها الله.

كما نؤكد في مجال مكافحة الارهاب، على دور رجال الدين والمرجعيات الكبرى في لبنان والمنطقة، في الشرح والتوجيه وتحريم ثقافة الموت، في موازاة دور الدولة في المراقبة والملاحقة والمحاكمة والقصاص. فالتكفيري الذي يكفّر الآخرين من البشر هو وحده الكافر.

نورد ذلك عشية انعقاد هيئة الحوار الذي دعونا إليه غداً في قصر بعبدا، لاستكمال مناقشة الاستراتيجية الدفاعية، بهدف الإفادة من القدرات القومية والمقاوِمة، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني، وإعادة البندقية حصراً إلى قبضته، ممّا يعزّز هيبته وقدرته على اقتلاع الإرهاب من جذوره: جيش لا توضع أمامه خطوط حمر.

وإذ نأسف لقرار بعض أركان الهيئة بعدم الحضور، فإننا نأمل في أن ينضموا في الجلسات اللاحقة إلى مركب الوحدة الوطنية. هذه العناوين كلها تنبثق من أبجدية لغوية وسياسية فرضت نفسها على الواقعين اللبناني والدولي.

نؤكد في مجال مكافحة الارهاب، على دور رجال الدين والمرجعيات الكبرى في لبنان والمنطقة، في الشرح والتوجيه وتحريم ثقافة الموت

أيها الأصدقاء،

يسرّني أن أكون بينكم هذا اليوم وبين الشعراء العرب الضيوف، أحمّلهم

سلامي ومحبتي إلى مسؤولي بلدانهم ومواطنيهم، لنستمتع معاً بأريج هذا المهرجان الحاشد والهادف.

ويسعدني أن أتوجّه بالتهاني إلى المجلس الثقافي في بلاد جبيل، هيئة إدارية وأعضاء، وهو الأمين على الثروات الثقافية المتراكمة في المنطقة.

أُشجعكم وأدعوكم إلى بذل المزيد من الجهد، بالتنسيق والتعاون مع إدارات الدولة، وإلى رسم الخطوات الطموحة للارتقاء بالمجلس إلى مصاف الأكاديميات المرموقة، مرجعيات تنظّم وتنشر العمل الثقافي، وتمنح الجوائز للأعمال الثقافية والعلمية المميّزة، ويركن إلى آرائها، وتحترم أحكامها عند أي مأزق أدبي أو علمي.

فالمجالس الثقافية يجب ألّا تكتفي برعاية الأدب والشعر فحسب، بل ترعى العلوم والرياضيات والتاريخ والجغرافيا وغيرها، والترويج لثقافة التلاقي بين مكونات الوطن ودفعها إلى إقامة الحوار المجدي، والهدف إلى تمتين العلاقة بينها، وإلى تحصين لبنان.

ولا ننسى أنّ حب الحياة والسلام ثقافة، والديموقراطية ثقافة، وتطبيق القانون ثقافة، والإيمان بالدولة ومؤسساتها ثقافة، واحترام حقوق المرأة وإشراكها في الحياة السياسية ثقافة.

والثقافة هي التزام المواثيق والعهود وعدم التنكّر لها، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الأُخرى. والثقافة تبدو أكثر رسوخاً في احترام نتائج الديموقراطية والقوانين والأنظمة المرعية.

كذلك أُشجّع المجلس على الاستمرار في احترام الأُدباء والعلماء الجبيليين، الراحلين والذين ما زالوا بيننا، وتكريمهم، وضمّ المزيد من الرجال والنساء البارزين في حقول العلم والأدب والثقافة في كلّ الطوائف والمذاهب والمشارب، على مساحة الوطن كلّه. وهذا الدور الثقافي الوطني يعكس وجه بلاد جبيل التعايشي التاريخي، المتقن لأبجدية التحاور والصفح والمسامحة والتسامح والمواطنية الكاملة، نموذجاً للبنان كلّه، فيساهمون في الحفاظ على تراثه وإرثه الفكري والثقافي ويكرّمون بذلك الأبجدية، أبجدية إبحار جميع اللبنانيين نحو وجهة واحدة هي سلامة الوطن.

عشتم، عاش لبنان!

فالمجالس الثقافية يجب ألّا تكتفي برعاية الأدب والشعر فحسب، بل والترويج لثقافة التلاقي بين مكونات الوطن ودفعها إلى إقامة الحوار المجدي، والهدف إلى تمتين العلاقة بينها، وإلى تحصين لبنان

دليل الاقتباس

- الاستراتيجيّة الدفاعيّة ٤٧-٥٣-٥٤-٨١-٨٣-٨٦-٨٨-٩١-٢٤٢-٢٤٨-٤٥٧-٤٨١-٥١٨-٥٣٢-٥٤٤-٧٠٦
- الإصلاح ٣٠-٣١-٤٣-٤٨-٤٩-٦٤-٦٥-٦٩-٧٠-٧٢-٨٩-١٤٦-١٥٦-١٥٨-٢٢٤-٢٣١-٢٣٨-٢٥٣-٢٥٧-٢٥٩-٢٩٦-٢٩٧-٣٠٠-٣٠٦-٣٢٩-٣٦٣-٣٩١-٣٩٤-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤١٠-٤٦١-٥٠٢-٥٠٣-٥١٠-٥٢٣-٥٥٢-٥٥٤-٥٥٨-٥٥٩-٥٩١-٥٩٢-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٥-٦٠٨-٦١٩-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٥٢-٦٥٦-٦٥٧-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧٥-٦٧٨-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٦-٦٩٢-٦٩٩-٧٠٠-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٧-٧٠٨-٧١٢-٧١٣-٧١٥-٧١٦-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٥-٧٤٠-٧٤٥-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١
- التعصب والتطرف والإرهاب ١٦٦-١٧٦-٢٠١-٢١٢-٢٢٥-٢٣٩-٢٦٤-٢٧٣-٢٨٠-٣١٤-٣٣٨-٤٥٥-٤٥٦-٤٧٤-٤٨٠-٥٦٦-٦٢٨-٦٣٨-٦٣٩-٧٢٦-٧٦٦
- الثغرات الدستورية ٤٩٠-٤٩٥-٥١٠-٥٢٤-٧١٥-٧١٦
- الحوار ٢٥-٢٦-٢٧-٧٣-١٠٩-١٤٥-١٧٦-٢١٢-٢٤١-٢٩٠-٣١٤-٣٢٤-٣٣٨-٣٩٩-٤١٩-٤٢٨-٤٣١-٤٧٩-٥٢٢-٥٣١-٥٣٢-٥٦٧-٦٠٩-٦٧١-٧٠٥-٧٤٧-٧٥٨
- الرسالة اللبنانيّة ٣٨-٣٩-٤٠-٧٣-٧٩-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢٤-١٣٢-١٤١-١٤٤-٢٨٧-٢٩٠-٢٩١-٣٠٤-٣٠٥-٣٥٦-٣٦٢-٤١٦-٤١٧-٤٢٨-٤٣١-٤٤٥-٤٧٩-٤٨٠-٤٩٤-٤٩٦-٥٠٩-٥٣٣-٥٣٦-٥٣٨-٥٥٥-٥٥٩-٥٦٠-٥٧٠-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٨٩-٦٤٠-٧٣٠-٧٣١-٧٣٣-٧٣٦-٧٣٨-٧٤١-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٨-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧

- الساحة الدوليّة
٢١-٢٣-٧١-١٠٩-١٢٦-١٣٢-١٣٣-١٤١-١٤٦-١٤٧-
١٥٦-١٥٧-١٧٢-١٧٧-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-٢٠٢-
٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢٢٧-٢٤٠-
٢٤١-٢٤٢-٢٤٨-٢٥٢-٢٧٥-٢٨٠-٢٨٢-٢٩٢-٢٩٧-
٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٨-
٣٣٧-٣٤٢-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٩-٣٥٠-٣٦٠-٣٦٣-٣٦٦-
٣٦٩-٣٧٠-٣٧٤-٣٧٥-٣٨٠-٣٨١-٤٠٣-٤٠٦-٤١٠-
٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٨-٤١٩-٤٢٥-٤٢٨-٤٣٤-٤٣٨-
٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٥٤-٤٦٢-٤٦٨-٤٧٢-٤٨٦-٥١٢-
٥٢٥-٥٣٦-٥٤٢-٥٥٨-٦١٣-٦٢٢-٦٢٨-٦٤٤-٦٩٨-
٧٠٦-٧٥٨-٧٦٠

- الساحة العربيّة
٢٦-٤٠-٧٩-١٠٨-١٢٧-١٥١-١٥٨-١٧٦-١٨٢-١٨٣-
١٨٥-١٨٦-١٩٨-٢٠٣-٢١٢-٢١٣-٢١٥-٢١٦-٢١٧-
٢٢٢-٢٥٣-٢٥٧-٢٩٦-٣٠٧-٤٢٩-٤٧٣-٤٨٦-٤٨٨-٥٠٩-
٥١٦-٥٢٢-٥٦٠-٥٧٤-٥٧٧-٥٧٨-٥٩٠-٦٧١-٧٤٠

- الصراع مع إسرائيل
٢٢-٤٧-١١٤-١٥٩-١٧٣-٢١٣-٢٣٤-٢٥٢-٢٥٦-٢٥٨-
٢٦٥-٣١٩-٣٤٣-٣٥٩-٣٦١-٤٨٧-٤٩١-٥١٢-٥١٧-
٥٣٧-٥٤٤-٥٧٥

- القرار المستقلّ
٢٥-٣٥-٤١-٥٢-٦٠-٦١-٦٣-٦٨-٨٢-٩٠-١٣٦-
١٦٧-٢١٤-٢٣٢-٢٣٣-٢٤٣-٣٠٧-٥٣١-٥٣٩-٥٤٣-
٥٥٣-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٩٠-٥٩٣-٦٣٦-٦٥٠-
٦٩٠-٧٣٩-٧٤٦

- القضيّة الاقتصاديّة الاجتماعيّة
٦٢-٧٠-٧١-١٣٣-١٥٠-١٥٧-١٨٦-١٩٠-١٩١-١٩٢-
١٩٣-١٩٤-٢٠٠-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢٣٨-٢٦٩-
٢٧٢-٢٧٤-٢٧٥-٢٨٢-٢٩٢-٣٠٠-٣٠٦-٣٢٠-٣٤٢-

٣٥٨-٣٦٠-٣٦٦-٣٦٩-٣٧٠-٣٧٤-٣٧٥-٣٨١-٣٨٥-
٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٨-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤١٠-
٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٣٩-٤٤٠-٤٧٥-٤٨٩-٥١١-٥٣٦-
٥٥٢-٥٥٩-٦٠٤-٦٠٦-٦٠٧-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-
٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٤٤-٦٤٥-٦٥٣-٦٥٦-٦٥٧-٦٦١-
٦٦٢-٦٦٣-٦٧٦-٦٧٨-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٩١-
٦٩٩-٧٠٠-٧٠٤-٧٠٧-٧٠٨-٧١٣-٧١٤-٧٢٣-٧٦١

- القضيّة الفلسطينيّة: ٢٢-١١٤-١٥٢-١٥٩-١٦٢-١٦٣-١٦٨-١٦٩-١٧٣-
١٨٥-١٩٤-٢٠٢-٢٢٣-٢٣٤-٢٥٨-٢٦٥-٢٨١-٣٠١-
٣٢١-٣٤٣-٣٥٩-٣٦١-٤٣٠-٤٨٧-٥١٧-٥٧٥
- المرأة: ٦٧٧
- المسؤوليّة الإعلاميّة: ٤٢-٤١٣-٥٧١
- المصالحة: ٤٢-٢٣٠-٤٥٥-٥٦٤-٥٦٥-٦٤٧-٧٢٤-٧٣٣-٧٥٢
- المغتربون: ١٤٠-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢٧٤-٢٨٦-٣١٨-٣٢٠-٣٢٨-
٣٣٣-٣٣٦-٣٩٨-٤١٦-٤٣٨-٤٤١-٤٥٤-٤٦٠-٤٦١-
٤٦٣-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٢-٤٧٨-٥٠٠-٥٠٨-
٥١١-٥١٣-٥١٩-٥٢٥-٥٣٠-٥٣٩-٥٤٢-٥٤٥-٦١٨-
٦٩٤-٧٠٠-٧٥٣-٧٥٥
- الميثاقيّة التوافقيّة: ١١٣-١١٨-١٢٥-١٦٦-٢٣٥-٢٦٨-٢٦٩-٣١٢-٣٢٩-
٣٥٧-٣٩٤-٣٩٩-٤٤٦-٤٦٢-٤٩٦-٥٠١-٥٢٤-٥٦٤-
٥٦٥-٥٩٨-٥٩٩-٦٠١-٦٠٥-٦٠٨-٦٥٢-٧٠١-٧٤٠
- اليونيفيل: ٢٣

- بناء الدولة
٢٤-٢٥-٣٠-٣١-٣٤-٣٥-٤٣-٤٦-٤٨-٤٩-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٦٠-٦١-٦٣-٦٤-٦٥-٦٩-٧٠-٧٢-٧٨-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-١٢٥-١٣٦-١٧٧-١٨٤-١٩٩-٢١٦-٢١٧-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٤٣-٢٤٨-٢٥٩-٢٦٨-٣١٢-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٩-٣٥٠-٣٦٧-٣٨٤-٣٨٥-٤٠٢-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤١٨-٤٢٤-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٧٥-٤٩٥-٥٠٢-٥٠٣-٥١٦-٥١٨-٥٢٣-٥٢٤-٥٣١-٥٣٣-٥٤٣-٥٤٤-٥٥٣-٥٥٤-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٩٣-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠٧-٦١٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٣-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٥٠-٦٥١-٦٥٦-٦٥٧-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧٥-٦٨٢-٦٩٠-٦٩٢-٦٩٨-٦٩٩-٧٠١-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧٢٢-٧٢٤-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٦-٧٦١-٧٦٦

- دور الشباب
٦٥-١٢٨-٦٢٩-٦٣١-٦٣٢-٧١٤-٧٢٥-٧٣٢-٧٣٧-٧٤٤

- لبنان والفلسطينيون
١٦٢- ١٦٣- ١٦٨- ٢٢٦- ٦٩٣

- لبنان وسوريا
٥٢-٦٢-٧١-٩١-١٣٦-١٣٧-١٦٧-١٧٢-١٧٧-١٨٤-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-٢٠١-٢١٤-٢١٥-٢٤١-٢٤٣-٣٤٢-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٩-٣٥٠-٣٥٨-٣٦٠-٣٦٦-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧٥-٤٨٨-٦٣٧-٦٤٤-٦٩٣-٦٩٨

مواقف الرئيس

اعداد الدكتور طوني ميشال عيسى

مواقف الرئيس

إضاءة على أبرز مواقف وآراء فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مستخلصة من خطاباته ومداخلاته بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤

اعداد الدكتور طوني ميشال عيسى

- لبنان الدور والرسالة
- النظام السياسي للدولة
- الممارسة الديموقراطية
- الحياد والتحييد عن الصراعات
- الإصلاح المنشود
- التنمية والاقتصاد
- الشباب والاغتراب
- الجيش وإمرة السلاح
- الصراع مع العدو
- التحوّلات في العالم العربي
- الأقليّات ومسيحيّو الشرق
- شؤون دولية

فهرس المواضيع

لبنان الدور والرسالة ٧٨٣

في دور لبنان ورسالته ٧٨٤

في الوطن النموذج ٧٨٥

في التنوّع الطائفي ٧٨٥

في المواطنة ٧٨٦

في الحفاظ على الأرض ٧٨٧

النظام السياسي للدولة ٧٨٨

في وثيقة الوفاق الوطني ٧٨٩

في دور القيادات السياسية وقادة الرأي ٧٨٩

في دور المسيحيّين في لبنان ٧٩١

في مواصفات رئيس الجمهورية القوي ٧٩١

الممارسة الديموقراطية ٧٩٣

في تطوير الممارسة الديموقراطية ٧٩٤

في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية ٧٩٥

في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة ٧٩٦

الحياد والتحييد عن الصراعات ٧٩٨

في تنازع الهويّة والوطنية الناقصة ٧٩٩

في حياد لبنان عن صراعات المحاور الاقليمية ٨٠٠

في «إعلان بعبدا» ٨٠١

الإصلاح المنشود ٨٠٣

في الإصلاح السياسي ٨٠٤

في التعديلات الدستورية ٨٠٤

في الإصلاح الانتخابي ٨٠٥

في قانون الانتخاب ٨٠٦

في الإصلاح الإداري ٨٠٧

في عمل المؤسّسات الرسمية ٨٠٨

التنمية والاقتصاد ٨١٠

في التنمية المواطنية المستدامة ٨١١

في اللامركزية الادارية ٨١٢

في الإصلاح الاقتصادي ٨١٣

في النظام المالي والمصرفي ٨١٤

في استغلال ثروة النفط والغاز ٨١٥

الشباب والاغتراب ٨١٧

في دور الشباب ٨١٨

في واجب الدولة تجاه الشباب ٨١٩

في الاغتراب ٨٢٠

الجيش وإمرة السلاح ٨٢٢

في دور الجيش والقوى المسلّحة ٨٢٣

في خيار الدولة التي يحميها الجيش ٨٢٣

في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية ٨٢٤

في ازدواجية السيادة وإمرة السلاح ٨٢٥

الصراع مع العدو ٨٢٦

في الصراع العربي الإسرائيلي ٨٢٧

في الصراع اللبناني مع إسرائيل ٨٢٨

في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية ٨٢٩

التحوّلات في العالم العربي ٨٣١

في طبيعة التحوّلات الجارية ٨٣٢

في الأزمة السورية ٨٣٣

في أزمة اللاجئين من سوريا ٨٣٤

في التحوّلات لمصلحة لبنان ٨٣٥

الأقليّات ومسيحيّو الشرق ٨٣٧

في القلق على مسيحيي المشرق وبلاد النيل ٨٣٨

في مستقبل المسيحيين في الشرق ٨٣٩

في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين ٨٤٠

في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليات ٨٤١

شؤون دولية ٨٤٢

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ٨٤٣

في الديبلوماسية الوقائية ٨٤٤

في مواجهة التطرف والتعصّب والإرهاب ٨٤٤

في علاقة العرب بالعالم ٨٤٥

في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ٨٤٦

في الموقف من القضايا الكبرى التي تُقلق الإنسانية ٨٤٦

مقدمة

«مواقف الرئيس» هو عمل توثيقي مرتكز بشكل كامل على الخطابات التي ألقاها فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على مدى السنوات الست من عهده منذ خطاب القسم وعددها ٢٧٨ (لغاية نهاية نيسان ٢٠١٤). إنّ المنهجية المعتمدة قضت بمراجعة شاملة لمضمون هذه الخطابات، ومن ثم القيام بعملية تبويب وفهرسة لها ضمن قائمة عناوين مختارة، بحيث تعكس أبرز مواقف وآراء فخامة الرئيس من المسائل والقضايا الأساسية المطروحة، ومن الأحداث الداخلية والخارجية التي ترافقت مع عهده الرئاسي.

اعتمد في صياغة المضمون أسلوب التقريب والمقابلة في ما بين جميع الخطابات، وتتبع مضمون المواقف والآراء الواردة فيها، الثابتة منها والمتكرّرة، وتلك التي عرفت تبدلاً أو تطوّراً تبعاً لتبدّل أو تطوّر الظروف أو المعطيات المحيطة بها. وبالتالي، فإنّ المضمون مأخوذ بشكل حرفي من الخطابات، ولم يجرِ عليه أي تصرّف أو تعديل أو إضافة، بل استخراج للمواقف والآراء، وصهرها بتأنٍّ، ثم إسقاطها ضمن قائمة العناوين التي تمّ اختيارها في عملية التبويب والفهرسة، دون المس بالصياغة الأصلية.

لبنان الدور والرسالة

في دور لبنان ورسالته
في الوطن النموذج
في التنوّع الطائفي
في المواطنة
في الحفاظ على الأرض

في دور لبنان ورسالته

إنّ لبنان، البلد المتجذّر في الشرق، وطن الرسالة وموئل حضاريّ يختزن طاقات إنسانيّة وثقافيّة واقتصاديّة تتجاوز مساحته، وقد ميّزته تعدّديته الفذّة وأسبغت عليه خصوصيّته، فغدا نموذجاً فريداً يلعب دوراً فاعلاً في محيطه العربي وفي المجتمع الدولي كمثال حيّ لتعايش الثقافات. إنه أرض حضارة قديمة وعريقة نقل شعبها منذ آلاف السنين من شواطئه الحرف والكلمة إلى العالم فاتحاً بذلك لغة الحوار وسيلة للتخاطب بين الشعوب وواضعاً المدماك الأول للعولمة التي تجتاح عالمنا اليوم. ورسالته إلى العالم الخارجي، بأنّ وحده التفاعل المستمرّ مع الثقافات يؤسّس لإبداعات وفهم أكثر للآخر، وبأنّ لبنان عازم وقادر دوماً على تعزيز الروح الميثاقيّة بين أبنائه، والتي تجعل منه، على صغر مساحته، بلداً، يحمل في قلب هذا الشرق وعلى ضفاف المتوسّط، رسالة حريّة وعيش مشترك وانفتاح.

فلبنان الذي خبر تعاقب حضارات العالم، وعلى أرضه التقى الشرق والغرب معاً، هو جدير ليكون مقرّاً لحوار الثقافات والحضارات والأديان، ولربط جسور التواصل والتكامل بين الشرق والغرب انطلاقاً من ميزاته الفريدة، وتنوّعه الغني، وتجربته المتجذّرة في التوفيق بين الوحدة والتعدد، والمعاصرة والأصالة، وخصوصية الانتماء والمواطنة. هكذا كان لبنان، وهكذا يجب أن يبقى دائماً بلد الرسالة وفق ما قال الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني، وبلد التلاقي كما قال عنه البابا بينيدكتوس السادس عشر. وعلينا أن نضرب المثل ونعطي القدوة في حماية التنوّع الثقافي والانفتاح على العالم، ونؤكّد أنّ لبنان، والعيش المشترك فيه، يشكّلان حاجة ورسالة ومثالاً ونموذجاً فريداً في العالم، مستندين في ذلك إلى إيماننا العميق بدورنا الإنساني والعالمي، وسعينا كي تنشأ في العالم حضارة فريدة شبيهة بالحضارة اللبنانية المشعّة في العالم.

واللبنانيون الذين ينتمون إلى حضارة عريقة تميّزت منذ آلاف السنين بابتداع العناصر المتقدمة الأولى للأبجديّة التي شكّلت وتشكّل أداة التواصل بين جميع طبقات البشر، من كل الأجناس والألوان والتوجهات، مما جعلها اللبنة الأولى في بناء العولمة التي تعيش البشرية في كنفها اليوم، سيتمكّنون بما يمتلكونه من قدرات وعزم من الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة لإعادة الوهج إلى رسالة بلادهم كمساحة حريّة وعيش مشترك، وتثبيت كيانهم في الشرق في إطار دولة اعتمدت الديموقراطيّة منذ نشأتها، وحرصت منذ الاستقلال على احترام التنوّع من ضمن الوحدة وصون الحريّات الشخصيّة والعامة. وهم سيستمرّون، من طريق الحوار، في العمل على تطوير نظامهم السياسي، وتحسين ممارستهم الديموقراطيّة.

في الوطن النموذج

لقد أثبت لبنان الصامد أنّه ليس خطأً تاريخيّاً أو إضافةً جغرافيّة. اليوم، وفيما يهدّد شبح الانقسام دولاً كانت تبدو أقوى وأكبر من لبنان، يثبت هذا الوطن أنّه أثبت وأقوى من معظم الجوار الذي نتمنّى له العودة إلى الأصالة والوحدة والسلام. فصور وُجدت قبل روما بألفي سنة وطرابلس تدين باسمها اليوناني للسكان الفينيقيين الذين كانوا أيضاً في صيدا وصور وجبيل وآرواد. والكيان اللبناني المكرّس في أوّل أيلول سنة ١٩٢٠ كان أوّل كيانٍ في الشرق العربي باستثناء مصر في المقلب الآخر. ودستوره المعلن سنة ١٩٢٦، هو أقدم دستور مستمر في المنطقة من دون انقطاع رغم فترات التعليق البسيطة زمن الانتداب. لبنان هذا استمرّ منذ ٩٣ عاماً واحداً في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليّاً.

لبنان بقي رغم كل ما حصل من أصوليّات وموجات، دولةً تحترم حريّة الاعتقاد المطلقة، وتؤدّي فروض الإجلال للّه تعالى، وتكفل حريّة إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها. فلم يكن لبنان ولن يكون دولةً دينية أو أوتوقراطيّة أو دكتاتوريّة ماديّة أو طائفيّة، بل دولةً مدنيّة مؤمنة، تصون الحريّات الشخصيّة والعامة في حمى القانون، دولة تؤمن بالقيم الإنسانية المعاصرة. لبنان كان وسيبقى بلد المكوّنات الطائفيّة المتشاركة، لا بلد الأكثريات الساحقة والأقليات المسحوقة. لبنان الذي كان نشازاً عن محيطه في الحريّة والليبرالية السياسية والاقتصادية، صمد حتى أصبح نموذجاً تقاتل الشعوب المنتفضة لاستنساخ تجربته في الحريّة والديموقراطية رغم شوائبها العديدة. لبنان حافظ في كل المراحل الصعبة على ديموقراطيّته التمثيليّة منذ بدء تطبيقها اعتباراً من العام ١٨٦٤. وقد أثبتت المحن والتجارب أنّ لبنان هو بلد يجب أن تحميه التقاليد من العنف كما كتب ميشال شيحا. فلبنان إذاً يُحكم بالحكمة لا بالقوّة وبكسر الموازين الدقيقة.

في التنوّع الطائفي

إنّ التنوّع الطائفي هو مكوّن حضارة لبنانية مميّزة، وخير للبنان إذا أحسنّا استعماله، وإذا أفسدنا العمل يصبح نقمة. فالطائفية البغيضة شرّ يريدها لنا أعداءنا. والعدوّ يريد أن يثبت أنّ التعدّد لا يبني دولاً، إلاّ أننا نريد أن نتحدّى ونبرهن العكس. فنحن طوائف عدّة، وبإمكاننا بناء وطن وممارسة الديموقراطيّة وإصلاح النظام. وأنّ رسالة

التلاقي بين اللبنانيّين على تعدّد معتقداتهم الدينيّة، من خلال التفاعل بين الأديان والمذاهب، تؤهّلهم للقيام برسالة حضاريّة في الشرق والغرب.

إنّ التنوّع الطائفي موجود في معظم دول العالم. لكن ميزة الدستور اللبناني أنه يكرّس دوراً فاعلاً للطوائف في الحياة السياسية تتشارك في السلطة على قاعدة ميثاقية وتوافقية حصّنها اتفاق الطائف. لذلك، ينبغي أن نحافظ على دورها الفاعل هذا، ليس من منطلقها الطائفي، بل من منطلق قيمها وحضاراتها، ليبقى لبنان القائم على التنوّع ملاذاً آمناً لحوار الأديان، وبلد إبداع وإشعاع ثقافي. والتحدّي الذي يجب أن نرفعه على الدوام، هو أن نثبت أنّ طوائف متعدّدة يمكنها أن تشترك معاً في صلب نظام سياسي وديموقراطي، وليس فقط أن تعيش في ظل نظام ديموقراطي لا مجال لها أو لبعضها للمشاركة فيه.

إنّ لبنان لم يبنَ على قاعدة العدد ولا على مبدأ الدين، وإنما على أسس الوفاق والتوازن والمناصفة ضمن صيغة العيش المشترك. وإذا نادينا بالوفاق الوطني، فإنّ ذلك لا يعني ولا يمكن أن يعني توافقاً على أخطاء أو خطايا باسم الوفاق. فلا لبنان المسيحي هو ضمان للمسيحيين ولا لبنان المسلم هو ضمان للمسلمين؛ وحده لبنان، دولة القانون والمؤسسات، لبنان العيش المشترك، الحر، السيّد على كامل ترابه الوطني بجيشه اللبناني فقط، هو الضمان الوحيد لجميع اللبنانيين. نعم للعيش الإنساني والسياسي المشترك على قاعدة الثوابت والقيم، لكن لا للتعايش بين دويلات ومنعزلات اجتماعيّة وطائفيّة تنمو على هامش الدولة وعلى حساب وحدتها.

في المواطنة

إنّ المواطنة الصحيحة هي في أن يعي كلّ لبناني جوهر انتمائه لبلد غنيٍّ بتنوّعهِ وراسخٍ في انتمائه العربي ومتفاعِل مع ثقافاتِ العالم، وفي أن يلتزم في تفكيره وأدائه وتعاملهِ مع الآخر مستلزمات الوفاق والوحدة الوطنيّة وروح الاعتدال، ومنطق الولاء المطلق للوطن، والمحافظة على تمايز لبنان ورسالته وفرادته، كبلد عيش مشترك وحوار وإخاء، وجعل لبنان فسحة لقاء وانفتاح وتنوّع وتفاعل مع ثقافات العالم، وتجنّب مواجهة الصعاب التي إمتَحَنتْ إرادة اللبنانيين بالعيشِ معاً في وطنٍ واحد ولم تنل منها.

إن مجرّد إطلاق تسمية دولة الطوائف على بلدنا، حيث الانتماء الضيّق والملتبس إلى دولة يحدَّد فيها دور الفرد وحقوقه من خلال إنتمائه الطائفي، يفقد المواطنة الكثير من قيمها الصحيحة، كما يفقد الدولة نفسها الأسس المستقبلية السليمة لبنائها وازدهارها وتنميتها، على أرضيّة حديثة وثابتة. من هذا المنظار، وللوصول إلى الدولة المدنية الجامعة، دولة المواطنة، تغدو التربية الأساسية التي يجب أن ننشئ أجيالنا عليها، هي تعزيز روح المواطنة الحقيقية في نفوسهم، من ضمن الروح الميثاقية، ليغدو انتماؤهم الطائفي مصدر غنى وإثراء لدولتهم، بدل أن يتحوَّل ساحة لتوليد الإشكاليات والتقوقع.

في الحفاظ على الأرض

إنّ التاريخ ليس سوى قصة العلاقة الأزلية بين الجغرافيا والديموغرافيا. إنها جدلية الإنسان والأرض. فلا أحد يأتي من اللامكان، أو يقيم معلّقاً بين فناء وفضاء. فالأرض هي العنصر الأساس، لتجسيد الانتماء وإشهار الهوية. إنّ الأرض والشعب والقيم المشتركة، هي الثلاثية الذهبية الدائمة للوطن، واللازمة لربط ماضيه بمستقبله. فالاحتفاظ بالأرض والحفاظ عليها واجب مقدّس، لتأكيد الوطن الواحد والنهائي لجميع أبنائه، أرضاً وشعباً ومؤسّسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور، والمعترف بها دوليّاً. وهذا لا يتعارض مع الحق في التنقّل والإقامة، لا بل يحول دون التجزئة والتقسيم والتوطين، وفق الفقرة «ط» من مقدمة الدستور. أما وحدة القيم، فضمانها وحدة القانون، وعدم الاستنساب في تطبيقه، وفق الظرف والمكان، والحاجة السياسية أو الطائفية أو المناطقية، وفي حماية المؤسّسات الشرعية، التي لا شريك لها، في القرار والتنفيذ سياسياً وعسكرياً.

إنّ الأرض، هي أرث وطني جماعي، تضمّ رفات الآباء والأجداد، وهي أشبه بوديعة ثمينة، ينبغي المحافظة عليها وحمايتها، وإعادة اكتشافها واستثمارها. أرض لبنان، كانت وستظل، وبالرغم من كل الحروب والأزمات، أرض العيش الحر المشترك. لذلك ينبغي الحفاظ عليها، لتبقى الرسالة ويبقى الحوار بين الجماعات والأديان. إنّ المستقبل ليس معطى حتمياً قائماً بذاته، بل هو ما نصنعه بإرادتنا. فلنستمرّ معاً في نقش الأحلام على حجارة الواقع الصعب، علّنا نلمح قراءة أمل قريب، في جبين الحاضر العابس.

النظام السياسي للدولة

في وثيقة الوفاق الوطني
في دور القيادات السياسية وقادة الرأي
في دور المسيحيّين في لبنان
في مواصفات رئيس الجمهورية القوي

في وثيقة الوفاق الوطني

إنّ استقرار الدول وهناء شعوبها، يتوقّف إلى حدٍّ كبير، على طبيعة العقد الاجتماعي، الذي قد تعتمده المكوّنات المختلفة، لهذه الشعوب، ويتوقّف كذلك، على مدى توصّلهم إلى فهم مشترك لمفردات هذا العقد ومصطلحاته، حتى إذا ما تمّ ذلك، أمكن القول، إنّ هذا التوافق فعليّ وقائم، لأنّه مبنيّ على الحوار والمعرفة، أيّ على الحقيقة، وهو تالياً ملزم بامتياز للأفراد والمجموعات، ويؤسّس لممارسة ديموقراطيّة سليمة، ولانتظام في عمل المؤسسات. هذه المعادلة، تصلح في أيّ مجتمع من المجتمعات، كما تنطبق على لبنان الذي، ومنذ إنشائه كدولة مستقلّة عام ١٩٤٣، توافق أبناؤه على ميثاق وطنيّ جامع يكرّس أسس العيش المشترك والوفاق الوطني، وأعادت وثيقة الوفاق الوطني تكريسه عام ١٩٩١، وأكّد عليه تكراراً اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، وكذلك «إعلان بعبدا» في العام ٢٠١٢.

تتضمّن وثيقة الوفاق الوطني المبادئ المرشدة للعمل الوطني، والثوابت التي اتفق عليها اللبنانيّون في الطائف، حيث لا اختلاف حول الهوية، ولا تنازع حول نهائية الوطن، ولا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك، ولا مساومة في رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين، ولا حياد في القضايا العربية والقومية، وإن العدوّ واحد. إن وثيقة الوفاق الوطني، صنو الدستور، هي العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، والعنصر المكوّن للهوية اللبنانية، لأنها تنبع من إرادة وطنية جامعة، وترسّخ الروح الميثاقيّة والتوافقيّة في مقاربتها للمواضيع الوطنيّة الكبرى، وتدعو إلى استقامة عمل المؤسسات، بما يحفظ السلم الأهلي، وتوفّر سبل المعالجة الناجعة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإنه يجب المضي قدماً في التحاور حول كيفيّة استكمال تطبيق جميع بنودها، بهدف تحصين قدراتنا الوطنيّة، والتمسّك بثوابتنا، وبوحدتنا الوطنيّة، وبالمؤسسات الشرعيّة الضامنة.

في دور القيادات السياسية وقادة الرأي

إنّ التوافق هو السبيل المتاح إلى الحياة الكريمة، والبدائل الأخرى المتبقّية، بخلاف التوافق، تدعو إلى القلق الشديد والخوف على المستقبل. لهذا السبب، فإنّ القيادات السياسية وقادة الرأي في لبنان، مدعوّة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية

الحقيقية تجاه بلدهم وشعبهم، وتغليب مصلحة لبنان العليا على أيّ مصلحة فئويّة، والاحتكام إلى الشرعيّة والمؤسّسات الدستوريّة، إذا ما طرأ من خلافات، أيّاً كانت هذه الخلافات، وتحت أيّ ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنيّة، حتى لو تطلّب ذلك تقديم تضحيات وتنازلات.

فالأولوية هي في حلّ الخلافات بالحوار والنقاش، وفي إبعاد الخلافات والصراعات على الأرض، ومنع انعكاسها خلافات مذهبية وطائفية، خصوصاً أنّ التجربة أثبتت أنّ العنف الداخلي لم يولّد سوى العنف والخسارة لجميع الأطراف، وأنّ الحلّ الوحيد جاء دوماً عن طريق الحوار، والتوافق، ونهج الاعتدال، والمشاركة في تحمّل المسؤوليّة، بالطرق الأمثل، بعيداً عن التعطيل أو الاستئثار أو الاستقواء، وعدم الاكتفاء بتقاسم الحصص أو التنازع عليها، بل الانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة. فلبنان مبنيّ على القيم والأخلاق وسيادة السلام والمحبة، وأنّ الساسة فيه يجب أن يكونوا أبناء هذه القيم ورسل السلام والعيش المشترك.

إنّ التصدي لهذه الأخطار هو مسؤولية جماعية تنطلق من التسليم بسيادة حكم القانون وإحترام الدستور، فعلى القادة السياسيين تأمين الحد الأدنى من الإتفاق على بناء البيت الوطني الواحد والجامع والإيمان بمؤسسات الدولة والحفاظ على ديمومتها، لأنّ العمل المؤسساتي هو الضمان الدائم لسير عجلة الدولة في كل الظروف، فإذا كانت السياسة تتبدل وتتغير وفق المصالح، فإنّ المؤسسات تبقى ثابتة ومثابرة على تأمين احتياجات المواطنين وإدارة شؤونهم من دون أن تتأثر بالخلافات السياسية ولا بالتعثّر السياسي أو الفراغ في المؤسسات الدستورية.

إنّ بناء «مجتمع الاستقلال»، على ما ذهب إليه وطالب به الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب، يرتكز على بناء مجتمع المعرفة والثقافة، والفكر المستنير والعدالة، والحوار المبني على الحقيقة، والحريّة وحقوق الإنسان، ذلك أنّه يصعب بناء الدولة، إذا لم نسعَ بصورة موازية، لبناء قدرات الإنسان الثقافيّة والفكريّة والخلقيّة. فاستقرار لبنان، قاعدته عقد وطني واجتماعي حرّ، يؤمّن الشراكة السياسيّة والمصالح المشتركة، ويفتح الأزمات لتطوير اتفاق الطائف، لا بل تحصينه ضمن آليّاته، نحو دولة مدنيّة حديثة. إنّ التطوير والتأقلم مع مستلزمات الحداثة من داخل المؤسسات، أجدى وأرقى وأصحّ، من التغيير من خارج الشرعيّة الدستوريّة، ومن خارج منطق الحوار والتوافق، الذي بني

عليه الكيان اللبناني. وهذا التوافق يجب ألّا يكون سبيلاً إلى المحاصصة، واقتسام عائدات الدولة وخيرات الوطن. فضلاً عن أنّ شخصنة الاستحقاقات وتطييف المؤسسات يؤدّيان إلى فقدان شرعيّتها الوطنيّة الجامعة، وإلى اجتياح قوى الأمر الواقع أطر الدولة وحدودها.

في دور المسيحيّين في لبنان

إنّ الطوائف المسيحيّة التي كان لها الدور الأساس في قيام لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وبعدها دولة الاستقلال، إذ تسعى، بصورة مشروعة، للمحافظة على موقعها ومكانتها، فإنّ الأولويّة عندها يجب أن تبقى للمحافظة على لبنان الصيغة والكيان، الذي يقوم على مبدأ العيش المشترك جنباً إلى جنب، وتجذير مجموعة المبادئ، والثوابت والأهداف، والقيم المشتركة التي يقوم عليها لبنان، في نفوس اللبنانيين، من خلال المحافظة على لبنان، كنموذج ناجح للحوار والتفاعل والتكامل، ولمشاركة جميع الطوائف في السلطة وفي تحمّل المسؤوليّات.

إنّ دور المسيحيّين في لبنان، لا يجب أن يرتبط بمنطق الحماية الذاتيّة أو الخارجيّة، أو بمقدرتهم على تجميع عناصر القوّة الماديّة، أو السعي للتقوقع والانعزال؛ بل في نجاحهم في الانضواء ضمن حركات وأنظمة منبثقة من الفكر المستنير، في كنف دولة عادلة وحاضنة، ضامنة للحريّات العامة، وساعية للخير العام على قاعدة المواطنة. كما يتوجّب عليهم بالذات، في هذا الظرف المتأزّم الذي تشهده المنطقة العربية، التوفيق بين مختلف الطوائف والمذاهب، وتعزيز القواسم المشتركة في ما بينها، وعدم الدخول في سياسة المحاور، أو في أيّ جهد هادف لتغليب فريق على فريق آخر.

في مواصفات رئيس الجمهورية القوي

إنّ الحرص على توسيع قاعدة الحكم بتجديد الطبقة السياسية بالانتخاب وفقاً لقانون حديث يساهم بصحة التمثيل، لا يوازيه إلّا الحرص على تطبيق الدستور والقوانين المرعية، لاسيّما التمسّك بمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وهو ما ميّزنا طوال عقود عن غيرنا من الدول، في هذا الشرق المضطرب، وضمان عدم الوقوع في إغراءات التمديد أو فخ الفراغ في المؤسسات على مستوياتها كافةً، وخصوصاً في موقع رئاسة

الدولة، رمز الوطن الواحد، والسقف الضابط للسياسة الخارجية وللمؤسسات الأمنية والقضائية والعسكرية والإدارية، والمساحة العازلة بقوة الدستور، بين مختلف الفئات والجماعات المتخاصمة والمتباعدة. إنّ الحديث عن التوافق والتوافقيّة، يدفعنا إلى استحضار الحديث السائد راهناً، حيال مواصفات الرئيس العتيد الذي يريده الشعب رئيساً كبيراً بحجم لبنان، وقوياً بقوة الإرادة الوطنية الجامعة، وبقوة الدستور، وبقوة حكمته وشجاعته وتجرّده، وبانتمائه إلى خط سياسي لبناني مكتمل الولاء للبنان.

لقد أظهرت التجربة التاريخيّة، أنّ الوطن المحكوم بالموازين الدقيقة لا يحتمل الخيارات القصوى، على مستوى الرجال والعقائد والمؤسسات، ويتطلّب الاعتدال والشجاعة والحكمة، على كافة مستويات الحكم والمسؤوليّة. وبقطع النظر عن الجدل القائم، أنّ أيّ رئيس مؤتمن على الدستور وعلى واجب المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، يحتاج بالاضافة إلى إعلاء النبرة والصوت وسقف المطالب، إلى توفير مستلزمات النجاح لرؤيته السياسيّة، خصوصاً من خلال ضمان الأداة التنفيذيّة اللازمة، وتوضيح الصلاحيّات المنوطة برئيس الجمهوريّة، بالتماهي مع سلطة تنفيذيّة متجانسة وفاعلة، وسلطة تشريعيّة مراقبة وضابطة للإيقاعات. من هذه المبادئ، يستمد رئيس لبنان قوّته، وليس من طائفته أو حزبه، وليس من الشارع أو تحالفات الخارج، أو عبر تركيز همّه وجهوده، على قطف نجاح سياسة شعبوية لمصلحته الشخصية. إنّ الناس لا تعرف التاريخ الذي تصنعه، إلّا بعد أن يصير تاريخاً، ولا بدّ لهذا التاريخ من أن يسجّل الحروب والمآسي التي ينجح الحاكم في تلافيها، لا فقط تلك التي يتسبّب بإشعالها.

الممارسة الديموقراطية

في تطوير الممارسة الديموقراطية
في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية
في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة

في تطوير الممارسة الديموقراطية

إنّ فكرة الديموقراطية تنمو وترتقي بالتلاؤم مع المجتمعات المختلفة وظروفها، وهي لا تزال تشغل حيّزاً واسعاً في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي. ولقد ثبُت بالفعل، أنّ الديموقراطية المستندة إلى مبدأ الأكثرية العددية وحدها لا تحلّ التطلعات الانسانية. وقد بيّنت الممارسة، أنّ الأقلية في النظام الأكثري هي غير قادرة على محاسبة الأكثرية التي تلغي أو تحتكر تمثيل الأقلية. وهذا يفيد بأنّ سوء استعمال الديموقراطيّة، هو كغيابها، ويساوي في نتائجه السلبيّة ما تتسبّب به الأنظمة غير الديموقراطيّة من ظلم وإحباط.

وقد بيّنت التجارب أنّ الدول القائمة على التعدديّة والتنوّع الطائفي أو المذهبي أو الإثني، وفي غياب الفكر القومي الجامع، انساق بعضها نحو الدكتاتوريّة للحفاظ على وحدتها واستقرارها، وهذه أنظمة باتت على تراجع وانكفاء. واستقرّ خيار البعض الآخر، وفقاً لما قضت به خصوصيّته وظروفه التاريخيّة، على نظام الفيدرالية؛ بينما انزلقت مجموعة دول أخرى، نحو التقسيم، أو إلى أتون حروب أهليّة عبثيّة معدومة الأفق.

لقد غدت المدن الكبرى حول العالم، تجمعات بشرية متعددة الثقافات والحضارات، وهذا التنوع يتمدّد بسرعة إلى مناطق أوسع على مساحة الكرة الأرضية، فضلاً عن تلك المجتمعات التي عرفت التنوّع منذ نشأتها، مثل لبنان. ولا بدّ تالياً من قيام ديموقراطية جديدة، تتناسب مع هذا التنوّع والعولمة، اللذين أصبحا حقيقة قائمة وواقعاً ملموساً، وتسمح بإشراك كافة المكوّنات في الحياة السياسيّة، وفي إدارة الشأن العام، بالنظر إلى قدراتها الحضارية، وليس نظراً لحجمها العددي. لذلك، فإنّ الممارسة الديموقراطية بحاجة إلى تحديث وتطوير، يجعل منها أكثر تمثيلاً وعدالةً، وأكثر إنسانية. ديموقراطية تتناسب مع مقتضيات العولمة والانفتاح، الناتج عن حجم التطور العلمي، الذي شهدته وسائل التواصل، وعن سهولة انتقال الأشخاص واندماجهم في مجتمعات جديدة، مغايرة لتلك التي نشأوا وتعلّموا فيها.

إنّ هذه الديموقراطية الجديدة تعزّز فكرة المواطنة والتنوّع من ضمن الوحدة، وصولاً إلى الدولة المدنية، الضامنة لحقوق المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، ومن دون أن تكون نسخة

واحدة جامدة تنسحب على كافة المجتمعات. وفي عالم اليوم، أصبح العديد من الدول يدير مبدأ «التنوّع من ضمن الوحدة»، كمقاربة تتوافق مع المعادلات الجديدة، التي فرضها عالم الاتصالات وسهولة التواصل والانتقال. وهذه المقاربة، يعزّزها اعتماد مبدأ النسبيّة في القوانين الانتخابيّة، كما تعزّزها اللامركزيّة الإداريّة، لما تساهم بتحقيقه من تنمية مناطقيّة متوازنة ومستدامة. كذلك، فإنّ التنوع ضمن الوحدة يحول دون ذوبان الدول الصغيرة في دنيا العولمة، كما يجنّبها في الوقت نفسه التقوقع والإنعزال.

في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية

إنّ لبنان ملتزم بميثاق وطني وبنظام يقوم على التعدديّة والحوار والبحث عن التوافق العام، وعلى احترام الدولة من خلال قوانينها لخصائص كل ثقافة، إضافةً إلى تمازجها مع سائر الثقافات، ملتزماً حريّة الفرد ومعتقده، وموفّراً لكلّ جماعة من مكوّنات الوطن كامل حقوقها. وبالتالي فإنّ البديل عن الديموقراطية العددية، هو تطبيق مفهوم الديموقراطية التوافقية، أو الميثاقية، التي تعني العيش المشترك، وتمثيل الطوائف دون تكريس الطائفيّة، وذلك باعتماد معايير الالتزام الوطني وليس الطائفي، والسعي الدائم للتوافق على القرارات الأساسيّة الآيلة إلى الحفاظ على الدولة وأركانها وسيادتها وأسسها ومصيرها.

لقد اختار اللبنانيون الديموقراطيّة الميثاقيّة عام ١٩٤٣، في إطار جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تعتبر الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستوريّة، وعادوا وأكدوا عليها في وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩ بعد عقود من التقاتل والاحتراب، منوّهين بأن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وبالتالي، يكون الدستور اللبناني قد نسج شبكة أمان سياسيّة عبر إرساء ديموقراطيّة لا يسعها إلّا أن تكون تشاركية نصّ عليها في نصّه وروحه، وأبرزها إشراك الجميع في إدارة الشأن السياسي. وأيضاً عمد إلى توزيع الصلاحيّات والمسؤوليّات وفقاً للروح الميثاقيّة ذاتها. إنّ الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية، قادرة على حماية لبنان من مخاطر كيانيّة مختلفة وجمّة. لذلك، فإنّ الحكمة والواقعيّة السياسيّة تقتضي، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضيّ قدماً، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولاً وفق خطة مرحليّة، إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة التي يحلم بها كلّ متحفّز إلى الإصلاح والحداثة والتقدّم.

في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة

ليس غريباً على لبنان العريق في ديموقراطيّته، الذي تميّز بفاعلية مؤسساته منذ فجر الإستقلال، أن يبقى قادراً على الحياة بالرغم من قساوة الظروف التي مرّت على لبنان في تاريخه الحديث. فعلينا أن نكون أوفياء لديموقراطيتنا، من خلال احترام الإستحقاقات الدستورية ومبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وإجراء الإنتخابات النيابية في موعدها على قاعدة المناصفة ومشاركة الطوائف كلها في إدارة الشأن العام، ليس لتجديد الطبقة السياسيّة وإعادة تحديد أحجام القوى وأوزانها واتجاهاتها فحسب، بل للاستفتاء حول الخيارات الكبرى التي تحتاج إلى مراجعة بفعل التحوّلات العاصفة في المنطقة. إذ لم يعد مألوفاً ولا مقبولاً أن يصادر أحد قرار الشعوب والارادة الوطنية الجامعة باسم الظروف الاستثنائيّة، فهذه الظروف نفسها تفرض اعتماد الديموقراطية سبيلاً للتغيير والتطوير وليس سبيلاً للتشريع لمنع تداول السلطة، وضماناً للحؤول دون إحداث فراغ وأزمات يستخدمها الأقوى للهيمنة وحسم خياراته في الشارع.

فالديموقراطيّة بأبسط دلالاتها اعتراف بالآخر المختلف. وانطلاقاً من هنا، ليس مفهوماً استعمال حقّ النقض المتبادل بين المكوّنات اللبنانيّة في المواضيع الجوهريّة والمواضيع الخاصة بالإدارة العامة للبلاد على السواء، وممارسة لعبة المقاطعة والشروط والإلغاء والإقصاء المتبادل في المؤسسات الدستورية والقانونية والادارية، والأهم في الأنظمة الديموقراطية هو قبول النتائج، فعندما يجرى أي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الأمر إذا ما وضعنا معايير معيّنة فعلينا أن نقبل بها لا أن نسير بها إذا ما أعطتنا نتائج لمصلحتنا، ونتنكّر لها في حال العكس. لذلك، ومن أجل حماية المؤسسات من التحلّل والتلاشي، ومنع النظام الديموقراطي من التآكل والتقهقر، وتحصيناً للجيش والأمن والاقتصاد، فإنّه على كل فرد من أفراد الشعب مسؤولية القيام بنقد ذاتي لخياره في اختيار ممثليه في البرلمان وأن نسأل أنفسنا مَن انتخبنا:

فهل أحسنّا الخيار بانتخاب الذي ساهم في رفع شأن لبنان؟ وهل مَن انتخبنا ساهم باستقرار البلد وتحييده عن الأزمات الخارجية، أم كان رهينة قرارات

الخارج ومصالحه؟ هل اخترنا من عمل على تحييد لبنان عن أزمات الخارج، أم الذي جعل منه ساحة، وساهم بإقحامه في صراعات المحاور؟ هل اخترنا مَن سعى لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بدولة لبنان أو الذي أفسد علاقاته الدولية والإقليمية والعربية؟ هل اخترنا مَن حافظ على سمعة الوطن وصورته في الخارج مساهماً بجذب المغتربين والمستثمرين والسياح، أم الذي ظهّر وجه لبنان دولةً للفساد والخطف وتجّار المخدّرات وقطع الطرقات ومرتعاً للإرهابيين والتكفيريين؟ هل اخترنا ممثّلين يعملون على التقريب بين اللبنانيين وتفعيل المؤسسات الرسمية والأهلية، أم مَن تقصّد تأجيج التوتر المذهبي واتّخذ من المحاصصة واستغلال إدارات الدولة مجالاً لتوسيع نفوذه ومصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة؟ (...). إنّ ورقة الإقتراع في الانتخابات، يجب أن تكون جردة الحساب الضرورية لإبراء الذمة أو تكوين مضبطة اتهام. فمن دون محاسبة لا إصلاح ولا مصلحين بل مصالح عابرة للخلافات ولكلّ العهود.

الحياد والتحييد عن الصراعات

في تنازع الهويّة والوطنية الناقصة
في حياد لبنان عن صراعات المحاور الاقليمية
في «إعلان بعبدا»

في تنازع الهويّة والوطنيّة الناقصة

إنّ مشكلة الهويّة التي رافقت سنوات التأسيس للدولة، وأدّت إلى نزاعات وصراعات استدرجت تدخّلات خارجيّة، لم تكن سوى نتيجة التعثّر، لا بل الإخفاق في إنجاز بناء الوطنيّة اللبنانيّة، وتحديد موقع لبنان في المحاور الإقليميّة والدوليّة: فبين تحصّن البعض داخل الكيانيّة اللبنانيّة الصافية وتمسّكهم بفرضها على الشريك الآخر، وبين استنهاض البعض الآخر لعروبة حادّة عابرة للحدود؛ تشابكت مطالب الشراكة الطائفيّة والسياسيّة، بمقتضيات السيادة الوطنيّة وعناصرها، فانقلبت الانتفاضات والأزمات الداخليّة، إلى أزمات إقليميّة ودوليّة، كما في الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٨و١٩٦٩ وكلّ ما تلى سنة ١٩٧٥. لذلك، فإنّ صحوة الهويّات الدينيّة والمذهبيّة، المهيمنة راهناً، على حساب الهويّة اللبنانيّة والعروبة والدولة الوطنيّة في آن، هي وصفة جاهزة لحروب أهليّة دائمة. إنّ الوهم بتخطّي الوطنيّات والكيانات، وإلغاء الحدود في سبيل جهاد أُممي، أو نصرة طائفيّة، أو تورّط في نزاع خارجيّ، حماية لقضيّة أو لسلاح، لا يُسقط الدولة فحسب، بل يحطّم إمكان تكوين الهويّة الوطنيّة الجامعة، ويؤدّي إلى زوال الدولة والوطن معاً.

إنّ جوهر الاستقلال يفرض التخلّي عن الرهانات المتناقضة على الأوضاع الخارجيّة، وعن أيّ منطق استقواء أو غلبة يتناقض مع روح الميثاق الوطني؛ فالرهان لا يجوز على حساب الوطن ومنعته، فهو مساحة عيشنا الحرّ والمنزل الجامع، والتاريخ لن يرحم المجازفين والمخالفين. وتستدعي الضرورة، كما يفرض الواجب على جميع الأفرقاء في الظروف الدقيقة، الإقدام على الحوار بقلب منفتح وبصدق، عوض البحث عن الذرائع والحجج لتعطيل الحوار أو تقييده بشروط مسبقة، أو التشكيك بأهليّة ووطنيّة المتحاورين أو أن نتكبّر على بعضنا البعض، ونحتكر الشعارات الجيدة لنا ونتهم الآخر بالشعارات السيئة والوطنية الناقصة، في مقابل ولاءٍ أعمى وتزمّت وطني وانعزالٍ واحتكارٍ للهويّة اللبنانية. ليس كذلك يعيش الأبناء والشركاء في الوطن الواحد. ولنعلم أنّ حسنة ما يوفّره النظام الميثاقي من مشاركة تحتّم على كلّ مكوّن من مكوّنات المجتمع أن يلعب دوراً في رفع التشنّجات الفئويّة إذا ما حصلت، وأن تعمل كلّ فئة على تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة والتفاهم بين فئة وأخرى إذا ما وجدتا نفسيهما على طرفيّ نزاع.

في حياد لبنان عن صراعات المحاور الإقليمية

يقودنا تنازع الهويّة، والصراع على السلطة، والموقع الإقليمي، إلى عبرة أكدتها تجارب العهود السابقة، وعنوانها، حياد لبنان الإيجابي عن المحاور، وبكلام أدقّ، تحييده عن الصراعات، والتي تُرجمت في انحياز لبنان إلى العرب إذا اتفقوا، والحياد بينهم إذا اختلفوا، وجسّدها ميثاق عام ١٩٤٣، الذي أكّد ضرورة إبعاد لبنان، عن منطق الأحلاف. فكلّما حاد اللبنانيون عن الحياد والتحييد، وانجرفوا في لعبة المحاور، تعرّض الوفاق والميثاق للاغتيال، وانفجرت البراكين الكامنة، كما في الأعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨، ١٩٦٩ و١٩٧٥، ١٩٨٢ و١٩٨٣، والسلسلة الطويلة من المحطّات الصعبة، منذ العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم.

لذلك، لا يجوز تحت ذريعة أيّة قضية داخلية، تشريع الأبواب لتدخلات أطراف خارجية، أو تأسيس مشاريع خارجية، أو رهن مصالح لبنان العليا بالمشيئة الإقليميّة أو بالإملاءات والمصالح الخارجيّة. ولا يمكن أن تقوم دولة الاستقلال، إذا ما قرّرت أطراف أو جماعات لبنانيّة بعينها، الاستقلال عن منطق الدولة، أو إذا ما ارتضت الخروج عن التوافق الوطني، بدوافع شتّى، منها التعاطف أو الارتهان، باتخاذ قرارات تسمح بتخطّي الحدود والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، وتعريض الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي لخطر الانزلاق نحو منحدرات الفتنة. فالقاعدة الذهبيّة تبقى، في اعتماد سياسة خارجيّة، تعكس الثوابت الوفاقيّة الداخليّة، متجنّبين في ذلك، الاهتزازات الناتجة من التغيير في موازين القوى، والنفاذ دائماً من الفجوة، بين الأحكام الدستوريّة والتوازنات الظرفيّة المتبدّلة، والسعي تالياً لتغيير المعادلة داخل النظام.

إنّ الابتعاد عن الخيارات القصوى والرهانات القاتلة، حكمة في الحكم وقيادة المصير. فلا مقاومة إسرائيل يعزّزها تفاقم التوتّر الأهلي، ولا السيادة والكرامة والاستقلال تتحقّق إذا ما سمحنا باستيراد أزمات وقدرات من خارج الحدود. فالأخطار ليست ضيفاً يزور لبنان ويرحل. إنّها ظلّ مقيم يكمن ثمّ يستيقظ. وقدرنا أن نصارع الأخطار بالشجاعة والحكمة وبالأناة والحزم، وأن نعزّز دوماً مكوّنات مناعتنا وقدرتنا. عندها يرتسم الحدّ الفاصل بين الأمن والفوضى، وبناء الدولة وسقوطها، بين الموقّت والدائم، وبين العيش المشترك والحرب الأهليّة الباردة.

لقد دفعنا عشرات السنين ثمن ديموقراطيتنا هجرة اقتصاد وأمن ودمار. علينا ألّا ندفع ثمن ديموقراطية غيرنا، بل بالعكس يجب أن نكون المثال للجميع. يتقاتلون في بعض الدول لإجراء إنتخابات من أجل الديموقراطية وحتى انتخابات بلدية. فلماذا نتقاتل، هل لكي نخسر ديموقراطيتنا، هذه الديموقراطية الميثاقية التي أصبحت مثالاً للعالم؟ فالخطر الأكبر ليس في حفر الخنادق، بل في رفع الجدران بين اللبنانيين. فلا مبرّر للاقتتال وللفتنة وليس هناك مطالب عند أيّ فئة أو طائفة في لبنان في إسقاط نظام أو تغيير دستور، لذلك إفتعال المشاكل ليس حقيقة شأناً لبنانياً. فهل نريد أن نربط مصير لبنان بالتوترات والمزيد من القوى الاقليمية؟ هل نريد أن نضع لبنان مجدداً في مهب الريح وبحالة المراوحة، أم نريد تغليب مصلحته ونستقل عن المحاور والصراعات ونستعمل الحكمة الوطنية والذكاء اللبناني لتطبيق مندرجات «إعلان بعبدا»، ونعود إلى الحوار بأسرع وقت ممكن دون التنكّر لما أقرّته هيئة الحوار على طاولة الحوار سابقاً؟

في «إعلان بعبدا»

إنّ «إعلان بعبدا» الذي أقرّته هيئة الحوار الوطني بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٢ بما تضمّنه وبلوره من ثوابت وتوجهات، هو بمثابة خريطة طريق فعليّة، يقضي بتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية وسياسة المحاور، وتجنيبه التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة وللعنف القائم من حولنا، ومساعدته في العبور إلى شاطئ الأمان، بعيداً من لعبة الأمم، وقد وقعنا في شركها طويلاً، ودفعنا أثمانها الباهظة، قتلاً وتشريداً وبؤساً. وحريّ بنا اليوم أن نكون أكبر من هذه اللعبة المدمّرة، لا أصغر منها، إذا أردنا المحافظة على ذواتنا واستقلالنا وتلافي الوقوع في شركها من جديد. يتضمّن «إعلان بعبدا» الذي أُقرّ بالتوافق وبإجماع أعضاء هيئة الحوار الوطني ١٧ بنداً لها معانٍ حوارية توفيقية تتناول، الحوار، والاستقرار، والمؤسسات، والقانون، والجيش، والقضاء، والاقتصاد، والإعلام، والخطاب السياسي، والطائف، والعيش المشترك. إلّا أنّ الاهتمام الأساسي الذي يدور حوله الإعلان، هو البند ١٢ القائل بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات، ودرء الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، مع الالتزام بالقضية الفلسطينية، وبالإجماع العربي، وبالشرعية الدولية.

أقرّ «إعلان بعبدا» عندما لاح خطر الانزلاق في لبنان إلى دائرة العنف على خلفيّة النزاع الدمويّ المفجع الدائر على الأراضي السوريّة. فهو أقرّ سياسة التحييد الإيجابي،

ولم يقرّ الحياد الذي يلزمه إجراءات إضافية أخرى. وربما التحييد يكون انطلاقاً إمّا للقبول بالحياد، أو الاكتفاء بالتحييد. كما أنه لم يقرّ سياسة النأي بالنفس التي هي ليست سياسة لبنان تجاه القضايا العربية، بدليل أنّ لبنان مهتم بإيجاد الحلول لهذه الأزمة، ويحضر الاجتماعات التي تكون متوازنة وليست متحيّزة أو من طرف واحد. إنّ «إعلان بعبدا» ليس تحدياً لأحد، لا بل هو مطابق تماماً لاتفاق الطائف وللدستور اللبناني، لا يخرج عنه بأي حرف منه، بل يثبّته، وتحديداً في الفقرة الرابعة التي تنص في مجال العلاقات اللبنانية السورية على عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، وعدم جعل لبنان منطقة آمنة من أجل تدريب أو تجهيز أو انطلاق عمليات عسكرية ضد سوريا أو مرور الأسلحة والمسلحين منها وإليها. فلا يكون لبنان ممراً أو مستقراً للتخريب على سوريا أو بالعكس. ولا نرسل مسلحين إلى سوريا ولا نستقبلهم. ولا يتوّرط بعض الأطراف اللبنانيّة المتعارضة في النزاع الدائر على الأراضي السوريّة.

إنّ «إعلان بعبدا» ليس إعلاناً ظرفياً. فهو كُتب بحبر الوفاق الوطني، ويشكّل مقاربة جيّدة تخدم مصالح لبنان العليا، وقد أصبح من الثوابت، وبمرتبة الميثاق الوطني. وهو في ميثاقيته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما، وهو تالياً يسمو على البيانات الوزارية، التي ترتبط بالحكومات. وستُظهر الأيام أنّ لبنان سيكون بحاجة إليه أكثر في المستقبل، وأنّ الجميع سيحتاجون إليه ويطالبون بتطبيقه. وأنّ مَن يراه اليوم أنّه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له، سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقاً، ويجد فيه قيمة كبيرة مضافة للبنان، خصوصاً أنّ هذا الاعلان اتُخذ كوثيقة رسمية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتمّ دعمه من قبل الاتحاد الأوروبي، والأمانة العامة للجامعة العربية، ويطالب بعض اللبنانيين بإدخال جوهر «إعلان بعبدا» في مقدمة الدستور اللبناني. لذلك، يجب وعي أهمية هذا الإعلان، وإطلاق نقاش واقعي وجاد ورفيع المستوى حول سبل تطبيقه ودعمه. فهو يحتاج لتحصين داخلي وإقليمي ملحّ، وتشجيع جميع الأطراف اللبنانيين إلى أيّ فئة انتموا، على الالتزام به قولاً وفعلاً، وعدم التنكّر له أو الابتعاد عنه، وتحسّس مخاطر انزلاق لبنان أو توريطه في تجاذبات الصراع الإقليمي.

الإصلاح المنشود

في الإصلاح السياسي
في التعديلات الدستورية
في الإصلاح الانتخابي
في قانون الانتخاب
في الإصلاح الإداري
في عمل المؤسّسات الرسمية

في الإصلاح السياسي

إنّ دولة المؤسسات، هي التي تحمي الاستقلال وتدافع عن الحرّيات العامة والخاصة، وتزيد من تعلّق اللبنانيين بمجتمعهم الوطني. ولا بدّ أن يتشكّل وعي لدى الجميع في لبنان، بأنّ مطلب الإصلاح السياسي للدولة، ليس تقاسماً للصلاحيات أو تنازعاً عليها، بل هو مطلب وطنيّ صرف، تتوازن عنده الواجبات والمسؤوليات مع الصلاحيّات المناسبة للقيام بها، على قاعدة الولاء المطلق للوطن، والممارسة الديموقراطية الصحيحة، والحقوق والواجبات المتساوية، والمواطنية الحقة التي تحلم بها الأجيال الطالعة، وأنّ ما يملي البحث في هذا الإصلاح، بعيد كلّ البعد عن أيّة مصلحة خاصة أو امتياز طائفي محدود.

فالإصلاح السياسي المطلوب، هو في قيام الدولة المدنية الجامعة والقادرة والعادلة، عبر إصلاح المؤسسات وفق رؤية جديدة قائمة على الحداثة والانفتاح، وصون حقوق المواطنين، وتعزيز قدرات الدولة، وإحياء دور المؤسّسات الدستورية، وإيجاد الحلول لكلّ خلاف سياسي في قلب هذه المؤسّسات وعبر الحوار بما لا يناقض ميثاق العيش المشترك، وإطلاق ورشة عمل على كافة المستويات لإصلاح الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، على أسس إصلاحية حديثة تتّكئ على مفاهيم الشفافية والديموقراطية والتجرّد والنزاهة والعدالة والإخلاص.

في التعديلات الدستورية

إنّ المحافظة على روح الطائف والدستور، يتمّ عبر تمكين المؤسّسات من تأدية دورها الوطني، مع التأكيد على أنّ الشرط الضروري لإنجاز هذه الأهداف، هو التوافق طبقاً لنصّ وروح الدستور بعيداً عن المحاصصة، وتوزيع المسؤوليات وليس تنازع الصلاحيات، وتحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليّات على مَن أوكلهم الشعب إدارة شؤونه، وأوّلهم رئيس الجمهورية حامي الدستور وعليه تبعة الحفاظ على الدستور وحمايته، وبالتالي تمكينه من الفصل والبتّ بأيّ خلاف.

ولا يستقيم هذا التوجّه، من دون معالجة الثغرات والإشكالات الدستورية التي ظهرت في عمل السلطات الدستورية بسبب نواقص أو شوائب أو معوّقات في آليّة الحكم، وذلك

بعد مضيّ عقدين ونيّف على اعتماد اتفاق الطائف ميثاقاً وطنياً، وساهمت في تعطيل آليّة عمل الدولة والمؤسّسات، وحالت بصورة خاصة، دون تمكين رئيس الدولة من دفع الأمور باتجاه التحكيم والحسم عند الاقتضاء، بصفته الحاكم والحكم، ممّا يستدعي إجراء تعديلات دستورية بشكلٍ يسمح بتوزيع المسؤوليّات بصورة رشيدة، ويحرّر آليات الحكم وقدراته، ويعيد ثقة اللبنانيّين بأنفسهم، وبإمكانيّة قيام دولة قادرة وعادلة مسؤولة حصراً عن أمنهم واستقرارهم ورفاه عيشهم.

في الإصلاح الانتخابي

تعدّدت المحاولات منذ الاستقلال وحتى اليوم، للتوصّل إلى إقرار قانون انتخاب يرضي تطلّعات مختلف الفئات والطوائف والمذاهب اللبنانيّة، لا بل يراعي مخاوف هذه الفئات وهواجسها. وما زال مثل هذا القانون موضع دراسات واقتراحات وأبحاث ويأخذ حيّزاً مهمّاً من ورش العمل، وأشغال اللجان المتعدّدة المكلّفة إعداد قانون عصري ومتطوّر، يسمح للبنان واللبنانيين بالمضيّ قدماً في ممارسة الديموقراطيّة الميثاقيّة التي هي ميزة نظامنا اللبناني. لقد أظهرت تجربة العقود المنصرمة إشكاليات النظام الانتخابي الراهن، الذي يعود في ركائزه إلى العام ١٩٦٠. وقد تبيّن أنّ هذا القانون لم يعد يؤمّن صحّة التمثيل لمكوّنات المجتمع اللبناني كافة، وبالتالي لا يتناغم مع ميثاق العيش المشترك وروح وثيقة الوفاق الوطني. كما يبدو جليّاً أنه بعد التغيير الناتج عن اتفاق الطائف، لم يؤدِّ هذا النظام إلّا إلى تسهيل حملات التعبئة الطائفية وخلق بيئة تعزّز الاصطفاف المذهبي. فضلاً عن أنه شكّل حاجزاً منيعاً أمام التغيير الحقيقي، ولم يسمح بتجديد الحياة السياسية وبالتنوع على مستوى التمثيل داخل الطوائف والمذاهب.

إنّ النظام الانتخابي الذي يضمن صحّة التمثيل لكافة مكوّنات المجتمع اللبناني، يجب أن يعبّر عن إرادة اللبنانيين بالعيش معاً والتي التزموها منذ الاستقلال. نظام يؤمّن العيش المشترك ويحافظ على النموذج اللبناني الحضاري عبر مشاركة الطوائف والمناصفة الحقيقية، من دون أن يكرّس «الطائفية السياسية» أو «المذهبية السياسية» على أنواعها، ويبعد الناخبين ما أمكن عن العصبيات وعن الخيار المذهبي. وإذا كان مفهومنا لإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاءٌ للتقاسم السياسي للحصص الطائفية، فيجب ألا نتخلّى عن المناصفة بين الطوائف سبيلاً إلى إغناء النموذج اللبناني. كما يجب ألّا يغيب عن بالنا أنّ الشراكة بين الطوائف تتيح لكل طائفة ومذهب أن يؤثّرا في الخيارات المعتدلة للطوائف

والمذاهب الأخرى تأثيراً أكبر بكثير من ذلك الذي يوفّره فسخ هذه الشراكة من طريق اعتماد قوانين انتخاب مذهبية على افتراض أنها تؤمّن المناصفة الفعلية.

إضافةً إلى المناصفة التي هي ضمانة العيش المشترك، فإنّ على قانون الانتخاب أن يساهم في تحقيق الانصهار الوطني عبر السماح لكلّ فئة وفرد بالتعبير عن رأيه بحرية واختيار ممثليه. إذ إن شعور أي مجموعة من المجموعات المكوّنة للوطن بعدم قدرتها على اختيار مرشحيها وإيصالهم، يؤدي إلى تأجيج العصبيات الطائفية، وتقوقع كل فئة على ذاتها، ما يمنع انفتاح هذه المجموعات بعضها على البعض الآخر، ويعوّق تواصلها وتفاعلها، كما تقتضي ذلك رسالة لبنان وجوهر صيغته الحضارية. كذلك تبرز الحاجة إلى نظام انتخابي يسمح بتمثيل الأقليات في الدوائر الانتخابية احتراماً للتعددية. والصيغة التعددية للمجتمع اللبناني مرشّحة اليوم للتعميم على عدد من مجتمعات دول العالم بفعل التقدم التكنولوجي وتقنية الاتصالات والعولمة. من هنا تبرز الحاجة في حال وجود مثل هذا التنوع، إلى اعتماد أنظمة انتخابية تحترم تعددية المجتمعات وعدم الاكتفاء بالمنطق الأكثري.

في قانون الانتخاب

إن قانون الانتخاب يجب ألّا يخرج عن المبادئ الميثاقية التي لم يكن لبنان لينشأ ويحيا من دونها، كما لا بدّ له من أن يتماشى في الوقت نفسه مع التوجّهات العصرية في دول العالم التي تملك خبرة طويلة في ممارسة الديموقراطية والتي تعتمد أنظمة انتخابية عصرية ومتطورة. لذا، تبرز الحاجة إلى التوافق على وضع قانون عادل وعصري للانتخابات التشريعية لتثبيت الخيار الديموقراطي، وتعزيز السلم الأهلي، فيكون الشعب، فعلاً، مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسّسات ويؤدّي إلى مساهمة جميع مكوّنات المجتمع في الحكم وإدارة الشؤون الوطنيّة. وقد تكون النسبية المدخل الرئيسي للتغيير المنشود التي قد لا تكتمل من دونها الديموقراطية الميثاقية، بحيث تسمح بإعادة تكوين السلطة بما ينسجم مع روح الدستور ووثيقة الطائف، وصيغة العيش المشترك، لا بل الحياة الوطنية المشتركة، كما تسمح بكسر الإصطفافات السياسيّة، وبنشوء أحزاب سياسيّة عابرة للطوائف، وضخّ عناصر جديدة، شابة وحرّة، إلى مركزيّ التشريع وصنع القرار.

إضافةً لما تقدّم، إنّ قانون الانتخاب يجب أن يعتمد سن الـ ١٨ للاقتراع، وأن يضمن صحّة التمثيل للمرأة أيضاً وبصورة جوهرية، وكذلك لفئة الشباب، من دون أن يغفل

واجب متابعة حق المغتربين اللبنانيين في الاقتراع في مكان إقامتهم من منطلق حقّهم الوطني، بعيداً عن أي اعتبار طائفي، وأن يسمح بعملية انتخابية حرّة ونزيهة من خلال إنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية وضبط الانفاق الانتخابي، وبإنتاج سلطة متجانسة في ما بينها، قادرة على الحكم وإدارة شؤون الوطن، ومن دون أن تعترضها عقبات المصالح الخاصة والخلافات السياسية عند كل قرار يزمع اتخاذه، بعيداً عن المصالح الانتخابية الظرفية التي تخنق صحّة التمثيل، والتي سرعان ما تتفكّك بعد انتهاء الانتخابات مخلّفة طعنات بالغة في الكيان الديموقراطي.

في الإصلاح الإداري

إنّ عملية الإصلاح السياسي هي متلازمة مع تحقيق الإصلاح الإداري المنشود، الذي بالإضافة إلى كونه مسؤولية رسمية في الدرجة الأولى، فهو في الوقت نفسه مسؤولية سياسية بامتياز ترتكز أساساً إلى الفصل بين السياسة والادارة والوزارة، والإقتناع بوجوب رفع أيدي السياسيين عن الادارة وعدم رهن الموظفين لنفوذهم ومصالحهم. فالإصلاح الإداري هو عملية متكاملة ومستمرة يتطلّب إرادة وطنية جامعة، وإيماناً عميقاً بأهمية القضاء على الفساد بكل أشكاله والتكيّف مع الحداثة والتطوير على أكثر من صعيد اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي لمواجهة متطلبات التقدم العلمي واستشراف معالم المراحل المستقبلية، وتعميم ثقافة التقيد بالقوانين بدل ثقافة الفساد التي تفشّت أخيراً في مجتمعنا وفي بعض مؤسساتنا.

إنّ الوضع الراهن للمؤسسات لا يدعو إلى الإطمئنان بعدما سادت في مجتمعنا وفي بعض إداراتنا ثقافة الفساد وعدم احترام القانون وعدم الولاء للوظيفة وللنظام العام. ولكن هذا الواقع يجب ألّا يدفعنا إلى الإحباط واليأس من إستحالة الإصلاح، فالإصلاح هو إرادة وطنية ومسؤولية جماعية وعمل دائم ومتكامل يشمل كل قطاعات الدولة ومكونات المجتمع، وهو يبدأ بإبعاد السياسة عن الإدارة حفاظاً على هيبة الوظيفة العامة وعلى حقوق المواطن، وتحقيق استقلال السلطة القضائية، وتعزيز هيئات الرقابة عبر مكافأة المستحق وتصويب المقصّر وعزل الفاسد، وتعيين وسيط الجمهورية، والإسراع في إستكمال ملء الشواغر في وظائف الفئتين الأولى والثانية على قاعدة الكفاءة والنزاهة وتعادل الفرص، وتشجيع الطاقات الشابة للانخراط في

مؤسسات القطاع العام، ومنع ترهّل الإدارة والوصول إلى إدارة أكثر كفاءة، وتحقيق الاستقرار الإداري عبر إقرار مشاريع وأنظمة وقوانين حول تحديث وترشيد الإدارة، وحول الحوكمة، وهيكلة المعاملات الإدارية والضريبية، واعتماد مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتفعيل أجهزة الإحصاء والمعلوماتية، والسلامة المرورية، والحوكمة المحلية، وغيرها.

إنّ ورشة الإصلاح الإداري، ينبغي أن تترافق مع إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة، وأهمّها قوانين تعزيز الشفافيّة ومكافحة الفساد، وقانون الانتخابات النيابية والبلدية، وقانون الجنسية، وإصلاح قانون الأحزاب والنقابات والجمعيات، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، واتخاذ القرار الشجاع بتسجيل الزواج المدني الذي يُعقَد اختيارياً في لبنان احتراماً للحريات العامة ولشرعة حقوق الانسان، ووضع نظام ضريبي حديث، وإقرار قانون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتفعيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ودرس عميق لسلسلة الرتب والرواتب، وزيادة حصّة الأجور من الناتج المحلي من دون انعكاس على بيئة الاستثمار والإنتاج وزيادة العامل التضخّمي، والإسراع في استكمال الإجراءات لضمان الشيخوخة وتأمين معاش تقاعد نهاية الخدمة ووضع قانون الضمان الاختياري موضع التنفيذ. وتبقى الخطوة الإصلاحية بامتياز، في اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، فننجح فعلاً في التوفيق بين الوحدة، في ظلّ دولة مركزيّة وقويّة، والتنوّع الذي هو مصدر غنى وتمايز في لبنان، ونشرك المناطق والمجالس المحليّة في بناء الدولة والإنماء المتوازن على مساحة الوطن.

في عمل المؤسّسات الرسمية

إنّ العمل المؤسساتي هو ضمان وحدة لبنان وسيادته، وإنّ نجاح المؤسسات في أيّ بلدٍ كان، لا يؤتي ثماره إلاّ بتكامل جهود السلطات الرسمية ومسؤولي المؤسسات مع جهود القادة السياسيين وأفراد الشعب الذي هو مصدر السلطات. وعلى المسؤولين الرسميين العمل على تأمين الحكم الرشيد بتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في وقتٍ واحد، ففي غياب الشفافية لا إمكان للمساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أيّ مظهر. وهذا يستوجب وجود رقابة إدارية صارمة من داخل المؤسسات الرسمية بدءاً من البرلمان وصولاً إلى الأجهزة الرقابية والقضائية، كما يستوجب وجود رقابة غير رسمية من المجتمع المدني ومن المواطنين أنفسهم.

ولكن الدور الأهم الذي يبقى دائماً المحور الأساس للعمل المؤسساتي، هو دور القادة والرؤساء التراتبيين الذين عليهم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة وقبول النتائج باقتناع وبشكل طوعي، حتى ولو كانت غير متوافقة مع مصلحة الرئيس أو الأفراد أو مرجعياتهم المتنوعة. فالمسؤولية تقع أولاً على القادة الرسميين لممارسة الحكم الرشيد، والتحلي بالقدرة على القرار السليم ضمن مبادئ الشفافية والثواب والعقاب، والإستمرار بالتحاور والتشاور للتفاهم على الرؤى الوطنية والخطط الإنمائية وعلى أولويات السياسة العامة، والإقتناع بالتسليم بحكم القانون والدستور والإيمان بمؤسسات الدولة، لأن أسوأ صور الأوطان هو التعاطي الصوري مع المؤسسات وكأنها أطر فارغة تتلاعب بتركيبتها سياسات النفوذ، وتحرّكها الأجندات الخاصة.

ونجاح المؤسسة ليس جهداً فردياً وظرفياً، ولن يصحّ بهدم البناء القديم ومحاولة إنشائه من جديد، بل هو نتيجة تكامل جهود العاملين فيها، وتراكم البناء المستمر وإعلاء المداميك وسد الثغرات الموجودة إنطلاقاً من الإنجازات السابقة، وبالتنسيق والتعاون الدائم مع سائر مؤسسات الدولة. وإنّ نجاح العمل المؤسساتي لن يؤتي ثماره إلاّ بشعور كل قائم بوظيفة رسمية بأنّ من واجبه تأمين احتياجات المواطنين والسعي إلى توفير ظروف العيش الكريم لهم، وباقتناعه أنّ علّة وجود مؤسساتنا نابع من العقد الإجتماعي الذي ارتضينا على قبوله أساساً لوحدتنا وناظماً لكل أهدافنا ومهامنا، وإنّ أيّ تقصير أو خلل يطاول هذا العقد ستصاب به الدولة ككل. إنّ ممارسة القيادة رهن بداية بالتخطيط المسبق الذي يحدد الهدف الرئيس للمؤسسة والأهداف المرحلية لكل وحدة فيها، وإنّ نجاح القائد لا يستقيم إلاّ بإبتعاده عن الأنا، وبحسن استثماره لكفايات مرؤوسيه وإبراز إنجازاتهم وتصحيح أخطائهم مستنداً إلى مبدأ الكفاية والعدالة ومبدأ الثواب والعقاب لترسيخ ثقتهم به وبالمؤسسة، ما ينمّي روح الولاء للدولة والوظيفة، ويولد الفخر بالإنتماء إليها.

التنمية والاقتصاد

في التنمية المواطنية المستدامة
في اللامركزية الادارية
في الإصلاح الاقتصادي
في النظام المالي والمصرفي
في استغلال ثروة النفط والغاز

في التنمية المواطنية المستدامة

معروف أنّ تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية متلازم مع تحديث البنية السياسية. شرط التنمية إدارة رشيدة للسياسة، وغاية السياسة ترشيد الاقتصاد، ودور الاقتصاد تفعيل دورة العمل والإنتاج، والإنتاج يؤدي إلى تأمين سبل العيش الكريم، ما يخلق مواطناً حرّاً من العوز الذي يدفع إلى التبعية الاقتصادية التي قد توصل إلى تبعية سياسية. وتكتمل هذه التبعية بزبائنية تحشر الادارة والمرافق العامة بالأزلام والمحاسيب، فتتقلّص قاعدة الإنتاج والنموّ وتزدهر مواسم الهدر والفساد والإفساد، وتتضخّم دولة الدعم والحماية والرعاية، وتنتشر عناصر تدمير أسس المجتمع والدولة.

إنّ مبدأ تنمية المواطنية المستدامة، مرتبط بنموّ الاقتصاد المستدام. فالتقدّم الاقتصادي شرطٌ للتطوّر والتحديث، كما أنّه شرطٌ لثبات المجتمع وقوّة الدولة. لذلك فإنّ المطلوب، إنتاج وعيٍ جديدٍ وعدم الوقوع في لعبة بناء المستقبل بحجارة الماضي. فمَن يفقد السيطرة على الحاضر، يعجز عن الإمساك بمفاتيح المستقبل. لا لمصادرة الشعور الجماعي للمواطنين التائقين للتغيير، باسم الدين والعرف أو العدد. ولا لإحياء التنافس بين العقل والإيمان، أو العلم والدين. ولا لتأجيج الصدام بين الحداثة والتحديث والأصول والأصولية. ولا لاستخدام التكنولوجيا لنشر إيديولوجيا الإلغاء والغلو والتطرف وتسعير المواجهة بين حرية التفكير وإباحة التكفير. ولا لاستغلال ديموقراطية الأكثرية العددية لاغتيال الديموقراطية الإنسانية التعددية. فلا شيء يجذّر الفقر والجوع والتخلّف أكثر من غياب الحريات والديموقراطية، وعدم الاعتراف بالخصوصيات، واحترام الآخر بمكوّناته الروحية والفكرية والسياسية والتاريخية.

فالتنمية المواطنية المستدامة تحتاجً إلى بيئة سياسية ووطنية نظيفة خالية من الطائفية والمذهبية ولغة التخوين والشتم والعصبية، وكلُّ ذلك في مناخٍ من الاستقرار الذي لا توفّره سوى الدولة، ولا يحميه إلّا الوفاق والاتفاق على المبادئ الأساسية للنظام والقيم الأساسية المشتركة للعيش بأمن وحرية. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا استقرار من دون أمن. ولا أمن من دون عدالة ومساواة. ولا عدالة من دون قضاء. ولا مساواة من دون المشاركة المتكافئة في السلطة وفي الحقوق والواجبات. وإذا كان الاستقرار قاعدة ملازمة للنموّ، فإنَّ التنمية المستدامة تحتاج إلى استقرار أمني

واجتماعي وتشريعي وضريبي ومالي. وقد أثبتت تجارب الحروب والأزمات أنَّ السبيل إلى الاستقرار الناظم للنمو والتنمية هو الحوار الدائم والمستدام.

في اللامركزية الادارية

إنّ أهم قانونين من بعد الدستور اللبناني هو قانون الانتخاب وقانون الموازنة، ولكن اللامركزية الادارية التي ورد ذكرها في اتفاق الطائف ترتدي الأهمية نفسها لهذين القانونين لأنها تطال قانون الانتخاب وتتداخل معه وتطال الموازنة لجهة تأمين متطلبات الادارات ومتطلبات الناس. من هنا أهمية الإسراع في إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية الذي أُطلق من قصر بعبدا، لأنّ اللامركزية تعزّز الوحدة الوطنية، وتؤمّن التنوّع الموصوف فيه لبنان ضمن هذه الوحدة، من دون أن تلامس طبعاً الفيدرالية أو أي نوع من أنواع التقسيم. وهي تحقّق الانماء المتوازن المذكور في الدستور وفي مقدّمته على أنه ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، بعدما تعثّر هذا الإنماء على مستوى الدولة المركزية وفشلها لغاية الآن في تحقيق هذا الإنماء، لجهة توزيع الثروات والتوازن في الانفاق.

يعطي مشروع قانون اللامركزية الإدارية أوسع الصلاحيات للمجالس المحلية وللعمل المحلي والقدرة المحلية في إشراك الهيئات المنتخبة في اتخاذ القرارات التي تطال الأقضية. ومن مميزاته أنه يشكّل أفضل إطارٍ كي يمسك المجتمع الأهلي بقضاياه ومتطلباته من خلال هذه المجالس ويبتعد عن الزبائنية والنفعية والاسترهان للسلطات السياسية والمركزية وتعقيدات القرار لديها. وفي بلد مثل لبنان، يعاني أزمات حكم وحكومة شبه متواصلة، ما يؤدي إلى شلل مديد في عمل السلطة المركزية التشريعية والتنفيذية، فإنّ الإستقلال الذاتي للوحدة اللامركزية، يحميها من التعطيل، وفقدان المبادرة والقرار، الأمر الذي يتيح إنماء مستداماً واستقراراً واستمراراً في العمل والتطوير.

تساهم اللامركزية الإدارية الموسّعة والمنافسة في العمل في إطار السلطة المحلية بتحسين ممارسة الديموقراطية، وبإنتاج وعي جديد يفرز قيماً قائمة على الإبداع والتحديث. فالهيئات المحليّة تمهّد الطريق للممارسة العملية المفتوحة على آفاقٍ إنمائية وسياسية تنافسية، بدلاً من سلطة الإحتكار والسيطرة التي يفرضها القرار المركزي. كذلك، قد تساعد اللامركزية في إبراز نخب إجتماعية تساهم بتنقية الحياة الوطنية وإدارة الشأن العام من التشوّهات وعناصر التفلّت والفوضى التي أضافها إلى

مجتمعنا، وقوع الوطن عقوداً أسيراً للصراعات الخارجية والممارسات الميليشيوية الداخلية. وهي استطراداً، تتيح تمريناً على الإختيار بين رجال وبرامج وعلى المراقبة والمحاسبة، وهي قاعدة يجب أن تعمّم وتتأصّل في جميع مجالات الهيئات التمثيلية لاسيّما منها النيابية، حيث الحريّ بالناخبين مواكبة وملاحقة مَن منحوه الثقة.

إنّ اللامركزية تخفّف عن المركز وتنعش المراكز في مختلف المناطق، فنتلافى زحمة المعاملات، وازدحام السّير، وتبديد الثروة الوطنية، وهدر الوقت والصحة والمال. واللامركزية تحقّق العدالة في العائدات والواردات، والتوازن في الإنفاق. والأهمّ، أنّ اللامركزية تساهم بتأمين الشفافية وتعميمها وتكشف الفساد وتحدّ منه، وكلّ هذه العوامل تؤدي في المحصّلة إلى النمو الإقتصادي. فعوض إنفاق المال ومراكمة الدين العام، في التوزيع السياسي وشراء الذمم، في إطار تقديم الخدمات والمنافع على حساب الدولة، فليوزّع هذا المال على هيئات محلية منتخبة ومنتجة، قادرة على تشكيل قاعدة تنموية تحقّق ما نصبو إليه منذ عقود من إنماء متوازن.

في الإصلاح الاقتصادي

إنّ مواجهة التحديات الاقتصاديّة والحياتيّة المتراكمة، تكون في تحفيز النمو الاقتصادي ووضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، لا تتمّ إلّا برفع مستوى الإنتاج المادي والصناعي والزراعي، وليس بالاتجاه إلى أسواق الأسهم والمضاربات. ليس من العافية في شيء، أن تتكدّس الأرصدة النقدية وتزدهر المبادلات المالية والمصرفية، على أهمية ملاءة المصارف، في حين يتراجع الانتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي، وتستنزف الدولة في مواردها بالرواتب، والفوائد على الدين والسندات الخارجية، ويستنزف المجتمع في إمكاناته، فتزدهر البطالة والهجرة، ويصبح التصدير الوحيد من لبنان إلى خارجه، هو تصدير الأبناء والأدمغة والأيادي العاملة. فالاقتصاد لا يختصر بجوانب مالية ونقدية، بل في اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية ومصرفية حكيمة وفاعلة، وفي وضع الخطط الإصلاحية المناسبة لتطوير قطاعات العمل والخدمات، ولاسيما في مجالات النفط والغاز والمياه والكهرباء والبيئة وغيرها، وفي إرساء دور القطاع الخاص شريكاً حقيقياً مع القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دعم دور مجتمعات الأعمال وإشراكها في صنع التوجهات الاقتصادية والتنموية، وفي ترسيخ مفهوم الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، الذي هو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

إنّ ركائز الإصلاح الاقتصادي المنشود يكون في دعم الاقتصاد اللبناني وشروط النموّ الاقتصادي والاجتماعي المتوازن فيه، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، وإكسابه الميّزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الأمر إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الأفضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتفعيل الدورة الاقتصادية، وتشجيع ودفع عملية الإنتاج، ورفع معدّلات وفرص النمو الاقتصادي، وتخفيض العجز مع المحافظة على نسب تضخّم منخفضة، وحفظ استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والحد من ارتفاع نسبة الاستدانة، لاسيما الديون غير القابلة للاحتواء، وتشجيع الاستثمار الخارجي مع ضمان الرساميل والأصول وتثميرها، ومحاربة البطالة، ومحاصرة الهجرة، والبقاء بمنأى عن تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بالعالم.

ونرى أنّ الاستثمارات المباشرة في المشاريع الكبرى والخدمات العامة، من قبل القطاع الخاص، تشكّل منصّة أساسيّة لإطلاق عجلة الاقتصاد. والقانون اللبناني يؤمّن الشفافيّة والصدقية اللازمتين لإعطاء الثقة للمستثمرين في كل أوجه عملهم، من حريّة تحرّك رأس المال والاستمراريّة والتسهيلات الإداريّة والرقابة على جهاز القطاع العام حفاظاً على حقوق المستثمر الخاص. ونحن في لبنان في صدد المصادقة على قانون حديث ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يضع إطاراً حديثاً، علميّاً، للتعاون مع القطاع الخاص، لا بمعنى مشاركة في رأس المال، بل بمعنى اللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل مرافق اقتصاديّة مهمّة ومشاريع كبرى وإدارتها بطرق شفّافة منضبطة، تتّسم بأعلى معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة.

في النظام المالي والمصرفي

لقد جهد لبنان عبر عقود لاتّباع سياسات نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة حمته من تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، خصوصاً أنّ للبنان خصائص تميّزه عن سائر الدول وتشكّل عنصراً محوريّاً في استقراره المالي. وعلى سبيل المثال قدرة القطاع الخاص، نظراً لتوفّر مخزون من السيولة المحليّة، بالنجاح في حصر ملكيّة الدين العام بالمؤسسات والأفراد اللبنانيين، ممّا سمح بالحدّ، بشكلٍ شبه مطلق، من تداعيات الأزمات الماليّة. وأنّ السياسات النقدية والمصرفية ذاتها جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته من الأخطار الائتمانيّة. فتشكّل ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة أكثر

من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي، وتتمتّع بنسب ملاءة تفوق متطلّبات «بازل»، وبسيولة حاضرة تمكّن المصارف من مساندة التدفّقات الاستثماريّة.

ولعلّ أهمّ مقاييس صلابة القطاع هي أنّه ليس فقط لا يلجأ إلى الرافعات على غرار المصارف العالميّة، ولكنّه يتمتّع بهوامش سيولة عالية في ميزانيّته، إذ إنّ ما يقارب أربعون بالمئة من الودائع مكرّس للتسليفات للقطاع الخاص والثلث للتسليفات للقطاع العام، فتشكّل إذن نسبة التسليفات من الودائع أقلّ من سبعين في المئة، بينما تفوق هذه النسبة في معظم مصارف العالم اليوم المئة وخمسون بالمئة. ودور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني مهمّ جداً إذ توازي التسليفات للقطاع الخاص حجم الناتج المحلي أيّ ما يقارب الأربعين مليار دولار. ولكنّ مخزون إمكانيّات القطاع المصرفي وقدراته التسليفيّة المتبقّية تشكّل ذخيرة وافرة لدعم المشاريع الاستثماريّة الكبيرة، كما وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة نجاحها بشكلٍ فعّال إن كان في لبنان أو خارجه.

في استغلال ثروة النفط والغاز

مع صدور قانون تحديد وإعلان المناطق البحريّة وقانون النفط والغاز والمراسيم التطبيقيّة له، أصبح بالإمكان المضيّ قدماً في التحضير للتنقيب عن ثروة النفط والغاز واستخراجها، بعدما تمّ تشكيل الهيئة الناظمة وإقرار المراسيم التي ستسمح بالمباشرة باستدراج العروض وفق جدول عمل زمني محدّد. إنّ مسيرة التنقيب عن النفط والغاز في لبنان ستفتح آفاقاً مريحة للوطن الذي أنعم اللّه عليه بهذه الثروة لتضاف إلى الثروة الإنسانيّة والطبيعيّة التي خصّه بها. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الأرض أعطانا إياها اللّه وعلينا عدم الخجل من استخدامها. وعلى المواطنين أن يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها. وأنّ لبنان سيتمسّك بكامل حقوقه في هذا المجال، وفقاً لقواعد القانون الدولي، خدمةً لمصالح أبنائه وأجياله الطالعة.

إنّ مسيرة التنقيب عن النفط والغاز تدار بشكل جيّد باعتراف كافة العاملين بهذا القطاع ولكنها تتطلّب التروّي. فاستخراج الغاز، يستدعي التنبّه بشأن كيفية التلزيم المتدرجة، وبشأن المبالغ الممكن أن نجنيها في الخبرة التي تكتسبها الدولة مع الوقت. وهناك أيضاً الحاجة إلى تطوير محتوى القوانين والتشريعات التي ستظهر عبر التجربة المتدرجة، ولا يجب بالتالي التسرع في هذا الموضوع. كما تستدعي هذه المسيرة

وضع آلية شفافة لاستثمار هذه الثروة الوطنية ليس لسدّ الديون، بل لتعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وإنشاء صندوق يرتبط بأعلى سلطة في الدولة. إنّ هذه الثروة هي بمثابة «قجة للمستقبل» من حق أحفادنا وأولادنا الذين سيستطيعون أن يطوّروا لبنان، وتشجّع المغتربين للعودة إلى بلادهم، وتشجّع شباب لبنان على أن يبقوا في بلدهم بعد إنهاء تحصيلهم العلمي وبرأس مرفوع.

إنّ قطاع التنقيب عن النفط والغاز يجب أن يعتمد على مبادئ مهمّة أبرزها إنشاء شركة وطنية للنفط، وتعزيز صلاحيّات الهيئة الناظمة المعيّنة لأنه تمّ سلخ الكثير من صلاحياتها، وإبعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمّر بعض الدول. ولعلّ أهم هذه المبادئ هو عدم ربط اقتصادنا على المدى المنظور بهذا النشاط الاستثماري المتوقّع على المديين المتوسط والبعيد. إنّ المطلوب هو دمج قطاع النفط والغاز باقتصاد الدولة عبر العمل على نمو الاقتصاد بالتوازي مع إنماء قطاع النفط. فلا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. وبحسب آراء الخبراء في الاقتصاد، لا يجب أن تتجاوز الإيرادات النفطية نسبة ثلاثين بالمائة من الناتج المحلي لأنه إذا فاقت هذا المعدل يتم إلحاق الضرر بالاقتصاد. من هنا يجب التنبّه بشأن مخاطر الإغراق الاقتصادي وإلغاء القطاعات على غرار ما حصل في دول عدة. نحن نملك الصناعة التي قدّمت الكثير للبنان في الفترة الأخيرة، إضافة إلى الزراعة والسياحة. فإذا اهتممنا بالنفط والغاز فقط، فإنّ القطاعات الأخرى يمكن أن تتراجع بما يبقي على التضخّم المالي، وغلاء المعيشة، وانعدام المنافسة.

الشباب والاغتراب

في دور الشباب
في واجب الدولة تجاه الشباب
في الاغتراب

في دور الشباب

إنّ الشباب اللبناني الذي حقّق الإنجازات والإبداعات في الخارج والداخل، وتجلّى في إعمار دنيا الاغتراب، وهو الذي قاوم الاحتلال وحرّر لبنان وهزم أعتى آلة عسكرية، وتصدّى للإرهاب، وانتفض من أجل الاستقلال، هو مدعوّ، انطلاقاً من هذا النجاح وهذه القدرات، إلى أن لا يكون صدى الجماعة والجموع أو صرخة تردِّد ما يهتف به الآخرون، وأن يشارك بصورة فاعلة في عملية بناء الدولة والمؤسسات، وبناء الثقة بالوطن، والإيمان بالمستقبل، وحمل القيم الأخلاقية والاجتماعية اللبنانية، والتسلّح بروح الحكمة والاعتدال اللذين هما وجه من وجوه البطولة، والتقرب من تعاليم الخير والتواصل والانفتاح، ومواصلة التحصّن بالعلم والقيم، وتحصين الذات بالخبرة والتأهيل وتطوير المعارف والمهارات، وتعميق الانخراط في مجالات العلم والابداع، والتعلّم من أخطاء الماضي، وإرشاد الطبقة السياسية حيث أخفقت، والابتعاد عن الاصطفافات الطائفية والغرائز والعصبيّات الضيقة.

إنّ مستقبل لبنان بين أيدي الشباب. وهم مدعوّون إلى المحافظة على تراثه وخصوصيته، وإلى التمسّك بالأرض لأنها رمز صمودهم ووجودهم، فلا يضعفوا أمام شهوات الهجرة وإغراءاتها. عليهم ممارسة حقّهم في الانتقاد والمساءلة والاعتراض، وفي التزام واجب الاقتراح والاقتراع، وعدم لوم السياسيين الذين سمحوا بانتخابهم، فساوموا أو استهانوا بمصالحهم ومستقبلهم، إذا ما تقاعسوا هم عن أداء واجبهم الانتخابي، أو إذا لم يحسنوا اختيار الأجدر والأشرف من بينهم. عليهم عدم الخوف من الحوار لأنه سلاح الأقوياء، وعدم الانغلاق على إخوتهم في الوطن لأن الانغلاق هو سلاح الضعفاء.

عليهم أن يرفعوا قبضات تمرّدهم عالياً ولا يقبعوا أو يقعوا في قبضة ملهم أو حامل أوهام. عليهم أن يكونوا الكتلة العابرة للطوائف والطبقات والمناطق والمذاهب. كتلة تاريخية تلتقي حول قيم ومبادئ تمهِّد للعبور إلى المستقبل الواعد. عليهم، ألّا يكرِّروا ما فعله جيل الشباب قبلهم، عندما انساق فصار وقودَ الحرب وضحية التسويات. عليهم ألّا يتورّطوا في مغامراتٍ أمنية وعسكرية في داخل لبنان وخارجه تحت عناوين أو لأجل أهداف غير متوافق عليها وطنياً، فلا يساوموا على السيادة والمبادئ الوطنية المتفق عليها منذ الاستقلال والمكرسة في وثيقة الوفاق الوطني. عليهم أن يتمرّدوا على رياح

التشرذم والتفرقة والاحباط، وأن لا يسمحوا لأيّ كان بتغيير وجه لبنان المميز في هذا الشرق. عليهم أن يخرجوا من الحصون المذهبية التي شيّدها أمراء الحرب والسياسة، لا بل عليهم هدمها. كما عليهم أن لا يتردّدوا في إقامة عاميّات على غرار عامية أنطلياس عام ١٨٤٠ في أرجاء الوطن كافة من أجل تطبيق «إعلان بعبدا» ليعيشوا كراماً ويحيا لبنان.

في واجب الدولة تجاه الشباب

لقد أدّت السياسة عندنا بحساباتها وانقساماتها ومحاصصاتها إلى تهميش كلّ فعلٍ سياسي نبيل وتنفير الشباب وإبعادهم عن الشأن العام أو عرقلة وتأخير كلّ برنامج أو سياسة هادفة إلى التطوير والتقدّم والإنماء. عندما يكون ستون في المئة تقريباً من العالم العربي وكذلك لبنان تحت سنّ الثامنة والعشرين، تصحُّ مقولة إنّ كلّ جيل جديد هو شعب جديد. ولأنّ المستقبل لا يبنى بحجارة الماضي، ولأنّ قنبلة الشباب توشك على الانفجار، فإنّه على الدولة واجب تحسين فرص المشاركة الشبابية في السياسة والاقتصاد وتحسين مستوى التعليم والصحة وفرص العمل وتحفيز الاندماج الاجتماعي، وإزالة كل العوائق القانونية والادارية الآيلة إلى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.

يريد الشباب في المجتمعات الحديثة مطلباً أساسياً هو الكرامة. والكرامة تعني العيش أولاً، والعيش لا يكون سوى بالإنتاج والخروج عن البطالة من دون الاتكال على المساعدات والهبات أو التفتيش عن باب للهجرة والاغتراب. وفي هذا السياق لا بدّ من الالتفات إلى الواقع الخطير الذي أشارت إليه «وثيقة السياسة الشبابية»، التي تحدّثت عن أنَّ نسبة الشباب من بين العاطلين عن العمل تبلغ ٦٦٪ في لبنان. صحيح أنّ واجب الدولة يحتِّم عليها محاصرة مشكلة البطالة المتفاقمة ومعالجتها، لكنّ ذلك يستوجب أيضاً تعاوناً من الطبقة السياسية لتخفيف التشنّج وتحييد لبنان عن الأزمات المتتالية، إذ لا يجوز أن يهدر الشباب سنوات العمر للحصول على ورقةٍ تعلّق على جدار في انتظار فرصة عمل لا تأتي في سوق عملٍ مقفلة ومتراجعة، ما يؤدي إلى الإحباط والخيبة والاعتكاف الاجتماعي والوطني.

على الدولة أن تواصل العمل لتوفير البيئة المناسبة للشباب وتحسينها في مختلف الميادين. واستيعاب الكفاءات في الادارة وفق آليّة تبتعد عن الزبائنية والمحسوبية،

ومعالجة مسألة سلسلة الرتب والرواتب بما لا يؤدي إلى تعريض الأمن المالي والاقتصادي للأذى، وفتح آفاق عمل جديدة للشباب عبر تعزيز فرص الاستثمار وتأمين الخدمات اللازمة على أنواعها. وعلى الدولة الاستمرار في الدفع والضغط من أجل توفير مساحة أكبر لإشراك الشباب في العمل السياسي والوطني من خلال وضع الآليات الضرورية للاقتراع اعتباراً من عمر الثامنة عشرةَ والترشيح من سن الواحد والعشرين.

في الاغتراب

إنّ الاغتراب ساهم في حمل القيم والأخلاق اللبنانية التي تبني الأوطان، وفي نقل صورة الوطن الموحّدة والغنية إلى الدول المستضيفة. وقد أطلق المغتربون اللبنانيون مَلْحَمَةَ الإغتِرابِ اللبنانيّ وبَنُوا الدُوَلَ التي حَلّوا فيها وتَبَوَّأوا مَواقِعَ مُهِمةً في السياسةِ والاقتِصادْ والفَنِّ والتِجارَةِ والثقافَةْ وسائِرِ مجالاتِ الحَياةْ. وقد نجحوا في الاندماج مع النسيج الاجتماعي لدول الاغتراب، وارتقوا إلى مراتب ومراكز عالية على مختلف الصعد، واكتسبوا، قبل كلّ شيء، ثقة واحترام مواطنيهم، وهم أصبحوا مدعاة اعتزاز لدول الاغتراب وللبنان على السّواء، وظلّوا على تعلّقهم بأرض أجدادهم ومقدّساتهم وقدّيسيهم، يفاخرون بأصولهم وبجذورهم.

وإذا كان القول المألوف إنّ الانتشار اللبناني إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فمن الأصحّ القول إنّ الحضور اللبناني لا يغيب عن أوطان العالم ومساحاتها. وهل يَسْهى عن بالِنا أنَّ الإغترابَ اللبنانيّ هو أَوَّلُ مَظْهَرٍ مِن مظاهِرِ العَولَمَةْ التي طوَّرَتْها اليومَ هذِهِ التقنياتْ وتكنولوجيا المعلوماتْ وقبل أن يتحدث بها العالم حالياً. ويحمل هذا الأمر على التفكير بتاريخ لبنان، لأنه ليس بالأمر الغريب على اللبنانيين. أليس الفينيقيون هم مَن حملوا الحرف والكلمة إلى العالم وبدأوا بالتالي بالعولمة؟ هذا سر عظمة وحضارة لبنان ونظامه الحديث الذي يعطي نموذجاً لمستقبل العالم الجديد، إنما بجذور مغروسة في الماضي.

فالاغتراب هو ثروة لبنان التي يتنفّس عبرها لبنان. بالإضافة إلى أنّ المغتربين شكّلوا نفط لبنان الأبيض وذهبه الاحتياطي في خلال الأزمات. فقَد عملوا دوماً على تجميل صورة الوطن كلّما أمعن أهل الداخل في تشويهها، وجسّدوا رسالة لبنان التسامح

والعدالة والعيش المشترك بين الأديان. في حين لم تستطع الدولة على مرّ العهود الالتفات إلى هذه القدرات والسعي إلى إشراكِها في عملية البناء الداخلي، بل اقتصر التواصل بين جناحي الوطن من خلال الأفراد والعائلات من دون العمل على تأطير هذا التواصل وتنظيمه للإفادة منه في كل المجالات والميادين.

إنّ الهم الأساسي يجب أن ينصرف اليوم على تأمينِ التواصل مع المغتربين في دول الانتشار لتوسيع مدارك الوطن الصغير وقدراته والاستعانة بخبرات شبابه لبناء دولة عصرية قوية وعادلة. المغتربونَ مكوّناً لبنانياً شاملاً يحملون وطنهم في ضمائرهم وقلوبهم، وبات تواصلهم معه أسهل بفعل تطوّر تقنيات الاتصال التي فتحت الباب أمام العولمة. فلا بدّ من جمع شمل الاغتراب، والعمل على تحقيق وحدته واتحاده، وتوحيد طاقاته القادرة، ليكون مخزوناً يتّكئ عليه في المنعطفات الهامة. كما لا بدّ من الاعتراف بحقوق المغتربين، جناح لبنان الثاني، وبمطالبهم، لاسيما حق الاقتراع في أماكن وجودهم ليشاركوا في الحياة التشريعية والسياسية للبلاد، واستعادة الجنسية لمستحقّيها ممّن فاتهم الحصول عليها ضمن المهل السابقة، ووضع آليات لإعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي حق العودة إلى لبنان ومنحهم الجنسية، وإشراك الشباب الاغترابي في كلّ أمور الوطن، ودعوتهم للعودة إلى لبنان لإنهاضه، والاستعانة بقدراتهم وتوظيفها حتى لا يبقوا في غربة عن الوطن.

الجيش وإمرة السلاح

في دور الجيش والقوى المسلّحة
في خيار الدولة التي يحميها الجيش
في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية
في ازدواجية السيادة وإمرة السلاح

في دور الجيش والقوى المسلّحة

إنّ المؤسسة العسكرية برهنت، على مدى تاريخها، أنّها المؤسسة الأكثر تجسيداً لرسالة لبنان، والعيش الأخوي لطوائفه ومكوّناته وشرائحه المختلفة، ونجحت في مواجهة المؤامرات أو محاولات زعزعة الاستقرار وتهديد السلم الأهلي، وفي منع الفتنة الداخلية وعدم السماح لها أن تمتدّ، وفي كشف العملاء وشبكات التجسّس، وفي تفكيك وتعطيل شبكات الإرهاب والإنتحار والتكفير وكلّ شكل من أشكال التطرّف. ورغم أنّ الجيش مرّ في أصعب الظروف في تاريخه وتاريخ لبنان، فقد أثبت التزامه بالعقيدة الوطنية، وبأنّ وحدته الوطنية راسخة، وأنّه يشكّل العمود الفقري للبنان، وضامن لوحدته واستقراره ومستقبله.

فعليه، يقتضي حماية القوى المسلّحة، وفي طليعتها الجيش اللبناني، والحفاظ على قوّتها ومكانتها وجهوزيّتها ومعنويّاتها، وإبعادها عن التجاذبات السياسية، وحمايتها من التدخّلات من أيّ جهة أتت، وتزويدها بكافة عناصر القوّة والقدرة، وتوفير الإمكانات الضروريّة لها عديداً وعدّة، والسعي لامتلاكها أسلحة نوعية ومتطورة تسمح لها بتأدية واجبها الوطني في حماية الحدود والمحافظة على الديموقراطيّة والسلم الأهلي ومحاربة الإرهاب، وتشجيع الشباب المثقّف للإنضواء تحت راياتها، وتعزيز موقعها المعنوي على المستوى الوطني في صون النظام الديموقراطي والمحافظة على السلم الأهلي، والدفاع المقدّس عن الأرض في مواجهة العدوان الإسرائيلي، والعمل على ضبط الحدود وتنفيذ القرار ١٧٠١ بالتعاون مع قوات «اليونيفيل»، ورعاية النازحين على الحدود مع سوريا، ومنع تحويل الأراضي اللبنانيّة ممرّاً أو مقرّاً للسلاح والمسلّحين تطبيقاً لمبادئ «إعلان بعبدا» ولأحكام القانون الدولي، وتفكيك شبكات التجسّس والعمالة، ومؤازرة قوى الأمن الداخلي والأجهزة الشرعيّة الأخرى في السهر على الأمن على كل الأراضي اللبنانيّة.

في خيار الدولة التي يحميها الجيش

ليس بالأمن وحده يحيا الوطن، لكن لا وطن من دون أمن، ولا أمن وسيادة وكرامة من دون الجيش. وكما للمواطن حقوق على الدولة والجيش في الأمن والأمان والحماية، فإنّ للجيش حقوقاً على الشعب والدولة. فهو إلى جانب التجهيز والتسليح والدعم المادي والمعنوي، يحتاج إلى بيئة وطنيّة نقيّة وإلى دولة حاضنة راعية. فالجيش ليس جسماً

مجرّداً منفصلاً يعمل مستقلاً عن الدولة والشعب، بل هو منهما ولهما، ينشد الغطاء السياسي الرسمي بالقرار، والشعبي بالتأييد والمؤازرة. ولكنه في الوقت نفسه ليس في حاجة إلى رعاية تبلغ حدّ الارتهان ولا إلى احتضان يبلغ حدّ الاستئثار والتقييد.

كما الأرزة في كنف العلم، كذلك الجيش ولبنان: شيء من التلازم بين الخيار والقدر، وشيء من استحالة الفصل بين قوّة المؤسسة واستمرارها وسيادة الوطن واستقراره. لقد تبدّلت عهود واندلعت حروب وثورات، وحصلت انقلابات وتحوّلات في الشرق الأوسط والمحيط العربي، وتغيّرت أنظمة وصيغت دساتير جديدة، وبقيَ نظامنا الديموقراطي وجوهر الميثاق صامداً على خطّ الزلازل وحدِّ الخطر، يحميه الجيش اللبناني ضامناً لبقاء لبنان الواحد المستقلّ، معززًا الإيمان بأنّ التنوع هو سر كيانه وجوهر ديمومته. فإذا كان قدر الجيش هو الحفاظ على القَسَم والعلم، فإنّ خيار اللبنانيين الثابت، وبعد التجارب المرّة مع الاحتلال وسلبيات الدويلات والميليشيات والوصاية والحماية، هو الدولة التي يحميها الجيش، الدولة الملاذ التي وحدها تحفظ الحقوق والكرامات، وتحمي وتدير التنوّع بعيداً عن صراع الهويات والعقائد والمذاهب والمحاور.

في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية

تصعب مهمّة الجيش إذا تُرِكَ وحيداً ومكشوفاً على الخطّ الأمامي في السياسة والميدان، ينوب في القرار والتنفيذ عن أهل السلطة والسياسة المعطّلة قدرتهم غالباً على إيجاد الحلول قبل استفحال الأزمات، والسبّاقين أحياناً إلى فتح دفاتر التشكيك والاتهام بعد إنجاز المهمات. وتتعثّر مهمّة الجيش أيضاً إذا استمرّت استحالة قمع كلّ تعرّض أو تعدٍّ عليه أو على المواطن خشية المساس بكرامة أو كيان جزء من جماعة أو طائفة بعينها. فالجيش خطّ دفاع عن الدولة والمواطنين والنظام العام والسلم الأهلي، لكنّه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الحكومي والسياسي، ولم يأخذ يوماً على عاتقه أن يحلّ بوسائل عسكريّة مجرّدة، أزمة وطنيّة، أو يعالج انقساماً طائفيّاً ومذهبيّاً، أو وضعاً متفجّراً على خلفيّة انعكاس لنزاع خارجي انخرط فيه بعض اللبنانيين خلافاً للعقد الاجتماعي الذي يرتبطون به ولمندرجات «إعلان بعبدا».

لا يجوز نقل الجيش من موقع الدفاع عن المواطن إلى موقع الدفاع عن نفسه خصوصاً في حالات الاعتداء عليه والغدر بضبّاطه وجنوده. كذلك لا يجوز تحميل الجيش خطايا

غيره الجسيمة، ثمّ محاسبته على أخطائه القليلة المتلازمة في غالبية الأحيان مع دقة الأوضاع وحساسيتها وتداخل المكونات والعوامل المشكّلة لها. فليس بالإضاءة على الأخطاء نمحو خطايا السياسة والارتهان للمصالح والارتباطات على أنواعها. كذلك لا يجوز موازنة الأخطاء التي تخضع لآليّات محاسبة محدّدة، بالدور الوطني الكبير الذي يقع على عاتق الجيش في حماية السيادة ومواجهة العدوانيّة الإسرائيليّة وحفظ الأمن ومحاربة الإرهاب. فالمطلوب في هذه الظروف الدقيقة حملة مع الجيش لا حملة عليه.

في ازدواجيّة السيادة وإمرة السلاح

إنّ الجيش هو الممثّل الشرعي للوطنيّة اللبنانيّة والمجسّد الدائم لوحدة لبنان واللبنانيين. لقد ولّى الزمن الذي كان الجيش فيه ممنوعاً من الدفاع عن لبنان، والدولة التي كانت ممنوعة من الدفاع عن الجيش الذي لا توضع أمامه خطوط حمر. فليس الجيش، ولن يكون أبداً، قوّة فصل بين جيوش لبنانيّة صغيرة أو ميليشيات أو جماعات مسلّحة بحجّة الدفاع عن قضيّة فئويّة أو طائفية أو حيّ أو منطقة. لا للسلاح المنتشر عشوائياً ولا للضغط على الزناد لأهداف خارجة عن التوافق الوطني. ولا يجدر الحديث عن الاستقلال إذا ما عجزت الدولة عن نشر سلطتها الحصريّة على كامل تراب الوطن، وضبط البؤر الأمنيّة، وقمع المخالفات ومحاربة التكفير والإرهاب، وإذا لم تكن القوات المسلّحة هي الممسكة الوحيدة بالسلاح والناظمة للقدرات الدفاعية بإشراف السلطة السياسية.

إن مهمّة الجيش تصعب إذا تورّط فريق أو أكثر من اللبنانيين في صراعات خارج الحدود، ما يؤدّي إلى استيراد أزمات الخارج إلى الداخل، فيتحوّل الوطن إلى ساحة مكشوفة لحرب بالوكالة تنوء تحت ثقلها وأعبائها جيوش الدول الكبرى. وتصعب مهمّة الجيش لا بل تستحيل، إذا استمرّت ازدواجيّة السلاح الشرعي وغير الشرعي في كل المناطق. فلا شراكة مع الجيش والقوى الشرعيّة الرسميّة في الأمن والسيادة والتصرف بعناصر القوة التي هي حق حصري للدولة. ولا لازدواجيّة السيادة وإمرة السلاح على أرض واحدة، وفي ظلّ دولة واحدة. وأدهى ما كشفته المراحل السابقة، أنّ أيّ سلاح خارج منظومة الدولة ووحدة قرارها، يتحوّل جزءاً من أدوات الصراع على السلطة أو الهيمنة، أو قوّة احتياط، لتسعير النزاعات والحروب الأهليّة.

الصراع مع العدو

في الصراع العربي الإسرائيلي
في الصراع اللبناني مع إسرائيل
في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية

في الصراع العربي الإسرائيلي

إنّ التحدّي الأساس في دفع مسيرة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ما زال ناتجاً من تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم إيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهرها قضية فلسطين، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة، نتيجة تمادي إسرائيل في احتلالها وممارساتها التعسّفيّة وسعيها لإقامة المزيد من المستوطنات، ورفض حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم الأصليّة سعياً لتوطينهم في الدول العربيّة المضيفة، ورفض مبادرة السلام العربيّة، وأيّ مبادرة أخرى تهدف لإعادة الحقوق لأصحابها الشرعيّين، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حلّ عادل وشامل لمختلف أوجه هذا الصراع، وما عزّزه ذلك من شعور بالظلم وميل نحو التطرّف والعنف، وما تسبّب به من خسائر بشريّة وماديّة عطّلت مشاريع التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على مساحة الوطن العربي.

لم تفضِ جهود العقود الماضية في الواقع إلى أيّ حلّ فعلي لقضيّة الشرق الأوسط ولقضيّة فلسطين، بالرغم من أنّ المجتمع الدولي تمكّن من صوغ المبادئ والأسس التي لا بدّ من أن يبنى عليها مثل هذا الحلّ. كما أنّ الدول العربيّة لم تتمكّن من فرض تطبيق المبادرة العربيّة للسلام التي أقرّتها قمة بيروت بالإجماع منذ أكثر من عقد من الزمن، في وقت ما زال العدوّ الإسرائيلي يتمادى في احتلاله وتعنّته ورفضه لحق العودة، وسعيه لتهويد الأماكن المقدّسة وإقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة، وممارساتها العدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطيني، إضافةً إلى انتهاكاته اليوميّة المدانة للأجواء وللسيادة اللبنانيّة.

يجب أن يعي العالم بأجمعه بأن لا استقرار ولا ديموقراطية ولا اعتدال في الشرق الأوسط من دون سلام عادل وشامل ودائم ومشرّف، ومن دون حلّ عادل وشامل لقضيّة فلسطين، ولكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي. ما يحتّم على المجتمع الدولي، توفير عناصر الضغط المناسبة، من أجل تهيئة ظروف هذا السلام على جميع المسارات بعيداً من الحلول الثنائية أو الجزئية، ضمن خطط عمليّة، ومهل زمنيّة محدّدة وملزمة، وعلى قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام بجميع مندرجاتها، التي

تؤكّد الحقّ العربي في الأرض، وفي الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في لبنان والجولان، وفي قيام الدولة الفلسطينيّة الحرّة والمستقلّة بصورة فعلية وناجزة، وضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة، التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين؛ ومنها لبنان، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ومن أسلحة الدمار الشامل، وإبعاد المآسي الجديدة عن شعوب المنطقة التوّاقة، وبصورة مشروعة للسلام والأمن والإزدهار.

في الصراع اللبناني مع إسرائيل

لقد عانى لبنان على مدى عقود طويلة من أطماع وأزمات وتضارب مصالح دولية هدّدت وجوده وكيانه في أحيان كثيرة، ما أدى إلى استحضار صراع الأنظمة على ساحاته. وأول هذه الأزمات، نكبة فلسطين وتدفّق آلاف اللاجئين إلى أرضه المحدودة المساحة والموارد. وعانى كذلك من احتلالين إسرائيليّين واعتداءات متواصلة، كان آخرها عدوان العام ٢٠٠٦ ورفض إسرائيل الدائم لتطبيق القرارات الدولية الداعية إلى انسحابها من الأراضي اللبنانية بلا شروط، وقد عهد مجلس الأمن الدولي إلى قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب مساعدة الحكومة في استعادة سيادتها وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني.

إنّ مصحلة إسرائيل هي أن يبقى لبنان متوتراً أمنياً ومشرذماً سياسياً، بما يسهّل عليها التنصّل من تنفيذ القرارات الدولية الملزمة، وسعيها لتمرير المخطّطات والمؤامرات، وزرع الفتنة، وإحداث الشرخ بين اللبنانيين. وهي ما زالت مستمرة في إعتداءاتها على سيادتنا غير مبالية بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية. فإسرائيل ترى في النموذج اللبناني خطراً على كيانها العنصري. إنّ صيغة لبنان لا ترضي إسرائيل القائمة على يهوديّة الدولة وعلى العنصريّة، حيث لا يستحقّ المواطنة فيها، إلاّ مَن يقسم على الولاء لها كدولة يهودية، وهو ما يتناقض مع رسالة لبنان ودوره وتنوّعه الديني والثقافي والحضاري.

إنّ المطلوب هو العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية بجميع مندرجاتها، مع ضمان استمرار الدعم لمهمّة «اليونيفيل» والسعي لتوفير الشروط الضاغطة اللازمة لدفع إسرائيل إلى تنفيذ كل مندرجات

القرار ١٧٠١، واسترجاع أو تحرير ما تبقّى من أراضٍ لبنانية محتلّة، والكفّ عن الانتهاكات والخروقات المتواصلة للسيادة، وعن زرع شبكات التجسّس وتجنيد العملاء، والوقوف في وجه الأطماع بمياه لبنان وثرواته الطبيعية بما في ذلك حقول النفط والغاز، ووقف التهديدات بشنّ حروب جديدة ضدّه، والحؤول دون توطين اللاجئين الفلسطينيين فيه؛ مع الاحتفاظ بحق حماية لبنان والدفاع عن سيادته وعن ثرواته الطبيعية، وتحرير أو استرجاع ما تبقّى من أراضيه المحتلة، وذلك بجميع الطرق المتاحة والمشروعة، بما فيها خيار المقاومة.

في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية

إنّ النزاع بين لبنان وإسرائيل، لم يكن ليتفاقم منذ التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، تاريخ إصدار القرار ٤٢٥، وما كانت المقاومة لتقف وتواجه الاحتلال الإسرائيلي، لو ألزم المجتمع الدولي إسرائيل تنفيذ هذا القرار، الذي دعاها بكلّ وضوح إلى سحب قوّاتها من كامل الأراضي اللبنانيّة بصورة فوريّة وغير مشروطة. فالمقاومة نشأت في ظلّ الاحتلال، واستمرارها كان في التفاف الشعب حولها، واحتضان الدولة كياناً وجيشاً لها، ونجاحها في إخراج المحتل يعود إلى بسالة رجالها وعظمة شهدائها. إنّ خيار المقاومة هو خيار ضد الظلم والعدوان، وهو الخيار عندما لا يكون هناك تكافؤ أو تعادل في القوى، وهو الخيار الذي يؤمّن استعادة الحقوق وردع المعتدي. فإسرائيل لا تزال مصدر الخطر الأبرز على لبنان، وهي لا تتورّع عن إعلان نواياها العدائية تجاهه، والتهديد بضرب مؤسّساته ومنشآته الوطنية، والاعتداء على ثرواته الطبيعية، مما يؤكد إصرارها على العدوان، واستهتارها بالشرعية الدولية، وبقرارات الأمم المتحدة، وبقواتها العاملة في الجنوب، ناهيك عن استمرار احتلالها لأجزاء من الأرض، واستمرار حرمانها اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

فاستناداً إلى حق لبنان في الدفاع عن أرضه، وردع العدوّ، ليس فقط عن خرق سيادته وحرمة حدوده وأجوائه واختراق نسيج مواطنيه بالعملاء والجواسيس، بل الاعتداء أيضاً على مياهه ونفطه، ولاستبعاد ومنع أي خطة ترمي إلى توطين الفلسطينيين على أرضه؛ فإنّه لا بدّ من المضيّ قدماً في عمليّة البحث والتوافق، عن طريق الحوار، على وضع إستراتيجية دفاعية لحماية لبنان من أطماع العدوّ الاسرائيلي، عمادها الجيش اللبناني، تتكامل فيها كلّ عناصر قوّة الدولة وتتضافر القدرات القومية للدفاع عن

الوطن، في مواجهة العدو الإسرائيلي ومكائده وشبكات تجسّسه، دفاعاً عن أرضنا وسيادتنا وثرواتنا الطبيعيّة، وتندرج تحت مفهوم الدولة في الدفاع عن أراضيها في إطار السياسة العامة للبلاد، وكيفية الإفادة من القدرات الوطنية للدفاع عن السيادة والأرض، وأبرزها طاقات الشباب ومعاني التضحية والإستشهاد، وتستند إلى تنمية القدرات الوطنية والديبلوماسية والعسكرية، وقدرات المقاومة من ضمنها.

ولقد أصبح ملحّاً درس الاستراتيجيّة الوطنيّة للدفاع وإقرارها في ضوء تطوّرات المنطقة، والتعديل الطارئ على الوظيفة الأساسيّة لسلاح المقاومة الذي تخطّى الحدود اللبنانيّة، من أجل حفظ قيمها وموقعها الوطني، وعدم استهلاك إنجازاتها في صراعات داخلية، بحيث تكون البندقية باتجاه العدو فقط، وعدم السماح بأن يكون لها وجهة أخرى. إنّ مشكلة السلاح تبقى عائقاً أمام مسيرة الوفاق الوطني، إذا لم تتوضّح وظيفة هذا السلاح وعلاقته بالشرعيّة وبالحكومة. وإذا لم يتم التوافق على الأطر والآليات المناسبة لاستعماله ولتحقيق أمرته، ولإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خططه العسكرية في مواجهة العدو الاسرائيلي وصدّ احتلاله للأرض وجبه اعتداءاته وأطماعه.

فاستناداً إلى التصوّر الصادر عن رئيس الجمهورية حول الاستراتيجية الوطنية للدفاع التي تسمح بمعالجة مسألة السلاح، وتعزّز مجمل القدرات الوطنيّة المقاومة والرادعة، مع المحافظة على مصلحة الوطن وعلى دور الدولة المركزي ومسؤوليتها في إدارة الشؤون المصيريّة، وإنطلاقاً من التمييز الواضح والدقيق والمستمر بين المقاومة والإرهاب والحاجة إلى ضبط السلاح المستشري في كافة المناطق، ولتحصين مقدرتنا على المقاومة والدفاع حصراً عن لبنان، فقد حان الوقت لحشد القدرات القومية بإمرة الدولة ومرجعيّتها، بحيث تكون بجيشها وقيادته السياسية العليا الناظمة الأساسية والمقرّرة لإستعمال هذه القدرات والجهة الوحيدة التي تدافع عن الأرض وتحمي القانون لتحصين لبنان ولحماية الجميع بمَن فيهم المقاومة.

التحوّلات في العالم العربي

في طبيعة التحوّلات الجارية
في الأزمة السورية
في أزمة اللاجئين من سوريا
في التحوّلات لمصلحة لبنان

في طبيعة التحوّلات الجارية

يشهد العالم العربي تحوّلات تاريخيّة طاولت العديد من أرجائه وما زالت تتوالى فصولاً. فهي قد بدأت بحركات اعتراض مطلبيّة وانتفاضات شعبيّة وشبابيّة، أسبغت عليها تسمية «الربيع العربي»، تحاول تلمّس التغيير واعتلاء منابر ومواقع السياسة وتحقيق إصلاحات سياسية تهدف إلى وضع الأنظمة العربية في المسار الديموقراطي الصحيح. ورغم الأمل الذي أحيته هذه التطوّرات في الانفتاح على آفاق التغيير والتقدّم، وفي انبلاج فجر جديد من الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة التي تسمح بالتداول السلمي والدوري للسلطة، وبتحفيز فرص الاستثمار والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي، إلّا أنّ هذا الحراك والمراحل الانتقالية التي تلته في عدد من الدول العربيّة، اعترضته وما تزال تعترضه، عثرات وشوائب وتحدّيات عديدة، وهو بات يعاني بوضوح مخاطر التطرّف والتشرذم والاستبداد والإرهاب، تترافق مع أحداث عنف وقمع وغلو، ومع إثارة مريبة للنعرات المذهبيّة والطائفيّة، وزرع لبذور الفتنة، ومظاهر الانقسام والانحراف نحو منزلقات الأحادية والهيمنة، ما يستوجب العمل على تلافيه.

وبالرغم من عدم وضوح آفاق المرحلة المقبلة بكل أبعادها، والتصوّر النهائي لما ستسفر عنه الأوضاع في المنطقة، يبقى الأمل كبيراً في أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى تمكين الشعوب العربية من تحقيق مطالبها المشروعة من طريق الحوار والتوافق، بعيداً من أيّ شكل من أشكال العنف والتشرذم والحروب والتدخّل الخارجي، وتحقيق ما تتمنّاه هذه الشعوب لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة حقّة، وتحافظ على الحريّات الأساسيّة، ومنها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى حقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة، وتسمح بمشاركة جميع المكوّنات الحضاريّة والثقافية في إدارة الشأن العام بصورة متكافئة وعادلة، خصوصاً وقد كانت لهذه المجموعات المكوّنة للذات العربيّة، ومن بينها المكوّن المسيحي مساهمات جوهريّة في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربيّة، وفي الدفاع المستمرّ عن قضيّة فلسطين وقضايا العرب المحقّة في مجالات الفكر والفنّ والأدب والديبلوماسيّة، كما في ساحات المواجهة والنضال.

من هنا، فإنّ مستقبل شعوبنا ودولنا يبدو متوقّفاً خلال السنوات المقبلة، على مدى نجاحنا في جبه هذه التحديات وفي تحقيق العدالة، كشرط من شروط بناء السلام وتعزيز الاستقرار والاعتدال والديموقراطيّة في الشرق الأوسط. وهذا يعني على

الصعيد العملي، مدى نجاحنا في المساهمة بتغليب قوى الاعتدال على مساحة العالم العربي، في وجه التيّارات، التي باتت تجنح نحو التطرّف والغلو والتشرذم والاستبداد والإرهاب، مع ما يتطلّب ذلك من وعي للمخاطر، ومن عمل تربويّ وتنمويّ دؤوب وهادف، من دون التخلّي بطبيعة الحال، عن واجب البحث الدائم عن العدالة، وعن الحقّ في مقاومة الاحتلال، وفقاً لما نصّت عليه شرعة الأمم المتحدة. وهو يعني كذلك مدى مقدرتنا على اختيار نظمنا السياسيّة الفضلى، في ضوء ما نشهده من مخاطر انزلاق نحو التشرذم أو الأحاديّة والظلم.

ويقيني أنّ الأنظمة القائمة على الديموقراطيّة الحقّة، وعلى نهج الحوار والمشورة والتوافق، والملتزمة حريّة الرأي والمعتقد، وضمان حقوق جميع المكوّنات الحضاريّة لمجتمعاتها، هي الكفيلة بتوفير الاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبها. إنّ مستقبل شعوبنا ودولنا سيتوقّف أخيراً على مدى نجاحنا في توحيد الصفّ العربي على أسس قوميّة واضحة وتفعيل آليّة العمل العربي المشترك، وبلورة حلّ متفاوض عليه، للاشتباك الإقليمي القائم بأوجه مختلفة، على الساحة العربيّة بالذات، والذي نعاني تداعياته السلبيّة، مع ما بات يتسبّب به من توتّر مذهبي ومناخات فتنة. ومثل هذا الحلّ لا بدّ من أن يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول، والاعتراف المتبادل بمصالحها المشروعة، وعدم التدخّل في شؤونها الداخليّة.

في الأزمة السورية

إنّ لبنان الذي تربطه بسوريا علاقات أخوّة وجوار مميّزة، من الطبيعي أن يكون معنياً بصورة مباشرة بالنزاع الدمويّ المفجع الدائر على الأراضي السوريّة، من زاوية الحرص على مصير هذا البلد الشقيق واستقراره وعزّته وتقدّمه، وتالياً بطبيعة التحوّلات الجارية على أراضيه، وذلك بحكم علاقات الجوار والأخوّة والترابط الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين والشعبين. لقد أثبتت كل التجارب، في سوريا وغير سوريا، أنّ الحلول الأمنيّة والأساليب العنفيّة تحقّق نتائج معاكسة لأهدافها الأساسيّة. وأن إضعاف سوريا، كما إضعاف أيّ دولة عربيّة، يضيّع علينا جميعاً فرصاً واسعة في التقدّم والنموّ. وعلى هذا الأساس، فإنّ لبنان قد أعلن مراراً عدم تأييد أيّ تدخّل عسكري خارجي في سوريا، ومن ثم رفض الضربة العسكرية التي كادت أن تحصل وتمّ تفاديها في اللحظة الأخيرة.

لذلك فإنّ للبنان مصلحة، من منطلق قومي، في تزخيم السعي الهادف لإيجاد حلّ سياسي سريع ومتكامل للأزمة المتمادية في سوريا، ينهي النزاع الدموي المفجع ويوقف النزيف، ويبعد مخاطر التشرذم والفوضى والتطرّف والإرهاب، ويحول دون تمدّد التطرف إلى دول الجوار، وتوتير العلاقات الدولية بشكل خطير. وأنّ الآمال ما زالت معقودة على أن تتمكّن الجهود الديبلوماسيّة القائمة، على صعوبتها، في وقف دوّامة القتل والدمار المفجعة، وهذه المأساة الأكبر إنسانياً وأخلاقياً وحضارياً منذ الحرب العالمية الثانية، وبلورة حلّ سياسي متوافق عليه من جميع الأطراف، يصون وحدتها واستقرارها ويضمن حقوق جميع مكوّنات شعبها المتجذّر في الحضارة وحريّاتهم الأساسيّة، بعيداً من أيّ تدخّل عسكري خارجي، ويسمح بتحقيق ما يريده السوريون لأنفسهم من إصلاح وقيام ديموقراطيّة حقّة تحفظ وحدة سوريا، بعيداً من العنف والتقاتل والتطرّف والتشرذم. كما ويسمح للنازحين السوريين بالعودة بكرامة وأمان إلى أرضهم وديارهم في أقرب الآجال. وإنّه ليبقى أقلّ كلفةً أن يأتي هذا الحلّ السياسي متأخّراً، من أن لا يأتي أبداً.

في أزمة اللاجئين من سوريا

لقد بلغت أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان أرقاماً غير مسبوقة، وقد ارتفع عددهم إلى ما يوازي ثلث سكّان لبنان. وهذا ما يفوق قدرته وقدرة أيّ دولة على الاستيعاب. إنّ مشكلة النازحين السوريين باتت تشكّل عبئاً إضافياً ضاغطاً على الأوضاع العامة في البلاد، وبدأت تؤثّر سلباً على الأمن والسلم الداخلي والإقليمي، وأصبحت تشكّل تهديداً وجوديّاً، من شأنه أن يزعزع أسس البنيان اللبناني. وإذا ما كانت الدولة اللبنانيّة قد قرّرت عدم إقفال حدودها أمام هؤلاء النازحين وعدم إعادتهم قسراً إلى بلادهم، وكذلك تقديم الخدمات الأساسيّة الممكنة لهم، فإنّ متابعة الأوضاع على أرض الواقع، تشير إلى إمكان نشوء مشكلات أمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة جديّة، جرّاء تنامي أعداد اللاجئين إلى حدود تفوق الطاقة القصوى للاستيعاب. وهذا يستوجب بحثاً جدّياً في سبل حلّ هذه المشكلة المتفاقمة في بلد يقوم على رقعة جغرافيّة محدودة المساحة والموارد والإمكانات، وعلى توازنات دقيقة، والتزامات ميثاقيّة مؤسّسة لجوهر كيانه وضامنة لاستقراره، وكونه من الدول التي ما زالت في طور التعافي من تداعيات نزاعات داخليّة واعتداءات خارجيّة استهدفت بناه التحتيّة وأضعفت اقتصاده.

وبانتظار إيجاد الحلّ السياسي الذي ننشده للأزمة السوريّة، والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة الآمنة والكريمة إلى بلادهم في أسرع الآجال. وتلافياً لنشوء مشكلات بالغة الخطورة جرّاء استمرار تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان. وبما أنّه لا يمكن إلزام الأوطان، كما الأفراد، بالمستحيل وبما لا قدرة لهم عليه، فإنّه يتوجّب على المجتمع الدولي وعلى الدول العربية، وكذلك على «المجموعة الدولية لدعم استقرار لبنان السياسي والاقتصادي والأمني»، تكريس جهد استثنائي ومتكامل لاتخاذ التدابير الفعلية والعاجلة لتلبية احتياجات اللاجئين الإنسانيّة والحياتيّة الأساسيّة، وتوفير المبالغ والإمكانات البشريّة والماديّة الكافية، وضمان قيام الدول التي التزمت تقديم مساهمات مالية بتسديد كامل التزاماتها، وتزخيم الصندوق الائتماني الذي أطلقه البنك الدولي، وضبط عملية النزوح وتأطير وتنظيم وجود اللاجئين عن طريق تعزيز أطر ومساحات إيواء النازحين داخل الأراضي السوريّة بالذات، في مناطق آمنة تقع خارج إطار النزاع الدائر، والبحث في سبل تقاسم الأعباء والأعداد بصورة متكافئة بين الدول، من منطلق المسؤوليّة الإنسانية والقانونية الدولية المشتركة، وهو مبدأ معترف به دولياً وسبق اعتماده في مناطق مختلفة من العالم خلال العقود الماضية.

في التحوّلات لمصلحة لبنان

إنّ ما تشهده الدول العربية حالياً، يُعتبر وكأنّه فترة مخاض في الشرق الأوسط للتحول إلى الديموقراطية وهو يصبّ في مصلحة لبنان. والتحول الديموقراطي في الشرق الأوسط سيحسّن ممارسة الديموقراطية في لبنان. ولعلّ سبب التوترات التي شهدها لبنان يعود إلى كونه كان يعيش في محيط غير ديموقراطي وبعيد عن تداول السلطة، وحاولت هذه البيئة بناء قوى سياسية مرتبطة بها في لبنان. وهناك قسم كبير من اللبنانيين حاولوا بناء قوى سياسية مرتبطة بالقوى الخارجية على أساس عدم تداول السلطة. وقد حوّل هذا الأمر لبنان إلى ساحة صراع لفترة طويلة بفعل الترابط السياسي المتبادل بين الداخل والخارج. وبالتالي، عندما تتحول الدول إلى الديموقراطية، تصبح العلاقة أفضل بين بعضنا والدول المحيطة بنا التي نحب، والتي نرغب في إقامة علاقات مميّزة معها وعلاقة أشقاء وأخوّة، إنّما مبنية على المؤسسات والمجتمعات. وهكذا نخطو بشكل أقرب إلى الديموقراطية الحقيقة التي ينادي بها الجميع.

والتحول القائم في الدول العربية باتجاه الديموقراطية، هو ما نريده انسجاماً مع طبيعة النظام اللبناني الديموقراطي منذ سبعين سنة. إننا نريد هذا التطور لكي تصبح علاقتنا مع الدول العربية طبيعية مبنية على الاحترام المتبادل. علاقة مبنية بيننا والدول الأخرى على مستوى الدولة، وليست على أساس تبعية أو ارتهان أو رهن للداخل مع سياسة هذه الدول. هذه العلاقة الطبيعية ستتحقّق بعد إرساء الأنظمة الديموقراطية في الدول العربية. هذا هو المناخ اللبناني. فلبنان يعيش ديموقراطية منذ عشرات السنين، أما المناخ الديموقراطي الجديد في الدول العربية، هو مناخ سليم، ويعزّز وضعنا لبنانياً، ويتطلب منّا ممارسة ديموقراطيتنا بشكل راقٍ وصحيح كي نطوّر البلد. إن علاقتنا مع الدول الشقيقة المحيطة بنا، هي علاقة سليمة مستندة إلى المؤسسات والمجتمعات، وهذه علاقة صحية يجب أن تسود بين لبنان وأشقائه العرب.

إنّ الإصلاحات المنشودة في العالم العربي، أساسها الإصلاح الدستوري، وضمان الحقوق والحريات، وصحّة التمثيل الشعبي، والتداول الدوري للسلطة، وتحقيق العدالة والمساواة، وتطبيق النظام الديموقراطي، وحريّة الرأي؛ وهي إصلاحات سبق للبنان أن اعتمدها منذ إنشائه كدولة، وأمّنت له الاستقرار الأمني والاقتصادي. إنّ التحول الديموقراطي الذي يحصل الآن في الدول العربية، هو فرصة لنا لكي نمارس في المناخ الجديد ديموقراطيتنا بشكل صحيح. فهم يتحوّلون إلى الديموقراطية، ونحن لدينا هذه الديموقراطية، ولكن يجب أن نمارسها بشكل صحيح. وهذا يحصل عبر تطبيق مبادئ ميثاق العيش المشترك بشكل صحيح، وعبر تطبيق «إعلان بعبدا» نصاً وروحاً، وتحصين أنفسنا في وجه التداعيات السلبيّة للأحداث في محيطنا العربي، والتأقلم مع ما قد تأتي به هذه التحوّلات من وقائع جديدة وإيجابيّات.

الأقليّات ومسيحيّو الشرق

في القلق على مسيحيي المشرق وبلاد النيل
في مستقبل المسيحيين في الشرق
في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين
في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليات

في القلق على مسيحيّي المشرق وبلاد النيل

إنّ مسيحيي المشرق وبلاد النيل، الذين شكّلوا ما يقارب الخمسة والعشرين في المئة من مجمل السكّان في أوائل القرن العشرين، ليتضاءل عددهم إلى نسبة ستة في المئة تقريباً في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل عنفيّة عديدة، كانت لهم مساهمات جوهرية في بلورة الفكر القومي العربي، وتحقيق النهضة العربية، وإعطاء العروبة مضامين تتخطى الطائفية والمذهبية الضيقة، بحيث لا يجوز معها الحديث عن أقليات. أما اليوم، مع اهتزاز الفكرة القوميّة، وتنامي الحركات الأصوليّة الرافضة للآخر المختلف، على محدوديّتها، عادت مشكلة الأقليّات، كما يعرّف عنها البعض، إلى دائرة التفاعل والاهتمام في ضوء سلسلة طويلة ولكن معزولة حتى الآن، من حوادث العنف والاعتداء.

إنّ الأخطار التي تهدّد مسيحيي الشرق أصبحت معروفة، وأهمّها تقلّص في الوجود الديموغرافي والجغرافي ونزيف الهجرة وتراجع الدور في القرار السياسي والاقتصادي، باستثناء لبنان، وارتفاع صوت العصبيّة الطائفيّة والمذهبيّة، واندلاع المسألة الدستوريّة بشأن مدى الفصل بين سلطة الدولة ومؤسساتها وأحكام الشريعة ومفاهيمها السياسيّة، والحراك الشعبي القائم، على ما يحمله من آمال ويشوبه من تطرّف وعنف، وغياب الحريّة والشعور بالغربة عن المجتمع وثقافته، والمعاناة من إكراه السلطة الجائرة وعبء بعض التقاليد، إضافةً إلى الحاجة والعوز والفقر، واستدامة حالات الحروب الأهليّة والخارجيّة.

إلاّ أنّ ما يدعو إلى تبديد القلق أنّ التحوّلات العاصفة لم تكرّس في أيّ بلد الفكر الأحادي المطلق، حيث تبرز محاولات للتوفيق والمواءمة بين المفاهيم والنظم، كمثل ما ذهبت إليه وثيقة الأزهر مثلاً في الحديث عن الدولة الوطنيّة من دون تحديد صفات أخرى للدولة. وقال بعض الفقهاء والمفكّرين بالدولة المدنيّة، أيّ الدولة غير التيوقراطيّة، من دون أن تكون دولة محايدة بين الأديان. ومن الأمور المشجّعة على التفاؤل أيضاً أنّ لبّ المشكلة لا يكمن في المعتقد الديني بل في العصبيّة. فالخطر الأكبر للتطرّف والغلوّ إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، هو على الاعتدال وعلى الديموقراطيّة الحقّة وروح التسامح والإخاء التي طالما سادت على مساحة العالم العربي، ووحّدت الشعوب والقلوب على قاعدة الانتماء القومي والقيم الروحيّة والإنسانيّة السامية.

في مستقبل المسيحيّين في الشرق

رغم الاعتداءات المتكرّرة في فترات معيّنة، فإنّ الأمل كبير بأنّ مستقبل المسيحيين في الشرق هو استمرار لماضيهم في المنطقة، أيّ أنّه مزيج من المصاعب والامكانات ومن الاخفاقات والنجاحات، ومحكوم دائماً بالتحدّي والاستجابة له. وهذا ما ينطبق على نظرة «أرنولد توينبي» إلى مجرى التاريخ البشري. بمعنى أنّ مستقبل الجماعات محكوم بقدرتها دائماً على الاستجابة للتحديات التي يفرضها عليها واقعها ومحيطها. وأنّ التحدّي المطروح على المسيحيين في لبنان والشرق، هو الحؤول دون أن يصبح الشرق منطقة رتيبة معقّمة حيث لا وجود لتنوّع الأديان وامتزاج الحضارات المثمر.

وإذا ما اعتبرنا الهجرة غربة للفرد وخطراً وجودياً للجماعة، وتفريطاً بما إئتمنّا عليه من أرض وإرث وقيم، فإنّ مستقبل المسيحيين المشرقيين لا يكون بالتقوقع والانعزال، لأنّ ذلك مخالف لطبيعة رسالتهم ولتاريخ تجذّرهم في الشرق ومساهمتهم في نهضته وعزّته ونضالاته؛ ولا يكون بالحماية العسكريّة الأجنبيّة، لأنّها مشروع بائد ومستفزّ ويتنافى مع عمق انتمائهم القومي؛ ولا يكون بما يسمّى «تحالف الأقليّات»، لأنّه منطق مواجهة مرفوضة ومشروع حرب دائمة ومدمّرة؛ ولا يكون بالتماهي بشكل عام مع الأنظمة غير العادلة والمتسلّطة، لأنّ فيه مشروع عداوة مع الشعوب ويتناقض مع روح الدين المسيحي الرافض لأيّ قهر أو ظلاميّة أو ظلم.

إنّ مستقبل المسيحيين المشرقيّين يكون بتعزيز منطق الاعتدال والانفتاح ونهج الحوار في محيطهم، وكلّ جهد يهدف إلى بناء الدولة العادلة والحاضنة، التي تحترم حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، بما في ذلك حريّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة، والتي تسمح بمشاركة جميع مكوّنات المجتمع الحضاريّة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن أحجامها العدديّة، بل استناداً إلى ما تمثّله وترمز إليه من تنوّع مثري للذات العربيّة في أبعادها الفكريّة والثقافيّة والعلميّة. مشروع المسيحيين في الشرق هو مشروع كلّ مواطن، إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، يتوق إلى الحريّة والعدالة والسلام والتنمية. إنّهم أصحاب حقّ ورسالة وصاحب الحقّ لا يموت وناشر الرسالة لا يستسلم.

في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين

إنّ الآباء المؤسّسين للنظام اللبناني أدخلوا في تجربتهم وعبر الميثاق الوطني بعداً جديداً على الديموقراطيّة هي ديموقراطيّة الجماعات، وهي التي تترك الحيّز المعهود للأفراد بحقوقهم وواجباتهم وتتعاطى في الوقت نفسه مع الجماعات، محاولة أن تقيم بينها لعبة سياسيّة قائمة على القبول المتبادل. كذلك، فإنّ لبنان وخصوصيّة المسيحيين فيه، كانا دائماً واقعاً حاضراً في حياة مسيحيّي الشرق، وفي نظرتهم إلى واقعهم ومستقبلهم. لبنان الكيان والنظام والنموذج لعيش الأديان والجماعات المختلفة، قام على العيش المشترك الاجتماعي والسياسي، أيّ العيش بين المسيحيين والمسلمين بالمساواة المطلقة كينونة وشرعاً.

العيش المشترك لا يعني تجاور المسلمين والمسيحيين في مكان واحد أو أرض واحدة أو دولة واحدة. فهذا التجاور الاجتماعي والمعيشي عمره في الشرق أكثر من ألف وأربعمئة سنة، إلاّ أنّه أعطي في لبنان بالذات صورته الفضلى، وقد غدا للشرق والغرب رسالة حريّة وعيش مشترك وتكامل مبدع. فالعيش المشترك ليس التعايش الاجتماعي في علاقاته الأفقيّة من تجارة وتجاور وتعامل. إنّ العيش المشترك هو العيش المشترك السياسي بعلاقاته العموديّة، أيّ علاقات الحاكم والمحكوم على قياس واحد من المساواة والمشاركة. إنّه مشاركة في الحكم والسلطة داخل إطار القبول والرضى المتبادل. فلا لتحكّم الأكثريّة الساحقة التي تؤدّي إلى هيمنة العدد، ولا للأقليّة المهيمنة التي ينتهي حكمها إلى الدكتاتوريّة.

إنّ العيش المشترك يعني عدم التقوقع على الذات أو الاستعلاء على الآخرين. إنّه يعني الدخول مع الآخرين في حوار دائم والتفاهم والتعامل معهم على قدم المساواة. إنّه يعني أيضاً تحقيق الذات مع الآخر وليس ضدّه أو على حسابه أو ضدّ الذات أو على حسابها. في المقابل، فإنّ المطلوب من الآخر المختلف تقديم الهويّة الوطنيّة على الهويّة الدينيّة، واحترام الخصوصيّات، وتعميم ثقافة التسامح، والمحافظة على الأصل التاريخي لهويّة البلد المتعدّد ونواته الحضاريّة الأقدم، بعيداً عن ثقافة أحقيّة الغالبيّة وغلبتها. إنّ هذا النموذج يحتاج دوماً إلى دولة قويّة بمؤسسات منبثقة من عمليّة ديموقراطيّة سليمة.

في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليّات

إنّ نموذج الاستثناء اللبناني المميّز، قد يشكّل منطلقاً لنظام اجتماعي وسياسي مشرقيّ جديد يؤدّي بتنوّعه وحريّاته الفرديّة والعامة إلى مطاف ينتهي بدولة المواطنة الحقيقيّة. فلبنان تأسّس ككيان حريّة، وأنبت في العصر الحديث حريّات عدّة تأصّلت فيه، من حريّة المعتقد إلى حريّة الرأي والتعبير، وصولاً إلى حريّة الاجتماع وسائر الحريّات العامة المتعارف عليها في الأنظمة الديموقراطيّة الحديثة. وإلى الحريّة، رعى الكيان اللبناني حماية الأقليّات، أقليّات الدين والرأي والموقف والسياسة، وجميع الأقليّات التي تباينت بالرأي والمعتقد مع الأكثريّة، فاجتمعت فيه لصون معتقداتها ومواقفها. وشكّلت مكوّنات ثقافيّة وحضاريّة متنوّعة في إطار من الوحدة والإغناء المتبادل. وتمّ التعبير عن ذلك في النظام من خلال خصوصيّة التوازن والمشاركة في السلطة لجميع الطوائف.

لقد أظهرت زيارة قداسة البابا السابق بينيدكتوس السادس عشر للبنان في العام ٢٠١٢، وقبلها زيارة قداسة البابا الراحل الطوباوي يوحنا بولس الثاني في العام ١٩٩٧، مدى حيويّة الوجود المسيحي في لبنان ونوعيّة الشراكة البنّاءة القائمة بين المسيحيين والمسلمين، بإرادة حرّة وواعية، والتي يقع علينا واجب تعميقها وتثميرها. كذلك شكّل الإرشادان الرسوليان الموجّهان إلى مسيحيّي لبنان ومسيحيّي الكنائس الشرقيّة خريطة طريق فعليّة لطبيعة علاقتهم بين بعضهم البعض، ومع إخوتهم المسلمين، وفي محيطهم العربي. ومن المفترض بهذه الإحاطات المرشدة والمضيئة أن تشكّل عناصر فرح وأمل ورجاء ومنطلقات لعزم جديد، لن تقوى عليه الشدائد، بالرغم من أجواء القلق الظرفيّ السائدة.

إنّنا نعتقد مع شارل مالك بأنّه إذا سقطت المسيحيّة الحرّة في لبنان انتهى أمرها في الشرق الأوسط كلّه بل في آسيا وإفريقيا. وإذا تفشّت لدى المسيحيين عقدة الشعور الأقلويّ ورضخوا له، حكموا على أنفسهم بالذوبان وفقدان الذات، وحُكم على تاريخهم بالانفتاح والإقدام والعيش الحرّ الذي بنوه مع إخوانهم في المجتمعات الشرقيّة على مدى قرون.

شؤون دولية

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن
في الديبلوماسية الوقائية
في مواجهة التطرف والتعصّب والإرهاب
في علاقة العرب بالعالم
في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي
في الموقف من القضايا الكبرى التي تُقلق الإنسانية

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن

إنّ منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، قد أُنشئت أساساً للحفاظ على السلم والأمن الدوليَّين، ولتمتين أسس السلام والعدالة والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العالم، ولحماية البشرية من ويلات الحروب والنزاعات التي أدمتها وأعاقت تقدّمها ونموّها خلال حقبات متتالية من التاريخ. إلّا أنّ الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة المتتالية خلال العقود الماضية، أظهرت هِنات هذا النظام الدولي وثغراته. فالأمم المتحدة من جهة، ومجلس الأمن الدولي على وجه التحديد، بحاجة لإصلاح، كي يصبح أكثر ديموقراطيّة وتمثيلاً لموازين القوى الجديدة، وأكثر فعاليّة في تطبيق قراراته، من أجل استعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدوليّة ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وازدواجية معايير وذلك كبديل من منطق القوّة المشروعة الذي قد تلجأ إليه الشعوب التي تقع بلدانها ضحيّة العدوان والاحتلال في غياب المرجعيّة الدوليّة القادرة والضامنة.

إنّ ركائز الإصلاح المنشود تكون، عبر تحسين أداء الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وانتقالهما من حالة «ردّ الفعل» إلى حالة «المبادرة»، وعبر تعزيز دور الوساطة والمساعي الحميدة، وتفعيل الحلول السياسية الشاملة للنزاعات، ومعالجة أسباب وجذور الصراعات قبل اندلاعها، وثني الدول العدوانيّة عن مطامعها في أراضي الغير وثرواتها الطبيعيّة، وتجنّب المعايير الازدواجية والاستنساب عند اعتماد التدابير الزجريّة، والعمل على تعزيز الديموقراطيّة، وتعميم الفكر المستنير والمعتدل، وتشجيع قيام بيئة حاضنة للحوكمة الرشيدة والبعيدة عن التعصّب والعنصريّة والاستكبار، والمضيّ قدماً في المبادرات الهادفة لتوطيد الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات والديانات. من جهته، سيبقى لبنان وفيّاً لرسالة الحريّة والعيش المشترك التي يتميّز بها، ملتزماً قرارات الشرعيّة الدوليّة، حريصاً على روح الاعتدال والوفاق التي بنى عليها جوهر كيانه، وشريكاً فاعلاً في السعي الدولي الشامل لتحقيق مقاصد العدالة والسلام والتنمية البشريّة المستدامة.

في الديبلوماسية الوقائية

إنّ الحروب والنزاعات في العالم ليست حتميّة، بل غالباً ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. من هنا تكمن أهمية اعتماد مفهوم الديبلوماسيّة الوقائيّة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن قبل المنظمات الاقليمية والدولية، والمجتمع الدولي، والحكومات، وهيئات المجتمع المدني التي تعني العمل على منع نشوء النزاعات، ومنع تفاقمها وتحوّلها إلى صراعات، والحؤول دون انتشارها، وصولاً إلى ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجدّدها.

إنّ كلفة الاستثمار في الديبلوماسيّة الوقائيّة، تبقى أقلّ بكثير من كلفة النزاعات وتداعياتها، عدا النتائج الإنسانيّة الرهيبة التي تترتّب عليها. غير أنّ نجاح الديبلوماسيّة الوقائيّة لا يكتمل، إلّا باعتماد آليّات وقاية فاعلة لتلافي النزاعات في مختلف مناطق العالم، ولاسيما منها المناطق التي تهدّد مباشرةً الأمن والسلم الدوليَّين، كما هي الحال في الشرق الأوسط، والتصدّي لجذور الأزمات، وتعزيز ثقافة السلام، وتفعيل مفهوم حوار الثقافات، وإقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، ومعالجة القضايا الكبرى التي تقلق الانسانية.

في مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب

إنّ نشوء التيّارات والنزعات والأصوليّات المتطرّفة والإرهابية الرافضة للآخر، المعتمدة على التطرّف والعنف والإرهاب، كوسيلة لفرض نظرتها ونمط تفكيرها وحياتها على الغير المختلف، والداعية إلى التزمّت والانغلاق ورفض الحوار والعيش المشترك، وأدّت بالبعض إلى التفرقة وافتعال الفتن الدينيّة والطائفيّة من طريق الإساءة إلى معتقدات الآخرين وجوهر إيمانهم وتمجيد منطق التصادم والعنف، وإلى المطالبة بالعودة إلى الإمارات الدينيّة أو المنعزلات العنصريّة، ولجأت من أجل تطبيق ذلك إلى أساليب عنفية تجافي السلام والحريّات العامة؛ باتت في عالمنا اليوم من أبرز الآفات وأشدّها خطورةً، وتؤدي إلى أعمال إجرامية وقتل أو تهجير المواطنين المسالمين، ودفعهم على دروب التشرّد والبؤس والعوز والمرض. كما باتت من أسباب النزاعات والحروب الظالمة والقاتلة، والمؤدّية لاحتلال الأراضي، وتقسيم الدول، وتهجير الشعوب بعيداً عن أرضٍ تجذّروا فيها كطوائف ومجموعات ثقافيّة وحضاريّة، منذ أقدم العصور.

في خضمّ هذه النزعات الأصوليّة الأحاديّة، وهذا الصراع في العالم اليوم بين الانفتاح والاعتدال والتعدد والتنوّع من جهة، وبين الانعزال والتعصّب والتقوقع والتسلّط من جهة ثانية. فإنّ الغلبة، كما يعلّمنا مسار التاريخ، هي للانفتاح وللدول التي تعتمده. فالانفتاح سينتصر والعولمة ستعزّز الديموقراطية التي تفرض وتجبر الدول على الانفتاح. وهنا نؤكّد على دور رجال الدين والمرجعيات الكبرى، في الشرح والتوجيه وتحريم ثقافة الموت، في موازاة دور الدولة في المراقبة والملاحقة والمحاكمة والقصاص. فالتكفيري الذي يكفّر الآخرين من البشر هو وحده الكافر. إنّ أهمّ سلاح لمواجهة التطرّف والتعصب والإرهاب، هو المضي في عمليّة البحث عن تعريف واضح لهذه الآفات ومعالجة جذورها وأسبابها، وفي التواصل والتكامل بين الحضارات والثقافات لا بل والديانات، وتعزيز ثقافة السلام وضرورة ربطها بثقافة العدالة، التي لا سلام حقيقياً أو دائماً من دونها، وفي بلورة ركائز ثقافة جديدة يصبح معها منطق الحوار والتواصل والانفتاح على الآخر منطقاً مغرياً ونهجاً جذّاباً للشعوب، وفي توحيد الجهود من أجل عالم أفضل وأكثر إنسانيّة تسود فيه قيم المساواة والعدالة واحترام الآخر.

في علاقة العرب بالعالم

إنّ علاقة العرب بالعالم قد ازدادت مأساويّة بفعل الاحتلال الإسرائيلي، والحروب ضدّ الإرهاب، والعنصريّة السياسيّة والثقافيّة والدينيّة والمذهبيّة المدمّرة، التي لم ينجوا من حبائلها. كما أنّ مسار النهضة العربية خلال القرن العشرين ومطالع القرن الحالي قد تعثّر أو أعيق، بفعل معارضة جذريّة للمبادئ والقيم التي باتت تتّسم بصفة الكونيّة، والناتجة عن الحاجة المشروعة إلى توكيد الذات الحضاريّة في وجه سياسة القهر والإخضاع والاستتباع. وقد صرفتهم هذه الحاجة عن كلّ ما عداها، ما جعلهم ينظرون إلى العالم وإلى الكونية، وكأنّها مجرّد خطر داهم عليهم، أو كأنهم ليسوا من هذا العالم، بل في قطيعة معه.

إنّ العالم العربي مدعوّ إلى تحقيق المصالحة بين الخصوصيّة العربيّة والإسلاميّة، وبين العالم والمبادئ والقيم الكونيّة. فالخصوصيّة ليست نقيض الكونيّة، ولم تكن يوماً كذلك في تاريخ العرب، ولاسيما في عصور ازدهارهم، وفي محاولاتهم النهضويّة. والعرب مدعوّون لكي يكونوا فاعلين ومؤثّرين في حركة الحضارة الكونيّة، كما والمزاوجة بين سعيهم الدؤوب لبلوغ الحداثة بمختلف أبعادها، وضرورات المحافظة

على المبادئ والقيم الأخلاقيّة والروحيّة التي تميّز هويّتهم المشرقيّة، والتفاعل مع ثقافات العالم، على نحو يجعل من القيم الكونيّة، أو المسمّاة كذلك، كونيّة بالفعل، أيّ عربيّة وإسلاميّة أيضاً.

في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي

إنّ الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتتالية التي تحدث في دول الشمال والجنوب على السواء، والتي لم تنتهِ هذه الدول من معالجة أسبابها وتداعياتها السلبية، بدأت تطال أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول وهناء شعوبها، وتنذر بانهيار عام للاقتصاد العالمي، وربما باندلاع حروب عالميّة. وهي من بين أبرز أسباب تفاقم الفقر والبطالة والعوز والجوع والمرض والجريمة في العديد من دول العالم، بحيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة أنّ نحو مليار شخص حول العالم لا يزالون يعانون من الفقر.

إنّ النظام المالي العالمي بحاجة لتطوير وإصلاح، كي يصبح أكثر شفافيّة وإنسانيّة، وأكثر ارتباطاً بالقيم وموجبات العدالة والمشاركة الكاملة والمتكافئة، وأقلّ اعتماداً على المضاربة والسعي الحثيث لرفع رأس المال، بعيداً عن أيّة مبادئ ديموقراطية حقّة، أو ضوابط خلقيّة واضحة وشفّافة. كما أنه يحتاج إلى توضيح العلاقة، بين السياسة بما تعنيه من سعي لخدمة الخير العام، وبين الاقتصاد الذي يجب أن يكون في خدمة السياسة وليس العكس، وإلى توسيع مشاركة الدول في عمليّة اتخاذ القرار في النظام المالي العالمي، وتوفير محيط آمن لإعادة نموّ الاقتصاد في العالم، وتلافي أزمات مماثلة في المستقبل. ويجب ألّا يغيب عن بالنا أنّ العدالة الاجتماعية مناخ ينبغي أن يسود المنظمات الدوليّة وأبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تحتاج إلى إعادة نظر جذريّة في آليّات عملها ولاسيما ما يتعلق منها بنظام أخذ القرار من أجل التنمية المستدامة الحقيقية.

في الموقف من القضايا الكبرى التي تقلق الإنسانيّة

إنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يكمن في التصدي للقضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية، ولاسيما الحد من الفقر، وحماية البيئة، والتغيّر المناخي، وتحقيق الأمن الغذائي، ونشر التعليم، وتعزيز الخدمات الصحيّة، وضمان حقوق الشعوب في التقدم

والتنمية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى تعزيز حقوق الإنسان في مختلف مستوياتها، وكذلك إيجاد الحلول للمشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتزايدة التي تواجهها المجموعة الدوليّة، والتي تقف في وجه استقرارها ونموّها، بما في ذلك مشاكل انتشار الأسلحة النوويّة، والإرهاب، والجريمة المنظّمة، والتخلّف، والمخدرات.

ولقد بات بديهياً أنّ الحلول الواقعيّة والجذريّة لهذه التحديات، لا بدّ أن يأتي ثمرة تعاون وتوافق وتطابق مواقف الأسرة الدولية في ما بينها حيال هذه القضايا الكبرى، بالارتكاز على مقاربات حلول مشتركة وشاملة، واعتماد آليات التحرّك والتضامن التي توفّرها مؤسسات العمل الإقليمي والدولي المشترك، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، بعيداً عن المقاربات الفرديّة أو عن مسبّبات الحرب الباردة وتوتراتها، ومن منطلق أن ما يجمع الدول في أحجامها البشريّة أو الجغرافيّة، وفي هويّاتها القوميّة أو الثقافيّة، وفي نظمها السياسيّة أو الاقتصاديّة، هو وجوب التزام أحكام القانون الدولي وروح العدالة، وتوحيد مختلف الأمم على قاعدة الإيمان بمبادئ ومثل سامية، والسعي المشترك لتحقيق السلام والعدالة والكرامة الإنسانيّة.